

MS. - 117



MS. — 117

INSTITUTE  
OF  
ISLAMIC  
STUDIES  
★  
McGILL  
UNIVERSITY



ملک الملک

و فی سحر الزرار علی اهل الانفس  
عبد المکی علی علیه السلام و ان شاء الله  
قد کما کان و صبح الیوم امین

مصرع  
فردوس

ازاد

داره در این معنی را که در این کتاب  
و اصل دارا در معنی خوار

في نظم الرجز الدعاء عند الخروج من جبل البراري في شهر ربيع  
عن الصادق عليه السلام

اللهم اجعل نوراً وطهوراً  
وحريراً وكافاً من كل داء وسقم  
ومن كل آفة وعاهة وطهره قلبه  
وحوائج وعطائيه وحججه ودي  
وسعري ونشري وحقه وعصيه وما  
اقلت الارض مني واجعل لي سلطاناً  
وعزاً ومهابه













بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نور بصائرنا بالآباع اوليائه بالنور الشاطع وهدانا لاقتفاء آثارهم بالبهان القاطعة  
وابان لنا احكامهم بالبيان لجامع وسلك بنا مسالكهم للارشاد لنافع احمد على ما اوتينا  
من الكتاب الكافي لهذيب شرايع الدين واتانا من الاستبصار الوافي بسنة الشرع المبين  
اعطانا من ايضاح مشكلات قواعد الماضين ومنحنا من كشف سراير الاولين وعرفنا من زبد  
معالم الاخرين واشكر شكرا استجلب به الجبريل من اعطائه واستوجب به الجبريل من عفو  
وتناؤه وامثله التأييد للنهج القويم والتسديد لسلك الصراط المستقيم في مطارح الخلا  
من مختلف الاحكام وتيقن حمل العلم بالجلال والحرام والبلوغ الى خير رضى من طلب الانام و  
انتصار المعبر من مدارك شرايع الاسلام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له <sup>المطول</sup>  
على خليفته باليمن لجسيم والمتحن على بريته بالنعم العظيمة واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
المبعوث بالكتاب المبين الذي جعله تذكرة للفقين وتبصرة وذكرى للعالمين الناصح لغيره  
شرايع النبيين والحاكم بسنة سني المرسلين صلى الله عليه واله مصابيح الدجى ومنازل الهدى  
وعلام التقى صلوة تبلغ غاية رضاهم وتجاوز نهاية مامولهم ومناهم وتكون لنا ذخيرة كما  
يؤم الوفود على مولانا ومولاهم وسلم تسليما كثيرا **وبعد** فيقول الراجى عفوره الوهاب محمد  
تقى ابن محمد المعروف بالملك كتاب الاحمد البينا النجى عامله الله تعالى بطفه الجلى والخفى ان اهم  
يجب ان تثق له كنوز الاعمار واعظم ما تصرف فيه خزين الافكار واولى ان تسهر به اوقات <sup>الاحجار</sup>  
ويتركب له الاخطاء الاسفار في قطع البرارى والبحار العلم بالاحكام الشرعية واخذها عن <sup>الملايك</sup>  
الفقيلة والعقيلة ورفع الشبهة عن الموارد الخفية والجلية فانه ايمر العلم الذى يعرج بجامله الى  
الذوق العليا ويرتقى بصاحبه الى المحل الاعلى ولقد اجتهد علماءنا الاعلام وفضلنا الكرام  
لجمع على الانام بعد اصحاب العصمة عليهم السلام ولم يبالوا جهدا في تحقيق مطالبه ولا انقوا وعا



في تنقيح مذاهبه وكم ضغوف فيه من مبسوط شاف ومختصر كاف فخلوا من قواعد بايضا هم  
 المشكل وكشفوا عن سر اربابهم بديانهم المعضل في خوايا ب مدينة العلم بمفاتحهم في مقنعة لمن اراد  
 الدخول فيها واناروا ظلم الوهم بمصاييحهم فغيرها غنية لمن يتبني الوصول اليها وهذا هو باب الهدى  
 البارع نفوسهم وادابوا بتلخيص الخلاف والوفاء وهدووسهم فخرهم الله عن مجد واله خير الخراء  
 جباهم من جوده وكرم بافضل الحباء وحيث من الله سبحانه وتعالى باتباع اثارهم والاقباس من  
 مشكوك انوارهم احببت الاسوق بهم والافتداء بفعلهم فشرعت بعون الله وحسنه توفيقه  
 في تاليف هذا الكتاب الموسوم بالدلائل الباهرة في الفقه العترة الطاهرة محررا فيه مهمات  
 الفروع والاصول وجامعا فيه بين تحقيق الدليل والمداول قد بذلت في تصحيحه جهدي و  
 استفرغت في تنقيحه كدي اني وان لم اذكر من اهل المساق ولا من فوسان ذال البساق  
 الا اني ارجو من فضله العليم واحسانه القديم ان اكون قد ايتت بكثير مما غفل عنه نظر  
 الاولين وبراغت عنه ابصاره فارتدوا من رايهم وانا سايلهم سبحانه وتعالى ان يسلك في  
 سبيل الهدى ويجالو بصري عن اذى القضاء ويعصمني من اتباع الهوى ويصيره في صحبة  
 ويجعله كفانا للسنيات ورتبه على مقدمته وخسته اصناف وخاتمه واتمهل اليه خل  
 ان يوفقني لانعامه على اكل الاحوال في المسند والمال بمجد واله الطاهرين صلوات الله عليهم  
 اجمعين والغرض من المقدمة ينحصر في مطلبين **المطلب الاول** في بيان ما يدل على وجوب  
 التفقه في الدين والمراد بالتفقه هنا العلم بالحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها المعبرة شرعا  
 ويدل على ذلك امور **الاول** الكتاب ومنه قوله جل شانده ولو نفر من كل طائفة فوقة منهم طائفة  
 ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون **الدلالة** اداة التحذير  
 على طلب نفرا الطائفة من كل فرقة للتفقه اى تكلف لفقاهه وتجشم مشاقها وامرهم بالانذار  
 اذا رجعوا ويدل على ما رواه في المصافي عن العلاء عن الصادق ع انه قيل له ان قومنا يرون



ان رسول الله صلى الله عليه واله قال اخلاف امتي رحمة فقال صدقوا فقبل ان كان خلاقا  
 رحمة فاجتمعهم عذاب فقال ليس حيث تذهب وذهبوا انما اراد قول الله تعالى لا نفر  
 من كل فرقة الاية فامرهم ان ينفروا الى رسول الله ويتخلفوا اليه فيعلموا ثم يرجعوا الى قواهم  
 فيعلموا هم انما اراد اخلافهم من البلدان لا اخلافهم في دين الله انما الدين واحد في  
 الكافي في باب ما يجب على الناس بعد مضي الامام عن يعقوب بن شعيب في الصحيح  
 قال قلت لابي عبد الله اذا حدثت على الامام حدث كيف يصنع الناس فقال ابن قول  
 الله تعالى لا نفر من كل فرقة الاية قال في عند ما داموا في الطلب وهو الذي ينظر وينظر  
 حتى يرجع اليهم اصحابهم ولو قلنا ان المراد نفر الطائفة بالمغزو وبقاء الباقيين للنفقة كما يدل  
 عليه رواية اخرى لا يمنع الاحتجاج بها على المطايع لان وجوب الانتماء عليهم مستلزم لوجوب  
 معرفة المندرجين فتم فان قيل ان الاية انما دلت على وجوب التفقه في الجملة وهو غير العلم بالجميع  
 كما هو المطلقنا اقل مراتب لما موربه هو ما يحتاجه المكلف لنفسه ولغيره وهو في غير ما  
 من العبادات الواجبة يختلف باختلاف القوم ومن المعلوم عادة ان الاوصار الكبيرة والطوائف  
 الكثير التي تبلغ الالوف تحتاج الى الجميع وان التفقه الذي توجبته العلم بالجميع يرجع اليه  
 جميع الناس فانما لا ندعي وجوب عنا بل كفاية والاكتفاء بالتجزي ممنوع كما ستعرف <sup>في</sup> المشايخ  
 في بابيه على ان اللازم من ذلك علم المجموع بالجميع والامر بان الجميع ما يحتاجون اليه <sup>في</sup> المناقشة  
 يمنع دلالة الامر على الوجوب في المقام مدفوعة بالاصل المعاضد بقرينة المقام ومنه قوله  
 جل جلاله وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهوائهم وقوله تبارك وتعالى ومن احكم بما  
 بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ومن احكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ومن لم  
 يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وجه الاستدلال بها انه سبحانه وتعالى اوجب على  
 الحكم بين الناس بما انزل الله اليه في الاية الاولى من هذه الايات والتاسي به واجب فيكون



واجبا على غيره غير انما علم وجوبه عنا فيكون كفاية وتقييد الحكم بما انزل الله صريح في وجوب  
الاخذ من المدارك المعتبر شرعا كما ان الايات الاخيرة صريحة فيه ايضا ومنه قوله تعالى ولا تقف ما ليس  
لك به علم فان الاخذ عن غير الحق اقضاء لما ليس للمكلف به علم بان ظاهر الآية حرمة التقليد لان من  
الان عموما مخصوصا بادل على جواز التقليد واستوفيه في محله ان شاء الله تعالى ومنه قوله عز وجل وان تقولوا على  
انه ما لا تعلمون وهذا في الدلالة كالذي قلناه وغير ذلك من الايات المتكررة ومنها الايات الدالة على  
وجوب الامر بالمعروف ونحو قوله عز وجل وتلك منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون  
عن المنكر اولئك هم المفلحون وقوله تبارك وتعالى وتعاونوا على البر والتقوى لاية وغيرها صريحة  
وجوب معرفة المعروف لكي يامره ومعرفة المنكر لينهى عنه **ثانيا** الاخبار الواردة في الامر بتعليم  
العلم ومنها ما رواه ثقة الاسلام في كتابه عن عبد الرحمن بن زيد عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم الا ان اقتضت بغاة العلم ومسلم في آخر  
ومنها ما رواه فيه ايضا عن عيسى بن عبد الله العمري عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلب العلم فريضة  
ومسلم في آخر ومنها ما رواه ايضا عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تفقهوا  
في الدين فان من لم يتفقه منكم في الدين فهو اعرابي ان الله نعم بقول في كتابه ليتفقهوا في الدين  
وليتذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وفي قوله صاعرا في اشارة الى اخيه كبريت  
وانه في معنى التعرب بعد الهجرة وتقبل الله ان يكون قد اراد الله من الاعراب الذين قال نعم  
فيهم الاعراب اشد كفرا ونفاقا الاية يجوز ان يكون كناية عن كونهم جاهلا لا يستدعي سبيله  
لان ذلك هو المعروف من صفة الاعراب ومنها ما رواه ايضا عن المفضل بن عمر قال سمعت  
ابا عبد الله عليه السلام يقول عليكم بالتفقه في دين الله فلا تكونوا اعرابا فاخه من لم يتفقه في دين الله  
لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولم يترك له عملا ومنها ما رواه عن ابيان بن تغلب في الصحيح عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال لو ددت ان اخا خربت رؤسهم بالسيف حتى يتفقهوا ومنها



ما رواه الشيخ والصدوق في الامالي عن الرضا عن ابائه عن اصحاب الموضين عليهم السلام قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول طلب العلم فريضة على كل مسلم فاطلبوا العلم من مظانه  
 واقتبسوه من اهلها فان تعلمه لله حصة وطلبه عبادة والمذاكرة فيه تسبيح والعمل به  
 جهاد تعليمه من لا يعلم صدق وبذله لاهل قرية الى امة تملأه من معالم الحلال والحرام و  
 سبيل الجنة والموت في الجنة والافاضة في القرية والوحدة والمحدث في الحق والدليل على  
 الشدة والفضاء والسلاح على الامعاء والذين عند الاخلاء يرفعونهم اقواما فيعلمهم في  
 الخبيرة تقبيل آثارهم ويهتدي بها فيهم ويشهد الى اثارهم رغب الملائكة في خلقتهم و  
 باجنتها تمسحهم في صلاتها تبارك عليهم ويستغفرهم كل طيب <sup>يا</sup> يسبح في حبات  
 البحر وهوامه وسباع البر وانعام الخدث ومنها غير ذلك وهي كثيرة فان قيل ظاهر هذا <sup>الاحكام</sup>  
 وجوب التفقه عينا ولا يقولون به فتحل على ان المراد العلم بما يجب عليه من الاحكام ولو  
 بعنوان السؤال والتقليد وهو غير المطلوب قلنا طلب العلم من الكل لا ينافي الفرض كفاية اذ  
 معناه الطلب الكل وسقوطه بقيام البعض ثم ان ما دل من الاخبار على ان يكون طلبه لوجوب  
 اليه الناس ويكون قد يقبيل آثاره ويهتدي بها فيهم ويشهد الى اثاره ظاهرة ظاهرة صريح  
 بان لم يجب على الجميع على حد الوجوب العيني وان المراد بالعلم به هو التفقه المطلوب لا مجرد  
 السؤال ولو بعنوان التقليد على ان ذلك يستفاد منه المطلوب ايضا <sup>الوجوب</sup> وان وجوبه ان وجوبه  
 الى من له اهلية ينالهم وجوب حصولها وليس هو الا الفقه بالمعنى المتعارف عند الناس  
 ان المراد من الاخبار بطلب العلم هو اخذ الاحكام والسؤال عن القضايا بالاولى  
 عليهم عن اهل البيت خاصة فانهم اهل العلم والذكر الذين قال الله فيهم ولعلوا اهل  
 الذكر ان كنتم لا تعلمون كما نطق به الاخبار وذلك غير التفقه المطلوب لا مانع ارادة  
 ذلك وجه بل المراد اخذ عنهم وعن غيرهم من له اهلية الاقناع كما يرشد اليه قوله ثم فيما



رواه في الكافي عن محمد بن عيسى عن رواه عن ابي عبد الله قال قال رجل جعلت فلان  
رجل عرف هذا الامر لو لم يمت ولم يعرف الى احد من اخوانه قال فقال كيف تيقنه هذا في  
دينه وما تقدم في صحيح يعقوب بن شعيب وما تقدم عن الامالي فان الماصرين فيه غير  
الائمة ثم ضرورة ان علمهم ثم بارئنا المحدث من الله او بالهامه والعلم الماصرين كسبي هو  
غير علمهم ثم ويشد اليه بل يدل صريحا ما رواه في الكافي في باب ثواب العالم والمتعلم في  
او الصحيح عن القلاح عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ص من سلك طريقا يطلب فيه  
علما سلك الله به طريقا الى الجنة فان الملائكة لتضع ارجلها لطالب العلم رضى به فانه  
يستغفر لطالب العلم من في السماء ومن في الارض هو الخوت في البحر وفضل العالم على العابد  
كفضل القمر على سائر النجوم وفي نسخة بدل النجوم ليلة البدر وان العلماء ورثة الانبياء  
وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم فمن اخذ منه اخذ بحظوا  
فان طلب العلم لا يصلح على الائمة ثم لا نهم المطلوب من العلم الا الطالبون له وما رواه في  
الصحيح عن جميل ابن صالح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال ان الذي يعلم العلم منكم  
له اجر مثل وفي نسخة مثلا اجر المتعلم وله الفضل عليه فقلوا العلم من حلة العلم و  
علموه اخوانكم كما علموكم العلماء وفي نسخة كما علمكموه وما رواه في الصحيح والحسن عن  
ابي عبيدة الخداع عن ابي جعفر قال من علم باب هدى فله مثل اجر من عمل به ولا  
ينقص اولئك من اجرهم شيئا ومن علم باب ضلال كان عليه اوزار من عمل به ولا  
ينقص اولئك من اوزارهم شيئا وما رواه مرفوعا عن ابي حمزة عن علي بن الحسين  
قال لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو سيفك المجه وخوض البحر ان الله ينالك  
وتعالى اوحى الى انياله ان امقت عبدي الى الجاهل المستخف من اهل العلم  
التارك للاقتداء بهم وان احب عبادي الى التقى الطالب للثواب المحب للعلم



حفظ

للعلماء التابع للحكام القابل عن الحكماء وفي نسخة بدل الحكماء وما رواه عن جابر بن عبد الله  
قال قال لي ابو عبد الله من تعلم العلم وعمل به وعلم الله دعي في ملكوت السموات عظيم <sup>فقبل</sup>  
تعلم الله وعمل الله وعلم الله وما رواه في نسخة العلماء في الصحيح عن معاوية بن وهب قال سمعت  
ابا عبد الله يقول اطلبوا العلم وتزينوا معه بالحلم والوقار وتواضعوا لمن تعلون العلم <sup>تواضعوا</sup>  
من طلبتم منه العلم ولا تكونوا علماء جبارين فيذهب باطلكم بحقكم وما رواه فيه ايضا عن النضر  
في الصحيح عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل انما يخشى الله من عباده العلماء قال يعني بالعلماء  
من صدق فعله قوله ومن لم يصدق فعله قوله فليس بعالم وما رواه في الصحيح عن ابي عبد  
القاسم عن الحلبي عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين <sup>ع</sup> الا اخبركم بالفقيه حق الفقيه من لم  
يقط لناس من رحمة الله ومن لم يؤمنهم من عذاب الله ومن لم يرض لهم في معاصي الله ولم  
القران رغبته عنه الى غيره الا اخبر في علم ليس فيه تفهم الا اخبر في قرآنه ليس فيها تدبر الا  
لا اخبر في علم ليس عبادة ليس فيها تفكير قال وفي رواية اخرى لا اخبر في علم ليس فيه تفهم  
الا اخبر في قرآنه ليس فيها تدبر الا في عبادة لا فقه فيها الا اخبر في شئ لا ورع فيه <sup>غير</sup>  
ذلك من الاخبار والنكتة فانها دالة على ان المأمورين بطلب العلم وتعليمه وتعليمهم المكلفون  
من الرعية دون الائمة وان كانوا المبرج للجميع بل الاخبار في هذا المعنى تبلغ حد التواتر <sup>صلوات الله عليهم</sup>  
عليه دلالتها على ذلك ظاهرة بل ليس هناك من يتأمل في دلالتها ولا في وجوب طلب العلم <sup>حتى</sup>  
الرجوع الى العالم الا من يذهب الى الوجوب العيني وهو فوق ما زيد وليس كلاما معروفا  
ذكرنا ما ذكرنا من الآيات والاخبار للتيمن والتبرك <sup>للاحتجاج</sup> على احد يتأمل في ذلك  
نعم ان بعض من يدعي العلم يزعم الاستفاء عن بعض العلوم لمن اراد رتبة الفقه <sup>التي</sup> يجب  
الرجوع الى صاحبها والاخذ عنه وبإني انشاء الله تعالى في مطلب الاجتهاد والتقليد بيان <sup>بمجموع</sup>  
ذلك وفي المطلب الا في انشاء تعاملا بوضعك على وجوب علم الاصول ومن هنا تعلم الامر <sup>الثالث</sup>



والصالح  
والعالم

ما يدل على وجوب التفقه وذلك لان وجوبه مما اتفق عليه المسلمون كافة لم يختلف فيه  
منهم نعم وجوبه على الكفاية كما يظهر من اية التنوير وبعض الاخبار المتقدمة وغيرها وما دل على  
الحرج والسير المستقيم بين المسلمين من ان الناس بين عالم ومتعلم ومستمع فلا وجه لما يحكى  
عن علماء حلب من وجوبه علينا الا ان يرد بوجوب التعلم بعنوان التقليد في جميع ما لم يعد  
بجهله مما يريد فراولته من عبادة او معاملة او عادة وهو ليس ببعيد بناء على ان الجاهل في  
ذلك غير معذور الا ان المنقول عنهم وجوب المعرفة للعوام بالاستدلال لكن قال في الذكاء  
والكفاية بمعرفة الاجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة الى الوقائع والنصوص <sup>الظاهر</sup>  
او ان الاصل في المنافع الاباحة وفي المضار الحرمة مع فقد ضرب فاطع في منه ودلالة النصوص  
محصول قال ويدفع ما ذكره اجماع السلف والخلف على الانتفاء من غير تكبر ولا تعرض لليل  
بوجه من الوجوه وما ذكره لا يخرج عن التقليد عند التحقيق وخصوصا عند من اعتبر حجة  
خبر الواحد فان في البحث عنه عرضا عرضا انتهى وكيف كان فما صادوا اليه ذائدا على  
ما كنا نغني <sup>بأنه</sup> العقل وذلك من وجوه احدها ما دل على وجوب اللطف بالشك في  
الحجة وثانيها انه بعد قيام الدليل على وجود التكليف مع بقاءه يجب معرفته وهو معنى <sup>التفقه</sup>  
المطلوب وانه لو لم يجب الرجوع في العبادات والمعاملات الى من هو حجة من الله تعالى  
للزم الفساد فيهما وهو قبح عقلا وشرعا والوجوب في ذلك ظاهر قد <sup>بأنه</sup> في  
بيان مباديه اعلم انه جرت العادة القوم في قايين اصطلاحات لهم فجعلوا لكل فن مبادئ  
ومقدمات فجعلوا المبادئ عيانا عاينته عليه فمسائل الفن من معرفة موضوعه واخراته  
وجوئياته وبحولات مسائله وسموها بالمبادئ التصورية وما يتوقف عليه الاستدلال  
على المطالب المثبتة فيه المسماة بالمسائل وسموها بالمبادئ التصديقية وجعلوا المقدمات  
عيان عن جملة تقدم امام المقصود لتفيد بصيرة في الشرع وكيفية الفن وموضوعه <sup>غايته</sup>

بلح



وربما خصها بعضهم بهذا لا غير وربما زادوا عليها بيان مرتبة وبيان ما يتوقف عليه من  
 العلوم وربما أطلقوا المبادئ على ما ابتدئ به قبل الشرع وفي المطالب فتكون خ مراد بها  
 الوضع اللغوي وربما أطلقت المقدمات عليها ايضا وجعلوا المقدمة بالافراد عبارة عما ذكرنا أولا  
 وكيف كان فلا غرض لنا من في تحقيق هذا الاصطلاح لعدم المشاحة ومرادنا بالمبادئ هنا  
 ما يتوقف عليها التصديق بمسائل الفقه من معرفة موضوعه ومجولات مسائله <sup>المبادئ</sup> وهي  
 التصورية ومن التصديق ما يتوقف عليه اثبات مطالبه من الأدلة والعاو <sup>نقص</sup>م التي  
 اليها ولا يستغنى عنها اذا عرفت هذا فنقول موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض <sup>العلم</sup> اللا  
 هله ولما كان علم الفقه باحثا عن الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحرم والصحوة  
 البطلان وكون هذا سببا او شرطا او مانعا لهذا من حيث كونها عوارض لافعال العباد  
 جرم كافي موضوع لافعال العباد من حيث الاقتضاء والتحيز والوضع وان مجولات مسائله  
 هي الامور المذكورة وبيان تعريف كل واحد منها ياتي في الشئ في الصنف الاول لانه كالمقدمة <sup>للموقف</sup>  
 الاربعة وهذه جملة مبادئ التصورية ولما التصديق ما يتوقف عليه من العلم بايات الاحكام  
 من الكتاب والعلم برواياتها والعلم بمواقع الاجماع والخلاف والعلم بما يتضمن البحث عن عوارض  
 هذه الامور الثلاثة ومعرفة استنباط الاحكام منها والبحث عن ادلة العقلية وليس  
 منها القياس والاحتسان والمصالح المرسلات عندنا وحيث كان الكتاب والسنة عريين  
 وجب العلم بالعلوم الادبية <sup>العلم</sup> المعبر من السند على التي نظرتنا وبين المعصوم لاجرم  
 وجب العلم باحوال رجال السند ومن حيث ان الاستنباط منها ومن الادلة العقلية يحتاج  
 الى نظر واستدلال لا ريب احتجنا الى علم الميزان لانه المتكفل بصحيح الدليل وفاسد <sup>العلم</sup> ومختص  
 بعض اصحابنا الاخباريين <sup>العلم</sup> الاعتناء عن جميع هذه العلوم لمن هو من العرب قالوا لعدم <sup>الباسر</sup>  
 في عدم التمييز بين عرف الشارع وعرفنا اذ لمجة علينا احاديثهم ولم تكف بازديادنا منها

والتوقف



وان علمنا تغير العرف فمن اي طريق نشأ من الكتاب والسنة والاجماع الكاشف عن قول المصوم  
ام تلك الاصول الضعيفة وعن بعضها الانتفاء عما عدلوا والصرف لان اختلاف المعاني  
باختلاف الاعراب والمباني يقضي بالاحتياج اليها واما ما عدلوا فلعدم ما يدل على احتياج  
اليه بل الدليل على عدمها علم الاصول وهذا كقولنا تلك شبهات كثيرة فلذلك كونا طرفا منها في مقدمتنا  
الصفحة الاولى ومن ذلك اننا لله منها جملة وافية في البحث عما يجب على المجتهد من العلوم في باب  
الاجتهاد والتقليد ولندكونها شيئا من ما فيها ان هذا العلم حدث بعد زمان الائمة فانا  
نقطع بان قدما ثابدا واداة احاديثنا ومن يليهم لم يكونوا عالما من به مع انهم كانوا علميين بل  
الاحاديث الموجودة ولم ينقل عن واحد من الائمة انكار عليهم بل المعلوم تقريهم لهم وكان  
ذلك الطريق مستمرا بين الشيعة الى زمن القديسين ثم حدث بين الشيعة فلاحاجة اليه  
ومنها انه ليس في علم الاصول الا نقل الأقوال المختلفة فلا أصل له وفيها ان البدئية حاكمة <sup>العمل</sup> <sup>العمل</sup>  
باوامر الشرح ونواهي من علم العلوم اللغوية فهو ممن يفهم الاوامر والنواهي فالحكم عليه <sup>نحو</sup>  
التقليد المنهي عنه بمجرد جملة باصول الفقه مما لا دليل عليه ولا عدل له في التقليد فامثله لا  
كشلتنا وله مولاة على ناحية وعهد اليه انه متى اخبرك الثقة بان امرتك بكذا او هيئتلك  
عن كذا فعليك بطاعته وبيت له المخلص عند تعارض الاخبار فهو يترك العمل بما بلغه من الاوامر  
والنواهي من الثقات معللا بجملة بمسائل الاصول فاستحقاقه للزم لا ريب وانت اذا ما  
جميع ما ذكرنا في المقام وجدته يدور على اربع مقدمات الاولى ان هذا ما نفهمه هذا  
من احاديث اهل البيت وكلما نفهمه هذا اليوم منها فهو الحق علينا اما الصغرى فوجدها  
واما الكبرى فلعدم التكليف بازيد من فهم المكلف الثانية ان هذا العلم ما كان ليعلمه  
المعاصرون للائمة وكما كان كذلك فليس بواجب اما الصغرى فقطعية بحدوثها  
الكبرى فلاخبار القطعية الدالة على مشاركتناهم بالتكليف وانهم يجب علينا ما يجب عليهم



لا يزيد بل ربما كان انقص لتمكنهم من العلم باشياء لم يتمكن منها الثالث ان هذا العلم لا منشأ له من  
الكتاب والسنة وكلما كان كذلك لا يجب العمل به اما الصغرى فوجدانية واما الكبرى فلان <sup>علينا</sup> حجة  
هو ما جاء به الكتاب والسنة لقول الصادق كل شيء مردود الى الكتاب والسنة وكل حديث لا  
يوافق كتاب الله فهو زخرف وقوله ما من شيء الا وفيه كتاب او سنة وحيث لا منشأ له من الكتاب  
والسنة فهو بطل وزخرف ولا أقل من عدم وجوب العمل به الرابعة وهي ان لم تعلم من اقوالهم فانها  
معلومة من حالهم بل في الحقيقة هي الداعية لهم عن الاعراض عما عليه اساطين الدين وامناء الشرع  
المبين وهي ان هذا العلم مما لم يفهم ولم يظهر لهم وجه الاحتياج اليه وكلما كان كذلك لا يجب  
العمل به اما الصغرى فوجدانية لانهم لو فهم وظهور لهم وجه الحاجة اليه ليتأملوا في وجوبه  
اما الكبرى فلنقل تكليف الغافل وللأخبار المتواترة في النهي عن القول <sup>فيها</sup> لا يعلم وانه لا تكليف  
الا بعد البيان والجواب عن الاولى انهم ان ارادوا ان لجنة فهم هذا اليوم بعد الفحص عن فهم  
الحاضرين ومعرفة اصطلاحهم وبذل جهدهم في ذلك فهو مسلم ولا توجب اكثر من ذلك  
وان ارادوا انه حجة وان لم تفحص عما فهم الحاضرون وعما كان عليه اصطلاحهم ذلك اليوم  
في مفردات الالفاظ ومركباتها كما هو صريح التعليق بعدام التكليف بازدياد من فهم المكلف  
فالكبرى متنوعة لان الانفراد في التكليف يقتضي اتحاد نفسه وعدم الاختلاف لان حلال محرم  
حلال الى يوم القيمة وحرام حرام الى يوم القيمة وان زعموا عدم الاختلاف المفضي الى  
اختلاف فهو مما يكذب به البيان فاننا نرى اعلام العلماء الى اليوم لا يزالون يجيئون عما عليه السلف  
في كثير من معاني الالفاظ المتداولة فهذا اليوم المظنون محال فمما عليه ذلك اليوم نحو  
الانكاء والاقفاء والغرض والسنة وغيرها بل والالفاظ المظنون موافقها الاحتمال  
وضعها عندهم لغرض كاليام والقعود والتورك وغيرها وكذا غير المتداولة في عرف  
اليوم نحو بيع التولية والكالى بالكالى والمراغبة والمحاولة ونكاح الشغار والمواثمة <sup>منها</sup>



子

pass<sup>+</sup>

بالامغل



من بغض الخلق الى الله عز وجل لوجلين رجل بكنه الله الى نفسه وفي نسخة وكله فهو جائر  
 عن قصد السبيل مشعوف بكلام بدعة قد ليج بالصلوة والصوم فهو قسنة لمن افش به ضال  
 عن هدى من كان قبله مضل لمن اقلد في بيوت وبعده مودة حال خطايا غيرهم  
 بخطيئته ورجل قس جهلا في جهال الناس عان وفي نسخة بالغابا غباش الفتنة قد سماه  
 اشياء الناس عالما ولم يغن فيه يوما سالما بكرة فاستكثر ما قل خير مما كثر حق اذا رتوى من آه  
 واكثرهم غير طائل جلس بين الناس قاضيا ماضيا ضامنا الخليص من اللبس على غيره وان خالف  
 قاضيا سبقه لم يامن ان ينقض حكمه من ياتي بعد كفعله بمن كان قبله وان نزلت به احك  
 الهممات للمعضلات هيأ لها حشوا من راية ثم قطع فهو من لبس الشبهات في مثل غزل  
 العنكبوت لا يدري اصاب ام اخطا لا يحسب العلم في شيء مما انكم لا يرى ان ودعا ما بلغ  
 فيه مذها ان قاس شيئا بشئ يكذب نظره وان اظلم عليه امر اكنتم بيما يعلم من جهل نفسه  
 لكي لا يقال له لا يعلم ثم حبره فقصي فهو مفتاح غشوات ركاب شهاب خبطا جهلا  
 لا يعتد رجا لا يعلم فيسلم ولا يعرض في العلم بضر من قاطع فيغتم يذري لروايات ذروي  
 الريح الهشيم يتكلى منه المواردي ونصيح منه الدماء يستحل بقضاء الفرج الحرام ويحرم  
 بقضاء الفرج الحلال الاملى باصدار ما عليه ودد ولا هو اهل لما منه فوط من ادعائه علم  
 الحق وانما حكيبت هذه الرواية بطولها لتكون موعظة لمن اعندد وتبص من استبصر  
 ولا تمالها على كثير من الالفاظ المتداولة وغيرها حقيقة ومجازية فهو تشير الى التصديق  
 بما قلناه من الاحتياج الى مباحث الالفاظ وتنادى باعلا صوتها الى البحث والفحص  
 عن كل ما له دخل في افادة العلم بالقضايا وبذل الجهد فيها وعدم الاكتفاء بما يحمل  
 يظن الكفاية به ضيع الحشوية واصحابنا الاخبارية فانهم اعرضوا عن النظر في هذه  
 المطالب بالنظر والاستدلال واكتفوا بدعوى من ادعى النظر فيها بقلب اب قد اشتر

محرم في نسخة







مدلول عليه بالكتاب والسنة فعدم علم المعاصرين بهذا العلم لا يستلزم عدم وجوبه علينا  
 مع افتقارنا اليه ولو سلمنا احياهم اليه مثلنا ومع ذلك لم يكونوا عالمين به فهم مقصرون  
 ولا يكون نقصهم دليلا على جواز تقصيرنا والكلام مع هؤلاء الحاجة واسع الباب طويل  
 الاذئاب ويكفي الله ادنى تامل مما تتلوه عليك الشر في الجواب عن المقدمة الثالثة فان فيه  
 تفصيل هذا الاجمال وكشف الحال عن هذا المقال والاستغناء عن كثرة السؤال والعقل والقل  
 وتحقيقه انه ان اريد <sup>ان</sup> هذا العلم <sup>الاستغناء</sup> الكتاب والسنة على جهة التفصيل فهو حق ولكن الكبر  
 ممنوعة بدهة بطلان القول كما لم يأت بيان قفاصيله في الكتاب والسنة لا يجب  
 العمل به وذلك ظاهر من تتبع المسائل التي كتبوا فيها الوسائل كالمجته والقصر والامام  
 والقضاء والحض والرضاع وغير ذلك مما جاء في الكتاب والسنة من المسائل <sup>الحاجة</sup> المفهومة  
 الى زيادة بسط وكشف بل ما تركوا فيها اكثر مما ذكروا بمراتب شتى كما لا يخفى على من تتبع  
 جاء من الكتاب والسنة في الاحكام الشرعية من الطهارة الى المديات اذ ليس فيها الا  
 الاشارة الى محلات ما فصله الفقهاء في كتبهم الفقهية بل كثير مما فصلوا يحتاج الى زيادة  
 تفصيل وبسط ومن هنا ترى تاليفاتهم لا تقف على حد وبكيفية الحجج عليهم ما كتبه <sup>المسائل</sup>  
 هذه الطريقة كالكاشاني والاشترابادي ومن تابعهما من البسط في كثير من <sup>المسائل</sup>  
 الفقهية والاصولية <sup>الحاجة</sup> الى البحث عنها اصابوا اخطاءا وان اريد بالمشأ ولو على  
 جهة الاجمال فلا ريب في حصول ذلك من الكتاب والسنة بيان ذلك ان مسائل الفن  
 تنقسم الى قسمين احدهما ما يتعلق <sup>بمبدأ</sup> بالليل الالفاظ مطابقة والتزاما وذلك كالبحث عن  
 الحقيقة والمجاز اللغويين والعرفين والشرعيين والاشتراك والاتحاد وامكان جواز استعمال  
 اللفظ في حقيقة ومجانا <sup>معنيته</sup> وفي الحقيقة <sup>معنيته</sup> وعند تعارض الحقايق الثلاثة او تحقيقين منها  
 فلي اتم ايجل كلام الشارع وكذا عند تعارض افراد المجازاتها الاولى بالحل عليه وكذا عند

هذا العلم  
 لا يستلزم عدم وجوبه علينا

هذا العلم  
 لا يستلزم عدم وجوبه علينا



تعارض المجاز مع النقل والاضمار والتخصيص وكذا اذا ادام بين الاعمال والاهال وكذا اذا اطلق <sup>المشكلة</sup>  
 وادام بين شيئين فهل يكون مجازا او يتعين الاول واذا علق على اسم <sup>الحكم</sup> فهل يعتبر تمام مسماه ام لا  
 غير ذلك من تعارض احوال اللفظ وكما بحث عن كون الامر للوجوب ام لا والفورام لا والوحد  
 او التكرار ام لا والوارد بعد الخطر لا با حتم لا واذا تعددت الافعال فذكرها قيد يمكن رد  
 المجمع واللبعض فهل يختص بالاخير او يرجع الى الجميع والحكم المعلق على وصف فهل يعتبر فيه حال  
 او حال الفعل والامر بالشئ هل يقتضي وجوب مقدمته وتخير مرصده الخاص ام لا وهل يجوز  
 تعلق الامر بالشيء واحد ام لا والما مودبه اذا <sup>تضمنه</sup> وجوبه فهل يبقى لحواله الذي في ضمنه ام لا  
 الخطاب المشتمل على حرف الخطاب وما في معناه نحو يا ايها الناس ويا ايها الذين امنوا هل <sup>يشمل</sup>  
 المعدومين ام يخص الحاضرين وكذا المباحث المتعلقة بالهي وما يتعلق بمفهوم الصفة والشرط  
 والغاية والخصر واللقب وغيرها من مفاهيم الخالفة وما يتعلق بمفهوم الموافقة ومنصوص <sup>بالعلة</sup>  
 ما هو معتبر منها وما ليس بعقبة والمباحث المتعلقة بالعموم وبيان الالفاظ الدالة عليه المتقو  
 عليها والمختلف فيهما كالفرد المعرف باللام والجمع المنكر ولفظ <sup>الاستفاد</sup> الاستفصال وبيان كيفية  
 التخصيص والمخصص وان العام المخصوص هل هو حجة ام لا وهل العموم يشمل الافراد النادرة  
 ام لا واذا تعقب الاستثناء او الشرط او غيرها من المخصصات هل المتعاطفة مع امكان وجوعه  
 الى واحد منها والى الجميع فهل يرجع الى الاخيره او الجميع وهذا المسئلة من جزئيات ما اشرنا  
 اليه من مسئلة ما اذا تعددت الافعال فذكرها قيد والمباحث المتعلقة بالطلاق والتقييد  
 الى غير ذلك من المباحث المتعلقة بالالفاظ من حيث المطابقة والالتزام <sup>اللائي</sup> في كوها الشر  
 في الصنف الاول وثانيهما ما يتعلق بنفس الكتاب والسنة من حيث الحجية وعدمها والبحث  
 فيها من حيث صحة النسخ وعدمها وان خبر الواحد من السنة حجة ام لا وان فعل المعصوم  
 تقرى كقوله وبيان ان قول الصحابي حجة ام لا وبيان كيفية التعارض والتعادل والتزج

من تعارض

العلة

في القسم الثاني



وبيان المرححات وأنه هل يجوز أن يقع فيها تكليف الغافل والتكليف بما لا يطاق وبما يعلم  
شبهة أم لا أنه هل يجوز عليه تعا البداهة أم لا وأن الإجماع هل هو حجة الرجوع إلى السنة أم لا  
وكذا التحسين والتيسير العقلين وأصول العقلية كإزالة البرائة والإباحة والغدم وقاعد  
لا ضرورة لضرورة وقاعد اليقين وغيرها من القواعد والأصول فإنهم وإن سموها بالأدلة العقلية  
وجعلوها قسمة للأدلة اللفظية من الكتاب والسنة لكن حقيقتها واجبة لهما لأنها ما دالان  
عليها فتكون من جزئياتها وبالجملة المطالب الأصولية منها ما يتعلق بالمباحث اللفظية ومنها  
ما يتعلق بالكتاب والسنة ضرورة أن الإجماع من السنة وكذا الأدلة العقلية لأنها ما دلول  
عليها بما وبالكتاب فهي صائبة إليها والعمل بها فإن أريد بالمنشاء من الكتاب والسنة  
ولو اجمالا فالمسائل الأصولية بتمامها مشادة إليها بالكتاب والسنة على جهة الإجمال والكتاب  
فبمثل منه ما يشترط إلى المطالب اللفظية كقوله تعالى هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات  
وأخر متشابهات لأنه وذلك لأن المراد بالحكم على ما صرح به جمع من المفسرين ما أحكت  
عبارة بان حفظت من الاحتمال والظاهر أنهم يريدون به الاحتمال المورث للاجمال فكذلك  
المراد بالقدر الجامع بين النص والظاهر كما في اصطلاح أبواب الأصول فالمعتبر في هذا ليل  
الألفاظ بحسب العرف والعادة هو ذلك دون غيره وإن خالف بعض أصحابنا الإخبار  
في حجية ظاهر الكتاب والمتشابه هو المحمل والظاهر أنهم يريدون به المحمل احتمالا لا بوث  
الاجمال ويجوز أن يراد به ذلك وما يحتمله احتمالا لا يميل بصاحبه عن طريق الاعتدال في  
متعارف اللفظ كما محل على خلاف الظاهر روح يراد به القدر الجامع بين المحمل والمؤل كما  
هو مصطلح الأصوليين وكيف كان فالأية الشريفة دلت على وجود الحكم والمتشابه في  
الكتاب ووردان النسخ من الحكم والمتشابهات من المتشابهات فبملاحظة  
ما اشتملت عليه من ذم الذين يتبعون ما تشابه منه ويؤولونها إلى ما يشبهونها وغيرها

هذا هو المقصود  
من قوله تعالى  
هو الذي أنزل  
عليك الكتاب  
منه آيات محكمات  
وأخر متشابهات  
فبملاحظة ما  
اشتملت عليه من  
ذم الذين يتبعون  
ما تشابه منه  
ويؤولونها إلى  
ما يشبهونها  
وغيرها



في كتاب

مطالع  
الغ

من الآيات والروايات الدالة على الاحذ بحساب الله فاعلموا وسؤلة بحجب معرفة كل منهما الى  
يعرف المعبر من الكتاب فيرد اليه غيره وهذا شامل لجميع المطالب اللفظية كما لا يخفى وقوله عز وجل  
ولتعرفهم في لحن القول فانه دل على اعتبار الدلالة بلحن الخطاب وهو المسمى ايضا بفحوى الخطأ  
ويجوز ان يراد به جميع ما يدل عليه اللفظ بالترام ليشمل مع ذلك مباحث دليل الخطاب ايضا  
وباب المجاز والكلمات والتعريض والتورية وبالجملة فعلى الطالب تحقيق ما اشار اليه بكتابه  
ولم يجعل سجاته ونفا الكتاب كله من الحكم لكي يتبين فضل العالم على غيره وفضل العلماء بعضهم  
على بعض باتعاب القويحة في استخراج دقائق العبارات ولطائف الاشارات والافتاد على رد  
المتشابه الى الحكم والعام الى الخاص والمطلق الى المقيد وفي قوله جل ذكره وما ارسلنا من رسول  
الا بلسان قوم وقوله كتاب فصلت اياته قرانا عربيا لقوم يعلمون وقوله انا جعلنا قرانا  
عربيا لقوم يعلمون وقوله انا جعلناه قرانا عربيا لعلمكم تعقلون وقوله وما اتاكم الرسول  
فخذوه وما نهكم عنده فانه هو وقوله ما فلا يتبدرون القرآن ام على قلوب اقفاها بلاغ لمن  
تفكروا اعتبر لان كون القرآن عربيا والرسول بلسان قوم وجوب طاعته والاحذ بما  
اتي به والانهاء عما نهى عنه مما يقتضيه حل كلامه على نحو ما يحمل عليه كلامهم فيجب  
معرفة كلامهم لمعرفة كلامه وهذا هو بعينه المطالب اللفظية من الفن نعم بحسب زيادة  
معرفة العلوم الادبية والقول بكفايتها عنه ممكن لو بسطوا الكلام في اللفظية كما هو  
في فن الاصول وانحصرت المطالب الاصولية فيها فكيف وهناك المطالب اخبرها  
وهي القسم الثاني ولا يخفى في تسمية الملفق من العلوم شتى باسم مناسبة اخرى هناك  
آيات اخذت على خصوص بعض المطالب اللفظية مثل قوله ثم واذا تودى المصلون من يوم  
الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فانما تدل على وجوب مقدمة الواجب وجوب  
ترك ضد الخاص وهو المعنى النهى عنه ومثله في الدلالة على وجوب المقدمة قوله جل ثنا

x



ولو اذاد والخروج لا عداله حيث لا هم على ترك الاعتداد وهذا في مسئلة ترك الضد<sup>اشبه</sup>  
بل هما من واد واحد كما ياتي في السنة وقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره<sup>على</sup> للالئ<sup>على</sup>  
ان الامر للوجوب ومثله على احتمال هوقوله تعالى واذا قيل لهم لا يركعون وقوله جل<sup>كن</sup>  
ما منعك ان لا تسجد اذا امرتك ثم انه ترك منه جل شانه في عدة آيات لفظ الامر والنهي فلا<sup>بد</sup>  
من معرفة ذلك وان لها صيغة تخصها ام لا وان مفادها ما ذا يكون وانها هل يجمعان  
في امر واحد ام لا ونحو قوله نعم ولكن منكم مبدعون الى الخيد ويا مروان بالمعروف وينهون  
عن المنكر وقوله كنتم خبياتة اخروفت للناس تا مروان بالمعروف وتنهون عن المنكر اذ رتبها  
يستفاد من وصفهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر كون الامر للوجوب والنهي للتحريم  
وهو في النهي اظهر لعلقه بالمنكر وهو ما تنكره العقول لقبحه كما حر جوابه فتم وما يدل  
على اتباع السنة كقوله نعم ما انيكم الرسول فخذوه الآية وقوله جل شانه يا ايها الذين  
اصنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وقوله نعم ولكم في رسول الله اسوة  
حسنة وقوله فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقوله عز وجل ولوردوه الى الله  
والى رسوله والى اولى الامر منهم لعلم الذين يستنبطون منهم فرد الامر الى الله والى الرسول  
واولى الامر هذا اليوم هو الرود الى الكتاب السنة والمستنبطون هم الذين لهم<sup>هاتية</sup> الدالة  
الاستنباط وهذه ما توجب البحث عن مفصل هذا المحمل وغير ذلك من الآيات  
على وجوب اتباع السنة وح فيلزمنا النظر في جزئياتها من الفعل والتقريب وقول  
خبر الواحد وعدمه ومن الآيات ما يدل على ثبوت النسخ كقوله جل شانه ما تنسخ من آية  
او ننسخها نأت بخير منها ومنها ما يدل على عدم جواز مخالفة الاجماع كقوله نعم و  
ينبع غير سبيل الموضين قوله ما تولى الآية ومنها ما يدل على جملة من القواعد العقلية  
نحو قوله نعم ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا لدلالةها على البرائة والاباحة والبناء

على اصله



على أصالة العدم في التكليف واستصحاب الحال حتى يأتي البيان ومثله وما كان ذلك  
مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون وفيه إشارة إلى عدم جواز تكليف الغافل بقوله  
الله وقوله وما كان الله ليضل قوما بعد أذهبهم حتى يتبين لهم ما يتقون أي لا يؤخذ  
الله عباده الذين هداهم ولا يخذلهم بأوتكأب المحظورات الأبعدان بين لهم وجوب احتسابها  
وفي الصافي والكافي والعياشي والتوحيد حتى يعرفهم ما يوضحه وليسخطه وأما قوله تعالى  
في عدة مواضع أفلا يعقلون بالياء والتا أفلا يتفكرون فحسبتم أنما خلقناكم عبثا وما  
يتذكروا أو لا يزالون الذين يستمعون القول ويتبعون أحسنه أولئك  
الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب فأنه قد دل على ثبوت التحسين والتفريق للعقل  
وإدعاء الفرق بين التحسين والتفريق وصفة التميز مجازة ويدل على قاعدته رفع الحرج و  
العسر قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر  
وعلى قاعدة الرخصة عند الاضطرار قوله عز وجل من اضطر غيبا غيبا ولا حاد فلا إثم عليه  
وغير ذلك من الآيات عوان يأتك الله بعض منها عند الضرر لها ولو انصف لخصم لذهب  
وجوب معرفة هذا الفن لقوله جل في ذكره ليتفقهوا في الدين وقوله لعلمه الذين يستنبطونه  
لاستلزام التفقه والاستنباط امر او ادعاء عليه العامة والسواد وبها امتداد الفقيه والمستنبط  
منهم واستحق العالم المدح بقوله جل جلاله انما يخشى الله من عباده العلماء وقوله يرفع الله  
الذين آمنوا والذين اتوا العلم منكم درجات وقوله قل لا يستوي الذين يعلمون والذين  
لا يعلمون ونظائرهما من الآيات والروايات المتكثرة وأما السنة فيستفاد مجموع القواعد  
اللفظية وغير اللفظية من نصوصها عطف ما ورد من الاخبار عن الأئمة الأطهار صلوات الله عليهم  
والنشر إلى جملة منها وعسى أن نوقف على جملة منها أخرى عند البحث عن القواعد  
فهما ما رواه الكليني في باب الخلاف الحديث عن سليمان بن قيس الجهلي في خبر طويل عن أمير المؤمنين

سنة  
باب الأئمة



وفيه ان في ايدي الناس حقا وباطلا وصدقا وكذبا وناسحا ومنسوخا وهاما وخالفا  
 ومحكما ومتشابهما وحفظا وهما ثم قسم الرواة الى اربعة فذكر اثنين ثم قال ورجل ثالث  
 سمع من رسول الله شيئا امر به ثم نأى عنه وهو لا يعلم او سمعه ينهى عن شيء ثم امر به وهو لا  
 يعلم فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ الى ان قال واخر رابع لم يكذب على رسول الله شيئا منسوخ  
 للكذب خوفا من الله وتعظيما لرسول الله لم ينسبه بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به كما سمع  
 لم يزد فيه ولم ينقص عنه وعلم الناسخ من المنسوخ فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ فان امر النبي  
 مثل القرآن ناسخ ومنسوخ وخاص وعام ومحكم ومتشابه قد كان يكون من رسول الله  
 الكلام عام وكلام خاص مثل القرآن قال الله عز وجل في كتابه ما استكم الرسول فخذوه وما نهى  
 عنه فاتموا فليستبه على من لم يعرف ولم يدروا عنى الله به ورسوله وليس كل اصحاب  
 رسول الله يسئلون عن الشيء فيفهم وكان منهم من ليسئل ولا يستفهم الحديث وهو كما  
 ترى قد اشتمل على المباحث اللفظية كلها اجمالا لا يبالى بالاعتدال والمجرات المذكورة وعلى محل  
 النسخ والافتقار الى الاجتهاد لقوله فيستبين على من لم يعرف ولم يدروا عنى الله به  
 ورسوله وفي نهج البلاغة مثل هذه بتفاوت يسير في اللفظ لا يخل في المقصود وفي خطبة  
 اخرى ما يفيد مغادرة الرواية ويؤيد عليها بذكر المرسى والمحدود اى المطلق والمقيد  
 الغريبة والرخصة وغيرها ويأتى اليها الاشارة في مقدمة تصنيف الاول وقال بعض الفضل  
 ان في هذه الرواية وامثالها الاشارة الى ان كلام الحجة مثل الكلام بينكم فينبغي ان يحل  
 على المتعارف لديكم من حمل العام على الخاص والمطلق على المقيد ولقد اجاد بل الظامن  
 عند من له ادنى بصيرة في المحاوراة انه ينبغي ان يحل الكلام على المتعارف من طريقة  
 ارباب اللسان فيما ذكر وغيره من الحقيقة والحدود متحدين ومتعديين وما رواه في الصحيح  
 او الحسن بابي ابيهم بن هاشم عن الجلي عن ابي عبد الله انه قال وقد لانه عن امرأة جعلت



مالها هدى البيت الله ان امارت متاعها الفلانة وفلانة فاعار بعض اهلها بغير امارها  
قال ليس عليها هدى انما الهدى ما جعل الله هدى للكعبة فذلك الذي يوجب به اذا جعل لله  
عليه وما كان من اشباه هذا فليس بشئ ولا هدى وفي اخوه او يقول انا اهدى هذا  
الطعام قال ليس بشئ ان الطعام لا يهدى او يقول الجزر بعد ما نحرته هو هدى بهذا  
انته قال انما تهدي البدن وهذا حياء وليس تهدي حين صارت لحما وفيه دلالة  
ظاهرة في وجوب حمل اللفظ على حقيقة وثبوت الحقيقة الشرعية مطم لبثها في  
الهدى الذي قل استعماله بالهتاء الكثير من الفاظها وذلك حيث قال انما الهدى  
ما جعل الله هدى للكعبة وفيه اشعار الى ان وضع الحقيقة الشرعية بالتعيين لا  
بالنعي نسبة الجعل اليه نعم وان اللفظ يحمل على المعنى الشرعي اذا كان له معنى شرعي  
وغيره لقوله ليس بشئ ان الطعام لا يهدى الخ وان اراد انه لا يهدى اي لا يهدي  
هديا في العرف والعادة ففيه دلالة على ان التبادر علامة الحقيقة وصحة السلب علامة  
المجاز وان البناء في حمل الكلام على المتعارف نظير ما ذكرنا في انفا وما يدل على حجية التبادر  
والبناء عليه في زمن السلف ما حكاه الشيخ في باب اخو الزمان الفضل للمخالفين من  
حمل النصف والثلث والثلثين ونحوه من الفرائض على خلاف المتعارف واما اذا لم يكن للفظ  
معنى شرعي ولا له ضابط لغوي فالمرجع فيه الى العرف لما رواه الشيخ في باب بيع الواحد  
بالاثنين عن معوية وعنه عن ابي عبد الله ع قال سئلته عن جواهر الاسرى وهو  
اذا اخلص كان فيه فضة يصلح ان يسلم الرجل فيه الدراهم المسماة فقال اذا كان الغالب  
عليه اسم الاسرى فلا بأس وسند كنه في محله ان شاء الله نعم روايات اخرى في هذا  
ايضا الدلالة على ان غلبة الاسم علامة الحقيقة واحتجت العامة عليه بما روي عن  
النبي ص ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وهذه الرواية ان عمل فيها بمعناها

مسألة  
الحقيقة  
في  
الهدى  
من  
التعيين



فهي شاملة لطالب بشئ مما عليه العرف والعادة من حمل اللفظ على الحقيقة وهو انشاء فعلي  
الارتباط اليها ومع نقد الخفايا وبساوي المجازات فالوقوف على غير ذلك مما يستحسنه المسلمون  
في مكالماتهم وعاداتهم ويستفاد من ان ما يستفاد من فوقه فهو قبيح وفيه ايام الى فتح لبس الشريعة  
وبدل على هذا صريحا رواه في الكافي في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله ع ان الله سبحانه  
شرف اللبس وغيره من الروايات المستفيضة المعبرة منها ما رواه عن حماد بن عثمان في  
الصحيح قال كنت حاضرا لابي عبد الله ع اذ قال له رجل اصلحك الله ذكرت ان علي ابن  
ابي طالب ع كان يلبس الخشن الى ان قال وروى عليك اللبس الحبيد قال فقال له ان علي  
ابن ابي طالب ع كان يلبس في ذلك زمان لا تنكح ولو لبس مثل ذلك اليوم لشهره فلبس  
كل زمان لبس اهل عيانه قائما اذا قام لبس لبس على ع وساريسه وفي هذا  
ايضا بل دلالة الى ان الحكم اذا علق على اسم يتبع صدق ذلك الاسم واذا اختلف العرف  
كان لكل عرف حكم ما هم عليه ثم اذا اختلف عرفهم تبعه حكمه لم يدل دليل على لزوم  
استمرار الحكم وبقاء الموضوع وبما انتم فيه لهذه المسئلة عند البحث عنها تحقيقا شيقا  
فيما رواه في رسالة ابي عبد الله ع من كتاب الروضة فانه بعد ان امر باوامر شتى مما له  
تعلق بالاصول والفروع ومحاسن الاخلاق قال قد برأ هذا واعقلوه ولا تجهلوه فانه من  
يجعل هذا ولتباهاه مما اقرض الله عليه في كتاب مما امر الله به ونهى عنه ترك دين الله  
وركب معاصيه فاستوجب سخط الله فأكبه الله على وجهه في الدنيا وهذا مما يوجب البحث  
عن الامر والنهي ويظهره البحث عن صيغتها المخصوصة بها وهو صريح في ان الامر للوجوب  
والنهي للتحريم للمواخاة المذكورة على حيا الفهم ولم يكن العكس للاتفاق على العدم وان اهل  
غيره عند ورثته فان الله ايفى لا يترك شيئا من الخير عنده الا بطاعته واجتناب محاربه  
التي حرم الله في ظاهر القرآن وباطنه فان الله تبارك وتعالى قال في كتابه وقوله الحق فاجتنبوا



ظاهر الائم ويا طنه واعلموا ان ما امر الله تعالى به ان يحتنبوه فقد حرمه وابتعوا انار رسول  
الله وسنته فخذوا بها ولا تتبعوا الهوائكم وادابكم ففضلوا وفي هذه الفقرات المباديات  
الدلالة على حجة من المطالب كحجة ظاهر القرآن وان الامر للوجوب ولو لم اتباع  
السنة وحمية العمل بالقياس والاحتسان والمصالح المرسلات التي عليها عمل ~~الاصحاب~~  
جماعة من المخالفين فان اصل الناس عند الله من اتباع هواه ورايه بغير هدى من  
الله ومن ذلك عمل الجاهل وان اصاب فهو دليل عدم معذوريته ايظ قال عقيب  
هنا <sup>ايضا</sup> العصابة المرحومة المفلحة ان الله اتم لكم ما اتاكم من الخير واعلموا انه ليس  
علم الله ولا من امره ان ياخذ احد من دين الله خلق الله في دينه بهوى ولا  
راى ولا ~~يقيس~~ قد انزل الله القرآن وجعل فيه بديان كل شئ <sup>للحديث</sup> وهو ظاهر  
او صريح في المنع من ياخذ احد في دينه بهواه من غير حجة وفي هذا الرسالة  
وخبرها تاكيد يبلغ في المنع من العمل بالقياس والاداء فلا بد من البحث عنه لعلم  
المراء منه ويفرق بين ما <sup>يقتضيه</sup> قيا سامع جواز العمل بكا القياس بالطريق  
الاولى المدلول عليه باللفظ في مثل قوله نعم ولا تقل لها اف وقياس المساواة  
المدلول عليه بالعلة المنصوصة كحرمة الخمر لا سكاها وتقع المناط والقياس المستنبط  
العلة المنع من العمل اذا اشر الى التسمية لا يصح ان يكون علة لخرم جميع <sup>المسميات</sup>  
وفي صحيح زدران قال قلت لابي جعفر من اين علمت وقلت ان المسيح ببعض الراس  
وبعض الرجلين فضحك ثم قال يا زدران قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
الله تعالى ان الله تعالى يقول اغسلوا وجوهكم ففرقنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل  
ثم قال وايدبكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال فامسحوا برؤوسكم ففرقنا جاز  
قال بروسكم ان المسيح ببعض الراس وكان الباء ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل



اليدين بالوجه فقال وادخلتم الى الكعبين فغرفنا حين وصلهما بالراس <sup>على الرأس</sup> <sup>بعضها</sup>  
 ثم فسره ذلك رسول الله للناس فضعوه ثم قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا  
 بوجوهكم وايديكم فلما وضع الوضوء عن لم يجدوا الماء اثبتت <sup>بذلك</sup> بعض الغسل  
 مسحا لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها وايديكم ثم قال منه اي من ذلك التيمم لانه علم  
 ذلك اجمع لا يجري على الوجه لانه يعلق من ذلك بعض الكف ولا يعلق بعضها ثم  
 قال ما يريد ليجعل عليكم من حرج ولخرج الضيق وفيه الدلالة على <sup>أيضا</sup> الحجات منها انه لا  
 يكتفى باللغة في معرفة استنباط الاحكام من الالفاظ ضروري ان ذواته كان من  
 اهل اللسان وعالم بالعربية وقد خفي عليه مسئلة اختلاف المعاني باختلاف التركيب  
 في هذا المقام <sup>هنا</sup> وهذه المسئلة للدلالة على الفرق بين مسحت بالراس ومسحت الرأس  
 وقوله وامسحوا بوجوهكم وامسحوا بوجوهكم قوله ثم فضل بين الكلامين ثم قال  
 وامسحوا برؤوسكم المراد بالفصل هنا بمعنى الفرق من جهة الاسلوب فانه جرى في  
 الفعل الاول على التعلية وفي الثاني على اللزوم مع ان الفعلين من المتعدي  
 على هذا فليس فيه دلالة على ان الباء للتبعض كما ادعاه بعض ومنها ان الحكم المعلق  
 على اسم يكون منوطا بتمام المسمى لقوله فغرفنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل فان  
 قيل اذا دلت الآية والرواية على غسل الوجه كله فلم احتاجوا الى السؤال عن التحليل  
 قلنا اما نغ من حصول الاكتفاء في تحديد الموضوع اللغوي بحيث لا نقبل الحقيقة  
 الا من جهة المعصوم وفي هذا يعلم الاحتياج الى المعصوم <sup>العلم</sup> وبالعلم الذي له ادخل  
 في استنباط الاحكام ويشير اليه بل يدل صريحا عليه قوله ثم فسره ذلك رسول الله  
فضعوه وهذا البحث اتم بها مباحث المقام واعلمها ومنها تساوي المعطوف والمعطوف  
 عليه في الحكم الذي تعلق <sup>بها</sup> ومنها ان الاصل في المتعاطفات الاتصال اي عطف كل على



ما اتصل به ومنها الدلالة على قاعدة دفع الحرج ومنها تفسير الحرج بالضيق وفيه اشارة  
 بل يصحح الى ان الضيق المرفوع ليس هو الذي يبلغ حد الاحتياج وعدم التمكن والعسر  
 في ذلك ضرورة ان الاحتياج والعسر في ايصال الصعيد الى جميع الكف ويوافقهما  
 منذ كن الشئ في نحر القاعد من انهما قاعد عقليّة قابلة للتخصيص كما صالة البرائة  
 والاباحة ومنها ما بحث آخر متعلق بالفقاهة ومن الاخبار الدالة على بعض المطالب  
 المجوّه عنهما ما رواه الكليني عن الفضيل بن يسار في الصحيح والحسن في باب النفوس  
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله والى الائمة في امر الدين قال سمعت ابا عبد الله يقول لبعض اصحابه  
 قيس الماصرفان الله عز وجل ادب نبويه فاحسن ادبه فلما اكمل له الادب قال وانك  
 لعل خلق عظيم ثم فوض اليه امر الدين والامة ليسوس عباده فقال عز وجل ما انتكلم الرسول  
 فخذوه وما نهيكم عنه فانتوها الى ان قال في اخره وعاف رسول الله صلى الله عليه وآله عنهما  
 لم ينه عنهما نهى حرام انما نهى عنهما نهى عاتة وكراهة ثم رخص فيها فصار الاخذ برخصة  
 واجبا على العباد كوجوب ما ياخذون بنهي وعرائمه ولم يرض لهم رسول الله صلى الله عليه وآله فيما  
 نهاهم عنه نهى حرام ولا فيما امر به فرض لا ذم الحديث فمادّل عليه المسئلة المشهورة في  
 علم الاصول هل للبنى الاجتهاد في الاحكام ام لا ومنها وجوب العمل بالسنة لما  
 ذكر في اول الخبر ولقوله عليه السلام في اخره ووجب على العباد التسليم له كالسليم  
 من تبارك وتعالى وقلنا بمثل ذلك للائمة عى للعقل وللأخبار الدالة على اتحاد امرهم  
 بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وانهم حجج الله تعالى بعدة <sup>صلوات علىهم</sup> ومنها ان الكراهة هي التي يجوز فعلها وان  
 كانت منها عنها والمحرمة هي التي لا يجوز فعلها ومنها ان العزيمة هي التكليف الذي  
 ليس للمكلف فعل خلافه والرخصة بخلافها ومنها ان الواجب والفرض واللام بمنى و  
 منها ان الاخذ بالرخصة عزيمة ومن هنا لا يجوز لمن وجب عليه التيمم التطهر بالماء



وفي الصحيح عن داود بن كثير الترمذي قال قلت لابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> من رسول الله كفر <sup>الله</sup> ان  
عز وجل قال ان الله عز وجل فرض <sup>بما يشاء</sup> فريضة على العباد من فرض فريضة من الموحيات  
فلم يعمل بها وجدها كافرا وامر رسول الله <sup>عليه السلام</sup> بامور كلها حسنة فليس من ترك بعض  
ما امر الله عز وجل به عباده من الطاعة بكافرا ولكنه تارك للفضل منقوص من الخير  
كذا وجدت في نسخة وفي صحيح زرارة بن ابي الاسود عن علي بن ابي حمزة <sup>عليه السلام</sup> عن ابي  
الحج والصوم والولاية الى ان قال في ثناء الحديث لو ان رجلا قام ليلة وصام نهارا  
وتصدق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيو اليه ويكون جميع  
اعماله بدلالة اليه ما كان له على امة حوفي ثواب ولا كان من اهل الايمان رواه  
في الكافي في باب دعائم الاسلام وغير ذلك من الاخبار والدالة على وجوب العمل  
بالسنة اعم من القول والفعل والنظر وما يدل على حجية فعله قوله محو احوالكم في  
احجوا وصلوا كما رايتوني اصلي وفي الموثق سمعت ابا عبد الله يقول اطلع رجل  
على النبي <sup>ص</sup> من مجريد فقال له النبي لو علمت انك ثبت لي لقيت اليك بالمشقة <sup>اليك</sup>  
حتى اقتاب عينيك قال قلت له اذالك لنا فقال وجك او وليك اقول لك ان  
رسول الله ص فعل يقول ذاك لنا وما يدل على حجية خبر الواحد مقبولة <sup>عن</sup> عن حنظلة  
عن ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> قال قلت في رجلين اختار كل واحد منهما احدهما ان يكونا  
في الساطر في حقهما فاختلغا فيما حكى كل واحد اختلغا في حد شك قال الحكم  
ما حكم به اعدلهما وافقهما واصدقهما في الحديث واورعهما ولا يلتفت الى ما حكم  
به الاخر قال قلت فانهما عدلان مرضيان عند اصحابنا ليس بينهما فضل احدهما على  
صاحبه قال ينظر الى ما كان من روايتهما عناني ذلك الحكم حكم به الجمع عليه صاحبك  
فيؤخذ به من حكما وترك الشاذ الذي ليس بشهرور عند اصحابك فتأخذ به فان للجمع



عليه لا ريب فيه لحدوث فيه مع الدلالة على حجية خبر الواحد ولو لم يثبت عن معنى العلة  
 والفقهاء وبعض أنواع النراجيح والظاهر ان النراجيح لم ينحصر في الامور المذكورة فالمراد  
 المثال لما يفيد رجحان احدهما على الاخر وعلى حجية الاجماع لانه ما اسند الاجماع الى الحكم لا  
 الرواية فيه ايعا ظاهر الى ان الحكم فلا يكون مستندا الى رواية يعينها كما لو سمع المعصوم  
 ثم انتهى حتى صار مجمعا عليه وفيه ايضا الدلالة على ان وجود الخالف من اصحاب بعد  
 القطع بالحكم لا يقدح في الاجماع ويبين ان الكلام انتهى على هذا الخبر في البحث عن اصل البراءة  
 والعدالة والنراجيح وفي الموثق عن يعقوب بن سالم على ما في الكافي عن ابي عبد الله  
 قال كانت امرأة في المدينة توفى قبل ذلك عمر الى ان قال في اخرها قال لهم ابو الحسن ع لئن كنتم  
 اجتهدتم ما اصبتم ولئن كنتم قلتم بانيكم لغدا خطايم وفيه دلالة على الفرق بين الاجتهاد  
 والقول بالرواية وان الثاني محرم ولهذا قال فيه اخطايم والاول ليس كذلك ولهذا قال  
 فيه ما اصبتم وفي مقوله عمر بن حنظلة ما يدل على عدم الاكتفاء بالخبري لقوله ع في النظر  
 الى من كان منكم قد روي حديثنا ونظري حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فلتروا  
 به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فلم تقبل منه فاعنا بحكم عز وجل تخف  
 وعيننا ردوا الراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرع بالله عز وجل ودلالته  
 على ذلك ظاهرة لا فائدة للحكم المضاف للعموم ورواية ابي خديجة القائلة انظروا الى  
 الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاعنا انما لم تقاوم الاولى لضعفها فمؤله لان  
 العلم بشئ من القضاء لا يفارق الاجتهاد المطلق فتاوى ايرادها انظروا الى رجل من  
 اهل العلم وهو مستلزم للمراد فتاوى والحاصل ان من تتبع الاخبار الواردة من العترة  
 الطاهرة يجد منشأ علم اصول موجود في نصا عنهم لانه كثير ما يتكلم فيها عن  
 عوارض الكتاب والسنة والاحكام العقلية واقتصرت همنا على هذا الجمل عينا

الاصل  
 في  
 الكلام على القصة  
 والرواية



على ظهور الحال وعلى ما سنورده انتم عند البحث على حجة خبر الواحد كل واحد من هذه  
الثلاثة والاجماع سيما المطالب اللفظية اذ ليس احد من اصحابنا الاخبارية من يعرف  
منهم بخالفنا على ذلك نعم فبهم من يزعم الاكتفاء بالعلوم الادبية وهو اشتباه ظاهر فان  
كثيرا من المطالب اللفظية لم يتعرفوا له كلوزم الامر بالشئ الامر بعقد منه والهي عن ضد  
وجواز اجتماع الامر والهي واذ نسخ الوجوب هل يبقى لجواز ام لا وغير ذلك وما <sup>تعرضوا</sup>  
له لم يكن على وجه التحقيق كما لا يخفى وذلك منهم اعتمادا على البحث عنه في علم الاصول لانهم  
افردوه وان كان مجموعا من علوم شتى وكيف كان فالامر معه هين بالنسبة الى <sup>المطالب</sup>  
اللفظية لتسليمه لزوم البحث عنها واما المطالب الاخر مثل حجة ظاهر الكتاب وخبر الواحد  
وما يتعلق بها فيه من مباحث العقاد والراجح وغير ذلك والاجماع وما يتعلق فيه  
من المطالب والادلة العقلية والانتحاب والقياس ويتبعها علم جواز تكليف  
الغافل والتكليف بما لا يطاق وقاعد نفى الضرر وقاعد نفى الحرج اذ يرجع الجميع  
الى التحسين والتفقيح العقليين فلهذا جميعها قد اشير اليها فيما ذكرنا من الكتاب  
والسنة ويأتى لك الشئ <sup>الذي</sup> ذكرها زيادة مع <sup>رغبت</sup> المشبهة المشككين في ذلك ومن  
هنا يظهر لك الجواب عن المقدمة الرابعة فان الكبرى فيه ممنوعة لوجوب النقطة  
وهو مستبعد ومن معرفة هذه المطالب بنماحها ونصيح الصريح منها وردت سقيمها لعدم  
معدودية الجاهل كما هو صريح بعض الاخبار المذكورة وغيرها اذ اعرفت هذا  
فلينبحث عن الصنف الاول من الاصناف الخمسة التي رتبنا الكتاب عليها ونسلكه  
وقا التوفيق والهداية الى سواها الطريق وهو حسينا ونعم الوكيل **الصنف الاول** في مطالب  
اصول الفقه ورتبه على مقدمه وثمانية ابواب وخاتمة **اما المقدم** ففي بيان امور  
يفيد العلم بها بصيرة في **المطلوب الاول** في رسمه وبيان موضوعه وغايته <sup>اسمه</sup>



فلما كان موقوف لقباً مركباً عرفوا باعتبار المعنى التركيبي ليس بمعنى اللقبى ومعرفة <sup>المركب</sup>  
 من حيث التركيب لما كانت موقوفة على معرفة اجزائه عرفوا كلاً من جزئيه لغة واصطلاحاً  
 لآثارها والمناسبة في النقل فالاصول جمع اصل وهو لغة ما يتبقى عليه الشيء وعرفوا  
 بقوى الدليل والقاعدة والراجح والاستصحاب وقد يقى على المقيس عليه وفي اصطلاح  
 اهل الداية على كتاب جمع فيه مؤلفه الاخبار التي رواها عن المعصوم بلا واسطة  
<sup>عن</sup> بعضهم ما كان غير محبوب ولا مرتب والفقه لغة العلم بالشيء وفهمه وفنونه  
 حل شانه لا تفقهون لتبنيهم وقولهم فلان فقه وفهم كحذر اى وجوده ذهن  
مستعد لاكتساب الاراء والمطالب فهو كما يحتمل الحقيقة يحتمل المجاز ولعله اول  
 وعرفوا العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها المعينة فخرج العلم بالذوات  
 والافعال عطاء والصفات الحقيقية كالسواد والبياض والقيام والقعود وخرج  
 بالشرعية اللغوية والعرفية والعقلية المحضة والصفات الاعتبارية وبالفرعية الاصولية  
 وبالأدلة المعينة علم الله والانباء والملائكة والمقلداً لاشئ من ذلك فاشعرها  
 وكذا العلم بالضروريات لذلك والمراد من العلم بالاحكام القطع بالجميع ولو بال  
 القوم القريبة وما ينوهم من امتناع القطع لا ببناء الاحكام غالباً على ما هو ظني الدلالة <sup>السند</sup>  
 اوها معانيره بانه بعد السداد باب العلم فما حصله المجتهد ولو كان بواسطة الظن  
 فهو حكم الله الواقع هذا اليوم وافق ما في نفس الامر والى هذا اشار العلامة قدس  
 بقوله وظئنه الطريق لا يتأني في قطعية الحكم فلا يحتاج الى ما تكلفه من قال ان المراد  
 بالعلم الظن والاعتقاد الراجح او القطع بالعمل بالاحكام او بظهورها لما يلزم <sup>الاول</sup>  
 من التجوز بلا قرينة واخراج القطعيات عن ابواب لفقه ومن منع من العمل بالظن  
 عن كونه قيمها وكلاهما خلاف الاجماع ويلزم الثاني التجوز كذلك والثالث <sup>الرابع</sup>



الاضمار مع انه ان اريد بها ظاهرها فيرد عليها ان القطع بالعمل او بظهور الحكم مسألة  
 واحدة وجدانية ولا يكون الفقه كذلك وانها تابعان لثبوت الحكم فلا يكونان عنه  
 ولا يحتاج الى حمل الاحكام على بعضها استنادا الى استحالة العلم بالجميع وان التعريف  
 لمثبتي النجوى ونفاة لانا لا نزيد فعلية العلم بالاحكام ولان المقصود تعريف فقه  
 الفقيه عرفا وليس هو الا المجتهد المطلق عند الكل اذا عرفت هذا فاصول الفقه  
 باعتبار التركيب لة الفقه او ما يبنى عليه الفقه ومن قال انه مجموع طرق الفقه  
 على جهة الاجمال وكيفية الاستدلال وكيفية حال المستدل فقد تكلف بقى في تعريف  
 الفقه سوا لان **احد** كما يرد عليه يرد على غيره وهو انه كيف جاز حمل العلم على  
 الفقه مع ان اسما العلوم موضوعا لمسائلها المثبتة في الجوابها فما متغايرا  
**جوابه** انه جرت العادة في اخذ العلم جنسا في تعريف العلوم مسامحة  
 للاشارة على وجوب التصديق بها اذ المقصود من التعريف المعنوي غير الصوري  
 عما عداها فلا يجب عليه صحة الحمل وربما قيل ان اسما العلوم كما يقال على المسائل  
 يقال على التصديقات بها وعلى الملكية الحاصلة من ممارستها حقيقة عرفية او مجازا  
 مشهورا وكذا لفظ العلم وحيث فيصح الحمل في الخطاب والاشكال مبنى على جعل  
 العلم بمعناه او باعتبار ارادة الالما **البينة** ان الاحكام اذا اريد بها  
 المصطلح عليه لزم اتحاد الدليل بالمدلول اذا مرناه بخطاب الشرع المتعلق  
 بافعال المكلفين على جهة الاقتضاء او التحجير اذ ادلتها عين ذلك الخطاب وان  
 قلنا انه مدلول ذلك الخطاب لزم ان يكون قيد الشرعية الفرعية مستدركا  
**جوابه** ان المعتمد في تعريفها الثاني ومن عرفت بالاول فقد سأل كما ينبغي  
 عنه تقسيمهم الحكم الى الخمسة المشهورة فاعلم ان القيد المذكور مستدركا



حيث يكون تعريف الفقه من اصطلاح على تعريف الحكم بذلك وانتفر عليه صطلا قبل تعريف الفقه  
 والآن لنا بذلك فانه يجوز ان يكون تعريف الفقه للفقهها، والاحكام لازما بالاصول او  
 كلاهما الفريق واحد قبل استقراء الاصطلاح ثم نعلم من بعدهم تليها بهم وهذا اولى  
 من قول من ادعى تفسيره بالاول وجعل الاحكام عبارة عما علم بثبوته من الدين <sup>بدين</sup>  
 بالاجمال والادلة عبارة عن الخطأ المفصلة لئلا يتخذ الدليل بالمدلول هذا على  
 رأى المعتزلة واما على رأى الاشاعرة فيجعل الاحكام عبارة عن الكلام النفسى والادلة  
 عبارة عن الخطأ باللفظية لما يلزم الاول من جعل الفقه ما علم بالبدنية اجمالا  
 والظاهرة لا قائل به ويلزم الثانى خلاف ما يدعى الاشاعرة من ان الخطأ اللفظي  
 علامة على الكلام النفسى وان الاحكام هي متعلقات الكلام النفسى وهي حادثة  
 فان قلت مدلول الخطأ في افيموا الصلوة مثلا واجبة ويلزم من ذلك اشكالان  
 احدهما انه يستفاد من ذلك ان الاحكام هي النسب النامة كما صرح به في شرح  
 الشرح وغيره ولا ريب ان موضوعاتها خارجة عنها وقد تكون اسما، العبادات  
 كما في المثال وهي وظيفة الفقيه فكيف تكون خارجة عن الفقه ثانياً انهم جعلوا  
 الاحكام الشرعية هي الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحرمة وهي من  
 لوازم النسب النامة او مما دللت عليه تضمننا وهل هذا الاتهامة قلت لا يلزم من  
 خروج اسما، العبادات او غيرها عن الاحكام ودخلها في المبادئ ان لا تكون وظيفة  
 الفقيه فان وظيفة بيان الاحكام ومبادئها وان كانت خارجة عن الفقه  
 فاندفع الاشكال الاول <sup>وي</sup> يدفع الثانى ان جعل الامر المذكور احكاماً  
 متسامحة باعتبار تعلقاتها بموضوعات الاحكام وبذلك تنطبق كلماتهم واما  
 رسمه على ما جرد ما قيل فيه هو العلم بالقواعد المهمة لاستنباط الاحكام

الاصول



الشرعية الفرعية فخرج بالتقييد بالقواعد العلم بالجزئيات وبعض القواعد لا تنفذ  
 محلي باللام وتفيد التمهيد بما عدا العلم الخاص مما لم يمهّد للاستنباط المذكور وعلم الله  
 الملائكة والانبيا، وتخرجهم لفقد العلة وخروج الباقي ما يستنبط به الماهية التوفيقية  
 وصفاتها الذاتية وان كانت شرعية فانها من مبادئ الاحكام والاحكام العقلية  
 والاصولية يبقى الاشكال هنا من وجوه احدها اخذ العلم جنسا للتعريف <sup>ان</sup>  
 كثيرا من قواعد مني على امور ظنية لكون الامر للوجوه والنهي للتحريم والكثرة لا تفيد العموم  
 والجواب انها من المعلومات العادية فان الظن في مباحث الالفاظ قائم مقام العلم  
 وربما قيل ان مباحث الالفاظ من مبادئ هذه الفن وربما دخلت فيه تغليباً فلا  
 القطع فيها بخلاف قواعد فشرطها دلالة القاطع عليها او ما اندرج تحته وفيه نظر  
 ثانياً ان العلم بجميع القواعد يمنع فليزوم اما دخول المتجزى او خروج الغلب ان  
 لم نقل الكل مع ان التعريف ينبغي ان يكون لمشتى التجرى ونفاته وجوابه يعلم مما  
 مرنا انها ان قيد التمهيد ان اريد به المدونة لزوم دخول المبادئ وبجانب الاجتهاد  
 والتقليد في الفن وخروج القاعدة المفعول عنها وكذا ان اريد به الماهية <sup>جوابه</sup>  
 ان المنشأ بنية ملحوظة في المقام فتح فيدخل المفعول عنه واما البحث عن المبادئ  
 والاجتهاد والتقليد فيدخل عنده من يدعي ذكرها بالاستنباط او لا وبالذات  
 لسؤال القيد لها ويخرج عنده من يدعي ذكرها بالتبع والاستنطاق لعدم شمول  
 القيد لها في حقيقة فلا اشكال واما موضوعه فهو طرق الفقه من حيث الاستنباط  
 وهي عندنا الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل واما الاستنباط فهو اما من <sup>السنة</sup>  
 او داخل في دليل العقل واما القيد في نواحيه فليس من مذهبنا وان ذكرنا البحث عنه  
 الفن والاعنانية فهي استنباط الاحكام الشرعية لتحصيل السعادة الابدية <sup>طلب</sup>  
 الاعنانية

الفن  
 مع  
 القيد

بيان



باب في  
الافت

الاعانة على الترفيع خفيف التقليد الى درجة الاجتهاد **الامرات** في ضابط مسائله  
مباديه وبيان مرتبته بالقياس الى غيره من العلوم مسائل كل فن هي المطالبات المشتبه  
فيه مسائل علم الاصول هي القضايا النامة من الادلة التفصيلية بشرط ان يكون موضوعها  
اما موضوع الفرض او جهة او حيزيية او لازمة المساوي كالقول في الكتاب السنة ونحوها  
جهة او الاجماع مثلا جهة او الاجماع المنقول او المركب جهة والامر للوجوب والخاص  
حاكم على العام ولعادل الدليل يقتضي التخيير في العمل الى غير ذلك مما يسمى بمسائل ومطالب  
شايح باعتبارها واما قولهم الوجوب يكون مرسعا ومضيفا وعينا وكفاية ونحو ذلك  
فهو من قسم المبادئ الاحكامية كما سترى انشاء الله اللهم الا على مذهب من نقل  
عنه عدل الاحكام من اجزاء الموضوع واما المبادئ فهي كما تقدم في المقدمة يقال على  
له دخل في الشروع في ذلك الفن **توقف** عليه ذات مسائله ام لا وخصها **قوله بالاول**  
وكيف كان فهي ثمان ضرورية وتصديقية فالضرورة على الاصطلاح المذكور  
عبارة عن تعريف العلم وغايته وموضوعه واجزائه وجزئياته ومجولاتها  
وعلى الاصطلاح الثاني عبارة عن تعريف الموضوع الى اخر ما ذكر ومن هنا احتاجوا  
الى معرفة تصور الاحكام الخمسة والصحة والبطلان ونحوها وتنظيم الوجوب الى  
الموج والمضيق وغير ذلك ومعرفة الحاكم والمحكوم عليه وتسمى لهذا الفن المبادئ  
الاحكامية واحتاجوا الى معرفة صباحت الالفاظ لكونها حقيقة وجازا ومشتراكا  
ونيرة الى غير ذلك وتسمى المبادئ اللغوية وانما لم يلحقوا امثال هذه المباحث  
بالمسائل لان المنصف بالحقيقة والجاز والاشراك ونحوه اولاد بالذات انما هو  
اللفظ بخلاف الامر والنهي والعام والخاص والاطلاق والتقييد فان انصاف اللفظ  
بها تبع للمعنى واما التصديقية فهي علمية وعملية فالاولى عبارة عن العلوم التي

مع مباديه



منها استدراك ذلك الفن لعلم الكلام والعربية بانفسها لهذا الفن. والثاني امر يحتاج اليها للعمل  
 بمسائله كالضدين لغاتيه وبموضوعيه مرسومه ومبنيته ثابتة بنفسها يبنى عليها اثباتها  
 مسئلة وهي المسألة عند اهل الميزان بالعلوم المتشككة لمقدما المؤدبة الى ان افضل مثلا للوجوب  
 ليست ان الامر للوجوب الى جواز العمل بخير الواحد والاجماع ليست حجة بها واثرا اهل بعضهم لهذه  
 في العلمية اذ اثبات تلك المقدمات عندنا يكون باحد تلك العلوم ومرتبة بعد العلوم التي منها  
 استدراكه والمطلوب في ذلك تحصيل على الوجه الاكمال الامام في وجوبه والتحقيق انه ثابت  
على الكفاية وخالف في ثبوتها اصحاب الاختصاص وعلى طائفة من البغدادية في الكفاية فاثبتوها  
 لنا على وجوبه ان الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل دليل الاحكام وطريقها وكل واحد  
 منها مستقل بالاثبات حجة ومعرفة لثبوت الحكم منها الاولى فلا يتقاضا على غيرها والا  
الثانية فلو جرد الخلاف في حجة ظاهر الكتاب وضرب الواحد والاجماع ودليل العقل كما تنفر  
 انتم انتم وكذا كيفية ثبوت الحكم منها والا لم يختلف في الحكم اثنان فكان دليل الحكم  
 الى اثبات حجة ومعرفة ثبوت الحكم منه وهذا ان المطلبين بعينه المطلوب وايضا الاجماع  
 الفن منها له تعلق بتحقيق ما يجيب من جهة التحلل في فهم المراد من الكتاب والسنة والمباحث  
 اللفظية بأسرها والمتعلقة بفعل المعصوم وتقريره ومنها له تعلق في امور كلية لا يمكن  
 الاحتقار عن معرفتها الاستنباط ما ترتب عليها من الاحكام وهي المباني العقلية والمخفية  
 مثل ان الا بالشيء هل يقضي وجوب مقدمه ونجيم ضده ام لا وانه هل يجوز تعلق الحكم  
 والنهي بشي واحد ام لا والبحث عن المفاهيم ونحوها ومسائل الحرج والتعديل والرجح  
 ونحوها فقد من الاحكام من الطرق التي يبدو النظر الى المطلوب المذكور في مقال لو حد ا كما  
 عرف في المقدمة ودعى البداية بديهة الطبيعية وايضا اصالة حكمة العمل بالظن ثابتة بالكتاب  
والسنة كما حققت في غير هذا الكتاب حسب ما فيه انتم تعم وباتفاق الخصم وتشنا الظن الحاصل

سنة

في حجة الكتاب والسنة والاجماع

الكتاب



الكتاب والسنة على وجه الاطلاق حتى مع عدم النظر الى مباحث الفن يحتاج الى دليل ليس فلسفيا وانكارا للدلائل  
 في الكتاب والسنة كلها او جهلها وظنية السند في غير المتواتر وهو نادرا من السنة  
 مكابرة مع ان من السنة ما هو متعارض وبشبهه وما جاء في علاجها فهو شبه  
 المتعارض ان لم نقل انه متعارض وبالحجة جلية الظن من الكتاب والسنة مع عدم  
 النظر الى مباحث الفن غير معلوم ثم <sup>وما</sup> لا <sup>يحتاج</sup> الى توجب على الطالب سوى المنظر فواجب <sup>انا</sup> لسنا  
 موافقا على بطلان وجه مخالفته وكيف يسوغ انكاره من غير علم بمواقع الجاهلية  
 مع انه نظري لا ضروري اليه واوددها لتشكيكات احدها ان اصحابنا الى من  
 القديسين ليسوا عالمين بهذا العلم اصلا ومع ذلك لم يقل عن احد من المعصومين  
 الانكار عليهم بل المعلوم تقرهم على حالهم مع ان مستند الاحكام واحد والعوارض  
 بعينها سيما من لم يفر بفيض حضورهم ولو كانوا عالمين بها وامرهم المعصومون بتعلمه  
 لنقل اليها المشاركتا لهم في التكليف نعم ما احتاج منه الى بيان قد يتنوع لنا فما هو  
 الابدعة من بدع العامة فالأخذ بمقلد العامة معرض عن طبعه لا عنه ثانيهما ان  
 اخبارنا واردة عن الشارع وكلها هو كبحر العمل به اما الضعيف فلا ينسب  
 اسما والعيون بتصحها واذا ابوا الابدان بتتبعها وما كان ديارهم الاجمها <sup>صحتها</sup>  
 على اعتقادهم واما الكبرى فبالضرورة من المذهب ثالثها ان التقليد محرم قطعا  
 وكل محرم قطعا يجوز الأخذ به بالتقليد لا يجوز الأخذ به بالدليل والجهل  
 بمطالب الأصول ليس من الأدلة في شيء رابعها ان <sup>الأحكام</sup> الأدلة من الكتاب والسنة ثابتة  
 بها على وجه لا يدور وكلما كان ثابتا بالكتاب والسنة على ذلك الوجه فالجزة فيه  
 الكتاب والسنة لا يحتاج فيه الى المباحث الأصولية <sup>والمطوية</sup> والدلالة للعوارض  
 المذكورة مثله موجود مثل موجود في الأعصار السابقة كما لم توجب بحسب ذلك

رنظارية



اليوم لم توجب بحثنا اليوم ولو سلمنا اتحاد العرف للماضي وتغير اليوم منفا ان يكون  
 الحجج علينا عرف الشارع بل الحجج علينا فهمنا في زماننا ولو سلمنا فعلم للغة او هو مع النحو  
 يقنى عن النظر في هذه المباحث وتضييع العمر بالافايد فيه مضافا الى ان المذكور لا  
 يعين على معرفة الاصطلاحات الماضية لعدم دلالة موضوعه عليها وقد عرفت في  
 المقدمة ان ادلتهم هذه تخوم حول مقدمات اربع قد مر جوابها في كتابنا عنها فها على  
 سبيل المناقشة نقول نفسها فتقول الجواب عن الاول ~~في موضوعه~~ <sup>في</sup> ~~من اصول~~ <sup>من اصول</sup> ~~التي تستدل بها~~ <sup>التي تستدل بها</sup> ~~بأننا نمنع ان اصحابنا ليسوا عالمين وعدم~~  
~~النقل اليها لا يدل على العدم ويدل على علمهم ما يحتاجون اليه في زمانهم ما يظهر~~  
~~من الروايات من امرهم بالتفقه وطلب العلم وارشادهم الى بعض القواعد التي علمها ملة~~  
~~اكثر الفقهاء من افاضلهم الاخذ بالاكثري في باب السهو لقوله في فهاره الصدوق~~  
~~يا عمار اجمع لك السهو في كلتين متى شككت فخذ بالاكثري فاذا سلمت قائم ما ظنت انك~~  
~~قد نقصت في احوال شككت فابن على اليقين قال قلت هذا اصل قال نعم ويرشد الى~~  
~~علمهم انهم وجوبه عليهم ارشادهم الى حكمها لانض فيه ونعارض الادلة والقياس~~  
~~والانتصاب والنسخ والحكم والمتشابه والعام والخاص والافاء والتقليد وجميع~~  
~~الروايات وجواز الرواية بالمعنى وبدون اشارة والاشبهات في موضع الحكم واصالة صحة~~  
~~التصرف واصالة الحقيقة ومذهب الفضل في وجوب مقدمة الواجب وان الامر بالشئ~~  
~~يقضى النهي عن خلافه مشهور وفي الخبر المشهور عن امير المؤمنين المتقدم ذكره في~~  
~~المقدمة الارشاد الى معرفة كثير منها بل ربما يدعى صراحة الانكار على الجاهل لها والرد على~~  
~~على زعم الكنفاء بعلم التجربة كما يرشد اليه دليلهم الرابع ضرورة ان المخاطبين للكتاب~~  
~~هم اهل اللسان بل قد يدعى الاشارة الى لزوم الاجتهاد لقوله في وليس كل اصحاب~~

بل يجوز ان يكون في كل  
 ما يظهر من الروايات  
 ما يظهر من الروايات  
 ما يظهر من الروايات



رسول الله ﷺ في زيلك ارشاد الى كثير من صور مسئلة قوله في اخر خطبة ذكرها في  
 صفة ادم ٤ وخلف فيكم ما خلفت الانبياء في افعالهم اذ لم يتكلموا بغير طريق واضح  
 ولا علم قائم كتاب ربيكم بيننا حلاله وحرامه وفرائضه ونصائله وناسخه ومنسوخه  
 ودخسه وعزائمه وخاصه وعامه وعبره وامثاله ورسوله ورسلكم محمداً وحملة  
 متشابهه مفسر اجله وبيننا غوامض بين ما خوذت ان علمه وموضع على العباد في جملة  
 وبين مثبته في الكتاب فرضه معلوم في السنة لنسخة الى اخر الخطبة وهي مما تنادي  
 باصول المطالب الاصولية كلها ومن المعلوم ان مرادهم من تعلم العلم حيث امروا  
 به فاعلم هذه المسائل على وجه المعرفة التامة وبغاوتها يعرف تفاوت فضل اهل  
 العلم من الامة وان علمنا بل علمنا بل عدم علمهم بذلك فذلك يدل على تغافلهم  
 عنه لا لعدم وجوبه علينا والوجوب في ذلك الفرق بيننا وبينهم فانهم لقربهم الى  
 اهل العصمة وعدم تغير اللسان والعرف وجود القران غيبون عن اكثر المسائل  
 سيما المطالب اللفظية وعبادتهما وما يحتاجون اليه فيها فيرجعون فيه اليهم او الى  
 نوابهم صلوات الله عليهم وقد وصل اليها اجمال كما لا يخفى على من يتبع الاخبار و  
 الآثار وقد ذكرنا طرفاً منها في المقدمة ووجوبه عليهم لا يقتضي رسمهم له في  
 السطور بل يكفي اثباتهم اياه في الصدور واما نحن فانما يجب علينا البحث و  
 النظر في جميع العوارضات لبعدها العهد وفساد اللغات وتغير الاصطلاحات  
 وخفاء القرائن وكثرة العوارض بل كلما بعد العصر تحفى امارات سديده وتحد  
 وتحدث خيالات جديدة توجب علينا البحث زايدها كما هو الشأن في كثير من  
 المسائل الفقهية ولهذا منع جماعة من المتقدمين منهم السيد وابن ابي ريس بل نسب الى  
 كاذبة متكلم اصحابنا العمل بالظن بخلاف المتأخرين لكننا ببركة الله لم نفتح الى حاجتنا

عليهم السلام



اليه العامة لا عرضهم عن <sup>الائمة</sup> الله من الاخذ بالقياس والمصالح المرسله واوجبنا العمل  
 بما قام عليه القاطع او ما اندرج تحته وطرح ما عداه ولو سلمنا احتياجهم وعدم  
 علمهم فهم مقصرون ولا يكون نقصهم دليلا على تقصيرنا ونفري المعصومين  
 لهم غير معلوم بل المعلوم من الاخبار امرهم وغناهم على طلب العلم ومنه العلم بذلك  
 ثم ان عدم وصول الانكار عليهم البناء لا يدل على العدم بجواز ان يكون في جملة  
 ما لم يصل اليه مما تستدل اليه الحاجة وتوفر الدواعي الى نقله ولو سلم فيجوز ان  
 يكون النفري تقيته اذا كثرت حاجته مخالف لما عليه القوم كما لا يخفى ولا يقاس بالفروع  
 اذا اثنها في الاصول غيره في الفروع اذا عرفت هذا علمت فساد قولهم انه بدعة  
 من بدع العامة ونحن نرى في اسم زيادة تحقيق في شرايط الاجتهاد وعن الثاني  
 ولا يمنع الصغري ان ارادوا ان جميع اخبارنا وارادة عن الشارع لان فيها الحفظ  
 والوهم والصدق والكذب لما ورد متواترا او كما متواترين دس بعض المنافقين  
 اخبارا ~~مختلطة~~ في اخبارنا بل كان ذلك على عهد رسول الله حتى قال كثرت  
 على الكذابة والغالاة فالقول بالتصحيح ان اريد من المشايخ فهو غير صحيح ثم هو على  
 فرض تسليمه اجتهادي فلهذا يرد بعضهم ما صححه الاخرون لا يعتمد عليه بل الواحد  
 منهم يناقض نفسه في فتاواه واختلاف الاخبار عندنا واذا كان اجتهاديا  
 فالحال اليوم حالهم بل لا تغد في ذلك اصلا <sup>ان</sup> لا يكون اجتهادا احد حجة على آخر  
 ان اريد تصحيح الروايات انفسهم فهو غير معلوم ثم انه لا يحتاج الى ما ذكره من  
 سهر العيون واذابة الابدان وكذا لو اريد به من عاصره لعدم النقل عنهم <sup>سهولة</sup>  
 الامر لهم ولو سلم في بعض الكتب لكن الان لا يعرف لما خوذ من الكتاب والمأخوذ  
 مشافهة ولو سلمنا صحتها ما كنا لغد في الجمل عن المطالب المذكور <sup>حكما</sup> لا يتنبأ الا

ثم



من هذه الاخبار لا يضطر اليها من حيث العوارضات العارضة لهما سيما بعد فساد اللغات  
 وتغير الاصطلاحات وخفاء القرائن ولو سلمنا ما كنا لنعدن نحن النظر في المعرفة ما ينبغي  
 عليها من الاحكام التي لا تغدو بحملها وقد خلت هذه الاخبار عن التصريح بها والاشارة  
 اليها فانها على ما قيل خسرون الف حديث كثرها متحد المطلوب ومن المعلوم ان بعض  
 الرواة من يروي مثل ذلك او اضعافه كما هو مذكور في كتب الرجال في لا تجدي <sup>تفعا</sup>  
 في اثبات ما خلت عنه من الاحكام فلا بد من النظر اليها لمعرفة استخراج ما دللت عليه  
 الاخبار لاقتناع معرفة ما اريد منها من غير العلم بالمطالب المذكورة ولمعرفة باقي الاحكام  
 التي تحتاج اليها ولا تغدو بحملها المستنبطة من باقي الادلة فاننا لو اقتصرنا على متون  
 الاخبار لحدث لنا فقه جديد بل القائلون بهذه المقالة قائلون بمقالة المجتهدين  
 من حيث لا يشعرون كما لا يخفى على من تتبع فتاويهم في كتاب الطهارة والصلوة و  
 غيرها من العبادات والمعاملات بل هم مقلدون للجهدين فان دأبهم تطبيق الاخبار على  
 ما هو في اذهانهم من فتاوى الفقهاء فيملكون الامر بان على الوجوب <sup>واخي</sup> على الاحتجاب من  
 دون امتداد او دواية وكذا في النهي فتان يحملونه على الكراهة واخرى على الكراهة  
 الخرم وتان يفهمون من الخاص العام ومن العام الخاص ومن الخطاب لشخص لجمعية ومن  
 الخطاب للمشاورة غيرهم ومن الحكم على الرجل الحكم على المرأة وبالعكس وغير ذلك مما لا يله  
 مخصص في الاجماع ولا مستند لهم سواء الا انك اذا <sup>سألتهم</sup> من اين انما الحكم بهذا قالوا  
 هكذا نفهم من دون قيام حجة واثبات برهان هذا وان ارادوا ان ما ورد اليينا  
 هو جميع ما ورد عن المعصومين فيكفيه الضرورة وما اشترنا اليه من كثرة رواية  
 الرواة وكذا لو قالوا ان فيما ورد اليينا جميع ما يحتاج اليه بل هو اظهر كذا كما لا يخفى  
 وثانيا يمنع الكبر ان ارادوا وجوب اقتضار على كل ما ورد كيفما كان ضروري ان

X



اللازم من ذلك شرع غير شرع الرسول بل اللازم من ذلك ان يكون فقه زارة  
 بما ورد عنه وهكذا فقه الاخر فيكون راوى العام عاملا بالعموم وراوى الخاص عاملا  
 به وهكذا وهو ظاهر الفساد لا تراى التكليف ويشتد الى ذلك ان المشايخ ورواة  
 الاخبار الذين هم الوسائط بيننا وبين المعصومين شأنهم بقدر الاخبار واتخاذها و  
 تصحيحها على ما يؤدى اليه اجتهادهم وعدم اقتصارهم على الخصص التزجيات  
 المنصوصة وبالجملة وجوب الاقتصار على الاخبار ممنوع بل القائلون بهذا المقلد  
 لا يعملون بذلك وان قالوا به فهم يقولون ما لا يفعلون كما اشرنا اليه وان  
 وجوب العمل بكما ورد اذا علم وجهه فهو حق ولا يجديها هم نفعا لتوقف العلم به  
 على العلم بالقواعد المقررة كما لا يخفى وعن الثالث بمنع الصغرى فان التقليد  
 واجب الا من خرج بالدليل وكون غير العالم بضوابط الاصول منهم ممنوع وان  
 بلغ من العلم بغيرها ما يبلغ ويكفى في بقاءه على التقليد الشك في خروجه فكيف  
 والامر فيه اظهر من ان يخفى كما لا يخفى على من لاحظ اذ لتنا المذكورين وبما مل في  
 مباحث الفن المسطور فانها ياتيه العلم الجازم يقصرون عن ادراك استنباط  
 الاحكام عن مداركها الثابتة ولا يكاد يتربا بالتحصيل في اعماله الفائنة وعن  
 الرابع بان ثبوت حجية الكتاب بالآيات والسنة على وجه لا يبدل ولا يدل على  
 نفي ما عداها ولا على استغنائها عن المطالب الاصولية لا تنبسط الاحكام منها ومن  
 غيرها وقد مر عليك في المقدمة وهم هنا ما يوشدك الى الافتقار اليها والفرق  
 بيننا وبين سلفنا الصالحين رضي الله عنهم اجمعين مع ان الظاهر ثبوت معرفتهم بها  
 بقدر حاجتهم اليها كما اشرنا اليه والقول بان الحجة علينا فمننا اليوم لا عرف الشارع  
 قد عرفت فساد بل يستلزم منه الهرج في الدين وتغيير شريعة سيد المرسلين لتواثر



الاخبار بل الضرورة من الدين على اثر الامام عليه السلام عليه الدليل من اختصاص  
 بعض الناس ببعض الخواص وايضا يستلزم ذلك ان يكون كل واحد مكلفا بفهمه  
 القول عن بعض جملة الاخباريين ان اللازم على الفقيه ان ينقل الاخبار الواردة على  
 لسان الاعراب فيما يسئل عنه فكما فهمته فهو لغة غير علمية ثم غير خفي على من لاحظ الاخبار  
 الواردة في ذم القضاة والحكام ودم القوي بغير علم واتباع الظن هناك العامل بمشورة  
 الاخبار مع جملة بمطالب الفن داخل في زمرة المدعومين بل لولا قيام القاطع  
 على محجة قول من جمع شرائط الاجتهاد لما جاز لنا الرجوع اليه والتعويل عليه ومثناة  
 لهذا الشك في الباب المذكور زيادة تحقيق هذا القول بان هذا الفن لا يعين على معرفة  
 الاصطلاحات الماضية لعدم دلالة موضوعه عليها قول لا يصدر عن تدبر مسأله  
 وتصريح مبني عليه فهو بالاعراض عنه اخرى ولنا على وجوب كفاية انه مقدمه للنوع  
 كفاية وهو استنباط الاحكام الشرعية الفرعية وما قيل من وجوب الاجتهاد عينا  
 لما ورد من ذم التقليد معارض بلزوم الغرر والجرح المنفيسين عقلا وشرعا سيما  
 في المقام وليس في السلف فانهم على هذا ويشير اليه آية النور وما ورد مما يتضمن ان  
 من عرف حالهم وعوامهم فقد جعلوه حكما والاخبار الدالة على الرجوع الى بعض  
 وتسمية بعض الطوائف زنادية ويعفوره وغير ذلك واحتمال ان يكون اولئك  
 وسائط لهم في الرواية عن ائمتهم خلاف الظاهر من سيرتهم قدبر **باب** **الاول** في كفاية  
 في المبادئ اللغوية اعلم ان عاداتهم جرت في هذا المقام بالبحث عن الوضع والوضع  
 والموضوع والموضوع له وحيث انما لم يشعروا في ذكرها هو اهم اعرضنا عن كثير من  
 المباحث التي ذكرها الى ما هو ملهم منها وينتظم ذلك في دلائل **الاول** في الكلام  
**وسيلة** ورد في الاخبار التي عن الكلام في المصالح وفي الاقامة وفي الجمعة والامام

بعد  
 من

انصفت الاول  
 من الكتاب

خ

والله اعلم



يخطب وفسر الشهيد ولجاجة كافي الروضة بانه ما تركب من حرفين فصاعدا وان لم يكن  
كلاما لغويا اصطلاحا ولحق به الحرف الواحد المفيد مثل وقوع وود وش امر من وقع  
ودى وودى وودى وظاهر كثير اوصى بحجم التوقف في مثله وتجب من ذلك في الروضة  
حيث قال في الحجب انهم جزموا بالحكم الاول مطروقا وتفقوا في الحرف المفهوم من حيث كون  
المبطل الحرفين فصاعدا مع انه كلام لغوي اصطلاحا انتهى وعن بعضهم بطلان الصلوة  
باعتبار مد الحرف فانه قد حصل بعد حرف اخر وتعد الحرف مع اتصاله <sup>ج</sup>  
للبطلان واما حرف المدا اذا مد فيمكن الكتابة بالحرفين وعدمه ولعل الاظهر الثاني  
لان مد لا يخرج عن كونه حرفا واحدا في نفسه لان المد على التحقيق ليس بحرف  
ولا حركة وانما هو زيادة في مطال الحرف والتفليس به وهل يشترط في الحرفين المواضع  
ام لا وجهان وتظهر الفائدة في الحرفين الحادثين من التنجيد ونحوه وقطع الشهيد  
بعدم اعتبارهما والعلامة بكونهما محذوران للصلاة محتجا بانهما ليسا  
من جنس الكلام قال في الروضة وهو حسن اذا عرفت هذا فنقول قال  
لجوهري الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير وفي القاموس انما القول  
او ما كان مكشفا بنفسه وفي السنن المعبرين انه لغة ما يتكلم به الانسان  
قليل كان او كثيرا مهلا كان او مستعلا وهو مثل ما في ص وقال العلامة  
في نهاية الاصول والراغب في المحصول انه المنظم من الحروف المسموعة  
المتفيزة المتواضع عليها وذا في النهاية كغيره اذا صدر عن قادر واحد  
ونقل فيها ان اهل اللغة قالوا اقل الكلام حرفان اما ظاهرا او في الاصل  
كقوله وش واورد عليه الرازي امرين احدهما لزوم كون الكلمة المفردة  
كلاما والثاني انه ليس كل كلام التمليك واما الاضافة وفاء التعقيب فانها



انواع الحروف الذي هو قسم الهم وكل حرف كلمة وكل كلمة كلام مع انها غير مركبة  
 ثم قال فان قلت الحركة في الحقيقة حرف الى ان قال قلت هذا على بعد لو قبلناه بتعني ثم كما  
 بياغلامى ونون التوين والام التعريف فانها حرف مفردة خالية عن الحركات  
 وهي مفيدة فالاولى ان نشاهد اهل النحو ونقول كل منطوق به دل بالاصطلاح  
 على معنى فهو كلمة فهذا يتناول الحالى عن الحركة والحرف المتحرك والمركب من الحرف  
 واما الكلام فهو جملة المفيدة **قول** لا ريب في عدم ثبوت الحقيقة الشعرية  
 في لفظ الكلام فالمراد في المقام ما يصدق عليه اسم لغة او عرفا ولا شبهة  
 في صدقها على ما يفيد سواء تركب من حرفين كقوله في الامر اى ولا في الجواب ولا  
 كالامثلة المذكورة اذا اريد به الامر لا من قيام ومع من عيان مثلا لان غير المسموع  
 في صيغة الامر في حكم المسموع واما ما لا يفيد الذي يقتضيه النظر صدق اسم الكلام  
 على ما تركب من حرفين متميزين متواضعين عليهما فاضا صا لما يفهم من كلمات لبعض  
 اللغويين واشتهر على السنة المعبرين ومرت عن بعض قول الاصوليين ويرى مند اليه القام  
 الاجماع على بطلان الصلوة بذلك **فان** الوارد بطلانها في الكلام اللهم الا ان يتجلى عدم  
 شمول ما ينقل عن اللغويين له كالحرف الواحد غير المفهوم وان مستند بطلان الصلوة  
 بذلك الاجماع وفيما افاد الاخبار فلا تكون الاخبار مبنية على المعنى اللغوى وبجملة نفسه  
 بالكلام محل نظر وان كان الاظهر ذلك لما مر ولان الدعوى المذكورة خلاف المظاهر  
 فتحتاج الى اثبات بل ربما يمكن ادعاء صدق الاسم على الحرف الواحد اذا لم يكن طبيعيا كما  
 الصادق عن انطباق الشقيين وانفتاحها مثلا لكن الظاهر منهم العدم وعلى هذا التقدير  
 فتعريف الكلام الشامل لجميع افراده هو المنظم من الحروف المسموعة حقيقة او حكما  
 المتيقن المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد قولنا حكما ليدخل الاوامر المذكورة



والمنبهة لأخراج بعض الأصوات المشبهة بالحروف كاصوات بعض الحروف الطور وحرف  
 المد إذا مد لم تعد تميز الحرف الثاني بخلاف غيره إذا اشبع وتولد منه حرف غيره فإنه يعد  
 حرفين عرفا والمتواضع لأخراج بعض الأصوات المتولدة منها حرفان طبعاً ولم يقصد بهما  
 المتواضع عليهما كما حصل من التثنية والتثنية لا يسميان لهما من جنس الحرف كما مر عن  
 العلامة والتقدير الأخير لأخراج ما لو تكلم واحد بحرف واحد فإنه لا يسمى كلاماً مط  
 ولا يشك ببالرأى من لام التثنية وباء الإضافة وناء التعقيب وباء المتكلم المستكنة  
 ونون التثنية ولهم التعريف فهو مردود فإنها مع انفرادها لا يمكن أن يقصد لها  
 الحروف المفهومة حتى تكون من الحرف الذي هو قسيم الاسم فم هذا وتظهر من البحث  
 فيما لو علق اليمين والنذر على الكلام ويتوخى لمن أنكر البحث في هذا الفن ليس هنا  
 شئ لم يوضح من الكلام وهو كما ترى محل النزاع والمخاض ليت شعري كيف يعذر  
 في فتواه أو عمله من لا يفسد عن خطئه وذلك وفقى الله له وأباه أنه أرحم الراحمين  
**نبيه** أعلم أن اللفظ يجوز أن يراد الكلام في معناه اللغوي إذا عبرة بالأصوات  
 المتولدة منها الحروف كالتيمة والتثنية ولا بالحرف الواحد غير المفهوم ويجوز أن يكون  
 اعم ولعله أظهر لأن الحرف الواحد المفهوم لفظاً وكيف كان فهو الكلام ينقسمان إلى  
 مهمل ومستعمل ولا عبرة في الخطابات بالاول وإنما الاعتبار بالثاني ويجعل عليه الكلام  
 هما امكن كما مشعر وهو ينقسم إلى مفرد ومركب والاول ينقسم إلى اسم وفعل وحرف  
 لأن ان صح ان يقع في كنى الإسناد فهو الاسم والافان صح ان يقع مستنداً فهو الفعل ولا  
 فهو الحرف واسم الفعل هو بالاسم في الخوا لا اعتبار لفظي ولا هو بالفعل أشبه ويق  
 انه قسم رابع كما قاله بعض وسماه الخالفة **والكلمة المستعملة** فيما وضعت له حقيقة  
 وفي غيره مجاز فخرج المهمل وما وضع ولم يستعمل لأنه لا حقيقة ولا مجاز أو الغلط سواء



كان مثل لفظ الثوب اذا اريد به الكتاب ولفظ المشترك اذا اريد به المفصود غلطاً  
 لا يسمى حقيقة ولا مجازاً امثله كلام الساهي والمجنون والنائم لانه عدم القصد الى اللفظ او المعنى  
 لعدم القصد اليها وكما تخرج حقيقتا استعمال لانضاراه الى الصحيح منه وخرج عن الحقيقة المنقول  
 اذا استعمل في معناه الاصلي فانه مجاز سواء كان الناقل والمستعمل هو صاحب العرف والمعنى  
 الاصلي كان يكون منقولاً لغويين معناه اللغوي والمستعمل صاحب اللغة او عرفياً عاماً عن  
 معناه العام ككثيرا والخاص عن معناه الخاص ككثيرا ايضا غير صاحب العرف الاصلي كان يكون الناقل  
 للعرف العام عن معناه اللغوي والخاص عن معناه اللغوي والعرف العام والمستعمل هو  
 الناقل وذلك لان الاستعمال في المنقول عنه ليس من حيث الموضوع له بل ان استعمل فيه  
 من حيث الافتاد التقيد بالحيثية معتبر عندهم ولذلك ايضا يخرج عن حد الحقيقة للفظ  
 المشترك اذا استعمل في احد معنييه باعتبار العلاقة الحاصلة بينه وبين الاخر فانه مجاز ايضا  
 ومن هنا علم سلامة كل طرف من الطرفين وعكسه وانه لا حاجة الى قولهم في اصطلاح الخطاب  
 فانه ينتقض بالمشاركة اذا استعمل في احد معنييه لعلاقة بينهما وفيما اذا كان الناقل عاقل  
 له او لا هو المستعمل فيما و مفعوله او لا مضافا الى انه يجوز ان يكون الطرف متعلقا بالمستعمل  
 فيبقى كثير مما اشكل به على ان المتبادر من اصطلاح الخطاب ان يراد به اللسان الذي يقبل  
 فيه الكلمات والمجارات وذلك العرف العام فيلزم حصر الحقيقة في العرفية العامة  
 ولو سلمنا من ان لنا الدلالة على ارادة الخطاب فعلا يجوز ان يراد في اصطلاح الخطاب  
 فيعود المحذور المتقدم فهذا و يعلم ان التعريف الذي ذكرناه مبني على ان المتبادر  
 من الموضع الاطلاق المقصود بالذات فيدخل فيه المشترك ولو كان وضعا لمعنية على  
 التعاقب والحقيقة العرفية مطاويج المجاز لان وضعا ثانوي وعلى ان المجاز غير موضوع  
 خلافا لمن زعم انه موضوع بالوضع النوعي اذ هو على ما يخطو بنا الى القاصر عياناً عن قائله

به  
 انه

ويعلم

مع اننا لا نضع  
 في تعريفه



استفدت من تتبع ما بلغنا من مواقع الاستعالات بها ليستكشف استعمال ما لم يبلغنا استعماله  
كما لو تتبعنا باب فغل مفتوح العين مثلا فوجدنا اسم فاعله على فاعل ثم عثرنا على حد  
جونيته لم يبلغنا اسم فاعله اعلم انه على مثال ما بلغنا فالوضع الشخصي ما بلغنا شخص  
الموضوع والموضوع له والنوع ما بلغنا فاعله الكاشفة عن وضعه وسبق استعماله  
ان صار حقيقة فيما وضع له واما المجاز فليس منه شيء لعدم الاختصار احاده نعم الحاصل من  
تتبع مواضع الاذن في الاستعمال لوجود العلاقة الصحيحة وذلك ليس من الوضع في شيء  
نعم هو موضوع عند من يزعم لزوم نقل احاده وهو يربط بكذب الوجود ان كثير من المجازات  
المستعملة في اشعار اهل القرى وادب الادب منهم لم تكن يعرفها اهل البواري  
واين لهم من الاعلام اليافوتية والرماح الزوجدية وتشبيه النجوم بجواهرها  
لسان لا تحت بين لبداع وتشبيه البدن في طلوعه وخفاء النجوم عند شمسه  
تبرقي يدي لا قطد راحم وهو بها معجب وقوله كان صغرى وكبرى من فواتها  
حصاءد وعلى ارض من الذهب الى غير ذلك مما يختص به القروى دون البدو  
وتفاضل فيها بعضهم على بعض وهي لا تزال تتجدد في الابدان والليالي ومثل المجاز  
الوضع في المركبات لعدم ضبطها والاختصار افرادها نعم علمنا من تتبع مواقع  
تراكمها البليغة فنمنا وغير البليغة كيفية التركيب والاذن فيه واين هذا من الوضع  
ومن هنا تعلم ان الوضع هو تعيين اللفظ او تعيين الدلالة على المعنى ولا يحتاج الى  
تعيين نفسه لاجراجه المجاز اذ ليس في المجاز ولا في المركب تعيين ولا تعيين كما لا يخفى  
وان ابيت الا ان تجعل العلم بالاذن في الاستعمال وضعا فذاك ولا مشاحة نعم على ما  
فسرنا به الوضع النوعي بلزومنا خرج وضع الحروف والاضاير وما اشبهها على رأي المتكلمين  
من انهما من قسم الوضع عام والموضوع له خاص اي المعنى المتصور العام وما وضع اللفظ



بإزائه الخاص لعدم دخولها في الشخصي والنوعي معا وذلك لعدم حصر الواضع <sup>الخصوصية</sup>  
المحقق فلو لم ان لا تنصف بالحقيقة ولا باليجاز وذلك خلاف ما اتفقوا عليه ويمكن  
ان يدفع هذا بالفرق بين وضع الحروف ونحوها وبين الجازات فان المتصور في الحروف  
وشبهها معانيها ولو اجمالاً فالاذن اذن الاستعمال المتصور على وجه الاجمال بخلاف الجاز  
فان المتصور العلة لا خصوصية المعاني ولا اجمالها كما لا يخفى هذا ان لم يكن لتساعد  
المقدمين على ما صاروا اليه من ان وضع الحروف من قسم الوضع عام والموضوع له  
عام فانه على هذا الاشكال فيه ولعل الوجه ما صار اليه المتقدمون اذ عمدوا لذكر المتأخر  
امور **استعمالها في خصوصيات دون الكلي والاصل في استعمال الحقيقة نائها**

اصدق

بأنها

بأنها

بأنها

بأنها

الشيء

الشيء

عدم تبادل الكلية **لو كانت الضمائر ونحوها من متكرر المعنى لكانت من قسم النكوت**  
والناتج بطاقتنا **انه لو صح ما ذكرنا لاحت المعاني الحرفية بالمعاني الاسمية و**  
التالي بط **باب** عن الاول بوجوه **الاول** بالمنع من عدم استعمالها في الكلي فانهم كثيرا  
يقولون في مقام اللزم زيد لا يعرف هذا من ذلك وهو ليتم ان اكرمه او لم تكرمه  
اهانت فانهم لا يريدون مشارا اليه ولا مخاطبا معينا بل كل من كان صالحا لذلك  
وجعله في هذا مجاز القلة ممنوع اذا القلة لا تستلزم الجاز **الثاني** انا ندعي ان استعمالها  
في خصوصيات انما هو باعتبار المعنى العام وعلت الخصوصية بالتعريف الحالية وبعين اخرى  
انا ندعي وضعها للكلي بقيد الخصوصية فانما مثلا لكل متكلم معين وانت لكل مخاطب كذلك  
فاستعماله في خصوص استعمال فيما وضع له وكونه زيدا بخصوصه مثلا علم من الشخص  
الذي هو لازم مفاد الغير لان الغير قصد به خصوص زيد مثلا **الثاني** ان عدم  
استعمالها في العام على فرض تسليمه لا يستلزم عدم استعمالها في كل شأن في كثير من  
الافاظ التي لم تستعمل فيما وضعت له مثل الادهم والابلق والقارون ونعم وبسر



وغيرها **الثاني** ان عدم التبادر ليس علامة للجواز وادعاء تبادر لخصوص ممنوع وفهمه  
 وفهمه باعتبار قرينة الحال ليس من التبادر في شيء على ان تبادر المعنى وعدم تبادره  
 انما يكون علامة حيث يكون مستعملا فيهما **الثاني** بان كانت حقيقة فيه انما هو  
 باعتبار استعمالها في الكل الذي في ضمن الجزئي او باعتبار استعمالها في جزئي ذلك  
 الكل وهما كانت مجازا فيه انما هو باعتبار فقد الامرين معا وهذا كما بقى لفظ رجل  
 في زيد حقيقة وفي الاسد مجازا وربما اجيب عنه بانهم يريدون انها صادقة  
 حقيقة بكثرة الاستعمال وهو لا يدل على الموضع وهو حسن بناء على انها لم تستعمل  
 فيها وضعت له **الثاني** ان التعريف لعارض التخصيص بالاستعمال كالمضاف الى  
 المعرفة والمعرف باللام **الثاني** بان الفرق بين المعاني الاسمية والحرفية انما هو  
 عدم استقلال المعاني الحرفية وتعلقها بالفاظ غيرها والمعاني الاسمية مدلول  
 عليها باسمائها لا لتعلقها بغيرها **الثاني** لكن الفرق المذكور بين المعاني الاستعملية من  
 الاسماء والحروف لا الوضعية لان الغرض متعلق بهما دون الوضعية **حجة المتقدمين**  
 اقوالها امور **الاول** تصرح اهل اللغة بان انا للتكلم وانت للخطاب او حمل كلامهم  
 على ارادة ما صلي في عليه خلاف الظاهر **الثاني** ان ما يوضع له اللفظ بخصوصه يجب  
 تصور بخصوصه اذ الوضع تخصيص شيء بشي وتخصيصه به فرع تصور وتصور  
 لخصوصية **الثاني** لعدم احتادها والتصور الاجمالي يقتضي وضع اللفظ لتلك الجملة وهو الامر  
 الاكلى والاذن في الوضع ليس وضعا **الثاني** لو كانت موضوعا لخصوصية كانت من متكررات  
 المعنى والقول بانها انما لم تعد من المشترك لانه باوضاع متعددة وقد وضعت هذه  
 للخصوصيات دفعة واحدة مردود بان لو قال الواضع وضعت لفظا فلهذا لكل  
 ما يتوجد من بني عمر بخصوصه لم يكن خارجا لم يكن عن متكررات المعنى الى متحد **الثاني**



26  
ان الوضع عام والموضوع له خاص خارج عن قانون الوضع وقاعدته كما مر من الاشارة اليه  
فان قلت هذه من قبيل وضع اسم الفاعل والمفعول فانها موضوعان لمن وقع منه الفعل  
وعليه قلت وضع اسماء الفاعلين والمفعولين لمعاينتهما مثل وضع اللفظ الانسان <sup>للمحصول</sup>  
لمعناه وحيث ليستعمل في خصوصيات <sup>في</sup> تختل استعمال هذين في خصوصيات <sup>فوضع الجميع من قبيل</sup>  
الوضع الشخصي لا من من قبيل الوضع النوعي كما اشتبه بعضهم نعم الوضع النوعي في اوضاع  
مثالها واوانها كما عرفت **دلالة** الوضع هل يستلزم الاستعمال ام لا قولان اشهرها  
الثاني استناد الى وجود لفظ الرحمن لله تعالى بعد وضعه للذي الرحمة من المذكور ونعم  
ليس فانها لا لانشاء بعد وضعها للضرورة ومثلهما عسى وليس فانها وضعها للتحديد  
والمحدوث ولو لم يستعمل في غير المعنى الخرف وادهم وضع لكل اسود وابلق لما فيه لونا  
مخالفاً فان قلنا اختصاصا بالاسود ومخالفاً للون من الخيل ومثل قائم الحرب على سيف  
وشالمة الليل لا حقيقة له بل لا يعلم المعنى الموضوع له وجميع الامثلة المذكورة وان علم  
الموضوع له فيها الكنا نقطع بعدم الاستعمال فيه والتحقيق انهم ان ارادوا ان الوضع  
يستلزم الاستعمال عقلاً كما يظهر من بعضهم فهو بطل لعدم الدليل بل للدليل العدم وان ارادوا  
الامثال بجسب الظاهر والعادة فهو حق ضرورة ان الاستعمال هو الداعي اليه لان  
ارادة التجوز فقط غير ظاهرة من الكلمة المقترنة لوضع الالفاظ لمعاينتها ولان اللازم  
من ارادة التجوز فقط اما الاعراض بالجهل والتقصاء فايدها المجاز كما لو تجوز ولم يعلمنا  
بالوضع والتجوز او قلة الفايد كما لو علمنا بالوضع ان لم نقل ان علامته بالوضع لستعمل  
ولعله الى هذا استند من يزعم الملازمة عقلاً ان وجد من يدعي ذلك صريحاً ثم انما ان لم  
نقل ان الاصل في كل ما وضع لمعنى استعماله فيه لما ناتي لنا الاصل في الاستعمال الحقيقة  
ودعوى حصول الجان في هذا دون ذلك ببعض مواقع الاستعمال لا فليتم توجد في غير



ما وضع له اللفظ عرقي عن البرهان ووجود الامثلة المذكورة لا دلالة فيها الا على  
 الاشكال وهو لا ينافي ما قلناه مع استلزامه ان يمنع سبق وضع ما ذكره لغير ما ذكره  
 ان ما سبق منها وضعه لم يثبت لنا عدم استعماله بل الظاهر استعماله والمسئلة من  
 مباحث الالفاظ يكفي فيها الظهور ثم لا يخفى ان الحجاز المركب انما هو باعتبار التركيب  
 استعمال مفردة في غير ما هي له فقولهم في مثل المثالين لا حقيقة له بل لا يعلم المعنى الموضح  
 له خطأ من القول ضرورة تحقق الحقيقة لكل واحد من مفرداتها وهما من قسم الاستعارة  
 في نحو انشبت المنيعة اطفاؤها وذلك ظاهر لا يخفى على من عرف اللسان على الظاهر  
 اتفاهم على ان الاصل في الاستعمال حقيقة في كلما علم وضعه وثبت في الارادة منه واما  
 ما علمت الارادة فيه وثبت في وضعه فقبل الاصل فيه التجوز واشهر نقله عن ابن جني  
 الى الجوني ايضا على ما في بالي ومنها من اجري فيه اصل الحقيقة ايضا واشهر هذا عن المرتضى  
 وابن زهرة وصلى الله عنهما ومنها من اجري الاعمية فيه ونوقف في ذلك ولحق التفصيل بين  
 متحد المعنى ومتعدده فيجري الاصل الحقيقة في الاول وكلمة الاعمية في الثاني بناءً على  
 ان الحجاز خيز من الاشتراك وبذلك يرتفع الثاني بين هاتين الكلمتين **حجة** من ربح  
 الحجاز بانه الغالب في لغة العرب لا سيما ارباب البلاغة فليحى به المشكوك فيه وفيه المنع  
 من الاعلية <sup>والمع</sup> فالممدار على غلبة الظن وهي في جانب ما وضع له اللفظ بل على ذلك  
 مدار الناس في فهمهم وتفهمهم وذلك ظاهر **حجة** المرتضى <sup>سب</sup> ان الظاهر من الاستعمال  
 ان يكون فيما وضع له ولان حكمة الوضع الاستعمال فيه فكما وجد مستعلا في معنى  
 حكم عليه بكونه الموضوع لما لم يبدل على خلافه ما يغلب معه ظن عدم الوضع في حكم  
 عليه بالحجاز **وجواب** ان المدار في مباحث الالفاظ على الظن وعدمه واذا دار الامر بين  
 الحجاز والمشارك فالظن غالب في كونه مجازا اما باعتبار كثرته واشتهاره بالقياس



ثم انما هو في النسخ

في النسخ لا يتعدى الاوضاع  
للاثر في الوجود

الى المشترك فانها على قيل في طرفي يقض لان قيل ان الالفاظ العربية كلها مجازات وقيل  
بعدم وجود المشترك وان كان القولان ظاهري لفساد لكن تحقق قلة الاثر في النسبة  
الى المجاز حتى انه يعد في جنبه كالشعر السواد في جلد الشور الابيض والبيضاء في الاسود  
مما يلغى الشك فيه او باعتبار احتياج المشترك الى امور اكثر يقضي الاصل عدمها فباستبعاد  
وسوخ اصل المعدوم في الازدهار يغلب ظن عدم ما اجتاحت الى مؤنة اكثر المشترك فانه يحتاج الى وضعين  
يحتاج الى قرينة صادقة عن الموضوع له واما العلاقة فالمفروض وجودها اذ مع عدم العلاقة  
يغلب ظن الاثر في وليس من المتنازع فيه فشي وليس هذا من اثبات اللغة بالترجيح نعم من  
استند في رجحان الاثر الى انه بعد عن الخطا من المجاز لانه مع عدم القرينة يتوقف فيه  
وفي المجاز يحمله على الحقيقة فذلك اثبات اللغة بالترجيح اذ لا دخل للخطا وعدمه في المطالب  
الوضعية كما لا يخفى ومثل ذلك ترجيح المجاز باكثرية الفايد باعتبار تعدد العلايق  
وصحة في المشترك حيث يكون بين معية علاقة فافهم اذا عرفت هذا ظهر لك على ان  
البناء على ما يغلب معه الظن فمن هنا يعلم تقديم التخصيص على المجاز اذا تعارضوا لتحقيق الغلبة  
فيه حتى قيل ان ما من عام الا وقد خص وحكم الجمل والكل بانه لا يجوز العمل بالعام قبل الفحص  
التخصص فيما ورد عن الشارع لانه المقصود لصاحب الفن ولم يقولوا بمثل في الحقيقة  
والمجاز ويعلم ان تقديم التخصيص على الاثر في طريق اولي وتقديم التخصيص والمجاز ايضا على  
النقل والاضمار والنسخ لذلك ولعل الظاهر تقديم الاثر في على هذه الثلاثة لغلبة  
بالقياس اليها مما بالنسبة الى النقل والنسخ فانه يحكم فيه بنسخ الاول في النقل وبنسخ الحكم  
في النسخ والاصل عدمه وكذا ظاهر تقديم الاضمار على النقل والنسخ وتقديم النقل على  
النسخ كل ذلك باعتبار غلبة الظن ويظهر ذلك من استدلالات الفقهاء على المطالب  
الفقهية عند تعارض امرين او اكثر من الامور المذكورة وقد ذكر في القوم في ذلك



كثير لا يدين في ذكر المطالب المفهومة ولذلك عرضنا عنها في هذا الكتاب **تدقيق** قد فرغنا  
 مما ذكرنا ان علامات الحقيقة الاستعمال وذلك حيث يعلم الوضع وليس في الارادة او  
 تعلم الارادة وليس في الوضع ويكون المعنى واحدا وهناك امور اخذت كرت لتعرف الحقيقة  
 والمجاز **منها** النقل عن الواضع ومن هذا حذر وهذا هو الاصل فيه ولعل منه نظر الباب  
 لجمع مثل الجوهري والزمخشري والبيهقي والقيومي وصاحب القاموس وابن الاثير  
 وغيرهم فهم على الظاهر نقله لما كان اللفظ حقيقة فيه قبل فساد اللغات وتغير الاصطلاح  
 بل الطريق في تعرف غالب ما جعل وضع اليوم منحصر في النقل عن جهتها <sup>وكما</sup> نقل لكل ما  
 ورد اهل اللغة مطلقا بعيد غاية البعد بداهة انا لم نشترط في المجاز نقل الاحاد فلا  
 ثمة لنقله غير اننا علم عدم رفضهم للخصوصية وفيه مع ان الاصل عدم الرضا كاف للبدل  
 ان فيها غرام بالجهل والوقوف فيما اشكل لانهم لم يميزوا الموضوع له عن غيره ومن النقل ايضا  
 قول اللغوي انه النساق عند الاطلاق وانهم لم يقصدوا غيره في محال لانهم وانه معناه  
 بل هذه العبارات اظهر في المطلوب من تفسيرهم الكلمة بما يراونها وكذا قولهم <sup>منقول</sup>  
 عن كذا الى كذا او كذا محجور فان الاول يدل على انه حقيقة في الثاني ومجاز في الاول  
 عندهم والثاني انه كان حقيقة في الاول لانه بعد اذ اراد انه كان مجازا فحيز او انه مجاز  
 متركة بالاصل فان العبار فيما لم يستعمل اصلا متركة ومرفوض ثم انه يدل بلازمة  
 على انه لو وجد مستعملا في معنى كان حقيقة فيه كجربان الاصل في الاستعمال الحقيقة فيه  
 واما النص عن الواضع ان قلنا هو الله تعالى والبشرى المصدر الاول فالظاهر لم يثبت  
 عندنا شئ من اللغة به نعم يمكن ذلك بالقياس الى العرفية مطابعا العرفية الخاصة لكن  
 ليشكل النقل عن اهل اللغة بامر من احدهما ان لجل ان لم يكن الكل من مخالفي المذهب فاهم  
 فسقة بل فسقة اعظم فكيف يعتمد على قولهم وثانيهما انهم يجتهلون في تحصيل اللغات



فكيف يكون اجتماع واحد <sup>أخر</sup> على <sup>أخر</sup> وحيات عن الأول ولا بان الوثوق بهم باعتبار  
 أنهم أرباب صنعة أو بعضهم رقباء على بعض قيومون كما يوصى اليهودى الصراف نعم يجب  
 التفتيش والنظر في العدد من كتبهم حتى يحصل مكن النفس الاطمئنان وثانيا بان التفتيش  
 من غير جهتهم محال فحين ذلك للضرورة وثالثا بان المعتقد في اللغات لظن وان امكن  
 العلم وهو حاصل وهذا خلاف الحكم لان المعتقد في العلم ومع انتفاء يصاد الى الظن من غير  
 العادل لانه الاقرب الى العلم وغير الثاني اولاً بانهم نقله كما هو الظن من يتبع كلامهم وثانيا  
 باننا نجهل في جهاد انهم كما نجهل في عبادات اهل الدانية ولذا ايفه نوجب عدم الاكتفاء بواحد  
 من كتبهم اذا امكن الاكثر نعم اذا تعدد بحيث يحصل مكن النفس الكشفي فقد منها البياد  
 وهو سبق المعنى الى الفهم عند اطلاق اللفظ خاليا عن القرينة والمراد بالفهم المبادر الى فهم  
 السامع مخاطبا كان او غيره ولا عبرة بفهم المتكلم الاعلى جهة الفهم كان يتصور متكاملا وحصل  
 نفس السامع فيستعلم من نفسه حال اللفظ بالقياس الى اطلاقه وسماه غيره فان حصل  
 له ذلك كان حجة عليه فانما لا نشترط تعدد في الاطلاق ولا في السامع فعلا بل يشترط حصول  
 الوجدان بالقياس الى نفسه قطعا وبالقياس الى غيره علما او ظنا نعم ان عرض شك  
 من تهمة النفس بالانسان او نحو ذلك وجب عرض اللفظ على فهم الغير الى ان يحصل الاطمئنان  
 بذلك وهذا طريق ما لوف معروف عند ارباب التصنيف والجمع وغيرهم مع الاختلاف  
 نحو كل واحد حكم وجدانه وبالجمله اعتبار فهم المتكلم لم يكن من حيث انه متكلم بل من حيث انه  
 مخاطب او سامع تقدرا او اما البياد الى فهم السامع فهو حجة على الجاهل بالوضع متكاملا  
 كان او ثانيا ولا يشترط فيه التعدد الامع الشك ان عرض المتكلم او مخاطب او الثالث  
 وامكنه العلم مع احتمال الاكتفاء بالظن مطخلا فالظاهر من المعارج والميسرة والمحصل  
 حيث قال في الاول سبق المعنى الى فهم جماعة وفي الاخيرين سبق المعنى الى الافهام بالجمع



المقتضى للعموم ولعل المراد تقدير ذلك واقعا والافانينا في هذا الباب على التبادر الى  
فهم السامع وبذلك يحصل تعلم اللغات لمن جهلها كلا او بعضا وهذا يندفع ما  
قبل من ان فهم المعنى من اللفظ في الدلالة الوضعية موقوف على العلم بالوضع ولو  
توقف العلم بالوضع على فهم المعنى كان دورا صريحا لان فهم المعنى فيما ذكرنا موقوف  
على تعرف حال الاستعمال الاعلى العلم بالوضع نعم ليشكل قبل تعرف الاستعمال وفي لزوم الدد  
واما ما صار حقيقة بالغلبة فيجري فيه علامة التبادر روح فليشكل بان معرفة  
الغلبة موقوفة على التبادر والتبادر موقوف على تحقق الغلبة وذلك دور و  
يدفع بان الموقوف على التبادر معرفة الغلبة لا تحققها والتبادر موقوف على تحققها  
في الواقع لا على معرفتها والعلم بهما فلا اشكال وبعين اخرى معرفة الغلبة في المظاهر  
موقوفة على تحقق التبادر والتبادر متوقف على تحقق الغلبة في الواقع فلا دور هذا  
والوجه في حجية التبادر امران **احدهما** ان التبادر لو لم يكن معلولا للوضع لكان  
معلولا للوضع لكان معلولا لذات اللفظ او القرينة والتألي بطلان الملازمة ظلال اتفاق  
على انه ليس لفهم المعنى مستند غير الاحوال الثلاثة ولما بطلان التألي فبطلان الدلالة  
الذاتية وفوض عدم القرينة **ثانيهما** انه لو لم يجب حمل اللفظ على التبادر منه لكان على غيره  
صرون الحصاد المعاني بين الموضوع له وغيره والتألي بطلان الملازمة ترجيح المبرج  
على الراجح ان حملناه على غير الموضوع له او مساو انه للراجح ان حملناه على ما معافان  
قلت هذا اثبات اللغة بالترجيح وهو بطلان وايضا هذه العلامة غير منعكسة لانغاء  
التبادر في المشترك اذا اطلق ولا قرينة وغير مطردة لتحقيق التبادر في المجاز مع  
القرينة كما لو اطلق الاسد معها على الرجل الشجاع وبدون القرينة كما لو استعمل المشترك  
في حده غيبه حجاز العلاقة بينهما وفي المجاز المشهود بالقياس الى المعالمة بل وغير العالم

في اول الوضع



به وإن يحمله على الحقيقة بمجرد فهم العالم به على تقدير حجية التبادر مع ان الواقع خلافه  
 وفي دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازم البين بالمعنى الاخص لتبادره وان لم  
 هناك قرينة قلت التبرجح الممنوع عنه في اثبات اللغة اذا كان مستند العقل المخصص  
 واما ما يعود الى تعريف الظن من اللفظ وحصول الثقل فيه كالوجهين المذكورين في غير  
 ممنوع ثم ان الوجوب في اثبات اللغة بالتبادر اتفاق القوم واستمرار السبق عليه قدما  
 وحديثا لبناء الوضع على التفهيم والتفاهم وبلدون البناء على ذلك تنسفي فائدته الوضع  
 ويعسر الامر كما لا يخفى وما ذكرناه ان لم يكن دليلا واما ان على المطاف هو مؤيد كما لا شك  
 واما قولكم ان هذه العلامة غير منعكسة فغير ان معنى المشترك اذا اطلق يدل  
 قرينة يتبادر ان كفره رها والوجدان احاكم بذلك وربما اجيب بان اللازم  
 في العلامة الاطراد دون الانعكاس وفيه نظر واما قضية الاطراد فيجاب عن الاول  
 والثالث بان الماخوذ قيدا او جزءا او معنى التبادر الخرد عن القرينة مقابلية كانت او  
 حالية ومن قواني الاحوال شهرة الانتعال عند من اثبت المجاز المشهور كما هو الظاهر  
 ان التبادر او لافيه المعنى الحقيقي ثم تلتفت النفس الى شهرة الانتعال فيحمل اللفظ على  
 المعنى الثاني واما خطأ في العالم بالمجاز المشهور فهو لا يقتضي ابطال العلامة  
 كما لا يقتضيه خفاء القرينة في غيره وخرط في مسلك الحقايق **وعن الثاني** بان المشترك  
 المستعمل مجازا في احد معنيها انما هو المناسب بقيد المناسبة وهو غير متبادر وانما  
 التبادر هو المطلق وكون المناسبة لصحة الانتعال لا يمنع مراعاتها فيه بل هو مرعية ولهذا  
 فرقوا بين المسمى علما للمناسبة والمسمى مجازا **والرابع** وانما ان التبادر الكل والملازم  
 دون الجزم واللازم ومنشأ الالتباه دخولها في المراد فتدبر واما قد منا يظهر ان  
 عدم تبادر المعنى مع تبادر الغير علامة المجاز واما عدم التبادر فقط فهو اعم كمالا



فتدبر في صحة السلب المجاز وعدمها للحقيقة والمراد صحة السلب على جهة الحقيقة  
عند أهل تلك اللغة وعدم السلب ومنعهم عنه كك فلا عبرة بقولهم لشخص على وجه  
المبالغة في المبالغة هذا ليس باللسان ولا يمنعهم عن أن يقولوا كذلك إلا أنه ليس مجاز  
مبالغة وبالحجة صحة السلب المجاز وعدمه للحقيقة ما لم تقم قرينة على المراد من ذلك  
المجاز وإنما لم يقيدوا بذلك لأن النبا في الإطلاقات على الحقيقة فاحتمل ذلك عن  
التقييد وأورد بلزوم اللزوم في كل من العلامتين فإن المجاز موقوف على صحة سلب  
المعاني الحقيقة ولا يعرف ذلك إلا بعد معرفة المعاني الحقيقة وإن المستعمل في  
اللفظ ليس منها ومعرفة أنه ليس منها موقوف على معرفة كونه مجازا فيلزم  
يقوى علامة الحقيقة أن معرفة كونه حقيقة موقوف على عدم صحة سلب المعاني  
الحقيقة وذلك موقوف على معرفة المعاني الحقيقة وإن المستعمل في أحدهما فلو  
توقف معرفة المعاني الحقيقة وإن هذا أحدهما على عدم صحة السلب كان دورا  
والجواب أن صحة السلب وعدمه موقوف على الحقيقة ومنعهم عنه بحيث لا يعلم كونه على  
وجه المبالغة والمجاز وذلك ظاهر فيما لو أطلق على معنيين أو أكثر لا يعلم كونه حقيقة فهما أو  
أحدهما فاصح سلبه عنه فهو المجازي وما لا يصح فهو الحقيقة له نعم وبما يقال إنه يصح سلب بعض  
معاني المشترك عن بعض فيقال للعين الباطنة ليس بعين أي تابعة فتشترط علامة المجاز  
طردا والحقيقة عكسا وأيضا لا يصح سلب الكل المستعمل في مجزئ من حيث الخصوص فلا  
يقوى إلا لسان المستعمل في زيد مثلا بخصوصه زيد ليس باللسان فتشترط علامة المجاز  
عكسا والحقيقة طردا **ويدفع الأول** بأن سلب المشترك عن الآخر يفيد كونه مجازا بالنسبة  
إليه على فرض استعماله وجود العلاقة بينهما عند العالم بالاشتراك وعند غيره العالم  
يفيد كونه مجازا بالقياس إلى هذا اللفظ ولا ضير فيه إذ ليس عليه إلا ما يغلب معه طردا عليه



ان لا يخطئ نعم ليشكل هذا فيما ليس بنفسه وبين الآخر علاقة اذا سلب عنه وكان مشتركا اللهم  
الا ان يدعى عدم صحة سلب ذلك لا بقرينة كابق للعين الباص مثلا ليست بعين ميزان  
مثلا ان يدعى خروج مثل ذلك عن البحث وكونه بسلب المعاني المتباينة بعضها عن بعض  
وقرينة عدم العلاقة او بقرينة ان سلب المعنى علاقة كونه حجازا الواسع فلهذا لا انه حجازا بالفعل  
بالعقل وهو كاف في المطاف فافهم ويدفع الثاني بالمنع من عدم صحة سلب الكل عن جزئية  
من حيث كونه كلياً فانه يصح ان يقال زيد ليس بالإنسان اى الحقيقة من حيث هو ذلك  
ظاهر وعاد ذكرناه في دفع اللورد اولى مما ذكره العضدي ومصابوه فانهم تارة قالوا  
انهم يكفي سلب بعض المعاني الحقيقة فيعلم انه حجاز فيه والآخر الاشتراك واخرى ان اللورد  
لازم فيما اذا اطلق اللفظ ولم يد ر حقيقة فيه ام حجازا اما اذا علم مضاه الحقيقة والمجاز  
ولم يعلم ايها المراد امكن ان يعلم صحة نفي الحقيقة <sup>التي</sup> عن المورد وان المورد هو المعنى المجاز  
فيعلم انه حجاز وسكت عن دفع اللورد في المعنى الحقيقة اما لانه معلوم بالمقابلة اولان  
اللورد غير مدقوع وعلى كل حال ففي الوجهين نظر ظاهر اما الاول فلان اللازم  
منه ان صحة السلب ليست علامة مستقلة بل هي خرج علامتها لا حياجه الى اصاله  
عدم الاشتراك وهو خلاف اطلاقاتهم ولما الثاني فيه اولا انه خروج عن المطالان المطا  
تقرن المجاز والحقيقة مع الجهل بوضعهما لا مع العلم بالوضع والجهل بالمراد فان الاصل  
في الاستعمال الحقيقة المتكلم به وثانيا سلب المعنى المجازي في ذلك لا يفيد اى ارادة  
الحقيقة فلا اختصاص للمجاز بصحة السلب دون الحقيقة **فقدبر ومنها** الاطوار الحقيقة  
وعلم المجاز ومعنى المجاز الاطوار هو ان يستعمل اللفظ في محل الوجود مع انه لا يستعمل في  
كل محل وجدي فيه ذلك المعنى وعدم الاطوار هو ان يستعمل في محل الوجود معقوف فيه ولا  
يستعمل ذلك اللفظ في محل اخر مع وجود ذلك المعنى فيه فالاطوار كابق عالم اضراب



على ذات ما باعتبار معنى هو العلم او الضرب ثم انه يستعمل في كل ذات ثبت لها ذلك  
وعدم الاطراد كما يقال اسد على الرجل باعتبار معنى فيه وهو الشجاعة ولا يصدق على الفرس  
ونحوه وان ثبت له من الشجاعة ما هو اعظم ولا يثبت في مثله انه مطرد لانه وضع لذلك  
ما من الرجال ثبتت لها الشجاعة فقيدها الرجولية واخل في الموضوع له كما قد يتوهم  
من بعض الافاضل لان الظاهر خلاف ذلك كما ياتي وبالحكمة فالظن من التسبغ والاستغناء  
ان ما وضع لحل باعتبار معنى فيه واطرد ذلك في كل محل فهو حقيقة وما لا يطرد مجاز  
وليس ذلك منافيا لما يقول الجمهور من عدم اشتراط نقل الاحاد فيه كما يتوهم فان  
قضية عدم الاطراد لا توجب الاقتصار على ما ورد وان اوجب عدم التعدي الى  
كل فرد فان التعدي الى البعض لا يستلزم التعدي الى كل فرد وبالحكمة كونه حجة  
كون الاطراد علامة للحقيقة وعدمه علامة المجاز انما هو كسائر القواعد الحاصلة  
من استقراء الكلمات مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك وبذلك يندفع  
ما يتوهم من حصول اللبس بان الاطراد وعدمه يحصلان من الوضع وعدمه فلو علم  
الوضع وعدمه بهما كان دورا فندري هذا وقد يظهر من بعضهم نقض علامة الحقيقة  
لعدم اطراد السخى والفاضل في الله تعالى مع وجود المعنى وهو وجود العلم فيه والقارون  
في غير المتخذ من الجاهل زجاج مثل الدن والكوز ونحوهما مع وجود المعنى فيهما وهو اطراد  
الشيء فيه قال ما مضمونه فان اجيب بان السبب يؤثر حيث لا مانع فلما منع في المقام  
الشرع في الأولين واللغة فيما عداها يرد بلزوم الدورخ وبيان ان عدم الاطراد في  
هذه الأتياء لغة وشرها اما لعدم مقتضى الاطراد او لوجود مانع منه وقد فرض  
ان لا مانع فهو لعدم مقتضى صحة الاداة الا الوضع فيكون عدم الاطراد  
لعدم الوضع فلا يعرف عدم الاطراد الا بالعلم بعدم الوضع فلو علم عدم الوضع



٣١  
به  
لأن دورا وبعباة أخرى اخصل الموجب لعدم الاطراد في الامور المذكورة ليس هو  
الشرع ولا اللغة ولا العقل لذاته بل لعدم ارادة وضعه له فلو عرف عدم الوضع بذلك  
كان دورا ويدفع بالمنع عن عدم اطراد الامور الماكونة اما السخى والمفاضل بعدم  
صدقهما على ذات الباري نعم فهو باعتبار ان اسمائه نعم توقيفيه اولان السخى للجواز الذي  
من شأنه ان يخل والمفاضل للعالم الذي من شأنه ان يجهل او من كان له مرقية في العلم با  
القياس الى من هو من نوعه واما القارون فهي للابتنه المخصوصة من الزجاج او يلدح  
فيها النقل الى ذلك فتدبر ويظهر من بعض الافاضل ان الاطراد لا يصلح ان يكون خاصية  
للمحقيقة لان المجاز مطرد فيما وضع له بالوضع النوعي والالتباس ينشأ من عدم تحقق العلا  
المعتبرة في الجوز فان شرط العلاقة الضوح والظهور في المستغارة كما ان شرطها ان تكون  
اظهار خواص المستغارة منه ومن هنا انشأوا في الاستعانة ان يكون وجها الشبه من  
اظهار خواص المشبه به حتى اذا حصلت القرينة على عدم ارادة انتقال الى لازمه كالشعاع  
في الاسد ولا يجوز امتناع الاسد للرجل باعتبار الحقيقة والخروج عنوها وكذلك الحال  
في المشبه لا بد وان يكون ذلك المعنى فيه ظاهرا ولذلك ذهب بعضهم الى ان الاستعانة  
حقيقة وان الجوز أمر عقلي وهو ان يجعل الشجاع من افراد الاسد بان يجعل للاسد  
فردان حقيقي واحد عال في الاسد قد اطلق على المعنى الحقيقي بعد انصرف العقل وبا  
لجملة فالالتباس في عدم اطراد انما ينشأ من عدم معرفة العلاقة المعبرة ومن ذلك  
ليستعمل الخلة في الانسان الطويل لعلاقة المشابهة ونمنع استعمالها في الحائط المستقيم  
والمنان ولجبل مع وجود الشبه لفقد العلاقة الصحيحة لذلك من حصول الطول وتقاء  
القطوع ونمنع استعمال الشبكة في الصيد مع وجود الجوارق لضعفها باعتبار انها اتفاية  
بل المعهود تنافر الشبكة والصيد ويصح اعتبارها في الميزاب والنهر ونحوها فيقال



جرى المنزب والهر و يمنع من استعمال الابن في الابن والعكس لأمر خفي اخذ في معنى السببية  
 ويجوز اطلاق اللسان على اللغة و يمنع من استعمال الجزء في الكل اذا لم يلزم من انتفاء  
 الانتفاء ولا يمنع فيما لا يلزم منه ذلك كالرقبة في الانسان والعين في الرتبة من حيث  
 انه رتبة كل ذلك لان الرخصة في الاستعمال لم تكن مطلقة و خرج المذكورات بالدليل  
 بل لعدم الرخصة الا فيما ظهر فيه وجه العلاقة والتحقيق ان الصحيح لا استعمال اللفظ في المعنى  
 المجازي ما بينه وبين المعنى الحقيقي من العلاقة المذكورة في كتب القوم <sup>مستطور</sup> جساما هو  
 في ذبهم ان مطلقة فطلقة وان مقيدة فمقيدة وانما لم يطرد اللفظ في كلمات حجة  
 فيه تلك العلاقة لانها لما لم تؤخذ علة للوضع كما في الحقيقة لم تطرد وهذا جهة اخرى  
 مرجح لجعل الاطراد علامة للحقيقة وعدمه علامة المجاز وذلك لان العلاقة في المجاز  
 اخذت حكمة لصحة الاستعمال والاذن فيه حسب ما يراه المتكلم من المصلحة الداعية <sup>للتجوز</sup>  
 وما كان مستأشرا عند ملائمة الطبعه ومن هنا ترى المجازات والاستعارات  
 تختلف باختلاف الاصقاع والبلدان وترى كثيرا من المجازات المستحسنة عند  
 العرب تمجها طباع العجم وبالعكس بل ربما كان مستحسنا لاهل العراق وتمجها طباع  
 اهل الشام والمجاز وبالعكس بل ربما يكون مستحسنا عند بعض اهل البلاد و  
 مستهجننا عند الآخر كل ذلك لوجود ابواب انعقدت باعتبار الالف والعاده  
 في خزانة الخيال وبنائت ولذلك فالوا في باب الفضل والوصل ولصاحب علم العادة  
 فضل احتياج الى معرفة الجامع فان جمعه على محجري الالف والعاده وقسموا <sup>اعتبار</sup> الانعقاد بابا  
 للجامع الى عامية وهي المتبدلة والى خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا خواص الذين  
 ادنوا ذهابا به اذ تغفوا من طبقة العامة فلما منع الخفي في السببية والمسببية حتى  
 انه يمنع له تسمية الابن ابا وبالعكس وتسمية غير الانسان الطويل غنلة وهل يسوغ



32  
ذلك للمعول من الطير كهيئة الانسان ام لا كالا ليس شيء هناك واداء اسمها ان الطير  
تنفها كما يستريح عندها تسميتها الفرس اسدا او ابن اوى اسدا وان اتفقت شجاعتها على  
مما في الانسان المسمى بذلك وهذا شيء واضح لا يمكن للتصنيف انكاره **وهنا**  
ودود الشيء مطان ومقيدا بغيرين متخالفين لغوي مع وجود جامع بينهما فان الظن  
والروح حمله على القدر المشترك كالامر بالوارد مط ومقيدا بالوحد والتكرار وبالقدر  
والترجي وكاسم للفاعل بالوارد مط ومقيدا بالان والامس والوجه في ذلك انه لو لم  
يحل على ذلك الوجه لكان مقولا اما بالاشتراك او بالحقيقة في احدهما والمجاز في  
الاخر يقتضي بطلانه بطريق اولي لما تقدم من انه خير منه وبطلان هذا لان الاشتراك  
المعنوي فيما بينهما جامع اكثر في الكلام فيغلب معه الظن فالحل عليه عند الشك  
متعين في مباحث الالفاظ ويؤكد ان مبنى الخطاب على الاظهر والافهام فجعله  
فيه يقتضي ان يكون حقيقة في الامرين معاملة تقصد الخصوصية وهو اول من جعله  
حقيقة في احدهما مجازا في الاخر سيما مع عدم ما يرجح جعل احد المعنيين حقيقة اذ مال  
ذلك التوقف كالمشترك الذي لا مرتبة معه لانه حقيقة في احدهما مجازا في الاخر لا على  
التعيين ودمارح لحل على الاشتراك المعنوي ايضا بان حمل ما ورد على افاده المعنى  
الجديد اولي من حمله على التأكيد ورفع التجوزيين ذلك انه مع حمل على الاشتراك  
المعنوي يكون فائدة التقييد التخصيص وهو معنى غير مستفاد من الاطلاق وعلى  
تقدير الحقيقة والمجاز بلزم كون المجاز المقيد مع ما هو حقيقة فيه مؤكدا ايضا لاحتمال  
التجوز فيه ومع ما هو مجاز فيه قرينة لصرف المعنى الحقيقي للغالب في كلامهم التام  
لا التأكيد فيلحق هذا بالاعم الاعلى ومن <sup>هنا</sup> يظهر ان يكون اولي من الاشتراك اللفظي  
بطريق اولي لان القرينة فيه مؤكدة البتة لا محضه ودمارح في مثل المقام الاشتراك



اللفظ الاصله للحقيقة وفيه منع ظاهر ودرج مجاز للحقيقة والمجاز امتداد الى  
 انه خير من الاشتراك لفظا لما مر ومعنى لان لازم للحقيقة والمجاز من حيث الاستعمال  
 اقل من لازم الاشتراك المعنوي لما يلزم هذا من تجوزين وذلك اذا استعمل اللفظ  
 في خصوص الفردين ولو فرض لزوم مجازين في الحقيقة والمجاز ايضا كالقول لتعمل مجازا  
 في القدر المشترك فهو قليل وما لازم للمجاز الاقل الاول بالترجيح وفيما ولا ان كثرة  
 التجوز وقلة امرا اعتباري ليس بتلك المكافئة من الاعتبار للترجيح وثانيا بالمنع من ذلك  
 اذ قد يكون الاستعمال في القدر المشترك اكثر من الاستعمال بالخصوص فنعكس القول  
 ح او مساويا فيغوت فائدة استعماله حقيقة فهما كما لو استعمل في الخصوص <sup>تقييد</sup> في الخصوصية  
 فانه حقيقة ودرج مجاز للحقيقة والمجاز بان يوان مرجح الاشتراك المعنوي كثرة في الكلام  
 وهو حاصل هنا ايضا فاننا اذا لم نجعله حقيقة في الجامع بين النوعين فقد جعلناه للجامع  
 بين افراد النوع منهما مجازا في النوع الاخير فالعدل من الاشتراك المعنوي اليه ايقونة  
 ان الغالب في اللفظ المستعمل في جامع بين نوعين او انواع وان كثرت اوصاف او  
 اشخاص ان يكون حقيقة في ذلك الجامع لا في جامع اخر ثم انه قد يكون المعنيان <sup>شخصين</sup>  
 بينهما قدر مشترك في لا يكون العدول منه اليه وذلك ظاهر وكيف كان فهذا لعل  
 ليست علامة وانما هي من القران الموجه اذا العالقة هي التي ليست ظاهرها الطرد والعكس  
 على الاصح والامر فيه سهل لانه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح <sup>صحة التقييد</sup>  
 بتقييد من مخالفين اي الامكان العام وذلك كما اذا ورد للفظ مط وجاز تقييد  
 قبل انهما علامة على كونه القدر المشترك لما ذكر في تقدم انفا وفيما بين الامارين  
 فرقا ظاهر للورود التقييد هناك وعدمه هنا ويجاب بان صحة التقييد ليستظهر بها  
 صحة الورد فكانت بمنزلة الوارد محمول على القدر المشترك كما ما كان بمنزلة

جازا  
 مجازا



وفيه ان صحة التقييد ليستظهر بها صحة الورد فكانت بمنزلة الواورد فكان ان الواورد  
 محمول على القدر المشترك كلما كان بمنزلة انفس الورد وصحة الورد اعلم من  
 المشترك المعنوي والعام لا يدل على الخاص والتحقيق ان صحة الورد في المقام لا  
 دخل لها في الدلالة على ذلك والاستدلال يجري في المقام بطريقين اولي ضروري  
 ان الغالب فيما يستعمل في لكل ان يكون حقيقة فيه دون فردية الحقيقة فضلا عن  
 غيرها وان جاز ان يستند الى الاشتراك المعنوي في المقام باصالة الحقيقة ضروري  
 ان المستعمل فيه معنى واحد وهو القدر المشترك فلما منع نحو ان توارد العلامتين  
 في موضوع واحد هذا على فرض الوقوع والصدور فيرجع الى القرينة الماضية انفا  
 وفيها ما تقدم وهذه العلامتين وجميع العلامات لا يتبع بعضها ايض من جملة القرائن  
 ان اثبتنا فيها شيئا وذلك ظن قديري <sup>منها</sup> تقسيم اللفظ باعتبار معنى الى قسمين او  
 اكثر فهو يدل بظاهره ان ذلك المعنى ما وضع له اللفظ ضروري ان المقسم لا بد وان  
 يكون قدرا اجامعا لتلك الاقسام وان تكون الاقسام افراد له ومن هنا امتنع <sup>التقسيم</sup>  
 عندهم فيما اذا لم يكن بعضها فردا للمقسم ونحو ان هذا لم يكن علافة بل هو من  
 القرائن المفيدة لظهور الوضع <sup>هنا</sup> لا حاجة الى قولنا الاصل في استعمال الحقيقة  
 فان قيل لا يكون هذه القرينة من باب الالتباس فيكون نسبة التقسيم كنسبة  
 الالتناء في باب الالتباس بل هو <sup>نفسه</sup> في كونه تخصيصا ونسبة قولنا لا ان  
 المقسم قدرا اجامعا مع كنسبة قولهم في ذلك الباب الالتناء اخراج ما للراه  
 لدخل قلت غاية ما يستفاد من ذلك كون المراد من اللفظ المعنى الكلي وهو غير الوضع  
 نعم اذا ضم اليه قولنا والظاهر من استعماله وتقسيمه ان يكون على وجه الحقيقة صحيح في  
 الدلالة على الوضع وهو عين ما قدمناه فان قلت يصح تقسيم الجمع المعروف كما

بقا  
 بلغ



نقول الرجال صنفان او اصناف مع انه لا يراد منه القدر الجامع بين الافراد قلت يراد  
منه حين التقسيم ما صدق عليه اللفظ غير ملحوظ فيه الفردية وهو حقيقة في  
ذلك هذا واعلم ان من الناس من اجمع على اشتراك المشتق يعني بين الحال والمآل  
بصفة تقسيمه الى من تلبس به ومن انقضى عنه لان المراد بفاعل مثلاً من حصل منه  
الفعل وهو كما ينقسم اليهما وفيه ان للمضم ان يمنع من ان يكون معناه ما ذكر  
ويذكر ان معناه من تلبس به فقط نعم يصح الاحتجاج به لو استند الى نقل ذلك  
عن ارباب اللسان باعتبار النص منها لم كان يقولون فاعلاً لمن حصل منه الفعل  
مطاً او يقولون انه يوق مرة على من تلبس به واخرى على من صدر عنه في الزمن  
الماضي و باعتبار ترديدهم كما لو قال قائل زيد قائم فيقال له ان اللفظ يوق على  
من حصل منه القيام في الحال وعلى من حصل منه في الماضي فانه اذا دلت وان  
كانت الدلالة في هذا من وجهين من حيث التقسيم ووجه الاستفهام الدال كل منهما  
بظاهره على ان اللفظ حقيقة في المفسر ومنها استعمال اللفظ في معنيين لا جامع  
بينهما ولا علاقة كما يستعمل العين مثلاً في الباص والركبة فانه يحكم بكونه حقيقة  
فيها لا انتفاء كونه حقيقة في احدهما مجازاً في الاخر لا انتفاء لازم ذلك اعني تحقق  
العلاقة بينهما وان جاز على مذهب من يجوز المجاز بلا حقيقة ان يكون  
كل منهما مجازاً وحقيقته غير معلومة لكنه في غاية البعد لندور ان لعدم  
نظيره فم ومنها ملازمة التقييد بوصف واضافة او شرطاً او نحوها مع اخلاص  
المصداق دليل اشتراك اللفظ ومنها الانتباه كصفة الانتشاء من الجمع مع  
ملاحظة قولهم الانتشاء اخرج ما لا يتساو له اللفظ فانه يدل على ان الجمع للعموم  
وفي نظر فانه يدل على انه اريد به العموم واما كونه للعموم فلا نعم لو ضم الى ذلك



والاصل في استعمال الحقيقة ثبت كونه للعوم **ومنها** كثرة الدوائن وذلك كالمو كان اللفظ مما  
يكثرة وادانه واستعماله وكان محتملا للغيبيات احدها ظاهر جلي يدركه الاذكاء والأغصاء  
والاخر حتى لا يدركه غير الاكباء فكلنا يحجز كثرة الدوران انه حقيقة في الاول وان جاز  
ان يكون الرضع المنفى اذ الوضع الاصل حكيم قادر على العلم وبأكان او مربوبا لكن هو في  
العرف حقيقة في المظاهر الجلي بعد كونهم عندهم بالابدركه عامتهم مع كثرة استعمالهم  
اياء فنامل **ومنها** اختلاف الجمع فيقول انه علامة لان يكون حقيقة في احدها جازا  
في الاخر وتعيين الحقيقة منهما لا بد وان يكون باحدا الطرق الاخر كما في امر معنى القول  
فانه يجمع على او امر معنى الفعل معطى على امور وكعود الخشب على عبيدان وعود اللهو  
على احواد وجمار بمعنى الحيوان المعهود على حمير ومعنى البليد على حمير فيقول انه علامة لثبات  
اللفظ ولما الجاز فانه لا يجمع ولعلهم يريدون انه لا يجمع بخلاف جمع حقيقة كما يدل عليه جمع اسد على  
اسد بضم او له وثباته للحيوان المفترس والرجل الشجاع الا اني لم يظهر لي شيء من المزج  
لان هذا امر يستلزم زيادة تتبع واستقراء حقايق القوم وحجاراتها بحيث يحصل منه  
قاعد كسابر القواعد المقررة في علم العربية ولا اظن يحصلها لكن التبع فممن استدل  
بان اختلاف جمع امر معنى القول والعقل على اشتراك بينهما وقال الامدي في الاحكام يجمع انما  
هو للاسم لا للمسمى فاخلاقه لا يكون مؤثرا في اختلاف الجمع وفيه ان مثل ذلك جاز في الجاز  
ثم لان يكون دليل الاثر الاول في هذا الحذور زيادة الاثر الكا من جهة قدر **تنبيه**  
اعلم ان اللفظ باعتبار استعماله في الكل والخصوصا وعدمه صور ينبغي ملاحظتها وكذلك  
باعتبار العلم بالوضع والموضوع له وعدمه صور اما **الأولى** فست **أحدها** انا نعلم باستعماله  
في الخصوصيات من حيث الخصوصية وعدم استعماله في الكل **ثانيها** الصون بعينها غير اننا لا نعلم  
عدم استعماله في الكل **ثالثها** الصون ايضا لكننا نعلم استعماله في الكل نادرا **رابعها** ان الغالب



فخصوا

فيه الاستعمال في الكل **فأما** استعماله في الكل على التساوي وما يقرب منه مع العلم بأداة  
من حيث الخصوص **فأما** الاستعمال في الكل ايضاً لكننا لم نعلم انه اراد لخصوصاً من حيث الخصوص  
ام لا ولعل هذه الصور اكثر الصور وقوعاً وعلى ما قرنا في العلامة الخامسة يجب ترجيح  
الحمل على الكل في هذه الصور وفي الصور الثلاثة قبلها كما انه يترجح الحمل على الخصوص في الصور  
الأولتين ثم ان وجدنا ما يرجح احد الخصوصيات كان حقيقة فيه مجازاً في غيره والا فالشهور  
انه حقيقة في احدها لا على التبيين مجازاً في الآخر **كذلك** ويلزم السيد بن القول بكونه حقيقة  
فيهما لان الاصل في الاستعمال حقيقة عندهما وربما قيل بالتوقف وجريان قولهم الاستعمال  
اعم من الحقيقة واما صور باعتبار العلم بالوضع والموضوع له وعدمه فنستطيع **أما**  
ان يعلم الوضع والموضوع له وما اريد من اللفظ وهذا لا اشكال فيه **ثانياً** ان يعلم الوضع والموضوع  
له ويجهل المراد والظاهر حمله على الحقيقة للاصل ولا ظن مخالف في ذلك **ثالثاً** ان يعلم  
الوضع والمراد ويشك في الموضوع له فان كان المعنى واحداً وفرض الوضع لو احد ففعل  
المراد هو الموضوع له للاصل وكذا لو كان المعنى متعدداً وفرض الوضع متعدداً ابتعد **فأما**  
الاصل فيه وان علم وضعه لو احد وكان المعنى متعدداً كخيلة القدر وساعة الاجابة فهو  
حقيقة في احدها لا على التبيين مجازاً في الآخر كذلك وان علم وضعه في الجملة فان كان المعنى  
واحداً فيجري فيه الا عند من يرجح المجاز او يستوي بين احتماليه واحتمال الحقيقة وان  
كان متعدداً افغند المشهور واهل التوقف هو حقيقة واحد لا بعينه مجازاً فيما عدواً  
ويجرون فيه قولهم الاستعمال اعم من الحقيقة ويلزم السيد بن الرضي وابن زهرة جريان  
الاصل **رابعاً** ان يعلم الوضع والموضوع له والمراد ويشك في كون المراد من ايراد الموضوع  
له ام لا وهذا كما لو قال مثلاً الصلوة هي الشريطة بالتكبير والقيام والاستقبال والخمس  
المسك المانع والدم للجسم الخارج بالطبع الاحمر الخارج من الحيوان واطلق الصلوة على

الصلوة



أصل الميت والمحرم على الفقاع والدم على العلف في البيض فشك في دخولها في الكلي  
 المذكور فالسيدان جريان الأصل إما باعتبار وضعين أو وضع واحد والمتوقفون لعلم  
 بحرون قولهم الاستعمال اعم من الحقيقة والمشهور أن الأصل في المقام من حيث قاعدة ما  
 احتمل أن يكون للكلي هو له أو من الآثار اللفظي والحقيقة والجواز لكن لعلمهم بتوقف  
 في الحكم للزوم القطع في موضوعات الأحكام فتكون ثمرة النزاع مع السيدان دون  
 المتوقفين **نكاه** ما جهل فيه الوضع والمراد معا وحكمة تتبع مواقع الكلمات بقدر الوهم والطائفة  
 فان علم المراد جرى فيه حكم ما علم فيه المراد وجهل فيه وهي الصورة التي حكمها عند  
 المعنى جريان الأصل فيه وعند التعدد ايضا على ما صار اليه السيدان رضي الله عنهما وعند  
 المتوقفين جريان قولهم الاستعمال اعم من الحقيقة وان اختلف الموجب في ذلك هذا واعلم  
 صاحب المدارك فلقد رد على معظم الاصحاب القائلين بنسخ لجميع لكل مسكوك لاطلاق الخبر  
 عليه في كثير من الاخبار على من اوجبه للفقاع لذلك وقال في الرد عليهم ان الاطلاق  
 اعم من الحقيقة والجواز خیر من الآثار الكا ووضح ذلك في حاشيته منه قال فيها وذلك بان  
 قوله الاستعمال اعم وان احتمل الآثار المعنوي لكن قوله الجواز خیر من الآثار عما يناسب  
 الآثار اللفظي والتسك به انما يحسن لو تصور ارادة معني المشترك معا من الجواز  
 في نزع الجميع للخبر وهو خلاف التحقيق بل خلاف للفروض ايضا انتهى **اقول** ان كان بناء الاستدلال  
 على ان اطلاق الخبر على افراد المسكوك من باب الآثار المعنوي فيجوز رده بقوله الاستعمال  
 اعم من الحقيقة للتنبية على تحقق المغايرة في المصية ثم لما قال ذلك كذا اثبت الاطلاق بوضع  
 اعم من وضع الحقيقة والجواز وامكن ان يكون حقيقة في كل منهما كما يدعيه السيدان  
 في كل لفظ استعمال في معنيين ولم يعلم الموضوع له اراد الود على ذلك فقال والجواز خیر من  
 الآثار وان كان بناء الاستدلال من اول الامر بالاستعمال على سبيل الآثار كما يقوله

والرد على من يقول بان قولهم الاستعمال اعم من الحقيقة والجواز خیر من الآثار كذا انتهى  
 صدر بعد صحة الخبر بان قوله الاستعمال اعم من الحقيقة والجواز خیر من الآثار كذا انتهى  
 الحقيقة وقوله الجواز خیر من الآثار كذا انتهى



السيدان في المستعمل في معنيين وجملة الموضوع له فالأمر لا يجار فيه ولا خلاف في كلامه قد  
**دلالة** في أقسام اللفظ بلا حطة المعنى وذلك أن المعنى أن منع نفس تصويره من وقوع  
 الشك فيه فهو الجزئي وإن لم يمنع فهو الكل ثم إن الكل أن لتساوت أفراده في جميع موارد <sup>مثنو</sup>  
 وإن تفاوتت فمشكل وعلى كل حال فاما أن يتحد اللفظ والمعنى فاللفظ متحد المعنى كما بق أن  
 المعنى متحد اللفظ واما أن يتعدد اللفظ ويستوى في الصدق على المعنى فمترادف وإن تعدد  
 المعنى لتعدد اللفاظ فالألفاظ متباينة أفضلت المعاني كالذات والصفة **وان** وإن ترا  
 أو تعاندت كالضدين وشبههما وإن تكثرت المعاني واتحد اللفظ أو تعدد بحيث يصدق  
 الكل على ما يصدق عليه البعض فإن وضع اللفظ لكل من المعاني فمشرك وإن اختلف الوضع  
 ببعض ثم استعمل فيما عداه لما سببه من غير أن يشتر فيه أو يغلب فهو الحقيقة والمجاز وإن  
 اشتهر فيه مجاز مشهور أو غلب فيه فهو المنقول للغوي إن كان الناقل أهل اللغة أو  
 الشرع إن كان الشارع والعرف العام إن كان الناقل من أهل العرف العام ولم يخص بها قوم  
 دون قوم وإن اختلف بها قوم دون قوم فالعرف الخاص والغلبة قد يكون الداعي فيها التبعين  
 وقد يكون التعيين وإن استعمل فيما عداه مع قطع النظر من المناسبة فهو المرجل بشرط صحة  
 النقل وله تقسم آخر تعرف من مظاهرها الشم كونه عاما محاصا ومطلقا ومقيدا وجملا  
 ومبينا وظاهرا ومؤلانا واسخا ومنسوخا ثم أنه غير خفي عليك أن الأسماء تنقسم إلى الأقسام ~~سبعة~~  
 المذكورة وكذلك الأفعال بالنظر إلى الحدث دون الإناد فإنها بالنظر إلى الإناد كالخرف  
 كما صرح به بعض محققى العلم المعاد والبيان وفيه نظرفان المعنى الفعل أعني الحدث <sup>الكل</sup> فإن  
<sup>الدلول</sup> عليه بلفظ الفعل كعنى الخرف لا يتصف بكليته ولا جزئية لعدم استقلالها ويتصف بجماعه لا  
 الأسما لان المستويج اللفظ أو لا وبالذات والمعنى بالتبع عكس الكلية والجزئية وأما الشبهة بالخرف كما  
 والبهات واسم الموصول فتصف بالكلية على ما راه المتقدمون وبالجزئية على رأى المتأخرين



تبعاً لموضع الانفعال **دلالة** في ذكر انواع المناسبة المصححة للتجوز وحملها اذ كل علمها على اختلاف  
في العدد تنهى الى اثنين وثلاثين نوعاً الاول والثاني اطلاق السبب على السبب بحوقله  
بلوا ارحامكم اي صلوههم فان النبل في اللغة الرطوبة ونقل منها الى العطية التي هي سبب الوصول  
ومنه دجينا الغيث اي البنات وبالعكس كسمية الخمر اثماً ومنه امطرت السماء بناذا <sup>الثاني</sup>  
والربع تسمية الكل بحزبه وشرطه ان يتفق الكل بانتفاء ومنه اللهم اعتق رقابنا من النار <sup>تسميه</sup>  
الربيه عسا وعكسه كسمية الانامل اصابع الحاحس والسادس تسمية الشيء بما كان عليه وما  
يؤول اليه بخواتموا المتاحي امواهم والى ارامه احصر خمر السابغ والثامن تسمية المألوم بال  
اللازم وعكسه كشد الاذا في اغزال النساء في قوله قوم اذا جابوا اسدوا ابا زوهم  
دون النساء ولو باتت باطرها ومثله تسمية النار بالحراق وتسمية الدلالة بالنطق في  
قولهم نطق لسان الحال التامع والعاشر تسمية باسم الحال خوف فليدع ناديه وعكسه بحوقله حل  
واما الذين ابضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي هي مكان الراحة الحادي عشر والثاني  
عشر تسمية المفيد باسم المطلق كاليوم ليوم القيمة وعكسه كالمشغى الموضوع <sup>مط</sup> لشغف البعير المشقة  
الثالث عشر والاربع عشر تسمية العام باسم الخاص ومثله بقوله نعم وحسن اولئك رفيقا  
اي رفيقا ومنه تسمية العالم زيد او عكسه بحوقله جل الذين قال لهم الناس اذ المراد على  
ما قيل بغير بن مسعود الحاشي كون السبب فاعلا بخوف نزل السحاب المساد من عشر كونه بال  
خوف ما الوارى المسابع عشر كونه صوراً للفاعل كاطلاق المقدرة على اليد فان القدرة  
تشابه الصور لليد من حيث ان صدور الارض عن اليد ليس الا بتوسط القدرة فكانت  
كالجسم الذي لا يؤثر الا بتوسط صورته او حلول القدرة فيها كحلول الصور في المادة <sup>من</sup> الثاني  
عشر كونه علة كسمية العقد نكاحا لفظ التامع كسمية الشيء باسم مشابهه باعتبار  
الصفة التي هي اخص صفات المشبهة واطرها كسمية الرجل الشجاع اسدا



العشرون تسميته باسم المسببه باعتبار الصور كسجمة الصور المنقوشة على مثال الفرس  
مثلا باسمه الحادي والعشرون المصاحبة في الذكر ومثلوا له بقوله الله ليست هي باسم  
عقيب قولهم حكاية عن المنافقين انما نحن مشترون وبقوله تعا ومكر ومكر الله و  
الله خير لما كثر وبقوله قالوا انفخرج شيئا نجديا للطحنة قلت اطجوا الى جينة وفيها  
وسماها بعضهم بعلاقة المشاكلة والاولى ان يخص استعمال المشترك في معنيه على القول  
بجوان بعلاقة المشاكلة الثاني والعشرون تسميته الشيء باسم شدة كسجمة الحبان  
شجاعة الثالث والعشرون المجاور نحو الميزاب وجاءت الواو الرابع والعشرون  
تسميته الشيء باحد جنسياته كسجمة الاعتقاد علما الخامس والعشرون تسميته باسم  
المتعلق كسجمة المخلوق خلقا السادس والعشرون تسميته الشيء باسم الله نحو رجل  
الى لسان صدق في الآخرين اى كاجيلا ومنه قولهم القلم يكتب الساج والعشرون  
اطلاق احد البديلين على الآخر كالدية للدم الثامن والعشرون اطلاق المعرفة باللام  
على منكر نحو ادخلوا الباب حكاة الشريف نقلا عن الائمة القامع والعشرون  
الزيادة نحو ليس كمثل شئ الثلاثون حذف المضاف نحو جاء ربك اى امره  
الحادي والثلاثون حذف المضاف اليه نحو ابن جلد اى رجل جلد الثاني و  
الثلاثون مطلق المحذوف غير محذوفين نحو قوله جل شأنه بين الله لكم ان تضلوا والتحقق  
ان الزيادة والنوع المحذوف من النوع العلاقة في شئ بل العلاقة ثمة احد الانواع الاخر  
سببه الزيادة والنقصان فمثل قوله ليس كمثل شئ مثلا علاقة استعمال للادام  
وارادة الملزوم وفي مثل قوله جاء ربك اى امره استعمال السبب واراد السبب  
ومثله قوله ان تضلوا لان الضلال سبب لارادة انتقامه ان قدنا القول للعلا  
تضلوا او المحوف ان قدنا مخافة ان تضلوا وهكذا فيعطى كل مقام ما يناسبه







وعذوبته او باعتبار صلوحه للقافية او الوزن او السجع والجناس او غير ذلك من اصناف  
 البديع او يؤثر الجواز عليها للتعظيم او التخصير او لزيادة البيان او لطيف الكلام كما في قوله  
 سلام على المجلس الشامي والتعبير عن قصا الحاجة بالغايط الذي هو اسم للمكان المطهر  
 من الارض وقولك رابت اسدا يرمي فان فيه ميانا للشجاعة في الرجل اقوى من البيان  
 في قولك رابت انسانا يشبه الاسد والتلطف في التشويق في الاخبار رابت بان تأتي  
 بلوازمه ولا فيلذذ السامع ويشتاق الى التفصيل ليصل له بذلك لذتان اجمالية  
 و تفضيلية والمتكلم باعتبار قصد ذلك وقوعه الى غير ذلك من الفوائد المقررة عند  
 اهل فن البديع وفلذذ كونها جملة منها في الشرح وقوله وكما كان له حقيقة لا يكون مجازا  
 ممنوع وسند المنع ظاهر فان المراد بالحقيقة هنا واقعة الامر على ان ثبوت الحقيقة له لا  
 يستلزم ان لا يكون مجازا لفظيا **دلالة** لادب في وجود حقيقة اللغوية للقطع  
 بامتناع كثير من الالفاظ في معانيها الاصلية نحو البحر والبر والارض والسماء وكذا العرفية  
 العامة والخاصة للقطع بنقل كثير من الالفاظ عن موضوعاتها الاصلية الى غيرها اما الاحتكاك  
 اللفظية مجازا فيشتهر حتى لا يستعمل في الاول بلا قرينة او ينقل من يتبع في استعمال ابتداء  
 فيشتهر لذلك بحيث لا ينحصر به قوم دون قوم هو العرفية العامة ويختص به قوم وهي  
 العرفية الخاصة وقد يكونان لغير ذلك وانكار وجودهما مكاتب على الوجهان لنقل  
 الدابة عما يدب في الارض الى ذات الحافر والى الفرش في العرف العام ونقل النقص  
 لحدث عند الفقهاء والرفع والنصب والبحر عند النحاة والحوهر والكون لاهل الكلام  
 ودعا لنقل القول بنفي العامة اما لانها فروع المجاز فيكون ممن نفاها او لانه حالة اتفاق  
 الخلق الكثرة عادة عليه وان امكن فالعلم به متسع وضعفه ظاهر نعم الكمال في امرين  
**الاول** في الالفاظ ليشك في نقلها الى ما استعملت فيه كثير اكالفاظ الكيل

دلالة



والوزن والعدد والمساحة نحو الصاع والمن والمائة والغرض فانهما يقال كثيرا على  
 ما زاد ونقص على ذلك بما لا يعتد به عرفا من غير نكير بينهما واسماء الاجناس كالحنطة  
 والشعير واللبن والتمر المشوب ليس لا يعتد به من الشعير والتمر والماء والحشيش  
 اسماء المعاملات على ما لا يجري فيها الصيغة نحو البيع والصلح والاحسان والهيئة والزرعة  
 والمسافات وغير ذلك فذهب بعض الى انها صادرة حقا بقا عرفية في ذلك وهي عليه  
 كثيرا من المسائل الفقهية كتحديد الكيل بالوزن والمساحة والبلوغ بالسنة ومسافة  
 الفصول ومن الاقامة والحق والحضر واكثره وصحة المعاملة بالمعاطاة على محججين بقضاء العرف  
 بصحة الاطلاق على الناقص ليسير من غير توقف عندهم فيقتضونها لها الاحالة للشرع والحق ان  
 الاطلاق فيها حجاز لعلاقة المشابهة ولهذا يصح سلبه واستثناء النقيضة وبيان  
 الزيادة والمزج ويدان في كثير مما يتنافس فيه كالذهب والفضة والمسل والغبرة  
 والجواهر من الدوا والداقوت ونحوها ومن هنا حكم الفقهاء ببطلان غسل من اهل مثل  
 المشعر من بدنه وضوء من اهل كذلك من وجهه او احد البدين وصلوة من بعد  
 غير جهة القبلة ولو يسيرا او تغدرك حروف منها او زيادة شئ غير ذكر ولا يكفون  
 بصلوة من اتم صلوة قبل ان البلوغ بدقيقة عن المضروضة وبالجملة فالاصل ان بناء  
 الحكم المعلق على اسم تمام مسماه والاحتياط يقتضيه وبدل عليه ما ورد في صحيحه  
 المتقدمة في المقدمة وفيما ان الله عز وجل قال فاغسلوا وجوهكم ففرقنا ان الوجه كله  
 ينبغي ان يغسل الحديث لا نعم فاهم من تعليق الحكم على اسم الوجه ان يكون المراد به تمام  
 ويؤيد ايضا اتفاقهم على الظاهر وجوب قطع تمام ما يجب قطعه في المذبح من المرى والحلقوم  
 والودجان على الاصح ان تمام الحلقوم على القول الاخر فلو بقي منها ولو يسيرا حرم وبالجملة  
 فمن تتبع خبريات الواردة علم وقناياهم فيها علم صحة هذا المقالة نعم هناك اسماء اخذها



المسامحة بوضعها الاصل في لغة بمنزلة المشكك كالخطبة والشعر والنحوها المسوية  
 بليس مما ذكر ومن هنا جاز اعطائهما في الكفان وفيما لو نذر مقدار معين منها هذا واعلم  
 ان من العلماء العرفية ما هو اسم للعمل لكن مع المداومة عليه ويتحقق بثلاث مرات فضا عدا كما  
 والحال والبريد ونحوها ومنها ما يتحقق بالعلم بالنتيجة مع الاخذ بالعمل كالقار واللبان ومنه  
 التوطن واشترط سنة شهر بالقياس الى ذي الموطنين للدليل ومنها ما هو اسم للملكة كالـ  
 الفقيه والنحو والجناب والصايغ والحائك ثم منها ما ينتفي الاسم بالاعراض عن العمل وهو ما  
 عدا الاخير وفيها بانتفاء الملكة ولا يغني الاعراض **الامر الثاني** في ثبوت حقيقة الشعرية  
 المراد بها اللفظ الذي استعمله الشارع في معنى مستحدث منه بحيث صار اليوم حقيقة  
 عند المتشرعة كالصلوة للافعال الخصوصية والركن للفرد المخرج من المال والحج للنسك المخصص  
 فان اللفاظ كانت معلومة عند اهل اللغة والمعاني مجهولة انما علمت من جهة الشارع وذا  
 في الحصول ما كان للفظ والمعنى مجهولين كما وائل السور عند من يجعلها اسماء او معلوم  
 كلفظ الرحمن لله تعالى وقد اختلفوا في ثبوتها وضابط محل الخلاف ما ذكرناه دون ما في  
 الحصول فانتبه لاكثر **مقتضى** كالشيع والسيد والمحقق والعلامة والشهيد وغيرهم والمعتزلة  
 والفقهاء والخوارج على ما في الاحكام ونفاه القاضي ابو بكر وقال ان الشرح لم يستعملها  
 الا في الحقايق اللغوية والمراد بالصلوة المأمور بها الدعاء ولكن اقام الشرح ادلة على **التميز**  
 لا يقبل الا بشرائط مضمومة اليها واختار الرازي في الحصول **غير انه** جعلها مستعملة  
 في كلام الشارع في المعنى الجديد مجازا وهو احد النقلين عن القاضي وقال في الاحكام بعد  
نقل المذهبين على وجه يمكن حمل كلام القاضي على ارادة النقلين عنه فافض ولحق عند  
 في ذلك انما هو امكان كل واحد من المذهبين ولما ترجح الواقع منهما ففسى ان يكون  
 عند غيره محققا انتهى وهذه الاقوال هي المعروفة عند المتقدمين وقد حدث في المتأخرين

الامر الثاني



قول وهو الفرق بين ما هو كثير الاستعمال في زمن النبي فثبت وغيره فلا وهو الفصل  
 بين زمان الصادقين وما بعد فثبت ولا تثبت فيما قبله ولحق ثبوتها لوجوه **الاول**  
**الثاني** المتبادر عند الاطلاق والاعتقادي انما يتبعها كثير من كلمات الشارع في جملتها  
 استعمالها بلا قرينة وجملتها الاحواب على المعاني الجديدة وان شئت فصل استعمالها في الجملة  
 بغير قرينة ولم يستعملها في المعاني الاصلية الا مع القرينة **الثالث** ان الشيخ وابن دريس وفخر  
 الاسلام ادعوا الاجماع على ان النكاح حقيقة شرعية في المعقد ودعوى المرتضى الاجماع على  
 ان الامر حقيقة شرعية في الوجوب والفور فثبت في غير ذلك لان القول بالفصل ضعيف  
 كما ياتي **الرابع** ان هذه المعاني لا يشتد اليها الحاجة فيجب في الحكم ان يوضع لها اللفاظ  
 حسبما ثبت من وجوب الوضع لفظا لتشد اليها الحاجة بل ربما كان **الخامس** ان عادة  
 ارباب الصناعات وضع الالفاظ لما يختصون به عن غيرهم والذي يقوى في المظن ان صاحب  
 هذا الشأن الخطير الذي تمت له الحرب على ساق اولي بذلك منهم **السادس** وهو تخصيص  
 بعض الالفاظ ان كثيرا من هذه المعاني كانوا يعرفونها سابقا وان اختلفت في شرعها عن  
 السابق في الجملة وكثيرا منها ما كانوا يدايرون بهاميلها ونهارا وعشيا وابكارا كالنكاح والطلاق  
 والصوم والصلوة والحج والزكاة والركوع والسجود والوجوب والندب والطواف والسعي  
 والعهد والنداء وغير ذلك من الالفاظ المتكررة **متمما** ما كان في شرح من تقدمنا  
 ولحقه اللسان بها في شرعنا ومنها ما يخص بها الاسلام كك **السابع** **والثامن** ان  
 المثبت مقدم على النافي وهو الاكثر منه فيقدم لا يتناوب ثبوت الالفاظ على حصول الظن  
**الثاني** قول الفقهاء الصلوة لفظا وكذا في الشرع لفظا وهكلا فالواقي جميع الالفاظ المتشابهة  
 فيها على ان ارادة المعنى اللغوي كما هو الظاهر ملحوظ فان التبادر في زمن الشارع ممنوع  
 وعند المتشبهة لا يجدى غير كونه حقيقة عندهم ونمى استعمال الشارع اياها في غير اللغوي  
 مط

منها



نترأنه

سلمنا ولكن نمنع استعمالها بغير قرينة وما يؤيدهم ذلك في عصرنا فيجوز اقوانه بها حال المسألة  
فحقيقتهم وتبع المشافهين من بعدهم في العمل بها لأن الحجج عليهم فهم من تقدمهم والأجما  
ليس حجة في المطالب اللغوية على أنها الأولى في خصوص النكاح والثاني في صيغة الفعل والكلام  
في المصادر والإعلاء وإن تتبعهما ما اشتق منهما مع أنه مشتمل على ما لا نقولون به وقضية  
امتداد الحاجة ليست حجة مع أنه يمكن الاتفاق عن الحقيقة بالمجاز وكذا إعادة أرباب  
الصنایع ولذا لم تذكر في إمارات الحقيقة والمجاز وجوب بعض الألفاظ في الشرع السابق  
وكثرة استعماله في اللاحق لا يدل على أنه كان حقيقة في السابق فضلا عن اللاحق وكذا كثرة  
الاستعمال الألفاظ التي لم يكن يعرف معناها قبل الإسلام اذ كثرة الاستعمال أهم مبرراتها  
معارضة باصالة عدم النقل عن المعنى اللغوي على أن الدعوى كلية وهذه الألفاظ أقل  
قليل وتقدم المثبت وكثرة القائل إنما يفيدان حيث تكون المسئلة ثقلية لا اجتهادية  
وقول الفقهاء ناظر إلى مصطلحهم والنزاع في مصطلح الشارع وعدم ملاحظة معنى اللغوي ممنوع  
كيف والنقل شرطه المناسبة قلت يدفع هذا أولا على سبيل الإجمال بأنه يحصل لنا من اعتقاد  
الأمور المذكورة العلم والظن بالنقل شرعا سيما مع ملاحظة ضعف مستند النافين  
ثانيا على سبيل التفصيل **فما** عاود على الأول بأن المراد التبادر عندنا فانه مع ضمنية  
اصالة عدم النقل فيما بعد من الشارع ثبت به المطلوب لحقايق العرفية والمنقولة  
اللغوية لا يثبت ذلك حيث لا يعارضه اصالة عدم النقل واصالة تأخر الحادث  
ومع معارضة الأصلين يثبت به الوضع في موضع اليقين لأننا نقول يعارضه التبادر ومع الضمنية  
ظهور تقدمه بحيث يصادف أن الصدور وما يقاربه سيما فيها كثرة وأنه فان أن هذا  
أنما يجدي فيها كثرة وأرأيه وعلمنا ريح دون ما فقد فيه أحدا الأمرين على أن ما سجل  
فيه التاريخ فاصالة تأخر الحادث يقتضي تأخر النقل فيقوى فيه جانب النفي وهذا هو الغالب

كما ثبت

فيها



٤  
في الروايات قلنا اولا انا نستظهر النقل الابتدائي الى التبيين من مجموع الاشارات المذكورة  
ولعله الاقوى وثانيا ظاهرا تقدم النقل وسبقه فيما كثر دوانه باق فان اصاله تاخر <sup>جمله</sup>  
بصر في الرواية فحمل ما حمل باربعة عليه وحيث ثبت في ذلك ثبت للمطالان الفصل بين  
الفاظ لم يعهد بين من تقدم على متأخر المتأخرين كما لا يخفى على من يتبع كتبهم الاصولية  
وما عساه يوجد من التشكيك في مثل الوجوب والسنة والمكروه في بعض الكتب الفقهية  
فاثر السك فيه هين ولعله لقلة التبع والجهل في ظابطة المسئلة فانهم وما اورد على الثاني  
بان منع استعمال الشارع اياها في المعنى لم يحدث مكاتب على الوجوه وان مخالف الاجماع  
المعقول المعلوم من حمل المفسرين واهل العلم ما في العلم والسنة <sup>الكتاب</sup> جله او كله غير ما دلل  
عليه الادلة على المعاني المستحدثة ومن هنا ضعفوا نسبة هذا القول الى القاضي ولسبب  
القول بالاستعمال فيها لكن على جهة التجوز وكذا منع استعمالها فيها بغير قربة لكثرة كمال الخفي  
على المتبع والقول باحتمال وجود الغيرة وخفاها فاع ان الاصل عدمه يكفي في اثبات <sup>المطال</sup>  
ظهور ذلك وعلى الثالث ان انكار جهة الاجماع في المطالب اللفظية لا وجه له كما ياتي في التمثيل  
محله والمراد بالاجماع الاول الورد على القاضي ومجلا حظه ما ذكرنا من حدوث القول  
بالفصل ثبت المطال وباجماع الناذر التأييد بالاشارة الى تحقيق الشرعية عند السلف  
قضية امتداد الحاجة امان يحصل لها ظل ذلك وغناء التجوز يجري مثله في الحقايق اللغوية  
فحيث لم يعتبر هناك فلم يعتبر هنا الاثر في الحكمة بل اولى وكذا عادة ادباب المصنفين  
ضعف ما اورد على الرابع والخامس وقضية عدم استلزام كثرة الاستعمال للدلالة على  
على الوضع مع حصول طلبة لا يلتفت اليها فان الظن في الموضوع حجة حتى عند من يمنع حجة  
الاحكام وانكار حصول الظن في هذه الكثرة سيما اذا كان الاستعمال في معان مختصرة كما  
نشاهد اليوم في وجدنا في الامور الحادثة واصالة عدم النقل لا تعارض الظهور فان



القول الثاني ان الذين روتوا النقل النسخ

بناء اثبات المطالب للفظية عليه لا على الاصول والا لم يثبت لنا نقل ولا حقيقة ولا مجاز  
ولا اشراق ولا بناء عام على خاص ومطلق على مقيد ولا غير ذلك كما لا يخفى وتقدم المثبت على  
النافي والاكثر على الأقل لان من خفيت عليه القران بحيث لم يبق له سوى كون هذا مثبتا  
وهو انفقوا اكثر يقوى الظن في صدقه وان كان عن اجتهاد وهو كاف في المطايع وان  
هو لا نقله ولا ينافيه استنادهم الى القران فان الظان ذلك طريق ارباب اللغة في كثير مما  
نقلوا البناء واعتمادنا اليوم عليه ومن هنا تعلم ان قول الفقهاء الصلوة في الشرح لكذا و  
الصوم لكذا والحج لكذا وغير ذلك محمول على ظاهره وانهم نقله كارباب النقل في اللغة فتدبر  
**احتمال النقول** بوجوه **احدا** انها لو لم تكن لغوية لم يكن القران كله عربيا والتالي يطفا  
المقدم مثله بيان الشبهة ان هذا المقالة الالفاظ موجودة في القران والمفروض انها غير لغوية  
لعدم علم اهل اللغة بهذا المعاني المستحدثة فتكون غير عربية بالثبوت واللازم من ذلك ان لا يكون  
القران كله عربيا وما بطلان التالى فلنقله انا انزلناه قرانا عربيا وما اردنا من رسول  
الابلسان قومه طوقه بلسان عربي مبين **ثانيا** ان الشارع لو نقلها لانا متعبدون  
بمثل ما هم متعبدون به والتالي يطفا اذ لو نقل اليها لكان بالتواتر وهو مفقود والامكان  
لخلاف او الاحاد مع انه لا يفيد الا الظن والعادة قاضية بالتواتر في مثله فهو غير متحقق  
**الثالث والرابع** ان النقل خلاف الاصل واستصحاب معنى اللغوي قاض بدوام **الخامس**  
ان النقل لو كان لكان اما تبين اللفظ او تعيينه بالاشهاد والاشهاد لا يقتضي ضبطها في معرفة  
اشخاصها وهو ممنوع فان القائلين بثبت حقيقة الشرعية الى اليوم يتأملون في كثير من  
الفاظها مثل السنة والكسراة ونحوها والتالي يوجب العلم بتاريخ النقل وصدور  
الاخبار والاحتفال به ومن البديهة اننا لم نجد ذكرا شيئا من ذلك فضلا عن **الافتقار**  
به مع ان القول به يقتضي الى ابطال ثمة النزاع الا فيما جهل حاله والظاهر ان حبان الجانب البقاء



على المعنى اللغوي بيان ذلك ان ما علمنا ونجد لا اشكال في حمله على الحقيقة في ذلك انما قيل  
الاثنان ويجعل على المفعولية وبعد على المعنى الجديد واما ما لم يعلم صدوره فاصالة عدم وجود  
قوته ثم حقت يقتضي صدوره اما قبل الاثنان او بعد لكن الاول اولى لان منتهى المعنى اللغوي  
اكثر من اصالة تاخر الحادث المقضي لتاخر الرواية بعد الاثنان سيما وان اصالة تاخر الحادث  
راجع الى اصل عدم ورود الرواية قبل الاثنان فتكون بعده وبعدها التكليف بالعمل واصل  
العدم شرط العمل بان لا يستلزم تكليفا وهذا الوجه في تقرير هذا الدليل لم يذكره غيره من الصحابة  
وهو اول ما قرره المحقق السيد صدر الدين في الرد على المشتبهين فراجع فان لم اذكر محذرا  
من التطويل بل اطال **السادس** ان الغالب فيما ورد من الشرح لسان اللغة فتحل عليه الحاقا للقول  
النادر بالاحتمال الا قلب **السابع** ان العادة قاضية في هذه المعاني البديعة ان تنادي بالامنة  
بالوضع لها وتعرف بعضهم لبعض **الثامن** لو نقلت لما صح استعمالها في القديم بلا قوتها في  
الكتاب والسنة بطولها حتى تنكح زوجا غيره فان المراد به الوطى وقوله نعم خورا كما وانما  
فان المراد بالركوع السجود الذي هو احد جزئيات الخضوع **التاسع** صحة سلب المعنى الجديد في  
نحو ما ورد ان النبي صلى على الجاشي وهو في الحبشة قال ما صلى عليه ولكن دعاه وفي  
قوله فوموا نصلي على ابي عبيد فلما انتهى الى قبره لم يزد على ان دعاه ولم يصل عليه **العا**  
ان كثيرا من هذه الالفاظ يقال على معان مختلفة لا تكاد تتالف كالصلوة على القصر والتمام  
والخوف والحسوف والكسوف ونحوها **الحادي عشر** قوله وما ارسلنا من رسول الا  
قومه وقوله ان الله نعم اجل من ان يخاطب قوما بخطاب ويريد منهم خلافا ما هو  
بلسانهم وما يفهمونه وما تضمن معنى ذلك بدل ان الكتاب والسنة على حالي العرف  
والعادة **الثاني** ان اللازم من ذلك ان يكون كلما استعمله الشارع مقيدا بغيره  
على ما كان عليه لغة حقيقة فيه وبطريقها وهذا قالوا ببقاء الغسل في الوضوء في الوجه واليد



وان كان من اعلامها على المعنى اللغوي وكذا الغسل في الغسل بالضم فينبغي بقاء مع غيرها من  
الالفاظ المقيده بقيود زائدة كالصلوة والصيام ونحوهما على المعنى الاصلي **والجواب**  
عن الاول ان فرض الاستدلال على تقدير انها غير لغوية **وكتبت** ان اريد بكونها غير لغوية ان  
ان الفاظها لم تعرف بين اهل اللغة للعلم بها كما حرفت اذ ليس كلامنا في مثل اوائل السور كذا  
اريد به ان معانيها لم تعرف بينهم اذ العبرة باللفظ دون المعنى والالزام ان لا يكون اللفظ  
والجارات والكنايات البليغة التي لا توجد في غير القرآن عربية وهو بطلان اتفاقا وكذا يلزم  
خروج الاصطلاحات الخاصة والمجازات التي تجدد بمريد الله **وكذا** ان اريد به ان المستعمل  
هو الله سبحانه وهو ليس من العرب فلا يكون مستعملا له **لحادثه** عربية ووجه فساد هذا  
ظاهرا انه خالفهم وخالف لغتهم ولان كل من تكلم بلغة عدت تلك الالفاظ مستعملا من  
تلك اللغة **مسلمنا** بانها غير لغوية لكن تمنع المداومة فانه لا يلزم من خروجها عن اللغة ان  
لا يكون القرآن كله غير عربي فان المراد بكونه كله عربيا كونه عربيا لاسلوب والنظم  
او ان الغالب فيه ذلك ولا ينافيه الايات المذكورة مع انه يمكن حملها على ارادة **السورة**  
فان القرآن اسم جنس كالماء يوق على القليل والكثير الا انه بعيد لان الظاهر كونه **علما**  
لما جمع بين الدفتين **ومن المثال** بانه عرفها المشافهين بالترديد بالقرآن كالاطفال  
الينا مسئلة معروفة فلا يحتاج الى حديث ذلك لعدم توقف العبادة عليه **علما**  
ندى النقل والواسطة هم المشتون ولا ينافي استنادهم الى القرآن كما هو الشأن في  
نقلة اللغات كما مر انفا ولا يجب ان يبلغوا حد التواتر وليست المسئلة اعظم من غيرها  
بل ربما قيل انه لا فائدة معتد بها في النزاع فيها **ومن المثال** الرابع بانه يصار الى مخالفة  
الاصل والاستصحاب في الالفاظ للمارات الدالة على ظن الخلاف وهي هنا الامور  
التي ذكرنا **الجلس** ولا باختيار الشق الاول والقول بان الوضع بالتعيين يقتضي **ضمها**

واو

وعلى

الس

والم



فيه اولا ان الذي ضبطها بما كانت اليوم حقيقة عند المتشعرون ولا يضر الخلاف في بعض الافراد  
للمعوارضة المؤثر للشك في ذلك وثانيا ان لزوم الضبط انما هو المصدر الاول ويجوز ان  
يكون مضبوطا عندهم وحقق علينا كغيره مما كان معلوما لديهم وخفي لدينا على ان الظاهر عدم كون  
الضبط فان المراد من الضبط معرفة الحكم بأي لفظ كان حقيقة او مجازا ثم ان كان حقيقة مستحقة  
فيعرف المراد منها بالترديد بالقرآن ولا شيء من ذلك يقتضي لزوم الضبط وذلك واضح وثانيا  
باختيار الشق الثاني وتمنع لزوم الاختفال بضبط تاريخ النقل وصدور الاخبار فان هم كان  
معرفة الاحكام وقد كانت معلومة ولم يحصل بينهم النزاع المقتضي لذلك ثم انه يمكن ان يكون  
هناك من قد احتقل بها لكنه لم يصل اليها سيما اصحابنا الامامية فانهم قد استغنوا بوجوه  
الحجج والعهدة الطاهرة بجميع ما ورد عن النبي والفاطم محمولة على الحقيقة الشرعية البينة  
ومن هنا كانت المسئلة قليلة الفائد او عديمة الفائدة في غير نذر وشبهه قولكم استصحاب المعنى اللغوي  
فيما جمل تاريخه اقوى من اصاله تاخر الحادث ففيه ان اصاله تاخر الحادث معاصدا باصاله  
عدم النقل فيما قبل اليوم وهكذا الى ان يرد بنا الى زمان صدور الرواية وبما شئنا الاستصحاب  
المتغلب والمعكوس لكن الظاهر ان مرجعه الى ظهور عدم النقل فيما قبل اليوم وهكذا ان  
حيث حاضرا الظهور فهو اقوى بل الظهور في المطالب للقطعة وحده حجة لا يعارضه  
الاصل تعلم بطلان ما لو قيل بان استصحاب المعنى اللغوي معاصدا باصاله عدم النقل  
هو غير الاستصحاب فان المراد به ان النقل يحتاج الى امور حادثه والاصل عدم الحادث  
قولكم اصاله تاخر الحادث يقتضي ورود الرواية بعد الاثبات ورواها لوجه التكليف وشرط اصل  
العدم ان لا يستلزمه تكليف فيه ان هذا شرط التزمه صاحب الوافية والظاهر ان يريد  
ان ذلك شرط للاستثناء الى اصل عدم في متعلقات الاحكام غير الالفاظ ونحن لانلزمه  
مطابقا لثبات في شرائط الاستدلال بالاصل وعن السيد بانه وجه اعتباري لا اعتباري بمثله



نظروا

على انه ان ثبت فقيما لمخلقة **والا** بان الماهم عندهم معرفة الاحكام لامعرفة اوضاعها  
على انه يجوز ان يكون مما ثبت في الصدق الاول لانه وضيقهم لكنه لم يصل اليه بل وما يدعي  
ان هذه العادة مؤيد حصول الظن بالوضع **والا** بالمنع من استعمال النكاح في الالة  
في غير العقد وانما علم وجوب الوطى من خارج ولهذا لم ينفع في التحليل الوطى بغير العقد  
منع ان يرد بان الكوع في الالة الثانية السجود ولو سلم فجاز قوله **والا** خروا  
بان السلب انما ورد لسلب اسم المصطفى عن الدعاء وهو ليل على انه فيه مجاز وهو مؤيد  
دليل المطلوب **والا** بان كثرة ماصدق عليه **الاول** لا ينافي ان يكون الاسم لقدر جامع بينهما  
كالصلوة للعبادة المبرئة للذمة سلمنا لكن غايته انه مشترك شرعي وعن الحادي عشر بان النقل  
مع القرينة لا ينافي كونه على لسان القوم وعن الثاني عشر بالمنع من الملازمة **والا** القائلين با  
التفصيل المذكورين ظهور الوضع لما ذكرناه واستبعاد عدم حيرته حقيقة في هذا  
بالنسبة الى التفصيل في الالفاظ ومثله يوفى وجبا التفصيل في الارمان وهو مؤيد المختار  
بل الاول حقيقة بعد مثبتا والثاني نافي **الاول** اثبت المعزلة لحقيقة الشرعية وقالوا  
انها وضعت ابتداء لهذا المعالي الحادثة وخالفهم كثير وقالوا انها مجازات لغوية ثم اشتهر  
لاموضوعات ابتداء واثم النزاع هنا يظهر فيما جمل تاريخه كما عرف واستدل في المنهاج  
على عدم الوضع الابتدائي بلزوم كونها غير شرعية فلا يكون القرآن عربيا وجوابه يظهر مما  
والاظهر بل المعروف كما في الفوائد الحائرة لعلامة العصر الوضع ابتداء ويلبني عنه بعض  
القرائن التي ذكرنا **الثاني** فرق المعزلة بين الالفاظ لحقيقة الشرعية فمنها ما يتعلق باصل  
الدين كالايمان والكفر والفسق والعدالة بالحقيقة الدينية وما يتعلق باصل الدين  
بالقرع وما لصلوة والصوم والطهارة والنجاسة بالحقيقة الشرعية والامر فيه هي  
**الثالث** الافعال واسماء الفاعلين والمفعولين وسائر المشتقات تابعة للاسماء لا

انما

وراء

وعلى

وعلى

وعلى

حده

تليها  
الاول

الثاني

الثالث



لا انها موضوعة بالانتقال كما قد ينوهم من بعض سوا كان عبادة او غيرها بعد ثبوت وضعها  
 حقائق شرعية فانهم اختلغوا في اسماء العقود والايقات فيقبل بغيرها على وضعها اللغوي واخرا  
 شكل علامة الله في الفوائد الحائرة وهو المعروف بين المحققين نعم نقل الاجماع على نقل لفظ  
 النكاح للعقد بعد ان كان لغة للوطي وحكي بعضهم نقل لفظ الاجازة للعقد المالك للنعنة  
 بعوض معلوم بعد ان كانت للاجر وقيل بنقل مثل اللعان والظهار وغيرهما الى العلم <sup>بقها</sup> <sup>نقلها</sup>  
 الامن جهة الشرح وان الباقي على الوضع اللغوي ودعا قيل ان الكل منقولات شرعية وهو الظاهر  
 من الشهيد الاول حيث قال في القواعد اما هيئات لاجلية كالصلوة والصوم وسائر العقود  
 لا يطلق على الفاسد وهو ظاهر عرفها فقال البيهقي مثالا لغة لكذا شرعا لكذا اذ يستبعد حمل  
 على المتشعة او تشبها الى الشرع مجازا باعتبار ان شروطها توقيفية ولحق بقاءها على موضوعها  
 اللغوي الالفاظ النكاح لحكايتهم الاجماع عليه لنا اتصاله عدم النقل **حجة القول الثاني**  
 عدم استعمال لفظ النكاح والاجازة في لسان الشرع بالمعنى اللغوي والاعتقاد على الاستعمال  
 في العقد وفيه ولا المنع من ذلك وثانيا ان الاستعمال في الخبري باعتبار الحاجة اليه وعدم  
 الاستعمال في الاخر للاستغناء عنه لا يلزم النقل الى المستعمل فيه وفي هذا نظر لان المستعمل فيه و  
 غير المستعمل لو كانا خبرين لكل واحد وانفق الاحتياج الى احدهما دون الاخر فاطلق عليه  
 الكل توجه ما ذكر كيف وان المستعمل فيه ثانيا مجاز لعلاقة السببية والمسببية فالاستعمال فيه  
 وهجر الاول دليل النقل **حجة القول** بالتمييز بين ما لم يعلم الامن جهة الشرح وما يعلم من جهة وجوب امان الحقيقة  
 الشرعية في الاول والثاني فان الحقيقة الشرعية هي ما استعملت في معنى مستفاد  
 من الشارع بحيث صادت حقيقة فيه عند المتشعة ولا حرم في حصول هذا المعنى لهذا اللفظ  
 فتكون حقيقة شرعية عند من اثبت الحقيقة الشرعية في ذلك والجواب بالمنع من استحداث اصل  
 المعنى نعم اضيف اليه شروط وامور قد اعتبرها الشارع دون غيرها والظاهر ان ما اعتبره



المشارع حتى في محاميات كانت موضوعه له ضرورة اعتبارها عندهم ايضا لو رقت منهم ولو  
 على جهة الاتفاق فتبصر فانه جيد **حجة** القول لا يجد من صرح بها ولكن يمكن ان يستلزم  
 لهم **الاول** لا يحل حكاية بعضهم الاتفاق على لفظ النكاح وحكاية نقل الاجماع من بعض دون  
 دون تعرض للخلاف لانه لم يرد هذا القول بالفصل وفيه نظر ظاهر **الثاني** ان هذه المعانيات من الامور  
 التي ليست بعد اهتداء الناس اليها بغير دلالة الشرع وان استعملت لغة فلتشعر السابق ملنا لكن  
 الموضوع له في شرع الاسلام حتى مما كان موضوعا له قبل فيكون منقولا اليه اذ يكفي ذلك  
 لتحقيق النقل ضرورة تحقيقه بزيادة فيلزم نقصان **جوابه** بالمنع من الاستيعاد المذكور مع  
 انه لا يكفي في المقام ولان الوضع قبل الاسلام لغوي وان كان الاصل في الشرع والخبر في الملأ  
 الوضع له انما هو المعتبر في شرع الاسلام لا انه منقول اليه وفوق بين الاعتبار والوضع  
 وادعائنا دون وعلم تبادر غيره عند الاطلاق على فرض تسليمه لشبوحه لا للوضع له على  
 ان هذا منبى على ان كلما استعمله الشارع في معنى محلي ان يكون حقيقة ان يكون كك وهو  
 ضرورة ان للشرع مجازات كثيرة ما كان العرب ليحوموا حولها كما لا يخفى على من يتبع متقا  
 الكتاب والسنة ومجازاتهم ان الظاهر من الشرع حمل خطابه على المتعارفين بين الناس لقوله  
 وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه وفي الحديث ان الله جل من ان يخاطب قوما جلا  
 ما هو بلسانهم وما يفهمون **الثالث** انه لا يراى للعلماء قديما وحديثا يستندون عند <sup>الشك</sup>  
 في سببته السبب <sup>الشرعي</sup> وكتبت الى ابن ابي الاصل بقاء كل ملك على ما لك ما لم يتحقق الناقل  
 كما صرح به العلامة وغيره في الرد على ما يتوهم من الشيخ المفيد من الاكتفاء بالمعاطاة العقد  
 وما صار اليه بعض من جواز تقديم القول على الاحتياج ولو كانت باقية على الوضع اللغوي  
 لاكتفوا بصدق اللفظ وعرفا **ودفعه** بالمنع من الملازمة وذلك لان الشارع لما اعتبر  
 بعض الابواب وجعلها نافذة لملك كل من المتعاقدين الى الآخر ولم يعتبر بعضها اخر مع صدق



اهتم لغة على كل من الآخرين فلا جرم انه اذا حصل الشك في حقوق الناقل او في حرمته <sup>يحصل</sup>  
 النقل السبب عند الاصل المذكور ولا يندرج في عموم ما دل على الرضاء بالعقد لان <sup>الوفاء</sup> وجوب  
 بهما تابع لتحققهما نعم اذا تحقق السبب وصدق اسمه وقع الشك في شرطية الشرط وهذا  
 المانع لم ينفك الى احوال المنع من ذلك وهذا هو الفارق بين العبادات والمعالمات على  
 المختار من ان اسماء العبادات للصحح دون الاعم وبالحمله والتوقف والعمل باستصحاب الملكية  
 السابقة باعتبار الشك في بيئته السبب او كنيته <sup>محملة</sup> لكن لا يستلزم النقل ولا كونها تجري  
 فيه قاعده الشك في العبادات بل هو كالتوقيف لزوم النظر الى ما جاء فيه او في مثله من البيان  
 والقواعد الشرعية كما مبني على البحث عن ذلك في الاحكام الوضعية انظر **الرباع** ان الاطلاق لا  
 ينصرف الا الى الصحيح فلو خلف يبيعون او لا يبيع انصرف الى الصحيح دون الفاسد الا  
 في الحرم ببيع كالمستند والخمر والخمر فان البين على عدم البيع لا ينطلق الى الصحيح بل الى الصون  
 كما صرح بالعلامة وغيره فلو لم تكن منقولة اليه لتساوت افاده وفيه المنع من الملازمة  
 بجواز الانصراف باعتبار الشيوع مع التساوي في الوضع **الخامس** يستفاد من  
 تتبع كلمات الاصحاب تارة ان الاصل في العقود الصحة واخرى الفساد والجمع محل الاول  
 على ما علم جعله عقدا من الشارع والثاني على ما لم يعلم انه كذلك شرعا يقتضي ان  
 الشرع منها حقيقة شرعية وفيه نظر ظاهر اذ لازم ذلك ان الصحيح منها معتبر شرعا وهو  
 يستلزم نقل اللفظ اليه وجعله حقيقة شرعية **في السادس** ان هذه الالاء موضوعة لالفاظ  
 العقود والالتفات وهي على ما صرح به العلامة وجماعة منقولات شرعية فيكون  
 اسمائها حقايق شرعية **باب** يمنع الصغرى لان الالاء موضوعة لمذلول العقود اعم  
 ان يكون ناشئا عن الفاظها الخاصة ام عن غيرها مسلما ولكن لا يلزم من كون المسماة  
 منقولات شرعية ان تكون الالاء ايضا كذلك **السابع** ان الشارع كارباب الصناعات







حله من اللازم واستغواب الحال السابق من المتعاملين يقضي عدم اللزوم وعموم بيان عن برأى  
 الأظهر أنه غير شامل له غاية الأمر أنه يحصل منه الإباحة لعموم ما دل على تسلط الملاك على  
 أموالهم وعلى كل حال فصدق الاسم اللغوي اعم من الجازي بأقسامه الثلاثة والمنوع والمعنى  
 الدالة على وجوب الوفاء عما تحمل على أفراد اللازم ويدخل فيها المشكوك فيه كما عرفت وبإزاء  
 الشبهة فزبد التحقيق في البحث عن الإتيان **بالنبي** **الأنبياء** أنه ربما يتوهم أنه كلما اخذ الشارع  
 فيه امر زائدا على المعنى اللغوي ان يكون حقيقة لغوية كغسل الثوب من نجاسة البول  
 حيث اخذ فيه الغسل لغير مرتين بينهما عصر وكذا غسل الأناء من ولوغ الكلب في تحريم  
 وغير ذلك مما اخذ فيه شرط زائد على ما كان عليه لغة وهذا في الحقيقة مبنى على مقلتين  
 فاسدتين أحدهما دخول الأثر با لا زائد في المسمى دون الشرط الثانية ان كلما استعمله  
 الشارع في معنى لم يعمد من اللغة استعماله فيه ان يكون حقيقة والتحقيق ان الشارع إنما  
 يخاطب الناس على ما هو متعارف عندهم في كلماتهم وحججهم لقوله تعالى وما  
 ارسلنا من رسول الا انه ولقوله ان الله نعم أجل من ان يخاطب قوما بخاطب ويريد  
 منهم بخلاف ما هو نبلسهم وما يفهمونه ولا يأمهم لو كالمو الناس على خلاف المتعارف  
 منهم انهم ان نصبوا لهم الدلائل والقرائن على ذلك والا كان اغراء بالجهل على أنهم  
 إنما نصبوا للإبلاغ وانتظام الأمور الدينية والدينية وهي لا تكون الا ان تكون **مكتوبة**  
 على ما يفهمه الناس وبالحمله فالأخبار والحفل والسير بل المظاهر اجماع المسلمين بل  
 الملبين على ان الأصل في خطاب باب الشرع على نحو خطابات الناس وبالبداهة انه يلزم من  
 تكليف المولى عبده بامر مشروط بشرط او ان ياتي به على حال ان يكون قد استعمل اللفظ  
 مجازا في المقيد على ان يكون **التقييد** جزءا من المعنى المجازي فضلا عن ان يكون  
 قد استعمله فيه حقيقة على ان اللازم من المقدمة الثانية ان تكون جميع المجازات التي



في الكتاب والسنة مما لم يستعمله اهل اللغة حقاً شرعية <sup>فيل</sup> فان اللازم مما ذكرنا ان يكون  
 الاصل في كلام الشارع ان يحمل على المعنى اللغوي لا الشرعي عند التردد بينهما قلنا الحمل على  
 المعنى الشرعي انما هو بعد تحقق الاصطلاح فانه اذا كان لا وجه لحمل كلامه على مصطلح  
 غير كما هو المشان في سائر ابواب الاصطلاح الحامس لم يقف على حرف شرعي ولا على  
 قائل به غير انه يظهر من المحصول وجود المخالف حيث قال الاقرب عدم وجوده والاثبات  
 العلامة نور الله ضريحه احتمل في الواو اللطيفة في كلام الشارع ان تكون للترتيب  
 المطلق شرعاً واستنهض له بقوله أبداً بما بد الله به وقوله افض على راسك ثلاث  
الكف عن عيبك وعن يسارك للاتفاق عندنا على لزوم الترتيب هنا وقوله للفاء  
ومن عصاهما بئس خطيب القوم انت قل ومن عصي الله وسوله الى غير ذلك من الفقرات  
وهو ضعيف ولحق ان حديث أبداً معارض بفهم الاصحاب لاطلاق ولهذا اختلفوا  
 بالبدئية فيهما فامرهم رسول الله بذلك والترتيب في حديث الغسل ونحوه انما أما  
 من دليل خارج لا من الواو ولو كان من الحرف لكان للموضع لغة كما ذهب اليه القراء  
 لا بالنقل شرعاً ويدل عليه استعمالها في الكتاب والسنة لغير الترتيب اكثر من ان  
 يحصى وتبادر الجمع مطا وحكاية الاجماع عليه من بعض وتحقيق الشهامة قطعاً وهو كاف  
 لمقتضى الفصل المطا في المطالب اللفظية السادس قيل ان الحمل المستعمل في العقود نحو  
بعت واشتريت وانكحت وقبلت والايقاعات نحو فصحت وعققت وهو طائفة  
 من منقولات شرعية من الاخبار الى الانشاء ويظهر من اكثرها منقولات لغوية او  
 عرفية لا هم حكموا بنقلها ولم ينسبوا النقل الى احد بعينه وعن كنفينا انها اخبار  
 عن ثبوت الاحكام وذلك بتقليد وجودها قبل التلفظ قال الاسنوي وعائشة ان  
 تكون حجاز او هو اول من النقل عن بعضهم التفصيل بين المعالي المستحدثة كخلف

الحكم



وبادات فشرعية واخبرها لغوية والذى يغوى عندى ان جميع هذه المعاني كانت مستعملة  
 قبل شرع الاسلام وموجود عندهم يتعاملون بها ويتعاقدون فيها وان اختلفت باعتبار بعض  
 الشرايط فهي منقولات لغوية سيما لو قلنا ان الواضع هو الله نعم وادم ابو البشر ضربه الله حكيم  
 كالاخفى فلا بد له من الوضع لجميع ما يحتاجون اليه في تعاملهم ومعادهم فلا سلفنا في التسمية  
 ما يفيد في المقام وان ثبت حدوث امور في شرع المسلمين وح رفع التخصيص بين ما وضع  
 لمعنى لم يكن قبل الاسلام وما كان لمعنى حاصل قبل الاسلام وكيف كان فالحق انها للانشاء لا  
 للاخبار كما زعمه الحنفية ومتابعوهم والفرق بين الانشاء والخبر ان الانشاء لا يحمل الصدق والكذب  
 ولا يكون معناه الامفازنا للفظ وليس له متعلق خارجي يتعلق بالحكم به والانشاء مسبب لثبوت  
 متعلقه بخلاف الخبر فيحمل الصدق والكذب ويتقدم على متعلقه ويتاخر وقد يقارن اذ كان  
 الحال وان كان بين الحالىين فرق بالتسبب بالانشاء وعدمه والخبر متعلق خارجي وهو مظهر له  
 لا مسبب فيه **بيان** بآثار الانشاء واحكام البيضاوى في المنهاج على انها للانشاء بالانها لو كانت  
 اخبارا وكان ما فيها او حالا لم يقبل التعليق والامر تقع وايضا ان كذب لم يعتبر وان صدق  
 صدقها اما بما يفيد او غيرها وهو بطلانها وايضا قال للرجعية طلقك لم يقع كما  
 لو غوى الاخبار انتهى بيان الاول ان الماضي والحال موجودان والموجود لا يقبل التعليق  
 والمفروض ان الطلاق ونحوه في مذهبهم يقبل التعليق بان يقول هو طالق ان دخلت  
 الدار والاكلى الماضي والحال بان كانت للاستقبال فمضى عنزله الوعدى الطلاق مثلا  
 فلا يقع والثاني ان كانت اخبارا كاذبة فلا اعتبار بها وان كانت صادقة فصدها  
 موقوف على حصولها وحصولها موقوف على صدقها فيلزم ان توقف صدقها على  
 اى على غير حصولها وهو بطلانها من الكل على ان حصول الصدق موقوف على حصول  
 الصيغة والثالث وجهه ظاهر فان الطلاق للرجعية حاصل قبل هذا القول فلا يقع طلاق



آخر الوجه الثالث صحيح ينطبق على مذهبنا والآخران مبنيان على مذهب العامة ونظر الاستدلال  
 في الوجه الثالث يجوز ان يكون خيرا من الحال فكذلك يقع وفيه نظر فان الوقوع في الانشاء  
 عندهم لتعين الجواز لعدم امكان الحمل على الحقيقة وعندنا لتلايلها وكلام العاقل فانه ان  
 كان اخبارا عن الماضي كان كذبا وعن المستقبل كان وعدا وكذا لو اريد به الحال بمعنى ثاني  
 ان منه الحال الحقيقي اذ هو حقيقة من الاستقبال فالأخبار عنه وعد فلا يقع العقد فلا يلد  
 من الحمل على الانشاء ليسلم العقد عن الكذب والوعد فنذكر **السابع** انهم كثيرا ما يستنبطون  
 قواعد شرعية من تتبع خطايب الشارع كما اننا ننبغا مواضع متعددة فوجدنا الشارع  
 حكم بوجوب اجتناب الهرم او الجنس اذا كان مختصرا في افراد معلومة علمنا ان هذا  
 مطرد في كل مشيئة محصور حتى يرد دليل على خلافه فاجوبنا ذلك في الانايتين و  
 الثوبين والطعامين والدهمين وغير ذلك ليس كذلك من الحقيقة الشرعية لانه لم يوضع  
 لفظ للدلالة على ذلك نعم ربما يشبه ذلك في مثل قوله اذا كان الماء كي لم ينجسه  
 شيء واذا قصرت افطرت واذا اصاب ثوبك او بدنك احد النجاسات اغسله واذا  
 فقدت الماء فتيمن واذا كنت على يقين فلا تنقض اليقين لا بمثله الى غير ذلك مما يفيد العموم  
 في الحكم فان اللفظ ليس موضوعا له لغة ولكن العلم فهو من هذا التركيب العموم  
 ولا يفي المون بجنون به في مقام الشك في اندراج بعض الافراد فيه وبما صرح بعضهم  
 بانه منقول شرعي وفيه نظر لان الطاهر ان اهل العرف لا ينفكون في ايراد العموم في  
 في مقام التلازم نحو عن هذه العبادات ونحوها فانها احدى العبارات التي توقيفها  
 من ليسئل عن كلفة التلازم وفي الابتداء وقبل السؤال مع قطع النظر عن ادعاء العموم لغة  
 في الفرد المحال بلام الجنس كما زعم قوم او العموم من حيث الحكمة كما زعم آخرون او باعتبار  
 تعليق الحكم على الرخصة كما قاله بعض المحققين فان هذا وان كان صحيحا لكنه ظاهر فيما



فيه ال دون حين كما سيأتي التمهيد بانه في بحث العموم وبالجملة لم نغش على نقل جملة شرعية حيث صدرت حقيقة عند المشرعة على جهة القطع لم يختلفوا في صيغ العقود ولعل الاطوار في صيغة عقدا النكاح وغيرها مما لم يعرفه اهل اللغة ان تكون حقايق شرعية كما تقدم في التبيين الخامس والله العالم الثامن ثم في النزاع في ثبوت الحقيقة الشرعية وعدمه ليس منحصرا في محل ما ورد من الكتاب والسنة مجرد ارض القرائن على لذاته كي يتقانا قد استغنا عما فيها بما ورد عن ائمة الهدى ع بل لوجوب عرض ما ورد مختلفا عنهم على ما بينهما والاخذ بما يؤيد قول ما يخالفهما فلا للفقيه من الاطاحة بما لذلك ولانه شرط للاجتهاد والاعتماد على قول مدعي الاستغناء عنها بما ورد عنهم تقليد في المسائل الاجتهادية ونقل الائمة اخبار النسخ كنقل غيرهم بحمل على اصطلاحه لان ظاهر النقل فيما من الظابط المعروف بالضبط الوائيه باللفظ لا المعنى **لا انه** بحمل خطاب الشارع على اصطلاحه ان وجد مع انتفاء فعل اصطلاح زمانه ان علم ومع عدم العلم به فعلى العرفية العامة ان وافقت اللغوية والوجوب لجميع ظاهروا اشكال في الاحاد وان اختلفا قيل بالحمل على العرفية ورجعنا الى المشهور وقيل على اللغوية وكلام ارباب الفن في تحجرت في المقام والمكان مرادهم باللغة عرف من تقدم على زمن الصدور سواء كان منقولا عن غير ام لا وبالعرف ما بعد زمان الصدور وافق عرف اليوم او خالفه الا ان هذا لا يخفى بحسب اجمال وذلك لان الطريق الى معرفة لغة من قبل الصدور قد يكون من جهة نقل اهل اللغة وقد يكون من جهة العرف المتحقق مع ضمنية اصالة عدم النقل وقد يكون من جهة اخرى كحكاية سيرة او نظم او نثر او نقل فقيه او غير ذلك لان الغالب فيه الاول لان ثم العرف المتحقق قد يكون عرف المتحققين المتقدمين وقد يكون عرف اليوم اذا لم يعلم حدوثه او يظن ويعرف عرف المتقدمين ايضا اما بالنقل عنهم او



او بانضمام الاصل الى عرفنا اليوم فظهر من هذا ان هناك امورا اربعة العرف السابق  
 على زمن الصدور وما نقله اهل اللغة وعرف المتقدمين والمراد بام المقاربات <sup>بموت</sup>  
 لزمان الصدور كزمان الشيخ ومن تقدمه وعرف اليوم فيكون المسئلة <sup>وغيره</sup> <sup>ست</sup>  
<sup>تصل</sup> من تعارض كل واحد منهما مع واحد <sup>اشين</sup> <sup>اشين</sup> من تعارض كل واحد منهما مع اثنين  
 واربع من تعارضها مع ثلاث منها وثلاث من تعارض اثنين منها مع اثنين وواحدة  
 من تعارض الجميع ولمحقن الحكم فيها مختلف لا كما عجمه الاصوليون من تقديم اللغة او العرف  
 فالصوت الاولى تعارض اللغة السابقة مع نقل اللغوى فالواجب تقديم الثاني لانه يلد  
 على انه عرف زمانه المقارب لزمان الصدور وليست بعد تغييره ولان المقص الاصل  
 من نقل اهل اللغة معرفة ما اشكل من الفاظ الكتاب والسنة وان حصل مع ذلك  
 غيره ولانه لو لم يكن السابق مجبورا فالأظهر التبني عليه الثانية تعارضها مع عرف  
 المتقدمين والأظهر تقدم العرف ووجه يعرف من السابقة الثالثة تعارضها  
 مع عرف اليوم ولعل الأقوى تقديم اللغة السابقة لظهور فساد لغة اليوم وكثرة  
المساحة فيها ورجدان كثرة التغيير والتبديل في الألفاظ والمعاني في أيام قليلة و  
انتشارها واشتمالها على ما لا يخفى على من تتبع التغيير في <sup>التبديل</sup> النفود والموازين وغيرها ولان  
أقوى دليل لتقديم العرف ما استقر طريقة الشارع فوجدناها غالبا موافقة لما في  
العرف وبعد التغيير والنقل في هذه المدة والوجهان مدخولان اما الانقضاء  
فالموافقة لما في العرف لما في اللاحق <sup>العرف</sup> للسابق نعم ذلك يجدي لو اختلفا وعلما  
 من عاداته موافقة اللاحق وانى لنا بذلك ودون خط القناد واما الابتعاد فواضح  
 ويرشد اليه بعض ما تقدم في وجوب العلم باللفظ ايضا الربعة تعارض ما نقله  
 اهل اللغة مع عرف المتقدمين فان تساوى في العلم والظن بهما اذ لا سبيل لنا الى











49  
فلا يثبت الاستناد الى اصل عدم اعادة هذا لان اصل العدم ان يرجع الى الانتصاف  
المفيد لظن بقاء الموضوع كاصالة عدم النقل لا يستند اليه في اثبات الموضوعات  
فلا يثبت الامر مثلاً الحقيقة في الاذن لان الاصل عدم فدخلت فيه كالا يستند اليه في  
اثبات معاجين الاطبا لعدم افادته الظن في المقام وان تساوت استعمالاً وقرباً  
من الحقيقة فكما لم يشترك اللفظ يجب على المكلف ان ياتي بجميع احتمالاته مع الامكان  
محصل يقين البرائة واذا اشتهر احد المجازات ولم يغلب على الحقيقة وهو المسمى بالمجاز  
الراجح فالأقرب في ظني تقديم الحقيقة وقد مر البحث في بيان علامات الحقيقة و  
المجاز في بيان بعض فروع المطالب التي اشتملت عليه الدلالة <sup>فيها</sup> ما تعارض  
فيه نقل اللفظ والعرف لفظ المتكلى في قوله لا آكل متكماً اي جالساً جلوس المتكلم كما  
في المقاموس مثله معنى النهاية الابدية والعامة لا يعرف المتكلى الا من حال في صعوده  
معتمداً على شقيقه كما قاله في الاخر <sup>في</sup> المقاموس وليس المراد الميل على عاشق كما ينطه  
عوام الطلبة وعبارة الاول ظاهرة في كونه حقيقة في الميل على شق <sup>عليه</sup> العرف في ذلك الوجه  
وهو موافق لهذا والظاهر انه عرف طارئ لم يكن بين المتقدمين الذين قاربوا  
دوران الصدور واصالة عدم النقل في المقام ضعيف الخففة في الجملة وبعبارة  
اصالة تاخر لحادث ويؤيد ان ثأره بدل من الواو اصله من الوكاء وهو <sup>نشد</sup>  
به الكيس وغيره كانه او كما مقعدته ونشد هابا بالعود على الوطاء الذي نخذله كما قاله  
في النهاية وعن بعض الفقهاء التوفيق في مثل ذلك او الميل الى تقديم العرف على نقل  
اللفظ وهو في المقام ضعيف <sup>منه</sup> لفظ النكاح فانه حقيقة قبل الصدور في  
الوطى وفي المرتبة المتقدم حقيقة في العقد بل قيل انه حقيقة شرعية ودعا نقل عليه <sup>الاصح</sup>  
والظن تقديم العرف <sup>هنا</sup> لو حلف لا يني بيتاً فهو في اللغة المباشرة له حقيقة



وعرفنا ما نعلم تحصيله ولو بغيره والظاهر ان اللغة والعرف ههنا واحد ومنه قوله تعالى  
 هاهنا ابن ابي حنيفة **ومنها** ما لو حلف <sup>ان لا يطأ</sup> غايطا ولا يشرب راوية او حابة فيقول يحل  
 على المنخفض في الاول والحمل في الثاني وما يدب على الارض في الثالث لانه المعنى اللغوي  
 وقبل الحمل على الحدث الخاص وما يعد للرى والفرس لانها المعاد اللغوي العرفية وفيه  
 نظرون للفظ فان اللفظ يحل على اصطلاح زمان الحالف نعم لو حلف على  
 ما يسمى بذلك حقيقة في الصدق الاول من الاسلام جاء البحث والظاهر تقديم العرف  
 لانه عرف قديم معتضد بالبقاء والقرار الى هذا اليوم اللفظ الدائمة فالظاهر  
 اسم للحيوانات الثلاث ومن فروع ما عذرت فيسارادة الحقيقة وحمل على  
 المعنى المجازي ان الله وملائكته يصلون على النبي فان الصلوة ان صارت ايام  
 النبي حقيقة في الافعال والاقوال المخصوصة فوقعها منه تعالى ومن الملائكة حجاز  
 واللائكة حجازا بالنسبة اليه **ومنها** قوله لا صلوة الا بطهرون والاباخر الكا  
 يحل على الاقرب الى الحقيقة وهو في الصحة ان لم نقل انه لغوي الذات كما بقوله من يدك  
 انها **ومنها** الصحيح والقاسد **ومنها** قوله نفا حرمت عليكم المشه والدم ولحم الخنزير  
 فان الشهرة في استعمال في تحريم المشه ولحم الخنزير ان يراى الاكل في الاول والشرب  
 في الثاني واللبس في الثالث واما تحريم عامة الانتفاع فهو اقرب الى الحقيقة الا ان  
 الاول اشهر استعمالا **ومنها** لو تعدد حمل الامر والهي على الوجوب والتحريم فالاقرب  
 الى الحقيقة والاشهر في استعمال الحمل على الذب والكراهة **ومنها** جميع الالفاظ المذمومة  
 فيها انها حقايق شرعية على القول بانها ليست كل كل تحمل على المعاد الشرعية مع انتفاء  
 اللغوية البنية لشهرة استعمال وعلى فرض كونها حقايق شرعية مع انتفاء المعنى  
 الشرعي تحمل على المعنى اللغوي اذ لم يهد لها معنى اخر ولو فرضنا ذلك وكان



مستعلا فان كان اقرب الى الحقيقة الشرعية حمل عليه فحمل لفظ الزكوة مع انتفاء  
 الحقيقة الشرعية على الصدقة المستحقة لانها اقرب الى الحقيقة وان تساوى مع غيره  
 كان مجعلا وقيل ان نحو حرمت عليكم الميسرة والانتكاح الا بولي ولاعتق الا في ذلك  
 ولا صلوة الا بطهروا وغير ذلك مما تساوى فيه المجازان وهو عموم الانتفاع والاكل  
 في الاول ونفي الصحة والكمال فيما بعده وهو كما ترى وبلمجلة ففروع المسئلة كثيرة جدا  
 نابتك انتم في الكتب الفقهية والابوابها والغرض مما ذكرنا تمرين الطالب ونفعه الله نعم ولباه  
 لتطبيق الفروع على اصولها انه ارحم الراحمين **الذات** اذا خلت عرف بلد المتكلم  
 والمخاطب فقبل بجهل الخطاب عما عرف المتكلم وقيل بمجمله عما عرف المخاطب وقيل بالتوقف  
 ويظهر من بعض التفصيل بين ما اذا كان الخطاب في بلد المتكلم فعرفه عرف وبلد آخر  
 فعرف بلد الخطاب ولعل الاقرب التفصيل بين ما اذا كانا عالمين بالخالفه او احدهما  
 عالما والاخر جهلا او جاهلين وفي فرض كون المتكلم عالما بخالفه حاله فما  
 لو كان معتقدا علم المخاطب بالخالفه او معتقدا بجهله وفيما لم يعلم حاله او كان  
 لخطاب في بلد المتكلم او بلدا لخطاب واخر يوافق عرفه عرف بلد المتكلم او عرف  
 بلدا لخطاب او يخالفهما فصور المسئلة على هذا ثلثين الى اربعين صورة اصولها  
 ثمانية الاول ان يكونا عالمين بالخالفه مع اعتقاد المتكلم بكون المخاطب عالما  
 الثاني المسئلة مع اعتقاد المتكلم بجهل المخاطب الثالث المسئلة والمتكلم لا يعلم حاله  
 الرابع الى اربعين كون المتكلم عالما دون المخاطب مع اعتقاده بعلم المخاطب **الحال**  
 المسئلة مع اعتقاده بجهل المخاطب السادس المسئلة وهو لا يعلم حال المخاطب  
 السابع ان يكون المخاطب عالما دون المتكلم وهذا لا يختلف فيه الحال باعتبار **حال**  
 المتكلم وعلمه ولهذا عرضنا عن افسادها العقلية **الثامن** ان يكون المتكلم والمخاطب



مغايا هلين با الاختلاف وفيها خمسة وهي كون الخطاب في بلد المتكلم ان  
بلد المخاطب ان بلد يوافق عرف المتكلم او بلد يوافق عرف المخاطب او بلد يخالفهما  
فالاحاصل من ضرب الاصول الثمانية في الفروع الخمسة اربعون صورة فاذا ضم اليها  
علمنا بحال المتكلم والمخاطب والخطاب احدها وعدم علمنا يكون لاحاصل مائة وثلاثون  
صورة الا اثنا عشرين حكم الاربعين وما يحتاج اليه مما علمها عالم يعلم حكمه في ضمن  
الاربعين ومن ذلك يعلم حال الباء فنقول يجعل اللفظ على عرف بلد الخطاب  
فيما اذا كانا عالمين او كان المتكلم عالما مع اعتقاد المتكلم بما يعلم المخاطب من دون  
فزيين كون البلد بلد المتكلم او غيره لان الظاهر من العالم باصطلاح قوم وهو فهم  
مع اعتقاده يعلم الخطاب بما يعلم ان يكون على عادة بلد الخطاب كالتشاهد  
اليوم ممن ورد اليه بلده فهذا عشرة صور من المسئلة ويجعل على عرف الخطاب  
فيما اذا اعتقد المتكلم جهله باختلاف او كان لا يعلم حاله لانه حال اعتقاد  
المتكلم جهله اذا لم يخاطبه بما يعلم مع علمه باختلاف كان منه اعراف بالجهل وهو قبيح  
وكذا في حال عدم علمه بحال الخطاب على الاظهر فانه وان لم يلزم الاعراف بالجهل  
فهو قريب منه سيما اذا كان حكيما وهذا الحكم لا يختلف ايضا باعتبار اختلاف  
البلدان كما لا يخفى فهذا عشرة صور من المسئلة ويجعل على عرف المتكلم فيما اذا  
كان المتكلم عالما مع عدم العلم بالخطاب لان علم الخطاب لا يجعل المتكلم عالما وفيما اذا  
كانا جاهلين لان الظاهر لا يعلم خلاف عادته عادته سواء كان في بلد او بلد  
غيره فهذا عشرة صور هي تمام الاربعين نعم هذا يجري فيما اذا علمنا بحال المتكلم  
والمخاطب على نحو ما هو مقررة المسئلة واما حيث لا يعلم ان المتكلم عالم بال  
الاختلاف فيشكل محل العمل الاظهر محل على بلد الخطاب فيما تنويعه للمحل



اسماء

معرفة غالباً للوارد اليه مثل تقدم وذرناهم وكيلاهم واسماء الاجناس التي تحتاج اليها  
القادم وشيوخها كما هو مشاهد في غالب المسافرين واعلمه من هنا ادعى سيد  
المرتضى حل الارطال على المدينة في رسالة ابن ابي عمير لان الواوي عالم بالاختلاف  
او حكم العالم به الا ان اصحاب جملوها على العراقية وردوا الى ما ادعاه السيد <sup>حظوا</sup> <sup>عليها</sup> <sup>العباد</sup>  
غير السائل كما لعلامة في المختلف والشهيد وغيرهم في الرد ونظونا النظر الى <sup>الاصول</sup>  
والضوابط كما عرفت بها وان من ارسل عنه ابن ابي عمير غير معلوم كونه عراقيا وادعاه  
ظهور كونه عراقيا لان المرسل عراقي ولان الظاهر قول ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا كونه  
عراقيا ففيه ان العلة غير صالحة للعلية بل من راعى ترجمة <sup>محمد بن ابي عمير</sup> <sup>في نسخة</sup> <sup>ارسله</sup> <sup>من جهة</sup>  
لهلا كتيبه وانما لزم ان لا يروى عن مشايخ العامة لئلا يخلط عليه ما يرويه عن الشيعة  
بما يرويه عنهم علم او ظهر له ان مراده بقوله بعض اصحابنا كونه من الشيعة لا غير نعم  
الداعي الى حل الارطال على العراقية في المقال ليس هو الا الاجماع المحكي وموافقة الصحيح  
بكونه متماثل رطل المحول على الملا مع امكان ان يكون الواوي عراقيا غير عالم <sup>بالشيعة</sup> <sup>او</sup> <sup>يق</sup>  
بالفرق بين ان يكون المتكلم المعصوم ثم وغيره فخطاب غيره يحل على الخو الذي قرر  
في اصل المسئلة وخطاب المعصوم يحل على متعارف الواوي لانه علم من جاهلهم ان يكلموا  
الناس بما يفهمونه وما يعلمونه كما دلت عليه بعض الاخبار وهو يشعر بجهلهم  
على عادة مخاطبين بلغتهم وان كانوا عالمين بالاختلاف وهو الذي يقتضيه  
مقامهم ومن جهتهم والمعرف من سيرتهم وتكلمهم مع اهل لغة بلغتهم ومن هنا  
حل الاصحاب <sup>الصحيحة</sup> محمد بن مسلم القائل ان الكوفة مائة رطل على الارطال  
المكية لان الواوي طائفي والطائف من احوال مكة وتوابعها ولعدم جوارحها  
على غيرها من المدينة والعراق <sup>فمنه</sup> لان ذلك لم يقبض في المقام احد من الاصحاب



من ما روي في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

نعم بناءً على هذا التمام في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال كان رسول الله ﷺ يعقل  
بصاع والمد رطل ونصف والصاع ستة ارطال قالوا لظان المراد بالطل المد  
لانه رطل بلد هاهم فوافق ما عليه الاصحاب من ان الصاع ثلثة ارطال والعراقي  
يمكن الجواب اما ان يوافق في المقياس في المراد من الصحيحين لنقدم العلم رواية اخرى  
منعبره لها او غير ذلك وقد خفيت علينا ان يوافق بالفرق بالمقام والصحيحين المذكورين  
فانه في المقام هو المقياس المشرع والحجة على الخلق في هذين الصحيحين حال لما كان  
يفعله رسول الله ﷺ في زمانه ومثل ذلك يظهر منه بحسب الحرف والعاد  
اعتبار عرف بلد رسول الله ﷺ وان المراد البيان ذلك ايضا فامل تنبية  
تظهر في المسئلة في مواضع منها الرواية عن المعصوم ع اذا عرف الاختلاف  
بين اعراف ابله ع وبلد الراوي ولعل المسئلة قوت لذلك كما في مسئلة  
الصاع والرطل فان الظاهر من حكاية الرواية ان تكون يلتقط المعصوم ع حتى يدل  
دليل على انها منقولة معني ومنها اخبر عن غير سواء على حكم شرعي احلا ومنها ما  
لوتنازع في تقدير الثمن او الثمن مع اختلاف ابلد هما فالظاهر ان اللفظ  
الى تقدير بلد العقد واحتمال الرجوع الى بلد من هو في بلد الاصل لو اجد من مرج  
به وهو مؤيد لتقديم بلد الخطاب وان لم يوافق عرفها نعم مع العلم بجمل المتكلم  
عرف البلد فيحمل على عرف البلد ومنها لو تنازع في المعقبة كما لو اوافق بالف رطل  
مثلا او الف درهم وقد فرضنا اختلاف ابلد هما وعلمها فان فسر باصطلاح  
بلد او بلدة المعقولة او بلدة غيرها بلا فضل الزم به وكذا مع الفضل ان كانت الغبطة  
للمقر له او اوافق دعوى الملقى ومع عدم ذلك فالظاهر ان يحمل على بلد الاقار الا ان تقوم  
قينة على ارادة غيره وهو الظاهر من فتوى الاصحاب ويحتمل قول قوله لو فسر باصطلاح

تنبية



يلتزم

بل لا الأصل في كل متكلم ان يتكلم باصطلاحه ويلزم به من يدعي تقديم عرف المتكلم  
وان لم يفسره به كما انه يلزم من يدعي تقديم عرف المخاطب حمله على عرفة ان لم يفسره به  
لان الظن من الصنوى لجل على بلد الاقرار وهو مؤيد لما ذكرنا كما في سابقه ومهما الوصية  
والظن حمله على بلد الوصاية ويحتمل لجل على عرف بلد الموصي سيما اذا كانت الوصية في  
بلاد لم يكن اهلهما على لغة كما لو اوصى العربي المسافر في بلاد اجمع سيما اذا كان الموصي  
من اهل بلاد الموصي وفيه اقامته ومنها لو كان ان تصدق بمائة رطل مثلاً ثم مات او  
لشيء القصد والكلام فيه كما الكلام في الوصية لا يبعد ان يلحق الكلام الصادر  
عن ارباب المصناعات والفنون الخاصة بالعرف الخاص لاهل البلاد الواحد ويحري  
فيه من الاحتمالات عند المخاطبة مع غفوة من ليس من اهل صنعة ما يحري في المتكلم  
والمخاطب اذا كانا من بلدين وكان لهما عرفان فاذا قال الحثالة دهان في عشرة  
الزم العشرين ويحفل بقول تقيييم يجعل في عيني مع قبل مرثنا عشر لان العامة كثيراً  
يميدون ذلك منه ولو منته بددهين في جملة عشرة له الزم عشرة ولو قال في  
جملة عشرة لي الزم بددهين كما في القواعد وفيما اشكال من عدم التبادر وان  
احتماله ليس بذلك البعيد مضافاً الى اصالة البراءة ومن ذلك <sup>قال</sup> قالوا بعثك السلعة  
باربعة الاما يخص واحداً على العلامة في القواعد من الشيخ انه يصح في ثلاثة ارباعها  
بجميع الثمن ثم قال والاقرب عند المظللان لبثوث اللود المفضي الى الجهالة ثم قال فان  
علما بالجبر والمقابلة صح البيع في اربعة اقسامها بجميع الثمن ومنه لو باعه بعشرة وثلاث الثمن  
فهو خمسة عشر لان الثمن شيء بعدل عشرة وثلاثة خمسة هو ثلث الثمن ولو قال وبيع  
الثمن فهو ثلثة عشر وثلاث ولو قال الاثلاث الثمن فهو سبعة ونصف فان الثمن  
شيء وبيع بعشرة وثلاثة الاثبات بعدل شيئاً كاملاً فبعد الجبر والمقابلة يكون شيء



وثلاث مئة بعدل عشرة فالشيء سبعة ونصف ومن ذلك ما ورد في تحديد الكبرياء  
 ثلاثة ونصف في مثلهم ثلثه اثنان ونصف في حقهم فانهم فهموا من ذلك ارادة طرفه  
 اهل الحساب من ضرب الثلاثة والنصف في مثلها مرتين ومن ذلك على فائدة بعض  
 المتأخرين من تحديد الوجه بما دار عليه الابهام والوسطى حيث حمل اللسان على الماء  
 الهندية وبالجملة فليسان اهل العرب الخاص من ارباب الفنون والصناعات الظاهرة والباطنة  
 لخاص لاهل البلد الخاص ويحري فيه البحث في اهل البلدين المتخالفين الاصطلاح من والله اعلم  
**دلالة** قالوا قد يكون الحكم منوطا بالاسم بدور معه وجود او علما وظاهرا او انقفا  
 على هذا القاعدة وجعلوا من ذلك الدلو المأمور به في شرح البئر الشامل لما يتخذ من  
 الجلود وغيرها والصغير والكبير وما بينهما مع اتحاد البلدان واختلافهما وفيه نظوان  
 الحكم منوط بالمهية المشتركة بين ما ذكر هو الشيء المعدل يخرج الماء فيه من الابار سواء  
 يسمى بالدوام بغيره ومنه الفقاع عند بعضهم فان السارد حرمه وهو كومان  
 اسم للتيخذ من ماء الشعير فقط وليس بمسكر كما في الجمع الآن الحكم بدور مدار الاسم  
 قال في الروض الاصل في الفقاع ما يتخذ من ماء الشعير كما ذكر المرتضى في الانتصار  
 لكن لما ورد النهي عنه معلقا على التسمية ثبت له ذلك سواء عمل منه ام من غيره  
 اذا حصل فيه خاصته وهو التثبيث وما يوجد في الاسواق مما يسمى فها عا يحكم بغيره  
 تبعا للاسم الا ان يعلم انتفاء كماله وشوهد يصنعون ماء الزبيب وغيره كالحال عن خاصته  
 في ناء لظاهر ولم يغيبوا به <sup>عن</sup> العين ثم اطلقوا عليه اسم الفقاع فانه لا يخرج مجرد هذا  
 الاطلاق للمقطع بفساده انتهى وفيه نظوان الحكم على ما ذكره تابع لوجود الخاص لا  
 لجرد التسمية والالزام بخبر القهوق المعروفة لتسميتها بذلك مع انه اسم للخر ومن هنا  
 تعرف ان قوله الا ان يعلم مستدرك ومنه لفظ المكيل والموزون والمعدود



X

ورتبوا عليه خبرهم بغيرها حتى اذا وبيع متفاضلا في الاولين وفي الاخير على قول وهو المسوق  
بالربا وربما قيل ان الحكم في ذلك يتبع العلم وجودا وعدما فلو صار غير المكيل والموزون  
مكيلا وموزونا جرى فيهما حكمهما وبالعكس من غير فرق بين ان يكون ذلك في  
ضمن البني او بعد وفيه نظور الحقيقة ان ظايطه ان ما نض الشارح على كونه مكيلا  
وموزونا كما الاجناس الخمسة لخطو الشجر والنمر والزبيب والملح فهذا يجري فيه  
حكمهما ولا يجدى فيه اختلاف الاصقاع واما ما لا نض فيه بالخصوص فان علم منه  
تقريهم عليه فهو كما المنصوص عليه بالخصوص ومنه العلم بكونه عادة اهل بلد او  
اهل عصم في زمانه واما مع الجهل بذلك وجود الاختلاف في الاصقاع فيحتمل  
فيه تغليب جانب التقدي فيكون حكم المكيل والموزون وهو محكي من نهاية المشغ  
والمراسم وقومهم في الابضاح وعن المفيد انه حكم المكيل والموزون مع تساوي  
الاحوال في ذلك وان اختلفت كان له حكم الاغلب والاعم عن السرائر الموقفة  
له والمشهور ان لكل بلد حكم نفسه ولعل الاقوى لموافقة للاصل وامكان جريان  
الانتحاب المنقلب فيه ولان العرف من طريقة الشرع حل الناس عاداتهم وصرف  
الخطاب الى ما تعارف بينهم كما في قبض والحرز والاحياء والالزام لخطاب بما لا يفهم  
فيكون فتمام العرف الخاص مقام العام عند انتفائه ويقوى عندي ان الاختلاف  
ان علم انه كان موجودا في عصم ٢ فلكل بلد حكم نفسه ما لم يعلم منه سواء علم تقريهم  
عليه ام لم يعلم وسواء علمنا بحدوث البلد ام لم تعلم وكذا اذا لم يعلم وجوده في عصم  
واما اذا علمنا انه كان في عصم على حال فحصل الاختلاف بعلة الحكم يتبع عصر الشرع  
ولا عبرة بالاختلاف المتجدد وربما قيل بانه مع الاختلاف وعدم النض على الخصوص  
والعلم بالتقري يرجع الى عادة اهل الحجاز لما رواه ابن عمر عن النبي انه قال المكيال مكيال



المدينة والميزان ميزان مكة وعن الشافعي انه يرد الى عادة الحجاز في اقرب الاشياء بها  
 به وعنه ايضاً قول اخر انه يعتبر فيه عادة البلاد ويحكم فيه بالغالب وعن ابي حنيفة  
 المكيلات المخصوص عليهم مكيلات ابداء والموزونات موزونات ابداء وما لم ينص  
 عليه فالمرجع فيه الى عادة الناس الى ان قال ان النبوة قال ما وزن مثلاً بمثل اذا  
 كان نوعاً واحداً وما كيل منه مثلاً بمثل اذا كان نوعاً واحداً ولان غير المخصوص  
 قد جهل فيه الشارع ورد الناس الى عوايدهم كما في القبض والحرز والاجاء فانها  
 ترد الى العرف كذا هنا انتهى وهو صحيح في المشهور عندنا هذا واعلم ان العبرة بال  
 البلد لا باهل البلد فلو خرجوا الاغنياء عنهم حكمها ولو كانوا بين بلدين فالأمة التي  
 بالاقرب ومع النساء في فحل الجواز للاصل والمنع لان شرط البيع جواً فاكونه غير مكمل  
 ولا موزون فمع الشك بالشرط والجعل به يشك في تحقق الشرط كما قيل مثله في  
 عدم قبول خبر الواحد مع الجهل والشك يفسده ويؤيد اذا اجتمع الحرام والحلال  
 فقد غلب الحرام للحلال وطريقه الاحتياط سيما اذا كان بلداً التقديري بلدها او بلد  
 احدهما جريان استصحاب حكم السابق عليه وكذلك الحكم في اهل البوادي على  
 الاظهر لان العادة جرت باتباعهم المدين فيلحقهم حكم الاقرب اليهم ومع النساء  
 فالوجهان ويحل ذلك في اهل القوى والسواد الامع العلم بوجودهما زمان  
 الصلوة ولم يعلم تجديد الحال فيها واما اذا اختلف اهل البلد الواحد فليبع فيه الاغلب  
 ومع النساء في وجهان بل قولان ويقوى هنا جانب التقديري لانه اضبط واوفق  
 بالحرز وبطريقة الشارع من رفع الضرر ومع المنع الغرر ورفع النزاع وما اشترنا  
 اليه انفاً من شرط البيع جواً واما اذا علمنا انه كان زمان الصلوة مقدراً  
 ولم نعلم انه كان مكيلاً او موزوناً فليقبل بحمل التخيير وتعين الوزن لانه اضبط كما في







اللبس واخل من التمر والتمرين كما يحقوا بالسمسم شرجه وباللبس سمسم حبه  
 وكشكه نعم لحا صوس والبقر عندهم جنس واحد كما ان الغر والظان واحد  
 الاهلي غير الوحشي هنا يجوز بيع المتخالفين جنسا متغاضلا الا ان يكون الجنس  
 الواحد حالنا وطوبه وجفاف كالعنب والزبيب والارطب والتمر فلا يباع احدها  
 بالآخر ولا يفتقر فيهما التفاوت وان حوت العادة بطبقة ويجوز بيع الجنس الربوي  
 بغيره من الربوي وغيره متغاضلا كمن تمر عتيق وتكتنا ومنين من التمر بمنه ودمها  
 الى غير ذلك فتدبر **الاول** اعلم ان القاعدة المذكورة او مثله تبقى في مقامات **الاول**  
 تعلين الحكم على الحقيقة ما لم تنقلب الى حقيقة اخرى كالحكم بنجاسة النطفة بما لم ينضج  
 حيوانا والعذرة ونحوها ما لم ينضج ودمه والبول والدم وغيرهما ما لم يكن بعضا  
 من حيوان ظاهر العين كالواكل ذلك الفرس او شربه ومثل ذلك كل ما لو اكل  
 او شربه غير ذي النفس كالبق والبرغوث والذباب ونحوها والحكم بنجاسة الاجبان  
 النجسة ما لم ينضج وما اذا ارد خانا او يكون نحو الكلب والخنزير ملحا في الملاحظة  
 ولا اعتبار بتغير الاسم فقط والاطهار كحظتها يجعلها دقيقا والدقيق يجعله مجنبا  
 ثم خبرنا ان الواية الامرة بدفعه او بيعه ممن يستحل الميتة مؤكدة للمطلوب ومن هنا  
 يظهر لك ان الاقوى بقاء النجاسة في اللبس المستحسن بعد طهجه فتدبر **المقام الثاني**  
 لو كان الاسم وصفا وهو تعلين الحكم على الوصف كتعلين الحر في الحر والاعكار في  
 الكوفة في المسألة من هذا القبيل منع القائل والكافي عن توريت المقبول والمسلم  
 انما انتم انما الكلام فيه **المقام الثالث** تعلين الحكم على المسوق بحسب العرف والعادة و  
 هذا قد يكون عرف الشارع والمرجع عند الشك فيه اليه وقد يكون العرف العام و  
 المرجع فيه اليه فان اختلفوا فلا اشكال وان اختلفوا باختلاف البلدان وكان ذلك

عنوان

الذي

الاول

المقام الثاني

المقام الثالث

وقد يكون عرفا عاما  
 وقد يكون عرفا خاصا  
 وقد يكون عرفا عاما  
 وقد يكون عرفا خاصا



في عصر صاحب الشريعة فلكل طائفة حكم ما عندهم وحمل اللفظ على ما هو مصطلح وان  
كان الاختلاف باعتبار الأشخاص فان الحكم على الاسم باعتبار عادة الأشخاص وانما يختلف  
باختلافهم كتعليق وجوب الحج بالانطاعة والحكم على الخوف والقدرة والحجض فيلحق  
كل فرع حكم عاده وان كان الحكم مما يشترك فيه المكلفون فالمرجع فيه الى الغالب بين  
الناس كتعليق وجوب الصلوة لا خايف السماء وتحرير بيع المكيل للموزون جزا فاما  
ومتفاضلا ومع التساوي والشك في التساوي فلا يبعد في نحو التقديرات تفكيك  
التقديرات وان احتمل البناء على اصل الجواز كما مرهم واما غير التقديرات كاختلافهم في  
قيم المتلفات واروش الجنايات ونحو ذلك فيقتضي الاصل الاخذ بالاقل وبما يوافق  
اصالة الاباحة الا ان الاحوط الاخذ بالوسط في حقوق الغير فيخرج قيمة من مجموع القيمتين  
مثلا لاقتضاء الحق كل من المعبرين فتحا وكسرا وما حوزناه في هذا المقام فهو بيان عن القائل  
المشهور المسئلة بين المسلمين وهو ان كلما ليس له ضابط في الشرع ولا في اللغة  
يرجع فيه الى العرف وليس هذا من تقديم اللغة على العرف لكي يقال انه يخالف لما عليه  
المشهور من تقديم العرف على اللغة لاختلاف مورد القاعدة بين لان مورد هذا  
فيما لو علم المخالف بين اللغة والعرف وجهنا ما عليه عرف زمان الشارع <sup>المعبر</sup> لانه  
ومورد المسئلة عدم العلم بالمخالفة وبالطابق اللغوي والشرعي لعدم الضابط في  
ابتداء الوضع بل لاخذ الواضع الرجوع فيه الى العادة وبيان اخرى للفظ موضوع  
للمعنى المقاد وحيث تعرض الشك في الصلوة فيرجع فيه الى العرف والعادة الا  
انه لما كان المحجة في الامور العامة هو عرف صاحب الشريعة وجب المصير اليه ومع الجهل به  
فليسكتف عنه بما بعد ومع اختلافه فالاعتبار بالاقرب اليه وقد تقدم في  
الدلالة على تعارض اللغة والعرف ما يفيد في المقام وكيف كان فهذا القاعد



مسئلة عند العامة وخاصة واستند اليها الفقهاء وبديل علمها مضافا الى الاجماع ما  
رواه العامة عن النبي ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسا وما رآه الصدوق في  
الصحيح عن ميسرة بن عبد العزيز قال قلت لابي عبد الله رجل اشترى زقا من زيت فوجد  
فيه دوديا فقال ان كان يعلم ان ذلك يكون في الزيت لم يردده وان لم يعلم ان ذلك  
يكون في الزيت رده عليه فحكى دخول امير المؤمنين عم سون القارين ولقاءه المراه قاهم  
ثم اذكرت له انها اشترت تمر اسفله خرج رد بها لم يكن مثل الذي ادات فقال له امير  
المؤمنين عم رد عليها فابي حتى قال له ثلاث مرات فابي فعلاه بالذرة حتى رد عليها و  
كان يكن ان يخلل بالتمر والظا ان الحكاية عن امير المؤمنين من تنمة الصحيح وجد الاستدلال  
به انه عم رد الحكم في مسئلة الزيت الى العلم بالعادة وفيه دلالة على ان الدردي المعاد  
لا يوجب الفساد والجهل بالعادة يوجب تسلط المشتري على اختيار الرد وفي حديث  
الحكاية دلالة على جواز المعاملة بناء على العادة في الصحة وتساوي المجلس ومع  
التسلط على الرد وعلى حرمة التذلل ليس لكرهه التحليل بالتمري جعل الردى خلافا  
لجيد وما رواه الشيخ في باب الضرر والمجازفة من عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح  
قال مثلت ابا عبد الله عن فضول موازين اللحم والقت وخو ذلك <sup>الى</sup> ان قال فقال  
اذا كان ذلك بيع اهل البلد فانظر من ذلك الوسط فلا يقدر وما رواه في باب بيع  
الواحد بالاثنتين عن معاوية وغيره عن ابي عبد الله قال مثلثة عن جواهر الاسرى  
وهو اذا خلص كان فيه فضة يصلح ان يسلم الرجل فيه الداهم المسماة فقال اذا كان  
الغالب عليه اسم الاسرب فلا باس بذلك يعني لا يعرف الا بالاسرب وفي الصحيح  
او الحسن بابرهم اذا كان الغالب عليه الاسرب فلا باس وغير ذلك من الاخبار  
الواردة في مقامات خاصة في العيوب والنصريات والمقبض والاحياء وغير ذلك وهي



كثيرة لا يتقن القاعدة كلية وهذه جزئيات فلا ينتج لانا ندعى حصول العلم فضلا عن الظن  
 من تتبعها بان المراد بها التمثيل لا خصوص المثال مع ان المسئلة من قبيل معرفة الموضوع  
 فيلغى فيها الظن حتى عند المحقق لا يقبل الظن في الاحكام الشرعية وفروع المسئلة في  
 ابواب الفقه كثيرة جدا ولست ادرى عليك جملة منها لتدبر الطالب ويحصل الوقوف على  
 ابوابها فتمها قالوا احمل المصحف للمجبس مكره وهو في العرف لا يشمل ما لو حمل الصند في  
 وفيه مصحف مع انه في اللغة يصدق عليه انه حمل المصحف لا يتقن هذا من باب تقديم العرف  
 على اللغة عند التعارض وفرض المسئلة عدم المعارضة وحصول الجهل بالضابط للغة شرعا  
 والضابط في المثال معروف في اللغة لانا نقول افراد الجهل كثيرة جدا ولا يعرف لها ضابطا  
 ليشمل الجميع في اللغة حيث يعلم منه الاعتقال الحقيقي او المجازي وهذا هو محل الكلام في  
 المسئلة وانه يرجع فيه الى العرف والعادة ولا يستلزم من صدق الحمل في الصند وان  
 يكون حقيقة بل هو مجاز لان الامور التابعة لم تكن ملحوظة ومثله ما لو حمل الحمل وفيه مصحف  
 والصدق العرفي كما شفعها عليه اللغة والشرع فتدبر هذه الجملة لتلا يلتبس عليك  
 كمال في نظائرها ان يجعل الاختلاف بين اللغويين من باب اضطراب اللغة والجهل  
 بالضابط اللغوي اذا كان الاختلاف على وجه لا يكون بينه وبين المعنى العرفي تباين كلي  
 فانه اولى بان يجعل وجه الجمع بين كلماتهم وحملها على الصحة وح يرجع في ذلك الى ما هو  
 المعروف عند اهل العرف ويحمل الخطاب عليه ويجري فيها احكام المسئلة من الاتفا  
 والاختلاف وذلك لان الداعي الى اختلاف النقل عن اللغة على الوجه المذكور اما  
 المعنى عندهم والاعتماد على ما هو موجود في العرف فيكتفون بالاشارة اليه او التباين  
 الحقيقة بالمجاز واما ما كان فالحكم في ذلك ح العرف فيحكم بالرجوع في نحو الغناء والاهل  
 والسور الى العرف والعادة وتدبر هذه الجملة ايضا لكي يتفهم الاشكال في بعض ما ياتي



من الامثلة ومنها الخوف كخوف غوار الماء لتقديم غسل الجمعة وخوف الضرر الموجب  
للظمان القريبة وخوف فوات الوقت الموجب لتعجيلها وخوف ضرر البرد والحر الموجب  
للصلوة في الثوب الجس وضوض غسل الخجاسة عن البدن وصلوة التقيّة وصلوة الخوف  
والصلوة راكبا وما شيا ومنه خوف امدال اختياري الموقفين او احدها وفوات  
الحج للسفر عند الاستطاعة وخوف العطش او العطش لمسلم الموجب للتييم والمجوز لعدم  
اهراق الشجر على القول بوجوبه وخوف الخوف للانظار الى غيره ذلك من الاحكام المعلقة  
على الخوف في عبادة او معاملة فانه يرجع في الحقيقة الى العرف والعادة فان كان  
المكلف ممن يظن ذلك يرجع الى وجدانه والارجع الى اهل الخبرة في ذلك ان كان  
مما يختص معرفته بقوم دون قوم والى العامة ان كان عاما ومنها التطهير في البول  
فانه لا يصدق عرفا على من بال في الخش وان كان على هيئة المطح وفيها الشوارع المشاعر  
ومواضع التاذي ومنها تغير الماء باوصاف الخجاسة ومنها بقاءه على الاطلاق وعدمه  
مع امتزاجه بمضاف او اجسام ظاهرة ومنها حياض الحمام ومنها الاتصال بالكثير  
للظهور واتصاله بما يكون معه كعدم الانفعال فانه لا يكفي فيها الاتصال بنز  
او ترشح ومنها مقدار الشرب بالذراع في المساحة وان قد ربا صابغ فاصابع  
لبشعيرات والشعيرات لبشعيرات فان المرجع في ذلك كله ايض الى العادة فيه  
منها الحلل واكل الخيف ومنها اتهام الحايض في عدم الشتم ومنها استعمال الماء في  
الوضوء والغسل وديما يلدغ لهذا طابط شجر كما يعرف الشئ في ابواب الفقه ومنها  
ماء الغسالة فانه لا يشغل المختلف في الثوب والبدن عرفا ومنها الغسل فانه يتحقق  
في بعض بالفرق والعصر وبعض بالصب فقط ومع امر اليد وهما زوال التعر عن  
الكر والحاري والبر ومنها المسك والفقاع ومنها اليوم الاخير والرخ ومنها كثره الدم



وقلة للنزع ومنها المشقة عند مشروطها لعدم ازالة دم الجروح والعروح ومنها الحم  
وعلم في المشتبه من الثياب واللحوم والاولاد والازواج والزوجات واللداهم وغيرها  
لوجوب الاجتناب وعدم ومنها صلاحية الارض وبطاعتها وتساهل القرايين  
عدم في ارض البئر والبالوعة ومنها صب الماء ورشه ومنها المربي والمربية للصبي  
فلا يصدق على بعض المعاونين لها وان جاز تعددها ومنها كون الشيء مما سكا او  
ما يباع فلا يفعل بالشيء اكا السمين واللبس والعسل ومنها حمل الجاسنة في الصلوة  
ودخولها في المساجد فانه لا يشمل مثل حمل البصير ودخوله ويشمل نحو القادر  
وان كانت مشددة الرأس ومنها الابنة ومنها الغسل بالتراب في اية الولوع  
منها ضروري الدين لتحقق الكفر والشحيس وبينونة الزوجة وقلة بان كان  
منها الوجه المتوضي فانه يجمع ما من مع وجهه او قصرت اصابعه الى مستوى الخلفه  
عادة ومنها المولات في الوضوء على الاظهر وان اشترطنا مع ذلك عدم جفاف السابو  
ومنها طول الظفر وعدمه الموجب لخروج عنبه مع اليد وعدمه وتخفيف الشعر  
الموجب للتخليل عند بعض ومنها مسح الرأس والرجلين ومنها وضع الشيء في المسجد  
لغيره للجنب ومنها كون الكفر سائر او مقدار الصدر والكافور ومنها الثوب المرفح  
بالحرير لصحة الصلوة فيه والتكفن به على كراهية ومنها لبس الثوب فلا يصدق على  
من لبس ثوبا طويلا لا يخرجه اذ ياله بركته فلا يبعد صحة الصلوة فيه لو كانت الجاسة  
فيها لا يخرجه منه بركته ومنها حفر القبر بحيث يحرس الميت عن السباع ويكتم رايه عن  
الناس فانه الواجب ومنها حرونة الارض وسهولتها لطلب الماء منها او سهولتها من  
الجهات الاربع ومنها التوجه الى القبلة للمصلي والمستحضر على احتمال ويجوز ان يكون  
شرعيا ومنها وقوف المرنه في جانب المصلي مكروه او حرام ومنها بيوت النيران والغطا



ونحو حجر الماء والارض السجدة وجواد الطرق والالسان المواجه والمسجد المحصل  
 لفضيلة بناءه المشار اليه بقوله ولو كفخص قطة فان المراد به كفايته عما يتحقق به اسمه  
 ومنها الماكول والملبوس المنع عن السجود ولا يبعد هنا المنع مع الاختلاف في العادة  
 لان الشك في المانع مانع ومرجعه الى قولهم الشغل يقتضيحتاج الى فراغ يقضي  
 منها الراتب من المؤذنين ومنها تقديري لجهرا للاخفات ومنها مساوات موضع السجود  
 لموضع الموقوف وكون الارض محدقة ومنها وضع الجهة والكفين وامهما الى الجليلين  
 في السجود والطائفة قائما وقاعدا وراكعا وساجدا والقعدة عليها ومنها السكوت  
 الطويل والفعل الكثير والاكل والشرب في موانع الصلوة مع احتمال ان يكون الاختلاف  
 لغويين ومنها الاجذم والابرص لعدم صحة الاتمام به جمعة على قول فانه يرجع فيه الى  
 اهل الجنة فيه ومنها اخا وبغ السماء والظلمة الشديدة لوجوب صلوة الابرص <sup>والافقة</sup>  
 ومنها الصبح فالى العرف العام والاقراء والاعلم فالى اهل فن ذلك ومنها الخطم الوادع  
 في تباعد الصفوف وعلى الامام وعدم الحيلولة بما يمنع المشاهدة والمتابعة  
 في الجماعة والتباعد عن الجحان في صلواتها ومنها اخفاء الجدران وسماع الاذان  
 وحدود بلد الإقامة والرجوع ليوم موافق كان مع التلغيق في احكام السفر  
 منها البلاد الكبيرة لاعتبار الإقامة في المحلة وجعل المسافة من حدودها لمن  
 سافر منها السوم والانتفاء عن الالهات والعوامل والهرم والوسط مع مما كسبه  
 المالك في الزكوة ومنها التفريط الموجب لضمان الزكوة مع تلغها الموجب  
 لضمان العارية والوديعة والامانة وغيرها مما يضمن بالتفريط والتغدي وكذا  
 التغدي ومن هنا يكون الظاهر انه لا اعتبار بعطف اللحظة بل اليوم بل الايام النادرة  
 وقيل اذا علف يوما امتناف حول وقيل باعتبار الاغلب اذا اجتمع السوم والعلف



وهي حصول اسم الحنطة والشعير والقمح والزبيب لتعلق وجوب الزكوة <sup>عليه</sup> وقيل حملة  
احمرار الخلال واصفران وانعقاد حب المحصر ومرجعها الى العرف اي ويعرف  
حكم النوع الاخضر حتى يوطب ومنها المؤمن في الزكوى وتقسيطها على الزكوى  
وغیره اذا اشتراكا ومنها الفقر والغنا فيص يعطى الزكوة ونحوه والمستطيع <sup>معرفته</sup>  
ما يستثنى مما يشك في استثنائه بالقياس الى الانخاص المذكورين من الخادم  
دابة الركوب وثياب التحل وهداياه المعتادة وما يصانع به الناس <sup>الثبت</sup> ومنها الاكل والشرب  
في مقطعات الصوم فلا يشمل الربو والخامة ما لم يخرجها الى قضاء الفم ومنها المرض بالثوب  
من الصوم فيرجع فيه الى عادته ومع الشك قال اهل خبرته والظاهر الاكتفاء بما  
الي واحد لانه موضوع يحصل لشهادته ظن حصوله وكذا الحاصل المقرب وقبلة  
اللبن ومنها كفاية الزاد والراحلة بالنسبة الى حال المستطيع وكذا حقه وخطيه  
السرب وقوم الاختسالة وسعة الوقت وظن السلامة في الطريق فلا يعتبر خوف  
بعض من كوى البحر فان رب البرص ورب البحر والحافظينهما ما لم يكن من حيث  
ضعف في المركب او حاله ومنها الكفاية التي يرجع اليها وثن الهدى وهزاله  
ومنها الجرات فالمعتبر منها المسمى من الحرم عدا مسجد حرام ولحيف ومنها الصدفلا  
يحرم الجري وهو ما يبضرها يفرخ في الماء عادة ولا المسباح الماشية والضاربة  
عدا الاسد فقل قاتله كئيش اذا الميرده على رواية ومنها المتولد بين الوحشي والانسي  
فانه يبيع الاسم وكذا الولد بين ما يحل وما يحرم عليه ومنها تقويم ارض الخراء  
ونفسه وقيل في حرج الصيد ربع قيمته ويرجع في القيمة الى العرف كغيره مما يجب  
فيه القيمة من الاموال المتلفة والمنافع كذلك اذا لم يكن لها مقدار شرعي كمنافع الانثاء  
من الاسماع والانباء واللذيق والشم والسئل في العضو وغير ذلك وبالحمله

والظلمة



فيرجع في تقويم الارش وغيره ماله قيمة ولا مقدار لها شرعا الى العرف والعادة  
 العادة ان تساوت والا فالى اهل ذلك الحال ومن ذلك قيمة ما ارتجعه المسلمون  
 من اموال المسلمين وعبيدهم اذا اغنمها المشركون ثم قسموها بينهم وتفرقوا  
 فان للمسلمين قيمتها من بيت المال وقيل انها تعاد على المالك ويرجع الغانم  
 بقيمتها على الامام مع تفريق الغنائم حسبما يراه الامام من المصلحة وما قد  
 امير المؤمنين وهو مصلحة تلك الحال ولعله الاقوى ومنها القتل وعملها  
 على الجهاد ومنها مقدار النفقة لحفظ الغيبة ومال الزروع وبيت المال من الحاد  
 والراعي والناقل والكاتب ومنها اعانة الظالم على ظلمه ومنها الاعتناء  
 على بيع الاكفان والطعام والرفيق ومنها كون الذبح والحياكة وغيرها صنعة  
 ومنها الانتفاع من غير حجة السهم في نحو كحشايش المسمومة وعدمه يجوز  
 بيعها وعملها وهكذا في الانتفاع في المسوخ والسباع والطيور ومنها كون  
 الكلب معلما والفهد صيودا ومنها المؤديات كالحيات والسباع وما ليس  
 باحد الكلاب الثلاثة او الاربعة لغيرهم اقتنائها ومنها الغش الموجب للرد او  
 الفسخ في البيع والوزن ومنها لباس الرجال والنساء لغيرهم لبس احدهما  
 يختص به الصنف الاخر ومنها اما حة ظروف الهدايا وعدها وقواطع المراكب  
 وما يقضاه القاضى من الهدايا وعدم الافساد في ثمن الخيل والقواكة للمار  
 ونثار العرليس ومنها العمل المحلل المنافي للاجبر الخاص ومنها الاعسار المحذور  
 لتناول الوالد من مال ولله الموصر بقدر مؤنسه ومنها الاجحاف المحتكر وفي  
 اتفاق واجبي النفقة وفي نضد الزوج من المادوم من مال الزوج وان متعها  
 حرم عليها عليهما قالوا وليس للبيت ولا للاختد ولا لام متناول المادوم الامع

رويهم جميعا  
 في  
 كتاب  
 ١

في الاعراس



الاذن صريحاً أو ضمناً ومنها الدخول في سوم المومن والمراد به ما لم يعرض  
عن المعاملة عادة قبل مكرهه وقبل حرام ومنها بيع التلجج وهو المواطات على  
الاعتراف بالبيع خوفاً من ظالم وخوف ومنها المحقر يجوز بيعه معاطاة على قول  
قل يجوزها مطلقاً وقبل بالمنع مطلقاً ومنها العجر المجوز للأشياء عوضاً العقد في البيع  
وغیره ومنها قيمة المثل واجم المثل ومهر المثل ونفقة المثل ومثل العين ولجبد  
الاجود والردى والاردى في العقود الصحيحة والفاسدة والمتلفات بفسب وغیره  
كما يوجب ضمان ذلك كالتفريط بالوديعة والعادية وسائر الامانات واشتراط  
الضمان في العادية وفي اعارة الذهب والفضة وان لم يشترط الضمان ومنها  
كون الشيء مكسوراً قيمة ومنها الظروف المبيعة مع المظروف واللدن مع  
الزيت فيرجع في ظروف التمر ونحوه الى العرف والعادة وكذا في الانذار لها الامع  
الراضي على انذار الزايد وجواز بيع المسك في قارة ولجباله الحاصلة ذلك كله  
جسورة بالخيار للمستقل اليه كما لو خرج معيها ومنها التادية الى خراب الوقف  
ولخلف بين ارباب المجوز لبيعه ومنها الاقرب فالاقرب الى المصلحة التي  
كان الوقف عليها لعرف <sup>تتمه</sup> فيه اذا بيع الوقف ومنها الفاظ الواقفين  
فانها تتصرف الى عرفهم ان اختصوا بعرف خاص والا فالعرف العام فالـ  
الوقف على المساجد والمدارس والفتاوى في الحقيقة وقف على مصالح المسلمين  
والمنفعة بالامور المذكورة والوقف على الشيعة ينصرف الى الاشاعرية  
على الاظهر اذا كان الواقف منهم واحتمال صرفه الى من قدم عليها عند الملاحاة  
كما صار اليه بعض نظر الى صلق الاسم فهو بعيد ولعل ذلك عرف قديم على  
الهاشميين الى من ولد من هاشم بابيه وكذا العلوية والحسينية والحسينية

كثيرة



في سبيل الله ينصرف الى كل قرية وقيل يختص بالجهاد وقيل باضافته الى على الاولاد  
 ينصرف الى اولاد البنين والبنات وعلى الفقهاء او الفقراء جازا ان يشاركون اذ كان  
 بصفتهم وليس له اختصاص بشئ وينصرف الوقف على قبيل الى من في بلد الوقف  
 ومن حضره من خارجه ولا يجب التبغ والنسوة ولا ينظر الغالب لان التبادر من  
 العباد جهة المصروف كما ان يكون نعم لا يجوز الاقتصار على اقل من الجمع اعني الثلاثة مائة  
 لصيغته وقيل بوجوب استيعاب من حضر ولو وقف على المسلمين وهو من صلى الى القبلة  
 على الخواارج والغلات على الاظهر ولو وقف على الاقارب حمل على من يعرف انه قربة  
 له ذكرى كان او افاقي قريبا او بعيدا ولو شرط الترتيب والتفصيل او الاختصاص لم يرد  
 وعلى اعمامه واخواله وتساهلوا على اقرب الناس اليه ترتيبا كما امرت لكن  
 ينساون في الاحتقاق ما لم يفضل ولو قال على اولاد فلان ليس له ولد للصلب  
 وهو من ينسب اليه ولو قال على من ينسب الى قال في القواعد لم يدخل اولاد البنات  
 الامع لجمع ولو قال على ذيتي او عقبتي او نسلي دخل الاحفاد من اولاد البنين والبنات  
 ولو قال على اولادي واولاد اولادي فهو المشروبك وبالغايه للترتيب على العرف  
 مغيها ومنها الفاظ الحالفين فمن حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فهل يحرى  
 فيما لو اشتراه مع عمر واقتماه ام لا احتملان ولو اشترى كل واحد منهما طعاما  
 فخلطاه فمن الشيخ ان اكل زيادة عن النصف <sup>حاشا</sup> واستحسنه في الشارح ولو حلف  
 لا ياكل ثم مغيته فوقف في قوله في الشارح لم يحث لا ياكلها جمع <sup>شيقن</sup> او  
 اكلها ولو تلفت منه لم يحث باكل الباقى مع الشك لثبوته وهو جيد اذا لم نقل  
 بوجوب اجتناب المحصور ومعه فيجب وان لم يحبب الكفارة ولو حلف لا يشرب  
 من الفرات حث بالشرب بالاناء ويد وكوعا وقيل لا يحث الا بالالكوع ولو حلف

ولا يحرى ولا يشرب من لبنه فلهذا كثر في  
 ولا يحرى ولا يشرب من لبنه فلهذا كثر في



60  
أكلت وأسا انصرف الى ما جرت به العادة من الغنم والبقر والابل وكذا الطيور  
والسمك والحجرات وان جرت العادة به ورفع يدها على تردد وكذا في اللحم ولعل  
الاقوى هنا انه يحث بالجميع علما للحجرات لكن لا يحث بالآلية وفي الحث بالكبد  
والقلب تردد ولو حلف على ان لا ياكل شحا حث ليشتم الظهر على احتمال ولو حلف  
لا يلدق شيئا ففقه ولغظه حث ولو حلف على ان لا ياكل لبنا لا يحث بالجبن <sup>الزبد</sup>  
ولو حلف لا ياكل من هذه الحنطة فطحنها دقيقا او سويقا قال في الشرائع لم يحث  
وفيه نظرون وكذا قال في الحلف على اكل اللبنة فخبزها واكله وفيه ايضا نظرون ولو حلف لا  
ياكل لبنا او دجونا فاكل منصفها قال في الشرائع حث ولو حلف لا ياكل فاكهة  
حث في اكل الرمان والعنب والرطب والتين والمشمش وفي البطيخ والجوز  
الموز تردد ولو قال لا شربت ماء هذا الكوز لم يحث الا شرب جميع بخلاف  
ماء هذا البرقانة يحث بالبعض لانه لا يمكن صرفه الى الجميع وقيل لا يحث وان حثه  
في الشرائع ولا يخفى من اشكال وتطهر الثمرة اذ السقي قصد والا فاللذم ما نواه ولو  
قال لا اكلت هذين الطعامين لم يحث باحدهما وكذا لو قال لا اكلت هذا الخبز  
هذا السمك وعلمه في الشرائع بان الواو العاطفة للجمع كالف التثنية وحكى عن الشيخ  
انه قال لو قال لا اكلت زيدا وعمرنا فحكم احدهما حث لان الواو تنوب بمنايات  
الفعل قال في الاول اصح ويقوى عندي ما قاله الشيخ للفهم العرفي وغير ذلك  
كما يذكر في ابواب الفقه ولو حلف على فعل فهو يحث بابتداءه لا بامتدائه كما  
لو حلف على ان لا يوجي الدار ولا يسكنها وهو ليس فيها ولا يبيعها الغنم اذا كان  
الفعل ينسب الى المد كما ينسب الى الابتداء حث باالامتدائه كما لو حلف لا يسكن  
الدار وهو ساكن فيها حث باستدائه السكنى وكذا لا امكنت زيدا وزيدا



فيها ويترجى وجه في الاول واخرجه او امره بالاجراج في الثاني عقيب اليمين <sup>بلفصل</sup>  
 ولا يحث بالعمى لنقل رحله كذا الحلف على اللبس والركوب <sup>التطيب</sup> واما الحلف على التطيب  
 فالأظهر انه يحث بالابتداء لا بالاستدامة ولو حلف لا أكلت ولا لبست ولا شربت اقضى  
 التأييد الا ان ينوى معك معينه بل النية معتبرة في اليمين والندب وعليه وله عانق  
 ولو حلف لا يبيع خمر اقباعه قيل لا يحث لعدم صحة البيع والظاهر ان يحث لانظر اللفظ  
 عرفنا الى الصور هنا وكذا لو حلف لا يبيع مال زيد ثم اراد بيعها ومنها الفاظ الناذر  
 وهي ان تبعت لبيد كما اشترى اليه انما الا انها مع الاطلاق وعدم العلم بخصوص المني  
 تنصرف الى المتعارف اذا كان راجحا فلونذر ان يبيع ما يشاء يمين تعان ذلك فلوركب  
 بعض المسافة فالمراد انه يقضي الحج ويمشي ما ركب وقيل ان كان النذر مطلقا عارضا  
 وان كان مطلقا بسنة لزمه كفان خلف المندب وهذا موافق للقواعد الشرعية والحج  
 عن المشي حج ركبا وعليه سباق بدنه استجابا وقيل وجوبا والاول اشبه ولو نذر  
 ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله سبحانه بمكة محرما بالحج او العمرة وقيل  
 بالبطلان في الثاني الا ان ينوي البيت الحرام وفيه نظر ولو نذر ان يصوم اياما معددة  
 تحريمين التتابع والتفريق الامع شرط التتابع ولو نذر ان يصوم يوم قلدوم زيد شكرا  
 قيل لا ينعقد سواء قدم ليلا او نهارا لعدم الشرط في الاول وعدم التمكن من الصوم  
 في الثاني ولعل الأظهر ان يصوم في الاول نهارا في الثاني ان قدم قبل الزوال ولم يفعل  
 الثاني واحتمال صوم ما بعد كما انه لو نذر ان يصوم يوم قلدوم زيد مثلا دائما  
 صامه وما بعد الا ان يكون يوم عيدا لانه كما المستثنى ولو كان في شهر رمضان كان  
 عن رمضان ولا قضاء بينهما وقيل يقضي اذا كان يوم العيد وفيه نظر ولو نذر ان  
 يصلي فاقل ما يجزئه ركعتان وقيل ركعة والاول اشبه سواء قلنا ان الواجب بالندب



حكم بجازي أو حكم الواجب لأصله لأن الفاظ النذر تنصرف إلى المتعارف الغالب ولو  
أن يفعل قربة تجزئ بين الصيام والصدقة والصلوة وكعة وقيل يحرفه وكعة ولو نذر الصدقة  
لوجه المسمى وإن قل ولو قال بما لكثيرا المروي ثمانون درهما ولو قال خطيرا أو جليلا  
بما أراد ولو مات قبل التفسير قال في الشرايع رجع إلى الوجه ومنها لو نذر أن يخرج أو يذبح هديا  
تعين ذلك بمعنى للعادة وفيه روايات ومنها قالوا يجوز بيع الأنوع مع الضميمة والظاهر أن المراد  
بالضميمة ما يصح بيعه منفردا ومنها القلعة على التسليم شرط ورجعها إلى العادة ولذلك  
جاز بيع العبد الغائب المرجوع <sup>والمحرم</sup> والإمام الأهل والفرس في المرحى وقد المشتري على  
تسليمه وإن لم يقدر البايع لحصول الغرض من التسليم وجاز بيع العبد الضال  
المحجور مراحى فيه المكان التسليم في وقت لا يفوت فيه شيء من المنافع مفد به أو رضى  
المشتري بالصبر إلى التسليم وإن تعدد فسح وإن شاء التزم به ويتحقق على ملكه ينتفع  
به في العتق ونحوه في الرضوخ ويحتمل نوبا بطلان البيع لفقد شرط الصحة وهو مكان  
التسليم ومنها الأكفاء عن الوصف وعن المشاهدة في الحال المشاهدة السابقة لا  
يتغير بها عادة وكذا مع احتمال التغير للاستصحاب ومع حصول التغير فلا خيار <sup>لها</sup>  
كان أو مشتريا أو معا ومنها بيع الصوت في الظهور عند الجواز وبيع الثمر في الشجر  
لشرطه وإن لم يكونا مضبوطين عادة كجريان العادة ببيعها كذلك واقفهم الشارع عليه  
ومنها الأكفاء بنية بعض المبيع أن دلت على الباقي عادة كظاهر صبي الحنطة بخلاف  
ظاهر صبي البطيخ ورأس سلة العنب والفاهة ومنها المفا البيع بالوصف لأن الغالب  
ارتفاع الجهالة به ويحبر بالخيار أن لم يخرج بالوصف ومنها معرفة الانعقاد في الزرع  
والثمر ومنها معرفة اللقطة واللقطات في بيع الحضر والخبرة والخبرات في بيع الرطب والخمرة  
والخرطات في بيع الثوب والحنا وشبهها ومنها قالوا ليس للبايع تكليف مشرى المنة



بقطعها

نقطها قبل بدو صلاحها الا ان بشرطه والمراد وجوب تبقيها الى ان اخذها عادة و  
عرفا بالنسبة الى جنس تلك الثمرة وكذا لو باع الاصل واستثنى الثمرة وجب على المشتري  
التبقيته كذلك ولكل من صاحب الثمرة والاصل سقى الشجر مع انتفاء الضرر ولو تضررا  
امسا ولو تقابل ضررا احدهما ونفع الاخر جحنا مصلح المشتري ولا يربد من فلهما حاجة  
عادة ومنها لو اعتاد قوم قطع الثمار قبل انتفاء الصلاح كقطع الحصرم فالاقرب  
حمل الاطلاق عليه ومنها انهم قالوا يجوز استثناء ابطال معلومه فلو هلك من الثمرة  
بلا تفريط سقط من المستثنى بحسب ما بنى معرفة ذلك الى تحين اهل خبرته ومنها القوم  
فيما لو باع ما يملك وما لا يملك ولم يفرقها لكان مع ما لا يملك كالخمر مع الخل والشاء  
مع الخبز فان بيعه يفي بما يملك ويقسط الثمن بان يقوم جميعا ويقوم ما لا  
عند مستحليه كالخبر مثلا اما بشهادة عدلين بطلعان على حاله او بالشياخ او  
التواتر ثم يقوم البيع منهما منفردا ويرجع على المبالغ بالباقي من الثمن ولا فرق في هذا  
بين ما يكون لاجتماعهما زيادة كصراحي باب وما لم يكن لبقاء ما قابل المبيع عند البائع  
ودرجوع المشتري بالباقي ومنه ما قابل الهبة فيما لخصه قيمة وهكذا لقولهما لو كان  
ذلك ثمننا الا انه هنا يرجع البائع على المشتري ومنها المجلس وعدم الفرق للختار بين  
المتعاقدين والمقبض في الصرف وهما حكمان قطعيان للاخبار والكثرة وليس في  
الشرح ولا في اللغة ما يحرر موضوع المسئلة فهما من هنا كان الاعتماد على المعرف  
لانه الحكم في مثله والظاهر ان الفرق لا يتحقق اذا فارقا موضع العقد مصطحين قلوب  
قبض البعض صح فيه خاصة ولو اشترى منه درهم ثم اشترى بهادنا يربى قبض الدرهم  
بطل الشاء وان افترقا بطلا معا ولو كانا في المجلس وضرب بينهما طابل لو سقط لختار  
ولو اجبر بالجملة او احدهما مع عدم التمكن من الاختيار وبالضرب جزم العلامة لعدم

والمرجع

تحتهم من غيرهم  
في البيع كونه من غيرهم  
شبهه في كونه



السقوط ولومات أحدها احتمال سقوط اعتبار المجلس لأن اعتبار مقارفة الدنيا أعظم  
 مقارفة المجلس في الإقطا ويحمل ثبوته وانتقاله إلى الواوثة فإن كان حاضرا امتد  
 اعتبار ما دام الميت والآخر في المجلس وإن كان غائبا امتد إلى أن يصل إليه الخبر أن <sup>مقطنا</sup>  
 اعتبار الميت وهل يمتد بامتداد المجلس الذي وصل فيه الخبر نظر ولو جن أحدها أو جن  
 عليه لم يسقط الخبر وقام الولي بما فيه الخط ومنها أنهم قالوا لا يجوز اتفاق الداهم إلا إذا  
 كانت معلومة الصرف بين الناس والأصل في ذلك الأصل في المسئلة ومنها العيوب و  
 المراد بها كل ما كان زائدا على أصل الخلقة أو ناقصا من ذلك خشونة لجهر واضطرب المسكة  
 سواد الغض وعدم انبساط الشعر في العانة ولو لجارية ومن ذلك عدم الحيض إلا بعد سنة  
 أشهر مثلا أو ثلاثة وبالحمل على خلاف المعتاد بين النساء وفي رواية داود بن فرقد عن  
 رجل أشري جارية مملوكة فلم تحض عند حتى مضى لها سنة أشهر وليس بها حمل  
 قال إن مثلها تحيض وليس ذلك كبر فهذا عجب في ردمه ومنها الوصف في السلم فانه  
 لا بد من ذكر كل وصف يختلف به القيمة اختلافا ظاهرا لا يتغابن الناس عنه في السلم  
 بلفظ ظاهر للملااة عند أهل اللغة حيث يرجع إلى عند الاختلاف ولا يخفى <sup>في ذلك</sup>  
 الاستقصاء إلى أن يبلغ الغاية لصير الموجود بل يقتصر على ما يتناول الاسم فلو  
 اقتضى الاطناب إلى عزة الوجود كاللؤلؤ الكبار شكلا ووزنا ووضعا ونوا <sup>تتخلل</sup> كذلك  
 ولجارية لحشامع ولدها وما أشبه ذلك لم يصح وإن كان من الأبياء التي يجوز السلم  
 فيها لعمارة أئمتها وتسليمها وفي <sup>اللؤلؤ</sup> الصغار أشكال استقرت في القواعد الجواز  
 مع ضبطه وبالحمل الصبط في الأجل والوزن والوصف والتغايير وكثرة الوجود  
 عزته أمور محرفية يرجع فيها إلى العرف والعادة في السلم وغيره فلا يكفي كثرة وجود  
 المسلم فيه في بلد لم تجر العادة بنقله ومنها اللفظ الموضوع به بأراء متباينة معينة



تختلف للعرف فقوله الى يوم الخميس والحجة والى شهر رجب ونحو ذلك يجعل بالآخر  
من المسمى فاذا قال الى اربعة ايام والى شهرين والى سنتين جعل بالآخر ومنها الائمة  
الموضوعة لسميها متعددة تأتي على حجة الترتيب كسفر ربيع وجمادى والايام  
السبعة فالعلاقة على الاسم يقتضي الاول من سميها فاذا قال الى يوم الخميس اقتضى اول  
خميس يات بعد يومه ذلك وكذا بالنسبة الى شهر ربيع وجمادى بل وكل اسم شهر اذا  
جعل اجل التبادر والعزم ومنها التدليس وتليث به الحبار بين الفسخ والاهضاء  
مع عدم التصرف والمرجع في حقيقة الى العرف والعادة ومنه شوب اللبن بالماء  
ووضع الحبر فيه وفي الارض الرطبة ليكتسب ثقلا وخطا الجنس باردى  
منه بحيث يخفى الوردى بخلاف ما لا يخفى كعقد التين والزوان فانه ليس من  
التدليس في شيء لانه لغة من الدلس وهو الظلمة كان المدلس يظلم الامر ويوهمه  
حتى لا يتوهم وقوعه وهذا هو المحرم وما نحو التين والزوان اذا لم يتجاوز  
العادة فهو غش للمسلمين ولعل الاظهر التائم بفعله مع التعمد وان جاز بيعه لما  
الشيخ في باب فضل التجارة وآدابها عن سعد الاسكاف عن ابي جعفر قال  
مر النبي ص في سوق المدينة بطعام فقال لصاحبه ما ادى طعامك الاطيبا و  
سئل عن سعيه فاجاب الله نعم ان يدي يده في الطعام ففعل فاخرج طعاما رديا  
فقال لصاحبه ما اراك اجمعت خيانة وغشا للمسلمين واعلم انه لو دلس  
فقصص المشتري فبان تدليس فان لم يكن عيبا كخبث الوجه ووصل الشعر  
والنهرية في المشاة فلا رد له ولا ارش الا في التصرية فان له الرد ويرد معه اللبن  
الذي جلب منها حتى المتجدد بعد العقد ويرد مثله ان تلف فان تعدد القيمة  
السوقية ولا يثبت الرد مع التصرف الا هنا واشكل بعضهم في رد اللبن المتجدد



التجدد بعد العقد بأنه <sup>ملكت</sup> المبيع الذي <sup>يتم</sup> له هو المشتري لان العقد ينفسخ من حينه  
 لامن اصله وهو جيد ان لم يظهر الاطلاق بالرد شامل لقدم ومنها الالفاظ التي  
 يقع عليها البيع والصلح والهبة والعطية وغيرها وهي اقسام الاول الارض وما في  
 معناها كالبقعة والساحل والعصبة وغيرها منها الفل والزرع والشجر الذي فيها و  
 يدل عليه مضافا الى فهم العرف بمفهوم قوله <sup>في</sup> انما يتاح الارض بحدودها و  
 ما اعلق عليه بابها فجميع ما فيها الشجر ورواه الشيخ في باب احكام الارضين ولا  
 يدخل في الارض البذر الكامن في الحرث كالبارد و يدخل جميع ذلك اذا قال  
 بما اعلق عليه بابها او ادى عليه حايطها او بما اشتملت عليه حدودها الى غير ذلك  
 ثم انه ربما يدخل في البيع ما قامت عليه قرائن الاحوال من الامور المذكورة او ما  
 به العادة بل الظان العادات ربما اختلف باختلاف البلدان فلي الفقيه  
 ملاحظة ذلك ومع الالتباه فالرجوع الى العرف العام الثالث اذا وقع العقد على  
 اسم البنيان وما يرادفه مثلا فيدخل فيه الشجر والارض والحيطان والجوار والشرب  
 على الاظهر وكذا البناء المعمول للجلوس فيه لاجل التفرج على الاظهر وكذا العريش الذي  
 يوضع عليه القضاة نعم البناء الذي وضع للسكنى فيدخل دخوله على اشكال ويدخل  
 البنية ان حوت العادة بدخوله ولو اوقعه بلفظ الكرم كما لو قال بعنتك هذا الكرم  
 تناول شجر العنب البنية ولو ابعه بلفظ الفحل دخل ما كان منه البنية ويشكل بدخول  
 الارض والعريش والبناء والتحقين ان البناء المرجع في ذلك العرف والعادة كما  
 في الطريق والشرب **الثالث** اذا وقع على اسم الدار فيدخل فيها الارض والبناء على  
 اختلافه اعلاه واسفله والحمام الذي يتبعه بجمعه عادة والاشجار المثبتة  
 والسلام الموضوع فيه للصعود دون الرمي والدنان المثبتة وخشب القضاة



والأخشاب المثبتة للنساجة والحل والحواشي المدفونة والكوز المدخون والحجرات  
المدفونة والرفوف الموضوعة على الأنناد من غير سهم والقفل ومفاحه نغم الظاهر  
دخول مفاتيح أغلاق أبواب الدار والحجرات التي فيها واستشكل في الواح الدكان  
من حيث أنها تنقل فلا تدخل كالفرش ومن حيث أنها أبواب قد دخلها لاظهار  
وبالحالة فالحالة في ذلك كله على العرف والعادة الرابع إذا وقع العقد على القرية وما  
يرادها دخل فيها الأبنية والمساحات تحيط بها البيوت والطرق المسكوكة وكلما جرت العادة  
بدخوله من الأشجار والمزارع المحيطة بها مما يلحقها اسمها في عرف أهل ذلك المحل كما  
هو الآن معروف في بيع القرى في بلاد الحج فقول العلامة في القواعد وفي دخول  
الأشجار والثابتة وسطها أشكال قربة عدم الدخول لا يخرج من نظره وحل ذلك بالنظر  
إلى بعض الأماكن في عصمه وكذا قوله بعد ذلك ولا بدخل المزارع حول القرية  
وان قال يحقونها الأمتع القرية كالمساومة عليها وعلى مزارعها ثمن ليشيها بها أو  
يبذل ثمنها لا يصلح للجميع وفي هذا نظرون وجوابه فان علو الثمن وعدمه لم يكن  
قربة على المدخول وعدمه بل المعتبر في ذلك عادتهم عند إطلاق اسم البيع الخامس  
الشجر وبدخل الأغصان الرطبة واليابسة ما لم تنفصل والأوراق والأزهار  
في مثل المشمش والتفاح والرمضان ونحوها مما يكون المقصود منها الثمرة  
دون الورد وبدخل في الفل الثمر قبل أن يؤمر بقوله من باع نخلا مورا فثمرته  
للبيع فان مفهومه يدل على أن غير المور للمشتري ويجب على المشتري تبعية  
المور إلى وإن جازمة عادة من البسيرة والرطبة والتمرية ونقل في الشرايع فتوى  
بالإجماع أن لمدع الظهور فيه أن النخل الغير المور للمشتري ثم قال بل لا فصل  
فلو انتقل النخل لغير البيع فالثمره للناقل سواء كان مؤبرا أم لم يكن وسواء انتقلت



بعقد معاوضة كالاجارة والنكاح او بغير عوض كالهبه وشبهها وبالجملة الذي يظهر  
 منه بل صريحه ان الثمن لا يتبع الشجر الا ثمره قبل التاخير بشرط الانتقال بعقد البيع  
 خاصة كما هو صريح القواعد ايام وظاهرهم ان المؤخر لا يدخل سواء استغقت الاحكام  
 فلتحتمل اللوائح ام القح البايع فلو باع الشجر وبعضه معلق وبعضه غير معلق لا يبعد ان  
 يلحق كل حكمه مع احتمال تغليب جانب التليق والعدم واذا لم يميز فما شئ كان و  
 يصطحان مع عدم العلم بالمقدار السادس العبد ويقضى بدخوله ما قضت به العادة  
 من الثياب وكذا بيع الفرس فبدخل فيه الوسن واما الحمل فيتبع العادة ويختلف باختلاف  
 الحبل والبايعين وبالجملة فعلى الفقيه التامل وعدم الانحمال والقبض والعمل بالملك  
 طريق الاحتياط من الجانبين بعقد الامكان وفيها التسليم اطلاق العقد يقتضي تسليم  
 المبيع والتمس فان امتنع الجبر وان امتنع احدهما اجبر والمراد من التسليم التخلية  
 بين الشئ وبين من انتقل اليه بعقد فريضة عنه ورفع يد الغير ان كان وفي المصلحة  
 القبض في المنقول نقله وفي غيره التخلية ومثله في الرضة للمنقول بالحيوان والاقمشة  
 والمكبل والموزون والمعدود ثم قال وانما كان القبض مختلطاً كذلك لان الشارع  
 لم يجد ترجيح فيه الى العرف وقبل انه غنوا المنقول التخلية وفي الحيوان نقله وفي المعبر  
 كبله او وزنه او عداه او نقله وفي الثوب وضعه في اليد واستند في اعتبار الكيل  
 والوزن في المعبر بهما الى صحفة معوية بن وهب قال مثالت ابا عبد الله عن الرجل  
 يبيع البيع قبل ان يقبض فقال ما لم يكن كيل او وزن فلا يتبعه حتى يكتله او يزنه الا  
 ان يولييه الذي قام عليه رواها الشيخ في باب بيع المصفون من ايب وفي حلالتها  
 على المراد نظر للحاق المعدودية قياساً وفي رواية عقبة بن خالد ما يدل على اشتراط النقل



عن أبي عبد الله ع في رجل اشترى متاعا من رجل وان جبهه غير انه ترك المتاع عنده  
ولم يقبضه قال اتيتك غدا فما المتاع من مال من يكون قال من مال صاحب  
المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع ويخرج من بيته فاذا اخرج من بيته فاما  
المتاع ضامن بحقه حتى يرد اليه ماله رواها الشيخ في باب العقود من كتاب المتاجر  
والاظهر في معناه ما ذكرناه اى التخليه وهو مختار المحقق في الشرايع غير ان ما حكينا  
عن اللعنه والروضان وسط الامور ويمكن ان يلحق استفادته من الاخبار للالة  
هذه الرواية على النقل في قبض المنقول وغير المنقول هو كقول الى العرف والعادة فيها  
يكون اقباضه التخليه فلا يشترط بعد دفع اليد عنه مضي زمان يمكن وصول  
المشتري اليه الا ان يكون في غير بلد بحيث يدل العرف على عدم القبض بذلك  
كما صرح به في الروضة ثم الظاهر كما صرح به غير واحد ان اشتغاله بملك البائع غير  
مانع منه وان وجب على البائع التفرغ هذا اذا كان المطا تسليمه لواحد واما اذا  
كان مشتركا ففي توقفه على اذن الشريك قولان قال في الروضة اجماعا العدم  
وعلى ذلك لعدم استلزامه التعرف في مال الشريك ثم قال نعم لو كان منقولا  
توقف على اذنه لاقتدار قبضه الى التصرف بالنقل فان امتنع من الاذن نصبت كما  
من يقبضه اجمع بعضه امانة وبعضه لاجل البيع وقيل يكفي في التخليه وان لم يكن لها  
قبله انتهى اقول هذا الذي حكيناه مبنى على العلم بالشركة واما مع عدم العلم بها  
فيجري فيه خيار الشركة وكذا اذا كان مشغولا بمال البائع بحيث يقوت في ملك  
تفريغه نفع معتد به فانه مع عدم العلم به مطا او على ذلك الوجه ضرر منفي وهو  
لخيار فزع اذا غصب قبل الاقباض فاسرع عوده بحيث لم يفت من منافعه  
ما يعنده عن الخيار والاختيار المشتري بين الفسخ والاثام بالبيع وان تقاب



حصوله فينتفع بما لا يوقف على القبض كعقود العبد اقول وجه عدم الخيار في  
الاول صحة البيع وعدم التمكّن من التسليم لعارض الغيبه لا يقضي بفساده  
باختيار سرعة العود لم يحصل الضرر الموجب لخيار المشتري وكان في العرف  
لا يعد عيبا ونقصا حتى يثبت الخيار فتدبر ثم لو تلف في يد الغاصب فهو كما لو  
تلف قبل القبض فيبطل البيع وان رضى بالصبر مع احتمال ان يكون الرضا  
بالصبر قبضا وكذا لو رضى بكونه في يد البائع واولى فيحقق القبض هناك كما صح  
بني الوضوء وانما تعرضنا لذكر هذه الفروع مع انها خارجة عن المقصود  
من الكتاب لان الشركة والغيبه وفوات المنفعة وعدمها وسرعة عود <sup>المعصوم</sup>  
رسم وعدمها امور عرفية يرجع فيها الى اهل العرف كما ان احتمال ان يكون الرضا بالصبر  
كاشف <sup>بغير</sup> ويتقائمه في يد البائع يسمى قبضا ترجعه الى العرف والعادة فمهما اذا اختلفا  
في الصحة والفساد قد مدحى الصحة لانه الاصل باحسان العادات وان جازوا الشك  
مقرر لذلك ومنها اطلاق الكيل والوزن والتقدير ينصرف الى المعتاد في البلد و  
مع الخالف فالى الغالب ومع التساوي فالاجمال ومنها اذا لم يشترط طاهر  
الكيل او الوزن فله اجره المثل والمحال في مقدار على العرف والعادة وتؤخذ  
من البائع اذا كان الكيل لاعتبار البيع لانه المصلحة ولا اعتبار الثمن من المشتري كذا  
قالوا ولحق ان ذلك ان لم يكن هناك عادة غالبة ومعها فهي المتبعة قالوا اجماع  
الدلال على الامر وهذا امنهم مني على انه المتعارف فلو فرض هناك عادة رجع  
اليها ومنها قالوا المثل ما يتساوى اجزائه في القيمة والمنفعة ويتقارب صفاته كما  
لحبوب والادهان وما لا يتساوى اجزائه كالحيوان فهو القبي ومعرفة ذلك  
يعود الى اهل العرف فيثبت في ذمة المقرض المثل في المثل وقيمة مع عدمه في



القبض قيمته وضمها ان الشارع اقر الكفار على عاداتهم في بعض الاشياء على التمسك بها  
مقصودة على الدليل لمخالفتها الاصل من ذلك لو باع الذي ماله ملكه المسلم كالتحريم والخبر ثم قضى منه  
دين المسلم صح قبضه ولو شاهد المسلم ومنها ما قالوه في المدين انه لا يباع واره ولا خادمه و  
لا يباع بجلده ولا دابة وكوبه والمراد من ذلك ما يليق بجارية منها ما وكيفا ولا يباحض فيها جارية شرية  
ان كان من الاشراف وعلمه ان كان من غيرهم فان زادت عن ذلك في احد الوصفين وجب له القضاء  
او الاستبدال بما يليق بجارية ومنها انه يقتصر العبد لما ذون في التجارة على المعين نوعا ومكانا او زمانا  
مع التعيين مع الاطلاق يتجزأ كما قالوا والماد بذلك مائت يكتفي هناك عادة ومعها فتبطل  
ومن هنا تعلم ان قول بعضهم وليس له الاستدانة في الاذن في التجارة معك ذلك بعد  
دلائلها عليها الا لضرورة كما كنفل المتاع وحفظ مع الاحتياج اليه ليس على اطلاقه  
بل هو مشروط بعدم الاحتياج وهكذا القول في الوكيل والاستدانة لضرورة النقل  
والحفظ مع عدم العادة ليكون من باب الاحسان ان اتفق ذلك لا عن قصد من الاصل  
فلو اشترى براس المال كل المتاع بحيث لم يبق منه ما يكفي لنقله تحفظه مع علمه بالاحتياج  
الى ذلك كان متعديا ومنها جاز فخر في الخبر علة ووزن الجريان العادة بل لا شك ومنها انهم  
قالوا يقبل اقرار الراهن بالاقباض لعموم اقرار العقل الا ان يعلم كذبه والمراد من العلم  
بالكذب هنا بما لم تعتبره العادة لقينة الصريح كالوكالة في الجواز ادعا اقباضه اليوم  
فاره في الثالث الاستحالة فذلك عادة وان امكن ذلك بالرسالة الطيور ولو ادعى الموطاة  
على ذلك بعد الاقرار لتفصيل الاستهاد اقامه لوسم الوثيقة <sup>حذره</sup> من تعدد ذلك اذا  
تأخر عن ذلك الى ان يتحقق القبض سمعت دعواه الجريان العادة ومنها لو ادعى العلق  
في اقراره واظهرنا ولا يمكننا فله اطلاق امرته في الاطلاق على الاقوى كما في الروضة والمراد  
بالامكان العادي ومنها لو كان الراهن بيد المرتهن فهو قبض لصدقه اسم المنصو



عليه عرفا هذا إذا كان مقبوضا باذن الراهن ولو كان بيد المثلث غصبا قبل بال  
 الاكتفاء بذلك لما ذكره لأن المثلث في المعاملة لا يقتضي الفساد وقيل لا يكفي على تقدير  
 اعتبار في اللزوم ركن فلا يعتد بالهبة عنه فيه والمثلث لا يقتضي الفساد حيث لا يكون  
 الهبة عنه دكنا ولهذا لا يعتد به لو ابتداء بغير اذن الراهن وقيل لا يكفي القبض السابق  
 بل يقتصر الى اذن جديد للقبض والمضى منه يمكن فيها جدد القبض عادة  
 وهو ممنوع لنفسه تحصيل لمصلحة ومناقاة للأصل وقيل باشتراط الأمرين <sup>الصحيح</sup> في غير  
 لأن المعتبر من القبض ما وقع بعد الراهن وهو لا يتم إلا بما كان ابتداء ومنها أنهم  
 قالوا الراهن لا يتم إلا بالقبض أي أنه جزء السبب للزوم من قبل الراهن كالقبض في  
 الهبة بالنسبة الى المتهب وقيل يتم بدونه للأصل وضعف ما دل على القبض من  
 الأخبار وضعف مفهوم الوصف في الآية مع ان اشتراطه بالسفر وعدم الكاتب  
 قوينه واضحة على ارادة الارشاد وكيف كان فمضى كونه وهنا كونه وثيقه عند المتهب  
 من ذلك لستفاد اشتراط كونه عاين ملك فلا يصح وهن ما لا يملك ولا رهن الطير  
 في الهواء ولا الصمك في الماء اذا اجردت العادة بعود الاول او كان السهل محصلا  
 مشاهدا بحيث لا يتعد قبضه عادة ومنها انهم اشترطوا في الحوالة رضى المحيل  
 المحال اتفاقا والمحال عليه على المشهور ولأنه احدا كان الحوالة واختلاف الناس  
 في الاقتضاء سهولة وصعوبة وقيل بالعدم لانه بمنزلة المحيل فهو كماله وكيف كان  
 فالرضا المشروط امر عرذ يرجع الى المال عليه الى ما يفيد عادة ويجعل ان يكون كسائر  
 العقود لا يكون إيجابه وقبوله إلا بالفاظ مخصوصة ومنها انهم قالوا لا يبرأ الكفيل بالتسليم  
 المكفول عند الاجل والتسليم هنا معناه ان لا يكون مانع بحسب العرف والعادة من  
 متغلب يمنع او مكان لا يتمكن من وضع يد عليه لقول المكفول وضعف المكفول له ان

لأنه

إجابة



ان جزاءه في مطلق المكان او ذلك الزمان يقتضي قول المكفول لنغلب فيصير في المكان  
 المعين على تقديم اولى مكان العقد على تقدير الاطلاق ومنها انهم قالوا بطل التغيير  
 عقد الكفالة بالبدن والراس والوجه فيقول كغلت بدن فلان او راسه او وجهه  
 وكما هم يريدون بذلك اللفظ الموضوع للجزء الذي يصح استعارته للجملة بحسب عادة  
 العرف فيصح بالوقبة والقلب ولا يصح باليد والرجل ومنها اناطة الحكم بالظاهر <sup>بقول</sup>  
 قول موافقة مع يمينه الا ان يقيم الاخر البينة على خلافه وكثير من مسائل المتنازع كقول  
 قول صاحب السفلى اذا دعى هو وصاحب العلو جدار البيت لان الظاهر من العادة  
 انه لصاحب السفلى وان قيل هنا انه بينهما لتساويهما اليه الحاجة وتقديم قول  
 صاحب الغرفة مع يمينه اذا تنازعا في جداران الغرفة والظاهر لا اشكال هنا  
 واشكل فيما لو تنازعا السقف الذي هو عذلة الارض للغرفة وعذلة السطح لما  
 تختمها لتعارض العادة هنا وتساويهما فيها فيقبل بالقربة لانهما لكل امرئ شكل وفيه ان  
 مورد القربة ان يكون المتنازع فيه حقا لاحدهما لا غير واشتباه حال فيه ويجوزها  
 ان يكون بينهما كما يجوز ان يكون لاحدهما وقوي في الدروس انهما في مع حلفهما ان  
 نكولهما والاختصاص بالخالف وقيل يقتضي به لصاحب الغرفة لانه ارضها ولا يتحقق بدونه  
 بخلاف البيت فانه يتحقق بدون السقف وهما متصادقان على ان هنا غرفة فلا  
 بد من تحفظها ولان تصرفه فيه اقليم وليس هذا بالبعيد وموضع النزاع السقف  
 الذي احدث بعد بناء البيت اي بعد بناء سقفه المقوس هو اقل للبيت الاقل  
 لا تأمل في كونه لصاحب السفلى بيمينه مما يشك ايم لو تنازع صاحب غرق الحان و  
 نحو وصاحب بيوت في الصحن خلف صاحب الغرف في قدرها لسلوكه وخالف  
 الاخر على ان لا يد لان النزاع ان وقع على معين لا يزيد عن القدر ليركن لصاحب البيوت

فان السقف المقوس



67  
مادة جريان العادة بثبوت له وتحقق تضرره فيه بل هو من ضروريات الدين الانتفاع  
بالعرف عادة وعقلا الخلافات الزائدة فان يد صاحب البيوت عليه اولى وقبل بان  
المسلك بينهما واختصاص صاحب البيوت بالبراءة ووجه التمهيد في الدوس حمل  
الاثار في العرصة اجمع لان صاحب الاعلى لا يكلف المرد على خط مستوى ولا يمنع من  
وضع شيء فيها ولا من الجلوس قليلا فله اليد على الجميع وهذا النزاع جار فيما لو كان  
المرقى الى الغرف من وسط الصحن اما لو كان من الدهليز قبل الوصول الى الصحن فالظن  
انه لم يشارك الاقل لعدم اليد ولو كان المرقى من ظهر الحان وخارجه فالدهليز  
والصحن للاسفل وغير ذلك من المسائل التي حوت عادة الاصحاب يذكروها في اواخر  
كتاب الصلح وفي كتاب القضاء وغيرها من ابواب الفقه فان تقديم احد المتنازعين  
فدينه بالظن من العادة ومن ذلك الحكم بشراكة الجدار بين الجارين تعالىا بالنسبة  
عليه بيمينه ومنها تقديم قول العامل في المضاربة والشركة بل مطلقا لان الفاعل  
في العادات الامانة والصدق مع ان العادة تقتضي بانه ما ارتكب عملا  
ولا شركا ولا ودعيته الابتناء والعادة تقتضي بقاء ذلك الحال ومنها ان الماذون  
اذا تنازعا وادعا كل منهما شراعه صاحبه من موله لبيطل بيع المتأخر فقبل بمسح  
طرفيها وبحكم الاثر ب ومع النساءى يفرع لها وقبل معه بطل البيع وقبل غير  
ذلك واعتبار ذلك المساحة لقضاء العادة بالابقية ومنها ان عامل مال  
المضاربة اذا اطلق المالك ولم يعين له العمل من نوع الجان ومكانها و زمانها  
ومن يشتري منه ويبيع عليه فانه مع التبعين لا يجوز له التخلي ويجب عليه ان  
يتولى الاثر بجاه كما يتولى لو كان المال لنفسه من عرض الغاش على المشتري ونشر  
وحمل ما يناسبه حمله وقبض ثمنه ولا اجر له على ذلك حملا للاطلاق على ما حتر



به العادات بخلاف ما لم تخرأ عادة ارباب المضاربة بعلمها كحل الثقل والدلالة ونحو  
ذلك فانه لو تكلفها امكن له اجرة مثل العمل ويتفوق في السفر من اصل المال مقتصر  
على ما جرت به العادة من ما كول وملبوس ومركوب وآلات واجرة المسكن فان  
اسرف حسب عليه وان قتر لم يحسب له واذا عا د فاني ايد ولو من الزاد ددده يجب الى التجارة  
او يتركه الى ان يساقوا ان جائله العود لم يفسد والمراد بالسفر هنا العز لا مسافدا القصر  
وتفقه مرض العامل لا تحسب من المال لان العادة لم تجربها ولا يصح شرطها لعدم ضبطها عادة  
وليشترى بنقد البلد وان كان هناك محل مقاد بحيث ينصرف الاطلاق اليه عادة فيجب  
والا كان مضمولا ومثله العبد الماذون في التجار ومنها انهم قالوا الوديعة استنباه في  
المحفظ ظاهرهم الاحتياج فيها الى الاجاب والقبول الدالين على الاستنباه وقبول التنازل  
وان المرجع في ذلك الى العرف والعادة ومن هنا لم يحصر الاجاب فيها بالفاظ مخصوصة  
ولا القبول واكتفى فيها بالقبول الفعلي وعلى ذلك بان المطا الرضا ودعا كان الفعل  
ابلاغ من القول ودعا قيل ان الوديعة <sup>اذن</sup> لا تحرد لا يحقد ومن هنا لو اكرهه او طرهما  
عنده لم تصير وديعة لكن بصوته الاكره يجب لحفظ للبعد لا للوديعة واذا كانت اذنا  
فالمعتمد فيها العادات الدالة على الرضاء والقبول ومنها قالوا الاضمان عليه لو تلفت  
او عانت الا بالتعدي فيها اي يفعله ما ليس له ان يفعله كركوب الدابة وليس التوب  
ونفع الكيس المختوم او المشدود او بالنفريط وهو ترك ما ينبغي فعله عادة فلما اخذت  
منه هبة قهرى فلا ضمان ان لم يكن هو سببا او جزء سبب للقهر وقد روي على الدفع  
بحيث لا ضرر ولم يدفع ومثله ما لو تمكن حين القهر على ما هو احرز وبالحمل لو تمكن  
من الدفع عنها بالوسائل الموجبة لسلامتها وجب ما لم يؤد الى تحمل الضرر الكثير كما  
لجرح واخذ المال او نقص في الاعتبار بالسبب الى بعض الاجزاء ثم الوسائل للدفع وعدم



نحل الضرر وتختلف باختلاف العادات بالنسبة إلى الأشخاص ويجب عليه الممين لو  
 قنع بها الظالم فيؤدي عما يخرج عن الكذب مما أمكن ومنها الحرز كما أشبهها اليه وهو  
 المعدل للحفظ عادة وتختلف باختلاف الودائع فالتقرب والنقد ونحوها الصناديق  
 المقفل والببت المحرز عن الغير وللدائنة الاصطبل المضبوط بالغلق والنشأة ونحوها المراح  
 وبالحجلة فالحرز يختلف باختلاف الودائع واختلاف الودعي فان الحرز عند أهل البوادي  
 غير الحرز عند أهل المدن ودعا يختلف باختلاف القرى ودعا يختلف باختلاف  
 ارباب الددد والبيوت فرب حرز عند واحد غير حرز عند الآخر والظاهر يجب على  
 المستودع جعل الوديعة محرزها المعناد حرزا لها سواء كان عند حرز أو لم  
 يكن وسواء علم المودع ان عند حرز ام لم يعلم نعم لو قال الودعي لصاحب الوديعة ان  
 اماكن بيته كذا وكذا ومثلها للبس مما يعتمد عليه والمفروض انه كما قال فقال المودع اجعلها  
 فيها او اجعلها مع مالتي يصيبه ما يصيبه فالظاهر عدم الضمان وانه بمنزلة  
 مال معين هو المكان الا ان رهنها يجوز نقله اليها هو حرزا ومساو بخلاف مال معين  
 فقبل بالمنع منهما المنع الاول لوتية المستنبطة في الاول والقياس في الثاني وقيل بالجواز في  
 الاول وللأولوية دون الثاني ومنها نفقة الدابة المستودعة سواء اذن صاحبها ام  
 سكت فانه ينفق عليها بالمعروف الا انه يتوصل الى الاذن عند سكوتة ومع تعذره  
 قال الحاكم ومع تعذره قال الإمام داود ومع تعذره يقبل قوله مع يمينه بالرجوع على  
 المالك والانفاق بالعدل ومثل ذلك ما لو احتاجت الى نقل الخوف التلف  
 او تسلط ظالم او تلف الحرز مع بقائها فيحتاج الى مستحفظ معه ومنها لو طلب الوديعة  
 صاحبها وجب ردها فوراً <sup>عليه</sup> وكيله الخاص او العام المشاؤل وكالنه مثل ذلك  
 فان تعذرا قال الحاكم عند الضرورة لان الودعي مع عدم الضرورة اولى بالولاية من



الحاكم وجاز عند الضرورة دفعا للحرج والاضرار كما لو خاف عليها من ظالم او حرق او غرق  
 ثم ان احتاج نقلها الى اجرة دفعها ورجع بها على صاحبها مع نيتة والغورية هنا  
 عرفية يرجع بها الى العرف فان عدتها ونا ضمن كالموت المستودع فانه يجب ردها  
 على الوارث فوراً او من يقوم مقامه فلو كانوا متعددين ورد على بعض دون البعض  
 فملك الباقي ضمن الباقي ومنها الانتفاء للشيء متى استوفى المستعير منفعة المقاداة  
 وان احتاج الى اصلاح او مؤنة فعل ذلك بالمعروف فمن استعار ارضا صالحة للبناء  
 والغرس ولم يعين فعل ما اراد ولو استعار لجهة خاصة لم يجز العدي الى الاقل ضرراً  
 والى المساوي وقيل بالجواز الاولوي في الاول وعمل بظاهر الحال في الثاني وفيه المنع من  
 اعتبار هذه الاولوية الامع العلم بذلك من <sup>القوانين</sup> الخارجية وفي المساوي <sup>نظم</sup> كاهر ضرورية  
 انه تصرف في ملك الغير بغير اذنه والمستعير الاستغلال بغير سنة في الارض المعادة للغير  
 لقضاء العادة به كما يجوز دخوله اليه لستغيبه وحراسته وليس له الدخول  
 للاغراض التي لا تتعلق بشجرة كل ذلك لقضاء العادة به ومنها اجتمع الحاكم على عمل  
 المزارعة بعد موت العامل فان اعتبر فيها العادة في اجتمع مثل ذلك الا ان يرضى  
 العامل بالانقاص فيلزمه ذلك بل كل ما يستاجر الحاكم وغني عن الاولياء يعتبر فيه  
 ذلك فلو بذل الزيادة متعمدا ضمنها من ماله ومنها المزارعة على الارض حصته من  
 حاصلها الى اجل معلوم يكون فيه تمام النماء غالباً ويعبر فيها ان تكون صالحة  
 للمزارعة المقصودة منها عادة بان يكون لها ماء من نهر او بئر او مضجع او يستعملها  
 الغنوت غالباً والابطال للمزارعة وان ارضى العامل ولو قصر العامل بالتأخير  
 فلا حق له بعدها في تخير المالك بين القلع والابقاء بالاجرة ان رضى العامل ويحمل  
 وجوب القول لتضييع حق المالك بتأخير واذ اخذ القلع فهل له الارش ام لا وجهان



لعل الأول أظهر لما ذكرنا وطريق معرفته ان يقوم الزرع قائماً بالاجرة الى اوان حصادة <sup>مفكوك</sup> <sup>مفكوك</sup>  
ان كان لفلو عه قيمة ولا اخذ قيمة الزرع قائماً بالاجرة الى اوان حصادة <sup>والله اعلم</sup> وذلك العرف  
والعادة ومنها لو خالف العامل ودفع غير ما <sup>عليه</sup> <sup>عليه</sup> فظاهر ان يكون للمالك اجرة مثل  
ان رضى بالابقاء والافلحة لانه تصرف في ملك الغير بما لم يؤذن له به وليستحق ايضاً الارش  
وقيل للمالك الفسخ والاجرة والابقاء وله المسمى مع الارش ان كان هذا الزرع ارضاً عامية  
ومنها اذا بطلت المزارعة قالوا الحاصل لصاحب البذر فان كان مالك الارض فعليه  
اجرة مثل العامل والعامل وان كان من الزارع فعليه للمالك اجرة مثل الارض  
ومنها قالوا يجوز لصاحب الارض لخص على الزارع وتقبيله به مع الرضا وهذه معاملة  
خاصة مستثناة من المحاقلة فبستقي ما اتفقا عليه بالسلافة فلو تلف الزرع من  
قبل الله فلا شيء على الزارع ولو تلف البعض سقط عنه بالنسبة ولو تلفه متلف  
فهو ضامن وكان للمزارع مطالبة للمالك مطالبة الزارع بالمسمى ولو نقص بسبب خص  
لم يستقط ويحمل حريان الغبن هنا اذا كان لخص مخالفاً للعادة ومنها المساقا  
تصح اذا بنى للعامل حل يزيد به الثمرة عادة كالحرث والسقي ورفع اعضان الكرم  
على الخشب وتاتر النخل لاختلاف الجدار والحفظ والنقل فانه خارج عن المساقا وله  
اجرة المثل ان لم يشترط ويصح ان يجعل اجرة جزء من الثمرة ويكون من قبيل المجازاة  
ومنها انه يشترط في المساقا تعيين المدة وافلها ان يغلب فيها حصول الثمرة  
عادة ومنها انه يلزم العامل في المساقا مع الاطلاق كل عمل فيه صلاح الثمرة او  
زيادتها من الحرث والحفر وتهديب الحريد بقطع ما يحتاج الى قطعه وقطع الاعضاء  
المضرة <sup>الزراعة</sup> <sup>الزراعة</sup> والحشيش المضرة خلال <sup>الزراعة</sup> <sup>الزراعة</sup> وتعديل الثمرة الى غير ذلك مما جرت به  
العادة وعليه آلات القطع والدولاب واللدو والشا ونحوها ولو شرط على المالك بعض



الالات وكلها جائز وكذا لو شرط بعض العمل ومنها إذا فسدت المساقاة فالثمن للمالك  
لأنه تابع للأصل وعليه أجر مثل العامل ومنها قالوا الأجور هي العقد على تلك <sup>منفعة</sup>  
معلومة بعوض معلوم وأنه يشترط في المنفعة أن تكون مما جرت العادة بها كسكنى الدار  
ودكوب الدابة وليس الثياب والجمل بالحقلى ويخوذه لك وفي العوض أن يكون مما جرت <sup>المعاشرة</sup>  
العادة <sup>بها</sup> عينا كانت أو منفعة على أن العين المستأجرة للمنفعة أن كانت ذات منافع  
عادة واستأجرها البعض تعيين البعض وإن أطلق كان المتعارف المقادير فيها ولا يجزئ  
أماكن غيرها ومنها لو ظهر في العين المستأجرة عيب فلما أجبر الفسخ أو الأرش أن عين  
العين ومع الإطلاق فله أن يطالب بالبدل فإن أجيب فيها والأجازه الفسخ و  
الرضا بالعيب والمطالبة بالأرض كما أنه لو تعذر البدل كل ذلك لأن الأحكام تتبع العادات  
والعادات السليمة وقبل مع المطلق له الفسخ مطلق وفيه نظر ومنها أنه لو قصد التطبيق  
على العمل كخياطة هذا الثوب هذا اليوم يعني ابتداءه بابتداءه وانتهائه بانتهائه قالوا  
الأقرب البطلان لأن ذلك مما لا يتفق غالباً لا مكان انتهاء الرضا قبل انتهاء  
العمل وبالعكس ومنها الأجير الخاص وهو من اشترط عليه تولية العمل بنفسه والمد الغيبة  
قالوا ليس له أن يتولى عملاً غير المستأجر لغير إذنه في ذلك الوقت ولو فرضناه  
نهاراً وتولى غير العمل لبدلاً فالظن يجوز ما لم يؤد الإضعاف في عمل النهار وهل يجوز أن <sup>يتولى</sup>  
نهاراً وما لا ينافي العمل عادة كالصوم مع الخياطة مثلاً فالظن ذلك ما لم يؤد الإضعاف و  
النقصان في العمل المستأجر له ولا يتم يجوز غير المناء إذا لم يؤد الإضعاف عادة لشيء  
لحال باستثناء مثله وقيل بالمنع مطلقاً لأنه صادر كانه حق للغير فلا يعمل لغير إذنه ومنها <sup>أخا</sup>  
تسليم المستأجر العين استقرت لأجره إذا مضت مدة يمكن الانتفاع بها عادة فيها  
استأجرها له ومنها لو طرأ العيب بعد العقد والتسليم كأنه دمار الدار وإن كان <sup>بعد</sup>



استيفاء مدق فله الفسخ لان المنفعة تجدد يوما فوما وشيئا فشيئا ولم يستوفها بعد  
والحل خرج عن حيز الانتفاع او كان يتنفع به لكن لا على الوجه الذي استاجر له كماله  
وقد يقع بيوته وبالجملة اذا خرجت العين عن المنفعة المعتادة التي وقع العقد لها فحيز المشترا  
بين الفسخ والقبول بلا ارض على قول لان العقد وقع على المجموع ولا يتجزأ مع الارش  
لانه انما يخرجها فانما من المنفعة المقصود بالعقد فيجبر بالارش على القول الآخر  
ولعله الاقوى ومنها مؤنة العبد واللابية على المستاجر عند بعض والاقرى انهما  
على المالك للاصل في قضاء النقص العادة بذلك فلو اتفق المستاجر عند عدم  
التكليف من الاذن بنية الرجوع على المالك كانه له ذلك وحسب له المتعارف  
المعتاد دون ما زاد ومنها ان كل ما يتوقف عليه بوقته المنفعة عادة فعلى المجر  
كالقنب والزمان والسبح والحرام والبرذعة والحريم الشدة والخط والملاذ  
للكتاب والمفتاح للدار الى غير ذلك مما جرت به العادة وربما تختلف العادة  
بالنسبة الى البلدان والاشخاص ويجوز اشتراط بعض ما على المجر على  
المستاجر ومنها ان تنازع الخط والمالك فقال الخط امرتي ان اخطه  
قباء وقال الاخر قيصا فيه اشكال باعتبار تعارض الظ والعادة من جهة قول كل  
منهما الا ان المالك يعد هنا منكر انجلف ويخذ من الخط الارش اى  
ارش ما بين كونه مقطوعا بقاء وقيصا وقيل انجلف الخط الادعاء انجلف المالا  
عليه الارش والاصل عدمه وعلى القول الاول ليس للخط اجر العمل ولا منفعة  
ان كان لخطوط لانه عمل عدواني في الظ فلا اجر له ولو كان لخطوط لخطوط  
له ان تراعى كما انقصوب وقيل بالعدم لاستلزامه التصرف بما لا يغير ولو  
اراد المالك ان يستلزم بطرف كل خط من خطوط الخط انجلف حتى انجلف



خطوط ثبت مكانها فالظاهر لا يجب جابته لانه تصرف في مال الغير فلا يحل الايضاً  
 ومنها انهم قالوا بطلان الوكالة اذا فعل الموكل ما تعلقت به الوكالة لحكم العادة  
 بذلك ووجه ظاهر ومنها اطلاق الوكالة في البيع يقتضي البيع ثمين المثل لان العادة  
 جوت بانصراف اللفظ الى ذلك كما في غيره ومنها انه لا يجوز للموكل ان يوكل الا  
 مع الاذن صريحاً او ضمناً كالتساع متعلقها بحيث تتعلق القرائن على الاذن له  
 كما لزادة في اماكن متعددة وبالحيلة يرجع في معرفة الاذن وعلمه بما جرت  
 العادة في مثل ذلك العمل وتوقع الوكيل عما وكل فيه عادة فان رفع شأنه قد يكون  
 قوينة على الاذن في التوكيل ومنها قالوا لا شفقة للعاجز وقالوا يرجع في العجز  
 الى اعترافه لا الى حاله الامكان استدانته فم ومنها قالوا لا سبق الا في حافى  
 او خف او نصل وهو المروى والمراد بالحافى الخيل والبغال والحمير وبالخف  
 الابل والفيله وبالنصل ما يشمل السيف والسهام والحراب ويحمل المساقبة  
 فيها على السبق فيما اعدت له عادة كالعدو والجرى في الحافى والخف والاضافة  
 في النصل دون الجوده في الذات والهيئة والشكل وان يكون كل واحد مع حليته  
 الى غير ذلك من الفروع المتكثرة المسطورة في الكتب الفقهية من الطهارات  
 الى الملبس وغير المسطورة وانما اكثرها بالنظائر والمثيل في المقام ليوقف المطالب  
 على كثير من المسائل الفقهية ويرجع الى اوابها رجاء بان يحصل له ما يجب  
 فعليه العلم به للمجهد من هذا الصنف ليحصل له بقراءته والاطلاع عليه اعظم  
 شى ايط الاخيهما والتم الله الموفق والمعين **دلالة** الالفاظ  
 الموضوعات للعبادة والمعاملة المشهور وانها للصحيح منها وقيل للاصح منها  
 ومن الفاسد والظالمهم كما تبين عنه ادلة الفريقين انها له على جهة الحقيقة

لا يستأجر الا تشييد المستغنى بها لا يتعلل كما لا يرى في المار طر  
 والشيء انما يبيع منفاه الى غيره سداً لغيره واذا تصرف  
 فيها كان قسماً على الاذن



ان النزع المذموم من الاعم القدر والمثول  
والا لا يخرج وانما سداى المهية لا يثبت طاعة الطاعة

مناف للثبات للنزاع في ثبوت الحقيقة الشرعية وعدمه مع ان النزاع في المسئلة  
واقع عند كل من الفريقين اللهم الا ان يدعى ان النزاع مفروض على تقدير ثبوت  
لحقيقة الشرعية او فيما لا يثبت فيه السن المتشوعة وهو حقيقة عندهم فانه عبارة  
عما خاطبهم به الشارع كانه حقيقة او مجازا ولعل هذا هو الاقرب لانه على الاول  
يلزم ان لا يثبت عليه ثمرته عند النافين الاعلى جهة الفرض وليس الامر كذلك لا يخفى ويؤيد  
ثبوت النزاع في اسماء المعاملات مع ان كبر امورها او كثرة هاليتها حقايق شرعية ومن  
هنا صرح بعضهم بان النزاع على تقدير ثبوت الحقيقة الشرعية وعدمه ثم المراد من الصحيح  
هنا ما كان جامعا للجزاء والشرايط وعدمه وربما نذر الاعم بما كان جامعا للاجزاء  
الصحيحة اي للعلومة الصحة اجتمعت فيه الشرايط <sup>او لا</sup> وهو يخص من الاول الخلق الاول فيما  
منه بعض الاجزاء التي لا يصح لفقد هاملب الاعم عنه فائمه الظان المراد عرف الفقهاء ولا  
المتشعبة لعدم ضبط هذا وربما يفهم من بعض ادلة القائل بالاجماع رادته عرف المتشعبة  
وتظهر الثمرة فيما لو وقع الشك في شرطية شئ او جزئية او ما يغتفر على الاول لا يعد  
الفاعل لذلك ممثلا لاختلاف الناذ فانه يعد ممثلا اذا اذبا علمت ارادته والشك في  
الشرط لا يقتضي الشك في المشروط عند وكذا الشك في الجزئية لا يقتضي الشك في تمام  
المهية نعم اذا علم شرطية الشرط وجزئية الجزئية فافضى الشك فيما ذك واليهم من نذر  
هان يعطى من راء يصلى بئر نذره فمن راء يصلى وترى الطائفة في احد السجدين او  
لم يبق السور في احدى الركعتين عند القائل بالاعم بل بغيره فيصدق عليه انه يصلى  
لو كان الجزئية المعلوم الجزئية نافضا كما ينبغي عنه او لغيره في الاعم وهو المعروف عند  
الاعمين كما ينبغي عنه ادلتهم الاية ويبحث في ذلك كله على الاول هذا واعلم ان بعض القائلين  
بالاحبة صرح بان لا نزاع في ان المطلوب شرعا انما هو الصحيح لكن بمعنى ما لم يعلم فساد



وهو اعم من الصحيح بالمعنى الذى ذكرنا فان المراد به الصحيح واقعا بحسب نظر المجتهد وصرح  
ايضا بان الاسم للاعم من الصحيح والفساد فان المسقى غير المطا والتسمية ليس لاجل  
طلب المسقى بل يجوز ان ياد بها امر اخر كان يعد صاحب الاسم من المسلمين مثلا كما  
قال امير المؤمنين ع فيما رواه الشيخ عن محمد بن فليس عن ابي جعفر ع ذبيحة من كاد ان بكفه  
الاسلام وصام وصلى لكم حلال اذا ذكر اسم الله عليه فالصحيح عند ما لم يعلم فساد  
وتعابله الفاسد وهو يقتضى صحة اطلاق الاسم حقيقة على كل ما يسمى في العرف العام صلوة  
مثلا وان نقصت بعض الاركان وبالجملة فالتسمية عند عرفية والمسميات شرعية  
وهو كما ترى وكيف كان فعلا الثمة في المسئلة اجراء اصل العدم وعدمه فيما شك في  
حيثية او شرطية او ما بغية من قال انها اسماء للصحيح منع اجراء الاصل واجراء من قال با  
الاجمية وربما جوز اجراء الاصل في الشروط والموانع بعض من قال بالاول دون الاجزاء  
واخذ ~~الاعتاد~~ العلامة نور الله وجهه ومنه الصحيح بما كان جامعا للاجزاء وما علم  
علم كونه شرطيا والفرق بينه وبين الصحيح فيما تقدم والاعم بتفسيره ظاهر والذي يظهر  
في ان النزاع في اجراء الاصل وعدمه لم يكن متبينا على هذا النزاع نعم بناء على ان ما ورد  
من العبادات هل جاء مبينا او مجالا من قال بالاول جوز اجراء الاصل سواء كانت للصحيح  
ام للاعم فانه لا مانع من اجراء الاصل بعد البيان وما هو الاكن يدعى الحكم بلا بيان من  
الشارع فيصح نفسه بالاصل ومن قال بالثاني يلزمه على القول بالصحيح عدم الاجراء  
وجوب الاثبات بكل محل محتمل لان تكليف بالصحيح الواقع على القول بالاعم يوجب  
الرجوع الى العرف فما تحققت مدخليته وجب دخوله وينبغي ما علمه بالاصل فهو حذبه  
وبالجملة فجعل النزاع بالاجراء الاصل وعدمه مبتنيا على الصحيح والاعم ليس لفضل القول بذلك  
بل هو من القضاة الاتفاقية فان من قال بانها للصحيح قال انها ردت بجملة فلا يجري فيها الاصل



ومن قال بانها الصحيح <sup>للاصح</sup> قال انها منى مبينة للرجوع فيها الى العرف كالمعاملات فيجري فيها <sup>الاصل</sup> فكانت دعوى الصحيح مركبة من ادعاء امرين الصحة للاجمال وكذا دعوى الاصحى مركبة من ادعاء اجمية الاسم والبيان والافعال **قوى** **لنا** على الدعوى الاولى وجوب **الاول والثاني** البباد ووجه السلب حقيقة عن صلي اوصاف فاسدا والمراد صحة السلب في لسان الفقهاء فان عرفاهم المعبرة في المقام والقول بان تبادر الصحيح لانه خفي في الاعم وسلب الاسم عن الفاسد باعتبار انه غير المطوع غير الغالب في الائتمال يدفعه بان الصحيح ينساق الى الذهن وحده و السلب المذكور ظاهرة في سلب المصدق على ان المطاعين ما وضع له الاسم فهذا القول حقيقة مؤكدا للتخار لا دفع والعجب من بعض مدققي العصر كيف استراح الى مثله في الرد على الاحتجاج بوجه السلب **الثالث** الاجماع محصلا ومنقولا على انها عند المتشعبة في المعاد المستحدثة وان اختلفوا في انها كذا عند الشارع او حجازات صادرة بعد عصم حقائق والمعاد المستحدثة هي المعاد الصحيح كما يعلم من حال الفقهاء وقناويهم وان اختلفوا في بعض افراد الصحيح والقول بان الاء عرفية والمسمايات شرعية خيال فاسد مخالف للعارف من وضع الاء كسماياتها ولعله ياتر الى المسامحات العرفية في تسميتهم ما زاد او نقص عن كمن يقليل باسمه وغير ذلك واين المسامحات العرفية عما يجرم التسامح في شئ منها **الرابع** ان مورد الحجاج نفيًا وإثباتًا حقيقة هو مورد الامر وينبغي ان يكون الفاسد والاعم لا يندلج امره بالفاسد وهو حجج والقول بان المطاعين المسمى كلام شعري لا يلتفت اليه ليت شعري هل خاطب الشارع ابتداء بغير التكليف وهل وضع الاسم لغير ما كلف به واطلاق اللفظ احيانا على ما هو اعم كما في الرواية المذكورة في النفا وغيرها حجاز وقريشة ظاهرة **الخامس** ان جعله اسما للاعم يحتاج الى معرفة معنى الاعم وهو نقيض الاول غير مضبوط فان ما يصدق معه المهيئة وان انشئت منه لبعض الاجزاء في جميع الشرايط او بعضها غير محدد لا معنى له في الحقيقة يرجع الى الانتظار والافكار فيكون



المسمى عند هذا غير المسمى به عند الآخر ومثل هذا لا نظير له في الاوضاع الاعلى <sup>التي ذكرنا</sup>  
والمفروض عدم القابل به وكذا على ارادة التفسير الثاني لان المراد من كونه جامعا للاجزاء  
الصحيحة في نظر ذلك الفقيه فيكون المسمى به عند هذا الفقيه غير المسمى به عند الآخر و  
ربما هرب بعضهم عن هذا الإكمال وجعله اسما للاركان الخمسة او الاربعة في الصلوة  
وهو احتمال عقلي لا مشاهد عليه غير الانتحال الذي نجد مثله فيما زاد عليها او نقص  
من ذكره وغيره ان اراد عرف عامة الناس وان اراد المتفقه فلا نتم تعيين الاسم لذلك بل  
الاسم عندهم الصحيح لا غير كما ينبغي عنه نعرفهم **السادس** ودان الاسم مدار الصحة  
فانك لو جعلت الاسم دائيا مدار الركعات والهيئات المخصوصة في الصلوة مثلا  
لا تمتنع عليك اطلاقها حقيقة على صلوة الخائف والغريق والمساييف والمضطجع و  
المسئلتي وخوفك حتى مع الصحة فان قيل يلزم القول الصحيح <sup>لصحة</sup> فانه لو جعل الاسم  
معين امتنع عليه صدقه على غير من قلنا على تقدير كونه اسما للصحيح فهو اسم للفعل  
والقول المبرى للذم من من تعلم قدر مشتركا ايضا **السابع** انه ورد لاصول  
الابطهر وروا لاصول الانفاضة الكتاب والمراد في الحقيقة لانه المعنى الحقيقي للنفي  
المتعلق على الذات وادعاء ان هذه الهيئة من التركيب صارت حقيقة في نفع  
الوصف لكثرة النظائر وشهرة الاستعمال فان استعمالها في نفي الذات صار بمنزلة  
الشعرة السوداء في جلد الثور الابيض او كالشعرة البيضاء في جلد الثور الاسود  
بل لو ارادوا منها نفي الذات لم يكن الاعلى القول بالصحة فلو ارادوا النبات الصالحة باعتبار  
نفي الذات للزم الدور كما صرح به بعضهم فهو قول صمد من غفلته عن حقيقة الحال وكثرة  
الاستعمال في نفي الذات بل لو انصف ولا يسعه غيره الاضاف في النظر الى المنفي <sup>الكتاب</sup> والوارد  
والسنة وكلمات اهل اللسان لكان حريا ان يعقب المثال عليه وكأنه نظر الى اصل الصلوة



من جان المسجد الا المسجد ولا عمل الابنية مع ان هذا وارد في مقام العباد<sup>ة</sup> وهو لفي  
الذات اي لا يكون في الاربع الا في صني ولا سعي الا في طاعة ولا سعي الا مع رقة ونحو ذلك  
جعل مثلا او كما مثل وبالجملة فكون حقيقة النفي للذات فيما تعلق بها كما لا يشك فيه ولا يصاد<sup>ر</sup> الي  
الامع القرينة فلا بد **والناس** ان العبادات امور توقيفية لا تعرف الا من قبل الشارع و  
لو كانت اسامي للاعمال كما كانت كذلك لان المرجع فيها الى العرف دون الشرع كما حكاه الامام  
العلامة في شرح الرافعة وفيه ان لهم ان يقولوا انها توقيفية اصالة وبعد معرفتها فالوجوع فيها  
الى العرف لا بعد المعرفة من الشارع كما اعترف به لا بد منها والشان اثبات ذلك كيف  
والعلماء غاية الاضطراب ان اريد بذلك عرفهم ولما العامة والسواد فهم كما ترى بخطون  
خط عشوي وليس علمهم مستند الى جهة الشرع هذا واعلم انه ليس مرادنا من انها اسما  
للصحة ان تكون الصحة داخلية مفهوما بل المراد انها موضوعات لما هيئات مخصوصة اذا  
اوحدتها المكلف كانت صحيحة فالصحة لا تهم للمعنى الحقيقي فلا يرد ان الصحة والفساد من  
العوارض الخارجية لاجزاء الماهية ولا مستفاد من لفظ العباد<sup>ة</sup> فكيف نقول ان اللفظ  
حقيقة فيها **والناس** على انها جملة الموضوع وهي المدعى المثابثة انا علمنا اجمالا بالكمال  
والسنة بل بالضرورة من الدين كوننا مكلفين بعبادات ذوات اجزاء وشيئنا طوائف  
ثم جازنا اخبار متفرقة حصل لنا من مجموعها اجزاء وشيئنا طوائف لان العلم انها تمام تلك  
المعلومنا اجمالا وبعضها ثم لحاصل منه ما نقطع بدخوله ومنه ما نقطع بخروجه ومنه ما  
لشك في دخوله الا انا لعل انه مع دخوله يحصل لنا الفراغ من الشغل ومع خروجه الشغل  
في الفراغ واذا دار فراغ الذمة بين فدين وجب اخذ بالتبصير للقاعدة المقررة وهي ان  
الشغل يعني حاج الفراغ يقيني ويؤيد هذا اختلاف الاصحاب في اختلاف في الاجزاء  
والشرائط والموانع حتى ان الواحد منهم ربما ناقض نفسه مرارا مضافا الى استدلالهم بالقاعدة

المستفاد من التوقيفية ان  
يدفع هذا بان الرجوع الى العرف هو

من الامور



لمذكورة وان استند الى اصل عدم قائما كان فيما يظن علمه للدليل يدل عليه ويكون  
 الاصل مؤيدا له على ان من انصف من نفسه يعلم ان اكثر هذه المسماة ان كلها غير مبينة في  
 عهد المعصومين كما ينبغي عنه سؤال اجلاء اصحابهم عن بعض الاجزاء والشرايط والموانع  
 فضلا عن ضمانات الذي لم يصل فيه البناء الا قليل من كثير كما لا يخفى على من يتبع سير الاجلاء  
 وحمل الاخبار وبالجملة موضوع العبادة توقيفي كما الموضوعات اللغوية والمعاجين الطبية  
 يمنع اثباتها بالاصول الظنية فجب ان ياتي بكل ما يحتمل دخوله في صحة احتمالا بقدره  
 على ما هو الشأن في كل مجمل فان قلت ان اللازم مما ذكرت عدم الاستناد الى الاصل في  
 نفع التكليف المحتمل لانا علمنا بالضرورة من الدين اجمالا ما مكلفون باوامر ونواهي  
 ولما ياتنا تفصيل ذلك وهو بطلان اجماع الاستناد لاصحاب كانه في رفع التكليف الى  
 الاصل سلمنا ولكن الذي يقضيه رفع الحج وسهولة الشريعة سيما في زمن الغيبة وتبناه  
 سلطان الجود الاقتصار في البيان على ما جاء من الشرع لا على استقصاء الاحتمالات  
 فان ذلك يقضي بناء الحقبة الثانوية التي هي واقعية بالنسبة اليها بل ربما افضى بناء  
 الى الواس والخيالات السوداوية ومن اجل ذلك جاز الاكتفاء بتحقيق اجرائها و  
 شروطها باخبار الاحاد وظواهر الادلة السمعية الموقوفة دلالتها على اجراء اصول كثيرة  
 لا يوجب كثرتها الظن فضلا عن العلم وجاز للكل ان يكتفوا بمعرفة الموضوعات  
 بالظنون الحاصلة من الامارات العقلية مع انها متعلقة بشرايط العبادات الوجودية قلت  
 اجراء الاصل في رفع التكليف المحتمل لما ورد منواتر في الكتاب من انه لا تكليف الا بعد  
 البيان وقرئ بدينه وبين العلم بالتكليف والشك في تحصيل الموضوع المكلف به  
 انه لما كان مركبا من اجزاء وشروط بشرط يلزمه تعدد الافراد المكلف بها ولم تعلم  
 المقص منها وجب علينا الفحص لحصول يقين البراءة ومعها الخطية انه قد جاء بيان ذلك



للصدور الاول والسبب لحوادث صار مجالا بالنسبة اليها فزاد تكليفنا بطلب ما كان عليه  
 الصدور الاول لمشاركتنا في التكليف اجماعا وما جازنا من البيان لمياتنا الامتياز ومثله  
 لا بعد بياننا نعم جاء في بعض الصحاح ما يصلح ان يكون بيانا للصلوة لكنه قد اشغل على امور تعلم بعدم  
 دخولها فيها ومنه يدخلنا الشك ان المراد بها البيان او الوجه الاكمل على ان الخلاف واقع في كثير مما  
 وقع في هذا البيان وربما يدعى زيادة الاحتمال **بما يتسببه** كالاخفى وقضية دفع لخرج فيه انه لا  
 حرج ولا عسر في الاثبات بالمشكوك فيه من جزء وغيره وكذا التحمل لذلك احتمالا يعتد به اذا لا حرج  
 استقصاء الاحتمالات فهو غاية القلة ثم اننا لا ننكر حوز العمل بالظن لكن ما جازنا من البيان  
 على ما ينبغي من الحزم لا يحصل منه ظن عدم مدخلية الغير وان انضم اليه اصل العدم بل ولو انه بالشك  
 فيه والمحتمل احتمالا يعتد به مع انضمام الاصل ايضا فاني لنا بالصحة الثانوية ما لا يستدعي القراع <sup>النفس</sup>  
 الامر نعم غاية ما يمكن ادعائه مع استقصاء الاحتمالات المعبرة يقين البراهن الظاهري  
**حجة القول** بانها اسماء للاسم امور **احدها وانها** <sup>الاحتمال</sup> وانضامها بالصحة والفساد  
 والانقسام اليها **ثانيها او رابعها** تبادر القدر المستورد وعدم صحة السلب فيها لا يعلم  
 صحته بل لا يترجم على علم فساد ذلك اية الحقيقة **حاشا** ان يظن ان على القول بالصحة ثبوت  
 ما هيئات للصلوة لا تنطبق مثل كونها الحاضر او مساو حافضا او ناسا ثبات او متوهم  
 مريض او صحيح خائف او مضطرب **ثالثها** لو تكرر اسمي للاسم لما اختلفت اجزاءها فصلا  
 منها ركن ومنها غير ركن **سابعها** انا زى من ركع ركوعا زابدا تبطل صلواته ويسمى  
 الى ابد ركوعا ومن الخفى لاخذ شيء ولو بمقدار الركوع ووضع يديه على ركبتيه كهيئة الركوع  
 لا تبطل صلواته ولا يسمى فعلة ركوعا قتيين ان الركوع المضاف فيها المذمومة وهذا يتبادر  
 مع كون الركوع اسما للاسم **ثامنها** <sup>انها</sup> وداد اطلاقها على المتفق على بطلانها ولا يكون  
 ذلك الا مع كونها اسما للاسم كما في الموثقة عن فضيل بن يسار عن ابي جعفر قال بني

القول

احدها



الاسلام على خمس المصلوة والكوم والحج والصوم والولاية ولم يناد بشي مما نودي بالولاية <sup>خذ</sup>  
 الناس بأربع وتكون هذه لعني الولاية ووجه الدلالة واضح بطلان عمل الماربع بدون  
 الولاية اتفاقا منا ومثله قوله دعى المصلوة ايام اقراءك اذا المعنى اذكى المصلوة في حال  
 الحيض والمصلوة في حال الحيض فاسد اجماعا وادعاء ان النسبية وثبات الشرط <sup>حيضا</sup> لها قد  
 يجعل واحدا كذب الموجدان لتقدم النسبية ونعنا وطبعنا **اسمها** انه لا اشكال في صحة  
 النذر واليمين على ترك المصلوة في مكان مكروه وحصول الحنث بفعلها وبلزخهم على  
 الحال لانه يلزخ من ثبوت اليمين فغيرها فان ثبوتها يقتضي كون المصلوة فيها عن  
 واليه في العبادة يستلزم الفساد وكونها فاسدة مستلزم لعدم تعلق اليمين بها اذا  
 هي انما تتعلق بالصحة على مفروضهم والقول بان المراد بالمصلوة الصحيحة لولا اليمين لا  
 يجعلها صحيحة في نفس الامر حقيقة كما هو مراد القائل بالصحة ويجري هذا القول في العمل  
 ان قلنا بل لانه النهي على الفساد فيها **عاشرها** انا لم نجد حدا فتش عن مذهب امام  
 الجماعة في خبريات مسائل المصلوة ولا عن مصلو المصلحة اذا نذر ان يعطي مصليا <sup>ها</sup>  
 مثلا وحل فعل المسلم على الصحة لا يقتضي الصحة على معتقد المأموم او الناذر بل غاية الصحة  
 على معتقد المصلحة فلو لا انها اسماء للاعمال لوجب الفحص والتفتيش واحتجوا على جواز اجراء  
 الاصل فيها و زاد بعضهم وان كانت اسماء للصحة ايضا بامور **الاول** استناد الاصحاب  
 الاصل البرهنة واصل العدم ولا اقل من الاصل المعرف <sup>عندهم</sup> بالاختصاص الاقل  
 عند فقد الدليل على الاكثر الذي اخذ الكل مسلما وافقوا الاجل باخذ الاقل في دية  
 الذي يارش عين الدابة مع ورود الاكثر **الثاني** انا لا نوجب الاحتياط وما ورد بلزومه  
 وهو فيها علم التكليف به وشك في الاداء وبالمجزة يتبع قاعدة الشغل اليقيني ومصلها <sup>فيها</sup>  
 ما ذكر **الثالث** ان الشارع ارسى قواعدا حكما على ما ثبت من عند ولهذا اكثر



النوع من القول بل الدليل والذي ثبت هو ما جاء به البيان فيبقى ما علمه على البراهة الاصلية  
فالتكليف به قول بل الدليل **الرابع** ان المظنون من ادلة البيان بانضمامها الى ما جاء  
في النوع من القول بغير علم النبي عن ادخال ما يحتمل كونه من العبادات بل هو شرع محض  
**الخامس** ان الحجة علينا اليوم المظن بالوجود فيما يجب وجوده والمظن بالعدم فيما لا  
عدمه وهو حاصل في المقام لئلا لانه الاجاز على وجوب ما ثبت فيها وبقي ما علمه لا  
باعتبار القول بدخول العلم في مفاهيم الالفاظ كما يستدل الى بعض بل استناد الى فهم  
اهل المعرف وتعلم ذلك مما ورد ثم اذ الحظنا ما جاء في القول بغير علم ازداد  
ذلك المظن قوة هذا اجود ما قيل في هذا المقام وان اطالوا القول بالتوضيح والتبثيل  
**والجواب** عما احتجوا به على دعواهم الاولى **نفي الاول** بان الالتغال اعم من الحقيقة والجاز  
**وعن الثاني** بوجود منها ان الانصاف والانتظام يجوز ان يكون باعتبارهما متعل ولوحجازا  
ويظهر ذلك بما لاحظته ما ذكرنا من الادلة ومنها ان التقسيم الى الصحيح والفاصل ليس هو المصطلح  
عليه عند القائل به لان الفاسد عند ما كان فاقدا لبعض الشرايط او بعض الاجزاء او بعض  
منها بحيث لا تنفي معه الماهية او ما كان فاقدا من الشرايط فقط على تفسير الفاسد **المطلوب**  
ومعنى الاعم المتنازع فيه والفاصل الذي هو احد القسمين في التقسيم الذي اشاروا  
اليه اعم من المصطلح عليه تفسيره فلا بد وان يكون التقسيم اعم من الاعم المصطلح  
عليه وهو جاز على المذهبين معا ومنها لو كان التقسيم للاعم المصطلح عليه عند الآخرين  
جعلت الاختصاص ثلاثة صحيح وفاصل ومشكوك فيه يلحق بالصحيح عندهم بالفاصل  
عند الصحيحين **ثم من الثاني** يمنع التبادر بل قال الشهيد في القواعد المهيمنة لجعلها  
الصلوة والصوم وسائر العقود لا يطلق على الفاسد الا ليجزى لوجوب المعنى فيه بل صرح  
بل صرح المحققي كتاب الامان من الشرايع ان اطلاق المقدر ينصرف الى عقد الصحيح

المضنى به



دون الفاسد ولا يبرأ بالبيع الفاسد لو حلف لبيع وكذا غيره من العقود وقال الشهيد الثاني  
في شرحه عقد البيع ونحو من العقود حقيقة في الصحيح مجازي في الفاسد لوجود خواص  
الحقيقة والمجاز فيها كبشادة المعنى المذهب السامع عند اطلاق قوله فلان داره وغيره ومن  
ثم حمل الاقارب عليه حتى لو ادعى ارادة الفاسد لم يسمع اجاءا وعدم صحة السلب في  
ذلك من خواصه ولو كان مشتركا بين الصحيح والفاسد لقبول تعيين باحدهما كغيره من  
الالفاظ المشتركة وانقسامه الى الصحيح والفاسد اعم من الحقيقة انتهى فان قلت ان مراد  
الشهيد في القواعد من عدم الاطلاق على الفاسد انه لا يكون مطلقا للشارع  
كما يدل عليه استثناء الحج والاكثار تفصيلا بين مهميات العبادات غير انه لا يسمى به  
كيف والاطلاق على الفاسد بلغ الى ما يحصى كثرة ثم انه لا مانع من جعل الاعم لشيء  
والمطالع بعض جزئياته و مراد المحقق وشارحه من عدم انصاف اللفظ للفاسد باعتبار  
ان الغالب في المسلمين ارادة الصحيح فينصرف اليه لا لان اللفظ موضوع له فقط  
فتبادر اطلاقه لا وصفي وعدم صحة السلب في كلام الشهيد الثاني لا عرف معناه الا  
لكون الصحيح احد جزئيات الاعم على ان كلام المحقق وشارحه في المعاملات والمنازع  
فيه العبادات قلت ما حمل عليه عبارة الشهيد خلاف ما يفار من مثلها بل  
المراد انه لا يطلق على الفاسد في كلام الشارع على وجه الحقيقة الا انه لما اطلق في  
الاطلاق على وجه عدم الحقيقة والمجاز لعدم الاعتناء بالاطلاق المجازي وعدم  
ضبطه استشعر ثبوت اطلاقه مجازا على الحج والاعتناء به فاستثناه فهو استثناء منقطع  
ويؤيد انه قال بعد العبارة المذكورة في الكتاب المذكور بلا فصل فلوحظ على كل صلوة  
او الصوم الكففي مسمى الصحيح وهو الدخول فيها ولو افسدها بعد ذلك لم يزل الحث  
ويحفل علمه لانه لا يسمى صلوة شرعا ولا صوما مع الفساد واما لو تخرج في الصلوة او



دخل في الصوم مع مانع من الدخول لم يجز قطعا انتهى وهو صحيح فيما ذكرنا ثم قولكم  
 لا مانع من فساد ما علم مما اشترنا اليه في الوجه الرابع من ادلة المختار وزياد هنا ان ثمة  
 المسئلة من اجزاء الاصل وعلته يختص بما امر الشارع به وهو غير المسمى به عرفا قطعا  
 باختلاف التسمية والمسمى لا يفيد في المقام شيئا وقد قولكم وحمل بيان الشرايع  
 على التبادر والاطلاق الزام لكم لانكم اعترفتم بانصراف الدفن من اطلاق اللفظ و  
 ظاهر هذا الوضع وبيان اخرى الانصراف يعني وكونه لغير الوضع غير معلوم فيكون  
 اعلل الوضع لانه الظاهر لا يجري ذلك في جميع انواع التبادر فيخرج عن كونه علامة للحقيقة وفقدان  
 في قضية عدم صحة السلب والعجب من بعض ابواب التدقيق من افاضل العصور انه نقل هذه  
 وحملها على ذلك وليس هناك ما يلجئنا الى هذا القليل الكاسد سوى هذه الامارات  
 التي لا تصلح للدلالة كحقيقتين لك التمس قوله على ان كلام المحقق فيه ان الخلاف في الصحة و  
 الفساد جاز في الجميع وان قلنا ان الشارع استعمالها في المعاني اللغوية ولم يثبت صيورها  
 حقايق شرعية وخوفا احراز العلم فيها على ان القول بالصحة في المعاملات يستلزم القول  
 به في العبادات البتة فافهم وعن الرابع بالمانع من عدم صحة السلب فيما علم فسادا ولهذا لا  
 يجوز لمن نذر المصلي ان يعطى من علم فساد صلواته والقول بان ذلك لانصراف الاطلاق  
 الى الصحيح انه الغالب في فعل المسلم مؤكدا للمطلوب كما اشترنا اليه انفا على ان مسئلة  
 واليمين من باب الوضع تتبع وضع اللفظ اذ لا معنى لحمل المتكلم لفظه على ما يتصرف في السب  
 من باب الاطلاق لتتبع فهم السامع واما عدم صحة السلب فيما لم يعلم صحة فلعلم العلم  
 بالحكم عليه كما انك لا تستطيع سلب الانسان والفرس مثلا عن شيء تقطع انه احدهما  
 لا غير **والجواب** بان الصلوة او الصوم او الحج مثلا وضع شرعا للجامع لوصف الصحة بالنسبة  
 الى الغالب من احوال المكلفين واستعماله في غير ذلك مجاز وان وافق الصحة على ان هذا



مشترك الا لزام فان قالوا ان الصلوة اسم للمسمى صلوة وان كانت فاسدة قلنا مع  
 انه غير ما يقوله الا يحيون فنقول المصلوة اسم للفعل المبرئ للذمة وهو معنى الصحيح بل  
 هذا اوله لان الظاهر الاصح ملاحظة الشخصيات فهو اوله بالقول بالاشراك فتسقط  
**وعن السادس** ان الاصل في الاجزاء الوكيفة لا تنفاء الكل بانقضاء الجزء فالخالفه بينهما بحيث صار منها  
 ركن لطفا منه نعم لا يقتضي اطلاقاتها حقيقة على ما فقد بعض الاجزاء او الشرط على غير الوجه  
 شرعا واطلاقاتها حقيقة على ما قد ذلك بالوجه المعتبر لا بناء الصحة بمعنى حصول البراءة والخروج عن  
 العهد **والسابع** بالمنع من الالتزام باطراد الحجاز فانه ليس في الانسان الطويل فخله ولا يسمى  
 منان مثلا على ان العلاقة فيمن فصد الركوع ذابدا أقوى من فصل الاختناء لشناول حجا  
**والرابع** اما عن رواية الفضيل فغاية ما ثبت فيها الاستعمال في الفاسد وهو اعم من  
 الحقيقة فجوز ان يكون من حجاز المشكلة مع انه غير الفاسد الذي اخذ في ضمن الاعم واما  
 الرواية الاخرى فالظرف متعلق بفعل الامر لا بالصلوة كما تقول ادع الصلوة الموصلة  
 اذا عارضتها واجب مطبق وهذا هو المتبادر من مثل هذا التركيب فالمراد بالصلوة  
 مسميها الصحيح ثم ان وقعت في الوقت المنهي عن الابقاع فيه كانت فاسدة لاقتضاء النهي  
 في العبادة الفاسد ولو سلمنا فهو حجاز لعلاقة المشكلة وعن التاسع انه مغالطة لا يلتفت  
 الى مثلها ضرورة ان المتبادر عرفا من الصلوة المنذرة تركها هي الصلوة الصحيحة قطعاً  
 وان اقتضى صحة النذر النهي عن مخالفة الذي هو فعل ما نذر تركه فيجب الفساد لكان  
 النهي للدلول عليه بالالتزام وهذا هو معنى قولهم المراد منها الصحيحة لولا النذر ثم ان مثل  
 هذا مشترك الالتزام فيما لو نذر وصح بانه لا يصلي صلوة صحيحة في المكان المكروه فانه  
 جائز قطعاً وبحيث لو صلى لامع المانع قطعاً مع انها فاسدة اتفاقاً ويلزم من النذر  
 علمه فانه هو جوابكم فهو جوابنا مع ان اللازم من ذلك تعيين الاسم للاعم بالوجه لا اعتبار



27  
الذي لا يستند اليه في الموضوعات اللغوية بحيث لا يصلح جعله بازاء الصحيح فقط وهو كما ترى  
وتظهر هذه الافتراضات المغالطة ما يحكي عن ايجته في الاستدلال على عدم بطلان الصلوة في  
الدار المعصومة بالتمسك بها لاسم الصحيح فانكبت لذلك جعل المحرم الوصف الخارج عنها و  
التحقيق ان الظروف في قوله لا تصل في العصبوب قبل النهي لا للنهي عنه وهو لا ينافي كون الصلوة  
اسما للصحيح وان شئت فقل مثل ذلك في مسألة النذر على ترك الصلوة في المكان المكروه  
بان النذر قد يتعلق بالصلوة الصحيحة وجاء لعل ذلك النهي عن الايقاع في ذلك المكان  
فكانه قال لا تصل في المكان المكروه فالظرف قبل النهي لا للمنفى فيه فانه دقيق وعن العامة  
بالا لا تمنع من اطلاق الاسم على ما لم تعلم فيه الصحة والفساد وجواز النذر للمصلي كذلك  
للمصلي فامثلة لا من هذا الوجه فانه قد يكون مراد الناذر والكلام فيما لو اطلق القول  
ولم تعلم رادته ولا ريب في انضائه الى الصحيح وهو علامة كونه حقيقة كما مر ولو سلمنا انه  
باعتبار الاطلاق لا الوضع لكن يلزمكم مثله في وجوب التفتيش فيه وعدمه على ان الظاهر  
التفتيش في المقام الا اذا علمت عدالته نعم لا يجب التفتيش عن مخالفة الامام لما هو موجود او  
الناذر للمصلي للدليل على حمل فعل المسلم على الصحة الواقعية حتى مع العلم بالخالف في الحكم  
ومن هنا حكم بطهارة الجلود وان اخذت من يجعل طهرها دباغها وتقبل شهادته  
العدلين في العدالة مع علمنا باختلافهم فيها لا يفي ذلك لان العدالة معروفة عرفا لا فائز  
مثل ذلك في الصحة ايقض بل التفتيش في العدالة اولا والجواب عما احتجوا بحجوز اجراء  
الاصل وان كانت اسما للصحة اما من الاول فبالتمسك من استناد الاصحاب والاصل  
في موضع النزاع وهو المشكوك فيه لآمان معتبرة تدل عليه او وقوع خلاف بينهم  
مع تكافؤ دليل كل منهم قوة وضعفا ومثله ما لو تعارض الامارات او الدليلان وان  
لم يغتر على خلاف في المسئلة وبالجمله تمنع استنادهم الى الاصل في مقام السلك في خيرية



لجزء أو شرطية الشرط أو ما نفعه المانع نعم وبما وقع ذلك لنقوة الظل لحاصل بنفي الزايد  
 المدح من دليل أو إيمان يصح التعويل على مثلها شرعا كالإسناد إلى الأصل في نفي وجوب الانتباه  
 من الشيطان وإفتتاح القراءة في الأولى والتكبير للركوع والقنوت والجلوس بعد السجدة الثانية  
 ووضع الكفين على الركبتين للركوع وزيادة الإخاء فيه إلى أن يستوي ظهري ومدا العنق فيه وفي  
 السجود الإغتراف ذلك مما يظن عدمه لعدم ما يدل عليه والدليل عدمه أو ما دانه ولو اعراض العلماء  
 كلام أو جلاء عن الدليل مع أنهم يبرأ منهم ومسمع من الجمل فعمل الفقيه الخري في ذلك و  
 الفرق بين المقامين وإدعاء الصحة الواقعية ليس معناها أن يأتي بكل ما يحمل كائنه  
 بعض الغاصرين قولهم لا أقل من الأصل المعروف بالاختصاص الأقل لنشاء عن عدم الفرق بين  
 التكليف بذلك الجزئيات التي تخل حقيقة إلى تكاليف متعددة فيجب فيه الاختصاص بالمتقن  
 ونفي ما عداه بالاصل والتكليف بذلك الأجزاء فإنه تكليف واحد إذا حصل <sup>الشك</sup>  
 بنهاج أجزاء حصل الشك في تحقق الموضوع وإدائه ولا يجوز أن يجري الأصل هنا كما لا يجوز  
 في الموضوعات اللغوية والطبية **وعن الألف** بآنا لا ندعي لزوم الاحتياط من حيث هو بل  
 فيما علمنا مثقل الذم به ثم شككنا في أدائه إلا أن هذا يقع مرة فيما علم الشغل في فرد تعلق  
 الشك في أدائه وأخرى في فرد من فردين لا يندى أيهما المطاوعة في فرد ذي أجزاء لا نعلم  
 تمام أجزاء بأن نأني بالأيدي كما هو فرض المسئلة وإن شئت فاجعله من القسم الثاني  
 ولا نسبه من قسم الاحتياط واجعله من باب مقدمة العلم الداخلي قاعدة الشغل  
 وهي قاعدة مسئلة عند الكل حتى قالوا الأجزاء فيها **فإن** أنا ممنوع وقوع التكليف بفرد  
 من فردين حتى يلدغي ثبوت الأجمال لأن المأمور به هو ما اشغل على الأجزاء والشرائط التي  
 اتفق الكل على جزئيتها وشرطينها على القول بأنهما اسماء للصحة والماهية المخففة عرفا  
 على القول الآخر فلا أجمال أصلا سلمنا ولكن الأجمال يرتفع بالبيان الوارد كما هو الشأن في



كل ما علمنا من الخارج ارادة في دمنه وشكلنا بارادة الباء فاننا نحكم بارادة ذلك الفرد و  
يتبع ما سواد بالاصل ولقد ذلك الخطاب من قسم المبين وان لم يكن عندنا خطاب اخر  
ينفي ما عندنا قلنا ثبوت ادعاء ان التكليف بالمتفق عليه او بالمهية المتخففة عرفا في  
الدليل عليه وان لنا به كيف والخلاف الى الان حاصل في صحة صلت الاسم على كثير من فروع  
الخلاف فضلا عن المهية عرفا ان اريد به عرف العامة وان اريد به عرف الفقهاء فهم  
مخاطب وبالحجة بعد العلم بان المطأ شرعا هو الصحيح وعروض ما عرض من الفتن وتسلط  
ارباب الضلال وتعطل الاحكام وسد الابواب على القوام والحكام وتضييع اكثر ما  
عنهم وتقطيعه ووقوع الخلاف فيه والثقة المعلومة واختلاف الاصطلاحات  
وتغير اللغات وغير ذلك من العوارض لا تظن احدا يربط في وقوع الاجمال بل لو علم  
العامي بهذه العوارضات وسئل عن ذلك لما ارناب في ذلك والقول بان بيان  
البعض يخرج اللفظ عن الاجمال كما زعم في مثال التكليف بالغير فقيه او لا بالمنع من  
الاكتفاء بمثل ذلك وعدم من قسم المبين وثابتا تفرق بين ذلك وما نحن فيه لان  
الاجمال في المثال واقع في اصل التكليف مثله لو علم انه مكلف بصلوة وشك في كونها  
واحدة او اكثر وعلى تقدير الاتحاد اي واحد تكون ثم علم ان الظاهر مثلا ما مور لها  
فانه لا يكلف بالزيادة لصاله البراءة وبما نحن فيه الاجمال واقع في المأمورية انه  
وحد او هذا مع ذلك او مع غيره مثلا ضروري ان الاجزاء والشرائط من ثمة التقيد  
المهية وتختلف الافراد باختلافها مثله لو فاشه صلوة وشك في انها الظاهر ان  
المغرب او الصبح فانه يجب عليه ان ياتي بجميع ولا ينفعه علمه بوجوب التكفين لانهما قد  
مشارك بين الثلاث هذا على تقدير كون المسئلة من القسم الثاني وعلى جعلها من  
القسم الثالث نظيرها التكليف بالمعاجين الطبية التي لا تعلم تمام اجزائها والموصو

كل ما علمنا من الخارج ارادة في دمنه وشكلنا بارادة الباء فاننا نحكم بارادة ذلك الفرد و  
يتبع ما سواد بالاصل ولقد ذلك الخطاب من قسم المبين وان لم يكن عندنا خطاب اخر  
ينفي ما عندنا قلنا ثبوت ادعاء ان التكليف بالمتفق عليه او بالمهية المتخففة عرفا في  
الدليل عليه وان لنا به كيف والخلاف الى الان حاصل في صحة صلت الاسم على كثير من فروع  
الخلاف فضلا عن المهية عرفا ان اريد به عرف العامة وان اريد به عرف الفقهاء فهم  
مخاطب وبالحجة بعد العلم بان المطأ شرعا هو الصحيح وعروض ما عرض من الفتن وتسلط  
ارباب الضلال وتعطل الاحكام وسد الابواب على القوام والحكام وتضييع اكثر ما  
عنهم وتقطيعه ووقوع الخلاف فيه والثقة المعلومة واختلاف الاصطلاحات  
وتغير اللغات وغير ذلك من العوارض لا تظن احدا يربط في وقوع الاجمال بل لو علم  
العامي بهذه العوارضات وسئل عن ذلك لما ارناب في ذلك والقول بان بيان  
البعض يخرج اللفظ عن الاجمال كما زعم في مثال التكليف بالغير فقيه او لا بالمنع من  
الاكتفاء بمثل ذلك وعدم من قسم المبين وثابتا تفرق بين ذلك وما نحن فيه لان  
الاجمال في المثال واقع في اصل التكليف مثله لو علم انه مكلف بصلوة وشك في كونها  
واحدة او اكثر وعلى تقدير الاتحاد اي واحد تكون ثم علم ان الظاهر مثلا ما مور لها  
فانه لا يكلف بالزيادة لصاله البراءة وبما نحن فيه الاجمال واقع في المأمورية انه  
وحد او هذا مع ذلك او مع غيره مثلا ضروري ان الاجزاء والشرائط من ثمة التقيد  
المهية وتختلف الافراد باختلافها مثله لو فاشه صلوة وشك في انها الظاهر ان  
المغرب او الصبح فانه يجب عليه ان ياتي بجميع ولا ينفعه علمه بوجوب التكفين لانهما قد  
مشارك بين الثلاث هذا على تقدير كون المسئلة من القسم الثاني وعلى جعلها من  
القسم الثالث نظيرها التكليف بالمعاجين الطبية التي لا تعلم تمام اجزائها والموصو



وهو

اللغوية المركبة كذلك فانه لا مسح لاجزاء الاصل في انبائها اتفاقا **وعن الثاني** بان الثاني  
 من المشرع بعد التيقن بجملة اخبار متعددة واحاويت متباعدة مشتملة على امور فيها  
 على امور متباعدة النزاع ومصادق المسئلة للبيان ان هذا جزء وهذا جزء <sup>والبحر</sup> لا هذا  
 المجموع هو تمام الماهية كيف وان مثل هذا الاخبار لم يأت على منهاج ما يساق منهاج  
 للبيان كما لا يخفى نعم ورد في صحيح <sup>في</sup> حاد وذر ان ما يصلح للبيان لو لم تشمل على اكثر المتد  
 وما وقع فيه النزاع بل الظاهر ان يكون منشأ للاجمال اولى من كونها مستند للبيان  
 كما لا يخفى على من راجعها وضم اليها غيرهما من الاخبار وبالجملة حاصل الدليل واجمع  
 الى ان الثابت من الشرع تمام المهية وكما كان كذلك فهو بيان لا يجوز ان تعداه للنهي  
 عن القول بلا دليل ويمنع او لا يمنع الصغرى ان اراد بالثبوت القطع لقيام احتمال <sup>خلته</sup>  
 المظنون والمشكوك مما ورد في تحقق الماهية وكذا لو اراد بالثبوت الورد مط لاحتال  
 خرج لعضده غير اننا نعتبر المظنون المشكوك للقاعدة المذكورة لانها قاعدة شرعية هذا  
 احد مصادر يقها كما سيلا الشبها وان هنا تعلم ان القول بذلك ليس قولا بلا دليل  
 وثانيا يمنع الكبرى ان اراد ان ما ثبتت من الشارع <sup>في</sup> فيه تمام المهية فانه ليس كما حصل  
 فيه تمام المهية يكون بيانا بل لو خلا عن عوارض تستلحق الاجمال وهو منتفى في المقام لاجمال  
 الاخبار على المقطوع والمظنون والمشكوك كما اليه قد بر ذلك ومنه يعلم الجواب عن الرابع  
 والخامس **حجة القائلين** بانها اسماء للصحة وجوان اجزاء الاصل في الشرط والموانع  
 دون الاجزاء على الاول بمثل ما ذكرناه فيه وعلى الثاني بان المركب لا يتم الا بتمام اجزائه  
 فلا يصدق الاسم مع الشك في جريته شئ اخر له ولعبارة اخرى الاسم موضوع للمهية <sup>يقيد</sup>  
 اجتماعها للشرائط فالقييد داخل في المسمى والقييد خارج كالعمى بالنسبة الى البصر <sup>لشك</sup>  
 في الجزء يقتضي الشك في حق المسمى بخلاف الشك في القيد فانه لا يقتضيه نعم مع العلم بان <sup>القييد</sup>

ان مقتضى الشك في صحة المسمى يقتضي الشك في صحة المسمى

مقتضى

الذي



المحققه

الذي هو جزء الماهية ومع العلم <sup>بذلك</sup> ~~بذلك~~ ينبغي بالاصل كما هو الشأن في كل خارج  
من الماهية المحققه ما عدا بقا ان الصفة المذكورة هي معنى الاسم على احد تفسيريه ضروري  
اعتبار التقييد هنا وعدم اعتبار <sup>في</sup> معنى الاسم وما يتبعه من ان الشرط وان كان خارجا  
لكن الاشتراط داخل ما عرفت من ان دخول التقييد وخروج القيد لا ينافي الصلة المطلوبة وما  
يتبعه ايضا من انه لا فرق بين قول الشارع يجب في الصلوة جلسة الاخرى مثلا وقوله يشترط  
فيها ذلك لوضوح الفرق بجعل الجلسة الاولى <sup>في</sup> بجعلها على اللفظ بالتضمن وفي الثاني خارجا جامدا  
عليه بالالتزام وما يتبعه من امكان تحقق الماهية مع انتفاء بعض الاجزاء كما في تسمية مقطوع  
الاصبع والاذنان باسمه فقيهه ولا ان هذا اشتباه نشأ من عدم <sup>الفرق</sup> ~~الفرق~~ بين اجزاء الماهية  
مع انتفاء بعض الاجزاء ومشخصاتها فان الاصبع والاذن بل اليد والرجل من ذلك  
ليست اجزاء المسمى اعني الحيوان الناطق المستخص بالمشخصات المخصوصة نعم هي مشخصات  
له وثانيا ان المساحات العرفية لا يخرج عن الماهية الشخصية اما لانها مسميات شخصية  
كما هو التحقيق لما عرفت من المنع عن كون التسمية عرفية والمسمى شرعا لان الكلام حقيقة اذ  
هو المطا <sup>الشرعي</sup> ~~الشرعي~~ الذي عليه المبدأ <sup>في</sup> التكليف وفي اجزاء الاصل وعدمه كما لا يخفى على اذ  
لو قلنا بالتسمية العرفية كانت منقولة عن التسمية الشرعية اذ هو اول من ابدعها وتعلمها  
بالامر لها والهي عن تركها ان وجبت وبالجملة هذا الكلام لا ينبغي الالتفات الى مثله والقبول  
الجواب عن الحجة المذكورة بان اجزاء الاصل وعلمه يتبع بيان المأمور به وعلمه والمفروض  
اننا كنا نحاط بهين بمقتضى عرض له الاجمال لعروض الحوادث التي اشترتها اليها وجائنا ما لا يصلح ان  
يكون بياننا كما عرفت نعم لو قيل ان الاجمال في الاجزاء دون غيرها ممكن ذلك واني لنا به اللهم  
الا ان بلغي الفرق بين الخطاب في <sup>بيان</sup> ~~بيان~~ اجزاء البيان والخطاب في بيان غيرها بان يدعى ان  
الاول من شأنه ان يات به المبين بالكسرة بمقام واحد كما هو المعروف في كيفية بيان المركبات



العرفية والثانية لم يؤخذ فيه ذلك على الغالب في العادات بل الغالب ان يؤتى بها شرطاً <sup>للعبد</sup>  
 شرطاً وما لا بعد ما منع لا نفراد كل شرط بالشرعية وكل مانع بالمانعة فيكفي في بيانها ما جاء  
 ولو متفقاً ويدفع المشكوك فيه منها بل والمطعون ظناً لا يقنع شرعاً بالاصل لكن الشأن  
 اولا في اثبات هذا الفرق وثانياً اجرائه في مثل المقام وهو ما عرض له الاجمال بعد البيان <sup>سما</sup>  
 اذا كان من المهمات الشرعية **دلالة** لا ريب في وقوع المشترك في لغة العرب  
 كالعين والفرو وعسوس ومن اجماله مطاوع من راضع واحد شاذ وما تعللوا به من نقض  
 المراد بالاجمال ان لم يقترن بقضية وحصول التظويل معها فانه لا يدل على مطلوبها علم عليل  
 لان الاجمال قد يطلب كالتفصيل والتظويل ممنوع الفرائد الحالية ومع اختصار المشترك وطول  
 المتخذ على ان التظويل يقتضيه اذا حصل معه احداً الامور المطلوبة في البلاغة كالجاس والنطبق  
 ود الصدق على الحجر وغيرهما القائلون بالوقوع اختلافوا في جواز استعماله فيما يزيد على معنى  
 مع امكان الجمع بينهما بحيث يكون كل واحد منهما مناطاً للنفي والاثبات على اقول فحوز نوم  
 مطاوعه اخرون مطاوعه فضل ثالث فنعمة في المفرد وحوز في الثانية والجمع ودافع فقاه في  
 الاثبات واثبت في النفي ثم المجوزون منهم من ادعى انه بطريق الحقيقة وافوط بعض هؤلاء  
 وادعى انه ظاهرة للجميع عند الاطلاق فيجب حمله عليه وقال الباقر ان بطريق المجاز  
 واختار في العالم المجاز مطاوعه لكن في المفرد مجاز وفي غيره حقيقة ويقوى عند المجاز  
 مطاوعه الاصل ضعف ما يستند اليه الخصم كما تبين والعلاقة المشاكلة اللفظية  
 فانها كالمشاكلة المعنوية والحصول طلاق الجاس والتورية في قوله خيانتا خيانتا خيانتا  
 وقول الآخر حسنا خيانتا خيانتا وبما يظهر فيهم نباهة شأن القرآن واردة البتون  
 لسان ولطافة المعاني الشعرية بحمل الكلام على وجوه متعددة كما المسمى عند اهل البليغ  
 بالتوجيه والمسمى بالتورية ومن الاول متشابهها الكلام الغريب على ما صرح به السكاك



وان فرق بينهما ببناء التوجيه على المضادة في المضادة المعاني ولم يوحى في المتشابه وظاهر  
انه في المتشابه اعم وتوجيه كلام المجوزين بهذا النحو وان لم يذكر الاحكام لكن لا ينبغي  
للتألب ان يتجاوز الانضاف حجة المانعين انه لو جاز اما على جهة الحقيقة او المجاز والتألب  
يقسمه بـ ط اما انتفاء الحقيقة في المفرد فلو وضع للمعنى حال الافراد فالعدل عنه مستعمل  
للفظ في غير ما وضع له واما في التثنية وجمع فلا ينفك عن نكر الواحد من ماهية الواحد  
واما انتفاء المجاز فلا يشترط وجود العلاقة وهي منتفية اذ العلاقة المتوهم في المقام  
اما علاقة تسمية الكل باسم جزء على ان تكون الوحدة جزء الموضوع له وغير مشروطة  
بما اشترط به العكس من كون الجزء بحيث يتقضى بانتفاء الكل او علاقة تسمية المطلق بال  
المقيد على ان تكون الوحدة في اصل الوضع كاذمة بعض حيث قال ان اللفظ موضوع  
للمهية بشرط الوحدة او تكون قيدا في الاستعمال وان لم يلحق في اصل الوضع كاذمة من قال  
انه للمهية لا بشرط الوحدة وكلاهما ممنوع اما الاول فلظهور عدم كون الوحدة ما خردة في  
اصل الوضع جزا ولا لا ينتفى وجود معنى بسيط وليست علم ذلك من وضعنا للاسماء  
ايناتنا ونحوهم نعم وجود الوحدة امر مفاد للوضع خارج عن الموضوع له ومن هذا  
عدم اخذها قيدا في الوضع بل ولا في الاستعمال وان فتمت الوحدة والنكرة المنوثة فليس  
لانها صارت جزء من الموضوع له بحسب الاستعمال بل هو قرينة على ارادة الفرد من الماهية  
ولما سلمنا كونها جزءا وقيدا لكن لانتم جهة هذا المجاز اما لانه توقيفي وكيفية الشك في  
لان الجزئية والقيدية فيه ليسا على حد غيرهما من الاجزاء والقيود كما لا يخفى ولان المستعمل  
هو جزء الموضوع له اللفظ مع جزء اخر مما وضع له بوضع اخر وهو غريب لانظير له قد  
**والجواب** يظهر مما قررناه من ان العلاقة المشابهة اللفظية فيصح استعانة اللفظ  
للمسمى بذلك فيما لم يوجد بينهما فلهذا مشترك ويكون الاستعمال كاستعمال ما سمع



يعجز عن التذكر والتفكير على حوان وهو اول من المشاككة في قوله قالوا اقترح شيئا <sup>لك</sup>  
 طخنة قلت اطبخوا ارجية وقيصا واذا صح في المفرد صح في التثنية ولجميع لانها بمنزلة تكرار  
 بل التوجيه بناويل المسمى فيها لاذم البنية كما استعرف هذا واعلم ان الاحتجاج بالمنع مطابعا  
 ذكرته لم اجده مستظورا لكنه يحصل من مجموع كلماتهم والمعروف حكايته في الاحتجاج  
 لذلك ما حكاه المحقق صاحب العالم وذلك انه لو جاز استعماله فيهما معا لكان بطريق  
 الحقيقة لانه موضوع لكل من المتعينين واذا كان لطريق الحقيقة يانم كونه مراديا لاحدهما  
 خاصة غير مراديه خاصة وهو مح بيان الملازمة ان له ح ثلاثة معان هذا وحده <sup>هنا</sup>  
 وحده وهما معا وقد فرض استعماله في جميع معانيه فيكون مراديا لهذا وحده ولهذا وحده  
 وهما معا وكونه مراديا لهما معا معناه ان لا يرد هذا وحده وهذا وحده فيلزم مراديه  
 لها على سبيل البديل الاكتفاء بكل واحد منهما وكونهما مرادين على الانفراد ومن ارادة  
 المجموع معا عدم الاكتفاء باحدهما وكونهما مرادين على الاجتماع وهو ما ذكرنا من الملازمة  
 واجاب عنه بان من مناقضة لفظية اذا المراد نفس الدلوليين معا لا بغاية لكل واحد منهما  
 غاية ما يمكن ان مفهوم المشترك هما منفردين فاذا استعمل في المجموع لم يكن مستعملا  
 في مفهومه فيرجع البحث الى التسمية ذلك استعماله في مفهوميه لا الى ابطال اصل استعماله  
 وذلك قليل الجواب انتهى وهو جيد **احج المجوزون** مطا على وجه الحقيقة بان الموضوع  
 له هو كل واحد من المعاني لا بشرط الوحدة ولا عدمها وهو متحقق في ارادة الواحد والاكثر  
 ويقولون ان الله عز وجل لا يعلون على النبي وقوله ان الله يسجد له من في السموات و  
 من في الارض والشمس والقمر والنجوم والشجر والدواب وكثير من الناس فان الصلوة من  
 الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار والسجود من الناس ونحوهم وضع بجهة على الارض  
 ومن غيرهم الخضوع والانقياد **والجواب عن الاول** بان الموضوع له اللفظ هو المعنى منفردا



كأشرف

وهو غير المستعمل فيه كما اشترنا اليه في حجة المانعين وعن الآية الاولى بانه لم يستعمل  
في معنيين حقيقيين كما هو محل النزاع بل في معنيين مجازين على تقدير ان تكون الصلوة  
حقيقة شرعية كما هو الظاهر لا خلاف فيها الا من القاضى سلمنا لكن يجوز ان يقدر يصلي بعد  
لجلالة اورد من الصلوة اظهار الشرف مجازا فيكون من عموم الآية الاولى وعن الثانية يجوز  
تقديره وليسجد كثير من الناس او استعمال السجود في التضرع والخضوع والافتقار الذي هو  
قد مشترك بين فعالة السجود والمراد بالخضوع والافتقار ما يعم التكليف وحال التكوين  
لا الاخر فقط لانه قال وكثير من الناس ولو اريد الاخر خاصة لقول جميع الناس لانه حال  
من جميع على حد سواء وهذا وجب جعل الاحتجاج بالآيتين لمن ادعى كونه حقيقة وانظر  
في جميع **اجيب** من جوده في المفرد مجازا وفي التثنية ولجميع حقيقة على الجواز بانتفاء  
المانع لضعف مقسك المانعين **اعلم** والله مجاز بقاء والوحدة عند الاطلاق فتكون جزء  
للموضوع له فيغتنق ارادة الجميع الى الغاء اعتبار قبل الوحدة فيصير اللفظ مستعملا  
في خلاف ما وضع له والعلاقة استعمال اسم الكل في الجزء وعلى انه حقيقة في التثنية  
ولجميع بمنزلة تكرار الواحد بالعطف كما يجوز ارادة المعاد المتعددة من الالفاظ  
المفردة المتحدة المتعاطفة على ان يكون كل واحد منهما مستعملا في معنى بطريق حقيقة  
فللأما هو بمنزلة **واجيب** عما اخرج به على الجواز بان المانع ليس منحصرا في اذكار  
المانعون وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيجوز ان يكون المانع هو عدم العلم  
بالحج **بالرخص** من الواضع في هذا الاستعمال مضافا الى ان العلاقة المذكورة كما  
اشترنا اليه في تقرير حجة المانعين مما وعما اخرج به على كونه حقيقة في التثنية ولجميع بان  
ولجميع وان كانا بمنزلة التكرار بالعطف لكن المنساق انما التكرار الاسم الذي يثنى ويجمع فكل  
من ماهية واحدة ولو سئل الجواز من ماهيتين على تقدير المسقى بل هو مقلد بذلك



على كل حال ضروري ان التثنية هي للاسم الذي يراد منه فردان من مسماه فيوتى  
بعلامة ذلك وفي الجمع يوتى بعلامة ما يراد منه اكثر من اثنين ومن هنا قال اهل  
العربية الاعلام لا تثني ولا جمع حتى تنكروا القول بان تاو له بالسمي تعسف تعسف  
نعم ارادة السمي من المفرد تجوز فيه والعلاقة فيه المشاكلة اللفظية لانفاء ما سواها كما لا يخفى  
احتج من خص المنع بالمفرد وجوز في التثنية بالجمع بتحقيق التكرار في هذين بخلاف المفرد و  
جوابه يعلم مما ذكرنا احتج من خص المنع بالمفرد بالنفي ونفاؤه في الإثبات بافاده النفي العموم وفيه ان عمومه  
في افراد المهمة المثبتة لا في كل ما شارك في الاسم نعم يصح ذلك على تقدير ان يستعمل اللفظ  
مجازا في المسمى كما اشرفنا اليه في المختار واعلم ان نعم الجف في المسئلة تظهر بالنسبة الى البناء  
مع المثبت حقيقة وبالنسبة اليها مع القول بالمجاز عند انتفاء ما يدل على واحد من <sup>المختصين</sup>  
مثلا على ما قيل ان حمل الكلام على الاعمال او على الاهال <sup>بناءً</sup> لا يتم ان يراد بالاهال عدم الفائدة  
وان الاهال فائدة وكيف كان فالتميم يظهر في القسوق كما لو قال اغثت سالما وكان متعلما  
وفي الوصية لسبب مثلا وفي الوقف على المولى والوصية لهم مثلا وفي تعليق الظهار على  
ما لو رآته عينا مثلا فتدبر **دلالة** اختلاف جواز استعمال اللفظ في معناه <sup>لحقيقته</sup>  
والمجازي على نحو اختلافهم في استعمال المشترك في اكثر من معنى على ان يكون كل واحد منهما مضافا  
للمحكم ومورد النفي والاثبات بعد اتفاقهم على جواز استعماله مجازا في امر كل جامع لها  
وليس في ذلك عموم المجاز لكن الظاهر ان مرادهم بالجامع هنا وفي المسئلة قبلها غير المسمى  
لو اعتبروا ذلك لما كان المنع في المسئلة فائداً يعتقد بها من جهة العمل لا مكان اراد ذلك  
في جميع مظان المنع وهو خلاف ما يظهر من كلامهم فان ظاهرها ان الخلاف في المسئلة  
على الاعلى وعلى اى حال فتنعه قوم وهو اكثر وجوز اخرون ثم اختلف المجوزون فاكثرهم  
على انهم مجازون بما قيل بكونه حقيقة ومجازا باعبارين والظاهر عندى هنا المنع لعدم

دلالة



العلاقة المصححة: بعد المسألة اللفظية بل يكفي المنع الشك في أطرافها لعدم كونها <sup>حقيقية</sup>  
 فجعل المسمى قد اشتهر كأيديهما بعد مع ان لازمه تجوز في تجوز ولم يثبت صحة لان صحة  
 هنا موقوفة على ثبوت المسألة فلو توقف ثبوت المسألة عليه كان دورا فتم وما عدا ذلك  
 المذكور قد عرفت بطلانها واحتج بالمنع ايضا <sup>بأنه</sup> لو جاز للزم الجمع بين المتنافيين اما  
 الملازمة فلان من شرط الجواز نصب القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولهذا قال اهل البيان  
 ان الجواز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاندة الشيء معاندة الشيء <sup>لذلك</sup> والالزام صدق  
 الملزوم بدون اللزام وهو محج وجعلوا هذا وجه الفرق بين الجواز والكناية فاذا استعمل المتكلم  
 اللفظ فيهما كان مريدا لاستعماله فيما وضع له باعتبار ارادة المعنى الحقيقي غير مريدا باعتبار  
 المعنى المجازي وهو ما ذكر من اللزام ولما بطل انه فواضح وجوابه ان كون الجواز ملزوم قرينة  
 معاندة للحقيقة حيث ياد وحده لا انضماما للحقيقة فجوز ارادتهما مع قرينة تمنع من ارادة  
 هذا وحده وهذا وحده كما انه يجوز ارادة المعنى المجازي بلا اندفاع فيما لو سمي الانسان  
 رقبته والفرق ما <sup>بين السببية</sup> تبعه كالضمي وما اريد له بالذات كما في القام لا ارادة تجوز  
 لجمع المتنافيين في الاول وعدمه في الثاني ضرورة ان الثاني لازم لوجودها في محل  
 واحد والمفروض ذلك في الدالة والتبعي معا فان قلت ان الاحتياج للمنع مبني على ان  
 اللفظ موضوع للمعنى لا بشرط الوجود ولا بشرط عدلها وكونه مريدا للمعنى المجازي و  
 الحقيقي ينافي اصل وضع اللفظ وهذا مراد المانع لا انه لا يمكن الجمع كيف وامكان الجمع شرط  
 هنا كما في المشترك قلت هذا يعود الى مناقشة لقطعة اذ لا ريب في استعمال اللفظ  
 في مفهومه الحقيقي والمجازي فيعود النزاع على هذا الى تسمية الحقيقي حقيقيا وهو لا يحيد  
 كما تقدم مثله في استعمال المشترك في معنيين معا فان قلت ان ارادتهما معا على البطل  
 كما هو المتعارف فيه كاردادة كل واحد منهما منفردا فكما ان الثاني بين الارادتين هنا

الحقيقة في ضمن



حاصل ذلك فيما لو اريدنا على البطلان قلت هذا لسؤال راجع الى غيبي ما احتج به المانع  
وجوابه يعلم مما ذكرناه اننا على ان دخول المجاز في المقام من باب دخول الخاص في العام  
الاصولي كما صح به لبعض المحققين وقال انه هو المراد في المشترك ايضا وظاهر ان ارادة الخاص  
في العام ليس ارادة مماثلة عن ارادة العام فليس فيها ارادة ان تقع الشك في بلهها بل  
ارادة واحدة وهي ارادة كل واحد فيدعى على ما هو الشأن في الكل الا فردي فلا تنافي  
فان قلت هذا خلاف ما يظهر من كلمات الاصوليين فان ظاهرها يدل على ان محل  
التنازع بان ياد باطلان واحد هذا وهذا على التخصيص فكأنه بمنزلة الامور المتعاطفة  
المخصوص عليها بالمخصوص فيراد كل واحد منهما اصالته وهذا غير ارادة الا فراد من الكل  
الا فردي فيقع التنافي لما قيل من ان المجاز ملزم تقوية معاندا لارادة الحقيقة ومرادهم  
حيث يراد المجاز قلت ليس عندنا هذا الاستعمال واحدا للفظ واحد يراد به الدلالة  
على المعنيين معا بارادة واحدة ضرورية انهما تابعة للدلالة في التحقيق وفي وجه المنع  
ما اشترنا اليه من عدم تحقق العلالة دون ما تكلف من لزوم التنافي المخرج المحذور  
على الجواز لعدم التنافي بين ارادة الحقيقة والمجاز واذا لم تكن ثمة منافاة جاز واجب من  
قال بانه حقيقة وجاز باستعماله في كل من المعنيين فيعطى كل حكم لنفسه **والجواب**  
يعلم مما مرناه من ان الامتناع باعتبار عدم العلالة المحكية **الاستعمال** لا حصول التنافي  
ومن ذلك يعلم لبطلان المحنين الاخيرين ويراد الثاني بانه ان اريد باستعماله  
معنى ثالث مشترك بين المعنيين فهذا خارج عن التنازع فيه كاستعمال وضع القدم في  
الدخول المتشامل لوضع القدم وغيره وان اريد بانه مع ارادة المعنيين يلغى اعتبار  
اعتبار قيد الواحد الماخوذ شرطا او شطرا فيكون مجازا فقيه ما عرفت من عدم اخذها  
في الوضع قط وانما هي من الامور المقارنة كالزمان والمكان وان اريد ان هذا الاستعمال











انه يجب ان لا يكون المشتق محالاً يمكن بقاؤه حتى يشترط فيه البقاء هذا وقد نشأت  
 اقوال اخرى ونفاصيل شتى بين المتأخرين قبل كانهم لما اعوزهم الحرب في مقام الخصام  
 صاروا كلما ورد عليهم شيء قالوا انه خارج عن محل النزاع فقال في شرح المشرح وغيره  
 ان محل النزاع الاوصاف الدالة على الحدوث لا على الثبوت وفي التمهيد محل الخلاف  
 ما لم يطرء على المحل وصف وجودي يناقض المعنى الاول ويضاده فان طرء على الموجود  
 ما يناقضه او يضاده كالسواد مع البياض والقيام مع القعود فانه يكون حجازاً  
 اتفاقاً على ما ذكره في المحصول وغيره ومثله قال البشروي ونسب ذلك الى الرازي  
 والاملي والزملي في اختصار المحصول وجماعة لم يسلمهم ولعلمهم انها ذلك من  
 المحصول والاحكام لانها لما ورد على المشتريين صدق المؤمن على الغافل اجاباً بالمنع  
 من صدقة حقيقة والاحكام اجماع الايمان والكفر حقيقة ولا يجوز ذلك في اكل الصلابة  
 ولا للقبض انما لم يؤم سابق ومثلهما الحاق العضد ومناجعتها في التمهيد  
 غيره وهو المنقول عن القرافي وبعض شراح المنهاج ان محل النزاع ما اذا كان المشتق  
 محكوماً به نحو زيد شرك او قاتل او متكلم فان كان محكوماً عليه نحو الائمة والوا  
 فاجلوا والسادقة والسارقة فانقطعوا ~~واقتلوا~~ واقتلوا المشركين فانه حقيقة مطلقه سواء  
 كان للحال او لم يكن وفصل الفاضل البشروي تفصيلاً لم يظفر به لغيره خاصة انه  
 يشترط في صدقة على من انقضى منه العقل ان يكون انصاف الذات بالمبدء الكثرية  
 بحيث يضمن عدم الانصاف به وجنب الانصاف ولم يكن معرضاً عنه سواء كان  
 المشتق محكوماً عليه او به وسواء طرء الضد ولا اقوال — لا يبعد ان يكون  
 المعبر ببناء النزاع على ما افاد الحدوث دون الثبوت ما لم يطرء عليه وصف  
 يناقضه او يضاده فاما النفاصيل الاخر فلا عبرة بها ويؤيد ان المسئلة كلامية



محل الكلام فيها الصفات الفعلية لذات الواجب وانما يصدق عليه حقيقة مع  
 عدم قيام المبدء به وفي حال انقضاء الفعل منه ام لا وهي صفات متعلقة غير  
 ثابتة كما لا يخفى ثم ان الاساطين ذكروا خروج ذلك وكفى بتعليم وان لم ينقله  
 الكل اذ عرفت هذا فقبل الخوض في الاحتجاج لا بد من تمهيد مقدمة بها يتضح الحال  
 وينكشف عن المسئلة لبعض الاشكال اعلم ان المراد من الوصف ما يعم اسمى الفاعل  
 والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل كما صرح به جماعة ويبلغ في تقييد الآيتين  
 بما لا يفيد الثبوت وضعافاً مع ذلك يكون حقيقة في التلبس مجازاً فيما اذا لزم  
 الوصف وانه لا نزاع في كونها حقيقة في الحال ومجازاً في الانتقال وحكي الاتفاق على  
 ذلك جماعة منا ومن العامة وما نقل عن صاحب الكوكب الدري من ان اطلاق  
 النجاة يقتضي ان حقيقة الانتقال ايضا لا يلتفت اليه ولا يعيى به ثم ان المراد  
 بالحال الظاهر ان حال التلبس وهو المعبر عنه عندهم بحال الاطلاق وعبر عنا العضدي  
 بوجود المعنى فقال المشتق عند وجود المشتق منه كالضارب لما ضرب حقيقة  
 اتفاقاً وقبل ان المراد به حال النطق وهو المنقول عن القراء ودرعا يظهر من كثير من  
 الأصوليين ايضا والفرق بينهما انه لو قال هذا كان امس خرا مشيراً الى خل بين يديه  
 فهو على الاول حقيقة وخارج عن محل النزاع ضرورة ان المراد اطلاق اسم الجر عليه في  
 الزمان السابق ومثله قوله نعم وكلهم با مطا ذراعيه بالوصيد اذ اريد به حكاية الحال  
 فانه حقيقة على الاول ايضا وعلى الثاني يجري فيه النزاع لانه حال الاختيار لم يكن خرا  
 ولا الكلب با مطا ذراعيه واما اذا قال كان امس خرا باعتبار انه كان قبله فهو  
 من محل النزاع عند الجميع ان لم يشترط عدم هو طريان الضد وكذا لو قال لم يكن هذا  
 خرا وذنبا فانه حقيقة على الاول لان المراد اطلاق الوصف عليه بعد ذلك



الى زمان ويكون حجازا على القول الآخر وبالجملة المراد بحال التلبس حال النسبة الوصف  
اليه سواء وافق حال النطق كما قال فيل يصادف في حال ضربه ام لم يوافق كما لو قال زيد  
ضارب امس اذا كان الواقع ذلك ولو كان باعتبار ما قبل امس فحري فيه النزاع  
والمراد بحال النطق حال التكلم وهو غير حال الاطلاق وجعل بعضهم الفرق بينهما  
باعتبار دخول الزمان في مفهوم هذا دون حال التلبس والظان انه لم يصادف  
حملة لنقل اهل العربية كجم الائمة والنضاد اذ والمحقق الشريف وعنه بان مفهوم  
الوصف الذات المنصفة بوقوع الحدث منه او عليه بل الظان انه لم يامل في  
ذلك محصل من اهل العربية والا لانتقض تعريف الاسم عكسا والفعل طردا وايضا  
يلزم على تقدير جزئية الزمان تحقق الاثر في اللفظ عند القائل بكونه حقيقة في  
الحال والماضي وظاهرهم الاثر في معنى وايضا على تقدير عدم دخول الزمان في  
المفهوم لا يحتاج الى تكلف ارادة الحال العرة في نحو متكلم ونحو على ما ذكرنا فحمل  
عبارة انهم بكونه حقيقة في الحال حقيقة مثلا على انه حقيقة في الذات التي قام بها  
الذي لا ريب في زمان الحال ضروري ان وقوع الحدث لا بد له من زمان ومكان  
فمادالته على الزمان الاكالة على المكان بخلاف الفعل فان الزمان جزء  
مدلوله ولعله الى ما ذكرناه ينظر قول من قال للفع هذا الاسكال ان كثرة الاستعمال  
جارية تجري الوضع بجامع التبادر فعبر عن التبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز  
وربما قيل في دفعه زمان الحال معتبر على القيدية دون الجزئية وقيل بان اعتبار  
الحالية بالنسبة الى الزمن الطاري الى اصل الوضع واليه اشار نجم الائمة ولعله  
يريد ما ذكرنا ولا وكيف كان فهو حقيقة في الحال قطعا وان المراد بالحال حال  
التلبس اي حال التبادر الوصف الى صاحبه نحو زيد ضارب الان وكان ضاربا



امس اذا كان صاحبها <sup>منه</sup> امس وحجاز في الاستقبال كما لو قلت فبد صار ب باعتبارانه  
 سيضرب ومثله ان في اعصى منه خرا اى عصى او لم لا الخ واختلفوا في نحو زيد  
 صار ب باعتبارانه كان صار ب والعرف في نقل الاقوال فيه الاربعه الاولى و  
 نشأت بغيره التفاصيل بعد الصلح الاول الا ان الظان البناء كان على بعضها  
 كما اشترنا اليه والا فاما كان يخفى على ذى الذوق السليم في ان نحو حسن وبيع و  
 شريف ووضع انما يتبادر منها حال التلبس وكذا في نحو قاعد وقام او تحرك  
 وساكن ويقصان ونائم وغير ذلك مما اخذ في وجود واحد منها <sup>الاستغناء</sup> الاخر  
 وذلك ظاهر اذا عرفت هذا فان الوصف المتنازع فيه موضوع للدلالة على  
 ثبوت الحدث للمذات الذى يلزمه زمان دائري بين الحال والماضى ولا يتعين احدا  
 الا بقرينة **لنا** وجوه **احدها** حكاية اتفاق اصحابنا وهو حجة عندنا  
 حتى في المباحث اللفظية كما استعرف الشارح ذلك في باب **ثانيها** ان كثير من ائمة  
 العربية كالشيخ عبد القاهر والسكاك وبهم الائمة والتفتازاني والمحقق الشريف  
 وغيرهم صرحوا بان الوصف انما هو لثبوت شئ شئ قال الشيخ عبد القاهر على  
 ما نقل عنه لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الاطلاق فعلا له كما في زيد طويل  
 وعمر قصير وقال في موضع اخر المقصود من الاخبار ان كان هو لاثبات المطلق فينبغي  
 ان يكون بالاسم وان كان الغرض مما يتم الا باسعار ذلك الزمان فينبغي ان  
 يكون بالفعل وقال صاحب التلخيص فيه وما كون المسند فعلا فللتقييد بال  
 الازمنة الثلاثة على اخص وجه مع افادة التجرد وما كونه اسما فلافادة عدلها  
 كقوله لا يالغا للدهم المظروب صرنا لكن بغير عليها وهو منطلق وقد حكيت  
 عبا في كثير منهم في الشرح وبسط الكلام في المسئلة هناك غاية البسط من الاداد



الاحاطة بذلك فليرجع فان قلت ليس هناك من ينكر عدم دلالة الوصف على ان  
بان يكون جزء من الموضوع له لكن الزمان لازم الموضوع له وحمل النزاع انه هل  
هو موضوع لما لازمه اعم من الحال والا الماضي او هو موضوع لما لازمه الحال  
وليس عمل في غير مجاز او ليس في كلام من ذكرت ما يدل على شيء ينافي ذلك  
لعمري بما يدل على الدلالة على المثال من العيان المنقولة او لا عن الشيخ عبد القادر  
لمكان قوله فعلا قلت المراد من حكاية كلامهم ولا الرد على من يتوهم احتمال  
خبرية الزمان كما احتله الحق السديد صدر الدين في شرح الوافية وبعده عليه  
غير وثانيا ان الدلالة حيث كانت التزامية وارتفع النزاع في الموضوع له وعلى  
من يدعي تعييد الزمان بالحال البيان في غاية الامر علمنا خروج الزمن المستقبل  
بالاجماع فيبقى ما عداه وقلت يكفي في مقام الشك كما لا يخفى على ان الفعلية  
المذكور لا تثار اذ ارادة القدر المشترك بين الحال والماضي لصدق قولنا زيد  
ضارب بالفعل على ما هو اعم من الحال والماضي فتم **الثالث** اذ عادت باد  
مطلق الزمان فانه اذا قيل ضارب علم منه من حصل منه الضرب وهو قد  
مشترك بين الحال والماضي **رابعها** ان مفهوم ضارب من حصل منه الضرب  
وهو يصح ان تقسمها ومورد القسمة بين الحال والماضي فان قلت هذا اما  
يتم بعد اثبات مقدمتين احدهما استعمال المشتق في هذا المعنى بطريق الحقيقة  
وهو اول النزاع وثانيهما عدم استعمال حقيقة في الحال وهو مناف لما صار  
به من الاتفاق عليه وح فيكون مشفوكا بين معنى الحال والقدر المشترك  
بينه وبين الماضي قلت اما المقدمة الاولى فالمرجع في اثباتها الفهم العرفي  
وصحة اطلاقهم على ذلك بغير قرينة واما الثانية فالاستعمال حقيقة فيما لازمه



الحال لا يستلزم ان يكون مشبها كاللفظيا بين الخاص والعام لجوانبها اذا كان  
 حقيقة في الاعم انهم **خامسها** اطلاق المشتق على من ليس متلبسا بالمبدء من غير قرينة  
 لصدق المتكلم بالخبر والمؤمن على التام وفي هذا نظر فان الخضم ان يمنع من صدق ذلك  
 بلا قرينة على ان الاخير ليس من محل النزاع على القول بان محله مليد على الحكمة  
 اولانه صادر نحو المؤمن والكافر من الاءاء لجامد التي لم يرع فيها وجود المبدء فهو  
 خارج عن محل النزاع وربما قيل بالمنع من عدم وجود الصدق بحال النوم لانه  
 امر قبي حاصل للنفس حال النوم سواء كان في الملبدة او الخزانة او دد عليه بان  
 الصدق يدون تصور اطرافه ودفع الايقاع والانتزاع على النسبة تمنع وجود  
 ذلك حال النوم والغفلة بعيد جدا واجيب عنه نعم لا بد في حدوث الصدق بما  
 قلت ثم يبقى بقاء <sup>صورته</sup> الاطراف وصورة النسبة الواقعة او غير الواقعة في خزانة النفس  
 التي صدر منها الايقاع والانتزاع في غير حال النوم والغفلة وجود ذلك  
 في الحالين غير بعيد جدا اقول على تقدير بقاء الاكوان واستغنائها عن المؤثر بقاء  
 ذلك ظاهر واما على تقدير عدم بقاءها واحتياجها فليشكل ما ذكره هذا المجيب فالاول  
 المصير لما ذكرنا **انفاسا** لو كان صدق المشتق مشروطا بحصول المعنى لما  
 صح اطلاق المتكلم والمخبر ونحوهما من الامور السائلة حقيقة في شئ والتالي بطبيعتها  
 الشرطية ان الكلام والخبر اسم لمجموع الحروف المتوالية المفيدة فايد نامة لكل واحد  
 ومجموع الحروف لا يوجد الا بعد تمامها ومعه يكون ما ضللا **احالا** **واجيب**  
 مرة بان الكلام اسم لكل من تلك الحروف واخرى تخصيص الدعوى فيما امكن البقاء  
 وتبان بان المشتق منه ولو ببعض اجزاءه وكفى ان هذا اللفظ ليست حقا يوتي في شئ  
 وفي الجمع نظر ظاهر والاولى في جواب عن هذا ان اللفظ لم يتبين على المشاحة والاعلان

الشرط حصول



اتفاق

فعل الحال الصريح من نحو مخبر متكلم وهو بوط والخبثون من المعاني ما يعتبر في ثبوتها  
عرفا المباشرة لها بل اخذ ذلك في وضعها كما يقولون فلان يكتب القرآن وعشوا الى  
السوق الى غير ذلك فانه يراى الحال بالنسبة اليها اجزاء من الماضي والمستقبل متصلة  
لا يتخللها فصل بعد عرفا تركا لذلك الامر اعراضا عنه **سابعها** ان المشتق قد استعمل  
فيمن كان متلبسا بالمشتق منه وفيمن انقضى وفيمن سيفعل والاصل في الاطلاق <sup>لحقيقة</sup>  
خرج الاخير بالاتفاق فيبقى ما عداه على الاصل ولا يخرج الاول ايضا للدليل الاتي  
لانا منبسطه فيبقى الاصل سالما عن المعارض وقد يعارض بان اللازم من ذلك الاشتراك  
لفظا والحجاز خيرة منه وبدفع بان المراد انه مستعمل في خصوصيات الزمان باعتبار  
انها افراد للزمان المطلق الذي هو لازم الوصف ومدلول عليه به الا اننا تبينا كون  
المستقبل ليس يخرج للزمان المدلول عليه بالوصف فيبقى البقاء وفيه نظر فان كون  
مدلوله مطلق الزمان لا الزمان الخاص اول التراجع والقول بمثل ذلك اثبات اللغة  
بالترجيح ثامنها حصول الفرق بين قولنا زيد ضارب وقولنا ضارب الحال بحسب الفهم  
العرية ولو كان الاول حقيقة في الحال الخدابل لكان التقييد بالحال تاكيدا للماد عليه  
الترادف وما ذاك الا ليكون الاول **ياديه** الاعم وهو حقيقة فيه **اجمع** من قال بكونه  
حجازا فيمن انقضى بوجوه **الاول** تبادل حال التلبس وعدم تبادل الماضي وهو علة  
الحجاز وفيه منع ظاهر في الاوصاف الدالة على الحدث الثاني انه لا ريب في كونه  
حقيقة في حال التلبس فلو كان حقيقة في غير لزوم الاشتراك والحجاز خيرة منه في  
ان استعماله فيما حصل له المبدء فالاشتراك فيه معنوي وهو اول من الحقيقة والحال  
كما عرفت فيما سبق وقول بعض الملقين من اصحابنا ان هذا مناف لكلمات اكثرهم  
وكثير منهم صرح بكونه حقيقة في الحال ولو اذ ادانه حقيقة في التعدد المشترك ايضا لزم



الاثر واللفظي بين الكل وجزئية والمجاز خبر منه بنا فيه تتبع كلمات الاصحاب نعم بنا في  
 كلمات المخالفين لنا كيف وقد عرفت نقل جماعة منا حكاية اتفاق اصحابنا عليه  
**الثالث** انه لو كان جسم ابيض وصار اسود فلو سمي ابيض لزم اجتماع الضدين  
 وفيه نظرون وجهين الاول انه خارج عن محل النزاع كما عرفت الثاني انما ليس لم  
 يكتى مراخضا من الزمان ما هو اعم فانه مع ذلك لامتناعات **الرابع** انه يصدق على  
 من انقضى منه الضرب انه ليس بضارب الا ان اتفاقا فيصدق عليه انه ليس  
 بضارب مطلقا لان المطلق جزء المقيد كما ان الانسان جزء من زيد واذا صدق ليس  
 بضارب مطلقا منع ان يصدق عليه انه ضارب لانها متناقضان بدليل تكذيب  
 اهل العرف احدهما بالآخر فانه اذا ادعى احدهم ان زيدا ضارب واراد الآخر تكذيبه  
 قال ليس بضارب **وجوابه** انه مغالطة ظاهرة الفساد وذلك ان قولنا ضارب  
 الان مركب ونفي المركب لا يستلزم نفي اجزائه وانه لا يلزم من صدق قولنا الزوج <sup>للسر</sup>  
 بفرد صدق قولنا الزوج ليس بعدد وبالجملة قولنا ضارب له خبريات كثيرة مختلفة  
 بحسب الزمان والمكان والالة من السيف والسوط والقابل من كونه زيدا او عمرا  
 ونفي الجزئي لا يستلزم نفي الكل نعم يستلزم نفي <sup>للمر</sup> الحصة التي في ضمنه كما لو قلت هذا ليس  
 بزيدا فانه لا يستلزم نفي الانسان مطلقا نعم ايجاب خبره لا يستلزم ايجاب خبره الكل  
 فالكلية صادقة في جانب الايجاب لا جانب السلب فان قلت ليس بضارب لان  
 قضية وقية وهي مستلزمة للمطلقة العامة عني ليس بضارب في الجملة مع اتحاد <sup>موضوعها</sup>  
 لان المطلقة العامة اعم القضايا الفعلية وصدق الخاص مستلزم لصدق العام بالضرورة  
 قلت لا نعم انها وقية بل هي مطلقة ايضا والان ليس وقيا لسلب مطلق الضرب بل للضرب  
 المسلوب وهو الضرب المحض من المقيد بكونه واقعا الان ولو جعل وقيا لسلب مطلق

الثالث

الرابع

وجوابه

المز



الضرب منعاً من صدقه وحيث كان قولنا ليس بضارب إلا أن وقولنا ليس بضارب  
كل منهما مطلقة فلا تنافي لأن المطلقين لا يتناقضان وإنما يقضى المطلقة الدائمة على  
أن هذا الدليل يعارض بمثله وذلك أنه يصدق أن أنه يضرب أمس فيصدق أنه  
ضارب لأنه جزء من قولنا ضارب أمس وصدق المركب ليستلزم صدقاً جزاءً فإذا  
أنه ضارب كذب عليه أنه ليس بضارب لما ذكر من التناقض **فما هو الجواب** عن هذا  
فهو الجواب عن الدليل **الخامس** أن اللازم من صحة ذلك أن يقر المسلم أنه كافٍ وهو مجموع  
سبها في كابر الصحة **والجواب** أن هذا منع شرعي والكلام في المنع اللغوي هل أن ذلك  
خارج عن محل النزاع **السادس** تبادر التلبس من نحو حسن وقبيح وشريف ودنيء  
وابيض واسود وطويل وقصير **والجواب** ألا يخرج هذا عن محل النزاع كما صح به جماعة  
وثانياً أن التلبس إنما علم من جهة قرينة الوصف الثابت فإن الثبوت أخذ في مفهومه  
مع قطع النظر عن الزمان والاعتقاد صح الشيخ الرضوي وغيره بأن الصفة المنسوبة لا  
لها على الزمان ولحدث بل قد عرفت أن الوصف مطاوعة له على الزمان مطاوعة بل  
الزمان المطلق باعتبار تحقق الحدث فيه ولأن القضايا المطلقة يلزمها تحقق زمان  
فما ولو كان المحول جامداً كما في هذا زيد وذلك حجر ومخاذاً كونا ذلك حجة من فصل **ظاهر**  
بين ما يمكن البقاء وما لا يمكن والجواب عنه وحجة من خص النزاع بالأوصاف الدالة  
على الحدث على تقدير أن يكون قولاً حادثاً وحجة من خصه بما لم يطرأ عليه وصف  
وجودي بضاده أو يناقضه كذلك **والسابعة** من زعم اختصاص النزاع بالحكم به دون  
المحكوم عليه فهي التي اشتراطنا البقاء في المحكوم عليه أيضاً لا يمنع الاستدلال بنحو قوله  
الزمان والواحدة فاجلوا السارق والسارقة فاقطعوا راسيهما إلى من لم يكن راسياً  
الإطلاق والظن اتفاقهم على الاستدلال بهما على حكم من اتصف بذلك في أحد الألفاظ



وجه الحقيقة **فجواب** ظاهر على القول بان المراد بالحال حال التلبس اذ لا شفا  
 الازمنة في ذلك والمراد ان المتلبس بهذا الوصف يحكم عليه بذلك واما على القول بان  
 المراد من الحال حال النطق فيجاب بان الاحتجاج بهذه الايات ونحوها كالاحتجاج بخلاف  
 المشاهدة دليله ما دل على المشاهدة في التكليف كيف والاتفاق حاصل ومنقول على  
 انه حجاز في المستقبل ثم ان اللازم من الاستدلال ان يرد بالحكم عليه ما يشمل الموضوعات  
 العامة التي يترتب عليها الاحكام الشرعية نحو الاثمين واقتلوا المشركين وانما الصلوات  
 للفقراء والمساكين الاية دون قولك على الحفاظ او لله علي ان اعطى سكان مكة  
 كذا بل لا يشمل قولهم لا ينو ضا الرجل تحت الأشجار والشمع ان قلنا انه من مورد النزاع  
 وايضا قوله على وجه الحقيقة يدل بظاهره على انه حقيقة في المستقبل وهو مشتق من الغي  
 الا ان يدعى انه في حال كونه محكوما عليه موضوع للملايين المبدئية لجملة فاذا شغل  
 في كل واحد من الازمنة فقد استعمل في المعنى العام حقيقة واستغناء لخصوصية من امور  
 اخرى واذا كان محكوما به فهو للحال وهذا لا نظير له اذ لا نجد موضوعا يختلف  
 مفهوما باختلاف كونه محكوما به وعليه **ساجد** التفصيل الذي ذكره في الفاعل  
 البشروي فلا يتم بطلان المشتقات على المعنى المذكور يعني ما كان اتصافه بكثرها  
 من دون نصب قينة كالكتاب والحياط والغاري والمعلم ونحوها ولو كان المحل  
 متصفا بالصد الجودي كالنوم والنحو والقول بان الفاظ لا تكون ونحوها كلها  
 موضوعة للملكات هذه الافعال مما يابى عنه الطبع السليم واكثر الامثلة وغير  
 موافق لمعنى مباديها على ما كتبت للغة وايدى بما قاله الشيخ الذي نقلنا عن ابي علي  
 الوهابي ان اسم الفاعل مع اللام فعل في صورة الاسم وعن ابن اللهان نقل ذلك  
 عن سيبويه ايضا الا انه قال لم يصح سيبويه بل قال الضارب زيد بمعنى ضرب ثم قال



عقيب نقل ذلك عن الشيخ الرضوي والحاصل ان اسم الفاعل بمعنى الماضي في كلامهم  
 اكثر من ان يحصى والاصل في الاشتغال بالحقيقة وكذا غير من المشتقات وفساده  
 يستلحق بيان مقدره وهي ان للاسماء المشتقة اطلاقات لان منها ما هي اسما  
 لذى الملكات كالعلم والقارى والكاتب والجناد والصايغ والحائك وغيرهم  
 فهي يقال على اربابها وان لم يزلوا العمل الانادر واخارجة عن محل النزاع ومنها ما  
 هي اسما عما كان المبدء ضعة وخوفه كالمكاري والمعلم والادب والتامر فانها تبقى  
 على اصحابها ما لم يعلم الاعراض عنها ولم يشترط فيها كثرة المراحل والغلبة والظا  
 انها مثل الاول في خروجها عن المثارع فيه ومنها ما اختص به واحد وعرف به  
 واحد كقالع الباب وهازم الاخراب وقائل عمر <sup>مكلم</sup> الذئب ومنه الصاحب  
 لاسماعيل بن حباد ونحو ذلك والظا انه لا فرق بين هذا وسابقه ان لم نقل انه  
 اظهر في ذلك ومنها ما يتقوى على من صدر عنه المبدأ ولم يكن من الامور المذكورة  
 كقائل وضارب واكل وشارب وقارى وحافظ اذ المر يقصد بهما من له الملكة  
 في ذلك وهو محل النزاع <sup>هذه</sup> والظاهرة لا يختلف الحال فيه باعتبار كثرة المزاولة  
 وقتلها والاعراض عن المبدء وعدمه وكان نظره هذا الفاضل الاسماء ارباب الصنائع  
 لان الغالب في احوالهم مزاولةها والمداومة عليها ثم انه يلزم خروج كثيرهما التفقوا  
 على ان المراد به الحال كما في السيرة والزنا ونحوها وقولهم ذهبوا بكما ويحيى ما يمان  
 غير ذلك فانه لم يشترط احد كثرة المزاولة فيها وبالجملة ففساد هذا المقالة ظا  
 لمن تدبر هذه المقدمة ثم ان ما نقله عن الشيخ الرضوي وان لم يكن على وجه كلامه  
 يخفى على من طالع كتابه فانه ذكر نحو هذا الكلام في الاسماء الموصولة وفي بحث اسم  
 الفاعل فتاياه ما دل عليه انه بمنزلة الفعل في المعرف باللام بناء على انها موصولة



انما عمل ان الاسم موضوع لما شئت ذلك ورضا لغيره

وهو لا يدل على انه يدل على الزمان وانه جزء الموضوع له كيف وهو كغيره صحيح لعدم  
حالة الوصف ولو دل على ذلك لوجب تاويله بارادة تاويل الاسم بالفعل لا انه بالفعل  
في اللامه وصفا للفع الثاني بين الكلامين قد ير هذا ومن فزع المسئلة ما حكاه  
الانوى من صحة الاحتجاج على جواز الرجوع للبدائع اذا ما المشتري قبل وفاء الفرض بقوله  
ايما جل مات او فليس فصاحب المتاع الحق بمباعة فان قلنا انه صاحب حقيقة باعتبار ما  
مضى رجح فيه لا لدرجه فيه وان قلنا انه حجاز فلا يتعين محل على المستعير ومنها كراهة  
البول تحت الشجرة التي اثمرت وانقطع ثمرها بقوله لا يبول الرجل تحت شجرة مثمرة ومنها ما  
لو نذر او حلف او وصى او وقف لمحمد احرمة او مكان النجف فهل يعطى لمن غاب منهم  
احد الاحتمالان مبيتان على الخلاف في المسئلة اللامه لان يترك خروج نحو ذلك  
عن المتنازع فيه بادعاء دخول ذلك تحت اسماء الصنایع والحرف ومنها ما يعلق  
على المطلقة فهل تشمل المروجة بعد الطلاق وكذا لو علق على المروجة فهل تشمل المطلقة  
بعد اتمامها ما لو قال انا مقي فهل يدل على اقراره حالا او على ما هو اعم منه واما  
قال انا مقي بما يدعيه فالظن الحال لغوية الحال ومنها ما لو علق الحكم على المكمل او الموزن  
او المعدود فهل يعتبر فيه فعلية ذلك او يكفي فيه سبقه على زمان التعليق ومثله  
ما لو علق على المساجد والمدارس والامام والمدرس ان لم نقل انها من ارباب الصنایع  
او صار اعم من انهم عرفا ومنها تعليقه على القاتل والوالد والسادق والمغاصب ومنها  
غير ذلك بمر عليك ان شئت كغيرها من المطالب الفقهي فاحفظ ولخطا ما يرد عليك  
منها ولا تنقل عن مورد النزاع **فان** افتى ابو عاصم الجعفي فيمن له ثلاث  
عبدة لا غيرة فقال احد عبدي حر ثم قال احد عبدي حر ثم قال احد عبدي حر ليق  
الثلاث بخلاف ما لو قال في المثال احد هؤلاء وقال القاضي الحسين في المسئلتين



لا يفتقر الا واحد لان قوله ثانيا وثالثا احد عبيد بناء اذ ليس في الثالث الاعبدان و  
 في الثالث الا واحد وقال السبكي نظر القاضي في قوله غير ان العبادي لعله نظر الى اطلاق  
 فعل وهو لفظ عبيد بمعنى الماضي فيكون استعماله مجازا لان اقل الجمع ثلاثة اقول نعم هذه  
 المسئلة تظهر فيها لو لم يصدق او بعد موته وقامت البينة على ذلك والذي يقوى  
 عندى حمل كلامه ثانيا وثالثا على الاجابة المسئلتين ان لم تغم القينة على ارادة الانشاء  
 ومع فريضة الانشاء فيحل على التاكيد مع احتماله للاصل وعلى التاميس مع استبعاده و  
 اطلاق لفظ العبيد ثانيا وثالثا هو منه مجازا وان لم يكن من مسئلة المشتق وذلك  
 ظاهر فتدبر **فصل في** اذا علق الحكم على وصف فهل يعتبر حال التعليق او حال الفعل  
 الاحتمالان والاضمار الثالث فيما لو حلف او وصى بان يفتقر مما يملكه او نذر ان يتصدق على  
 الفقراء او وقف عليهم دارا او عقارا بخلاف ما لو وكله على بيع عبيد ودهن امواله  
 وفك رهونه وعلى المزارعة والمسافات فيما له وبغير ذلك فالظاهر ان الاختيار بحال الحكم و  
 هو حال العقد فالبيع او الصلح او الاجارة بالدراهم بنصف الى ما يملكه من العبيد والدرهم  
 المتعارفة حال العقد وظابطه ان الحكم ان كان مما يقبل التعليق انصرف تعليقه الى حال  
 العقد وان كان مما لا يقبل التعليق كالوكالة والبيع والاجارة والصلح والرهن والنكاح  
 والطلاق فالعبارة بحال العقد والتوكيل على العبيد ينصرف الى ما يملكه منهم حال  
 العقد وكذا في البيع وما بعد فتدبر **باب الثالث** في المبادئ الاحكام  
 الشرعية الحكم مدلول الخطاب بالشرع المتعلق بافعال المكلفين على جهة  
 الاقتضا او التحبير او الوضع والمراد بالخطاب هنا الكلام المقصود به الاهتمام اعم من  
 ان يكون شفاهايا وهو ما قصد به معينا وانقل على اداة الخطاب او ما تضمن معناها  
 ويوجدان في نحو يا ايها الناس القواربكم والقائما وهو توجه الحاضر ولم يشتمل على

ينب

بله  
 غا  
 بلغ  
 وسر



اداة الخطاب وما تضمن معناها كالاجاز في حق قوله نعم والمطلقات يتوهم  
بانفسهم ثلاثة فروع والرجال قوامون على النساء او ضعيفا وهو ما قصد به الخطاب  
لا المعين بخصوصه كقول المؤلفين فان قلت قلت قيل ومنه الحديث هلم الى الحج وخطابا  
القران المجيد بناء على شمولها المعدومين والمراد بالشرح ما يعم العقل لما دل على انه  
شرح من داخل واصله الخطاب اليه لاجراج خطاب غيره والتقييد بتعلقه بافعال  
من ذكر لاجراج ما يتعلق بغيرها نحو خلق السموات والارض والشاء على نفسه  
والتقييد بما بعد لاجراج نحو خلقكم وما تعلمون والله خبير بما تعملون لا يخرج  
على هذا الحكم المتعلق بافعال الصبي ونحوهم عبادة او غيرها لان الحكم في العبادة لم يتعلق  
بهم وكذا بالنسبة الى غيرها من ضمان التلف ونحوه فان المخاطب بهما الاوليا وان  
ثبتت نفل بدخولهم في الوضع بالنسبة الى غير العبادة والمراد بالافضل الطبع اعم من ان  
يكون طبع فعل او ترك مع المنع من التقييد ولا معه فيشمل الوجوب والتحريم والندب  
والكرهية والمراد بالخير ما لم يتصف احد طرفيه بحجبان والمراد بالوضع حكمه على شيء  
يكونه ميبا او دكنا او شرطا او مانعا ودما قيل منه الحكم بالصحة والبطالان نظر الى  
تعريفهما بما امقط القضاء وما لم يسقطه انه المراد به الموضوع المتصف بذلك وكذا  
كون هذا ظاهرا او محسسا وملكا او مملوكا والعلامة فالحاق الاول بالشرط  
او الوكن والثاني بالسبب اولى لان المراد من المعد ما ينقض شيئا فشيئا على وجهه  
تأثير في الاجاد والعدم كاجزاء الشرط والسبب ان كانا مركبين واما العلامة فهو صفة  
عن الدليل على الحكم كاليد على الملك وعمل القتل على القضاء ودما جعل من الاحكام  
الوضعية الغرمة والرخصة لان الغرمة في اللغة من الغرم بمعنى جلب في الامر او معني اداد  
ضله وقطع عليه ذكرها في القاموس ويمكن ان يحمل عليها قوله نعم ولم يخل له غرما و



في الاصطلاح ما جاز فله لا مع قيام المنقضي للمنع منه والمراد بالجواز الاذن الشامل  
 لما علما المحرم فان فعل المباح والمكروه للذات غريزة والمراد بالاختصاص في اللغة التسهيل منه  
 قوله رخص السحر واصطلاحا ما جاز فله مع قيام المنقضي للمنع كتناول الميتة عند  
 المحضه ومنه ترك المسافر الركعتين في السفر فان المراد من الفعل في تعريف الغريزة والاختصاص  
 ما يعم الوجود والعدم لانه فعل باعيا والقدرة على الاستمرار عليه وعدمه ولهذا جاز  
 ان يقع لخواشه واترك واجتنب وكف فعل امر والاظهر كونها من الاحكام العقلية المنزلة  
 على الخطابات الشرعية كما ان ذلك هو الاظهر ايضا في الهزة والبطلان والطمهارة والفا<sup>سه</sup>  
 والملك وعدمه كما يتبين لك انشر نعم عند بيان احكامها وبالجملة فالاحكام<sup>الق</sup>  
 علمها مدار المسائل الفقهية تنقسم الى ما تسمى شرعية وهي المطالب للاقتضاء و  
 التحيرية من باب تسمية الخبر باسم الكل والى ما تسمى وضعية وهي ان كانت ايم<sup>احكاما</sup>  
 شرعية لكنهما اخصت<sup>خصت</sup> بالامور العقلية التي يترتب على وجودها وعدمها الاحكام  
 الاقتضائية والتحيرية وانما خصت بهذا الاسم لان الخطاب لا يمكن تايها لوجود<sup>التكليف</sup>  
 والكلف به بعبارة اخرى لانها امور جعلها الشارع دليلا على ثبوت حكم الشرع  
 او نفيه ومن هنا ظهر ان الاول لحاق الهزة والبطلان والغريزة والاختصاص بالاحكام  
 الشرعية وان كانت من الاحكام العقلية كما هو الاظهر والوضعية كما قيل اذا عرفت  
 هذا فليشتمها في سلك مطالب<sup>الطلب</sup> في الاحكام الشرعية وينظم في  
 دلائل<sup>الاول</sup> الوجوب وهو اللغة بمعنى الثبوت ومنه قوله ع ما اذا وجب<sup>جب</sup>  
 المريض فلا يتيك باكية اي اذا ثبت وذا ل عنه الاضطراب او السقوط ومنه قوله  
 فاذا وجبت جنوبها اي سقطت وعرفا يعرف مما مر في الوسيلا ويراد في الغرض  
 اختصاص الثاني بما دل عليه الكتاب او قاطع من السنة كما ينقل عن الحنفى مجر<sup>د</sup>



اصطلاح ثم الوجوب ينقسم باعتبار نفس الخطاب به المطلق وهو ما لم يتقيد  
التكليف به بقيد مشروط وهو بخلافه وباعتبار المكلف به الى ذاتي وهو ما كان  
التكليف به لذاته ذلك الشيء ويسمى الواجب لنفسه والى غيبي وهو ما كان  
لغيره ويسمى الواجب لغيره وقد يطلق على المطالبة الغير اسم الوجوب وان كان  
ذلك الغير منلوبا كالوضوء والغسل للنافلة ويسمى الواجب الشرطي وباعتبار الحاد  
متعلقه وتعلقه الى معين ومخبر فيه والاول ما كان متعلقه واحدا او اكثر لا على وجه  
الترديد في الخطاب والعقد الاخير ليدخل ما لو امره بعتق سائر وغانم والثاني  
وهو ما كان متعلقه شيئين او اكثر على وجه ترديد الخطاب بينهما والعقد الاخير  
لاخراج ما دخل في الاول باعتبار الفاعل الى فرض عين وهو ما يستحق العقاب  
بتركه كل مكلف به وفرض كفاية وهو مثل الاول بزيادة ما لم يقم به بعضهم وباعتبار  
الزمان ينقسم الى موقت وهو ما حدد طرفا وقته وغير موقت وهو ما لم يحدد طرفاه  
ويدخل فيه الفوري وما وقته العمر وظن الفوات ثم الموقت ان كان وقته يفضل  
عن مقدار اداائه فيسمى موسعا والافضيقا وباعتبار وقوع الفعل فيه لسمي الفعل  
اداء وفي خارج قضاء ويلحق بالاول ما لو ادرك من الوقت ركعة تفضلا منه  
مجانة وتعلم اذ ليس في اصل الشريعة التكليف بما ينقص وقته عن مقدار اداائه  
او بوقا الوقت بالنسبة اليه بل يجب واعلم ان شطا التكليف الكمال بالبلوغ و  
العقل فلا يكلف الصبي والمجنون لنقصانهما ولما ورد من دفع القلم عن الصبي حتى  
يبلغ وعن المجنون حتى يفقد وقوله عم مروهم بالصلوة لسبع حجاز والمراد نهيهم ان  
قلنا ان الامر بالامر امر وفي حكم المجنون من زال عقله لمرض ونحوه **دلالة**  
انفقوا على عدم وجوب شرط الوجوب كالنصاب والذكوة والاسطاعة للرجل



واختلفوا فيما يتوقف عليه وجود الواجب المطلق والمشروط بعد حصوله <sup>لصيرورة</sup> شرط  
محتمل ايضاً على افعال ثالثها التفصيل بين السبب فيجب وغيره فلا يجب وهو ظاهر  
الحق صاحب المعاملات ونسب إلى المرتضى ودأبها الفصل بين الشرط الشرعي فيجب وغيره  
فلا يجب ولحق وجوبه محتمل سواء كان مبيناً او شرطاً او رفع مانع شرعية كانت او عقلية  
او عادية كما العقد للبيع وشبهه والنظر المحصل للعلم ونصب السلم للصعود في الابواب  
والظهران للصلاة وترتيب المقدمات للنظر وغسل جزء من الرأس للوضوء في الشرط  
ودفع لحدث للصلى ودفع الشبهة عن النظر ورفع ما يمنع نصب السلم عادة في الموانع  
وكثير منها لم يثبت على رفع المانع ولعله لا يثبت في الشرط اذ لا فرق بين الشرط  
ان يكون فعلاً كما الامور المذكورة له او تركاً كترك المنافي للصلاة وترك الضد  
في الامور العقلية والعادية وكيف كان فالامر سهل بعد القول بوجوب ما <sup>ينبغي</sup>  
عليه الواجب محتمل وقبل الخوض في الاحتجاج لابد من بيان مقدمة لها يتضح محل النزاع  
اعلم ان النزاع في مقدمة الواجب فلا يختلط على كثير من الفحول فظن ان المقام  
واحد كلاً بل هناك مباحث اربعة اثنان لغويان واخران عقليان فالاول ان الامر  
بالشيء هل هو بما لا يتم الا به بحيث يكون ملوفاً عليه بما دل على الواجب ام لا واذا كان  
مقبلاً بعيداً كما لو قال اقم الحرد مع بسط يد الحاكم العادل فهل يلحق بالواجب المطلق  
فيجب علينا نصب العادل وبذل الجهد بسط يد ام بالواجب المشروط فيجب مع  
حصول ذلك لا بدونه كالانطاعة بالنسبة إلى الحج وهذان الجحان ينتظران في مسلك  
مباحث الامر وبيان الكلام عليها انتم والجحان الاخران احدهما انه اذا علمنا وجوب  
شيء علينا فهل يجب علينا فعل ما يتوقف عليه فعله بحيث لو تركناه لكانا معاقبين <sup>على</sup>  
ترك كل واحد منهما ام لا يجب غير الفعل نفسه ولا عقاب لا عليه وهذا هو محل النزاع



واعتقدنا الدلالة الاجله وديما ظاهر من بعضهم القول بوجوب ما يتوقف عليه مع  
عدم العقاب لاجله بناء منه على ان العقاب في الوجوب التوصل الى اغاها لاجل  
ما هو صلة اليه دونه ويشهد له الاخبار والدلالة على عدم العقاب على فعل  
مقدمة لحرمان ما لم يفعله مع ان تركه واجب واثر الخلاف بين هذا والقابل لعدم  
الوجوب هين لعدم الفائدة الا في فرض نادى كتعليق اليقين والظاهر وثبتهما  
وثابتهما اذا علمنا وجوب شئ وعلمنا ان هناك امر هو قيد له فتشك ان قيد  
لوجوبه كنصب الامام لاهاقته لحدود وصلوق بحجة فلا يجب ما لم يوجد او قيد  
لوجوده فيجب على المكلف تحصيله والظاهر ان راع المرنغي رضي الله عنه في هذا البحث  
الثاني من الاولين لان هذا كما المنفع عليه كما ان الاول من الاخيرين كما المنفع على  
الاول من الاولين ولهذا استغنى من ذكر الاول من الاولين عن البحث عن اوله  
وبالعكس اذا عرفت هذا فلنرسم البحث في الاخيرين ونشير انتم الى البحث عن الاولين  
في سلك ما وعدنا بانفا وان كان البحث عن هذين يقتضي عن البحث في ذينك وانما  
نذكره لاختلاف الوجه في الدلالة على المطم من المقامين ونقول اما المقام الاول فاما  
لحق ما اشترنا اليه من الوجوب **مطلق** انه لا يرد متواترا او كالمتواتر ان لكل  
شئ عند الله حكما وهو مخزن عند اهله وديما يدل عليه قوله جل شاناه ان كل الا في  
كتاب مبين وكل شئ احصناه في امام مبين ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين  
ولا جازي ان يكون غير الوجوب في المقدمة وذلك في الخبرين ظاهرا وما الاباحه  
الطلب فيمتنعان لما فيهما من الاذن في الترك وهو مبيح بل اللازم من هذا حصول  
لخطاب بوجوب الفعل واباحه مقدمته ومثله عبث لا يصلح من الحكم ومنها  
تعلم فساد ما قاله المحقق صاحب المعالم الحكم بجواز الترك عقلي لا شرعي لان الخطا



به عبث لا يقع من الحكيم واطلاق القول فيه يوم اذاده الشرع فينكر وجواز تحقق حكم  
 العقل هناك من الشرع يظهر بالتأمل انتهى ثم قوله وجواز تحقق الحكم العقلي في  
 ظاهر الفساد لدلالة على انفكاك حكم العقل عن حكم الشرع وهو مخالف للاصول  
 الامامية من ان كل حكم العقل حكم الشرع بل الاشاعرة قائلون بذلك على حسب  
 العادات ومن هنا جوزوا العمل بالقياس والمصالح المرسله فاللازم من الجواز  
 العقلي لجواز الشرعي وهو كما ترى على ان لجواز العقلي مخالف لما تحكم به بدعيه  
 القول من استقباح وجوب ذي المقدمه مع ابا حنبله وادعاء ظهور ذلك في  
 التأمل ظاهر البطلان بل التأمل لكل من راجع عقله وجدانه في ذلك وقد ذكرنا  
 في الشرح احد عشر وجها غير هذا الوجه لاثبات الدعوى كلها نخوم حول هذا  
 وكفاك ما ورد في الكتاب العزيز على ترك المقدمه والامر بها والشرع في فعلها  
 نحو قوله جل شأنه ولو ارادوا الخروج لا عهدنا له عت حيث لام المتأخرين عن الجهاد  
 بعدم الاستعداد وقوله لا تتخذوا اباؤكم وابناءكم اولياء حيث انها على ما نقل  
 نزلت فيمن ترك الهجرة لمنع اقربائهم وفيها دلالة على النهي عن الصلح الخاص وقوله  
 جل شأنه واذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع  
 وفي الاخر الاخير دلالة على النهي عن صلح الخاص ايض وقوله جل علا ولا يطمئنون <sup>طس</sup>  
 يفيظ الكفار الا كتب لهم به عمل صالح وما ورد في السنة كما فيما جاء في الساعي الى كل  
 وضعت راحله خفا او وضعت خفا كتب الله له حسنه وحج عنه سيئه <sup>واضرب</sup>  
 ذلك وهو في غاية الكثرة ويؤيد ايض سين الناس كافة في غالب ما وجوبه فانهم  
 يأمرون بالقيام اليه فيما يحتاج الى القيام والقول فيما يحتاج الى القول ويذمون  
 تارك المقدمه سيما اذا علل ذلك بعدم وجوبها عليه وكل ذلك ظاهر لكل من عرف

من التوم



طويتهم بل يمكن ادعاء الكلية في التكليف ان جميع الاوامر متعلقة بالمقدمات على  
 القول بتعلق الامر بالكل الطبيعي وان الفرد مقدمة له ويزيد ذلك وضوحا النظرة الى  
 سياق الشارع حيث انه كلما وجد شيء يلحق عليه امر اخر لازم اوجبه كالواجبات بالكفاية  
 وبالعرض من المباحات والمكروهات بل والمحرمات كالاكل والشرب والنكاح والحج  
 واكل الميتة وجواز الكذب لتخليص النفس المحترمة ونحوها وغير ذلك مما فيه حفظ للنفس  
 والقيام بالواجبات واجتناب المحرمات فتدبر ويرا الى السمع زيادة ايضا في البحث عن  
 الاوامر **عبد** لقائلين بعدم الوجوب مطا **امور منها** ان وجوب الشيء لا دلالة  
 له على وجوب مقدمته باحد الدلالات وفيه منع لتحقيق اللزوم عقلا ان اريد به الدلالة  
 العقلية وان اريد دلالة الخطاب اللفظي على ذلك فسيأتي انهم ما يوفقك على ذلك في باب  
 ايضا **منها** انه لو استلزم وجوب ذي المقدمه وجوبها لا يمنع التصريح بعدم ملكة تمكن  
 لجواز ان يبقى واجب الصعود على السطح ولا اوجب لضرب السلم وفيه منع بطلان التالى  
 لانه بمنزلة اطلب الصعود ولا اطلبه كما عرفت ذلك في حجة المختار **منها** لو وجبت لكان  
 نادرها عاصيا والتالى بطلان فيه منع بطلان التالى الا ان عصيانها يتركها لافضائه الى ما يكون  
 تركه لذاته معصية **منها** لو وجبت لاختفاق العقاب عليها ولتضاعف عقاب تارك  
 الصلوة لو صوء اذا كان بعيدا عن الماء بالنسبة الى عقاب من كان عنده والتالى  
 بتسميه بطلا اما الاول فلانه خلاف الاستفاد من الاخبار ومن انه لا عقاب الا على ترك  
 الواجب شرعا او المحرم كذلك دون مقدمتها واما الثاني فلانه خلاف الاعتبار و  
 يدفع بمنع بطلان التالى اما الاول فلان ما دل على عدم العقاب على مقدمته **المحرر**  
 ما لم يفعل فمع انه لا يدل على عدم العقاب عليها مع فعله فانما دل على انه من باب الفضل  
 لا لاختفاق بل فيه ايماء الى استحقاق العقاب **فتلوه** مقدمة الواجب مستحق للعقاب

فتاركه



لانه قد افضى الى محرم وهو ترك الواجب وهو خير مقدمة لحرام الذي لم يفعله واما  
الثاني فلان الاختصاص يختلف شدة وضعفا باختلاف الاوضاع فيجوز ان يكون الاختصاص  
في الثاني اشد من حيث الكيفية وان كان الاخر اكثر من حيث الكمية **ههنا** لو وجبت المقدمة  
شرعا لوجب على من حج على غير محرم الرجوع الى وطنه وقطع المسافة ثانيا اذ الوجوب  
الشرعي لا يجامع المحرام في موضع واحد عندنا والتالي بطلان اتفاق **ههنا** بالمنع  
من بطلان التالى ان اريد به علم صحة الفعل على تقدير الوجوب لان المراد من الوجوب  
التوصلي المتوصل الى الواجب الاصل وقد حصل بعبارة اخرى ان الحاصل في المثال الاول  
الى العرض كاطفاء الحريق وانقاذ الغريق لا الواجب التبعي فيشبهه على من يعين بين  
الامر من فيتوهم اجتماع الوجوب في الحرمة وان اريد ان الواجب المطلق صار مشروطا  
بالقياس الى المثال فلا يكون حجة مخبرية عن حج الاسلام فهو حق اذ لم يتمكن من المحلل  
اولا لسنه في ذمته ولما مع القكن او الاعتقاد فالظن الاخر اعلان الامتناع بالاختيار  
لا ينافي الاختيار **ههنا** لو وجبت لكات مقدرة شرعا والالكان تكليفا بالمجهول  
وهو كذا غير مقدرة **ههنا** انما مقدرة في الشرع والعقل بما يحصل به الوصول  
الى المطلوب فبطلان التالى مجموع **ههنا** لو وجبت لكات زيادة على النقص فيكون مستحالة  
وفيه مع المنع من كون الزيادة مطابقة لمنع كونه زيادة على النقص لما سيجي انشمن انه عدل  
عليه بالنقص بالانزاع **ههنا** لو وجبت **ههنا** والتالي بطلان اجماعا ويرد بمنع وجوب  
النية في كل واجب اذ الواجب فسمان منه ما يطلب للتعبد به فتجب نيته ومنه ما  
يطلب للحصول على العرض فيكون النية لكما له كمقدمة الواجب وردا للديعة ونضال الدين  
وحفى القبر والتكفين وغيرها **ههنا** لو وجبت لنيت شبهة الكعبى **ههنا** ولا ينافي  
يخلو المكلف عن الفعل على تقدير بقاء الاكوان والاكفاء بوجوبها الصارف على تقدير

نيتا



مقدمة

العدم فيكون الفعل مقارنا له لا مقاداة وعلى فرض توقف الامتثال على فعل من  
الافعال نقول بوجوب ذلك الفعل ولا يفر فيه وثانيا ان دليل وجوب المقدمة  
واضح فمن لم يرض بان دفاع الشبهة بما ذكرنا يتكفح يلزم بالقول بها والزام به لا  
يوجب رفع الدليل الواضح فعليه ان يدفع الشبهة ان لم يرتضها **جزء السبب** **القول** **بوجوب**  
السبب دون غيره امور **الاول** الاجماع الذي حكاه الاملى وجماعة **ان** بان  
التوصل الى الواجب واجب اجماعا وليس بالشرط لما ذكرنا من ادلة النافين فحين  
بالسبب فيكون واجبا **الثاني** ما ذكره بعضهم وتقرى باوضح مما ذكرنا ان وجود  
المسبب عند وجود السبب لما كان واجبا يمنع انفكاكهما في التكليف بل التكليف  
بأحدهما يغني عن التكليف بالآخر ولو حصل لكان لغوا وهذا بخلاف غير السبب كذا  
انفكاكهما فلا يغني التكليف بأحدهما التكليف بالآخر واجيب عن الاول والآخر  
بالمنع من الاجماع وثانيا بعدم حجته في المسائل اصولية وعن الثاني بالمنع من الاجماع  
ان اردت بالتوصل فعل ما هو وصله الى الواجب وان كان المراد تحصيل الواجب **فهو**  
حق لكن لا يجلي ثم ان مثله يقر في غير السبب فيقو الاجماع حاصل على وجوب  
التوصل وليس بالسبب لما ذكرنا في ادلة النافين فيكون بالشرط وعن الثالث بان  
عدم الانفكاك في الخارج لا يستلزم اتحادهما في الحكم لا يتوهم منع التكليف بالسبب  
حال وجود السبب لاننا واجب لا تعلق القلقة به وبذلك يمنع وجوده فلا  
يصح التكليف به فتعلق التكليف هو الابواب خاصة لاننا نقول ان التكليف بايجاد  
الفعل انما هو قبل وجوده وهو ما يتعلق القلقة به بواسطة السبب فوجوب السبب  
عند وجود السبب لا ينافي القلقة عليه اذ الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار كما  
لان الاختيار لا ينافي الاختيار في الجواب عن جميع نظرا ما عن الاول فليثبت الاجماع **لشدة**

الاضاع يا

المختار

الاول  
واسمها

والثاني



المخالف ولا أقل من الإجماع المنقول وهو حجة عندنا في هذه المطالب كما سيأتي في باب الشر  
وأما عن الثاني فبمثل ما عن الأول والمراد بالتوصل فعل ما هو وصله إلى الواجب ثم قوله  
ثم إن مثله يقر في غير السبب في فرد بالفرق بين الأمرين كما ينبغي عنه الوجه الثالث  
وأما ما اجيب به عن الثالث ففيه إن اللازم من ذلك إما عدم التلازم أو تخلف العلل  
عن علته وكلاهما ممتنع فالحق في الجواب عن أصل الحجة أن هذا خارج عن محل النزاع  
عندنا فإنا ندعي وجوب المقدمة مطعنا وبها ونرى على أن الظاهر ما ذكر في الاحتجاج ثالثا  
يجري مثله في غير السبب إلا أنه في السبب انتهى وحديث تعلق الحكم بالسبب دون المسبب  
فالتحقيق فيه أنه يختلف باختلاف المتعلق فهما ما يتعلق الحكم بالسبب وأولها الذات كالأمر  
بالأحرار فإن المطعنة القاء الشيء في النار لانه الصادر من العبد والأحرار بنفسه فعل  
طبيعة النار فالأمر بالأحرار أمر بسببه ومنها ما يتعلق بالسبب وأولها الذات كالأمر  
بالتكليف بتحريك المفتاح والقلم فإنه صادر عما من العبد بتوسط حركة اليد أو من  
حركة اليد ومثل هذا التكليف ينتج لحث ونحو لانه إما من فعل العبد بتوسط حركة  
اليد والمنشأ أو من حركة اليد بتوسط المنشأ ونحو ومنها ما يتعلق بالسبب وأولها  
ويحمل ضعيفا بالتعلق بالسبب كالأمر بالعتق والوقف فإن التكليف بالآثر  
المرتب على الصيغة <sup>ويحمل ضعيفا</sup> بالتعلق بالسبب كالأمر بالعتق والوقف <sup>بالتكليف</sup> فإن  
بالآثر المرتب على الصيغة التكليف بها ومثل ذلك الأمر بحجج السهم ونحوها  
إن قلنا إن الحركة القسرية للحجج والسهم صادر عن القاسي بتوسط حركة اليد أو عن  
حركة اليد فالأمر بالسبب وإن قلنا إن الحركة القسرية إنما تصدر عن طبيعة  
المقصود وليس في القاسي إياه عن القاسي ولهذا تبقى بعد فلو كانت من آثر لما  
بقيت بعد فالأمر بالسبب أي حركة اليد بحيث تكون مستمرة بالكسر للسهم



ولحجرايهم الا ان الاول اظهر ويحتمل ثالثا وهو ان يكون التكليف هنا مجردة اليد و  
 مجردة السهم ولحجرايهم فيكون تكليفا بالسبب والمسبب معا ومنها ما يحتمل ان يكون  
 متعلقا بالسبب اولا ويحتمل بالمسبب ايقم كالتكليف بصنع السرير اى الهيئة الحاصلة  
 من الخشب فانه على راي الحكماء انها من فعله فم بلليل امكان بقاؤها بعد العبد و  
 العبد مع عملها مجردات اليد والالات وحسن المدح والمذم عليها باعتبار اسبابها  
 وعلى راي بعض المتكلمين انهما من فعل العبد فان ايضا السهم للهيئة والام الحادثة  
 بعدهما من فعل الراى ولذا يحسب ان مدح وبيد عليها فعلى هذا يكون متعلق  
 التكليف اولا بالذات المسبب نفسه ومثل هذا التكليف باتحاد الزوجية و  
 التساوى واتحاد الزوج والمتساوى فانها امور اعتبارية لا رتبة لوجود الفعل و  
 الحاصل ان قول بعضهم التكليف بالمسبب تكليف بالسبب اولا وبالذات ليس  
 على اطلاق بل يختلف باختلاف تعلق التكليف ومن هنا تعلم ان التكليف  
 بالكل يجوز ان يكون متعلقا الكل اولا وبالذات وبالغنى ثانيا وبالعرض ويمكن فيه  
 العكس ولعله الاظهر في العرف وبالجملة فثبت التلازم في التكليف حالانما فيه وان  
 اختلفنا للدلالة المطابقة بالنسبة الى التكليف بالخطاب **جاء الفصل الرابع**  
 وهو القضاء الوجوب في الشرط الشرحي دون غنى عن على الجزء الثاني ببعض ما تقدم  
 في ادلة النافين مطا وعلى الجزء الاول بان الشرط لو لم يجب لم يكن شوطا والتالى  
 باطل اتفاقا بيان الملازمة ان الشرط لو لم يكن واجبا لجاز تركه وحق قال لا بالمشروط لم يكن آيا  
 بتمام المأمور به والا كان صحيحا محججا ولا قائل بذلك **والجواب** ان الشرايط الشرعية  
 كالشرايط العقلية والعادية في قضاء الخطاب بالواجب لها وعدة فان الخطاب بها من  
 لم يصحها جاز من المأمور به اصالته وان قلنا ان الاشتراط بالشرط جزء من المشروط وانه نعم

يكنى

نحو القول

الواجب



يمكن الاستقناس له زيادة على الامور العقلية والعادية بانزستبعد ان يجعل العاقل  
 شيئا شرطاً لصحة شيء ثم يصر بذلك الشيء ولم يقصد معه ما جعله شرطاً له وهو كونه في شخص  
 فالتحقق ان الدليل عليه هو الدليل على غيره **والاشياء** هو ما اذا علمنا وجوب شيء  
 وعلمنا ان هناك امر هو قيد له ويتوقف عليه من غير فرق بين ما يد له عليه خطاب غير مادي  
 على الوجوب او علمنا ذلك من لجماع ونحوه نذهب المرتضى الى التوقف في غير السبب  
 وجعله بالنسبة اليه مطر والمشهور يجعلونه مطر بالنسبة الى الجميع وكان ~~نظروا~~ <sup>نظروا</sup> ~~نظروا~~  
 ان الاصل في التكليف الاطلاق ونظر المرتضى في ان التكليف في الشريعة ورد با  
 النسبة الى المشروط مطلقاً ومقيداً اخرى فكان مشتركا لا يحمل على احدها الا  
 مع اللزامة عليه نعم بالنسبة الى السبب فهو مطر لاننا نوجب علينا السبب  
 بشرط اتفاق السبب اذ مع وجود السبب لا بد من وجود السبب الا ان يمنع  
 مانع ونعم بان يكلفنا الفعل بشرط وجود الفعل بخلاف مقدمات الفعل الا اننا  
 قلنا يجوز ان يكلفنا الصلوة بشرط ان تكون قد تكلفنا الطهارة كما هو في الزكوة  
 ولج وبالحاجة فالواجب عند بالنسبة الى غير السبب يحمل بحسب التوقف في <sup>النسبة</sup>  
 الى السبب مطر وربما يؤيد باصالة البرائة من التكليف فيحمل على التقييد  
 نظرفان ورود التكليف مطلقاً ومقيداً اخرى لا يقتضي اشتراك الواجب  
 بين المطلق والمقيد كيف وان المقيد منه مجاز باعتبار ما يؤول اليه فالاصل في  
 الوجوب الاطلاق حتى يدل على التقييد دليل والاصل مقطوع بالورود نعم ان  
 قارن التقييد التكليف بكتاب واحد حمل اللفظ على ظاهره وبني الحكم على  
 التقييد والظاهر ان هذا غير المتنازع فيه **تبيين** ذكرنا المسئلة فروعاً  
 منها ما سمع مقدمه العلم وهو عيان عن وجوب ان يبدفعلا او تركا لتحصيل العلم



بالواجب فعلا او تركا من الاول ايجاب صلواتين واكثر عند اشتباه القبلة في  
 جهتين والاكثر واشتباه ما يباح فيه الصلوة من التويعين والاكثر عند اشتباه موت  
 المسلمين بموت الكفار اذا اريدا الصلوة على كل واحد ولم يعبر الجمل برواية التقيين  
 كالمشرك المذكور ورواية القوعة لكل امر مشكل ومنه لو فاته صلوة من الخمس ولم يعلم <sup>لخصو</sup>  
 فقتضى القاعدة وجوب الخمس والاطهر وجوب ثلاث ثنائية وثلاثة ودباعية ان  
 كان من حاضر وثنائية وثلاثية ان كان من مسافر ومنه ما لو علم السهو وجمل  
 متعلقه في كونه موجب السجود او الثلاثي اوها معا فان الاظهر ان ياتي بهما معا  
 اما لو دار بين ما يوجب عملا وما لا يوجب فالبناء على الاصل من البرائة ومنه ما  
 غصب لوجا وجعله في سفينة فاشتبهت عليه بغيرها وجب نزع الجميع ما لم  
 يتضرر بحال غير السفينة على احتمال ومنه ما لو كان مشغولا بدين لم يعلم قلدا او  
 صاحبه بعينه بل يعلم وجوده في محصورين وجب المصلح بما يبرئ الذمة في الاول  
 مع احتمال ما يعلم الشغل به لا غير لاصالة البرائة ومع كل فرد في الثاني واما اداء  
 الخمس في صور جملة بهما فيكم منه سبحانه لتيسير في اخ الذمة كالحكم باداء اللقمة <sup>بليت</sup>  
 المال فيما لم يعلم قائله في قنطرة واذا حاط ومنه الاثنيان بفردى الجمل اذا كان الاجال  
 لعارض ومن الثاني اجتناب المرتين عند اشتباه المحللة منهما بالمحلاة المحرمة  
 واجتناب استعمال الانايين ونحوها المشبهة طاهرها بالخس بل كل ما يحل  
 اذا اشتبه فيما لا يحل وكان محصورا ومنه ما لو لم يعين لفظا ولا نية ما وقع  
 عليها الطلاق على القول بالصحة فيه فيجزم لجميع لان اجتناب ما وقع عليها الطلاق  
 واجب ولا يتم الا باجتناب الجميع ويحمل الإباحة اما لانكار القاعدة او لان الواقع  
 ماله صلاحية التأثير لا الطلاق المؤثر ومن اخذ بالشبهة الى جوع الى اختيار الزوج



في التعيين وقيل بالفرقة بناء على ان الواقع المؤثر واقعاً واشكل في الظاهر هذا المسائل منها  
 ما هو منصوص عليه بالخصوص ويشمل الجميع ما دل على يقين الفراغ في الشغل اليقيني و  
 يدل على القسم الثاني عموم ما دل على انه ما اجتمع لحرام مع حلال ما لا وفد غلب الحرام  
 لحلال والظاهر ان هذه المضامين في الجمع عليه ومن هنا قيل ان مقدمة العلم ليست محل  
 خلاف يعرف لاحد ويمكن الاحتجاج على ذلك ايضا بان مناط الحكم التكليفي لا يخرج  
 الواقعة فيجب ان يجعل بما طابقها بقدر الطاقة او ما لم تبلغ العشر فخرج المتعين عقلاً  
 او شرعاً ودعا قيل ان الامور المذكورة ليست من فروع المستلزم في شيء وان الحكم فيها فروع  
 الدليل عليها مضاف الى ان المراد بمقدمة الواجب ما يتوقف عليه وجوده كما ينبغي عنه  
 فلو لم في العناوين ما لا يتم الواجب الالهي والامر بالشئ امر عا لا يتم الالهي والتحقيق ان الدليل  
 على ثبوت هذه المسئلة من اجماع وغيره دليل على ثبوت باب المقدمة مطا هكيفة وان  
 العلم بالواجب موقوف على وجوده فكان العمل الزايد مقدمة لوجود الواجب في  
 نفس الامر وادعاء الفارق حكم ومنها وجوب الزايد في خصوص ما خرج من الدليل المشاهير  
 واول جزء من اللاحق ليوم الصوم وغسل جزء من الرأس مع الوجه ومن اعلى المرفق مع  
 اليدين في الوضوء وغسل جزء من الشئ الاخر مع غسل الشئ في الغسل ومن ذلك الطائفة  
 بقدر ما يعلم اداء الواجب وليس منه الا ايد على المسمى من المسح وعلى التسمية الواحدة  
 وقراءة بعضها فيما يصح فيه من الصلوات على القول بالتحجير بين القصور والاقام والمفرد  
 بين هذا الفرع اي فعل الزايد لخصوصه يقين الصوم ونحوه والفروع المتقدمة ان الواجب  
 في هذا معلوم وانه لا يجب البنية في الزايد وان وجب لتخصيص تمام الواجب كما هو الشأن  
 في مقدمة الواجب المنفصلة عنها وامّا في الفروع المتقدمة فالواجب فيها غفر وجوبه  
 وجب البنية فيه بل بنية الوجوب في الزايد عند من يشترط بنية الوجه وكيف كان فليكن  
 ينكر

بني القدر الزايد وهو من  
 كان في الزايد في القدر  
 من التحجير



وجوب المقدمة ويثبت ذلك في مقدمتنا لعدم فقط ان يدعى اشتراك الغرض في الدليل  
 ومنها ما قاله العلامة في الهذيب بطلان الصلوة في الدار المغصوبة لان الامر بالصلوة  
 المعينة امر باجرائها ومنها الكون فيكون مأمورا به واجبا على تقدير وجوب المقدمة  
 والمفروض انه غصب منه فيكون واجبا حيا ما هو ~~الصلوة~~ واما على تقدير عدم وجوب  
 المقدمة فالصلوة صحيحة لان الحجر البارز غير المأمور به فلا وجوب لكن التحقيق بطلان  
 هذه الصلوة مطاوعة قلنا بوجوب عقدة الواجب اذ لا ضرورة ان المأمور به اصالته  
 هنا يخرج على جهة التخيير البدلي كما في كل كلى مأمور به لا يمكن تحققه الا باقاده وليس  
 هذا من المسئلة في شيء ومن هنا جعل اكثرهم المسئلة في ما على جواز اجتماع الامر والنهي  
 على شيء واحد وعلمه وحكي جاعل منهما الاجماع على بطلان الصلوة بل حكمي علامة  
 العصر اجماع المسلمين عليه وكان الخلاف مفروض فيما يقضي القواعد وبما انتم نعم  
 تحقيقه في البحث عن الامر والنهي **دلالة** الواجب لنفسه وهو  
 ما كان مأمورا به لا غيره بل المصلحة فيه ويقال له الواجب لغيره وقد يكون الشيء  
 واجبا لنفسه ولغيره كاجزاء الواجبات المركبة مثل الصلوة والحج وغيرها وقد  
 يكون مندوبا لنفسه واجبا لغيره كالوضوء والغسل بالنسبة الى نفسهما والعبادة  
 المشترطة بهما وان لم يجب كالوضوء والغسل للمنافاة فتسمى الواجب الشرطي وعلى كل  
 حال فاذا علمنا وجوب الشيء وشككنا في وجوبه لذاته ولغيره فالظاهر حمله على الاول <sup>وجه</sup>  
 تبادل مما دل عليه التكليف به ويمكن ان يجري فيه ما حكينا به عن المرتضى في مقام  
 الثاني من ورود التكليف بهما اصالته البرائة ويدفع بمثل ما دفع به ذلك لان  
 ان الغالب في التكليف الواجبة <sup>الواجبة</sup> لغيره فلم لا يحمل عليه المشكوك فيه لانا نقول كثيرة  
 افراد الواجب للغير غلبتها على تقدير تسليمها لا تخرج الواجب عن حقيقة فانه

في وجوب الواجب لغيره  
 في وجوب الواجب لغيره



في تبيين حكم الوجوب

حقيقة فيما تحقق فيه صفة الوجوب مجاز في الواجب لغيره لما مر أنفا من ان هذا انما  
 كان واجبا لصحة الغير كالوضوء والغسل وجوده كالامور التي يتوقف عليها وجود  
 الواجب فافا علمنا وجوب شئ حكما باننا واجب للثاء وحديث ان التكليف لحفظ  
 المقاصد لا ينافيه وتدين الواجب للثاء ما كان مكلفا به على كل حال وان كان عليه التكليف  
 امرا فهو لهذا المعنى اعم من الواجب لغيره والواجب ما كان الغير سببا في وجوبه وهو  
 المعنى اعم من الواجب لنفسه لانقراده في المندوب الذي لا يجب الا بعد وجوب غيره  
 كالوضوء والغسل للمصلو الواجب على الاصح في الاخير وبالجملة فبين الواجب لنفسه  
 ولبغيره على هذا عموم من وجه لاجتماعهما في مثل اجزاء المصلو وانفراد الاول في وجوب  
 حفظ المقاصد وانفراد الاخير في الوضوء والغسل للمصلو والطواف الواجبين  
**تبين** الاول اعلم ان الواجب قد يكون امرا داخل في الخارج كالعرفة  
 والانقاذ والاطفاء ونحو ذلك وقد يكون مركبا من امور كالوضوء والغسل والمصلو  
 وغيرها ومقتضى ظاهر التكليف بالثاء وجود المولات في فعله بحيث يصدق  
 عليه عرفا الواحد فمن هنا قلنا باسقاط عدم الجفاف في الوضوء مع صدق عدم محو  
 الصوت عرفا وكذا في المصلو وخرج الغسل بالدليل واجبنا اتصال القبول بالاجاب  
 عرفا في سائر العقود وان احتمل بعض الشافعية كالمسكني التسامع زمان القبول  
 في الخلع وجعله بقاء المجلس وبالحلة التكليف الواحد المركب يقتضي عدم محو الصوت  
 فلا ينافي السعال والتخلل بكلام في العقود بما لا يعد عرفا خللا وعلى الفقيه ملاحظة  
 ذلك في النفس والتكلم باجنبي وغيره في خلال الاجاب والقبول وفصول الاذان  
 والاقامة والسكوت في اثناء القراءة والاشتهاء في الاقاديرو كالوقال له الف استغفر الله  
 الامانة فان الاظهر انه فضل ليسير لا يضر مثله وفي اداء الشهادات ومولات



كلمات اللعان والبيان بعد الإتمام لو ظاهر عن أحدهم وطلبها عنيد من يجوز ذلك  
 ومنها المولاة بين صلوة الجمع والمولات في الطواف وقبول الوتر عن الصبي فان لم  
 يقبل فالأقوى عدم الوقوع قبل ان لم يقبل فالحاكم وان لم يقبل فالصبي بعد البلوغ  
 هو ضعيف هذا وقد يكون الفعل مركبا من عدة أمور وشروط ليشترط فيها المولات  
 شيء عاكف وجوب البدار على المستحاضة عقيب الطهارة فهذا ليس من مسئلتنا في  
 شيء نعم من مسئلتنا الاحتجار على ختم القرآن فلو قرأ يوما آية ولو ما كمله ولو ما جوا  
 وهكذا لا يزال بين كلمة وكلام ونحوها حتى يتم القرآن مثلا بخمسين عاما ومثله  
 كبر خمس تكبيرات من تسبيح الزهراء وهكذا حتى انتهى ذلك آخر النهار ويغزو ذلك  
 من التعقبات بل جرى ذلك في جلد الحدا والتعقبات وقيل القصاص فلو خرج جلد  
 أو لائم بعد زمان طويل خرمته شيئا وهكذا قصير أو ثم وإن حصل به التكليف  
**التبعية الثانية** اعلم ان الواجب قد يكون وجوبه بانتهاء الله نعم الجواب  
 كالصلوة والزكوة ونحوها وقد يكون بتسبب العبد بند ووشبهه وحكي الشهيد  
 في القواعد والتسبكي لخلافه الثاني في آية هل يسلك به مسلك واجب المشرع أو  
 جائي وكانه مثال الثاني ولهذا حمل الاخبار الواردة بافضليته الغرض على النقل على  
 الغرض الابتدائي وفيه نظر أولا من عدم المحض للاخبار وشيئا نقل بعضها في  
 الكلام على المندوب وثانيا الاعتبار بالفارق بين ما يخرج عن العهد وما ليس  
 هناك عهد حتى تحتاج الى الإخراج ف**الثالث** اعلم ان الواجب للعنف قد يكون  
 وجوب العنف أو صحت مترتبا على وجوده فلا يصح تقديمه عليه كتقديم التلبية على التكبير  
 وهي على الحمد والحمد على السورة وهكذا كتقديم الطواف على صلواته وهي على السعي  
 والسعي على التقصير وتقديم الوجه على اليمنى وهي على اليسرى واليسرى على مسح الرأس



وهو على مسح الرجلين في الوضوء وتقديم غسل الرأس على الشق الايمن وهو على الايسر في الغسل  
 الترتيبي الى غير ذلك والوجه في ذلك لان تقديم السابق بمنزلة الشرط اللاحق والمشرط  
 عدم عند عدم شرطه ومن ذلك وجوب الحج بعدم الانطاعة والى كونه بعد ملك الضاب  
 فلو حج عما يحتمل انتطاعته بعد اذكي عما يجب عليه بعلمه بخبر واعلم ايضاً اننا علمنا بوجوب  
 هذه الاشياء فان علمنا او طعننا توهمنا ما نعتبره اشراً عافلاً اشكالاً والافقه اشكالاً وتحقظه  
 انها ان كانت عبادة وقلنا بانها اسم للصحيح كما هو الصحيح فالاقوى الترتيب والافلا  
 لاصالة البرائة ومن الاول تقديم ماء الكافور على السيد أو الفواح على اصدائها وتقديم  
 الظهر على العصر والمغرب على العشاء غير ان الدليل على الاجابة في وقوع الثأ من الموضع  
 في الوقت المشترك ومن الثاني تقديم القبول على الاجاب ويجري ذلك في المنكيات  
 كتقديم التكبير على التحميد والتحميد على التسبيح والتسبيح ان هراءه وليس من هذا تقديم  
 الغاية على الحاضره والترتيب في الغاية مع احتماله في الموضعين الا انه ينعطف  
 في الاول بالجمع بين الروايات بحمل ما دل عليه على الافضلية وفي الثاني ب لزوم العصر  
 لخرج في كثير من مواضعه على ان اشتراط التقديم في الموضعين غير معلوم ولا مضمون  
 لعدم الدليل المعتبر غير ما اشرنا اليه في الاول وفي مثله يجري صالة البرائة وميثا له التمام  
 في الجسد عن الشرط بزيادة فتدبر **باب** قد عرفت فيما تقدم تقسام  
 الواجب الى معين ومخبر فيه والاول اشكال فيه من هذا الوجه وقد استشكلوا في  
 تقدير الواجب في الثاني لما وجدوا من ظاهر الاطلاق في نحو اعتورية او اطعم متين  
 مسبكينا او صم شهرين متتابعين التكليف وهو مجتمع عقلاً وايضاً الواجب ما لا يجوز  
 تركه مع ان احداً لا يورد المذكور يجوز تركه اجاعاً فخر المعتزلة عن الاول فقالوا ان  
 متعلق الواجب لجميع تخيير او عن الثاني بزيادة على بعض الوجوه في التعريف وتام



من قد لا الى بدل ومنهم قد رد في الجملة واما الاشاعة فجوزوا التكليف بالملكهم فقالوا <sup>الواجب</sup>  
منها لا بعينه واطلاق اسم الواجب على الخصوصيات مجاز وقيل الواجب واحد يتعين بفعل  
المكلف وقيل معين عند الله وغير معين عندنا وظاهرهم انهم ان صادف فعل المكلف  
فيها والالكان الماتى به مجزيا عنه وتسميته غير الواقع واجبا مجاز وقيل ان الواجب عند  
ما فعله المكلف فلا يتبادر غيرهما اراده الله نعم منه في الواقع وقيل ان هذا الاخير هو المسمى  
بقول المراجع لان كلام الاشاعة يوجب به خصمه فكيف كان فهذا في اع لفظي ترتيب عليه  
ثمرة فقهيته فان المعزلة يدعون تعلق الوجوب بتحيزا على كل واحد واحد منهما فيسمى  
واجبا مخيرا في حقيقة وعند الاشاعة انه مجاز والقول بان الثمة نظري في العقاب على  
لجميع لونها عند المعزلة وعلى واحد عند الاخر <sup>يدفع</sup> لا اتفاق من الجميع كما حكاها  
الاملى على انه لا عقاب الاعلى البعض وكذا لا ثمة فيما لو نذر ان ياتي بعدة واجبا  
لانصراف الاطلاق الى المعين نعم لو نذر على تحقق الواقع في المسئلة وهذا فرض نادو  
يرجع به الى الحاكم فيحكم عليه بما يقتضيه اجتهاده فيها وما احتمله بعض الاجلاء من ان  
التكليف اذا كان بكل كما يقول الاشاعة يكون الفرض من باب المقدمه بجامعه حرام  
بخلاف ما يقوله المعزلة فان الوجوب عندهم يتعلق بالفرد ففيه نظروا فان الفرد الذي  
هو متعلق الوجوب عند المعزلة ايضا امر كل نعم لو قال اعتق زيدا او سالما او غانما لم يكن  
في مثل ذلك القول حيث يعرض لواحد من الثلاثة ما يجره فجوز عنقه عند الاشاعة  
ولا يجوز عند غيرهم بناء على اجتماع الامر والنهي على واحد شخصي وعلمه فلا يلتزم الحكم فيها  
على الخلاف في المقام وكذا لا يلتزم على هذا الخلاف لخلاف في تعيين المخرج منه فيما  
لو اوصى من عليه كفان بمحصلة معينة تريد قيمتها على الخصلتين الباقيتين فان من اعتبر  
اخرجهما من الاصل لانه ناديه واجب مالي ومنهم من اعتبر اخرج اثنين القيمتين من



الثلاث لان الأقل لازم على كل حال ومنهم من احتفل اخراج الجميع من التثنية فان لم  
 به عدل الى غير ذلك لانه فرد غير متعين للاخراج وكان كالمستبرح وبالجملة فالخلاف في  
 هذه المسئلة وما قبلها يجري على المذهبين لا على الخلاف في المقام والمسئلة علمية  
 لا يترتب عليها في العمل شيء والذي يظهر لي ان الواجب فيها احدها وهو الامر الكلي <sup>الصالح</sup>  
 على كل فرد من الافراد وعلى هذا يحمل كلام اصحابنا ومشايع المعترلة في ان الواجب الخيرة  
 فيه معناه انه لا يجب للجميع ولا يجوز الاخلال بالجميع وايها فعل كان واجبا لاهل لانه عدم  
 المانع من التصريح بذلك وتبادر عند الاطلاق وعدم عدم لغة وعرفا من قسم المهمل  
 مثل قوله افعل هذا او هذا او هذا الاكفوا له اهل ايها شئت والقائل بالاجاب واحد  
 لا بعينه ان اراد ما ذكره ولا فلا وكذا القائل بوجوب الجميع وقد استوفيت في شرح  
 الكلام حتى تبسط الاقوال وذكر الادلة مع النقص والابرار **تنبيهات**

الاول اعلم ان الواجب التخييري يقع على الامر بالسنيين والاكفاء على جهة الترتيب مع اجتماع  
 الجمع بمعنى ان الثاني غير مسقط للثاني مادام الاول مقدور الحصال الكفارة والظهار  
 العتق فالصيام فالاطعام ومنها الكفارة فقتل الخطاء ومنها كفارة لجماع في العتق  
 عند الصديق وبعض المتأخرين وكذا كفارة جزء المرأة شعرها في المصائب عند ملا  
 وكصيام ثلاثة ايام في كفارة اليمين بعد العجر عن اطعام العشرة او كسوتهم او تحرير  
 رقبة ومنها عند الصديق وبعض المتأخرين كفارة النذر والعهد للصديق فان قلت  
 لله على كفارة يمين ومنها كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولد له وكفارة  
 خدش المرأة وجهها حتى ادمته ونسف شعرها في المصائب على قول مشهور وكفارة  
 الاطارة في قضاء شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة فصيام ثلاثة ايام عند المشهور  
 وعند القاضي لكفارة اليمين وقد يقع على الامر بالسنيين والاكفاء على جهة التخيير مع



استحب الجمع بمعنى ان المكلف باي فصلتين او لحضال التي تقدر رأت ذمته وان  
كان الجمع افضل وذلك لحضال الكفارة فيمن افطر في شهر رمضان والنذر المعين  
العهد وفساد الصوم في الاعتكاف بالحجاء ولو كان مندوبا على الاقوى وفساد  
فيه بغير الحجاء من المفطرات في شهر رمضان اذا كان الاعتكاف واجبا بالنذر  
المعين او كان الصوم فيه قضاء عن شهر رمضان وافطر بعد الزوال وكذا في قضا  
شهر رمضان في غير الاعتكاف وافطر بعد الزوال على الاقوى وقيل بمثل ذلك في الصوم  
الشري للاعتكاف ومن هذا القسم التخيير في توجه المصلي الى احدى الجهات الاربع  
عند صيق الوقت عن غيرها وان كان الجمع هنا مستغنا عقلا والتخيير في التزويج من احدى  
الكفوين ونكاح احدى الاختين وان مستغنا شرعا ومن الواجب التخيير في الجمع فيه  
افضل التخيير بين الاثام والقصر في الاماكن الاربع والتخيير بين المسمى بالزائد عليه  
في المسح والتخيير بين التسمية الواحدة الاكثر في الاذكار والتخيير بين الاربعة والحسين  
في بعض المنزوعات على القول بوجوب الزايد فيها ويتعين بالدسيسة واردة المكلف  
لتخيير المرء فيما تراه من الدم زائدا على العاشر بين الحيض <sup>على المشي</sup> والخصاء وليس هذا من التشو  
في الدين لانه كثير اما حال الشارع التكليف على اذنه المكلف وذلك لتقديم الحاكم  
احدى البنتين عند تساويهما للضوت الى رفع الخصومة وتخيير المجهز في العمل باحد  
الدليلين عند تعارضهما والمقلد عند تساوي المجهدين والمصلي الى احدى الكفتين  
في الضيق هذا والحقيق القول بعدم التخيير بين الاقل والزايد حيث لم يكن هناك  
دليل ظاهر في ذلك فانما نذهب الى التخيير حيث لا يمكن الجمع بين الاخبار في الامور  
التي ذكرناها وما حيث يمكن الجمع بالاحتياط فلا كما للتخيير بين الزايد والقل واعلم انه  
ليس من التخيير التكليف بالكلية كما الامر بالسائر وكان عند افراد منه لا اتحاد المكلف



لغة وعرفان كذا ليس من التخيير اباحة المحرم في الأكل عند المخصة وغيره مما محرم هو  
 ايج للضرورة لعدم صدق الاسم على هذا اللغة وعرفان الخلاف الواجب الترتيب كما  
 الكفارات المذكورة وليس منه ايضا الواجب في كفارة العمد والافطار على تحريم  
 وهي لحصال الثلاث جمابل هو كما الواجب عند اتياء دفعة واحدة فهي من الواجب  
 المعين لا المخيرة فتدبر **المسألة** التخيير فليرجع به الى شهوة المكلف كالتخيير  
 في حصال الكفارة ومثله التخيير بين الرد والارش فبابان البيع والشراء معبوا وقد  
 يناط بالمصلحة كتخيير الامام بين الفداء والاشتراف والممن في الاسر والتخيير بين القتل  
 الصلب والقطع من خلاف في المفسد المحارب فانه يتبع ما يراه من مصلحة المسلمين  
 وكذا في التعزيرات وتخيير المذكي بين الحقاق ونبات اللبون وتخيير المرأة بين عمل  
 المستحاضة والتحصن وتخييرها للسبعة او السنة اذا كانت متجرة وان كان طاهرا  
 الاجارة في هذا الاخير **الشبهة** **مسألة** الواجب قد يراد  
 من فاعل مخصوص وهو المسمى بالواجب العيني ويدخل فيه خصايض النبي ص وقد يراد  
 اجتماعها وجوده من غير ملاحظة خصوص الفاعل واسمي بالواجب على الكفاية فهو  
 كل فعل تعلق غرض الشارع بايقاعه لا من هيا شر معين وهو واقع شرعا كالجهاد و  
 الدفاع فان المطايفها حرامه المسلمين واذلال الكفار والصلوة على الاموات و  
 السلام لان المطايفها حرمه المسلم واكماله وجميع وقوعه عرفا كما لو طلب الولي من الرعية  
 بناء داره والولي من عبدا **سقف** دابته ومن هنا علمنا انه واجب على الجميع وليسقط بفعل  
 البعض لا تخافهم جميعا الدم والعقاب بنزكه عرفا ويؤيد الاتفاق على تعيين نية  
 الوجوب عليهم فيما لو كان عبادة لو فعلوا اجمع عند من يوجب نية الوجه وقيل  
 التكليف فيه للجموع من حيث هو وقيل لبعض منهم **واجبوا** بانه لو كان



المكلف كل فرد لما سقط بفعل <sup>العض</sup> التبعين اذ يبعد امقاطا ما وجب على زيد بفعل لا  
 غير فلا بد ان يكون المكلف اما المجموع او بعضا غير معين كما في محض الكفاية  
 ويكون عصيان الجميع وعقابهم بالعرض من باب المقصد وايضا الواجب ما يستحق تأديته  
 العقاب ولا عقاب هنا عليه اذا قام به غيره وايضا لو كان واجبا على كل فرد كان امقاطا  
 عن الباقيين رغا للطلب فيكون نسخا وهو يقتصر الخطاب والمفروض عدمه وايضا  
 كما انه يجوز الامر بشيء مبهم يجوز امر بعض مبهم وهذا يخص القول الاخير وايضا في النفي  
 تدل على وجوب التفقه على الطائفة من الفرقة مع انه من الواجب كفاية **والجواب**  
**الاول** اوله بان لا استبعاد عقلا ولا شي عا سيما بعد العلم بان المصلحة للجماد  
 الفعل وهو واقع كما في امقاطا الدين عن موسى اذا اتبع به غيره وثانيا انه مجرد استبعاد  
 عقلي ليس مثله حجة والقول بان حمل اللفظ على اقرب الوجوه متعين اذا تعارض مع الابد  
 يدفعه لزوم الحمل على الابد مع وجود الصادق كما في المقام فان الاقطا في بيته ثم ومن  
 الثاني بان التارك في المقام لا يسمي تاركا عرفا فان المراد بالتحقق التارك للعقاب  
 هنا على نحو ما هو موظف من الغيبة والكفاية وعن الثالث بان دفع الوجوب كما يكون  
 بالنسخ يكون بازالة علة الوجوب كما في المقام وعن الرابع اولا بالمنع من الامر بشيء مبهم  
 وقت الحاجة وثانيا بان قياس مع ثبوت الفارق بالعقاب على الجميع في المقام وعلى  
 بعض مبهم في المقيس عليه وعن الخامس بان الابهة لبيان ما يسقط به الوجوب في  
 التفقه مما بين ما دل على ان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وما دل على وجوب  
 على البعض من الحرج والعسر واختلال النظام **فيها** **الاول** الواجب  
 على الكفاية اما ان يكون قابلا للتكرار اولا والثاني نحو انقاذ العريق واطفاء الحريق  
 وحفر القبور ليست ودفنه فانه لا معنى لانقاذ من انقذ واطفاء من اطفأ وحفر من حفر

وهو مثال اول



ودفن من دفن والاول نحو المصلوة على الحنان والانتغال بالعلم ثم التكرار فليكون  
 من فاعل واحد قد يكون من اثنين على التعاقب فلهما مستثنان **احدهما**  
 ان ما يقبل التكرار ما يقبل التكرار وان كان ذا اجزاء متعاقبة بحيث يمكن فصل  
 بعضها عن بعض كخز الفبر قبل الاحمال وانقاذ الغريق قبل الوصول به الى الساحل و  
 اطفاء الحريق كما لو كان في يد القوتبة التي بصت منها على النار فاجتهدا احرقا الظاهر  
 ان هذا ونحوه مما نامل في جوان قطعه ما لم يخل بالاقورية فيما يجب فورا او يجب  
 اخرا كما لو دخل في الصف في الجهاد فان الخروج يبعث على الخذلان وهو مما يجب  
 اجتنابه وبالجملة فالكفاية لا يتعين على المفاعل بالابتداء لا تصحاب حالة الاول  
 فانه انما وجب على كل فرد كفاية **مختصة** في ايقاعه مع ظل قيام الغير به خلافا  
 لبعضهم حيث منع من قطعه مطا لا تصحاب حكم الوجوب ولعموم ولا يتطلوا  
 اعمالكم وخلافه الاخرين حيث جوزوا قطع ما يتكرر دون غيره ولا اعرف لهم مستثنا  
 غير وجب احسان وهو تقويت ما يمكن تكرار وفوات الاخر وفيه نظر وقيل ان كان  
 عبادة في مثل المصلوة على الحنان امتنع القطع وتعين بالشروع والافلا وكان الوجه  
 هو ما ذكرناه من الوجه في المنع مطا مع عموم ما ورد من المنع من قطع المصلوة وفيه نظر  
 ظ وقيل بالمنع من قطع المصلوة المذكور وقطع الجهاد بعد الدخول في الصف لمثل القول  
 بالمنع مطا وفيه نظر **الثاني** ما يقبل التكرار فقد يكون تكرار من فاعل واحد وقد يكون  
 باعتبار تعدد الفاعل دفعة كصلوة جماعة على الميت وقد يكون باعتبار التعاقب والظاهر  
 ان الاول ممنوع اذا لمعنى الاشتغال بعد الاشتغال نعم ان كان تكرار مما فيه مصلحة **نقضيه**  
 كالنظر والعلم والانتغال في طلبه فتكرار جائز بل مما يجب ولك ان تقول ان الواجب  
 من العلم هو تحصيل الملكة وهو مقدمة وليس في تحصيل الملكة تكرار غير ان تكرار النظر

صدقه

ما



يُعِيدها قوّة وهو امر آخر وفضيلة أخرى وبالحالة فنقتضي التكليف بالكفّاءة بل وبغيره  
عدم التكرار من الواحد غيره انه ورد استحباب إعادة المنفرد جماعة واستحباب إعادة  
الامام صلواته جماعة أخرى اماما او ماموما ولهذا توقف بعضهم في إعادة المصلّي  
جماعة مطلقا فردى وجماعة ولعل الاصول علم الامامة وورد جواز تكرار المصلّي  
على الميت على الكراهة واما التكرار من متعدّد دفعة فحائز كما يجوز ان يلحق الثاني  
من تقديمه العمل كما يلحق في التكبير الثالث بعدّها في صلوات الجنان ووجهه انه  
لم يسقط الوجوب الا بعد تمام العمل ومن هنا جاز للثاني نية الوجوب ويجب عندئذ  
يوجب نيته الوجه واما بعد العمل من الاول فيعقبه الثاني فنقتضي القاعدة عدم  
الصحة وجوب ان احتمال التشريع فيه ضروري ان المطلق في الكفّاءة حصول الفعل  
اي فاعل كان والمفروض حصوله لكن ورد جواز الصلوة على الميت لمن لم يصل عليه  
وان صلى عليه غير جماعة وفردى وقبل تخص الكراهة فيها خفيف على الجنان او نافي  
في التجمل **الثاني** انه لا فرق في الواجب كفاية والواجب عينيا في جواز اجتماعه  
مع الحرام وعدمه كما سيأتي الشك في بابه **الثالث** ان الكفاية يغني عن تحقيق وجوب  
العلم او الظن المعبر شرعا في تحقق الموجب كما لعين ولا يكفي لاحتمال الوجوب  
الصبر والضيق ومن الظن المعبر حصول الامارات بهجوم العدو على ثغر من الثغور  
المسلمين والدفاع عنهم بالنصر وشهادة العدل الواحد بل وغيره مع حصول الظن  
به فان ظنت طائفة قيام الغيرة بمقطع عن الباقيين كما يسقط عن الجمع لو ظنت كل  
طائفة منهم قيام الاخرى به سواء كان اصل الوجوب عليا او ظنا على الاظهر لان  
المعبر في سقوط التكليف في المقام الظن بالقيام بقول الفاضل العبدى ان التكليف  
به لو كان موقوفا على حصول الظن لسقط عند حصول الشك في قيام الغيرة وهو مطلق



اتفاقاً فيه نظراً لأنه لا ملازمة بين التكليف بحصول الظن وسقوطه عند حصول الشك  
 نعم لو كان التكليف المظنون محصل له إمارات تنافيه حتى يبلغ مرتبة الشك بمقط  
 التكليف به ولا ينفع استصحاب ظن السابق وبالجملة فظل التكليف يكفي لرفع <sup>الظن</sup>  
 الشك في بقائه لأن ما آله إلى عدم أصل التكليف بخلاف الظن في التكليف و  
 الشك بقيام الغير فإن التكليف إذا كان باقياً فالشك في الأداء غير كاف لبرأ  
 الذمة وبيان أخرى لشغل هناك غير معلوم لعروض الشك له وهما معلوم <sup>فحتاج</sup>  
 إلى فراغ مثله فتدبر **الراجح** أنه ربما يوق كسقوط الواجب كفاية عن خوف من  
 نفسه لخيانة مع وجود الغير كأن يأمن لغيره أمانة وقلنا بوجوبها كفاية ويخاف  
 التهمة أو بظن التلف أو يعلم من نفسه عدم الضبط ومن ذلك تولى القضاء و  
 الولاية لمن يتخوف الوقوع في المعصية ومن ذلك أخذ اللقيط إن قلنا بوجوب كفاية  
 ويجمل عدم السقوط لا تختار ولعل هذا هو الأقوى **السادس** الاجتناب على التواجب  
 العيني لا ترد فيه وأما الكفائي فإن الخصى به اجبر عليه لما دل على الأمر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر إلا القضاء فإن تفويت المصلحة العامة الواجبة يقضي بفسقه و  
 يخرج عن الأهلية ونقل ابن المرحل عن الرافعي أنه ليستتاب فإذا تاب ولى ولم  
 يلتفت إلى مضي هذه التوبة وإن لم يخص فيه أشكال من حيث الأمر بالمعروف  
 ومن حيث أنه متعين ولعل الأول أقوى إن ظهر منه الامتناع **السادس** مقتضى التكليف  
 بالواجب عينا كان أو كفائياً أصلياً أو تبعيياً كالقدمة للواجبين في عبادة  
 وغيرها تخير لا يتجار عليه لأن من التكليف <sup>الظاهر</sup> وجوب الفعل على المكلف ومباشرة  
 له بنفسه دون نائبه بأجران وغيرها وبوى إليه عموم قوله نعم وما خلقنا لجن  
 والانس إلا ليعبدون وظاهر كلامه دل على وجوب الفعل إلا أن المستفاد من تنوع



كلمات الفقهاء وظواهر بعض الاخبار وان التكليف ان كان عبادته الى الغرض الاهم منه  
الاخر وحفظ الدين وان الحقة مصلحة دينية فقاعدة الاستيثار فيه جارية وان  
كان الغرض الاهم النظام الدنيوي من حفظ النفس والعقل والمال والنسب وان  
الحقة مصلحة اخوية فالاستيثار عليه جائز نعم يستثنى من القسم الاول الجهاد فان الغرض  
الاهم منه اعزاز الدين وحفظه واذلال الكفر ومع ذلك اجتمعوا على جواز الاستيثار  
فيه اذ لم يتعين على الاجير ويمكن القول به مطا لئلا تكون غير خفية وبالحمل على قوله فيصيح اخذ  
على الواجب مطا اذ كان المطا ايجاد الفعل لحفظ احد المقاصد الاربعة كالطباخة  
والنساجة والزراعة وغيرها من الصناعات وقبول الوكالة والوصاية والحجارة  
على احتمال في انهما قد يجب كغابته وطعام الجايح وكسوة العاري وتعليم صبي العقور  
والنكاح والطلاق والارضاع ولو كان ارضاع الام اللبان قلنا بوجوبه وقبول  
الايمان والعارية كإعارة الرشا والذلو عند الاضطرار اليهما بل اعان كلما يضطر  
اليه لحفظ النفوس المحترمة ونمريض المرضى واغاثة المستغيث وانقاذ الغريق و  
اطفاء الحريق والحضانة والكتابة واداء الشهادات وتحملها ويستثنى من ذلك  
ما يتعلق بنفقة الوالدين وغيرها من واجبي النفقة للاصل والدليل وتحريم الاحتم  
على الامامة والقضاء والافشاء واقامة الحدود والتغيزرات والامر بالمعروف و  
النهي عن المنكر وتعليم الصلوة والبغاضها وتعليم العلوم الدينية ومقدماتها الى  
غير ذلك مما فيه المصلحة المهمة بحفظ الدين وشرعية سيد المرسلين ان لم يقيم بها  
احدا وخيف على تلفها الاجهاد لحصول تقوية الدين بما النفوس اليه اميل و  
ترغيبهم بما الى طباعهم احب من الطبع الذي جبلت نفوس العامة على حبه ولقرب  
من هذه النكته شرع جواز اعطاء الزكاة للمولغة ومما يحرم اخذ الاجرة فيه فخر



حفر القبر ودفن الميت والصلوة عليه وتكفينه وتقسيله وان جاز بيع المكفر  
 واخذ قيمته الماء لان التكليف على الابدان لا على الاموال ما لم يدل على ذلك  
 دليل كالزكوة والخمس والحج وشراء الماء بما لم يتضرر به صاحبه للموضوع والغسل  
 ومن هنا يظهر لك عدم وجوب الحج على من يؤخذ منه المباحات ونحوها  
 من اخوات للاعراب وجوز ابن الرجل وهو الاصح عند السبكي اخذ الاجماع على  
 تعليم الفاتحة وتجهيز الموتى وان كان فرض عين على الاصح عندها في الاخير  
**السابع** نقل ابن الرجل عن امام الحرمين ان فرض الكفاية افضل من فرض  
 العين لما فيه من نفى لخرج عن الغير قال وسبقه الى ذلك والد في المحيط **السادس**  
 ان السنة تكون على الكفاية كالاذان والابتداء بالسلام والورد واجب كذلك و  
 تسمية العاطس قبل التسمية على الاكل ومنها ما يفعل بالميت من المسنون ومنها خرج  
 الاضحية فانه يكفي ذبح البعض لاقامة الشعار وان استجبت عيننا كالاذان ودوى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فاصحبه وقال السهم الله اللهم تقبل من محمد وال محمد وصحبه  
**الثامن** ان السنة لا تلزم بالشروع فيها استصحابا للحال السابق عليه ومن  
 هنا جاز للمأموم بنية الانفراد متى شاء لان الافتداء سنة وان قلنا انه من الواجبات  
 الكفائية فيصح الانفراد مع حصول الجماعة بغيره واما مع التعيين فلا فلا ان الكفاية  
 اذا تعين امتنع قطعها كالعنى بالإصالة فتدبر **السادس** الموقف  
 ان سارى وفيه الفعل كصوم شهر رمضان فلا اشكال فيه كما انه لا اشكال في  
 عدم جواز التكليف في وقت ينقص عن مقدار اداءه واما تكليف من ادرك  
 من الوقت ركعة كالوكان ناسيا فتذكر او صيا فبلغ او مجنونا ونحوه فيصح اوطا  
 فظهرت او كافا فاسلم فليس وقتها ما ادركه من الوقت بل هو مع الخارج وتسميته



فعله اداء اما لانه اصطلاح او جعل من الشارع تفضلا للمخير او لانه اداء له مسبب  
 الوجوب فيكون اداء وقبل انه قضاء لعدم التادية في الوقت وقيل ما وقع فيه اداء  
 وفي خارجه قضاء وكيف كان فلا اشكال في افساخ التكليف بما يفضل عنه  
 الوقت ويعبر عنه بالواجب الموع كصلوة الظهر مثلا والحق حوزان عقلا  
 وقوعه شرعا وقيل بافتناعه واختلافه في تقدير الوقت فيما ظاهره ذلك فقبل في  
 الاول من ذلك ونسب الى المفيد والشيخ في بيت ونقل عن ابن ابي عقيل فجمع من الشافعية  
 وقيل الاخر الا انه يجوز تقديم في اوله ويكون نقلا يستعطف به الفرض لتقديم الزكوة  
 في اول الشهر الثاني عشر وقيل باختصاصه بالاحواض لكنه لو فعل في اوله بقى مراح  
 فان بقى المكلف على صفة التكليف تبين انه واجب والا كان نقلا وهذا القول  
 لم يذهب اليهما احد من طائفتنا واغناها لبعض العامة كما قاله المحقق صاحب المعالم  
 والحق لتساوي اجزاء الزمان في كونها وقتا للاداء وان اخضرها لها بالفضيلة فهاهي  
 الاكاجزاء الزمان المكان للواقف في احد المواقف وان كان سفيح لجبل في  
 العرفات افضل لنا انه لا مانع عقلا من التصريح بذلك وبيادره من الايات والروايات  
 الدالة على تحديد الوقت اذ ليس المراد تطبيق الفعل على الوقت اتفاقا ولا تكرار في  
 اجزائه بحيث ياتي بالفعل في كل جزء يسعه من اجزاء الوقت ولا قرينة على اختصاص  
 الاول والاخير فيكون القول باحدهما مخالف لظاهر الكتاب والسنة وعلا  
 بلا دليل ودعا احتجاج بلزوم كون المقدم على القول بالاخير والمؤخر على القول  
 بالتقديم عاصيا كما لمصلحة قبل الزوال وخارج الوقت وفيه نظران <sup>لهم</sup> ان يمتنعوا  
 ذلك ويقولوا بوجه الفعل للدليل والاجماع نعم يؤيد المختار الاتفاق كما في الاحكام  
 على صحة نية الاداء والوجوب في اى جزء اتفق وعدم المواخذة الا ما يظهر من الشخين



من المواخذة بالتأخير لغيره و مع انه قول بالعدم لا يجابهم العفو حتى الوصل بعد ذلك  
ثم الظاهر منها الاكفاء بالاعتذار لغيره التي مرجعها الى احدى مصلحتي المكلف وغيره وهذا مما  
يوهم القول باليقين وجعل هذا الامور فايدة التوسعة واثمة الاطلاق في الايات و  
الروايات خروج من الظواهر تكاثر لما لا يجري العادة بمثله عند المناظرات **والتجمل**  
على المنع بلزوم خروج الواجب عن الوجوب على تقدير جواز التارك في الجملة وعلى اختصاصه  
بالاول ما دل على ان اول الوقت رضوان الله واخره عضو الله اذ لا عضو الا من ذنب  
وعلى اختصاصه بالآخر انعقاد الاجماع على حصول الاثم بالتارك فيه بتقدير عدم فعله فيما  
قبل ذلك الوقت والجواب عن الاول يظهر مما تقدم في **الوجوب كفاية** وعن الثاني بان المراد  
بالعفو معناه المجازي كما قيل حسنات الارباب سيئات المغرورين فلما كيد على الحافظة وبيان  
فضل درجات المصلين ويؤيد انه ذكر الاول والاخر وسكت عما بينهما ويمكن ان يرد  
انه الفاعل في الاول يصادف الرضا وهو اعم من تجديد الحسنات ومحو السيئات  
السابقة واللاحقة والفاعل في الاخر يصادف محو السيئات فان رضوان الله اكبر  
لحق انه لا حاجة الى بدلية العزم في الواجب المومع اذا لم يفعله  
في اول وقته وفاقا للاكثر بل لم يعهد لخلاف عن غير المرتضى ولجبايين لتأعدم الدلالة  
على هذا البديل فجادل على وجوب نفس الفعل ولا في غير مضافا الى انه ليس على حد البديل  
من مساواة للفعل في سقوط الغرض به وريثة الذمة فيه اتفاقا وايضا تجديد العزم  
يقضي بتعدد البديل فتكون البديل متعدد او البديل واحد وهو خلاف المعروف في  
الابدال وايضا فانما انقطع حصول الاشتغال بالفعل من حيث انه واجب علينا بعينه لا  
لانه احد الغرضين على انه لم يعهد في الشريعة بدلية الافعال القلبية عن الافعال القلبية  
البدلية نعم ورد في الخبر عن بعض المكفارات بدلية الاستغفار ومع ان اللازم من

الواجب



بدلية العزم تحقق العصيان على تقدير الذهول عنه وفيما عدا الاول بنظر ظاهر نعم  
 هذه استبعادات تصلح للتأيد فان الخصم ان يدفع الاول من هذا بان يقول ان  
 معنى بدلية العزم مجرب بينه وبين تقديم الفعل حتى ينضبط الوقت كالتيتم والموضوع  
 والحاصل في الكفارات المرتبة والثانية بان كل عزم يجدد وهو بدل عن الفعل في ذلك الوقت  
 وهو مخالف لما بعد في الشخصية وان اختلف معنى النوعية كافا والكلي والثالث  
 انه عين المتنازع فيه والرابع انه محرم استبعادا مع ان الظن في وقوع الكفائي  
 وظن الضرر للصائم والمريض والمسافر وغيرهم ليسقط الفعل عن المكلف والثوبه امر  
 فلي وتكون كفارة لما فوط من ترك بعض الواجبات والخامس ان مع الذهول  
 والغفلة لا تكليف **استجواب** عدم الفصل بين الواجب والنقل على تقدير  
 عدم اقامة العزم لانقضاء غنى اجماعا وجوابه بان الفاصل بين الواجب  
 والنقل جواز ترك الثاني قط والاول لا يجوز تركه كما قررنا مثله في الواجب التحنني  
 لانه منه غير ان الاختلاف هنا في الأشخاص وهما في الانواع وحاصله ان الواجب  
 فيهما احدا الاواد وهو حاصل فيما يفعل فلم يترك ما هو واجب اصلا ولا يحتاج  
 فيه الى قيد في الجملة وقضية العزم المذكور والتحقق انه من احكام الايمان لان  
 غير العاقل لا يخفى عن احد امرين العزم على الفعل او العزم على الترك والثاني محرم  
 فتعين الاول وحال الغفلة لا تكليف فيه **ثالث** الظاهر يجري في الموضع حكم  
 ما وثقه العزم من انه ينضبط بظن القوات وبعضها بالناحية لانه متعبد بظنه وذلك  
 فيما صدق ظنه ظاهر واعلاه لاختلاف فيه ومع كذبه فوجهان يلبسان من التعبد  
 بالظن ومن ان الظاهر عيان مع استمراره وبقائه لا مع كذبه ثم لو كذب ظنه في  
 الموضع فهل يكون مغله بعد ذلك اذا وقضاء الاظهر الاول للاسحاب ولان

استجواب

الثاني

الظن



الظن المعبر ما استمر لا ما ظهر كذبه وعلى كل حال فلا فائدة مهمة في البحث هنا إذا لا  
قائل بأن الفعل فيه على تقدير كونه قضاء يحتاج إلى امر جديد ولا يوجب بینه القضاء  
فيه كما صرح بهذا بعض شراح الزبد اما من فاجاه الموت مع عدم ظن الغوات فالقضاء  
انه لا ياتم لعدم التقصير ونقل بعض المدققين قوله بالعصيان فيما وثقه العمد وبن الوقت  
معللا بأنه يجوز التأخير فيه إلى تضييق الوقت وتعيين الوجوب ثم قال وهو تحكم وهو  
حسن فان قيل تفرق بينهما بتصریح الشارح آخر الوقت في الموضع بالتحديد وعلمه  
فيما وثقه العمد فينفي المكلف عدم الاهمال هنا الحصول الجهل بأخر قلنا ما دقته محدود  
الآخر ايضا لكنه بالنسبة إلى المكلفين جميعا بظن الغوات فتم **الكتاب** في ذكر  
فروع المسئلة فمنها من ادرك شيئا من الوقت كما لو بلغ المسلم أو اسلم الكافر أو أفاق  
المجنون أو طهرت الحائض قبل فوات الوقت بركعة وجب الفعل ووجه وجود سبب  
الوجوب والخبر من ادرك من الوقت ركعة وقال الانبؤى ولو بشكيرة ومنها  
ما لو رأت الدم أو جن المكلف أو مات المريض فقلنا بوجوب القضاء على وليه وقد  
مضى من الوقت ما يؤدي به الطهارة والفعل فالواجب عليه القضاء ولعله لما  
ذكرنا فيما قبله ومنها ان المعبر في دخوله وخروجه الظن بهما مع استمراره فلو ظن  
الدخول وكذب ظنه الا بالركعة الاخير من الفتنوى الاجزاء ولعله الحديث من ادرك  
ولو ظن الخروج فنوى الخروج القضاء في صلواته وظهر كذب ظنه فالظاهر الغائية  
القضاء نعم ان نوى بذلك القضاء عن غير ذلك اليوم مثلا مع اتحاد الفرضين ثم  
تبين فساد ظنه فان كان ذلك الوقت هو آخر اوقات الحاضر سقط قصد القضاء  
وتعين كونها الحاضر وان كان هناك وقت يؤدي فيه الحاضر إلى بها وحسب له  
القضاء كما قصد ومنها ان المعبر في صلوات المسافر اذا حضى والحاضر اذا سقى هل



هو وقت الوجوب ووقت الاداء اقوال ثالثها التخيير واستحباب الانعام جميعا بين  
الادلة رابعها التقصير للقادم بعد دخول الوقت اذا خاف الفوت والافق الثاني  
لكثرة اخبار وصحتها وموافقته القاعدة اذ ليس السفر والحضر للكف الاكسار  
احواله التي لا اختيار له فيها من خوف فيصلي صلواته والمرض وفقدان الماء والعضو  
ونحوها ويمكن الاحتجاج له بدليل التوسع مع ما دل على اباحة السفر فيكون من  
قبيل دلالة الاشارة في الايتين المستفاد منهما اقل الحمل فتم وربما يعارض باستصحاب  
الحال السابق وبان الواجب واحد والتخيير في الاضمان وبالفروق بين حال الاضطرار  
والاختيار ويدفع الاول باختلاف الموضوع في المسافر والحاضر والثاني بان التخيير  
في الاول لا نه المتبادر في الاضمان والثالث بان ما اباحه الشارع بمنزلة  
الاضطرار مع انه معارض بمن اوجب على نفسه حال الاضطرار كمن اهرق الماء خبا  
او قطع عضوا كذلك **الاربعة** ان التوقيت كما يكون للمفرض يكون للتفعل ومن  
ذلك توقيت الرواتب وغيرها وحكمها في الاداء والقضاء حكم الفريض غير ان  
النافلة الموقفة لا يجري في ادائها الركعة فلا يراحمها وقت الفريضة الا حيث  
دل الدليل كمن صلى من نافلة الليل اربعاً فانه يراحم الفريضة وكان الوجه في  
ذلك ان النافلة ركعتان ركعتان ليست كالصلوة الواحدة نعم من صلى  
بركعة من الركعتين قبل الفريضة وراحمها بالاخري لعموم من ادرك **الثاني**  
الواجب والمندوب الموقتان اذا قولاً في وقتها المضي وبلفعلها يسمى اداء  
وكذا لو فعل بظن دخول الوقت فبان دخوله مع الركعة الاخيرة ومع التكرار فيه  
سمى فعل ما عدا الاول اعاده واذا فعلاً بعد فوات تمام الوقت سمي قضاء وانما  
قيلناه تمام الوقت لما مر انما من ان من ادرك ركعة كان فعله اداء وقيل بالاكتمال

المراد

الحال

بادراك



بادراك التكبير والعبادة صلح الامر من هذا واعلم ان القضاء انما ثبت بامر جلي  
لشروط وجود سبب الاداء وتقويت فعله اداء اما الاول فلعلم دلالة ما دل على  
وجوب الفعل او نفيه في الوقت المعين على فعله بعد ذلك الوقت باحد الدلائل  
فان ثبت فانما هو للدليل والقول بالخلال التكليف في ذلك الى تكليفين الفعل  
وكونه في ذلك الوقت فماذا انتفى الثاني لم يتف الاول فما لا يلزم اليه بل انه انما تكليف  
واحد وامر واحد عرفا واما الثاني فلانه مع عدم وجود السبب لا يثبت السبب  
فلا يثبت الاداء فينتفي القضاء البتة لانه بدل عنه فلا يتحقق في غير المكلف لان قضاء سبب  
الاداء فان المراد لسبب الاداء سبب التكليف من الوقت كوال الشمس مثلا  
بالنسبة الى المظهر والبلوغ والعقل والقدرة فلا قضاء في غير الوقت كما لو كان  
وقته العروا على المصبي والمحنون لانها غير مخاطبين بالاداء وكذا العاجز لكن يشكر  
هذا بوجوب القضاء على النائم والمغني عليه والمخاض بالنسبة الى الصوم مع انهم  
غير مخاطبين بالاداء والتحقيق ان القضاء يستتبع الاداء في التكليف بحيث  
لا يكون مخاطبا بالاداء لا يكون مخاطبا بالقضاء فما ثبت بخلاف ذلك كالنائم  
بالنسبة الى المصلو والمخاض والمرضى بالنسبة الى الصيام فللدليل الخاص وكذا  
المغني عليه بسببه على قول بالنسبة الى المصلو والصيام لو غفم ان سبب  
الاخاء معصية وتقويت فيجب وفيه ان تقويت ما لم يجب كما لو شرب المرد  
قبل دخول الوقت لا يستلزم القضاء نعم لو فعل ذلك بعد دخول الوقت وجب  
القضاء لاجاب الاداء ومن هناك ان الافاعي عدم وجوب القضاء لافا قد اظهر  
وجاز الاكل والشرب للمسافر العالم بالوصول الى ارضه والمرضى العالم ببرئته قبل  
الان والوحاد كذا يظهر لك ان لسميته فعل السجدة والشهادة المنسيين بعد التسليم



قضاء حجاز وكذا قضاء الجمعة ظهر بعد فوات وقتها ووجهه ظاهر وكذا التسمية حج  
 من فسد حجه الاول قضاء حجاز لان القضاء انما يكون في الوقت وليس منه الفور  
 خلا لما يظهر من بعضهم مطلقا من آخر ان استقيدت الفورية من خارج كاتى المسألة  
 والمسابقة للمنفرد الظاهر بين الوقت والفورى فان الوقت المصلحة في الاول وفي الثاني  
 المصلحة في نفس الفعل دون الوقت وان اريد تعجيله كما نشاهد فيمن امر عبد با  
 الصلوة او قضاء التيمم في الحج عن الامر مريدا بصلاح وظهور **رد**  
 المندوب من الذنب وهو لغة بمعنى الدعاء ومنه لا يستلون اخاهم حين يندبهم  
 وعرفنا وهو الراجح فعلة مع جواز تركه او هو المطلق شرعا من غير ذم على خلافه مطلق  
 هذا اولى لسلامته من اكثر ما يروى <sup>ان رد</sup> على الاول من الاجمال في الرجحان لاختراكه بين  
 الرجحان شرعا ولغة وعرفنا مع عدم القرينة المعينة للاول والاجمال في الجواز لاختراكه  
 بين اذن الشارع وعدم اشتمال الشيء على صفة مؤثرة في استحسان الذم والامكان  
 الخاص وايضا رجحان الفعل قد يكون بالقياس الى تركه وقد يكون بالقياس الى فعله  
 واردة الثاني نعم فعل المباح بالنسبة الى المكروه والمحرم والمكروه بالنسبة  
 الى المحرم بل والمحرم بالنسبة الى ما هو اعظم وايضا لا يطرد لشموله افضل  
 الفردين بالنسبة الى الاخر مع انه واجب وايضا التعريف الاول غير منعكس  
 لعدم صلته على الصلوة الواجبة في المسجد وعلى التزك المستحبة مثل ترك الفحش  
 الارثاق من بيت المال اذا كان ذاك هاتية وترك لبس السواد للمصلي عند العشاء  
 والكساء والخف وترك الثوب الرفيع الذي لا يجلى ما تحته والاصح وذلك  
 اشتمال الصماء وهو الخاف بالازار وادخال طرفه تحت يده وجمعها على منكب <sup>وحد</sup>  
 على المشهور وعلى التزك الافعال المكروهة كترك لبس الثوب المتهم بالجاسة



والغصب وذی القاتل من حیوان وغیر و ترك خاتم فيه صور حیوان وتلك  
 القباء المشدود في غیر الحرب لما رواه العامة من قوله لا یصلی احدكم وهو محرم  
 وترك اللثامات یمینا وشمالا وترك الثياب والنمطی والثیم والتاوه بحرف واحد  
 والافین كذلك ومدافعة الاخین والروح فبالصلوة وترك تغلیته المساجد ترك  
 البراق فیها والثیم ونحوه وردد كفارة فعله دفنه وترك ارتفاع الصوت فیها وقل  
 القل وبری السبل وعمل الصایع وانفاذ الاحكام وتمکین الصبان والجانبین منها و  
 غیر ذلك مما ورد ذكره فعله ان قلنا باستحباب ترك المكروه ای ان كل مكروه فعله  
 لیصح تركه قالوا ایضا انه غیر مطرد لصدقه علی الواجب المخیر لانه الواجب فعله مع جواز  
 تركه وبمكن دفع هذه الابراءات فمن الاول محل الرجحان علی الشرع لانه لا حقیقة  
 فيه عند الفقهاء اولی نية المقام وعن الثاني بان المحوز حقیقة فی اذن الشارع علی  
 انه في المقام تابع للرجحان والمفروض انه شرعی وعدم اشتمال الشی علی صفة تؤثر فی  
 استحقاق الذم فهو معنی الاذن فی الشی الا انه عقلي فلا یبنا فی الشرع وعن الثالث  
 بان المواد الاول كما هو ظاهر الضمیم الذي فی تركه وعن الرابع بمنع جواز ترك الاول  
 المخیر فيه لما مر ان معنی ترك الواجب المخیر ترك جمیع افواذه وعن الخامس بان  
 عدم ترك الصلوة في مسجد لعارض الوجوب لا یخرج ایقاعها فيه عن الانجذاب  
 كما لا یخرج النافلة عن كونها مندوبة للأنرا فيهما بندر ومحمد بن یونس عن المسافر  
 ان التروك المستحبة علی تقدير كون الانجذاب تعلقی بها فهي افعال والمراد كذا  
 النفس عنها مع ان الظان ان استجبابها جاء تبعا لکراهة فعل الصلوة ونعم ان یكون  
 ترك المكروه مستحبا بل الحقیق انه باق علی الاباحة الاصلیة ویاتی الانجذاب لها  
 بالعارض كما الافعال المباحة فانه قد تكون مندوبة نحو ترك الاكل الطیب للتشیبه

الواجب



بالفقراء ويكون الأكل مستجبا مع قصد التقوى به على الطاعة وكذا يكون ترك  
 المكروه مستجبا إذا قصد به احتساب ما كرهه الشارع كما أنه يكون ترك المستحب  
 مكروها أو حراما إذا كان مهاونا واستغفارا وبأنه لهذا زيادة في الدلالة الآية  
 التامة فلهذا الإرادات الواردة على الأول وإن أمكن دفعها بما ذكرنا لكن التعريف  
 الثاني سالم من أكثرها **ثمة** **الاول** المندوب أي أدفع المستحب والمستن  
 والنقل والمرغب فيه وحسنة خلافا لابي حنيفة حيث ذهب إلى أن النافلة ما  
 ثبت عنه نعم والسنة من الرسول وإن ذهب إلى أن السنة نعم ما ثبت عن الله  
 وعن رسول الله ص واجبا كان أو ندبا محتجا بأن السنة ما خوفة من الإدامة  
 للذائق **الخشان** من السنة ولا يرد به غير واجب وفيه أن السنة <sup>قد تقي</sup> على طريقة  
 الشارع حجاز الإصالة على الأثر **الثاني** **الثالث** الفرض أفضل من النقل  
 يدل عليه الحديث القدسي وما تقرب إلى عبدي بحب من أداها افترضته  
 عليه وعن النبي ص يقول الله نعم عبدي إذا افترضته عليك تكن عبد النار  
 وإنه عما هيئتك تكن أودع الناس وأرض بما سمت لك تكن أغني الناس  
 وتوكل علي تكن أغني الناس ودوي في الفقيه في باب النوادر وهو آخر أبواب  
 الكتاب ما على ثلث من لغى الله عز وجل بهن فهو من أفضل الناس من إلى الله  
 بما افترض عليه هو عبد الناس ومن ودع عن محارم عز وجل فهو من أودع  
 الناس ومن دفع بما رزقه الله فهو من أغني الناس ودوي عن أبي جعفر في باب  
 فضل شهر رمضان قال خطب رسول الله ص الناس في آخر جمعة من شعبان  
 فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس إنه قد هلل شهر فيه ليلة خير من ألف شهر  
 هو شهر رمضان فوض الله صيامه وجعل قيام ليلة فيه كمن تطوع بصلاة سبعين

مهمات

رثاء



ليلة فيما سواه من الشهور وجعل لمن تطوع فيه بحصلة من حصال الخير والبر كاجر من  
 ادى فريضة من فرائض الله ومن ادى فريضة من فرائض الله كمن ادى سبعين فريضة  
 فيما سواه من الشهور وهو شهر الصبر وان الصبر ثوابه الجنة وهو شهر المواصلات  
 وهو شهر يزيد فيه رزق المؤمن الحديث <sup>ابن</sup> وصحيح خزيمة وكتاب شعب اليمان  
 للبيهقي على ما نقله بهاء الدين السبكي عن سلمان الفارسي ان رسول الله  
 قال في شهر رمضان من تقرب فيه بحصلة من حصال الخير كان كمن ادى فريضة فيما  
 سواه ومن ادى فريضة فيه كان كمن ادى سبعين فريضة فيما سواه وغير ذلك من  
 الاخبار الدالة على فضلة الفرض من النفل والاعتبار شاهد بذلك ووجهه ظاهر  
 وفي هذا والذي قبله اشعار بالدلالة على ان الفرض افضل من النفل لسبعين <sup>درجة</sup>  
 حيث جعل في الايام ليلة فيه كمن تطوع بصلوة سبعين ليلة فيما سواه ثم جعل  
 التطوع بحصلة كمن ادى فريضة ثم جعل فريضة لسبعين فريضة وفي الثاني قابل  
 التطوع فيه بالفريضة وجعل فريضة لسبعين فريضة فيما سواه وفي هذين الخبرين ايضا  
 دلالة على ان التطوع يتفاوت مراتبه بحسب الاوقات كما يدل على متفاوتها بحسب  
 المكان الاخبار المتكثرة الدالة على افضلية المساجد على غيرها والدالة على تفاوت  
 المساجد بنفسها كالللال على ان الصلوة في المسجد الحرام بمائة الف صلوة والنبوي <sup>بعشرة</sup>  
 الف ومسجد الكوفة والافصى بالف والجامع بمائة ومسجد الحلة بمائة وخمسين <sup>عشرين</sup>  
 ومسجد السوق باثني عشرة وباعتبار الاحوال من حيث انها جماعة وفي ادى ثم ان  
 جماعة مع غير العالم بمائة او سبعة وعشرين ومع العالم بالف وروى ان ذلك  
 مع اتحاد المأموم ثم اذا تعدد تضاعف في كل واحد بقدر المجموع في سابقته <sup>العشرة</sup>  
 ثم لا يحصى الا الله ثم ورد ان الصلوة بسواك افضل من سبعين بالاسواق و



الركعتان يصلهما من روج افضل من سبعين ركة يصلهما اعزب وافضل  
 من رجل اعزب يقوم ليلة ويصوم نهان ثم ان الظان الغرض من افضل  
 من النذب سواء كان وجوبه بتسبب العبد بنذر وشبهه او كان ابتداءً  
 بفرض الله سبحانه على عبده خلافاً لبعض العامة فخصه بالثاني بناءً منه على ما تسبب  
 وجوبه من العبد مسلوكة به سلوكه بسبيل الجائر وفيه نظرفان سلوكه ذلك  
 السبيل لا يمنع من كونه افضل منه في حال نذبه وبتأنيده ثم ان الحق انه ليس له فيه  
 سلوك الواجب الاصل لكن لا في جميع احواله وذلك عند التنبيه الثاني بعد  
 الدلالة في الخطر **الثالث** قد بينا ان الغرض افضل من النقل والظان  
 المراد ان هذه الطبيعة افضل من هذه كما يتوالى الرجل خير من المرأة فنطرد القاعدة  
 فيما لم يعلم بافضلية خصوصية بعض النوافل ففهمنا ان ابراء المعسر افضل من انظار  
 لقوله نعم ان نصد فواخبركم مع ان هذا واجب ومنها الابتداء بالسلام فانه  
 سنة افضل من الردي مع انه واجب لما ورد عنه وخيرها الذي بيده صاحب السلام  
 ومنها صلوة نافلة واحدة افضل من احدي الخمس الواجب فعلها على من فاته وحل  
 منها ولسي **منها** ومنها ما تقدم انفا من ان التطوع في شهر رمضان افضل من  
 في رضة ومنها ما ورد في فضل كثير من السنن لم يرد مثلها في كثير من الفرائض ومنها  
 ما ورد في فضل كثير من السنن لم يرد مثلها من ان صلوة المرأة في بيتهما افضل  
 وعكس التوفيق بالجمع بين ما ورد في هذه الامور وما تقدم من افضلية الفرض  
 اما الاول فلان الابرأ قد اثقل على الانظار اشد الاصل على الاعم فانه انظار مع  
 زوال العلقه فحصل الواجب في ضمنه و زاد عليه فكان افضل مع اننا لانتم ان الابرأ  
 افضل لحصول الياس فيه الذي هو احد الواجبين وعلى هذا فيجمل قوله نعم وان <sup>تصلوا</sup>

لا ينبغي ان الانظار من الصبر تشري في الظاهر فان هذا ليس بالابرأ

الله

خير







مكة التكثير من الصلوة في المسجد الحرام ثم الغيرة في النقل كما قد يكون بين شيئين  
متباينين كما مثلنا قد يكون بين الأقل والأكثر كالذكر الزايد على الواجب  
الركوع والسجود **باب** الأول إذا تعارض فعل الواجب والمندوب

فالأصح تقدم الأول مع السعة لقوله عم لا صلوة في وقت صلوة وإن أمكن حله  
على التحريم لظاهر النفي الذي هو معنى النهي في المقام وكيف كان فهو مخصوص  
بما عدا الواجب من المتقدم وذات الأبواب على تأمل في الآخرة لأن بين الخبر  
وما دل عليها عموم ما من هو وظاهره لا أقوى ح تقديم ما دل على الكراهة أو التحريم على  
ما دل على الإيجاب هذا مع السعة وما تضيق الوقت فالغرض متعين  
**الثاني** أنه ليستفاد من أدلة تقديم الغرض على النقل وغيرها من الأدلة

والنقلية تقديم ما هو أهم في نظر الشارع بل يستفاد من قنارى الأصحاب و  
تتبع الخبريات الواردة ومشروعية الدعوة لكل أمر مشكل أنها قاعدة مطردة نعم  
ذلك على الإيجاب والفضيلة في المستحب والواجب الموقت مع السعة في  
الوقت وعلى الوجوب مع الضيق فيه فيقدم الحاضرة على الفائتة مع الضيق والمضيق  
على الموعر واليومية على غيرها من الآيات و صلوة الأصوات والمندرا المعين و  
الطواف و صلواته أن تضيق وسجود الصلوة المبنى على سجود التلاوة و  
فروع هذه القاعدة في أبواب الفقه كثيرة جدا فمنها تقديم غسل ما لم يغسل عن  
قليله كالبول والغائط والمني وموضع ما أصابه بحسن العين ودم الحيض و  
الاستحاضة والنفاس على ما يغني عن قليله كدم غير بحسن العين وغير الدماء  
الثلاثة أن قلنا بوجوب الخفيف وتقديم الطهارة المائية على الثرابية مع التمكن  
منها وما وجبته إلا في الثرابية ولما لزم الطول في الخروج لمن اجبت في المسجد



رأينا على زمان الغسل فيه كالموتى بجذاء حوض فيه ماء كثير فالظاهر تقديم الغسل  
 فيه وكذا زمان التيمم للخروج عن احد المسجدين لمن اجنب فيهما ومنها تقديم الغسل  
 على الغيرة حيا فيهما من ما كحل ومشروب وملبوس وغيرها وتقديم النفس  
 المحرمة من ادمى ودايته على غسل الميت وحدث ومنها لو تبرع بما يكفي للجنب والحائض  
 ففي تقديم احدها والاظهر تقديم الجنب على الحائض وغيره والحائض على النفس من  
 لاحتمال ان يكون دمه غير دم الحيض واضعف عنه وهما على الاحتياضة الكثرة و  
 الاحتياضة الكثرة على الوسطة والوسطة على <sup>مسلم</sup> الاهوات ومس الاهوات على  
 غسل الميت نظرا الى ان خولج اعظم من الميت باعتبار تعلق التكليف به ولو فرض  
 تعارض الموضوع مع احدا لاعتسالا كما لو كان الماء بحيث لو استعمل بعضه المتوضي  
 نقص عن اتمام الغسل فان امكن حفظه بضغطها استعمل فيه قدم الوضوء البتة لانه  
 جمع بين الحقيين وان لم يمكن فلا يبعد تقديم الغسل لانه اقوى حدثا والجنب اول  
 والحى اول من الميت وبدل ما في رسالة ابن ابي نجران قال يغسل الجنب ويدفن الميت  
 ويتيم عليه الوضوء لان الغسل من الجنابة فريضة وغسل الميت سنة والتيمم للآخر  
 جازي وفي اخر عن قوم يكونون في السفر فيموت منهم ميت ومعهم جنب ولهم  
 ماء قليل فقدم ما يكفي احدهما ايهاا يبد به قال يغسل الجنب ويترك الميت لان  
 هذا فريضة وهذا سنة نعم في رواية رسالة ينتم الجنب ويغسل الميت ومنها  
 لو اضطر المحرم الى الميتة او الصيد لعل الارح تقديم الصيد للميتة على المحرم  
 والمحل دون الصيد ومنها تقديم ازالة الخبث على رفع الحدث لقيام التيمم مقامه  
 في الثاني ومنها تقديم الرداء على الازار والقميص مع عدم القدرة الاعلية او عليها  
 ويحمل تقديمهما نظرا الى انهما واجبان ولكن ضعيف ومع فقد المباح من الفطن



ونحوه فالجلد على كل لحم ومع عدمه فالنوب الخس مقدم على الحرير وهو على  
 غير المأكول من شعر ووبر وجلد وقيل بتقديم الحرير على غير المأكول مما ذكر وهو على  
 المنع من غيره الخس ويقوى المأكول مع لعدم تبادره من الاطلاق ومنها تقديم الصلوة في النوب  
 الخس على الصلوة عاريا لان فقد حجر اهم من فقد الشرط ويحمل تقديم كونه عاريا  
 نظرا الى ان رفع الحياثة اهم في نظر الشارع من العبادة معها والى ان لما فات من  
 الاجزاء بدلا وهو الاعماء للركوع والسجود قاعا مع امن المطلع وجالس مع علمه  
 ومن عاب المشهور الصلوة عاريا وخبر اخرين ولعل هذا اول جمعا بين الاجل وفي تقديم  
 احد ثوبين حريرا والخس المضطو والخنا را حتمال ومنها يقدم ستر القيل على الدر  
 عند عدم ما لسترهما معا لستر الدر غالبا بالابا اليبين ومنها تقديم قصاص شهر رمضان  
 على النذر المعين ان تضيق القضاء وفي تقديم قصاص الصوم من رمضان اشكال  
 ويقدم القضاء ايضا على الكفارة وان تضيق بندوبه ومنها تقديم الخس على الزكوة  
 لانه اجزى رسالة ومنها تقديم الزكوة على الصدقة الواجبة مع عدم القدرة الاعلى احدها  
 او اوصى ولم يف المالا باحدها ويحمل التقيط بالنسبة وتقديم الزكوة على الحج اذا  
 لم يف المالا باحدها لان حقوق المخلوق اهم ويحمل تقديم ما استقر اوله بدونه  
 فان استقر معا دفعة قدمت الزكوة عليه ومنها تقديم الدين على عتق مملوك الموصى  
 بعتقه وان فضل فيعتق منه بنسبة الثلث ومن ذلك يعلم حكم ما لو لم يكن له مال  
 غير العبد فانه يقدم الدين ويعتق منه ثلث الباقي فلو فرض ان الدين مقدار نصف  
 قيمته يعتق منه ثلث النصف الباقي والثلثان للورثة فان لم يحجزوا المستعفى العبد  
 بما اختص بهم وبما للدين من غير فرق بين ان يكون قيمة العبد نصف الدين ام  
 تنقص على الاقوى لموافقة الاصول من تقديم الاهم ويندرج في قاعده ما لا يدرك



كله وظابطه ان للوارد ما بعد الوصية والدين وحسنه لجلو خلافا للشيخ <sup>عنه</sup> حيث ذهبوا الى بطلان الوصية فيما نفقت القيفة عن ضعف الدين ومنها تراجم <sup>نور</sup> ادراك اختياري عرفة و صلوة العصر في التقديم اوجه الاقرب تقديم الصلوة لانها خير من عشرين حجة والاكتفاء باضطرادي عرفة ولو تردد بين اضطرادي عرفة و صلوة العشاء قلنا بالاكتفاء باختيار المشعر كما هو الظاهر قدم العشاء فلو تردد بين صلوة الصبح واختياري المشعر فان قلنا بالاكتفاء باضطرادية عن الاختيار قدم الصبح والا فالاظهر تقديم الموقوف لما يلزم من مشقة الحج والايان من قابل فان الصلوة وان كانت اهم بالذات و افضل الا ان الحج صار اهم <sup>للدليل المشقة والاقوى ان يصلي في هذا لغرض الاخير ما شيا لانه جمع بين حجتين وقد شرعت الصلوة لما هو اسهل كالخائف وغيره ويجعل ذلك في الغرض السابقة ايض ومنها انه لا يصح انعام غير الملحق بالملحق وغير الاخرس والفتام <sup>بالمعنى</sup> الغافاء بمثلهم ولا من لم يجز عن حرمة من يجز عن حرمين <sup>بالمعنى</sup> والمكشع بالعيان والقيام بالقاعا والقاعد <sup>بالمعنى</sup> المستلقي الى غير ذلك كل ذلك لان النمام وما يقرب منه اهم من النافض وما يبعد عنها ومنها وجوب تاخير دوى الاعذار وفاقد الماء مع احتمال زوال العذر الاخر الوقت ومنها تحريم الافعال المسنونة في الوضوء والغسل اذا خاف اعواز الماء عن الوجوب ومنها انه يقدم نفقة واحوال النفقة على غيرهم ومع تعارضهم فالاهم نظرا الى خوف هلاكه ومع التساوي فيحمل التقديم الزوجة لوجوبها عليه مع يسارها وهي كالذاتية وغيرها كالعرضي ويجعل ضعيفا تقديم الابوين لكونهما علقة ووجه ومع تعارضهما فالاب لابنه اقوى سببا وفضل ومنها انه لو دار الامر بين احياء الرجل والمرأة فيحمل المرأة نظرا الى تساويهما في الحرمة والدليل الذي دل على وجوب</sup>



احيائهم وتقديم الرجل لكونه افضل نعم لو اشغل احدهما على منزلة من الواجبات الكفائية  
 تعين واما لو اشغل على فضله علم او عمل فالظاهر انه كالحواليه ومنها وجوب اجتناب  
 اللقطة ومواضع التهم لان حفظ النفس عن التعرض للاضرار اولى من حفظ اموال  
 الناس واعراضهم <sup>ومن ذلك</sup> ~~وهي~~ شرعت الثقيله ومنها لودار الامر بين ان ياكلوا احدهم  
 باخراجها بالقرعة او يموتوا جميعا وفيه اشكال لعدم ما يرجح قتل النفس وان جاز  
 فحينئذ يسبهم الكفار لوجود المبرج من اغراز الدين ومنها يعلم الوجه في قاعد  
 ذكرها وهي ان المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العباد اولى من المحافظة على فضله  
 تتعلق بمكانها مثل صلوة النفل داخل الكعبة اولى منها في خارجها والنفل في البيت  
 لبعده عن الريا افضل منه في المسجد ولو مسجد المدينة لما رواه العامة عن النبي  
 صلواته في بيته افضل من الصلوة في مسجدى هذا الا المكثورة ومنها انه يشترع  
 اللقيط من يد الكافر ان حكم عليه بالاسلام لعدم السبيل وخوف ان يقتله عز  
 دينه ومنها تقديم اكل مال الغائب على الميتة المضطروء منها يعلم علم اشتراط الخطأ  
 في ملتقط الحضرة لان احتمال ضياع نسبه بسبب البعد عن محل ضياعه فيما لو  
 لقطه بدوى لا يوازي حق المسلم الثابت له بالتقاطه وكذا يعلم عدم اشتراط عدالة  
 الملتقط لان الشارع قد حكم على ان المسلم محل للامانة وامرنا بحمل افعالهم على الصحة و  
 اقوالهم الاما دل عليه الدليل ومنها ان لقيط العبد فنانا كان ام مكاتباً ام مدبراً  
 ام ولد قد يخرج بعضه ام لا للسيد لان حقه لازم على الجميع وليس لاحد منهم التبرع  
 بماله ولا منفعته بدون اذنه فان منافعهم لله وحقه مضيق فلا ينبغي غلبه <sup>للحضرة</sup>  
 فلا يصح التقاطهم الا باذنه او اجازته بعد ذلك ومنها انه لو لم يوجد كافل غير  
 العبد وجب عليه لان حفظ النفوس المحترمة واجب فاذا وجد من له اهلية الالتقاط



وجب عليه ان يستر اعم منه ويبد من جملتهم <sup>منها</sup> وقد يعلم الوجه في وجوب اعانة الملتقط  
 بل وكل محتاج الى ما يقوم به من كسوف او اكل او شرب او دفع ما يهلك <sup>سخر</sup>  
 او يرد او عدو ما لم يعارضه ما هو اهم منه ضروري ان ذلك اهم من تقييد المال  
 والحصر على حجة ورفاه النفس او العيال ومنها تقديم انفاق مال اللقيط عليه  
 اول من مال الملتقط فاذا انفق الملتقط من ماله حتى ذهب مال اللقيط فلا  
رجوع للملتقط عليه بمقدار ما تلف من مال اللقيط لان ح كالمبتعج بالانفاق  
 ومنها لو شاح ملتقطان تقدم من يجوز التقاطه على من لا يجوز وفي تقدم  
 المسلم على الكافر وفي التقاط الكافر وتقدم العدل على الفاسق حيث جوزنا  
 التقاط الفاسق وجان من حيث الوجان وظاهر الاصلية للقيط ومن  
 حيث ان الشارع اعطى الاصلية في المقام لان المقم حفظها عن التلف والمغزو  
 حصوله فالافوى في المقام القربة وهكذا ما لو شاح المولى بغير المعسر والاعدل  
 والعاقل والقار والمساو والبدوي والقوي وبالجملة فنوع هذه القاعدة  
 لا تنتهي الى حد ويدخل فيها كثير من فروع قاعدة لا ضرر ولا ضرار وقاعدة عند  
 الضرورات تباح المحظورات وقاعدة اليقين وقاعدة المحسن والفتح العقلية  
 بل هي عبارة عن قاعدة تبيح ترجيح المروج على المراج وغيرها من القواعد <sup>سببة</sup>  
 لها وهي بحسب الظاهر الاخلاف فيها بين المسلمين وكذا اطوارها غير ما دل  
 عليه الدليل كما لو علمنا ان الشارع اناط الحكم بوصف ثم وجدنا ما يعارضه  
 مما فيه مع ذلك الوصف مع مرجحات اخر كما في تساوي الالتقاط من العدل  
 الفاسق وكذا الواقع العقل لو قيل ان العدل والاعدل والقاسق لاثنين <sup>فئة</sup>  
 في بيع شيء او نكاح فانه لا يلتفت الى الوصف الزايد على مناط الحكم بل يتساويان

فقر







أولا الاجمال في الرجحان لما مر في المندوب لان لفظ شرعنا قيد لنفي العقاب  
 وايضا رجحان الترك قد يكون بالقياس الى فعله نفسه وقد يكون بالقياس  
 الى فعل غيره كما مر في المندوب ايضا وايضا هذا يلزم الافعال التي يستحب تركها والفرد  
 الموحج من فوضى الواجب التحريم فلا يكون مطردا وقد يبق انه غير منعكس  
 لعدم صدقه على الواجبات المكروهة كالصلوة في الحمام في الطريق وفي معاطن الابل  
 وعلى التروك المكروهة كترك الحج للموسر اكثر من اربع مدين او خمس مدين وترك  
 الخيما على البيع والنكاح بل كل معاملة يجتمل افضاؤها الى المناذعة وترك وصية  
 شيء لذى القرباة وترك قبول وصية المسلم للحاضر غير الولد وترك التزويج بنكاح  
 او تسر وترك المهرنة التزويج والخضاب ولو كانت مسنة وترك الرجل الوطى خوفا من  
 الحمل وترك التسمية عند الحجاج وترك تسمية الولد بمحمد بن ولله ثلاثة اولا  
 وترك العشاء ما لم يكن للكهمل والشيخ وترك التخليل وترك الرجل عانته اكثر من اربعين  
 والمرئة اكثر من عشرين ولو بالقرض وترك القنوت في غير تقيته وترك فائه التو  
 والقدر في الصلوة وترك فائه فل هو الله احد في الصلاة ثلاثة ايام وغيرها من  
 التروك **وبجواب** عن الاول بان المراد بالرجحان شيء القينية المقام وتقييد  
 نفي العقاب به لفظا وعن الثاني بان المراد رجحان تركه على فعله والقينية  
 ظاهرة بل هو المتبادر من التعريف **وعن الثالث** اما الافعال تعلق الاختيار  
 بتركها فالأنا تمنع ذلك بل الاختيار تعلق بفعل ضدها كاختيار لبس  
 البياض واللباس الساتر ونأينا مسلمانا ذلك ولما نفع من ان يكون تعلق  
 الكراهة بفعلها والاختيار بتركها كما يتعلق الوجوب بالتحريم في طرفي الواجب  
 والحرام بختاب واحد وفي المقام مخاطبين ولا يبق ان اللازم من استجاب الفعل

بالترك والتحريم  
 بالوجوب بالترك  
 غير ان الفرق ان  
 تعلق الوجوب و  
 التحريم



رجحانه على الترك فيكون مرجوحا فيكون معنى المكروه ومن مكروهية الفعل <sup>هو</sup> <sup>حسبه</sup>  
 فيكون تركه راجحا وهو معنى كونه مندوبا وذلك حاصل من خطاب واحد  
 فيكون كل ما كان فعله او تركه مندوبا كان خلافه مكروها وكما كان فعله  
 او تركه مكروها كان خلافه مندوبا لانا نقول مرجوحية الترك بالنسبة  
 الى راجح الفعل اعم من الكراهة لصدفها على الاباحة وكذا لا يلزم من رجحية  
 الترك كونه مندوبا لانه اعم منه لصدقه على المباح توضيح ذلك ان افعال التي  
 لم تستقل العقل بفجها قبل الشرع وبعد وروده على الاباحة اي الاذن فيها من  
 دون رجحان ولا مرجوحية في فعل ولا ترك ثم انه لما ورد الشرع صارت  
 انواعا منها ما تعلق بها الرجحان فعلا او تركا مع المنع من النقيض وهو الواجب  
 والحرام ومنها ما تعلق الرجحان في فعلها ولم ينص على حال الطرف الاخر بل طاهر  
 ان طرفه الاخر باق على حاله السابق من الاباحة فان هذه المرجوحية التي  
 نسبتها اضافية لاذائية كمرجوحية سائر الافعال المباحة بالنسبة الى الافعال  
 الراجحة ومنها ما تعلق المرجوحية في فعله ولم ينص على حال تركه وهذا هو  
 المكروه والاول المندوب وحال تركه على الاباحة كحال ترك المندوب <sup>وبما</sup>  
 نص على رجحان فعله ومرجوحية تركه وبالعكس فيكون الاول مندوبا فعله  
 مكروها تركه والثاني عكسه ولا مانع من ذلك ومنه احتجاب لبس البياض  
 وكراهة خلافة واحتجاب التسمية بمحمد وكراهة تركه لغير ذلك مما ذكر  
لا يترك عرفت المندوب بالفعل الراجح فعله والمكروه بالفعل الراجح تركه  
 وهذا لا يتفعل الترك لان الفعل غير الترك مع ان المناسب للمكروه ان يترك  
 انه المرجوح فعله بحيث لا عقاب عليه لانا نقول اما الاول فيندفع او لا بانا



115  
غلبنا في المقام جانب الفعل لندرك الترك جبا وثانياً بان الترك هنا يجري  
مجرى الافعال واثراً لها المداومة والامتداد عليها واما الثاني فهو حق ولكن لتناج  
فيه لان المراد من التعاريف التميز وهو حاصل والتبني على تقوية طرفي الآخر  
بموجبه مقابلته ويمكن ان يقر للتبني على ان ترك المكروه من حيث هو مكروه  
مندوب لا لذاته ويثاب عليه والذي دعانا الى هذا التحقيق والاطالة هو ان اللازم  
من الحكم بکراهة المندوب ان لا يخلو الا ببال عن فعل المكروه دائماً بل الانبياء  
لم يحرموا الا ما كان محل افعالهم على الاصح والفرد الاكمل بالنسبة الى ذلك الوقت  
كان يكونوا ارادوا بيان الحكم بالفعل لانه ابلغ واستمرارهم عليه ليكون اثبت  
للناس خوفاً من الاختلاف بعد صلوات الله عليهم وكيف كان فهذا مما يقول  
لا يخفى به احد من الناس بل اللازم من الخروج عن العدالة حتى لا يخرج من الان  
الاكتفاء من المكروهات مما يخل بها وان حصل من ترك المكروه مستحياً ضمنية  
فهو لا تدفع الذكرا هذه الحاصلة في ضمن ترك المندوبات المتكررة واما قضية  
المرجوح من فردى الواجب المخير فيه فغيره ان المرجوحية اعم من الكراهة لانها  
نسبية والتي في الكراهة المرجوحية الخاصة المتعلقة بالشئ بالنسبة الى طرفه  
الاخر عن الرابع وهو الايراد على العكس فاما لعبادات المكروهة طلاقاً  
الكراهة عليها مجاز والمراد بها المرجوحية بالنسبة الى بدلها الذي من حيثها  
كالصلوة في الحام وخارجة كالقيد الاخير للاحتراز عن المرجوح من فردى  
المخير فيه وقيل معناها اقلية الثواب الموصف لها فلا يرد ما من عبادة الا  
وفوقها ما هو افضل منها وقيل انها بمعنى خلاف الاولى والظاهر ان هذا



الوجوه متحد او متفارقة وقيل ان الكراهة حقيقية ونسبتها الى العبادة  
 باعتبار كونها لوصفها الخارج عنها وهو الايقاع وفيه نظر فان الايقاع  
 امر كلي وانما يتحقق بالاشخاص على ان الوصف اللازم للشيء بمنزلة الداعي  
 له وقيل بجواز اجتماع وصف الكراهة والوجوب كما اجتماع وصف الوجوب  
 والندب في الصلوة جماعة وفي المسجد والوجوب لغيره والاشجاب لنفسه  
 كالغسل المصنوع والوجوب لغيره والكراهة لذاته كالتجنب لحفظ نفسه وقيل  
 لا مانع من كون الشيء محبوبا بنفسه وغير محبوب لنفسه كما الاحرام بالاكرام  
 غير زيد فاكى امه الى اما لا يعدا كى اما فى جنب اكرام غيره فانه يصدق عليه  
 انه مكرم وقيل ان التضاد انما هو فى المحرم مع غير محرم ولا تضاد فى باقى الاحكام  
 واستند ذلك الى العرف ولعل هذا يرجع الى سابقه وفيه وفي سابقه <sup>نظر</sup>  
 اما الاول فالمراد بالاشجاب هنا اضم فضيلة الى اخرى وحديث اكل  
 لحب فاما البارز الواجب لا غير اذ لا كى اهذه فيه التبع كما تعرف واما الثاني  
 فالمانع من ذلك ظاهر لا متناع ان يكون الشيء الواحد محبوبا ومنغوضا  
 عقلا وعرضا والمثال المذكور ليس فيه الاصفة واحدة وهو الاكرام وزيادته  
 لا تدل على عدم وجود الاكرام فيه ومن هنا تعرف فساد الاخير وهذا الذى  
 دعاهم الى هذه التوجيهات هو ان الاصحاب لما منعوا من اجتماع الامر والنهي  
 فى شيء واحد وعللوا ذلك بتضاد الاحكام فيمتنع ان يكون الشيء الواحد  
 واجبا حراما وعاضوا القائلون بالجواز بمكره العبادة وبالكذب <sup>لئلا</sup>  
 لتخلص الشيء فانه حرام واجب ومثله للاصلاح بين المسلمين فانه حرام <sup>من ذلك</sup>

غير مكرم

اشارة الى ان الامر بالنهي لا يوجب



او واجب ومثل هذا لطم اليدين تاديبا وايداء ففرغوا الى ما ذكر للدفع الاول والى  
 ان الواقع في الامثلة المذكورة الواجب فقط فان احسن والفتح كما يكون به  
 بالذات يكون بالرجوع والاعتبارات واما قضية النزول المكونة فغيره انالا  
 ثم كراهة هذه النزول نعم يستحب فعل اصداها فيسحب للموسر ان يحج في كل  
 اربع او خمس ويستحب الاشهاد والوصية لذى القربى وهكذا مسلمانا فهدى النزول  
 خبري مجري الافعال بالانفراد عليها او سفيهاها افعالا بالعلية لتلذذها في حجب  
 الافعال المكونة كما اشترنا البية انفا **التي** **الاول** **الاول** **الاول**  
 خلافا لاولي قضاها سادسا للاحكام وفوق بينه وبين المكونة بجعل المكونة ما  
 ورد به نهى مخصوص مثل ما اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين  
 خلافا لاولي ما لا نهى فيه مخصوص كترك سنة الظهر فالنهى عنه من عموم ان الامر  
 بالشئ نهى عن ضده او مستلزم للنهى عن ضده ومن لا يقول بذلك يقول من عموم  
 النهى عن ترك الطاعات اقول انما لم يعد خلافا لاولي قضاها براسه لعدم حجب  
 موضوع بنفود به لما عرفت من ان الضد العام للمندوب والمكونة مباح مع ان  
 الظاهرة من الاحكام العقلية لحاصلة من تناسب الامور المحكوم عليها باحدا لاحكام  
 واصناف بعضها الى بعض ففاعل المرجح من فودي المخبرية ومن يقدم الحاضرة على  
 الغايية في سعة الوقت لانها بمنزلة معنى مستندا فاعل لخلاف الاول وكذا من  
 اشتغل بغيره فله الليل مع قيامه فيه وان كان مندوبا غير المطالع في العلوم  
 الدينية وبالجملة فهو حكم عقلي لا شرعي مغاير للاحكام الخمسة الثانية اعلم ان الافعال  
 المكونة هذه كالمستحبة والمستنونة كثيرة جدا وليس في تعدادها وذكرها في هذا  
 الفن كثير فائدتها وهي مسطون في الكتب الفقهية وابوابها وانما المهم في هذا



الفن بيان الأصول والتفريع عليها لتعليم من اراد السلوك في سبيل الجهاد  
 الا انه قد اشتهر بين اصحاب القول بالتساحح في ادلة السنن وحنوا  
 له بما رواه في اصول الكافي عن هشام ابن سالم في الصحيح والحسن باب اهتم  
 هاشم قال من سمع شيئا من الثواب على شيء فصنع كان له ولك لم يكن  
 على ما بلغه ومثله معنى رواية اخرى وبان هذا الغفل لا يخفى عن احد الوجهين  
 الاباحه والسنة وطريق الاحتياط يقتضي الثاني وفي الوجهين نظرا فانه حكم  
 في الخبر بحصول الاجر لان ذلك كذلك في الواقع وطريق الاحتياط يقتضي العمل لا  
 الحكم عليه بالسنة كالخبر المذكور ثم انه كيف يتأتى الحكم بذلك مع انها حكم  
 شرعي يجب ان يكون متلفي من جهة الشرع ويمكن ان يدفع هذا بان الله بعد  
 حكم الشرع بحصول الاجر وحسن ترجحه عقلا الى جاء حصول ما له من الاجر  
 لا مانع من التسمية بذلك وان لم يكن منه في الواقع على ان الظاهر الخبر تفور  
 العامل على المنفعة الى السنة والتسمية بها وبعبارة اخرى ان الاعتبار هنا  
 بالمعنى هو حصول الاجر باللفظ والمفروض حصوله بالخبر المعتبر فتبعية التسمية  
 سيما مع تفري الشارع عليها اذا عرفت هذا فاعلم ان الظاهر من السنن في هذا  
 المقام ما يعم المندوب والمكروه فان اجتنابه لذلك سنة كما اشرفنا اليه في  
 اثناء الدلالة والدليلان حاصلان لذلك كما لا يخفى فان قلت ان لو ادرك المكروه  
 غير لوازم المندوب وذلك لان الاكثار من المكروه مما يخل بالعدالة بخلاف  
 ترك المندوبات فيحسن التساحح فيها دون المكروه ثم انه كيف يجوز الحكم على ارباب  
 العدالة بتفريعها بما لا يثبت حكمه من الشارع قلت انما يخل الاكثار من المكروه  
 بالعدالة حيث يكون منافيا للمروءة بانواعه في عدم المبالاة في الشرعية



118  
ومثله جار في ترك السنن المندوبة ايضا كما لا يخفى والقول بانه كيف يجوز الحكم بنفي  
العدالة محرم <sup>اعني ضار</sup> وديقبول الخبر <sup>اعني ضار</sup> بالعدل المعبر <sup>اعني ضار</sup> من القول بذلك  
بل الظا اتفاقهم على ذلك الا ما يظهر من بعض متأخري المتأخرين من المناقشة  
فيه فذكر **دلالة** المحذور لغة المنوع والمجور وعرفا ما يستحق عليه  
العقاب شرعا وما يستحق الذم شرعا وفيد الشرح للاختلاف عن استحقاق العقاب  
والذم لغة وعرفا لا يتق اذ غير مطرد لصدقه على واجب فعله فاعل محرم ولا  
منعكس لعدم صدقه على التروك المحظورة لان الجبته اي من حيث انه فاعل  
معلومه والتروك المحظور ضمنية اي داخله في ضمن الواجب والمراد <sup>بغير</sup>  
ما يعابله من الافعال المحرمة او يتق ان التروك المحظور افعال ومعنى تحررها طلب  
الكف عنها بفعل ضدها فان قيل افعال اقل البقيتين لا بد من شرع عامع انه  
محرم فجوابه يعلم بما مر في مكره العباد ويراد منه المحرم والموجود عنه لغة وشرا  
والمعصية شرعا لا لغة لانه لغة خلافا للطاعة والطاعة اعم من الواجب <sup>والمندوب</sup>  
والذنب والاثم كذلك لانها لغة اعم مما يستحق العقاب والذم شرعا ويراد به  
ايضا ويراد به ايضا عند العلوية البقيع وهو عندهم ماله صفة مؤثر في استحقاق  
الذم وعند الاشاعرة فعل ما نهى الله عنه **تنبيهات** الاولى ان فاعل المحرم  
كما عرفت من تعريفه يستحق العقاب والمراد به العقاب الاخرى وهذا لا يتم  
لجميع افراد المحرم فعلا كان او تركا ولا ينافي استحقاق ذلك الصلوة عنه بالتوبة  
او بالتفضل منه نعم واما العقاب الديني فانه ما يستحق به الخروج عن العدالة  
ما لم يثبت عن ذلك ولحق انه لا بد من ظهور التوبة عليه وهو فعل الكبار  
والاصرار على الصغائر لا يتق فعل الصغائر لا يمكن ان يخرج عنه غير من عصمة الله



لان الحكم منوط بالاصوار عليها لا بفعلها وهي مع الاصول اربعة لقوله <sup>صغيرة</sup> مع الاصول  
 مع الاصول وعد منها في بعض الاخبار والمراد من الكبار ما توقعه الله <sup>على</sup> عقاب في الكتاب والسنة ومنها الشرك بالله والقتل بغير حق وعقوق  
 الوالدين واكل الربا بعد البينة واكل مال اليتيم ظلما والتعرب بعد الحج <sup>والغزو</sup>  
 من الزحف واللواط والزنا وقذف المحصنات والغيبه غير ما استثنى  
 كفتح المستشير وجرح الشاهد والتظلم عند من يحمل رده مظلمه عند الحاكم ورد  
 من ادعى نسباً ليس له والقدرح في عقابه او دعوى باطله في الدين وظلورد  
 عن المنكر وخيئه من الاحرمه بظاهره بالفتن والشهاده حسيه ومن الكبار  
 اليمين الغوس وهي اليمين الفاجه في الماضي سميت به لانها <sup>تغيب</sup> صاحبها في الام  
 الاثم وشهاده الزور وكتمان الشهاده والغلول لقوله نعم ومن يغفل يات بما غفل  
 يوم القيمة والسرفه والياس من <sup>صح</sup> الله والقنوط من رحته والامن من مكره <sup>استحلال</sup>  
 الكعبه واحافه المدينه الشريفه والحاديه بها ونكت الصفقه والغصب والفيهم <sup>قطعه</sup>  
 الرحم وخيانته الكيل والوزن والكذب سيما على الله ورسوله والائمة وضرب المسلم  
 على غير حق والرشوه وتحليل الحرام وتحريم الحلال ومنع المساجدان يذكرونها اسمها  
 منه المنع من زياره الحسين والائمة والسعي في خرابها والوقوف في <sup>بلا</sup> الشرك التمكن  
 من الخروج ومشافه الرسول ومتابعه غي سبيل المؤمنين والاستكبار عن عباده الله  
 وتخريف الكلم عن مواضعه وتكذيب اياته والسعي الى الظالم والكون اليه والحاربه  
 بقطع الطريق والقياده والدياثة وعمل السحر وشرب الخمر والحسد والكبر والغفل للؤمن  
 واكل لحم الخنزير والميتة وما اهل به لغير الله من غي وضوء والسميت والميسر وحسب  
 الحق من غير عسر والاشراف والسبذ ولجانه والاحتقاق باولياء الله والانتغال

كنصح

ونقص العهد

اللائم



بالملاهي وترك الصلوة ومنع الزكوة وتأخير الحج عن عام الوجوب اختياراً أو الإلتزاماً  
 به وترك السنن ومنع ابن السبيل فضل الماء وعدم التثنية عن البول والتسبب إلى  
 شتم الوالدين والأضرار في الوصية والأضرار على الصغيرة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 وحصرها بعضهم في السبعة وفي الصحيح <sup>الأول</sup> والحسن عن عبيد بن زياد ذكرها وأنها  
 أكبر المعاصي وجعل ترك الصلوة وإخلاف الكفو وهو يؤذن بتدخل كثير منها وعن <sup>بعضهم</sup>  
 أنها سبعون وعن آخرين هي إلى سبع مائة أقرب منها إلى سبعين وقيل الذنوب كلها  
 كباير ونسبه الطبرسي في تفسيره إلى أصحابنا نظراً إلى اشتراكها في مخالفة أمر الله وفيه  
 وإن تسميته بعضها صغيراً <sup>منها</sup> وإضافته إلى ما هو أعظم وهو محكي عن الشيخ في العدة  
 والتفريد إلى الإصلاح وابن البراء وابن إدريس وقيل هي كل معصية توجب الحد قيل  
 هي التي تلحق صاحبها الوعيد الشديد في كتاب أو سنة وعن الأئمة العلامة <sup>نور</sup>  
 ضريحه هي كلما توعد الله عليها <sup>الملك</sup> العقاب في الكتاب وقيل كل جرعة تؤذي  
 بقلة التراث فاعلمها بالدين وقيل كل معصية توجب في جنبها حداً وبالجملة هذه  
 توجب الخروج عن العدالة ومنها ما يوجب مع ذلك الحد ومنها ما يوجب التعزير  
 ودعماً لأن المعاصي كلها فيها ما يوجب حداً ومنها ما يوجب تعزيراً حسبما يراه الحاكم  
 ويأتي التفرقة في البحث عن السبب ما يوقفك على ما يوجب منها الحد والتعزير **الثاني**  
 قالوا من ارتكب محرماً وامكنه تداركه وجب وجعلوا ذلك قاعدة وفيها عليهم تقيؤ  
 المحرمات وخرج العظم الجنس أو من غير المأكول إذا جبر به عظمه وبلغه كل المحرم <sup>تقيؤ</sup>  
 وشربه نجاسة ذاتية أو غير ضمنية أو غير نجاسة ككل الحوم المذكور من السباع وشرب  
 أبوال الخيل والبغال والحمير والغنم وغيرها غير الأبل للاستشفاء ويقع الكلام في هذه  
 القاعدة أولاً في حددها وثانياً في كيفية التدارك المقصود ومنها فندرها العزل



لوجوب دفع المفسد مع الظل فمع العلم اولى حتى نعيد الاشاعة لانهم وان جردوا  
 اباخذ ذلك على الله عقلا لكنهم منعوا من وقوعه شرعا والشرع ايضا لعموم ما دل على  
 اجتناب المعاصي والثناء عنها والحذر من اقتراف السيئات من الكتاب والسنة  
 وخصوص على ما دل على كل واحد من المعاصي بخصوصه فان فيه الامايل النصح <sup>حجوب</sup>  
 اجتناب ذلك وهو مستلزم لوجوب النداء بهما امكن واما كيفية النداء  
 فبعضه عقلي بمعنى ان العقل يرجح ذلك بل يوجب اذا علم ان نداء المحرم بهما امكن  
 واجب وعلم حرمه ذلك الشيء من جهة العقل او من جهة الشرع كقبح المسكر والمكحل  
 كان او شربا ونزع ما كان ملبوسا منه كالحرير والحديد والذهب وانتزاع ما دخل  
 فيه كالعظم المذكور في المثال والخروج منه كالوعلم بخرم جلوس لجنب والحايض في السجود  
 واخراج الخجاسة كالوعلم بخرم تبقيته الخجاسة بل بوجوب اجتناب المساجد منها  
 اعادة الصلوة في وقتها ورد ما اخذ من مال الغير غضبا الى غير ذلك وبعض النداء  
 شرعي لا يعلم الا من جهة الشرع كالنوبة في بعض والقضاء والكفارة في بعض والقضاء  
 فقط في بعض الا انه لم يوجب في كتب الاصول لذلك ضابط يرجع اليه نعم يحصل من  
 تتبع الآثار وفناوى الاصحاب ما يشبه ذلك وانا اذكر لك الشريعة ما ليس في  
 هذا الباب من الادلة وكلمات الاصحاب رجوا ان يكون ضابطا يرجع اليه <sup>الشيء</sup> من يريد  
 الصواب فاقول ربنا المستعان لحقوق صنفان حق لله وهو ما يتولى عقابه  
 الدينوى الشرع وامينه وحق للناس وهو ما جاز لصاحبه ان يتولى عقابه ولك  
 ان تقول حق الناس ما كان لهم المقاصد فيه وحق الله ما ليس لهم فيه ذلك ولعلم  
 مثال كل منهما مما ياتي ذكره وما مضى في تعداد الكبار فيقع الكلام ههنا في مقامين  
 في حق الله نعم وهو نوعان لاننا ما ان يكون متعلق المعصية

المقام الاول



فيه عبادة باعتبار نفسها او بغيرها او بشرطها او بغير عبادة والمراد بالعبادة ما يحتاج  
 في صحته الى بينة الثوب الملائمة ويدخل فيه التذرو شبهه ففيه **الحق الاول**  
 في كيفية التدارك في غير العبادات وهو قسمان **الاول** ما يكون تداركه بالتوبة والاعتقاد  
 فقط والمراد بالتوبة السدادة على فعلها والعزم على عدم العود اليها وهي كل معصية قلبية او  
 بدنية تم فعلها ولم يتبق لها اثر يلزم منه معصية مقدور المكلف دفعه عادة كاللحم مطا  
 وان قلنا بترتيب احكام الفطري عليه بعد التوبة من القتل ودينونة الزوجة وتقسيم  
 امواله في ورثته والياس من روح والكبر والحسد والجداء والغلبة والحياء والسمعة  
 والرياء والسفوف والمواد والغفل والاعتقاد الباطل كالاعتقاد بالجنين والمكهنه والسحرة  
 واكل اللحم واليشة وشرب الخمر والبول ونحوها بعد هضمها والزناء واللواط والديانة  
 والعبادة بعد تمام العمل والغراغ منه وكذا المس الاجنبية والنظر اليها بعد الكف عنها  
 الى غير ذلك مما اشبهها من المعاصي المذكورة انفا وغيرها فان تداركها بالتوبة وان  
 لزوم من ذلك كسر قلب المؤمن والنقص في شأنه وضروره بما يحصل له من جاهد ومال  
 من الناس فان دفع ذلك غير مقدور عادة وان امكن علاجه لبعض ناد وفلا يجب  
 علا الا شبه وربما اوجب بعض اوجب طلب العفو من المخطاب ومن اولياء المذني  
 بهما والموطوبه وهو بعيد بل ربما بقى بالمنع في هذين والمخطاب لما يلزم من زيادة  
 الايذاء والجهر بالسوء والفحشاء وهما معصية اخرى **الثاني** ما يحتاج فيه مع ذلك الى دفع  
 الاثر وهو كل معصية تار فيها ولم يتم فعلها بان استمر عليه ولم يغادره او غادره وبقي  
 منه اثر يلزم منه معصية ليستطيع المكلف دفعه وذلك كالمعاصي البدنية اذا  
 لم يغادرها فيجب على الزاني ان يشرع ويكف عن الملاصقة والملاص كذلك وعلى من  
 اجلس في المسجد الخروج منه ومن وجد الخجاسة في المسجد اخرجها وعلى حافظ كتب الضلال

٢٠٠٠



اتلأها ان لم تستقل على حق ومع ذلك فيجب انفرادها ان امكن والا امتنع الحق ان لم  
يكن في غير واثلف الباقي وكسر اعداد اللهو لعامله وتخليل الصبر او تطهير  
بذهاب ثلثه او اوائفه لصاحبه واظهار تكذيب النفس في شهادة الظاهر الزور  
والكذب على الله او على الناس لو تحق به اضرار بمسلم وان يتقيا ما حرم اكله  
او شربه قبل هضمه لئلا يفعل فعله الذي حرم لاجله واما الصلوة فيه كالواكل  
او شرب الخمر او اكل ما لا يجوز يوكل المحرم من ذى النفس فاذا صحت لعدله شمول  
ما دل على اجتناب ذلك في الصلوة لمثله نعم يلزمه ذلك على القول بان الامراب  
الشيء يقتضي النهي عن ضده وكذا لو ادخل في جلد ميتا من الخمر او جمالا يوكل  
الحرم مع احتمال وجوب الاشتراح هنا وبطلان الصلوة وهو قوي

**الثاني** فيما يكون متعلق المعصية العبادة والندف وشبهها وهو اقسام **الاول**

ان يكون متعلق الصلوة وشي ايطها كالترك الصلوة كلها او جزئيا ومنها <sup>الاجابة</sup> الجبهة  
لانها <sup>جزئيا</sup> الصورى او ميتا من شي ايطها كالترك الصلوة كلها او جزئيا ومنها <sup>الجبهة</sup> الجبهة  
الاجامية كطهارة البدن او الثياب في غير المغفوعة والطهارة من حدث او خبثها  
او اخل بزيدها او المولات في الوضوء منها وكذا لو اخل بالقبال او صلى في مكان  
لا يباح له الصلوة فيه اما الغصية او لعدم الاذن او الجاسة بحيث تغدى الى  
بدنه او ثيابه او لا ثما لها على جميع المكان بحيث لم يبق منه مقدار موضع الجبهة  
ظاهرا وكذا لو صلى في الحربة لغبر ضرورت الحرب او البرد وشبههم او شي جمالا  
يوكل المحرم من حيوان طاهر عدا السجاب واخر الى غير ذلك ومنه الترتيب في الفواض  
كقديم الظهر على العصى والمضيق على الموسعة فلو اخل عدا كما هو فرض المسئلة عصى  
بطلت صلواته وضابطة التدارك في هذا كله ان باقى بالفعل على وجهه وكيفيته ما امر به نعم



وحيثما كان حالها المتغير  
في التغير

نعم لو اخل بالترتيب في الطهارة من حدث لا بما يحصل معه الترتيب نعم بشرط في الوضوء فقط  
عدم فوات المولات والأشهر انهما مركبة من شيئين عدم جفاف السابق وان بعد في العرف  
انه موال وبالحالة فالتدارك في الصلوة ان ياتي بها على وجهها جامعة للشرائط والأجزاء مع بقاء  
الوقت والقضاء مع فواتها للدليل على ذلك **قوله** تدارك الزكوة المالية والبدنية  
وتحس وضابطه اذ انما وجب عليه من المال وهذا وان كان حقا ماليا وهو شبه شيء حقوق  
الناس الا انه من حقوق الله المالية ومقتضى التكليف وجوب المباشرة الا انه لما علمنا ان  
اداء المال جاز فيه النيابة بل ولو اخذ منه قهرا برأت ذمته ويجزئ عنه ائنه الاخذ او الحاكم  
بجلاف ما لو سلب منه المال ولم ينو هو ولا غيره ممن له الية **قوله** تدارك الصوم  
من عصى تركه او بالاخلال بشيء من شرائطه وضابطه وجوب القضاء والكفارة في بعض  
والقضاء فقط في بعض وهذا التدارك في الحقيقة شرعي يتبع فيه الودود فان الاصول لا  
تقتضي شيئا من ذلك لان الوقت في الوقت مصلحة فيفوت مع فواته ولهذا قلنا الحق  
ان القضاء بامر جديد وفي الكفارة اظهر فوجب القضاء والكفارة في تعدد الاكل والشرب  
والجناية وتعد النوم بعد انتباهتين ومعارضة النوم بل النوم بعد الجناية لمن يعلم من  
عادته انه لا يتيه بعد على الاقوى وتعد ايصال العباد الى خلقه ولعل الاولى تعلية  
تقييد بالغليظة فوجب القضاء فقط لمن عاود النوم ثانية بعد انتباهة اذا كان من عادته  
الانتباه او تدارك المفطر ظنا لا يستند الى المراعات او تعدل القى اختيارا مع عدم جوع  
شيء منه الى ما واحتقن بالمنايع او نظر الى امره فامنى مع عدم قصد الانشاء ولا كان ذلك  
من عادته ومعهما فالقضاء والكفارة قبل وكذا يجب القضاء فقط فيما لو اخبره واحل بقاء  
الليل او دخوله فاكل وظهر لخطا وفيما لو ارتس او كذب على الله ورسوله وفي هذه  
الثلاثة نظر **قوله** تدارك المعصية في الحج وتوابعه الا انه لما كان عبادة مركبا



ثم يعيّن

بل هو حرم

من عبادات متعددة مترتبة كان فساد السابقة فاصبا بفساد اللاحقة ولا يجوز تقديم اللاحقة فيه على السابقة بيان ذلك في حرم التمتع ان يحرم أولا بالعمرة المتمتع بها عن المقاتل فياتي مكة ويطوف بالبيت سبعاً ويصل ركعة بالمقام بين الصفا والمروة سبعاً يبدء بالصفا ويختم بالمروة بعد ذهابها شوطاً وثباتاً شوطاً ويقصر ثم ينشئ احراماً للجنح مكة ثم يقف في عرفات الغروب يوم التاسع ثم يغض الى الشعر فيقف به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ثم ياتي منى فيرمي بحجارة العقبة ثم يذبح ثم يحلق ثم ياتي مكة ليومها او غدا وطاف طواف الحج وصلى صلواته وسعى سعيه وان شأ طاف طواف النساء ايضاً وصلى صلواته ثم عاد الى المنى لرمي ما بقي من الحرات فكل واحد من الامور المذكورة عيان منفردة مشروطة بالنية ولها كيفية مخصوصة عليها ذالك الكتب لفقهية مترتبة بهذا النحو المذكور وفقضي القاعده بطلان اللاحقة لبطلان السابقة لا تراطاً للترتيب وبطلان تلك العبادة نفسها اذا اخل بجزء منها كما هو في كل المسئلة فنذارك ذلك ان يأتى بالفعل الذي اخل به فاذا اخل بواجبات الاحرام بطل احرامه وفسد ما اراد له الاحرام فلا بد من تجديد فاذا اخل بالطواف عدل التقيصة وزيادة فسد وجب استيفاءه وكذا لو اخل بشروطه وكذا في صلواته لفقدان شرطها او جزءها وحبس وكذا في السعي وكذا في المواقف نعم ربما جعل الشارع نوعاً من التلاذد فيجب اتباعه وذلك ان الاخلال بالاحرام مثلاً ان كان بمنية وما به ينقصد الاحرام كالتمسك في التمتع والمفرد والقارن على قول والاخرى ان له عقد الاحرام بها وبالأعداء والتقليد ونقل على ذلك الاجماع وجب عليه استيفاءه وان كان الاخلال بالزواك كالصيد اصطيد او مساكاة أو غيرها فلا فلاحه كفان ياتي ذكها الشر في ابواب الفقه وكذا النساء والاستثناء والطيب واللبس الخيط وما يستتر ظهور القدم



وغير ذلك مما ياتي المشتمل على تفصيلا وان لم يجب في بعضها شيء وبالجملة فتعذر فيها  
الليل غير انهم قالوا من جامع ذنبا في الفجر قبل اورد برعامدا عالما بالخرم  
فسد حجه وعليه اتمامه وبدنه ولحج من قابل سواء كان حجة فريضة او نفلا وكذا جامع  
<sup>امته</sup> وهو محرم وبالجملة فينبغي للفقهاء النظر فيما يقتضيه القواعد والاحكام  
فيجري على القواعد حيث لا يوجد ما ينافيها من خبر او اجماع وقد عرفت ان مقتضى القواعد  
فساد العمل بالعبادة اذا تعدل الاخلال في نفسها او شيء من اجزائها او شيء يربطها ومن ذلك  
اذا كانت مرتبة على عبادة غيرها كنقد الم طواف في الحج على مناسك منى وتقدم  
مناسك منى على الوقوف بالمشرع وتقدم هذا على الوقوف بعرفة وتقدم الحج على العمرة  
للمتعمق فان فعل لم يجزه من حج التمتع الذي هو فوضه الى غيره ذلك فالتدارك فيه ان يات  
بما فاتة او افسد ثم ياتي بما بعده وهكذا نعم جوزوا من اهل الحج اذا كان شيا كبريا  
لا يقدر على الرجوع الى مكة او امرأة خاف ان يحول الحوض بينهما وبين الطواف  
ان يقدر هو او طواف الحج والسعي قبل ان ياتوا منى ويعملوا مناسكها ومنعه ان يرد  
وبالجملة الضابط معلوم وحيث كانت المقصود من وضع الكتاب التنبيه لا الاطاعة  
كفا فاما ذكر عن زيادة التفصيل **فاحس** في بيان تدارك ما وجب بنذر  
وشبهها علم ان متعلق النذر اما ان يكون عبادة او غيرها وعلى كل حال اما ان  
يكون مطا او موقفا مضيقا او مومعا فمنها فوايد يجب التنبيه عليها **الاول**  
هل يجري في العبادة المذكورة الوجوب الاصل ام يجوز وعبر عن هذا في قواعد  
الشهيد فقال اذا نذر عبادة كصلوة مثلا فهل يصير كالصلوة الواجبة فنزل  
على اقل واجب او ينزل على اقل ما يجب من الصلوة شرعا فالاقرب الاول انتهى  
ثم انه فزع على ذلك عدم جوازها على الراحلة وقاعدة وجوب السون وتعلق



الاحتياط بها وسجود السهو فيها وجواز الأثم بها وفيها وجوب التمسك بعبد  
 الركعتين لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمه وبطلان الركعتين لو زاد نالته أو  
 اثنتين حتى صارنا أربعاً كما لو زاد في الصبح وجب القيام للخطبة في الاستسقاء  
 إذا نذرهما وجب البيت للصوم وأمنع استنابة المميز في الحج المندور إذا  
 غصب على المراء ولا يخرج عتق الكافر إذا نذر عتق رقبة بشرط شرط الهدى  
 الواجب لو نذر هدايا ولا يجزي غير المسلم لو نذر كسوة فقير أو يتيم هذا كله  
 على القول الأول وجري فيها حكم المندوب على القول الثاني فيجوز صلواتها  
 على الواحطة وقاعدات ترك السور ولا يتعلق بها الاحتياط والسهو ولا الأثم  
 وبالجملة ينبغي النذر على حال الحاضر غير أنه يلزم بآنيته على ما هو عليه ثم إنه  
 قد سن بعد حكايته نحو ذلك قال وقد ذكر أصحاب جواز الأكل في الأضحية <sup>في الحج</sup>  
 المندور وفيه شأن إلى تنزيله منزلة الأضحية المستحبة لا الهدى الواجب  
 ثم قال ولو نذر أتيان المسجد الحرام فإن نزلنا النذر على واجب الشرع لزمه  
 آنيته بنسكت وإن نزل على الحاضر شرعاً كان ممن يجوز له دخول مكة بغير  
 إحرام لم يجب انتهى قول النذرو شبهه إذا تعلق بشئ يتبع فيه قصد النذر  
 والمكلف لما أتى أنتم من إن النية نية إلا إذا حلف على حق لغية فالنية نية  
 المحلوف له فإذا قصد بندره أو عهد أو تعاق العباد المندوبة مثلاً  
 على وجهها في حال الندب جرى فيها حكم الحاضر ووجه ظاهر كما لو قصد أن ياتي  
 بها على وجه مخصوص كالصلوة أو ما شيا أو ذكبا أو قائماً فانه ياتي  
 بها على ما شرط لوجه كما لو نذر الصدقة للدايم فانه لا يجزي الدنيا يروى بالعكس  
 وإذا نذر العباده نفسها غير صراحة قصد إلى شئ من ذلك فالظاهر أنه على ما



١٧٢  
عليه تلك العبادة واصلها دونها شرع تخفيفا لها لا شئ المتبادر من إطلاق  
النذر فيجب على من نذر نافلة الظهر القيام <sup>لها</sup> وقراءة السورة فيها لأن الجلوس في  
السورة إنما شرع لتسهيلها لا أنه أصل فيها وفرد مخير فيه وكذا لا يجزئ فيها ما  
يجزئ في غيرها من الواجبات الأصلية تخفيفا وتسهيلا كمسائل السهو والشك  
لاصالة الشغل ولأن الظاهر أنما شرع السهو وحل الشك في خصوص هذه الفرائض  
لنكورها على المكلفين لتسهيلها وتخفيفها لم ومن هنا تعلم أنه لو نذر ركعتي الوتر  
وجبت من جلوس لأن القيام زيادة فضل لأفولها كالوصلية في المسجد وبالحمله  
يجزئ بها على تلك الحال التي شرعت عليه في أصل مشروعيتهما دون حال التي  
شرع لتسهيلها ولا يجزئ فيها ما شرع تخفيفا لغيرها واجب فيكون لها حكم جائز  
ممنوع أصل الجواز وحكم الواجب <sup>بمعنى</sup> كما كان من جنسها لأنه لا يجوز أن ينذر عبادة لم  
ليشرع كيفيتها كان ينذر مثلا خمس ركعات تبسليمة كما يلوح من بعض <sup>أخبار</sup>  
في مقامات خاصة كصحيح الحلي وفيه أو يقول الرجل أنا أهدي هذا الطعام قال  
ليس بشئ إن الطعام لا يهدى أو يقول الجوز بعد ما خرت هو هدي لبنت  
الله فقال إنما هدي الأبل ومنها ما روي في حفص بن غياث من نذر بدنه  
فعليه ناقة تعقلها ولشعرها ويقف بها بعرفة ومن نذر وجوزا حيث  
شاء مخره ومنها ما في رواية ابن بصير قال الرجل أهدي هذا الطعام <sup>فليس</sup>  
هذا بشئ إنما تهدي لبنت ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الباقر  
في رجل قال عليه بدنه ابن يخمر قال إنما الخمر عبي يقسمها بها بين المساكين  
وقال في رجل عليه بدنه يخمرها بالكوفرة إذا أمكنا فلينخر فيه ووجه الاحتجاج  
ظاهر للدلالة على أن الهدى المشرع إنما هي البدن وحل خمرها مكنة أو مخمر







استجاب القدية كما هو ظاهر اوضح الرواية وبالجملة مقتضى هذا انه يجري فيها حكم  
الواجب بالاصالة من جنسه فيجري فمن نذر ان يصلي الاحتياط المندوب  
في الفرائض اليومية حكمها من الشك والشهو ومن نذر الطواف وصلواته حكم  
ما وجب منها ومن نذر ركعتين مطاحم ركعتي الطواف ويؤيد فتوى الاصحاب  
بصحها جاعلة وجوب القضاء على الجائز لو نذرت صوم يومين معينين فاتقوا  
حيضا فيه وكذا المريض ولو لا انه في حكم الواجب بالجملة لما وجب وان اختلفوا فمن  
نذر صلوة فقبل اقل ما يجزئ ركعتان ووجهه انه يحمل على اقل ما وجب لصلته قبل  
ركعة بناء على انه اقل ما يجب من الصلوة شرعا واستحسنه في الشرايع في كتاب  
النذر فان هذا لا ينافي جريان حكم الواجب فيما وجب بالنذر وشبهه من التخفيف  
المشروع في مثله فان منشأ النزاع الشك في المتبادر من قوله لله على صلوة و  
الظ الاول هذا والمسئلة مشككة جدا الا ان الاستفادة من العومات ان يأتى بها  
المندور على ما ينبغي عليه اصل المندور ولا يتساح فيه باجاء ما شرع فيه للتسهيل  
والتخفيف ولا يجري فيه ما شرع في غيره من التخفيف كقضاء السجدة في الصلوة  
وسجدة في السهو وما يجب للشك في الرابعة نعم لو كان المندور هو مثل الرابعة  
جرى فيه حكمها ضروري ان المتبادر من ذلك نذرها على ما هي عليه من لوازمها  
ومن هنا قلنا بان المستأجر لان يقضى عن غيره يجري فيه حكم الاداء والقضاء <sup>نفسه</sup>  
من احكام الشك والشهو وبالجملة فالمندوب المندور ومثله المستأجر عليه  
فيه ما شرع في اصله ولا يعتبر فيه حال التخفيف له فيكون كالواجب الاصلى الا انه  
لا يجرى فيه ما اعتبر في الواجب الاصلى من التخفيف والسهولة الا حيث يدل الدليل  
على التخفيف كنذر الحج ما شيا فيجبر عنه وغير ذلك مما يأتى في باب التمتع



اعادة

الثانية

**الفائدة الثانية** اذا كان النذر مطلقا غير موقت فأتى به على غير وجهه فقد اركه  
وعدم الاكتفاء بما فعل من غير فرق بين ان يكون عبادة او غيرها فلو نذر صلوة  
او صوما او حجبا او هديا او صدقة او طهارة او لويات به على وجهه ففسد وجب اعادة  
ومن ذلك لو نذر ان يصدق على زيد فاعطاه لغيره او يبددهم ففسد فاعطاه هبا  
او يعمى ففعله طعاما الى غيره ذلك نعم قالوا من نذر ان يحج ما شيا فحج حازه الى كوف  
للاخبار ومنهم من اوجب بقاء بدنه ومنهم من قال بالانجذاب للرواية وهو الاشبه  
ومنهم من اوجب عليه الاعادة بان يمشى في موضع ركب ويركب في موضع مشى  
ومنهم من استغنى الوجوب اذا استمر العجز وهذا اوفق بالقاعدة الا ان الاخبار على  
خلافه ومنها الصحيح المتقدم فهذا خارج عن القاعدة كما اشترنا اليه انفا وحما خرج  
عن القاعدة عند بعض الصلوة في مكان لا مزية فيه للطاعة فانه لا يلزم على قول  
بل يجب الصلوة وإيقاعها في كل مكان وفيه نظرونها لو نذر عتق كافر معين لم ينعقد  
وكانه لعدم الرجحان الذي هو شرط في انعقاد النذرة غير المعين خلاف والظاهر  
ان هذا خارج عن المسئلة فان موضوع المسئلة ما اذا جازا النذر وشرع و  
لخلاف هنا باعتبار دخول مثل ذلك في موضوع المسئلة والظاهر دخوله مع  
حصول الرجحان في عتق الكافر لا بد منه ومنها جواز بيع العبد عند الضرورة اذا نذر  
ان لا يبيعه عند بعض وكانه كجربان قاعدة الاضطراب في المقام والافتقار للقاعدة  
المذكورة العدة كما افتى به بعض الاصحاب فلو باعه حث ووجب الكفارة ويحمل  
فساد البيع لانه منهى عنه والنهي عن نفس المعاملة يقتضي فسادها فنادى ركه ركه  
اليه وردا فمن الى المشتري وفيه نظر لمنع من اقتضاء النهي الفساد في المعاملة مطا بل  
حيث يكون منها عنها لاصلها كنعكاح الشغار وبيع الكالى بالكالى فتم ومنها لو



نذر الهدى الى غير الموضعين ممكن ومنى لم ينقذ لانه ليس بطاعة كما قال في الشرايع  
وكانه ناظر الى الصحيح المتقدم عن الباقر ورواية حفص بن غياث وفيه نظر لانه اذا  
اريد بالهدى غير معناه الشرعي فانه ينقذ والى حبان حاصل واذا اريد به الهدى  
المتعارف شيء عالم ينقذ والى روايات محمولة على هذا ويرشد اليه الفرز بين  
البدنة والحزب في رواية حفص وكيف كان فتدارك مخالفة نذر الهدى  
الشرعي ذبح بدله او ضرم في موضع الذبح والخرق مخالفة والفوات وجب الكفا  
ومنها لو نذر ان يصوم سنة متتابعة خرج العبدان مطا وايام التشريق ان كان  
معنى لانها بمنزلة المستثنى فولا دينة لا تشاء الشارع لها فاذا تجاوز النصف و  
انظر عامدا جاز البناء ويوفى في الباقي عند بعض الاصحاب وكانه لما ورد في  
جعل على نفسه صوم شهرى بالكوفة وشهرى بالمدينة وشهرى بمكة فيقضى له انه صام  
بالكوفة شهرى او دخل المدينة فصام بها ثمانية عشر يوما ولم يغم عليه بها فقال  
يصوم ما بقى اذا انتهى الى بلد وفيه نظر والرواية انما دلت على صحة القضاء  
ممن لم يتمكن نعم في هذه الرواية كغيرها مالة على جريان التخفيف في صوم النذر  
كالواجب الاصلى وهو ليس على ما ذكرنا الا ان الاظهر في مسئلة التخفيف <sup>في</sup> ~~ال~~ <sup>قضاء</sup>  
على مورد الضر والحريان على القاعدة فيما عدا ذلك ~~الثالث~~ اذا كان النذر  
موقفا سواء كان موقعا او مضيقا في عبادة كان ام غيرها وجب فاذا لم يأت به  
في وقت حث وجب فيه الكفارة والاطهر انها كانت شهر رمضان وان اخل  
في الموضع مع بقاء وقتها استأنف هذا مقتضى القاعدة المستفادة من اخبار  
الباب نعم ليستنى من ذلك قضاء الصوم اذا عارضه السفر وايام التشريق كما  
دلت عليه مكنونة ابن مزيار وروى عنهما الشيخ في كتاب الصوم عن القسم ان

زكاة



إلى القسم الصيقل **الرابعة** البين والعهد كالنذر في جميع الأحكام

غير الكفارة فإن الأظهر في العهد كاليمين كفارة كما قال سبحانه أطعام عشرة

مساكين من أو مطما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام

ثلاثة أيام وإن متعلق النذر لا بد وإن يكون راجحاً شئ عما كادلت عليه الصحاح

ومتعلق البين والعهد يكفي فيه أن يكون فيه مرجوحاً شئ عما فينقصد فيها ينسأ

طوفاء وظاهر حجة من الأخبار أنه يدخل البين بتجدد المرجوحه فلو اتفق أنه طوء

الحج إن عليه أيضاً فإن كان قد خالف مقتضاه قبل ذلك فلا شئ عليه ولا

اتباع الطاري كذا قيل وفيه نظراً فإنه لا ينعقد بعد الإحلال إلا بتجده **تليه**

أعلم أن الأجران في العبادة كندرها فيلزم الأخرى في تخفيفها وعدمه ما يلزم النادر

لها والظاهر أن من نذر قضاء اليوميه يجري فيه حكم الشك والسهو لا يثنأها

عليه وتبادرها منه وذلك في الإختار عليها أظهر قد بر **المقام الثاني**

في بيان التدارك في حقوق الأصبين وهي إما أن يكون أموالاً أعياناً أو في

حكمها كالمنافع والمجروح والقصاص ولم تكن كذلك كما يتعلق بالأعراض من لغذف

والسب والغيبه وغير ذلك من أنواع الأيذاء فمنها فوائد **الأول** في

تدارك الأموال العينية وهي ما كان متعلق الحكم فيها الأفراد الخارجية وضابطه

رد العين مع بقائها وإمكان ردّها سواء كانت على هيئتها أم زائده أم ناقصة

رضمان أجر المثل فيما كان له أجر كالدار والحمام والحان والحافوت وأرض الوزع

والطاحونه والغرس والعبد الصالح للخدمة <sup>تفويض</sup> وذلك حتى في فعل السلاح و

الثوب والكتاب إذا فوض لها أجر معلوم بحسب العادة وإن لم يستوف

منافعها لكن الظاهر أن ذلك بعد انقضاء مقدار ما يتفاوت من نقص العين



على فرض الاستعمال فيما ينقص به كالثوب ونحوه وترد الزيادة على الغاصب ان امكرو  
 انفصالها بلا ضرر ونقص على المالك ولو مع العسر كما لو فرج حنطة لشعير ولو تلف  
 على الاجرم كانت على العادي وان لم يمكن الانفصال الامع النقص في المعين قيل له ذلك  
 ويرد ادش بنقص العين كما لو صبغ القاصب الثوب او امتدخل خشبة في حائط او  
 لوحا منه في سفينة فلدغضها ودبما يظن منهم في مسئلة ازالة الصبغ لجواز <sup>تلف</sup>  
 معه الثوب وفيه نظر لعدم ظهورهما يرجح انتزاع الغاصب على رد المالك فية  
 الصبغ والخشبة واللوح الى الغاصب في الامثلة المذكورة نعم لو قيل ببقاء الشوك <sup>مثله</sup>  
 ما لو فرج حنطة بحنطة ولزوم البيع من ثالث كان <sup>والا</sup> من هذا لو كان انتزاع الزيادة  
 يؤدي الى تلف العين او عدم الانتفاع بها فيما اعدت له وترد النافضة بعينها مع  
 ارض النقصه جزا كانت كغور الدابة وظلها او صفة كثرها ونسيان العبد الصبي  
 وان علمه صنعة غيرها كان النقص بفعله او بفعل غيره او بامر منه سبحانه وتعالى  
 بين ذلك بين بهمة القاضى والشوك وفي بعض العامة بان المعيب لا يلحق بمقام  
 القاضى في اخذ الغاصب العين ويعطى القاضى القيمة تحكم وهذا الاحتسان لا يصلح <sup>للتخصيص</sup>  
 عومات وجوب رد العين ولا فرق ايضا في الجزء الناقص بين ان يكون جزءا <sup>ذات</sup>  
 او جزءا صوريا فلو تلف احد جزئي الكتاب او مصراع الباب فقوموا بمقتضى  
 بعشرة والباقي ثلثه وجب ان يرد عليه بسبعة في مقام <sup>ال</sup> التالف من الجزء المادى  
 والصورى من غير فرق بين ان يكون غصبا ماعا فالتلف لجزء وان يكون قد  
 اتقى واحدا عند المالك وفي الشرايع حكم يرد النصف في الاخير على ترد بخلاف  
 الاول فجزم فيه بما ذكرنا وقيل ليستثنى من مسئلة اخذ الادش في النقص رد العبد  
 اذا مثل به الغاصب فانه ينعتق عليه ويغرم قيمته للمالك وفيه نظر لان الاظهر



اختصاص الحكم بالانعتاق فيما لو مثل به الغاصب فانه يتفق عليه ويغرم قيمته للمالك  
 وفيه نظر المولى عقوبة له او جبر العبد هذا ايضا لو كانت العين باقية واما  
 لو تلفت وامكن الرد وجب في المثل رد مثله مع حصوله <sup>اكانه</sup> او قيمته يوم الاداء  
 مع انتفائه كما لو رضى بها المالك مع الحصول وفي القيمي رد قيمته يوم التلف على  
 الاظهر لان الغاصب ومن في حكمه مكلف بردها يومئذ وان زادت قيمتها <sup>السوق</sup>  
 قبل ذلك او نقصت من غير ضمان شئ من النقص اجماعا وانما قد دنا القيمة با  
 السوق لانها المعتبرة عندهم لا ما يحصل به التعاوت من حدوث امر في العين  
 من زيادة او نقصان فلو تلفت مع زيادة حصلت عند الغاصب لا يمكن ردها  
 اليه كما لو علم العبد ضعة او علما او صار الفرس عند سميننا بعد ان كان مزرولا  
 فهي للمالك لا يمتنع <sup>بها</sup> ومع النقصان فقيمة العين يومئذ مع ادش النقصان  
 للمالك كما مر انفا هذا وقيل بوجوب اعلى القيم من يوم الغصب الى يوم التلف  
 ووجه انها مضمومة عليه في جميع حالاتها وقيل بالا على من حين الغصب الى حين  
 الرد وهذا مبنى على ان القيمي يضمن عبثه ومع التعدد فقيمة المثل الى يوم الرد لان  
 الزيادة في كل آن سابق على يوم الرد مضمونة عليه وعلى القول المشهور من ان  
 القيمي من اول الامر مضمون بقيمته لا وجه لهذا القول وقيل الواجب رد القيمة  
 يوم الغصب ونسبه في الشرايع الى الاكثر وفي المختلف الى المبسوط بعد ان ينسب  
 القول الثاني الى الخلاف والمبسوط ايضا فكان ايضا للمشيخ فيها قولان <sup>هنا</sup> احدها  
 ويدل عليه في صحيحة ابي ولاد في اكراء البغل ونجا وزبه محل الشرط فيه انه قال  
 ارايت لو عطب البغل او نفق ليس كان يلزمه قال نعم قيمة بغل يوم خالفته وفيه ايضا  
 ما يدل على ان قيمة ادش العيب انما يعتبر حين الرد وان الغاصب لا يرجع بما



انقض على المالك والذي يقوى في نظري القاصر مما استظهرت ولاولسببه في الدوس  
الى الاكثر لانه وافق بالقواعد ولا ينافيه الصحيح المذكور فان الاظهر فيه ان يكون الظروف متعلقا  
بالفعل المدلول عليه بنعم وانه بيان لابتداء يوم الضمان لا التعيين المضمون فم هذا كله مع  
العلم او امكانه بالقدرة والعين والمالك اما الوجه الثلاثة او القدر فقط او العين فقط  
او المالك فقط او القدر والعين دون المالك او القدر والمالك دون العين او العين  
والمالك دون القدر فيجب في الصورة الاولى النصف بما يحصل به تعيين الفراغ وظنه  
على احتمال قوي لاصالة البرائة وفي الثانية التخص بالصلح ولو كان في محصورين وجب  
التخص بالصلح مع الكل وفي الثالثة بدل قيمة المقدار من الاعلى قيمة من الجنس والنوع  
او لصف المشبهة فيه تحصيل اليقين الفراغ مثلا لما لو علم ان له ثلثا او ربعا مثلا او  
اشتبه في ثلث من الدراهم مثلا او من غلبته او من غفقه ويحتمل بدل ثلث الا في الاول  
الا انه معارض بان اللازم من هاتين الموضوع بالاصل وهو كما ترى وفي الرابعة  
النصدق بالمقدار المعين او ثمنه وفي الخامسة كالثامنة وفي السادسة الجنس مع  
اختلافه بماله ومع علمه يجب التصديق مع احتمال الوجهين في الاولى وفي السابعة  
التصدق بمقدار الاعلا مما وقع فيه الاختباه مع احتمال الاخرى لما تقدم بالنسبة الى  
الودي في الثالثة وبالجملة قاعدة التبادك في الماليات العينية والاجبان مع الامكان  
زادت او نقصت مع ضمان او ش النقصه مط ولو كانت بفعل الله تعالى ضمان  
ما يتجدد من منافعتها كولد الدابة وثمر الشجرة وضمان اجرة المثل فيما مثله اجرة في العا  
والزيادة لما لكها ان كانت عينا وهي ما يمكن انفصالها ولو مع نقصهما او نقص احدهما  
وعليه او ش النقص في مال المصوب وما في حكمه ان كان الانفصال منه وان كان  
اثر التعليم الصنعة وجباكة الغزل وخياطة الثوب بخيوط من المالك فان الزيادة



لمالك العين وليس للاخر الرجوع عليه بشئ لانه متبرع ان كان عالما بالعدوان وكا  
المتبرع ان جهل الحكم والموضوع ومن زيادة الاثر على الظا صبح الثياب الذي لا يزول  
الا يزال اعيانها دون صبغ الخشب واللدن وحجراتها ونحو ذلك مما يمكن ان الشد ولو  
مع نقص العين فانه من زيادة الاعيان هذا مع بقاء الاحيان والعلم بها وبالاعتقاد  
ومع الجهل ففیه ما ذكرنا من التفصيل ومع تلغها والعلم بالامور الثلاثة المذكورة فاما  
القيمة يوم التلف والاصل في هذه الاحكام قوله ٣ على اليديهما اخذت حتى تؤدى  
وما رواه الشيخ في كتاب المكاسب من ابي عن سليمان بن قيس الهلالي قال سمعت  
امير المؤمنين ع يقول من هو ما ان لا يشبعان منه يوم دنيا ومن هو علم من افترض من  
الدنيا على ما احله الله له مسلم ومن تناولها من غير حلها هلك الا ان يتوب ويكفر  
محدث وما رواه عن علي بن ابي حمزة المشقل على قضية كانت الظلة فيه قال ع فخرج  
من جميع ما كسبت من ديوانهم فمن عرفت منهم ردت عليه ماله ومن لم تعرف  
تصدق به وانا اضمن لك على الله عز وجل الجنة وغيرها من الاخبار ودرجة الكمال  
بها ظاهر وتخصيص عموم التصديق بهذا الخبر ونحوه بما دل على وجوب الحسن في المال  
المختلط بالحرام مع الجهل بالمقدار والمالك هذا واعلم انه لا فرق في العدوان الموجب  
للاحكام التي ذكرناها هنا ونذكرها في القايدة الثانية بين ان يكون غصبا  
او بعقدا فاسد من هنا هذا لو اضمن بالعقد الفاسد ما يضمن بصحة سواء كان  
عالمًا بذلك حكما وموضوعا او جاهلا ثم علم فلو استمر للجهل فلا يعذر جاهل  
لحكم ما لم يكن مجتهدا فانه بمنزلة العالم بالصحة ويعذر الجاهل بالموضوع كما لو انتقل  
اليه من الغاصب ومن في حكمه ولم يعلم ثم استمر عدم علمه بذلك ومثلا انشأتم  
بيان معذرية الجاهل وعدمها بسطت انما بحول الله وقوته في مواضع متعددة



منها في الأدلة العقلية عند البحث عن أصل البراءة ومنها في باب الإجماع والتقليد  
وهناك أحكام تتعلق بتدارك المعصية التي متعلها إيمان الأموال يأتي الترتيب  
ذكرها في باب أحكام الأبواب من الأحكام الوضعية كالوطى المقرر لكل المهر  
أرش البكارة وما يتعلق باللفظ والمال المجهول المالك والوهن والسباق ولو  
والعارية وغير ذلك فانها وان دل عليها بما دل على حكم في المال المضمون لغضب  
أو عقد فاسد لأنها بالدخول تحت القواعد الثلاثية أشبه **المفاد الثانية**  
في تدارك المالبات غير العينية وهي ما كان متعلق الحكم فيها الأمور الكلية وبعبات  
أخرى كل ما اشغلت الذمة بكيفية ابتداء وموضوع المسئلة هنا لا يتصور في باب  
الغضب ولا اللفظ ولا المجهول المالك ولما وقع العقد على أشخاصها ولا غيرها  
مما اشغلت الذمة بأعيانها بنذر أو جعل أو إجارة أو شرط مزارعة أو شرط نكاح  
أو بدل خلع أو طلاق أو نحو ذلك وإنما يتصور في **المفاد** في باب النفوس  
الاطراف والمخرج والدين بدل القصاص وأروش الجنايات وقيم المتلفات  
والبيع في السلم والتمس في النسبة والتفدي حيث لم يقع العقد على الشخص المخرج  
في الخارج عما كان أو مضمنا أوهما معا وفي الإجارة والجمالة والشروط المذكورة  
نحوها إذا كان متعلقها الكلي في الذمة وإن كان حاضرا أو يتصور المعصية به في  
حصول السبب كما في الملبات وأروش الجنايات وقيم المتلفات وفي مخالفة ما  
أوجب السبب لغير عذر أخرى فان **المعصية** هنا لا تتعلق بابتداء الشغل بل بابتداء  
مخالفة ما أوجب السبب لا العذر ومن ذلك أيضا المال الحاصل في الذمة لقرض ونحو  
وأما نحو حصص الشريكة التي يقع لها التعلق حقه به ولم يتعين حصص كل واحد منهما  
فهو كالو غصب حصة فخلطها بمثلها بخلاف المسئلة فان الغمان فيها باق على ما

زينة  
نفاية

وهذه الأرواح هي التي تتعلق  
بالأعيان من هنا الأرواح جازية من كل  
الأرواح



تعلق به الحكم ولا وهو الكلي فيجب التدارك فيه باداء فوده لوجوده في ضمنه اولانه عينه  
اولنطابقها على الخلاف في وجود الكلي الطبيعي هذا مع حصوله ومع انتفاء اوصاف  
المالك فيجب فيه ولو عين صنف من كلي وجب ولا يجب قبول غير بدله وان  
كان اعلى كما لو اعطى الحنطة لحر او بدل الصغىء ولو اعطى الاجود من الصنف بل كان <sup>لحم</sup>  
او لحم بدل الودي ففي وجوب القبول الآن من حيث حصول الصنف في ضمنه <sup>من</sup>  
حيث الزيادة الوصفية ولزوم المنه ولعل الاول اولى بما مع تعدد المساوي <sup>تفسير</sup>  
عليه والاصل في هذا كله ما دل على وجوب الوفاء بما اوجبه السبب من العوضات  
والاجاعات ومما في هذا التمسك في البحث عن الابواب ما يوافق على بعض تفاسير  
المسئلة **الفاصل الثاني** في تدارك الحقوق اذا كان متعلقها النفوس  
ومما في حكمها من الشجاج والجروح وهما قسمان الاول في بيان تدارك ما يوجب  
القصاص في النفوس وهو اذهاق النفس المعصومة المكافئة عمدا وانا ونحوه  
العد فيه بقصد البائع العاقل الى القتل بما يقتل غالبا او نادرا على التلبه وفي الطرف  
ويتحقق بالحنائية عليه فيما يتلف العضو غالبا او نادرا مع قصد الاثلاف وفي الجرح  
وهو كل جرح متعمد في فعله ولا تغير في اخلاء اى انه يغلب معه سلامة النفس  
كالخارصة والباضعة والسحاق والموضحة ولا يثبت في مثل الهاشمة والمنقلة و  
الحافضة والمأمومة ولا في كسر شيء من العظام لما فيها من التغرية وتلف النفوس  
وفي حكم العدل لا يجاب بالقصاص سوى اية الجراح عمدا وان لم يقتل مثله غالبا ولا قصد <sup>بفعله</sup>  
القتل فلو جرحه كذلك فمرت الى نفسه وعضوه ثبت به القصاص عندهم <sup>نظرا</sup>  
ان يتوب الى الله ويستغفر ويمكن الخصم من نفسه للاقتصاص منه مع التساوي  
في الاسلام والحريه وضديهما او يكون المجني عليه اكل فيقتل للمسلم من مثله ومن

الفاصل  
الثاني



حرمة المسلمة ولا يأخذ النفاوت لعموم الآية وصحح الحلبي وعبد الله الشناني الدالير  
 صرحا على ان الحاني لا يجني أكثر على نفسه وشدة ذاك الرواية الدالة على الورد ويقض للحرمة  
 المسلمة من الحر المسلم ويرد الفاضل والعبد من مثله ومن الأمة والامة من مثلها  
 ومن العبد ولا ينفى على المولى لو زادت قيمة القرض ولو عفى عن القصاص الى المدينة  
 تعلقت برقة القاتل فيسترقه ان تساوبا وكانت فيه قيمة القاتل انقص لان المولى  
 لا يعقل العبد وان زادت فله في رقبته قيمة عبد والباقي لمولى الحاني يشتركان  
 فيه وللذمي من مثله وان خالفه في الملة من الذمية كذلك ولا يرجع في النفاوت  
 والذمية من مثلها ومن الذمي بعد رد فاضل دية ولو اسلم المقاتل فليس له  
 الذمي المقتول قتله من مثله ومن الذمي ولم الذمية ولو قتل العبد حر عدا كما  
 لا وليا له قتله واسترقاقه لشروط التساوي في الدين فلو كان العبد مسلما  
 وحر المقتول ذميا فليس له قتله به ولم أقل الامر من من قيمة العبد ودية الذمي  
 يحتمل ثبوت الذية ولو كانت أكثر من قيمته وبغرم المولى قيمته والباقي يطالب  
 به بعد عتقه ويحتمل تسليمه لمولى الذمي ان كان مسلما فيسترقه ويحتمل ذلك  
 ان كان قيمته اقل من الذية ولو احبب للاصحاب تصريحا وقنا وياهم في انه لا يقبل  
 المسلم بالكا في مطلقه كالاحبار وهي لا تستأجر سوى علم قتله به وكذا  
 قنا وياهم بتسليم العبد لا ولياء المقتول اذا كان حيا فانها مطلقه لم يفسدوا  
 فيما بين ما كان مسلما وغنى وغاية ما يمكن تخصيص الثانية بالاولى في كونه  
 لا يقبل اتمانه لا يسلم ولا يسترق فغير معلوم ولو لا نفي السبيل على المسلم بالآية  
 لا يمكن بتسليمه لمولى الذمي وان كان ذميا الا انه يباع منه قصرا كما لو ملكه بـ  
 بالارث او قتل الذمي او المعاهد المسلم دفع هو وماله الى اولياء المقتول ان



شأوا ~~المقتول~~ أفلول وان شأوا ~~استرقوه~~ في الصحيح وحلى عليه الإجماع <sup>فيهم</sup>  
 ان لا فرق بين المنقول من المال وغيره ولا بين الدين والعين لا كما قد يتوهم من لفظ  
 دفع المال انه مختص بالعيان المنقولة دون الديون والاعيان التي لا تنقل <sup>المال</sup> لان  
 بالدفع هنا تمكث من امواله وفي غيره عن ابن اديس واذا اختار واقله لم يكن على ما  
 سبيل لانه لا يدخل في ملككم الا باختيارهم استرقاقهم <sup>فيهم</sup> وعن الشيخ استرقاق لاده  
 الصغار لا يخرج بالقتل الى كونه حرياً فيجوز فيه حكمهم وفيه نظر لان ذلك يوجب  
 كونه فيئاً للامام ليشترى فيه المسلمون لا يختص به اولياء المقتول ولو اسلم <sup>نقد</sup>  
 القتل فليس لهم الاقله ويقبل ولد الوشيعة بولد الوفا للنساء وبما في الاسلام <sup>في</sup> الاصح  
 اذا كان القتل بعد بلوغ ولد الوفا اما قبله فهو خطأ والظان ان الدية هنا في بيت  
 المال لعدم من يعقله ولو قتل الذي مرتد قتل به وبالعكس على الاقوى وكذا  
 لو قتل معاهدا لانه بمنزلة وبالعكس وقيل لا يقتل المرتد بالذي تحرره با الاسلام  
 وفيه نظر لان الكفر بلة واحدة والظان ان لا فرق بين في الامرين بين المرتد الفطري  
 والملي وان كان في صدق ايمانه للتوبة ولو قتل المسلم المرتد فلا يقتل به مطاوع  
 عليه الدية ام لا الاظهر الثاني لعدم تعينها شيء عا ولا صالة البرية سيما اذا كان  
 فطرياً او ملياً بعد ايام الانتظار وان فعل حراما لعدم اذن الحاكم على شكل  
 ولو جرح مسلم ذمياً ثم ارتد الجرح وسيتخرج عنه فلا فرق لعدم التساوي  
 حال الجناية وبالجملة فعلى المفقعة النظر في القواعد القصاص من اشر اطلاقها  
 في الدين والتحرية فيجوز حكم حتى يزيل الدليل على خلافه والاصل في هذه القواعد  
 عمومات الكتاب والسنة قال الله تع كرا بالكر والعبد بالعبد والاني بالاني  
 وقال عمر بن قائل وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والاذن



والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص وبدل على عدم قصاص الكفا  
 من المسلم قوله تم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً <sup>لا خيار</sup> وايهمون هذه  
 الايات كثيره وان عفي المستحق من القصاص الى المديته ثبتت وهي مقدرة وان شأ  
 الحائ ان يغدى جائز بما تراضيا عليه والظاهر انه لا يجب عليه المداغة بالغدا  
 عن نفسه عن نفسه واذا كان البناء على الاقتصاص في الجرح فالاولى الصبر الى  
 الانتد مال حذر من السراية الموجهة لتغيير الحكم كان يسرى الجرح الى طوق تلف  
 العضو والنفس فان اللازم ح ن داخل الادنى في الاعلى بل قيل بوجوب الصبر <sup>لنفس</sup>  
 وهو غير بعيد ولا قصاص الا بالحديد لقوله لا تؤد الا بالحديد وبوخرو عن جرح  
 البرد الى اعتد الى ذلك المهاد ويؤخذ المشاء بالصحة من دون ارش النقا  
 دون العكس ولو بذلها الجاء لان بذله غير مشروع كالمو بذل لقطعها بغير  
 قصاص واذا خيف السراية من قطع المشاء لعدم الخسارهما فثبت الدية و  
 كيفية الاقتصاص في الجرح ان يقاس لجرح طولاً وعرضاً بمحيط وشبهه ويعلم طراً  
 ثم يستق من احد العلامتين الى الاخرى فان زاد عمدا اقض منه او خطافاً للو  
 ويرجع الى قوله في العمد <sup>والخطا</sup> في الخطا <sup>المقام</sup> مع عمنه وان كانت الزيادة  
 لا يضرب المستوفى منه فلا شيء لا تنادها الى تقريظها ويبلغ رطله على خشبته  
نحوها لا يضرب حاله لا يتفاء والقسم الثاني في بيان تداركها ثوب  
 الدية وضابطة اعطاء الدية المقررة شرعاً للنفس او الطرف والجرح الا ان يعفو  
 من هي له كالموعف من له القصاص عنه مطاً فانه يستعطفه وليس له الجوع <sup>بعد</sup>  
 ذلك في شيء وموجبات الدية كثيرة ياتي ذكر جملة منها النم عند ذك الاسب  
الفعلية تنبه اعلم ان التدارك في الاموال والنفوس والجروح وما



اوجبه الشارع بلعقبا وحصول الضمان لا باعتبار تحقق المعصية وهذا ليس  
 من مسئلتنا في شئ اعنى القاعده التي اشرونا اليها وهو من ارتكب محرما وجب تداركه  
 مهما امكن في ذلك قل شبه العمد فانه يجب عليه بذل الدية لحصول السبب  
 وهو الاثلاف والمراد بنسبه العمد هو ان يقصد الفعل بما لا يقتل عما لا بد من القتل  
 ومن ذلك ضمان الطيب الدية بعلاجه نفسا وطرفا حصول السبب وهو الاثلاف  
 الموجب للدية ومنه قتل الخطا وهو ان لا يقصد الفعل ولا القتل فهو مخفي في الامر من  
 معاكا النائم اذا سقط من شاهق على غير قتله او ضرب طائر او قتل به انسانا او  
 دية الاولى ثلاث وثلاثون بنت لبون وثلاث وثلاثون حقة واربعة وثلاثون  
 ثنية طروقة العهل وفي رواية ثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة واربعة وخمسة  
 هي الحامل ويضمن هذا لجان دون عاقلة ودية لخطاء المحض عشرون بنت مخاض  
 وعشرون ابن لبون وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وفي رواية خمس وعشرون  
 بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون  
 حقة وهي على العاقلة ولست ادى في ثلاث مئين ومن ذلك من اجم نادا في ملكه  
 غير مع حصول الهوى وفي ارض لم تكن ملكا للاحد فاحرق بيدره او داره  
 ومن ذلك تضمين من ابتاع محرما جاهلا بالتحريم ومن تصرفت بما لا يغير الاذن  
 الفحوى وتبين عدم الرضا سواء كان يبيع كالفضولي او يغيره كما لو اكل او لبس مال  
 غير اعتقاد اعلى اذن الفحوى وبالحيلة كما التدارك كما يجب لا تركاب العصبية بحيث لا يغير ذلك  
 كما لو وجد السبب ومياني في مباحث السبب انتم ما يوفى على كثير من فروع  
 المستلئين قلنا **دلالة** المباح ما تساوى وجوده وعدمه  
 لذاته اي مع قطع عن الوصف الزائد الحاصل له من العوارض لكونه مقدما لواجب او

بل  
 شاع  
 بالغ



او مندوباً ومحرم ان قلنا بان مقدمته المحرم حرام او مكروه او باعتماد استلزامه <sup>المعصية</sup>  
كالنظر الى اجنية وبيع العنب ليعمل خمر او لخشب ليعمل ضماً والسلاح لاعداء الدين حال  
المحاربة او لقطاع الطريق كذلك وخفا لئبر وطوخ المعاير في طرق المسلمين والمقاء <sup>السم</sup>  
في مياههم ويغزو ذلك مما امكن صلاه الاباحة وحرم استلزامه المعصية فان قيل ينتقض  
طرد هذا لتعريف بالواجبين المتساويين اذا اريد فعلهما ولم يمكن الا احدهما فانه  
يتخير المكلف بينهما ويتساوى في فعل كل منهما مع تركه كما لو كان عليه نذران او يومان  
من رمضان قلنا التخيير هنا بالقياس الى فعل الاخر لا لذاته وفوق بينهما واعلم ان  
الفعل الواحد قد ينصف بالاباحة وغيره على جهة البطلان ويختص احدهما به  
بالقصد اليه كالحج فانه ان قصد به تادية قسم الزوجة كان واجبا والافان <sup>قصد</sup>  
كسر الشهوة فيه لله ثم كان <sup>تدلي</sup> والا كان مكروها ان وقع في الاوقات المنوعة عنها والا كان  
مباحا وفي رواية ما يدل على التخيير ان اتي زوجة بشهوة غيرها وهذا كما ان البيع  
ينصف بالاحكام الخمسة فيجب لنفقة واجبي النفقة وليستحب للتوسعة على العيال  
وادخال السرور على الاخوان ويكره اذا استلزم البيع على المؤمن بما يربطه على نفقة  
يوما وبيلة او كان من الامور المكروهة كبيع الصوف والاكفان والريق او ايشمل  
على الزيادة وقت النداء والدخول في سوم المؤمن او الاحتكار او التلقي والتجش  
ان لم نقل بالتخيير في هذه الخمس ويحرم اذا اشتمل على ربا او منع حق واجب كبيع  
راحلة الحاج مع امتناع الاستبدال وبيع المكلف ماء الطهارة مع العلم بعدم  
التمكن مما دام الوقت ويباح حيث لا دمان ولا مرجوحته وعن الكعبى <sup>المباح</sup>  
وحصر الاحكام في اربعة والمعروف نقله عنه بثبوت لكنه يدعي استلزامه الوجوب  
ابدا لانه مقدمته ترك المحرم الذي هو واجب ومالا يتم الواجب الا به فهو واجب



فهو عنده ابدًا مباح لنفسه وواجب لغيره وفيه انه على تقدير بقاء الاكوان يجوز خلو  
 المكلف عن الفعل وعلى تقدير العدم فيكفي بوجوب الصادق عن المحرم من كف  
 النفس والخوف من حاكم الشرع ويجوز اوجبا او الضرر بالمال او البدن او بهما او  
 ذلك مما يصرف العبد عن المعصية وان اخصر المصادق بالمباح فلا مانع من وجوبه  
 ح كما انه قد يجب المحرم اذا انحصر الامر بين ما هو اعظم **المطلب الثاني**  
**في الاحكام الوضعية وسبيل** المراد بالحكم الوضعي ما جعله الشارع  
 معرfa لاثبات حكم شرعي وضموه الى سبب وشرط ومانع وذاذ بعضهم لعله وضاذ  
 اليها ارون الصحة والبطالان واخرون العزيمة والرخصة واخرون المعدل العلأ  
 وحكي الشهيد في القواعد عن آخرين زيادة التقدير والحجة وبعض العامة بالوكن  
 والعللة والسبب والشرط والعلامة في وجه لخص لان الشئ المتعلق ان كان <sup>خلا</sup>  
 في الاخر فهو ركن والاوان كان مؤثرا على ما ذكرنا في القياس فعلة يريد انه المؤثر  
 في الجاء الفعل بلا واسطة وان كان مؤصلا اليه في الجملة فسبب والا فان توقف  
 عليه وجوده فشرط والا فلا اقل من ان يدل على وجوده فعلا من قال والعد في  
 مثل هذه التقسيمات الاستقراء انتهى والذي يظهر من تتبع كلمات الاصحاب من  
 اذلة الباب ان الاولى جعلها خمسة السبب والعللة والركن والشرط والمانع  
 اما الصحة والبطالان والعزيمة والرخصة فانها من الاحكام العقلية التابعة للحكم  
 الشرعي كما ستعرف ذلك عند ذكرها التمام وان ابيت فلا مشاحة واما المعدل  
 فان اريد به ما يتقوم به السبب والعللة فهو معنى الركن وان اريد به ماله دخل  
 في تاثير المؤثر غير العلة بحيث تشمل الاجزاء والشرط فهو داخل فيها ولا ثمة  
 في محجرات التسمية واما العلامة فمعرفة بما تكون علما على الوجود من غير ان يتعلو



١٣١  
بها وجوب ولا وجود ومثلها بعضهم بالاحصان بالنسبة الى الحجم قال قن  
هنا لا ينص شهود الاحصان لو رجعوا وحدهم او مع شهود الزنا لانه علامه لا دخل  
له في الحد ويقبل فيه شهاده الرجال والنساء لان الحد غير مضاف اليه بخلاف  
شهود الزنا وفيه نظر والا فرب رجوعها الى الشرط لانها بمغناه وفي حكمه والتقدير  
والحجة ومثل الثناء بحكم القاضي وللاول ان اريد منه تقدير الموجود معدوما  
بتقدير من يتضرر باستعمال الماء مع وجوده او لم تكن عند الله وان اريد به  
تقدير المعلوم موجودا بتقدير دخول الدية في ملك المقتول قبل موته انما للقطع  
بعدم ملكه الدية في حيوته لا تخالة تقديم المسبب على السبب ومنه لو قال  
لغيره اغتو عبدك عني او ادم من مالك ديني وحمل عليه بعضهم ملك الضيف  
عند تقديم الطعام اليه وبالمضغ او بالتناول قال الشهيد في قواعد ضعيف  
لانه لا ضرورة الى التقدير هنا انتهى وظاهر ان الحجة من قبل الابواب وكذا التقدير  
هو ظاهر في الاول جعل الضرر بالماء سببا يجعله معدوما مع وجوده كما ان فقد  
الشرط اعني الآلة صار باعنا لعدم تاثير السبب واما القسم الثاني وهو تقدير  
المعلوم موجودا فلا لانه لا مانع من جعل الشارع الموت سببا لتمليك الميت بعد  
موته فانه يملك هنا فاع ما اوصى بمنافعه ليؤدي به ديونه او زكواته وخسره  
يملك ما اصطاده لشبكته على ان كثيرا من الابواب الشرعية معروفة لا علم  
حقيقي فان قلت انما تكلفتم رد المعد الى الركن والعلامة الى الشرط والتقدير  
والحجة الى السبب لعله التقارب وتقليلا للتكثير الاقسام من غير عائد فملا  
تكلفتم رد العلة الى السبب كما فعله اكثر الاصوليين او بالعكس والركن الى الشرط  
لحصول التقارب كما هو ظاهر من تعريف كل منها قلت اطلاق العرف وكما



الفقهاء ظاهر في التباين بين السبب والعلة قال الشهيد في غاية المراد من جملة <sup>اسباب</sup>  
 الضمان دلالة السراق اذ السبب على ما فسر الفقهاء هو ايجاب دملزوم العلة <sup>صلا</sup> فانه  
 لتوقع العلة <sup>تلك</sup> ومنها من يفسره بان فعل ما يحصل عند التلف لكن بعلة غير <sup>فهو</sup>  
 اعم من الاول لامكان سبب اخر يدل منه انتهى ويظهر من قسملهم ايضا في مثل الكوثر  
 وسوق الدابة بالنسبة الى <sup>العلية</sup> ما يتحيزه فان العلة عندهم خيانية الدابة و  
 الركب والسائق سببان وكذا فيمن امسك دابة فمات وللهاجو عما فان  
 علة الهلاك للجوع والامساك سبب وكذا من امسك رجلا وقتله اخرو قد وقع  
 للعلامة وغيره ما يدل على ما ذكرنا في قصاص القواعد السبب ما له اثر  
 ما في التوليد كما للعلة لكنه تشبيه الشرط من وجه وفسر الشرط ايضا بما يتوقف  
 عليه تاثير المؤثر ولا مدخل له في العلية قال كحفي البئر بالنسبة الى الوقوع اذ  
 الوقوع مستند الى علمته وهو الخطي مع انه قد سسر وغيره ليعدون حفرة البئر  
 وطرح المعابر ونصب السكين ونحو ذلك من الابواب <sup>عليه</sup> واطلق اسم الشرط  
 لامتيان من العلة واعتمادا على ظهور المراد وكيف كان فالاولى جعلها في  
 مجئين حوصا على ايضاح الثمة فيما يتفرع على اجتماعهما كما يتبين لك التمتع  
 وان امكن التميز بينهما بانصاف ما يوجد عند الفعل القريب والاخر با  
 البعيد واما حديث رد المكن الى الشرط فهو وان امكن لعدم المشاحنة في  
 الاصطلاح غير ان الاولى ايضا جعلها في مجئين بلها في ذلك اولى من السبب  
 والعلة المحقق الاختلاف بين ذاتي الشرط والخبر وحكمها في الجملة ولهذا لو علم بطلان  
 الركن في العقل لم يتأملوا في بطلانه بخلاف الشرط فانهم اختلفوا فيه ولذلك  
 ايضا قال المحقق الثاني في شرح القواعد ما حاصله لا شك اذ حصل الاتفاق



على حصول جميع الأمور المعبرة في العقد من الإيجاب والقبول من الكاملين  
وجريانها على العوضين المعبرين <sup>بالاتفاق</sup> ووقع الخلاف في شرط ففسد مثلاً القول  
قول مدعي الصحة بيمينه لأن الأصل عدم ذلك المفسد والأصل في فضل المسلم الصحة  
وأما إذا حصل الاختلاف في حصول بعض الأمور المعبرة وعلمه فإن هذا  
الاستدلال لا يمتشي لأن الأصل عدم السبب الناقل قال ومن ذلك لو قال أعتقت  
عبداً أو قال بل عتقت حراً أو قال في موضع آخر الأصل في العقود الصحة إنما يفسد  
به بعد استكمال أركانها ولو اختلفا في أن المفقود عليه كحر أو العبد حلف  
منكر وقوع العقد على العبد وقال مثله يعني في آخر كتاب الأجنحة يريد بهذا دفع  
العقد على معين فقال أحدهما وقع العقد على هذا العبد وقال الآخر على هذا الحر  
فإن كان هذا هو البائع فهو نفي اشتغال عبده عنه وإن كان المشتري فهو نفي  
ثبوت الثمن في ذمته فالأصل معهما ويرجع قولها إلى انكار البيع كما صرح به في  
المسالك ولهذا حكم في موضعين من باب البيع فقال فيما لو قال عتقتك وأنا  
أنه يقدم قول مدعي الصحة وقال أيضاً فيما لو قال لعبد فقال بل حر تقدم مدعي  
الصحة وكانه لوقع الاختلاف في المسئلتين في شرط الوكن لأنه نفسه وتوهم  
بعض المعاصرين عدم الفرق بين المطلق والمعين ولخطأ إنما نشأ من اشتباه  
المعروض بالعارض وبالحالة ففي صور الاختلاف في الشرط يقدم مدعي الصحة  
وكانه لا خلاف فيه ولهم خلاف في صور الاختلاف في الوكن والأقوى عندي  
تقديم مدعي البطلان لأن قوله في قول انكاد أصل العقد إذا عرفت هذا فالأصل  
جعل الجعنة الخمسة التي اشترنا إليها والصحة والبطلان والعزيمة والخصنة و  
لنضمها مع جملة مما يتعلق بها من المطالب في ملك دلالات والله الموفق



**دلالة** السبب لغة ما يتوصل به الى اخر لئلا يعرفه السبب  
 في القواعد بانه وصف ظاهر منضبط دل الدليل على كونه معرفا لاثبات حكم شرعي  
 بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ويمتنع وجود الحكم بلونه  
 وتختلف الحكم عنه يكون اما الوجود مانع او فقدان شرط فالوصف بمنزلة الجنس  
 وتقييد بالظهور للاختراز عن السبب البعيد كوزع الكرم وعمل السيف  
 بالنسبة الى الخمر والقفل ومن ذلك سبب التسليم لحصول الانتفاع فان السبب  
 الحقيقي حصول العقد والقدن وهو لاحق له بواستطاعتها وبالاقتضاب  
 لاخراج السبب والعللة غير التامين كالوفد ركن منهما وقوله دل الدليل  
 يخرج عن الابواب العقلية والعرفية واللغوية وغيرها مما لا كلام للمفقيه فيه  
 قوله بحيث يلزم في احتراز عن الشرط والممانع لان الاول يلزم من وجوده  
 وجود ولا عدم والثاني يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود  
 لا عدم قوله ويمتنع الى اخره بيان لحكم السبب لانه من تنفع التعريف وهو  
 على هذا يشمل العلة ايضا والاول تعريفه بانه وصف ظاهر منضبط يلزم من  
 وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ليعم الابواب الشرعية وغيرها من  
 الابواب التي يترتب على وجودها حكم شرعي وقولنا لذاته زيد به مع قطع  
 النظر عن الامور الخارجية من فقدان شرط او وجود مانع او قيام غيره  
 مقامه والقول بان السبب التام هو ما اشقل على اجتماع الاجزاء والشرط  
 وارتفاع المانع يلزمه الشرط <sup>جعل</sup> وارتفاع المانع جزءا من السبب والعللة و  
 لازم هذا جعل الجزء فيها للكل والعدم المحض جزءا من الوجود وهو كما ترى  
 لما كان السبب اعم من العلة لشموله ما يوجب

**دلالة**



عند وجوده وجود الحكم وهو المختص باسم العلة في اصطلاحنا وقد يطلق عليه  
 السبب ايضاً وما يلزم من وجوده وجوده بالواسطة وهو المختص باسم السبب  
 عندنا لم يمتح الى تعريف العلة لظهور مما ذكرنا وما اشرنا اليه عن العلامة وبعض  
 العامة ايضاً والشهد في القواعد خص اسم العلة بما يظهر فيه المناسبة كالنجاسة  
 للغسل حيث قال الاسباب فهما لا تظهر فيه المناسبة وان كان مناسبا في نفس  
 الامر كالاول وباقى اوقات الصلوة الموجبة للصلوة وحدث الموجب للوضوء  
 والغسل والاعتداد مع عدم الدخول واستيفاء الحد في المشرقة قال وعنده  
 في الجميع تدعى لجزات وتقديم الاضعف على الاقوى ومبررات الفرق على القول  
 الاصح من عدم التوريت مما وردت منه والحكمة الظاهرة في ذلك مجرد الادعاء والافتقار  
 المختص ومنها ما يظهر فيه المناسبة ويختص باسم العلة كالنجاسة الموجبة للغسل و  
 النماز الموجب للحد والقنل الموجب للقصاص والقذف الموجب للحد والكبيرة  
 الموجبة للفسق انتهى والتحقيق انه مجرد اصطلاح فلا مشاحة غير ان الاستعمال كانا  
 لانه الصق بطريقة اهل المعقول ووافق باصطلاح الفقهاء واوجب لتناول بعض  
 المسائل وحيث كان السبب يتحد مع العلة عند الاتحاد وينفرد عنها عند التعدد  
 فلنشير الى احكام تتعلق بالسبب بالمعنى الاعم حتى يشمل العلة وتنظمها في ذلك  
**دلالة** الاصل في الاسباب والعلل الشرعية ان تكون مؤثرة  
 حقيقية كالعقوبة لان افعالها سبحانه وتعم منوط بالمصالح والاغراض عندنا و  
 عند المعزلة وايضا تعلم العلة الشرعية من جهة الشائع لان مرادنا بالشرعية  
 ما ادخل للعقل فيه واذا ورد ذلك من جهة وجب الحكم بما يقتضيه قوله كما حكي  
 على خلافه دليل لان الاحكام الشرعية المحضة تابعة للفظا الى ان مرادنا من العلة الشرعية



المطالع الخرجية مصروفات

منصور  
الحمة  
الفلان  
عدم

ایف



بافراده ان يكون كذلك حال اجتماعه مع غيره لان الاجتماع لا يخرج الحقيقة عن مقتضاها  
 يظهر من بعض ان حال اجتماع الابواب يجوز ان يكون مخالفاً للحال  
 انفرادها فلا معنى لقولهم الاصل عدم التداخل **اقول** ان اراد بالحوار الامكان عقلاً  
 ففيه ان وصف الاجتماع لم يطررها عنزله الماهية الواحدة المركبة من عدة ماهيات  
 مختلفة حتى يخرج الحقيقة عن مقتضاها فاللازم من التداخل خرق الاجماع وتخليف  
 العلول عن علته التامة مع تشخص العلول والتبرجج من غير مرجح او عدم تساوي المتساوية  
 في اللوازم والكليج وان اراد انه ورد في الشريعة التداخل حتى اوردنا الشك  
 بثبوت اصالة عدم التداخل شرعاً ان لم ندع ان التداخل صار اصلاً شرعياً بقوله  
 ما اشرنا اليه في الدلالة من ان الابواب الشرعية كالابواب العقلية ليستجيب فيها  
 التوارد على معلول واحد وما ورد عاينهم خلاف ذلك فحول على التجوز في  
 تسمية علته وان الشارع اكتفى بمقتضى واحد منها تخفيفاً ورجحاً على عباده  
 كالإكتفاء بوضوء واحد وغسل واحد مع تعدد الموجب لها وجد واحد مع  
 تكرار الزنا قبل قيام البيئة وبدية واحد اذا كان القتل بسراية جرح الطرف  
 الى النفس وغير ذلك مما دل الدليل على التداخل فيه ولهذا نقول ان معنى التداخل  
 هو الإقفاط ونكتفي بنبذة واحد من الاحداث في الموضوع سواء كان غافلاً عن  
 الباقي او ذاكر او لم ينو دفعه ولا عدمه وكذا نكتفي بنبذة دفع حدث الجناية عن باقي  
 الاحداث نوى البقاء معه او لم ينو محاربه ولا العلم ويمكن ان يكون معنى  
 التداخل دخول حكم اثر غير المنوى في حكم اثر المنوى لا ارتفاع اثر الاول بالتأثير  
 ولم يشترط نبذة لجميع هذا الامتناع تجزئ للحدث بخلاف حال الوانضم اليها مذهب وما  
 ورد من الاكتفاء بغسل الخنج عن الجناية فطروح او مؤل وتحقيق ذلك ياتي في



الفقه انهم وكيف كان فلا يلزم من النفاخ في المذكور مع افعال الجوز او الاعتقاد  
 لطفا منه نعم الاخلاق في القاعة الشرعية بل العقلية كيف وما ثبت فيه النفاخ  
 بالنسبة الى ما ثبت فيه عدمه لم يكن الا كقطع من نهر واين هذا عن موجبات الخبايا  
 على الاطراف والمجروح وغيرها من حقوق الادمييين المالية وموجبات القصاص  
 وما وجب بالنذور والمختلفة مع اتحاد المتعلق نوعا كصوم يوم او الصدق بدفع  
 مثلا وما وجب بنذر غيره كالصوم الواجب بالنذور والقضاء وعن الهدي و  
 الابتجار والصلوة الواجبة بنذر وقضاء وامتنجار واداء عن حج مثلا واحياط  
 وطواف والساة الواجبة بنذر او زكوة غنم وابل والواجبة بنذر للذبح وهدي  
 وقضاء او ضم اليها نذر كالاخية والعقيقة الى غير ذلك مما يخص كثره وقد  
 اتفقوا على عدم النفاخ فيه والاختار شاهد له والعقل حاكم به ومن  
 هنا رجحنا عدم النفاخ فيما لو تعدد موجب سجدتي السهو او ركعة الاحياط  
 او ركعتيه كالوشك بين الاثنين والاربع بعد الاكمال وقلنا بالبناء على  
 الاقل ثم لما فرغ من السجدة الاخيرة مما جعلها ثالثة فصر له الشك بين الاثنين  
 والثلاث والاربع وحكمنا ايضا بالقرعة فيما لو طرأ اثنان في طر واحد يلحق  
 به النسب كان تكون مشتبهتها او زوجة لاحدها ومشتبه للآخر او عقداها  
 بعقد فاسد توها صحته ولحله وانت بالولد بالسنة اشهر فصاعدا الى قصي  
 من اجل قال في الخبر فعندنا يحكم بالقرعة لمن خرجت له الحق به النسب سواء  
 كان الواطقان مسلمين او عبيدين او بالصداء ومختلفين في الاسلام والكفر  
 والحرية والوف وسواء كانا اجنبيين او احدهما للاخر سواء اقام كل واحد منهما  
 بيته او لم يقيم احدهما بيته ولو اقام احدهما دون الآخر حكم لصاحب البيعة



وحكمنا ايضاً فيها لو كان المدعون جماعة واقاموا شاهداً واحداً ان على كل واحد منهم يميناً فيما ثبت لبشاهدين عيين كالحقوق المالية او ما كان مقصوداً به المال كالقرض والغصب وعقود المعاوضات كالبيع والصلح والاجارة والهبة بعوض ونحو ذلك ولا تشد اخل الايمان هناك ان كل واحد منهم يدعى حقاً لنفسه ولا يثبت حق لاحد يمين غير **تدري** قد يتخذ السبب والمسبب كالغذف من فاسق بالنسبة الى المحدث وقد يتعدد ان كالزوجة والقائمة بالنسبة الى استحقاق النسبة الارث وكالقتل والزنا والسرقة بالقبض الى اللدنة والجلد والقطع مثلاً وهذا ثلاثة اقسام احدها ما يوجب مسبباً على طريق الجمع كالامثلة المذكورة اذا كانت من متعدد من او كالموسر وزنا على غير محصن بالنسبة الى القطع والجلد وثانيها ما يوجب المسبب على جهة الترتيب كالمقتل وسرق او ذن غير محصن فان كل واحد من السبيين يؤثر اثره لكن بتقديم ما لم يذهب بالآخر فيقدم القطع على القتل في المثال وكذا الجلد ثالثة ما يوجب كل مسبباً لكن لا يؤثر احدها الا مع انقضاء الآخر كطبقت الميراث المست فان الثانية لا تؤثر مع سابقتهما وكذا مراتب كل واحدة من الطبقات النسبية الثلاثة اعني الاباء والاولاد وان نزلوا ثم الاخوة والاحوات وان نزلوا والاحداد والحبات وان نزلوا ثم الاعمام والعجات والاحوال والحالات للابوين او احدهما وان علوا او اولادهم وان نزلوا فان الدرجة الثانية حاي خذ فيه العلوا ويؤخذ فيه النزول لا لتشارك الاولى وان كانت عملة السببية فيها واحدة وهي القوامة لكن الاولوية الثانية في الكتاب والسنة للاقرب اثرت المنع في الابعد وهكذا بالنسبة الى ولاء العتق وضمان الجيرة والامامة وقد يتخذ السبب ويتعدد المسبب

واولادهم



دفعه كما القذف من العدل الموجب للحد <sup>الضيق</sup> والقذف دفعه وكما الطهارة الموجبة للدخول  
 في الصلوة والمساجد وقراءة الغزائم ومس <sup>خط</sup> المحف ومنه تكملة الاحرام الى الزوا <sup>النسبة</sup>  
 وانصا الى القراءة وقد تجد السبب وتعدد المسبب لكن على جهة الترتيب كما  
 الظاهر وجماع في الاعتكاف عند بعضهم والغفل خطابا بالنسبة الى خصال  
 كفارتها ونحو ذلك في اليقين بالنسبة الى طعام العشرة وكسوتهم ونحوه <sup>بالنسبة</sup>  
 فان صيام الثلاثة بعد الغفر من التلاخيص <sup>التي</sup> هو بالنسبة ترتيبا وبالنسبة  
 الى الخصال <sup>التي</sup> قد يكون التكرار سببا كما الشرب فان تكرر ثلاثا او  
 اربعاء بعد اقامة احد فيهما سبب للقتل وكما السرقة بالنسبة الى قطع اليد والرجل  
 والحبس والقتل وتكرار الزنا من الشجيرة فانه يوجب الرجم اذا كان بعد كل  
 مائة قبل والمشا بان كذلك وقوا لعلامته في القواعد وقد تعدد السبب  
 وتجد المسبب اي يكون السبب مما قبله للاخر كما الاحداث الموجبة للوضوء  
 فقط او الغسل او الغسل فقط وكما السهوية في الكلام وزيادة السلام والقيام  
 ونقصان سجدة او التشهد بالنسبة الى سجدة السهو والشكوى <sup>الموجبة</sup>  
 للركعة او الاكثر وغير ذلك وهذا هو محل الاشكال اذ الاشكال في الاقسام الثلاثة  
 السابقة ووجه الاشكال هنا من حيث ان كل واحد من الابواب سبب مستقل  
 فقتضاه ان يعمل عمله فيتعذر الفعل على حسب تعدده ومن حيث ان مقتضاها  
 واحدا لتمامها فيه فيكتفي فيه بوقوع اثر من واحدة وحيث يتبين ان الاصل  
 عدم التداخل كما يدل عليه العقل والنقل فلا محيص عن التعدد في الاثر الا ان  
 يبيح من ذلك اثرين في التداخل كما في تحرات الناقيل لحكم والسرقات <sup>للتكرار</sup>  
 كذلك وكما في الاحداث الموجبة للوضوء اذا نوى بها رفع الحدث المطلق واما الزوا

وقد يكون على جهة التمييز كما لا يظال عمدا في غير هذا



رفع واحد منها غير مشعر للباقى بشئ من الرفع وعدمه فالاشهر الاكتفاء بجمع  
 وقيل بالعدم والى فيه بالعدم ما لو نوى واحدا دون غيره ويمكن ان يوقو  
 لغوا اذ لا معنى للتقرب بمثله وعن ظاهر نهاية الاحكام احتمال دفع ذلك  
 المخصوص وفيه مع احتياجه الى الدليل يلزمه تجزئ لحدث والامكان فيه  
 عقلاينا فيه ما يستفاد من فحوى مضافين الاخبار سيما مع القول بعدم لزوم  
 نية غير القربة من الرفع والوجه فالأظهر التداخل اذا حصل قصد التقرب وكذا  
 الاظهر التداخل في الاحداث الموجبة للغسل مطاؤها لجنباته ام لا عين الالباب  
 ام لا عين اذا اقتصر على نية التقرب وكذا اذا انضم اليها نية استحسانه زاد  
 فيها اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر <sup>كذلك</sup> غسلك ذلك للحيضة والجنبات والحرث  
 والخروج والذبح والزيارات واذا حقت لله عليك حقوقا اجزاء عنها غسل  
 واحد ثم قال كذلك المرأة تجزئها غسل واحد من جنباتها واوراعها وجفثها و  
 غسلها من حيضها وعيدها وهذا الى رواية لا يضر اصنافها في الكمال اضممار  
 الاجلاء كالاسناد ولان الشيخ رواها ذب مستندة عن احدهما وان  
 كان في سندها ابن السني وهو مجهول وفي معتضدة روايتها حسنة في  
 الكافي وروايتها في مستطرقا في السور ونقله ان تراعيها من كتاب حرر عنه  
 عن زرارة وفي صحيح عبد الله ابن مثنان عن المرأة تحيض وهي جنب هل عليها  
 غسل لجنباته قال غسل لجنباته ولحيض واحد وفي رسالة جميل اذا اغتسلت لجنب  
 بعد طلوع الفجر اجزاء ذلك من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم فهذا اذا نوى  
 لجميع او لم يقصد شيئا منها بخصوصه بل قصد القربة الى الله تعالى واما اذا نوى  
 واحدا منها ساكنها من غير اوتارها وعدمه فان كان النوى مندوبا فالأظهر عدم



الاكثفاء به وكذا اذا كان واجبا غير لجنبته لان الظاهر من مرسله جيل اخر يغسل  
 لجنبته عن غيرهم ولا نفع الاث لا يستلزم رفع الاعلى سيما اذا لم يكن مقرونا  
 بالوضوء ولا احترا وغسل الميت لومات جنبيا او حايضا بعد طهرها  
 ليس من مسئلة التداخل لان غسلها واجب لغيره فلا اثر له مع عدم <sup>التكليف</sup>  
 وما روى انه يغتسل غسل لجنبته بعد موته يوجب عدم تداخل غسل الوطى  
 المباشى لغسله او ما ينه لا الميت لانه لم يبق له مدخل الا قبول المتغيب اذا  
 كان مسلما كما صح به الشهيد في القواعد على كل حال فنقتضوا المقاعد عدم  
 التداخل وغايته ما دل الدليل على الغسل الاكثفاء بغسل واحد عن الاغسال  
 المتعدده وهو اعم من ان ينوى لجمع او واحد منها لكن مقتضى الجمع بينهما  
 وبين قوله لكل امرء ما نوى نية لجمع وتقام الكلام يا ترى الفقه الشافعي  
 وما وقع له الخلاف في صحة التداخل فيه حصول موجبات الاضرار عما في يوم  
 واحد فيقبل بالتداخل مطا وقيل بتداخل ما عدا الوطى وقيل بالتداخل مع  
 عدم تداخل التكفير وقيل بعدم التداخل مع اختلاف جنس المفظول مع لثاؤه  
 وقال الشهيد في القواعد ولا يتداخل مرات الوطى بالاستكراه على الاقوى  
 اعلم انه كثيرا ما تقع المسببات متماثلة فيكون سببها اما  
 واحدا بالشخص او واحدا بالنوع مختلفا بالشخص او مختلفا بالنوع فالاول  
 قتل جماعة بضرب واحد دفعة او بغير قمام او حر قمام او جرحهم فليسوي الى  
 لجمع انا واحدا ومنه كون الشخص عما خلا ومنه ارادة التحريم للصالح واداء  
 الركوع فيها او جده هي اخت على نكاح المحسوس او الشبهه والثالث قتل جماعة  
 بالسيف على التعاقب ومنه ستر النظرية الواحد متعاقبه ومنه ارادة التحريم



للصلوة وإرادة الركوع فيها والثالث كدخول وقت الفجر ودخول المسجد بالنسبة  
إلى الفريضة والحجة وحصول الزلزلة والحسوف مثلاً واليوم منه دخول وقت الفريضة  
اليومية والآيات لعدم تماثل صلواتهما وضابط الحكم في الأمور الملتزمة أن  
ما يمكن الجمع بينهما فهو منى على مسئلة التداخل وقد عرفت أن الأصل عدمه  
حتى يدل عليه دليل كتادية الفريضة في الفريضة والتكبير التي يدرك بها  
الماموم الإمام وأكوايئادى بها التحريم وتكبير الركوع عند الشيخ وبالجملة  
فهذا فرع الدليل فلا فرق بين تداخل المماثلات مع والمختلفات ومن هنا  
قلنا بتداخل دية الطوف في النفس إذا أسرى جرحه إليها وتعدى الملامسة  
في هذا الوجه الموجب له كل ذلك للدليل الخاص به وأما ما لا يمكن الجمع فيها  
فيلحق كل مسبب حكمه سواء اتحد بهما شخصاً أو نوعاً أو كان مختلفاً ولا  
ضابط لذلك يرجع إليه ولهذا قد اختلفوا في حكم قاتل جماعة دفعة واحدة  
ف قيل يقتل بالجميع في ماله إلى بقية دية كل واحد وقيل يقتل بواحد بالبقية  
أو بتعين الإمام وفي القتل متعاقباً أو السرقة كذلك ف قيل يقتل بالاول  
فان عفى عنه أو صوح بمال قتل بالثاني وهكذا وقيل يقتل بالجميع كالدفعي  
تكل دياتهم من ماله على نحو ما لو هرب القاتل ومات وقلنا تؤخذ الدية  
من تركته وبالجملة حال صوته عدم الجمع حال ماله كانت الاسباب مختلفة و  
المسببات كذلك كالقتل ونهب المال ودخول وقت الصلوة والصيام  
يتبع في الحكم الأثر فيودث ذوا السببين المتساويين بهما كالعم والحال  
لجرح والاختالا ان يكون احدهما أقوى فيقدم كورث الأخ الذي هو ابن  
عم وقد نسا قاط المتساويان كالفتين على القول به وقيل يرفع بينهما قيل



للمحاكم تقديم ايها شاء بحسب مادة النزاع وفيما لو تعارضت الدوى لتساوا  
 بل يرجع الى المخالف وكيف كان فالمتبع في هذا المضمرا والدليل وليس لتساوي  
 الابواب فقط او المسببات فقط وتساويهما معا سبيل الى تساوي الحكم او  
 اختلافه وما حال التساوي في ذلك الا كما الاختلاف في جميع ذلك نعم ما دل  
 الدليل فيه على صحة التداخل تداخل وما ليس فليس ومثاله انهم ما يزيلك  
 ايضا هذا الباب **دلالة** السبب ينقسم باعتبار القول  
 الفعل وعملها الى اربعة اقسام لانه اما قول او فعل او مركب منهما او لا قول ولا فعل القسم  
 الاول القول المراد به كل عقد جعله الشارع معينا لاثبات حكم شرعي كعقد البيع  
 والاجارة والصلح والشركة والمثاقعة والمساقات والمضاربة والنكاح وغيرها  
 من عقود المعاوضات وغيرها كما الهبة بلا عوض والوديعة والعطية ومن ذلك  
 قول من له الضمخ في نكاح او معاملة غيره فسخ وقول المتغائلين نقائلنا او قول  
 احدهما اقلتك وقول الاخر مثله او قبلت ومنه ايضا قول مالك انهم اخذت للزوم  
 العقد فيها اخبره وما بعد دون ما قبله فيها لو تراءت عليه البيوع او الايمان  
 ومنه ايضا صيغ الاقاعات كالطلاق والخلع والظهار واللعان واليمين والعهد  
 والندى وقد يعرف القول بانه كل لفظ جعله الشارع معينا لاثبات حكم شرعي  
 وهو بهذا المعنى اعم من الاول فيعم حذف الوجه الصالح لخرساء بما يوجب اللعان  
 لولا الاقعة بالقياس الى الخريم ايذا او سب الاصنام عند من يعلم انه ليس الله وليحق  
 بهذا سب رؤساء الضلال عند من يعلم انه ليس الله والكفر باللسان بالنسبة  
 الى الاعتقاد ومحجب من الميراث وغير ذلك والقذف عطف بالقياس الى الحد والغير  
 والاسلام بالنسبة الى تحريم ما زاد على الاربع والخمير بمسالك اثنتان ايراد وتطهير



القسمه

وهما تظهر ما يتبعه من ثبانه واولاده الصغار وما يراه من مسلم اذا كان قبل العقمه و  
اختصاصه بالارث اذا لم يكن في الارحام غير مسلما ومنه تبيته الاحرام بالنسبه  
الى تحرير الكلام وغيره من المناقبات اختيارا وهي جزء من المركب من قول وهل بالنسبه  
الى يرثه الله بالصلق وكذا التلبية بالنسبه الى الاحرام والغلق ومن القول  
بالنفسير لثا في الشهاده بالنسبه الى ثبوت ما قامت به البينه ومنه الانتفا  
ايض بالنسبه الى نسب الابوين والموت والنكاح والولايات والعزل والولاده والار  
وتحريم الزوجه والوقف والصدقات والملك المطلق والتعديل والخرج والاسلام  
والكفر والشد والسعه والحمل والولاده والموصايه والحرية واللوطه كما صرح به الشهيد  
في القواعد قال قيل والغصب والدين والعنف والاعسأ انتهى ومن ذلك انهم حكم  
لحاكم بقوله حكمت او حكى عليكم لئلا او ما افاد معناها بالنسبه الى الامضاء ومنه  
ايض ضمان الجبره بالنسبه الى علامه والاقرار للقرية وتولى الاحام في الولايات ونحو  
لخاص لما ذور ايام الحضور ونائبه العام ايام الغيبه بالنسبه الى حاله الولايه  
عليه ومنه ايض الاذن في البيع ونحو العيد وغيره ومنه ايض المعاطات القوليه با  
البيع والاجاز والصلى والشركه والرهن والوكالة والكفاله والضمان والحواله  
والهات وغيرها من العقود علا النكاح بالنسبه الى اباحه النصف فيما يترتب  
عليه اشغاله والالتزام بالمكفول والمال المضمون بعد تخليه السرب للمكفول  
والمضمون عنه حتى خها عن محل الفكر او هلكا واختلفوا في بيع المعاطات فقيل انه  
بيع منزول يلزم بالنصف وقيل انه معامله مستقلة وفي المختلف قال المفيد  
البيع ينعقد على تراض بين الاشئين فيما يملكان التبايع له اذا عرفاه جميعا ورا  
بالبيع ونقا ايضا واقرنا بالابان قال وليس في هذا نصيح بصحة الا انه موهم انتهى

البيعه نظام امر الدنيا على ما ينبغي انشا في نظام

مع ان قول الشيخ  
في المعاطات



والمشهور انه اباحه محضه وورد على هذا بمنافاته لزوم بعد التصرف و اباحه  
وطى لجارية والعنف فان مقتضى الاباحه المحضه الانتقال بعد التصرف الى المثل في المثل  
والا القيمة في القيمي وعدم جواز الوطى والعنف اذا وطى ولا عتق الا في ملك وجعله  
في العتق بمنزلة قولك اعتق عبدك عني وان امكن على بعد لكن بعد الدخول في الملك  
فحبث يباح وطى لجارية وتعين ما تعا ولا به عوصا على وجه يطابق القواعد الشرعية  
لا يخفى من تعسفا اذا قضى ما يمكن التعلل به ان المعبر في نقل الملك التراضي من  
المتعاملين والالفاظ دالة عليه والمفروض ان كلامها قلده رضحا يجعل ما استوفى  
عوض ماله فهو كما لو رضى به عوض دينه او استوفاه مقاصده وهو كما ترى ان قام  
اجماع عليه وهو الحجة والا فلا يخفى عن اشكال وفي الاخبار ما يدل على جواز المعاطات  
بالباع لما رواه الشيخ في باب بيع المضمون في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي  
عبد الله ع في رجل ابتاع من رجل طعاما بدينار فاحذ نصفه وترك نصفه  
ثم جاء بعد ذلك وقد ارتفع الطعام او نقص قال ان كان يوم ابتاعه ساعرا  
ان له كذا وكذا فانما سعره وان كان انا اخذ بعضا وترك بعضا ولم يسع ساعرا  
فانما له سعر يومه الذي ياخذ فيه ما كان وجه الدلالة بحمل ساعره على معنى  
عقد البيع على مقدار معين فان له سعره اى ما عقد البيع عليه ان كان  
اخذ بعضا وترك بعضا ولم يسع ساعرا اى لم يعقد وانما كانت معاملتهم  
مقاولة فانما للمشتري سعر يومه الذي ياخذ فيه يرفع سعر اى مسعور يومه  
ويكون قوله ما كان يدل من سعر اى ما اشتراه في يومه الذي اخذ فيه ما كان  
زائدا او ناقصا ويجوز ان يكون المراد فانما له ما كان اى ما كان قبضه لسعر  
يومه الذي ياخذ فيه ويدل على ما ذكرناه ما رواه هذا الاسناد عن ابن ابي



١٣٩  
غير عن جيل عنه في رجل اشترى طعاما كل كروشي معلوم وارتفع او نقص وقد  
بعضه فاني صاحب الطعام ان ليسلم ما بقي وقال انما لك ما قبضت قال ان كان  
يوم اشتراه ساعة على انه له فله ما بقي وان كان انما اشتراه ولم يشترط ذلك  
فان له بقدر ما نقد قوله ولم يشترط ذلك اي لم يعقد عليه وهو ظاهر في صحة  
المعاطات وانما يجري مجرى البيع فيما نقابضا كما هو ظاهر المفيد غير ان الاصل و  
اعراض جل الاعراض ان لم نقل كلامهم عن هذه المقالة اوجب علينا المصير الى القول  
بالصحة وعدم الزوم وانه كالبيع المتزلزل يلزم بالنصرف واحتمال كونه معاملة  
مستقلة وان امكن لكن ينافيه حصصهم المعاوضات بالامور الخاصة ليس هذا  
منها واطلاق اسم البيع عليه وجريان السير في المعاملة به في الامور <sup>لخفية</sup> الخفية وغير  
والله اعلم والظاهر ان المعاطاة تجري في جميع العقود عدا النكاح للاحياط في الفرج  
والظاهر ان الاصل فيها القول حتى يدل الدليل على الاكتفاء بالفعل لما ورد عنهم  
انما يحلل بجرم الكلام وانما لا يختص بلفظ مخصوص بل يصح بكل لفظ يدل على اثر  
المتعاملين فيما هو مطلوب من عقد المختص به فان قيل ليس شيء من الاقوال ما  
هو سبب بالانفصال لا انفجارها الى القصد الذي هو فعل قلمي ومنها ما ينفجر مع  
ذلك الى القصد الخاص الذي يسمى نية كالنذر والتكبير والتلبية قلنا الاصل  
القصد الذي هو من لوازم افعال العقلاء وشرط في اعتبار وتمييزه عن غير المعية  
كالساهی والمجنون لا يعد في العرف جزء من السبب نعم ليس كل فيما زاد على ذلك كما  
لو اشترط معه قصد التقرب كالنذر والعهد على الاظهر والافوى دخوله في الاول  
لان قصد كل شيء بحسبه عرفا والامر في ذلك سهل **القسم الثاني** الفعل  
وهو كل عمل غير قول يلزم من وجوده وجود حكم شرعي ومن عدمه عدمه لذاته والبراد



من العمل ما يمكن امتداده الى العبد ولو كان بعلّة غير ليغم نحو الشيطان والاكواه  
وغیرها مما ليسمى فعلا في العرف وان لم يكن الفاعل قاصدا للفعل ولا مختارا فيه منه  
الاحداث الموجبة للوضوء فقط والموجبة للغسل فقط كالامناء فقط وادخال  
لحشفة قبل الاجاء ودر اعلی الاصح وان كان في غير الشان جيا كان او ميتا على  
الاظهر وللغسل مع الوضوء كالحيض اذا كان بعلاج وكذا الاحتياضة الوسطى  
بالنسبة الى المصلون الفجر والكبرى بالنسبة اليها والى وليسى الظهرين والعشاء  
وتوجب الوضوء فقط فيما عدا ذلك وكذا النفاس ايض ومن الميت من الناس  
بعد برده واما الغايات التي يجب لها الوضوء كالصلوة والطواف الواجب  
ومن خط المصحف والتي يندب لها كالطواف المندوب ودخول المساجد  
وقراءة القرآن وغير ذلك مما هو مستور في الغفلة فليست اسبابا بل الوضوء  
في الواجب بشرطه لصحته وفيما يندب له شرط لكاله ومن هنا لو كان متوضّئا  
لقصد احدى الغايات كان وضوؤه مجزيا لان المستفاد من الادلة طلب الفعل  
او حصوله على حاله الوضوء لا هذا الفعل والوضوء له وذلك الفعل والوضوء له و  
هكذا كما لا يخفى ويرشد اليه عدم الخلاف في الاكتفاء بوضوء واحد لو قصد به  
جميع الغايات او امتباحه ما لا يباح بدون الوضوء واختلافهم فيما لو قصد  
احد الابواب كما لو قصد رفع حدث البول مثلا وربما امتنع على بعضهم الفرق  
بين السبب والغاية وظن انهما من واحد واستشكل فيما لو قصد احدى  
الغايات دخول الاخرى مطا وبعضهم استشكل في اجزاء ما قصد لما يندب له  
عما يجب له بناء منهم على عدم تداخل الابواب ومنه الموت لا يجاب غسله الا في  
ولفاسه ما لا تحله الحيثية في غير من ذى النفس الا ان يكون مما يقبل التذكير



فذلك والاول جعله من القسم الرابع وكذا الحيض والاحتضا والنفا<sup>س</sup> وما لا اختيار فيه للعبد واما بالنسبة الى انفاذ الوصايا واستحقاق الدية فالظاهر من قبيل الشرط لايجاب الاول بالوصية والثاني بفعل من ينسب اليه القتل ومنه الافعال الموجبة للقضاء خاصة او مع الكفارة في شهر رمضان والافعال الموجبة للكفارة في احوال الحج والعمرة وتفصيلها في الفقر ومنه البينة لتبعية العمل والتحقيق انها من الشروط كما شترفت الشرط ومنه الضيق والمشتقة لليسر وهو جزئي لقاعدته في لخرج والعسر وعبره عنه بقولهم الامر اذا ضاق التسع واما قولهم اذا اتسع الامر ضاق فهو عيان عن قولهم الضرورة تقدر بقدرها كما ان الاولى عيان عن قولهم الضرورات تبيح المحظورات ومبادئ تسعة الكلام في ذلك في البحث عن الغريزة والرخصة وفي الأدلة العقلية ومنه السفر بالنسبة الى العصر والمرض بالنسبة الى الاطوار والصلوة جلوسا والاكراه بالنسبة الى ما اكراه عليه من ترك الصلوة او الاكل ونحوه في المصيام والجماع فيه وفي غنى وعلم ضمان ما يجنيه على الماليات وغيرها عدا النفوس والنقطة بالقياس الى ما يترب عليها من تناول الاموال وغيرها عدا للماء اذ لا نقية فيها والعسر بالنسبة الى الانتظار الى ميسرة والى جواز بيع البيض في قشعر وكذا الزمان والبطخ ونحوها قبل الاختيار وبيع الجدار في اساسه والخوف بالنسبة الى صلواته وابطاحه اليتم لمن خاف الضرر بالماء وجواز تاخير الحج عامة لمن خاف الطريق لعدم تحلية السرب وغير ذلك وهو عم من النقطة مطا ومن وجهه على وجهه ومحوم البلوى بالنسبة الى اباحة ما لا يمكن اجتنابه من المحرم او الجنس غير المحصورين والنيان بالنسبة الى صحة الصلوة لو ترك غير المكن او بالنسبة الى ترك المندرج من الصلوة والمصيام في وقت معين والنقص بالنسبة الى تزويج المرأة من دون نظر او صف



ويجوز بالنسبة الى القصر والانتام والجهر والاختفات وبعض افعال الحج وما لا يخطو  
بها من الاحكام التي يجب التقليد فيها بعد بذل الجهد في تقليده وتعلمه اصول  
المسائل وفروعها على الاقوى وهذه العشرة واجبة الى معنى الضيق والشدة وتسمى  
اسباب الخفيف وتشمليها قاعدة نفى مخرج والضيق والاضور ولا ضرار وبيان الكلام  
الشتم فيما وعدنا انفا والاطلاق تجعل السنة الاخير من القسم الرابع لانهما من الطابع  
والحالات التي يشك في صدق اسم الفعل عليها ويمكن ان تقدم مع الاربعة الاخيرة  
من قبيل موانع الالباب ولعلها ظاهرة كالاخفى والامر سهل ومنه قصد الاقامة عشرة  
ايام تامه بليا لهما القطع السفر ومنه الاقامة ثلاثين يوما غير مقصودة لقصد  
السفر ايض ومنه المروء على المنزل لما ذكر اليض والمراد من المنزل الملك من العقار  
الذي استوطنه قبل ولو محل شجرة واحدة او محل الذي قد استوطنه سنة اشهر  
متصلة او منفصلة وان لم يكن له فيه عقار لكن قصد الاستيطان فيه على الدوام  
ولهذا لو خرج الملك منه في الاول واعرض عن الوطنية في الثاني كان كغيره ومنه  
الشبهة في محصور بين الحرم والمحلل بالنسبة الى اجنابها في المتساويات والمنكوحات  
والملبوسات وكذا بين الظاهر والنجس بالنسبة الى المتساويات من ما كوى  
ومشروب غير ضروري ومن فروع المسئلة ما اذا قطع الكافي يد مع المسلم  
في الذبح وما اذا حجز المسلم من مدقوسه فاعانه مجوسى مثلا وما اذا كان لبعض  
الصيد او الشجر في الحل وبعضه في الحرم وما اذا رى صيدا فسقط في الماء ولم يعلم  
ما كان امتنار موته اليه منهما وتشملي هذه كلها القاعدة المعروفة وهي اذا جفع  
الحلال والحرام غلب الحرام والحلال وهي احد جزئيات مقدمه الواجب ومن ذلك  
وطى الحادية المشتركة قبل ويستثنى من هذه القاعدة ما لو كان احدا لا يوين مسلما



او كتابيا والاخر غير كتابي فانه يلحق بابشرهما وكذا لو كان احدا ابويه حرا والاخر  
وقا ولو مع التواطع على احد القولين واستثنى الاجتهاد في الاول في المشبهة و  
التياب المختلط على قول وما لو سقى شاة خمر افذبحها من ساعته لا نجس لحمها **م**  
او علقها حراما لم يحرم لحمها ولحمها قبل وكذا لو كان لحرام المخلوط مستهلكا واذا  
اختلط ما يبيع ظاهره مطلق فالعبرة بالغالب وكذا لو اختلط لبن المرأة بماء او دواء  
وقبول مال المهدى وان علمنا بان الغالب امواله لحرام ومما لا يخصر كالحكم بجلبته  
وطهارة ما في الاسواق وان علمنا بوجود المحرم والنجس فيها وليستثنى من ذلك  
ما يستلزم ضرارا كما لو نذر لمسجد مثلا او لفقيه خاص ثم استبته عليه فانه لا يجب الوفاء  
لجميع دفع الضرر على احوال قوي وقد تقدم في الكلام على مقدمه الواجب ويأتي  
النتائج في الكلام على اصاله الاباح في الافعال الاختيارية منها فيفيد في المقام فلا  
ومنه التبعية فانها سبب لاحكام التابع كظهي او اي العيص تبعا له واو في الحر المنقلب  
خلا كذلك ونظيره المولود والرسا بعد تمام النزع على القول بنجاسة البئر ونظيره الحرة  
المطروحة لستر الميت حال غسله واولاد الكافر الصغار اذا اسلم وثيابه واوينه على  
احتمال وجواز بيع الصوف على ظهي الغنم جزا فاحملها تبعا لها وكون الولد تبعا للفرس  
وليستقط القضاء لايام الجنون تبعا للمصروع وقضاء الصلوة ايام الحيض والنفاس  
تبعا للاداء وقضاء الحايض والنفساء الصوم على خلاف الاصل للدليل وليستقط **م**  
الفارسون اذا ما سب في سب قبل القتال والاولى جعل التبعية من القسم الرابع وهذه **م**  
وهو فعل ما لا ينبغي فعله والتفريط وهو ترك ما ينبغي فعله وهما مبيحان لصفان نحو  
الوديعة والامانة والعارية والعين المستأجرة ومال الشركة والمضاربة وما جرى  
مجربها كما لو ائلف ثمة الزارعة والمساقات مع الاعيان وبدونها وكذلك لو قوت  
عليه



عليه ذراع الأرض بناخيره عن الوقت أو أنه تعد اجراء الماء عليها بحيث لا ينتفع بها  
 بها ومنه تأخير قباض الثمن والمثمن مع عدم اشتراط تأخير القبض والقبض بها  
 النسبة إلى تسلط البائع على الفسخ ومنه الغبن بالنسبة إلى خيار من الود و  
 التدليس وهو الهام في الواقع واقعا بالنسبة إلى ضمان المدلس ما يغرمه الزوج  
 من المهر وكذا ما يغرمه المشتري من الثمن لو كان المدلس هو الدال أصلا ولم يتمكن  
 من المالك ولا تسلطه على الفسخ أو الأرض كما لو اوهم الثيب بكر أو على الفسخ فقط  
 كتحجير الوجه وإيصال الشعر والنضرة للشاة وكذا البقرة والنافذة على الأظفار وأما خيار  
 الاختراط حيث لا يسلم الشرط وخيار الشركة وتعدو التسليم وتبعيض الصفقة و  
 أن حازا أن تكون اسبابا لذلك لكن الأظهر أن هذا جبران حصل لوجود مانع  
 السبب وكان الأصل بطلان العقد ومن هنا قالوا أن خيار خيار الأصل وأما  
 بقية اسباب خيار عدا المجلس كالعيب والروية والحيوان والفساد ليوم في  
 من القسم الرابع بل الأظهر في العيب والروية والفساد أن تكون من موانع السبب  
 أيها كالأباق والجمالة والموقف والحربة والمثبت فيها بالنسبة إلى عدم الانتغال  
 بالبيع ونحوه ~~الأصالة~~ عدم الانتغال ومنه الردة فعلا كما الاختفاف بالكعب و  
 القرآن والمساجد وقبور المعصومين ومنها الإنكار والجود قلبا وهي مسببة لنبوة  
 زوجها اعتدادها عدم الوفاة وإفاد وصاياها وديونها السابقة على الردة  
 وتقسيم أمواله بين ورثته وعدم قبول توبته وقتله من حينه أن كان  
 فطريا أو تقبل توبته وهو أولى بزوجته أن كان مليا وتآب وهي في العدة وتقبل  
 في الثالثة والرابعة ومنه الوطى والتقبيل أو اللبس لشهوة على قول فان كل واحد  
 منها سبب للرجوع إذا كان في العدة الرجعية ومنه التصرف بالأمور الثلاثة

في المهر وكذا ما يغرمه المشتري من الثمن لو كان المدلس هو الدال أصلا ولم يتمكن من المالك ولا تسلطه على الفسخ أو الأرض كما لو اوهم الثيب بكر أو على الفسخ فقط

وتعد عدة الطلاق



التعويض

ع

من اسلم على ازيد من اربع لتعين من شاء منهن على الاقوى في التعجيل والسرقة  
 النصف ايام الخيار لرفع كالتصرف ببيع ماله لخيار في رده والنصف بالمعيب  
 لا قاط الرود ونصف المالك ببيع ما اوصى به او دين للعدل عن الوصية و  
 عقدا الاسلام للآخرس فانه سبب لثرتب احكام الاسلام عليه من الطهارة و  
 الاختصاص بالميراث لو لم يكن غيره مسلما واختيار المضاب في النكاح وغير ذلك  
 ومنه القسم بين الازواج لمطالبة الزوجة حقها من المبيت وتحريم الخالفة من الزوج  
 ومنه النشوز من الزوجة لا قاط حقها من القسمة والمصحفة والموصفة ثم الاعراض ثم الضرب  
 بما يجره ردها لا ازيد ومنه الشقاق لبعث الحكيم من اهل الزوجين فان رايا الاثما  
 فعلاه بلا مراجعة وان رايا الاثرا راجعا الزوج في البذل والزوج في الطلاق  
 ومنه القتل فالواجب منه كقتل الجريح اذا لم يسلم والذي اذا لم يلزم ولم يسلم والمرد  
 عن فطرة اذا كان ذكرا وعن ملة اذا لم يتب والزنا المحصن وبالحارم واللايطون  
 اصحاب الكبار بعد الغزير والمنترس بالمسلم اذا لم يمكن الفسخ الابنه سبب لا يواذله  
 لكن بشروط المقررة في الفقه ولا يوجب قصاصا ولا دية ولا افا ولا كفارة نعم قتل  
 المسلم حين الترس به يوجب الكفارة والمحرم منه سبب المواخذة كقتل المسلم  
 الذي والمعاهد وكذا المستامن ويحرم قتل نساء اهل الحرب وجباة اهل اللقي  
 والاسير لما خوذ بعد انقضاء الحرب وهو اقسام ما يوجب الاتم فقط كقتل الاسير  
 اذا عجز عن المشي والزنا وشبهه لغير اذن الامام ومنه ما يوجب القصاص والفا  
 وهو قتل المكاني من المسلمين عمدا عدوانا ومنه ما يوجب الدية فقط وهو قتل  
 الذي فقط ومنه ما يوجب الكفارة دون الدية وهو قتل عبده اذا كان العبد مسلما  
 واما قتل الذي لم يقد لعل الاظهر القصاص لانه معصوم الدم بالنسبة اليه مط

النفقة

x

ما يوجب الدية والكفارة وهو قتل المسلم  
 وقيل المولد ولد ومنه



للحرمة بالإسلام ومن الزنا لو جوب القتل كما في الزنا بذات محرم والذي عسى  
 وبإمرته مكرها لها أو الوجم كالشباب والشابة إذا كانا محصنين أو الجلد والوجم كما  
 الشيخ والشيخة إذا كانا محصنين أو الجلد نقطا كما في زنا غير المحصن إذا لم يكن <sup>ملك</sup>  
 أو الجلد والتغريب ولحز كما في زنا البكر لحز الذكر غير المحصن والمراد بالبكر الذي  
 املك ولم يدخل وشروط ذلك كله مذ كونه في الفقه ومن اللواط للقتل إذا  
 كان بإيقاب والجلد مائة إذا كان بالتفخيذ على الأظهر ومن السحق للجلد مائة <sup>مط</sup>  
 حصنة أو غيرها مسلمة أو غيرها ومن القيادة للخنثى والسبعين سوطا قيل  
 ويحلق رأسه ويشهر في البلد وينفي عنه إلى غيره من الأمصار ومن وطى البهمة لو جوب  
 لحد والتغريب وتحريم لحمها إن كان مما يؤكل ولبنها ولحم لسلها ووجب ذبحها و  
 احراقها وإن بغرم ثمنها لما لكها إن لم تكن له وإن كان المقص منها الظاهر كالخيل  
 والبغال والمحبر بغرم ثمنها ولا يجب ذبحها ومن شرب المسكر والفقاع لو جوب  
 لجلد ثمانين على ظهري وكفقه ومن مستحله يحكم بأدباده ومن السرقة لشيء وطها  
 لو جوب ومن المال وقطع الأصابع الأربع من اليمين فإن عاد قطعت رجلاه اليسرى  
 من مفصل القدم فإن عاد جلس دائما فإن سرق المضارب في السجن من الحرز  
 قتل ومن المحاربة والمجارب كل من جرد السلاح لاختاف الناس في بر أو بحر ليلا  
 كان أو نهارا في مصر وغيره في العمران أو في البراري والصحاري وعلى كل حال  
 المحاربة بالشروط المذكورة في الفقه سبب لجوب التحجير بين القتل والصلب  
 والقطع مخالفا والنفي ومن إلا أن يقتل فيبتهم القتل والشيخ قول بالتفصيل ذكر  
 العلامة في التحجير ومن بعض أفراد السحر وهو ما كان يعمل عقدا وكثافة أو غيرها  
 مما تؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله وهو سبب لقتل الساحر إن كان مسلما

بالتفخيذ



وناديه ان كان كافيا ومنه الاطلاع لفقاء العين للوثوق عن زارة المتقدم في  
المقدمة ومنه القتل والامر به والنظر للقصاص والتخليد بالحبس وسمل العين  
ومنه الاكراه لضمان ما يجنبه المأثم <sup>اسم مفعول</sup> او يتلفه الا النفس فيضمنه المأثم  
ويجلب الامر بموت <sup>حتى</sup> ومنه العزل للمباشرة في تقديم طعاما او مالا الى غيره فالتلف فانه  
يضمن المباشرة ويرجع على الغار ومنه الاضرار بطريق المسلمين بحرفي يتر او اخرج  
ميزاب او كنيف او ايتاد وتدا او ايتاق دابة او وضع شيء من المعايير او غيرها مما  
به الضر للمار او تنفر منه لحيوانات مركوبة كانت او غير مركوبة لضمان ما يتلف <sup>للسبب</sup>  
لها كان او طرفا او غيرها كما لو انكسر مناعه لقوله في صحيح الكناز من انفق  
من طريق المسلمين فهو له ضامن وفي صحيح الحلبي كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحب  
ضامن لما يصيبه وفي الصحيح والحسن من النوفلى عن السكوني من اخرج ميزابا  
او كنيفا او ايتاد وتدا او ايتاق دابة او حرفي يتر الى طريق المسلمين فاصاب شيئا  
فقطب فهو له ضامن وهذا وان اخضع ببعض الابواب الا ان المستفاد من مثله  
التمثيل ومنه في كواب الدابة بالنسبة الى ضمان ما تجنيه بيلها والسوق بما  
النسبة الى ما تجنيه بيلها ورجليها ومنه شغل الدابة بالآخر بصوت  
او تخريك لضمان ما يتلف من طرف او نفس او مال ومنه ترك ايتاق الدابة  
الصائلة والكلب العقور لضمان ما يجنيان ومنه ترك حفظ صاحب  
الماشية ليل الا لضمان ما يجنيه من رعي ذرع غيره او ما اشترك  
فيه غيره ومنه فعل المسابقة والرماية من الكاملين الخاليين من الحر للزوم لهما  
عند من يجعل العقد فيهما جازي اكل ذلك للاخبار المعبرة الدالة على ذلك بل  
الظا اتفاقهم على مضمونها ومنه الغصب وهو اثبات اليد على مال الغير بغير حق



فليسهل ما لو انتقل اليه ببيع ونحو ثم ظهر انه مستحق للغير لان اطلاق الائمة ينصرف  
الى الواقع وهو سبب ضمان ذلك المال وهو امر كل فيسهل السقوة والقهر ومن  
فروعه ما لو غضب الدابة فمات ولدها جوعا على الاظهر ومن فتح باب القصر  
فطار منه الطير او طر فامس السهم فاذا شبه الشمس واجمنا وافسدت الى غيره  
مع على الهواء او ظن التلف من غير فرق بين ان يكون في ملكه او في غيره مما ايج  
له الضرف فيه ولا ولعل الضمان في هذا لم يشترط بالظن ومثله ما لو ادسل ماء  
فايدا على قد وحاجته من فروعه ايضا ما لو غضب حاملا فملك حملها او حتى على  
العبد المصوب باعثفا دانه ملك القاصب او حبس ماله اجم في العادة  
اذا كان مملوكا كالعبد والدابة او ذرع الحب المصوب او احضن البيض فافوخ  
كان ضامنا لما <sup>توى</sup> ويحب عليه رد المنافع الحاصلة كل ذلك لقوله عم على اليدها  
اخذت حتى تؤدى وما يفيد ان من ائلف شيئا بغير حق فهو ضامن له <sup>منه</sup>  
الا لنقاط للصبى والصبيته اذا لم يستقلا بالسعي على ما يصلحها ويدفعان اليها  
ما يمكن عادة دفعه عن انفسهما ولو يعلم وليها او وصيه ولا ملتقط سابق عليه  
فان ذلك سبب لوجوب حفظه كفاية والاتفاق عليه مما وجد عند باذ  
الحاكم ان امكن او بما اوصى به لمثله او من الزكاة او من بيت المال ومع انعقد  
استعان بالمسلمين فان تعدد رجع عليه اذا اتوا والاحوط له الا انها على  
الاتقاط والاتفاق وكذا اذا كان اللقيطة مملوكا ولو يعلم مالكا او وكيله <sup>كان</sup>  
غير بالغ ولا مرأه حق على الاقوى وهل يملكه بعد التعريف هو لا قبل نعم وبه جرم  
في لقواعد وهو المنقول عن الشيخ وقيل لا ومنه لنقاط الضالة يجوز اخذها  
اذا كانت في فلاة ولم تمنع من صغرها لسباع ونحشي فليدها من التلف لقوله



هولك ولا خيك او للذئب هذا في الشاة ونحوها ويملكها المالك ان شاء او  
يبيعها امانة او يذهبها الى الحاكم وان اختار التملك فهل يضمن للمالك لو ظهر  
احتمالان واما البعير والبقرة واللبنة اذا تركت من جهد او مرض لا في كلاء  
وماء فالظاهر اباحة الاخذ والتملك وان وجد ما لك وعينه قاعة لصبي عبد  
الله ابن سنان من اصاب مالا او بعيرا في فلاة من الارض قد كلت وقا<sup>مت</sup>  
وتدسبها صاحبها لما لم تتبعه فاخذها غيره فاقام عليها او الفوق نفقة حتى  
اجاها من الكلال ومن الموت فهي له ولا يسيل له عليها وانما هي مثل الشيء  
المباح واذا وجدت الشاة في العمران فالظاهر عدم جواز الاخذ منه ولو  
احتبسها ثلاثة ايام وله ان يبيعها الى ان يظهر المالك او يئس منه فان  
يجد باعها وتصدق بثمنها وضمن ان ليرض المالك او يبيعه امانة بيد  
المظهور او الياس منه منه النقاط في الحيوان مطا فانه بسبب لملك ماله  
الدرهم من غير تعريف ولكن ان ظهر ما لك والعين باقية رده ومع تلفه  
احتمالان من ظهور الاحتقاق والنصرف الشرعي والنقاط الدرهم ما فقه  
فهو بسبب لوجوب التعريف حولائم التحير بين ابقائه امانة في حرز مثله لا يضمن  
الا بتقر<sup>ن</sup> الخط والصدقة له لصاحبه وملكه مع الضمان اذا المريض بالصدقة  
وغير ذلك عن احكام اللفظة المقررة في الفقه ومنه لبيان كالا احتشاش  
والاحتطاب والاخذ من العيون والابار المباحة والافهار الكبار والصغار  
التي لم يجرها لملكها بحيث لا يتوقع لها في الاكل والشرب والنظير ونحوها الابا<sup>ذ</sup>  
والاخذ<sup>عن</sup> عن المعدن ومنه اصطيد السهل ونحو فيملكها بالفعل وهل  
ليشترط معه نية التملك احتمالان لعل الاقوى نعم ومنه احياء الموات وهي مالا



يَنْفَعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ لَعَلَّهُ بِمِثْلِهِ الْمَاءُ عَلَيْهِ أَوْ سِتْرًا أَوْ لَعَلَّهُ الْمَاءُ غِنَى  
هُوَ سَبَبُ الْقَلْبِ الْحَيِّ أَبَاحُ الْغَيْبَةِ لِقَوْلِهِمْ مِنْ أَحْيَى رِضَا مِثْنَةٍ فِيهِ لَهُ وَفِيهِ الْأَصْطِطَاعُ  
وَهُوَ سَبَبُ الْقَلْبِ مَا نَبَتْ فِي اللَّهِ وَلَا بَاحُ مَا يَصْطَادُ بِكُلِّ آلَةٍ مِنْ سِلَاحٍ  
أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ شَيْءٍ أَوْ حَبَالٍ أَوْ غَيْرِهَا وَلَا يُؤْكَلُ مَا لَوْ تَلَوَّحَ <sup>بِلَا</sup> الْأَمَّا قَتْلُ الْكَلْبِ الْمَعْلُومِ  
إِذَا أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ لِلْأَصْطِيَادِ وَاسْمُ اللَّهِ عِنْدَ الْأَرْسَالِ وَلَمْ يَغِبْ لَصِيدٍ عَنْهُ  
حَيَوَانُهُ مُسْتَقَرَّةً وَإِذَا أَدْرَكَهُ مَعَ اسْتِقْرَاقِهَا وَالسَّيِّعُ الْوَقْتُ لِلذَّبْحِ فَلَمْ يَقْعُدْ  
فَمَا تَحْرُمُ مَعَ عَدَمِ التَّسَاعُ الْوَقْتُ فَغَيْرُهُ اشْتِكَاكُ الْمَهْجُورِ بِالْحُلِّ وَكَذَا يَحِلُّ مَا  
قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ لِسَبَبٍ أَوْ بَعِثَ أَوْ فُضِّلَ أَوْ سَكَنَ وَكُلُّ آلَةٍ حَدِيدِيَّةٍ مِنْ شَأْنِهَا  
أَخْرَجَ إِذَا قُضِيَ الْأَصْطِيَادُ وَاسْمُ اللَّهِ وَحُكْمُ هَذَا فِي إِدْرَاكِكَ التَّسْبِيحِ التَّدْكِيهِ  
حُكْمُ الْأَوَّلِ وَمَعَ اسْتِقْرَاقِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِي الْآلَةِ لِلشَّكِّ فِي حُصُولِ سَبَبِ الْبَاحِ  
كَأَجْرٍ مَحْرُومٍ بِالْمَقْتُولِ وَالْمَشْقُولِ وَالْمَبْدُوقِ وَإِنْ كَانَ حَدِيدًا وَمِنْهُ الذَّبَابُ مِنْ  
الْمُسْلِمِ الْمَمْنُونِ غَيْرِ الْمَجْنُونِ وَالْمُرَادُ بِهَا قَطْعُ الْمَرْمَى وَالْحَقُوقُ وَالْوُدَّ جَيْنَ بِالْحَدِيدِ  
مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَإِنْ خِيفَ هَلَاكُ الذَّبِيحَةِ وَلَا حَدِيدٌ جَائِزٌ بِمَا يَغْزِي الْأَعْضَاءَ مِنْ  
لَبِطَةٍ أَوْ مَرَّةٍ حَارَةٍ أَوْ زَجَاحَةٍ كَذَلِكَ حَالُ اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ وَذِكْرُ اسْمِ  
اللَّهِ نَعْمَ عِنْدَهُ وَفِي حَالِ النِّسْبَانَةِ وَجِهَانِ فَالذَّبَابُ سَبَبٌ يَحُلُّ مَا يُؤْكَلُ كُلُّ حَجَرٍ  
وَلَهَا أَنْ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ التَّدْكِيهِ مِنْ مَبَاعٍ لِحَيَوَانَاتٍ عِلْمُ الْكَلْبِ وَالْخَنَازِيرِ  
وَالْخَرَجُ هُوَ الطَّعْنُ فِي وَهْمِ اللَّبَةِ سَبَبٌ يَحُلُّ فِي الْأَبْلِ خَاصَّةً وَلَا يَحُلُّ بَدَنَهُ  
الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ وَغَيْرُهَا مِنَ الشَّرْطِ كَالْحَرَكَةِ بَعْدَ الذَّبْحِ وَالْمَتَابَعَةُ فِيهِ  
الِاسْتِيفَاءُ أُمُورٌ خَارِجَةٌ لَهَا شَرْطٌ لِلْسَّبَبِ لِأَجْزَائِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَسَاوِيَةً لَهُ  
فِي الْإِسْقَاءِ عِنْدَ الْإِسْقَاءِ وَمِنْشَأُهُ أَخْرَاجُ التَّهْلُوكِ مِنَ الْمَاءِ حَيَا وَلَوْ كَانَ الْخُرْجُ

الاستقاء



كافوا الكى بخصور المسلم سواء اخرج به بالة او بيد ولما اخرج به حياد دون  
 الاخذ فيه اشكال لعل الاقوى لعدم لقوله اما صيد لحياتان اخذ ومنه اخذ  
 الحجر اذ حيا باليد او الالة اذا استقل بالطيران فانه سبب حمله ومنه ذكر ام  
 لجنين حليته اذا تمت خلقته ولم يخرج حيا مستقرا لحيوت فانه مع ذلك يذكي  
 ومنه غير ذلك تعرف من عطاوى الفقه وانما ذكرنا هذه الجملة للتميز في  
 حصول الاختصاص والفعل بقدر الحاجة من شرائط الاجتهاد **القسم الثاني**  
 المركب من القول والفعل ومنه الصلوة غير ما يختص منها بتكبير او تكبيرتين  
 نحوها من الاذكار خاصة كافي الغريق ونحوه وصلوة الاموات على تقدير  
 عدم اعتبار فعلية النية ومعها فكلها من المركب ولج والعمر ان جعلنا التلبية  
 جزءا منها ومنه على وجه المعاطاة في البيع وغيره للاكتفاء به بالقول من احدهما  
 منه كل عقد يكفى فيه بالقبول الفعلى اذا وقع كذلك كالوديعة والعارية والوكالة  
 والمضاربة والوكالة والوصية والهبة والعطية وسائر العقود المجانية وزعم  
 ذلك في المزارعة والمساقات للاكتفاء فيهما بالقبول الفعلى ومنه بعض انواع السلم  
 وهو ما كان يربي ونقش وعقدا وغيرهما من الاعمال لانه المصيد والذباحة  
 ان جعلنا التسليم جزءا من السبب لان الظاهر كونهما شرطا ومنه ان  
 قلنا ان القبض جزء من السبب لان المعروف كونه شرطا وقيل بعدم اشتراطه  
 ايضا وان كانه اربعة والعقد والمعاقدان والحق ومنه النذر والعهد والعين  
 المعلق على عين فعل فان السبب في ابقاء العين مع وقوع الفعل ومنه الظهار  
 المعلق على فعل ويلحق بهذا الظهار المعلق على ادايتها او كراهتها او بغضها قال  
 الشهيد في القواعد الظاهر وقوعه وقيل بولها لوانه كدعوى لحيض فلوانها

مقالة  
 بلغ



القبول

فما الاقرب انه يحلها فلو علقه بما يشهد بحسن او للعقل بعدم محبة كحبة دخول  
الدار واكل السم او الشئ كحبة الكفر وعبد الاثنان لكونهم كذلك فادعنه <sup>احتمل</sup> جعل  
القول لانه نضبه سببا ولا يعلم الامنها وعلمه للقطع بكذبها ويحل الفرق بين الامرين  
لان الطبع على الاول دون الثاني فيقبل منها في الثاني ولا يقبل في الاول وخصوصا  
مع عدم التقوى انتهى كلامه وكذا لو علقه بقبض ما خالف لحسن كقبض العافية  
او العقل كقبض الصدق والعقل او الشئ كقبض المؤمن لكونه كذلك **القسم**  
**الرابع** ما ليس بقول ولا فعل وهو كل ما جعله الشارع معرفا لاثبات حكم  
شرعي وليس للعبد فيه اختيار بحيث يلزم من وجوده ومن عدمه علمه ومنه  
في بعض الاحوال الابواب الموجبة للموضوع فقط من البول والغائط والرج  
من الموضع المعتاد والنوم الغالب على الحاسيتين والاعضاء وما ازال العقل و  
الاستحاضة القليلة والمتوسطة بالنسبة الى الصبح والكثرة بالنسبة الى غير الصبح  
واولى الظهري والعشائين ومنه ايضا في بعض الاحوال بعض ما يستحب له الوضوء  
كالمذي والقي والرمات ومنه حال ايضا بعض افراد ما اوجب الغسل فقط كما  
الانزال بلا اختيار ~~والاختلاف~~ او غيرهم والادخال بفعل غيره اذا التقى لختانان  
ومنه ايضا في حال ما اوجب الغسل والموضوع معا كالحض والاستحاضة المتوسطة  
بالنسبة الى الصبح والكثرة بالنسبة اليهما والى اولى الظهري والعشائين و  
مس الميك لا عن قصد ومنه الارض التي يندب لها الغسل واما الامكنة  
الاختصاص لدخولها وهو فعل فيكون من القسم الثاني ومنه الجاسات العشرة  
للنجاسة ولزوم النظير لما يجب له علاما عفى عنه مما دون الدماء من غير  
نجس العين والحض واخويه ومن هذا بعلم ان النظير حكم شرعي تابع لوجود

البر



السبب فلا يعلم الا من قبل الشارع ومن هنا حكموا بالمرتبة <sup>في</sup> غسل البول وعدم  
الانكفاء بغير الماء لتطهير موضع الانتقاء منه خلافا للغايط فيجزي عنه الاجارو  
لحوم لشرطه وحكموا بثلاث غسلات او اقل بالتراب من ولوغ الكلب وقيل  
بالسبع من ولوغ لخبر كملها بالماء وكذلك لجره ولوغ قبل ثلاث مرات واشترط  
بعضهم المماضة في تطهير الماء بالكثرة فالحاصل الجاسة حكم شرعي تابع لوجود <sup>الابواب</sup>  
لخاصة التي علمت من جهة الشارع ومن هنا حكموا بطهارة ما عدا العشر من  
المسوخ وسائر حيوانات عدا النواصب والجسنة والغلاة للحكم بكفرهم وحكموا  
بطهارة كلب الماء وخزيره وينبغي ما يتولد بين الطاهر والنجس للاسم ومع <sup>حق</sup>  
الجاسة فالظاهر حكم شرعي لا يعلم الا من جهة ولهذا حكموا به عند حصول <sup>الابواب</sup>  
خاصة بكيفية خاصة كالغسل بالماء بالنسبة الى جميع الجاسات وتجبف الشمس <sup>خاصة</sup>  
لحوصر والبواري والارض والنبات والجدران من نجاسة البول وحوم مما لا  
يبقى عين الجاسة فيه وكان رطباً ويروى الشيء وما دارد خانا والكلب وحوم  
ملحاً ولحم خلا وذهاب عين الجاسة بالارض عن امفل القدم الى غير ذلك مما علم  
من جهة الشارع تطهيره بمطهر خاص ومنه موت الحيوان غير الانسان خفف <sup>انفقه</sup>  
وهو موجب لتجسس ذي النفس منه ولزوم تطهير ما اصاب به برطوبة للصلوة  
وتحريم الاكل والشرب منه اختياراً وليستلثي منه الصوف والشعر والوبر و  
الريش والقرن والظلف والبيض اذا اكتسى القشرة الاعلى <sup>الاعلى</sup> والافتحة قبل  
واللبن في ضرعها وموت الانسان لوجوب غسله على المسلمين كفاية اذا كان  
مسلياً وفي حكمه ولو كان مسقطاً له اربعة اشهر <sup>او</sup> كان لبعضاً منه فيه عظم  
بعد ازالة الجاسة عن بدنه بماء طريح فيه السدر ثم بماء الكافور ثم بالغارح



على ما هو مقرر في الفقه ولو جوب التكفين والصلوة عليه ودفعه بأجماعه  
على جأبنا لا يمن مستقبل القبلة في حفرة تحرسه عن السباع وتكنم راحته  
عن الناس الى غير ذلك عن الاحكام المسببة عنه المقررة في الفقه ومنه المرض والخوف  
على النفس باستعمال الماء لوجوب التليم بدل ما يخافه مما يجب عليه من  
غسل او وضوء او تحلل ما لا يتحل عادة او من زياد المرض وكذا لوجوب الافطار و  
عدم هذا ونحوه من الابواب بالنسبة الى التيم ومن الموانع بالنسبة الى الصوم  
لما نفع منه ضرورة جواز انصاف الشيء الواحد بوصفين من جهتين حيث  
لما نفع من الجمع بينهما فالعصر مثلا مانع من التكليف باداء الدين ومبب <sup>للاستظهار</sup>  
الى ملبسه والثقة مبب لوجوب غسل الرجل والتكليف وما نفع للمسح ومدا المبدأ  
والشبهة مبب لوجوب غسل الاجتناب وما نفع لا با حث الشاؤل وان تلام  
الحكام فم ومنه الاضطراد لا با حث اكل الميتة ولبس ما لا يجوز لبسه للمصلي  
من جنس او حرى وجواز المسح بالوطئة على المتواجبة للمتوضي الى غير ذلك  
حماياتي انتم ببيان عند بيان الرخصة وقاعد الاضطراد ومنه ذوال الشمس  
لفرض الظهرين وفا لهما وذهاب لجره المشرقية لغرض المغرب والعشاء و  
نافلتهما وانصاف الليل لنا فله وطلع الفجر لمصلواته والزالة والخسوف  
من ابتداءهما الى ابتداء الاجلاء والايات لصلواتهما ولجعة لصلواتهما مع <sup>الخطبتين</sup>  
والعبدان لصلواتهما اما سببه الدخول في الصلوة لترك الكلام والفعل  
الكثير والالتفات الى خلف والسكوت الطويل وتوك التكبير والقهقهرة  
والدعاء بالحرّم والبكاء لامور الدنيا والاكل والشرب فهو من القسم الثاني نعم  
من هذا القسم الشك لوجوب البناء على الصحة وكفى الاحتياط جالسا



والاربع بعد اكمال ركعتي الجاهل من فرائضك  
بين الاثنين

او ركعة قائما فيما لو كان بين الثلاث والاربع ولو بعد الشك بين الاربع  
والخمس قائما ثم هدم القيام وجلس لو كان بين الاثنين والثلاث بعد اكمال  
السجدين وجوب ركعتي القيام وحدهما فيما لو شك بين الاثنين والثلاث  
والاربع ولو وجوب الجزء اذا كان في محله ولا يؤثر شيئا اذا تجاوزته ومنه السهو  
لو وجب تدارك المنسي ما لم يدخل في <sup>سكن</sup> وجوب قضاء السجدة المنسية و  
التشهد المنسي وسجدتيه لها وبعد الكلام والقيام والسلام الزايد لكل زيادة  
ونقص على قول ومنه الاجماع الخاص للصلوة وهو سبب لفعل الامام الغياث ولو لم <sup>متابعة</sup>  
الماموم له بالافعال يقول بالاقوال الى غير ذلك من الاحكام المسببة عن الجماعة  
ومنه الخوف لشروط لصلوة الخوف ذات الرقاع وبطن النخل وصلوة عسفا  
ولكل واحد من هذه الثلاث كيفية خاصة تدرك في لفظة اشتم وصلوة  
شد الخوف وربما وصل الى حد التكبيرين ومنه السفر وهو قصد المسافة <sup>المخصوصة</sup>  
وقطعها على وجه الاباحة من ليس السفر عمله لوجوب التقصير في المصلون و  
الصيام والاولى جعله من القسم الثاني ومنه بلوغ الذهب والفضة <sup>نضجا</sup>  
عشرين دينارا ثم اربعة في الاول وما يتا درهم ثم اربعون في الثاني اربع  
في الزكوة مع اجتماع شرائطه وكذا بلوغ الغنم وما يلقى بها الاربعين لاخراج  
الشاة ثم مائة واحدة وعشرين للشاتين ثم مئتان واحدة للثلاث  
ثم ثلاثة مائة واحدة للاربع <sup>بعاء</sup> ثم اربعة للاربع وهو تمام الضب <sup>هكذا</sup>  
نفى كل مائة واحدة وكذا بلوغ الابل بضعها الاثنى عشر ففي خمسة لكل خمسة  
شاه ثم بلوغ الست والعشرين لبنت الحاض ثم الست والثلاثين لبنت  
اللبون ثم الست والاربعين للحمقة ثم احدى وميتين للمجدعة ثم الست

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



لبنتي

الستين لبني لبون ثم احدى وتسعين لثقلين ثم مائة وحدى وعشرين لوجوب  
لكفة في خمسين وبنيت لبون في اربعين وهكذا دائما وبلوغ الغلظة الاربع  
لضابها وهو خمسة اوقل وسق متون عا لكل صاع اربعة امدا وكل مد وطلان  
وربع بالعراق ودرطل ونصف بالمد في كل ذلك مع اجتماع الشروط المذكورة في  
الفقه وعسى ان تشير الى بعضها في البحث عن الشروط النعم وهذه الفقهاء والمسكين  
والعاملين والمؤلفة والرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل  
لا تخفوا الزكوة بشرط الايمان في غير المؤلفة والعدالة على الاظهر الاحوط بمغف  
عدم ظهور الفسق وان لا يكون الفقراء والمساكين ممن يجب نفقاتهم على المعطى  
بالنسب والملك والزوجية وان لا يكون <sup>ها شيئا</sup> الا اذا كان المعطى لها شيئا ومنه اسباب  
لخمس السبعة والاول جعله من القسم الثاني للدخول الجميع في الاقتسام لقوله  
ما غنمتم من شئ فان لله خمس وللرسول ولذلي القربى الآية وهو فعل <sup>هذه</sup>  
شهر رمضان لوجوب صومه وهلال شوال لوجوب المفطرة واما اسباب  
القضا فقط او مع الكفارة في الصوم فقد تقدم ذكرها في البحث عن المحرم  
في المبادئ الاحكامية الشرعية ومنه الانتطاعة والمراد بها القلدة على  
قوته وشيئة اللاتعيين به ذاهبا وابيا الى رطه فاضلا عن المسكن وعبد  
لخدمته وثياب البذلة والتحمل ونفقة العيال الى رجوعه والقلدة على  
الراحلة كذلك وعلى المسير بعدم المانع من موضع يضرب به السفر وخوف على  
النفس والبضع والمال غير المتعارف بذله على اشكال او ضيق وقته فان  
الانتطاعة سبب لوجوب الحج وتوابعه ومنه الميقات لجواز الاحرام ومنه  
الدخول الى مكة لوجوب الاحرام لغير المتكرد كما الخطاب والسقا ونحوها ومن



سابق له الاحرام قبل مضي شهر من حين احرامه واحلاله على احتمال ومنه وجوب  
الاعاد والتقليد لجواز ذبح واجدى الهدى عن صاحبه والاكتفاء به ومنه الصدق  
هو المنع بعد ابعاد الاحرام عند الدخول الى مكة للمعتمر وعن الموقفين للحاج لجواز  
الاحلال بالذبح حيث يذبح ولو في بلد ويذبح هديه الذي ساقه على قلوبه  
منه المحصر وهو المنوع لمرض بعد الاحرام عن الدخول الى مكة والموقفين لبعث  
ماساقه من هدى او بعث هديا ان لم يسبق ويتقي على احرامه الى ان يبلغ الهدى  
محله وهو من يوم النحر للحاج وفناء الكعبة للمعتمر فيحل عن غير النساء الى ان يطوف  
في تابل او يطاف عنه ان كان عاجزا او كان مجهدا ويحون ان يكون هذا مع  
الصد من موانع الابواب ومنه حصول العلم بالوضا لا باخذتنا والهدية والاكل من  
طعام الغير والدخول في داره والجلوس على لباطه والتحقيق ان العلم من شروط الاباحة  
كما ان البلوغ والعقل والقدرة من شروط التكليف مطا كما انه قد تكول للذكور  
والحرية والبصر والصحة وكونه غيرهم وغيرها من شروط الانعقاد لجمعة كاسباب النكاح و  
اطلاق اسم السبب على الشرط كثيرا يكون تسامحا لا توكها في الانقضاء عند  
الانقضاء ومنها العيب في المثلث او المثلث للتسلط على الرد واخذ الارش ان كان  
معينا وان كان العقد على كل فله مطالبة العوض او قبوله والمطالبة بالارش  
وقيل له الفسخ والمطالبة بالارش وهو حسن مع تعذر الابدال ومنه مخالفة الوصف  
في البيع والتمن الخيار من لم يرد في الرد فورا وقيل بالتراخي ومنه كون الشيء على  
صفة ليسرغ اليه الفساد كالطبخ واللحم والعيب وكثير من الفواكه للتسلط على فسخ  
البايع بعد دخول الليل بخبر نفي الضرر والضرر ومنه كون البائع او المثلث حيوانا  
خيارا المتغل اليه ثلاثة ايام من حين العقد ما لم يتعرف في دمه ومنه عدم افتراق



المتبايعين لتسلط كل منهما على الفسخ ما لم يشترط سقوطه في العقد او يلتزم  
 به او احدهما بعد فليستقطب بالنسبة اليه ومنه كون الشئ مشتركا بين البائع  
 مثلا وغيره ولم يعلم الاخر لتسلطه على الفسخ والامضاء في البعض وليس هذا  
 الشئ وخيار تبعض الصفقة ومنه تعذر التسليم كالوباع عبدا فاقبل  
 القبض او دابة فشردت كذلك فانه وان كان مضموعا على البائع لكن المشتري  
 بالخيار بين الفسخ والالتزام به بحصول النفع فيه على بعض الوجوه ومنه الغلس  
 والسفوف والجنون والصغر والوق والمرض المتصل بالموت فهذه اسباب الحجر  
 اما الغلس فهو سبب الحجر والمنع من التصرف لمن ثبت عند الحاكم كونه مدونا  
 وديونه حالة وليس في يد ما يفي لها والقس الغرماء او بعضهم الحجر عليه الحاكم  
 عليه في التصرف فيما عنده ولا يتجدد باحتطاب وثبته ويبيع ماله للقسمه  
 يختص من وجد من الغرماء عين ماله كماله ويجلس ان لم يظهر له مال ولا قات  
 بينه على اعسار حتى يظهر اعساره واما السفوف فهو صرف المال الخيري الوجه الملايم  
 لانفال العقلاء وهو سبب المنع من التصرفات المالية وان نامت افعال العقلاء  
 وهو يتوقف حجره على حكم الحاكم احقالاتها ذلك واما الجنون فهو سبب  
 المنع من جميع التصرفات المالية ونحوها ودجوع امره الى الولي ابا كان او جدا  
 له وان علا ومع فقدتها فالوصي ومع فقدته فالحاكم واما الصغر فكالحجرون و  
 يرفع عنه الحجر البلوغ والوشد نعم لعند باخيان عن الاذن في فتح الباب وعن  
 الملك بايصال الهدية لقيام القران لحالته لا مجرد اخيان كما توهمه عبان  
 العلامة في القواعد واما الرق فهو ممنوع التصرف مطبوعا واذن مولاه الا في  
 الطلاق فان له ايقاعه وان كره المولى واما المرض المتصل بالموت فهو سبب المنع



ثالث

المريض في الشبهات كالحبّة والوقف والصدقة والمجاهات ولا ينفى الامن <sup>من</sup> ~~من~~  
تركه هذا اذا لم تكن منجزة قيل وكذا المنجزات وقيل المنجزات من الاصل وهذا والاطار  
ان تعد هذه الامور الست من اقسام المانع حيث ان الاسل محضة تصرف الناس فيها  
لهم التصرف فيه و**اباحته** حتى ياتي الدليل على المنع ومنه الامانة الشريعة كما لو انقاه الرج  
واختلط بماله مع تميزه فانه سبب للحفظ او الرد فورا مع العلم بصاحبه ومنه اسباب  
فسخ الزوجة وهي لحنون مط ولحشاء ولجب والعن والحزام والبرص واسباب فسخ  
الزوج من حبوبها التسعة لحنون والحزام والبرص والعن والافعاد والقرن والعقل  
والرتق والافضاء ومنه التولد ستة اشهر من حين الوطى الى اقصى مدة الحمل وهي  
تسعة اشهر على قول وقيل عشرة وقيل سنة لاحاق الولد ومنه الغرائس لاحاق الولد  
به اذا امكن ولو فجر بها فاجر فان للزنا الحجر اذا انقاه ولا يحسن ومنه الولادة وهو سبب  
لارضاع الام للبا وللحضانة لها صدة الرضاع وبعد الى سبع سنين في الالهي  
وقيل الى تسع وقيل صالة تزوج الام وقيل الى سبع في الذكر والانثى الى غير ذلك من  
الاحكام المؤتبة على الولادة ومنه استمهلال المولود لاحقا الميراث والظانة  
من الشروط الامن الابواب النفقة وهي الزوجة الدائمة بشرط التمكين في كل مكان  
او زمان ليسوخ فيه الامتناع وعدم النشوز والقراية العضية كالابوين والباة  
ان علوا والاولاد وان نزلوا بشرط العجز واما باقي القراية فلتسحب وقيل تجب للولد  
منهم والمالك فيجب لانفاق على الرقيق مط والبهيمة بالعلف والسقى وما يحتاج  
اليه من جل وراح واصطبل ومن ذلك ودد الفرث ياثم بالنقص في ايصاله قدر كفاة  
ومكان يقصر عن صلاحية بحسب الزمان المنع من تبذير المال عبثا ومنه اسباب  
انقضاء النكاح النسب وهو سبب لحرمة سبعة اصناف من الاثبات الاهلات

فصل في

ومنه اسباب

باب



والبنات وبنات الاولاد والاخت وبناتهما وبنات الاخوة والعمة والخالة وان سعد  
 والرضاع فيحرم به ما يحرم بالنسب اذا اكمل العشرة او يوما وليلة او انبت اللحم في شد  
 العظم وكان عن نكاح والمرتضع في الحولين وان لا يفصل رضاع اخرى وان يكون  
 اللبن اقل واحد والمصاهرة وهي العلاقة لحادثه بالشرع فيحرم بها ازواج الاباء  
 وحلائل الابناء وان تزواوا احمات الزوجات وبناتهن بعد وطئهن واختلاقهن  
 جمعا الا رضاهما وكذا خالنها ومنه استحقاق الشريك لخصه المبيعة في شئ كنهجوا  
 التسلط على اخذ لخصه المبيعة اذا كانت من الارض والشجرة مع امكان القسمة  
 في البيع واشاعة لخصه وامتيانها والاشترائك في الجار او المشرب وبذل الفن  
 ويسمى ذلك الشفعة ومنه الحمل فانه يتبع الام في العتق على رواية السكوني وحمل  
 بمضمونها الشيخ وجاعته وكذا يتبعها في التدبير مع صله بالحمل كما في صحيح الوشاء و  
 لو جمع في تدبيرها ولدها ولو صح بالزوج في تدبيره فقبل بجوازه لانه  
 فرع امه ولا يزيد على اصله وقيل بالبيع ويدل عليه صحيح ابان ابن تغلب و  
 اخنان الشيخ وادعى عليه الاجماع وعلل بانه لم يباشر تدبيره واما حكمه شيئا  
 فلا يباشر رده ومنه الاستيلاء وهو حصول علوق امه الرجل منه وهو سبب  
 لثمة لها من نصيب ولدها بعد موت سيدها فان قصر النصيب سبب  
 في التخلف ولا يجوز لمولاهما بيعها الا في مواضع خاصة واذا حبت ففي رتبها  
 والمولى فكما باقل الامر من ارش لجناية وقبضها وتسليمها الى الجني عليه و  
 وارثه فيبطل حكم الاستيلاء ومنه اليد على الشئ فانه سبب للحكم بما لك في اليد  
 وجواز الشهادة له والحكم ومنه تساوي الايدي للحكم بتساوي الشراكة ومنه  
 لو ادعى كل منهما الكل يتقاسما بالسوية بعد الخالف ونكول كل منهما ومنه خلط

وعنفها جماع

لم يكن رجوعا في تدبيره



مجهول الكيل او الوزن على مثله بغير اختيار للزوم الصلح ومنه على احتمال  
 القاضية وخصوصية والخصية واكثرية الصنف على المدفوع كحلية ما وجد  
 فيه وعدمه لغيره ما خلا من ذلك والمراد بذلك حيث لا نص على تحليله وخرم  
 ومنه تحليل وهو الاغذاء لغذاء الانسان لا غير الى ان ثبت اللحم وليستد العظم  
 عرفا لغيره لحم ما كول اللحم ان <sup>يشبه</sup> كسيرة النافذة باربعين يوما والبقية لعشرين و  
 المائة لعشرة بان يربط الحيوان ويضع علفا طاهرا من الخجاسات الاصلية و  
 العرضية وليسترى نحو البطة وشبهها بخسنة ايام والدجاجة وما اشبهها  
 بثلاثة ايام وورد ان شرب لبن الخنزير اذا اشتد به العظم وثبت به اللحم يخرم  
 لحم ما كول اللحم ولحم نسله ومنه السكر فانه سبب لغيره ما اسكر من غير ذوق  
 بين ما ليسكر قليلا وكثيره ومنه الغليان وهو سبب لغيره عصير العنب و  
 نجسه ما لم يذهب ثلثاه دون غير على الاصح ومنه السم لغيره ما يحصل به  
 ضرر البدن وفساد المراح واحتمال جريانه فيما يعلم ضرره الا يطعن بالنسبة الى  
 بعض الابدان لا يخفى من وجه لكن بالنسبة الى من يحصل له الضرر ومنه الاضرار  
 لتناول المحرم من الميتة والخر وغيرها وهو من اسباب الخفيف والرخصة فيما  
 ليسد الرق من غير الباقي وهو الخارج على الامام العادل والعادي وهو  
 قاطع الطريق وقيل الباقي من ينبغي اكل الميتة والعادي الذي يجاوز حد الحاجة  
 ومنه اسباب الارث وهي ضربان نسب ومبب فالنسب هو الاتصال بالولادة  
 فيشمل ما ينشأ احدها الى الآخر كالابن والابن وان نزل وما ينشأ الى ثالث مع  
 صدق النسب عرفا كالاجداد وان علوا والاخوة والادهم وان نزلوا والاعمام  
 والاخوان للابوين وابائهما واجدادهما وهكذا والادهم وان نزلوا والسبب

ان اسباب الارث



[illegible]

اربعة انواع زوجية ولاء عتق ولاء ضمان لحريرة ولاء الاهامة فلهذا الاهامة  
الموجبة للارث ومن اوجب منهم سهما مضمنا اصناف فالنصف لاربعة الزوج  
مع عدم الولد للزوجة والبنات والاخت للابوين ولللاب مع فقهها واشغأ  
الذكر معهن والربع للابنتين الزوج مع الولد للزوجة وللزوجة مع عدم  
الولد لله والثلاثان لثلاثة البنات فضا عدا والاختين للابوين فضا عدا  
اوللاب فقط مع فقد المنقرب با الابوين وعدم الذكر في الموضعين <sup>الثالث</sup>  
الثلاث لصفين الام مع عدم لحاجب من الولد والاخت وكلاهما اذا زاد  
على الواحد ذكورا كانوا امانا ثانيا بالتفريق والسدس لثلاثة للاب مع الولد  
ومع حاجب من الاخوة وللواحد من كلاله الام وليست من الاباب المورثة  
عندنا لاجماع اهل البيت ونواثر الاخبار فيرد فاضل الفريضة على اربابها مع  
عدم وارث في طبقتهم الا الزوج والزوجة فلا يرد عليها الا اذا اشغى كل وارث  
عدا الاهام وفي ارث الاهام الوفاة الفاضل عن السهم خلاف الاقرب ذلل مع  
الزوجة ولما الزوج فيرد عليه للاجاعات المحكية والاحبار المتكثرون بالجملة فاما  
العلاقة المقبضية لاشقاق الارث بسبب ذلك الا انها من الاباب الترتيبية فاما  
عدا الزوجية فانها تجامع كل طبقة من الطبقات الست ولذلك دتب الميراث على الطبقات  
الست الطبعة الاولى ابواليت دون ما فوقهما واولاده وان نزلوا و  
ضابط انهم مع اجتماعهم الا تراك لكل واحد من الابوين السدس وما بقي  
فللاولاد للذكر مثل حظ الانثيين ان كانوا ذكورا وانما معا وان كانوا ذكورا  
فقط اختصوا بالباقي ولو كان واحدا وان كانوا امانا وذا واعدى الواحد فلا  
لتساوي السهام لاشقاق الابوين مع الثلث فضا واشقاق البنات <sup>الثلاثين</sup>

ذخ



فضاوان كانت الواحدة فللابوين السدسين فضاوها النصف كذلك سقي  
 السدس يرد عليهم اخماسا ولو كان الرادث الاقسطا والام فقط معها في الباقي  
 عليها ارباعا ومع البنين اخماسا ومع الانفراد فللابوين لو انفردا عن الاولاد للمال  
 فللام الثلث مع عدم الحاجب من الاخوة والسدس معه والباقي للاب بالقرابة  
 ولو لم يكن الا احدا لابوين فله المال كله نعم للام الثلث فضاو الباقي ردوا  
 الاب يختص بالكل بالقرابة واما الاولاد لو انفردوا عن الابوين فان كان الرادث  
 بنتا فلها النصف فضاو الباقي ردوا او بنتان فلها الثلثان والباقي ردوا وان  
 كان هناك ذكر كان للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع الاولاد زوج او زوجة  
 اخذ كل منهما نصيبا احده مع الابوين خاصة واحدهما ياخذ نصيبه الا على هذا  
 واعلم ان اولاد الاولاد يقومون مقام ابائهم مع عدمهم **الطبعة الثانية**  
 الاخوة وان نزلوا اي اولادهم واولاد اولادهم وهكذا والاحداد وان علوا ابائهم  
 واباء ابائهم وهكذا بشرط صدق اسم القرابة عرفا فاذا انفرد احد الاخوة للام  
 للاب والابوين فالمال كله له بالقرابة وللأخت كذلك مع الانفراد النصف  
 لتسمية والباقي ردوا ولو كان اختان فلها الثلثان لتسمية والباقي ردوا  
 وللأخت للام فقط السدس لتسمية والباقي ردوا وكذا للاخ لها وللأخت  
 من واحد الثلث لتسمية يقسمونه بالسوية ان كانوا ذكورا واناثا والباقي  
 يرد عليهم كذلك ولو اجتمع الاخوة للاب فقط والام فقط ولها ويسمى الكل  
 الثلاث فيتمتع كلالة الاب بالابوين ويعطى الثلث لكلالة للام ان كانوا  
 اكثر من واحد والا فالسدس وكلالة الابوين الباقي يقسمون بالتفاوت  
 ان كانوا ذكورا واناثا وان لم يكن الأخت واحدة فلها النصف وان كانت



نصف

أكثر من واحد فلهن الثلثان تسمية والزائد على الفرض يرد على كلاله الابوين  
ولا يرد على كلاله الام على الاصح خلافا لما يحكى عن الفضل ابن ساذان وابن  
ابي عقيل من لزوم الرد على الكلالتين <sup>حيثما</sup> تقضييه السهام فاذا كانت اخت  
للأب والابوين مع اخت للام تعطى الأولى النصف فرضا والثانية السدس  
كلت وينبغي الثلث يرد عليها ارباعا ولو كانت اخت الأب أكثر من واحدة فلهن  
الثلثان وللأخت الواحدة للام السدس فيبقى السدس يرد عليهن اخصا  
واما اذا كانت الأخت للام في هذا الفرض أكثر من واحدة فلهن الثلث فلا  
زيادة على الفرض فلا رد واما الاجداد اذا انفردوا فلهو احد منهم المال كله ذكرا  
كان او انثى لأب او ام لا واذا تعددوا وكانوا للأب فقط فالما بينهم للذكر  
مثل حظ الانثيين وان كانوا للام فقط فالما بينهم بالسوية ومع الاجتماع فلا <sup>حظ</sup>  
للأب الثلثان يقتسمون بالتفاوت وللجد للام الثلث اتحادا تعدد <sup>تقتسمون</sup>  
بالسوية وذهب الصدوق الى ان للجد للام مع لجد للأب والاخ للأب  
السدس لا غير واذا جمعوا مع الاخوة فان كانوا جميع للأب كان المال بينهما  
نصفين يقتسم كل فريق للذكر نصف الأنثى وان اختلفوا بان كان الاجداد  
للأب والاخوة للام او العكس كان لكل فريق من يتقرب به فلهن الثغريب بالام  
الثلث اتحادا او يحتاج تعدد وللمتقرب بالأب الثلثان اتحادا تعدد وهناك  
اقوال اخر منها قول الصدوق ان للجد من الام مع لجد للأب والاخ للأب السدس  
والباقي للجد للأب والاخ له ومنها انه لو ترك جدته ام امه مع اخنة للابوين <sup>فلهن</sup> الحصة  
السدس ومنها انه لو ترك جدته ام امه وجدته ام ابية فلام الام السدس ولام  
الأب النصف والباقي يرد عليهما بالنسبة والذي يقيى بان لجدكا الاخ و



ولجلد كالإخت والأجداد كالأخوة ولجندات كالإخوات فللمنقرب بالإنصاف  
 من يتقرب به وكذا المنقرب بالأم ويشترك هؤلاء الأزواج ولهم النصيب الأعلى  
**الطبعة الثالثة** الإحام والأحوال فضاء عدا أي إحام أبية وإخواله  
 وإحام لجد وإخواله وأولادهم فنادوا وإما إحام الأم وإخوالها وهكذا إحام جد الأم  
 وإخواله فضاء عدا لهم بمنزلة الأخوال ومطابق أدبهم مع اجتماعهم إن للإحام الثلث  
 فيقسمون بالتفاوت وللأحوال الثلث فيقسمون بالسوية وإن تعدد واولاد  
 فيخص نصيب كل فيوقع منهم بذلك الواحد ذكر أو أنثى خلافا لابن إلى عقيل حيث  
 ذهب إلى أنه لو ترك عمارا وعصا مع خال أو خالة فللعمة والنصف والحال والحالة  
 السدس يد عليها بالنسبة ومستند غير واضح وابن العم لا يرث مع العم الأولى مسئلة  
 واحدة إجماعية وهي ابن العم للأبوين فإنه يمنع العم للأب فقط **الطبعة**  
**الرابعة** ولخاصة السادسة ولأء العتق كان يعتق عموكة تيرى ما ولم يترى  
 ضمان جبرته عند العتق ولم يترك وأدنا وللزوجين نصيبهما الأعلى ويقوم مقام العتق  
 مع عدمه وأولاده على الخلاف في الإطلاق والتقييد بالذكر والنصفيل ومع عدمهم  
 مولى المولى إن كان ومع عدمه فقربة مولى المولى على الخلاف في قرابة المولى ولأء  
 ضمان الجبرية وهو أن يقول المضمون عا قد ترك على أن تنصري وتدفع عني وتعقل  
 عني وترثني وإن اشتركا قال أحدهما عا قد ترك على أن تنصري وإنصرك وتعقل  
 عني واعقل عنك وترثني وأدرك فيقبل الآخر وهو من العقود اللازمة إذا كان  
 المضمون سائبة كحر الأصل والمعتق واجب ولم يعلم له قرابة ولاولى عتق مع وجود  
 ذلك لم يصح ضمانه ولا يرث المضمون الضامن في الصور الأولى ويرث كل منهما  
 صاحب الصورة الثانية نعم بشرط عدم الوارث للميت والزوجان بإخذان نصيبهما

بعد الثالثة

بعد الرابعة



الاعلى ولو وجد للضمون وادب بعد العتق <sup>ففي</sup> لطلانه او مراعاة الى صوت المضمون  
 وجهان ولاء الامامة وهو مع فقد كل وادب حتى للعتق وضا من الجبرية وهو محض  
 به في حصوله وفي حال الغيبة اقوال احوطها الرجوع فيه الى المجتهدين على عمل فيه  
 ما يقتضيه رايه ولو اجتمع مع احدا الزوجين فله نصيبه الاعلى وفي الود تامل لكن  
 الاظهر الرد على الزوج دون الزوجة ويمكن ان بعد من هذا القسم الانتفاضة نظرا الى  
 ان الحجة بينه ليس بحجة القول بل باعتبار ما يقيد من تاخر العلم او حصول العلم  
 على القولين فكان السبب هو الظن المتاخر للعلم والمحصل للعلم قال الشهيد <sup>القواعد</sup>  
 وهذه مأخوذة عن خبر المستفيض عند اصوليين وهو مشهور بحيث يبدل نقله عن  
 ثلاثة قال وقال بعضهم ثبت بالانتفاضة اثنا عشر من النسب الى الابوين الى  
 اخر ما ذكرناه في القسم الاول واعلم انه لامناحات بين جعل الانتفاضة مبيها في شؤ  
 الامور المذكورة وجعلها امبا بالمسببات خاصة لاختلاف الجهة في التسبب و  
 قوله وهذا مأخوذة من خبر المستفيض كما نرى يد بيان وجه الحجة والاعتبار وهو كما ذكر  
 لظهور الفرق بين الحالين اللهم الا ان يكون يدعى تنقيحاً وح فاللازم الاخذ بعمومه  
 حتى يدل على خلافه دليل ويجعل الاشارة الى الاصطلاح في معنى المستفيض باعتبار  
 اشراط زيادة المخبرين عن ثلثه وبيان ما هو الحجة فيه فان منهم ذهب الى حجة ذلك  
 وان افاد الظن وقال اخرون انه ما يتاخر العلم واخرون بحصول العلم وعلى هذا ايضا  
 ينبغي ان لا ينحصر جحش في عدد الا ان كثيرا منهم من حصره في بيع من الاصول المذكورة  
 النسب والموت والنكاح والملك المطلق والعتق والوقف ولا ينافي القاضى وقيد  
 القيد الملك بالمطلق للاحتراز من المستند الى سبب فانه لا يثبت الابعدين او  
 ما قام مقامهما كما المستند الى البيع فانه لا يثبت بالانتفاضة السبب فيه فيقبل <sup>هنا</sup>



في الملك دون السبب بخلاف ما استند الى سبب ثبت بها كالادب فانه يقل  
 فيه وفي سببه ويجوز تحمل الشهادة في ذلك لمن حصل له الانتفاضة <sup>اي الانتفاضة</sup> والذى في النظر اعتبار  
 العلم فيها وحج فحجوز تحمل الشهادة لمن حصلت له لقوله على مثل ذلك فاشهد وبشهادة  
 عجوم ومن يكتمها ومنه غير ذلك والمتكفل بتفاصيلها ومعرفة صحيحها وفاسدها وبيان  
 كية اركان ما تركب منها وشرائطها وخبريات مواعينها علم الفقه وانما الواجب في هذا  
 الفن معرفة ذلك اجالا ليعلم الوصف ببناء الاحكام عليها لكتنا قد التزمنا في هذا  
 الكتاب بتكثير النظائر ليحصل الطالب الوقوف على غالب رؤس المسائل الفقهية  
 والاطلاع على كثير من ابوابها لانه الشرط الاعظم في تحصيل رتبة الاجتهاد والله الموفق  
 للسداد **والسداد** في بيان احكام السبب باعتبار العلم بتحقيقه  
 وعدمه **وسببه** اعلم ان السبب ثاق يكون مركبا ذا اجزاء كالاسباب  
 المعاملات عقود اكانت ام ايقاعات واخرى مفردة كزوال الشمس وطلوع الهلال  
 وغير ذلك وكل منهما يحتاج في تأثيره الى تحقق شرطه ان كان مشروطا وارتقاء مانع  
 ان كان ثمة ما يمنع منه ثم ان هذه الابواب قد تكون متحققة السببية وقد تكون  
 مظنونة وقد تكون مشكوكه ثم ان كلا من متحقق السببية ومظنونها ومشكوكها  
 قد يكون متحقق الوقوع وقد يكون مظنونة وقد يكون مشكوكه هذا كله باعتبار  
 حالها في نفسها وقد يعرض المركب منها العلم بثبوت اجزائها او انقراضها او الشك في ثبوت  
 لها ذلك ايضا باعتبار ثبوت الشرط وارتقاء المانع اذا كانت جاثبة لها ذلك  
 كما هو في العقود والايقاعات وغيرها اذا عرفت هذا فمهما مقامات **المقام**  
**الاول** في معلوم السببية المركبة وفيه مسائل **مسألة** ان يكون متحقق الوقوع  
 مستجما للاجزاء والشرط وارتقاء المانع على جهة القطع ولا اشكال في ان هذا يجب

يقوى



ثانها

علته

**ثانها**

ان يؤثر في إيجاد السبب والارحم تخلفا للمعلوم عن علته التامة **ثانها**  
الصورة لكنه مظهر الاجتماع والتحقيق ان الظن ان كان مما يعتبر شيئا كالظن كمال  
من اهل الخبرة في كون الشئ مثلا من نقلا للبلد وكون المبيع جلد ما يقبل التدلية  
وكونه في يد المسلم فيكون طاهرا الى غير ذلك فالمطنون هناك المعلوم فيجب  
ان يؤثر اثره والافتنع تاثيره للاصل ولعدم ما يدل عليه ويزيد العقود والايقات  
منها بعد ان دراجها في عموم او فواقيلا لعقود ضرورية استلزاما لتحقيق شئها

الها

**ثانها**

الصورة ايضا لكنه مشكوك الاجتماع والتحقيق ان الشك ان كان  
باعتبار حصول الاجزاء والشروط المعلومه لخرئته والشرطية فلا ريب في عدم  
السبب ضرورية ان الشك في الجزء شك في الكل والشك في الشرط المعلوم  
شك في المشروط نعم الشك في المانع يرفع هنا بالاصل وان كان باعتبار احتمال  
خرئته جزءا آخر وشرطية شرط اخر فالتحقيق انه لا يلتفت الى احتمال شرطية  
بل ينفي بالاصل ولا يجوز مثله في احتمال الخريئة ضرورية ان الاصل عدم التاثير و  
عدم النقل والاشتغال فيما فيه ذلك لا بعد تحقيق المؤثر هذا اذا كان السبب  
في توقيفي اما اذا كان توقيفيا كالاسلام والايمان وصدها والنذور والعهد ونحوها  
والصلوة والصيام وشبههما حيث تجعل اسبابا فان جاءت من الشرع مفصلة  
فلا اشكال في وجوب الايتان بكل ما جاء من الاركان والشروط ورفع المانع  
وان جاءت مجملة او عرض لها الاجال لزوم ان ياتي بكل ما يحفل مدخلية في  
التاثير حتى لو كان شطا او رفع مانع لاصالة عدم توثيق الاثر ما لم يتحقق المؤثر  
واقفا ومن هنا لا يلزم الوفاء بالعهد والنذور بدون الصيغة المعينة واحتمال جعل  
العقود والايقات من قسم التوقيفي قد مر عليك في التبيين الثالث بعد



في حقيقة الشرعية ما يبطله فاجع **والا يسهل** ان يكون مظهر الوقوع  
 لحصول مستحبات الاركان والشروط ودفع المانع والتحقيق ان الظن ان كان حائجا  
 شيئا كالظن بحصول احد العقود والالتزامات وغيرها من عدلين وجب  
 ان يترتب اثره عليه والا فلا عبرة بظن حصول السبب لما تقدم في المسئلة الثانية  
**وخامسها** ان يكون مظهر الوقوع مشكوك الاجماع وحكمه يظهر مما تقدم  
 هذا كله في معلوم السبب المركب واما السببية فالتحقيق فيه ان الظن فيه ان كان معتبرا  
 شوعا كالحاصلة من الادلة الشرعية المعبرة فهو بمنزلة المعلوم السببية وحكمه حكم  
 وان كان مستغادا من غيرها فلا اعتباره ومن ذلك بعرف المقام الثاني  
**المقام الثالث** المشكوك السببية ولا اشكال في عدم اعتباره والوجه  
 فيه ظاهر **المقام الرابع** في المعلوم السببية غير المركب كزوال الشمس  
 وزوال حمرة المشرقية او المغربية والخوف واليقظة ومواقبت الاحرام وغير ذلك لا يترتب  
 ان المثالات المذكورة كلها من قسم المركب ذي الاجزاء الموجوب الاضافة فيها  
 لا ما نقول مرادنا من المركب هنا ما يكون جزءه علة غير قيد كالاجاب و  
 القبول وكل واحد من المتعاقدين ونحو ذلك واما اخذ قيدا كطلوع الشمس  
 والحمرة المشرقية والمغربية فانها مأخوذة قيد التعريف المفرد فافهم وكيف كان  
 فحكمه باعتبار العلم بتحقيقه مستحبا للشروط **مظنون** الاجماع او مظهر مشكوك  
 في الظن بتحقيقه سواء كان معلوم الاجماع او مظهر مشكوك ومشكوك  
 التحقيق يعلم من المركب فلا ينطبق الكلام عليه وما ذكرنا في هذا المقامات  
 الاربع يظهر لك الوجه في عدم اعتبارهم جعل المذني والوذي اسبابا للوضوء  
 او الغسل وكذا الف والوعاف والمس والقبلة ونحوها وعدم النقل **الاشكال**

مظنون م

فما ثبت

فما ثبت



بلفظ المضارع في العقود اللازمة وعدم صحة لفظ الاجارة او الاعارة بمنزلة  
 البيع وبالعكس وعدم صحة العقد بالالفاظ المجازية كسطرتك واعتبتك او  
 وهبتك بمنزلة اجرتك او انكحتك وبالعكس وكذا لو قال احدهما طالق  
 اورد فقال هذه هذه طالق وكذا لو قال هذا او هذا وهذا طالق خلافا  
 للشيخ في ط والعلام في كتر كتبه مجتبا مجموع مشروعية الطلاق وان محل  
 المبهام جازان يكون مبهما في شمول المجموع نظرا لاهتمام في الطلاق ممنوع لاصلا  
 بقاء النكاح والشك في السببية مضافا الى ان المحل في الطلاق ذكر فلا بد من  
 تعيينه وكذا تعرف بطلان الطلاق بالكتابة ويقوله اعتدى وانت من المطلقا  
 او نادى زينب فاجابته عند ليك فقال انت طالق زاحا انها زينب وكذا  
 اذا لم يقصد الطلاق والحرية فيما لو قال زوجي طالق وعبدى حر لو كان  
 اسم الزوجة طالق واسم العبد حر فقال ارددت الامم وكذا لو قال نعم بعد  
 السؤال عن طلاق زوجته فلانة وعنتق عبدا فلان فانه لا يقع طلاقا ولا  
 عتقا كما لا يكون تقوله نعم بعد السؤال عن البيع احيانا ولا قول الاخر بعد  
 قوله قبلت قبولا ويجري الكلام في الطلاق المبهام في العتاق المبهام ايضا  
 من ذلك تمثيل الغاصب بالعبد بالنسبة الى العتاق وغرم قيمته لما لك على قول  
 وقبل يكونه ميبا لذلك ويدل عليها الرواية وحاشاك في مبيئته ما لو منع  
 المالك عن سكنى داره ولمسالكه دابة المرسله ولم يثبت يد عليها بالنسبة  
 الى حبله غاصبا وتضمنه العين لو تلفت واجتمعت من المنع ومنه دلاله  
 السارق او فتح الباب له فهاجج النار ملكه مع عدم الهواء وعدم مظنة السرقة  
 فانفق انها سرقت بالنسبة الى حبان ما سرق وما حرق ومنه السعاية للمظالم



بمعنى انفق على

بالنسبة الى اجهان ما ياخذ وكذا الشكاية اليه على الاظهر ومنه الضرب بما ليس  
بقابل عادة وان تكرر الضرب به فالتفق مودة في الضربة الاولى ومنه ما تفق في عصونا  
من انه اذ وجب لضرب اخر عدوانا فامسكه اخر فوات الماسك فافتى لعصا المعاصرين  
بضمانة الدية معللا بالسببية وفيه شرط نعم ليشكل لو تخاذلوا وتلافوا واظهروا العدم  
ان كان بحيث لو اذاد الانفصال انفصل والا فالضيق كالمضاديين ومن مسائله  
المشكلة وقع في عصونا ايعم وهو ان رجلا اعطى حدا ائبدة ليصلحها فوضعا في  
النار وبعد الاختيار والتفق في وضعها ثانيا او ثالثا خروج بئدة منها فقتلت رجلا  
ولعل الاقوى ضمان عاقلة الحكماء لا الاشقاء <sup>العد</sup> والله وشبهه وفي رجوعهم الى صاحب  
الحديد او عاقلة وجه وبالحيلة ينبغي للفقير فضل الثامن في ذلك كله الشتم  
في البحث عن الوكن والبحث عن الشرط ما يفيد في المقام **الاسية**  
الابواب الجعلية الاصل فيها لجواز ام المنع والتحقيق ان الابواب اما ان تكون  
من قبيل العقود والايقاعات ام لا والثاني اما ان يوجب شغلا ام لا فالمقام يقتضي  
ثلاث مسائل **الاول** ان يكون من قبيل العقود والايقاعات والظن  
ان الاصل فيه المنع وذلك لان المنشأ في المشك في شويقه اعما هو باعتبار السند  
في سببته وقد عرفت انه لا يترتب اثر عليه وهو المراد بالمنع هنا ويجمل قولهم الكل  
في العقود الفاسد كما انه يجمل قولهم الاصل في العقود الصحة علما ثبت سببته ومن  
هنا قلنا بالمنع من المخافاة والمزاينة والكلالة بالكلالة وبيع الحصة والمناينة وغيرها  
مما منع الشارع عنها ولم تعلم شيئا غيرها ومقتضى ذلك المنع من البيع المعاطاة  
بل المنع من المعاطاة في جميع المعاملات لكنا قلنا سابقا ان الاظهر جوازها  
واما بيع الفضولي والمكس وسائر عقودها فليس مما نحن فيه **في صدره** اذ العقد

لا وسيا



منهما المصير سببا محال لما كان عليه نغم غايته أوردنا الشك باعتبار الشك في  
شروط الركن وهو كون العاقد مالكا أو ذكرا أو وليا وبالجملة كونه ما دون التصرف  
مختارا فالمنع من عقد الفضولي والمكمن عند المانع منه ليس في الشك <sup>سببه</sup>  
السبب بل للشك في حصول الشرط فهذه المسئلة من مسائل الشرطيات  
التي هي عند ذويها وأما البيع المحقق كونه من الربا كبيع ما يحفل كونه فضة أو ذهباً  
بمثله متفاضلاً وبيع الثريد بسبه والزيد بالدين والسمسم بالسمسم والاقط  
بالكسك والسمسم متفاضلاً بالعكس فمحتمل أن يكون من المسئلة لأن الربا  
نوع من البيع فيكون الشك هنا في أصل السبب ومحتمل أن يكون من قبيل  
الشك في ركنه الركن ولعل هذا أظهر إلا أنه لا يثبت بين الموضعين لعدم  
الفرق في الحكم بين ما شك في سببه وما شك في ركنه كما عرفت  
المسئلة الثانية فيما يوجب المشغل غير عقد <sup>هذا</sup> كسابقه في أن الأصل  
المنع أي عدم ترشيب الأثر عليه ضرورة أن الأصل الفراغ ولا يثبت المشغل إلا  
لسبب شرعي ومن ذلك الأمثلة التي ذكرت في أواخر الدلالة المذكورة  
أنها المسئلة الثالثة فيما لا يوجب مثلاً وهذا كالإبواب العادية للفضية  
إلى جواز فعل ما يترتب عليها وليس البحث عنها محطاً لنظر الغيبة وإن تعرض لأحكامها  
في جملة تنبيه فلعرفت أن مرادنا بالجواري قولنا الأصل فيها الجواز  
معنى ترشيب الأثر عليه وهذا لا اشكال فيه بل الحكم فيه مستفاد من الدلالة السابقة  
وبغيرها نفي هنا شيء وهو أنه إذا كان السبب بين كونه محرماً أو جائزاً فهل الأصل  
فيه التحريم أو الجواز فمن حيث أن الأصل الإباحة في كل شيء حتى يرد المنع من الشرع كما  
نعرف النتيجة فيكون جائزاً أو من حيث أنه إذا دار الأمر بين المحرم والمحلل غلب

والمانع عدم ترشيب الأثر عليه

الاستدلال  
بأنه لا يوجب مثلاً  
فإنه لا يوجب مثلاً



جانب الحرام كما تقدم في مسألة مقدمة الواجب فيكون حراما والذي يقوى انه ان لم  
يستلزم شغلا او نقلا او شغلا فالظن الاباح لان الاصل في الافعال الاباح حتى  
يرد فيه نهي وان استلزم ذلك فاما ان يرجع الى <sup>احد</sup> ابواب الموضة شرعا ام لا  
فان لم يرجع اليها بان يبينها ومع ذلك لم تثبت سبيلها بحجة شريعية او ليس في  
اندر اوجه ايراد العام او الكل الذي دل الدليل عليه فالظن التحريم ومن هنا تحكم  
تجريم البدعة في كل امر ديني لم يكن الشرع قد دل عليه وكل معاملة لم ترجع الى احد  
العضود المقررة وكل اتعا في طلاق او خلع او عبارات اولعان او ظهار او ايلاء  
او عهد او نذر لم يكن بالطريق المعروف شرعا ولذلك حرم بيع الملا مسنة والناذق  
والخصاة ونكاح الشغار والطلاق بالاحجار ونزع الخاتم كما كان يفعل اهل الجاهلية  
على ما نقل والذبح بالظفر والسن بل المعروف شرعا والاصطيد كذلك وانواع القمار  
والات اللو وان لم تكن معروفة والتكسب بغير المكاسب المقررة شرعا والاحجار  
بغير الاحجار والخرق ومن <sup>ذلك</sup> تحريم المتولد بين ما كوال اللحم وغيره قبل ويمكن مراعات  
الاسم هنا وبالجملة ان لم يرجع الى ابواب الموضة شرعا فهو محرم وان رجع اليها  
فهو جائز ومن هنا لا يقع العقد على الاعيان والمنافع الا من المالك او من يحكمه  
وحكم المالك الاب ولجد اذا كان المالك صغيرا او بالغا وكان مجنونا مطبقا  
متصلا حال جنونه لصغيره والوكيل او الوصي والحاكم وامينه فيما كره الولاية  
عليه كمال ايتيم مع عدم الولي والوصي والغائب والمجنون المطبق مع عدم  
الولي او كان جنونه بعد بلوغه والمقاصد ناظر الوقف والمملوك اذا  
خاف هلاك اللقطة وتعذر الحاكم والودي لذلك وعدول المؤمنين في  
مال الصبي عند تغذ الولى والحاكم وواحد بدنه الهدى اذا تغذ ايضا



وتعرفها على احتمال والمحسن <sup>لكن</sup> كما وجد مال غيره ممن يعرفه وخاف تلفه <sup>تعد</sup>  
 لحاكم ولا يمكن حفظه الا ببيع بعضه او كله على احتمال ومن ظن رضى المالك و  
 هو المسمى بالعقد العضوي ومن رضى المالك بعد العقد وان كان مفضوبا  
 قبل ذلك والحاصل بجرم العقد الا فيما جاء الشرع بجواز وابطاحه وكذلك  
 الايقاع وسيظهر لك هذا زيادة عند ذكر اركان جملة من العقود والايقاع  
 وعند ذكر شروط العهدة **ولا** **الاصول** ان رضى وجده <sup>السبب</sup>  
 واجب المسبب وهذا ظاهر مما ذكرنا سابقا لعدم جواز تخلف المعلول  
 عن علته عقلا ولان الاسباب قسمان عقلية محضة كالنفيط والتعدي و  
 الغصب والقتل والجرح ومن ذلك الزنا والسرية وغير ذلك مما يعرف بما ذكرنا  
 من تعداد جملة من الاسباب ولازمها <sup>الاصول</sup> حصول اثرها عند حصولها ولا ينال  
 عدم معرفتها ما يجب من عقوبات الجنايات لعدم اهتداء العقول اليها فانها  
 الشارع لكي يهلك من هلك عن بينة وشرعية وهي كالعقلية لان الاصل فيها  
 الحكم الواقعية كما اشيرنا اليه في الدلالة في عدم المتداخل وهذا مما لا تأمل فيه لاحد  
 من الناس حتى ممن لم تثبت بحسن والقبح العقليين ولهذا اتفقوا على ترتيب  
 احكام الشرعية على وجود الاسباب العقلية المحضة التي لا تظهر فيها مناسبة  
 غير الاتقياد والاذعان وان كان مناصبا في الواقع كالاسلام والكفر و  
 العقود والايقاعات والاحكام الاصطیاد والذباحة واسباب الوضوء  
 والغسل والزكاة والخمس والحج والمبرات والشرف للابوين ثارة وكالغرض <sup>للمهاد</sup>  
 دون البعل والاب فقط للمحسن والنسب دون الام فقط على الاقوى و  
 اخلا الابوين للحية والاسلام والاحترام وكذلك المكان كمكة وغيرها



والقرب فانه سبب شئى لتقديم طبقات الراشدين وتفضيل بعضهم في السهام  
وعند ذلك من الاسباب الشرعية المقررة فانهم اتفقوا على ترتيب مسيبتهم عليها  
كما اتفقوا على ترتيب المسبب على حصول الاسباب العقلية نعم الاشكال في ان  
الاصل في العقود هل هو اللزوم او الاعم الظاهر الاول وقيل بالثاني لان لزوم  
وجوب سبب اعم من ذلك كما في لزوم اثر الهبة الغير المعوضة من غير الرحم  
فصد القربة من اباحة التصرف والتسلط على بيع الموهب وهبته من غيره  
الى غير ذلك وبالجملة لزوم وجود المسبب معناه القيام بمقتضاه ان كان  
لازما وجبا للوفاء بلزومه وان كان جائزا وجبا للوفاء بجوان ومن هنا قال  
بعض الاصحاب ان قوله م يا ايها الذين امنوا الوفاء بالعقود لا يدل على ان  
الاصل فيها اللزوم بل على لزوم الوفاء بمقتضاه ان لزما وان جوازا وان الالة  
من قيل المجل ويحتاج في بيانها الى بيان المعصومين م وهو صريح كثر لعمري  
ثم انه بعد ان ذكر مثل ذلك قال العقد شرعا اسم للايجاب والقبول  
وهو قد يكون لازما من طرفيه كالاجارة والمزارعة والمساقات والصلح و  
الوقف والنكاح والهبة في بعض صورها والكفالة بنوعها على الاوى وعقد  
السبق على قول والضمان وقد يكون جائزا من طرفيه كالوديعة والعارية  
والقراض والشركة والوكالة والوصية والقرض والجعالة والهبة في بعض صورها  
وقد يكون لازما من طرف وجائزا من طرف اخر كالرهن وكفالة البدن  
وعقد اللقطة والامان ثم قال قيل والهبة من ذى الرحم او مع القربة او التعويض  
او المعسر التصرف ثم قال والاولى اللزوم من الطرفين اذ لا يجب على الواهب  
القبول لفسخ الهبة لانه ملك جديد وقد يكون جائزا في صبداءه ثم يتول الى



اللزوم كالهبة بعد القبض وليس من احد الثلاثة السابقة والوصية قبل  
الموت والقبول ويلزم بعدها وقد يكون لازما في مهلة ثم يصير جائزا كالبيع  
اذا طرأ عليه فسخ بخيار او فوات شرط معين او وصف كذلك او انقاسخ  
كتلف مبيع قبل قبضه او عن ذلك او غير ذلك انتهى وقال الشهيد في القواعد  
الاصلي في البيع اللزوم وكذا في سائر العقود ويخرج عن الاصل في مواضع لعل  
خارضة فابيع يخرج الى الفسخ او الانقاسخ بامور منها اقسام الخيارات المشهورة و  
خيارات فوات شرط معين او وصف معين او عوض الشركة قبل القبض وتلف المبيع  
المعين او الثمن المعين قبله او في زمن الخيار اذا كان لخيار المشتري وان قبضه و  
الاقالة والتخالف عند الخالف في تعيين المبيع او تعيين الثمن او بقدرة على قول  
وتفريق الصنفين والاخلال بالشرط وخيار الرجوع عند الافلاس قال واما سائر  
العقود فمنها ما هو لازم من طرفه ثم ذكر مثل ما حكيناه عن الكثرة بتفاوت ليس الا  
انه لم يبق بالوكالة ولاية القضاء والوقف والمصالح المعينة من قبل القاضي ثم قال قيل  
لا يجوز عزل القاضي اقترحا فيكون لازما من طرف واما عزل نفسه فجائز عند  
وجود من هو بالصفات لا عند عدمه وكيف كان فيما يتوهم الاضطراب في  
كلامه حيث انه قال في اول كلامه الاصل في البيع اللزوم وكذا في سائر العقود ثم  
قسم سائر العقود الى اقسام المذكورة وهو مناصف اللزوم المطلق فضلا عن  
كونه اصلا فيها والاولى حل كلامه الاول على بيان القواعد ليرجع اليها عند التنباه  
وكلامه الثاني على بيان الواقع في الخارج عند فلا منافات وكيف كان فالمتحقق  
ان المراد بالعقود ما تعقد الناس في ملائمتهم والعهود التي اخذها الله تعالى  
عباده وما عقد العبد على نفسه مع ربه فيشمل النذور والعهود واليمين و



بالظن من الامر بها التراجيح بمقتضاها وان مقتضاها اللزوم ولا ينافي ذلك <sup>حصول</sup>  
 لجواز من الطرفين في بعض ومن طرف في آخر للدليل صحة الامر بالوفاء بمقتضاها  
 مطاوعا وان كان جائزا الا ان المتبادر من ذلك ما ذكرنا فتكون الآية دليل على  
 على ان الاصل في العقود اللزوم الا ما خرج بالدليل فعند الشك يرد اللزوم  
 ويؤيد بل يدل عليه قوله المؤمنون عند شروطهم فمن هنا يكون الاقوى في  
 الكتابة بنوعها وعقدا لسبق اللزوم وكذا في المزارعة والمساقات وغيرها مما  
 اختلف فيه الا بدليل ثبت **تبيينها** **الاول** اعلم انه قد يكون  
 العقد الجارى لازما باشتراطه في عقد لازم كالوفاة الدار مثلا بشرط هبة نظام  
 او بشرط توكيله على بيع فرسه مثلا او طلاق زوجته ومنه لو باع امرأه ثوبه  
 مثلا بدوهم بشرط ان تفوض اليه امر نكاحها او توكله على وقف دارها او مثل  
 ذلك البيع بشرط العارية لغير المبيع وبشرط القرض والشركة مدة معينة او  
 بشرط القرض لعين او بشرط ان تجعل لي كذا ان تليك بعبدك مثلا الى  
 الى غير ذلك مما لا يخفى على الفقيه حاله ليله ما ذكرنا من الآية والرواية **ثاني**  
 مقتضا ما ذكرنا من ان الاسباب الشرعية كالاسباب العقلية ان يكون  
 الاصل في وجود المسببات مقارنا لوجود السبب متاخرا عنه وانه لا يجوز  
 تخلفه ولا تاخيره عنه الالفقدان شرط او وجود مانع وكذا لا يجوز تقديمه  
 عليه لامتناع تاخير المتأخر وجودا ايضا تاخيره تقدمه الدليل من الاول  
 تاخير التملك عن الحيان بالاحتطاب والاصطياد وحياء الموات ولا خلاف  
 من المعبدن اذا لم ينو الى حصول اليه على قول قوي ومنه تاخير الحذر عن ذات  
 محل والانتظار الى صير المدين ومن الثاني تقديم غسل الجمعة تخائف



الاخوان والغوات وتقديم الاله في الواجبات المضيقه اذا لم يسع الوقت <sup>لجميع</sup>  
 وتقديم اذان الفجر ليلا ونافله الليل في اوله الخالف عدم التمكن من الاداء  
 لغلبة النوم وتقديم زكوة الفطر على قول مشهور ما يدع سببنا للشهر  
 تقديم الزكوة لشهر او شهرين هذا واعلم انه ليس بعد حماد كذا ان يكون وقوع  
 الحكم في صيغ العقود ونحوها مقارنا للحرف الاخير من اللفظ لا عقيب كما قد يتوهم  
 قالوا ومن فروع المسئلة ما لو زوج الكافي ابنة الصغرى بامرأة بالغه ثم اسلم  
 الاب والمرء معا فان قلنا بالاول استمر النكاح لعدم سبق اسلامها على اسلام  
 الصبي وان قلنا بالثاني انفسخ لوقوع اسلام الصبي بعد اسلام ابيه المقادير  
 لاسلامها ومنها الوباغ المفلس ما له من غريم بالدين ولا دين سواه فيصح على  
 الاول ويطل على الثاني لان صحة البيع موقوفة على رفع الحجر الموقوف على سقوط الدين  
 الموقوف على صحة البيع فيرد وقيل يحتمل لجرم بجهة البيع هنا لان هذا الحجر حق  
 الغريم والغرض منه عدم زوال الضرر به وهو متحقق هنا كما لو باع الواهن الوهن من  
 الموهن او نقول مجرد ايقاع القبول معه رضي برفع الحجر انتهى ولا بأس به **نكته**  
 اعلم ان الابواب الشرعية القولية تنقسم باعتبار قولها الشرط والتعليق عليه  
 ثلاثة اقسام وذلك لان منها ما اخذ فيه القطع بالوقوع والثبوت فعلا فهذا  
 لا يقبل شرطا ولا التعليق عليه ومنها ما اخذ فيه التردد فهذا يقبل الشرط والتعليق  
 عليه ومنها ما اخذ فيه لجرم بالوقوع مقارنا له فهذا يقبل الشرط لعدم منافاته  
 لجرم المذكور دون التعليق لمانافاته ذلك ومنها ما اخذ فيه لجرم بوقوع متعلقها  
 لامع المقارنة فهذا يقبل التعليق دون الشرط **من القسم الاول**  
 العقاب الخمس واعتماد وجوب الواجبات وتحريم المحرمات وتلبس المنكوبات



م  
والعقود والولاية فانه يعقل الشرا كذا في التمسح

وكراهة المكروهات وابطاح المباحات ونية العبادات والاخلاص في الطاعات  
واداء الشهادة ومنه لخرج والتعديل وحكم الحاكم وحجره والشفعة والاقرار والاطلاق  
والرجعة على الماصح نعم خرج من هذا زكاة الغائب كان يقول ان كان مالي باقيا هذا  
زكوة وان كان نالفا فنافله وكما يقول في الفطر ان كان عياله سالمين فله  
زكواتهم والافئالة والاعتكاف ولقد احرام حيث ليشترط في هذا الحلال ان  
صلا صار والصدقة مجهول المالك باللقطة حيث يجعلها عن صاحب المال ان  
رضي بها والافضة **والقسم الثاني** العهد والندب واليمين كذا والتعليق كما  
في صون التدبير والكثابة والوصية فانها تقبل الشرط كما لو قال ~~اعطوا فلانا~~  
لذا بشرط ان يعمل كذا والتعليق كما لو اوصى للحمل ان كان ذكرا او لم يوصى ان كانت  
كان حاملا وعدا الشهيد في القواعد من هذا الاعتكاف كما لو قال اعتكف ثلاثة  
ايام على الرجوع متى شئت قال وهذا شرط واما تعليقه على الشرط فبالندب او  
العهد او اليمين انتهى ولا يخفى ما فيه لان تعليق الاعتكاف بالندب اما ان يكون  
من قبل ما لو قال لله على ان اعتكف فيطلق او يقيد بخوان عوفي مريض مثلا  
فهذا ليس عقد اعتكاف معلق نعم لو قال اعتكف ثلاثة ايام مثلا ان عوفي مريض  
او قدم المسافر كان تعليقا وهو ممنوع لعدم انعقاده على الجزم المشروطية البتة و  
انما جاز الشرط فيه للدليل مع انه في الحقيقة ليس بشرط بل هو امر معلق بشرط  
ام لم يشترط وهذا ورد في الصحيح او الحسن فيمن يقول في <sup>أخراجه</sup> حلة حيث جلستني  
فهو حل اشترط او لم يشترط ولهذا جعلناه مع عقد الاحرام من القسم الاول من  
القسم الثالث البيع والدين والهبة والضمان والحوالة والكفالة والصلح والوديعة  
والعاقبة والحجالة والاجارة والمزارعة والمساقات والشركة والغرض والوكالة و

القسم الثاني



السبق والولاية والوقف والهبة والسكنى والعري والوقف ومنها الفسخ والاقالة  
 والنكاح لقبول هذه المذكورات الشروط دون التعليق عليه وعلى المصنف وذلك  
 لان الشارع اخذ في هذا الحزم بالوقع بمقارنا للعقد او عقبيه كما اشترنا اليه  
 انفا والتعليق بنافيه لا يتسائم على تأخير تاثير السبب عن وقت حصوله بخلاف  
 الشرط لانه من مقومات الاركان ومن القسم الى ابع اليمين والعهد والتذر  
 فانه اخذ في متعلقها الاستقبال وان كان متلبسا به كما لو قال يا الله لا ضوب حال  
 اشتغاله بالضرب فهو لا يقبل الشرط ابدا اذ معنى لقوله يا الله او على عهد الله او لله علي  
 بشرط ان تصوغ الى خاتما على ان يكون انشأ ذلك مشروطا بصياغة الخاتم ولا يدرك مع  
 ذلك متعلقا لليمين ومع ذكر المتعلق والاشترط فيكون معنى القول ان فعل المتعلق  
 مشروطا بصياغة الخاتم وانت تعلم ان مثل هذا لا يسمى اشترطا في اليمين ونحوه وان  
 ذكر بلفظ الشرط بل هو تعليق لها عليه مثله لو قال والله لا نصدق بكذا بشرط ان <sup>يعاد</sup>  
 مريض او يقدم يوم كذا مسا في هذا واعلم ان الشهيد قدس في القواعد ذكر هذا <sup>القسم</sup>  
 وهو ما يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الشرط قال كالعبادات المنذورة عند حصول  
 شرط كبر مريض او قدوم مسافر وليست قابلة للشرط لامتناع صحة اصيلي على ان لا يرد سحبا  
 او على ان يلزم من احتياط عند الشك وكذا اصيلي الا ان يدخل فلان او اصيلي ان بقيت  
 على الطهارة وهو شك في البقاء ثم اورد على نفسه واجاب فقال فان قلت مساق  
 هذا يغني عن ان لا يصح نية من نوى اصيلي ان بقيت على صفة التكليف او بقيت مطهرا او  
 هو يبقى عادة قلت هذا من ضروريات <sup>التكليف</sup> التكليف فهو مقدروا ان لم ينوم المكلف  
 ولا يضر نية ويجعل ان لا يلازم من تقديري جعله مقصودا فاذا جعل مقصودا فقد  
 اخل بالحزم الذي هو شرط في النية قال ومن هذا الباب تعليق النيات بالمشيئة الا ان



يقصد التبرك فلا يجب في جوان انتهى وفيه نظر يظهر مما اشرنا اليه في عدم تعليق  
الاعتكاف على الشرط لان جعل العبادة متعلقا بالذلة لا يستلزم قبول العبادة بالتعلق  
فضلا عن كونه عينه كما هو ظاهر عبارته في الاولى تشمل الاقسام الاربعة بما ذكرنا لان  
انه يصح نية اليوم المشبهة على حجة التردد بين شهر رمضان فواجب وشعبان فتد  
ونية الرباعية المشبهة بين الرباعيات الثلاث ان كان الغائب ظهر افظهر او عصر ا  
فصبر او عشا وفعشا لاننا نتفق صحة القصد كذلك بل ينوي في الصيام من شعبان  
لكن دل الدليل على اجرائه عن رمضان اذ اتيين لخلاف وينوي في الرباعية الفاشية  
وينصرف اليه وان خالفه في وصف فجر والاحقات للدليل وليس هذا من التعليق  
في شيء كما يخفى قوله فان قلت يحتمل على مقدمته وهي ان اشتراط ما لا يتم العقد الا  
به هل يكون محلا في تائيد ام كالموقال بعقد الكتاب مثلا ان كان ملكي لو ان كنت  
عاقلا او جائزا لنصرف وان كانت زوجتي فهي طالق وانكحنت ابنتي الصغيرة فلا  
ان كانت لي عليها الولاية وقول الحاكم المعلوم كونه كذلك حكمت ان كنت حاكما الى  
غير ذلك مما لا يخفى ويغرب من هذا اشتراط الوصف لحاصل كقوله بعقد كذا ان  
كانت الشمس طالعة حال طلوعها وعلم المتعاقدين والذي يقوى في نظري القاصر عدم  
صحة ذلك كله لان العقود اسباب شرعية بالفاظ خاصة لم يعلم كون هذا منها  
فيكفي لذلك الشك في سببته وايضا الاصل عدم حصول النقل والانتقال ونحوه فيقتصر  
على المتيقن وان امكن الصحة لان هذا التعليق بمنزلة اللغو في القول لعدم القصد الى  
مضمون حقيقة بل هو من قبيل الالفاظ الخارجة عن نفس العقد التي لا يخلو ذكرها  
فيها كالمشبهة للتبرك وقول الحمد لله رب العالمين ونحو ذلك ولان الشك من هذا  
الجهة شك في حصول المانع وقد مر ان الاصل يدفعه الا ان للنظر محال في الصحة <sup>الضعف</sup>



الاول يجعل التعليق جزء من العقد ومن متعلقات لفظه بما اذا قدم الشرط وقدر  
العقد بالغا كما لو قال ان كان ملكي فقد بعثتك وان كنت مالكا فانت وكيل  
من بيعه وان كانت زوجتي فهي طالق وهذا بخلاف ذكر المشيئة تبركا ولحد ونحوها  
ومن هذا يظهر ضعف الثاني نعم اذا ذكر ذلك من غير ربط له بالعقد وعرف من جاله  
انه غير مقصود له التعليق امكنت الصحة ويكون كالشيء للتبرك ونحوها هذا كله  
التجيز<sup>٢</sup> مما لا ينافي التحجير كما الامثلة المذكورين وامام مع منافاته التحجير كما لو قال بعثتك ان طلعت  
الشمس وانت وكيل ان رضى زيد وهي طالق اذا اهل الشهور ففي شرح الارشاد لفخر  
الاسلام ان تعلق الوكالة على الشرط لا يصح عند الامامية وكذا سائر العقود جائز  
كانت او لا زعم انتهى وعن غايته المرام انه لا خلاف فيمنع عن التذكري في الوكالة وتجب  
ان تكون منجزة عند علمائنا وعن جامع المقاصد عن علمائنا اجمع وبالجملة لا اظن  
مخالفا في ذلك لا ببناء العقود على التحجير وهو حصول مقتضاها عند حصولها  
والتعليق بنا فيه لا فضاة تاخيرها ولان الشارع وضعها لرفع التنازع ولو كانت  
للاعم لم يرفع لجواز ان يقول اني اريد الايقاع بعد ذلك بيوم او يومين مثلا  
وكون الحال هو الفرض الشائع بحيث عليه الاطلاق غير معلوم فلا يثبت الى ما ذكره بعض  
مناخري المتأخرين من عدم الدليل عليه شرعا ومن انه لا يثبت شيئا في مثل الوكالة  
المعلقة على شرط المضار الجواز المضروف قطعا وبما يؤيد صحة عقد النكاح المعلن  
على شرط فان سدد جواز المضروف في المضاربة الفاسدة وصحة ضمان ما لم يثبت  
كافي البازل من ماله بعد انقاسها وطلبها منه لو قال طلق زوجتك على ما يروى عن علي رضي الله  
وفيما لو قال راكب البحر الذي المتاع الوقوع في البحر علي ضمانه وفي ضمان ما يحلله  
المشتري من بناء وغرس على قول ونجدة الطيب قبل الموت فان هذا الضمان والابراء



بمنزلة ما لو قال على صفاته انطلقت والقيت واعترفت وانت بى ابن مات وهذا هو  
التعليق المنوع وظاهر الاكثر صحة وفيه نظوا ما الاول فلما عرفت من الاجماع والاصول <sup>المؤيدة</sup>  
بظواهر الاخبار فان ظاهرها اقتصاء العقد بغيره وما الثاني فلان جواز الضرف في <sup>مسئلة</sup>  
الوكالة المعلقة والمضاربة الفاسد بالاذن الضمنية المعلوم من غير العقد وهي غيابة  
المستفادة من نفس العقد من هنا تحكم ببطلان الجعل فيما لو اشغل عقدا الوكالة على جعل و  
بطلان حصته في المضاربة وثبت بذلك اجماع المثل في الموضعين وصحة عقد النكاح مع  
بطلان الشرط للدليل وبالمنع من تعليق الضمان في المسائل المذكورة بل هو ضمان من غير  
مشروط فلم هو ضمان ما لم يجب وانما صح لقيام الدليل عليه وهو ليس لحاجة اليه كما  
في الامراء المذكور هذا وعن بعض الشافعية جواز التعليق في العقود وربما اجمع لهم بعض  
بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في لفظ الحديث لكن مضمونه انه ان قل جعفي فامير الجيوش  
زيد بن حارثه وان قل زيد بن زبدان حارثه ففلان لم يحضر في اسمه وبانه يصح في  
عقد الاحرام ان يقول اهلا <sup>لا</sup> كاهلال فلان ويدفع بان المخصوص عليه في الرواية انما  
هو الولاية وهي كالوصاية يقبل الشرط والتعليق والتسوية في الاهلال <sup>التسوية</sup> لا يستلزم  
في غيري ولهذا لا يصح اطلاق صلاة فلان واصوح صياحه الى غير ذلك فاذا امتنع في جلسة  
ففي غير جلسة بطريق اولي هذا واعلم انه كما يمنع التعليق في السبب فيما لو قال ان كان  
وكيلي قد اشتراه فقد بعته وان ماتت احدي اذراك الاربع فقد زوجتك ابنتي  
وان مات اب فقد زوجتك امته الى غير ذلك مما لم يعلم المتعاقدان حصول الشرط فيه حال  
العقد يمنع التعليق في الركن كما لو قال بعبتك غبلى ثمن قينة او بمثل ما باع فلان عبدا  
او نظير ويدخل في هذا ترويج المشكوك في حالها وحوثها فبان حلها ومثله لو طلق ما  
ليشك في زوجتها فبان زوجة او نصب القاضي من يشك في اهليته للولاية فبان







مختلفة اختلاف المدرك لذلك وذلك لان منها ما هو شرعي محض لا دخل فيه للعرف  
 والعادة وان ادرك العقل الحكمة في بعضها وذلك كدخول الوقت بالنسبة الى اليومة  
 وقضاؤها والكسوفين بالنسبة الى صلواتها والاب والجد للصغير ومن بالغ مجنوناً وكولاً  
 الملك ولحاكم وتسليط الوكيل على ما وكل واسباب الحرج واسباب التكفير في الصوم  
 وغيره واجتماع النذور وشبهها اذا لم يكن الوفاء الوفاء بالجميع ومن ذلك اجتماع  
 الحقوق الالهية مع غيرها وحقوق القرابة بعضها مع بعضها ومع غيرها وحقوق  
 الغير اذا لم يستطع الوفاء بالجميع الى غير ذلك من الابواب التي جعلها الشارع مؤثراً  
 لأمور خاصة لا تعلم الا من جهة ومنها ما هي امور عادية غير الهما لتشبه الشرعية لنظر  
 الشارع فيها باعتبار تخصيص كل واحد منها بمسبب خاص لا يعلم ذلك الا من جهة  
 كالسرقة والزنا والقتل وغيرها بالنسبة الى حدودها ومنها ما هي غريبة مخصة  
 كنصب السكين وحفر البئر ووضع الحجر واللقاء في صبة وقتل الغير ضرباً أو خنق  
 او حرق واثلاف امواله او شيء من اطرافه الى غير ذلك اذا عرفت هذا فالجواب هنا  
 يقع في مقامات **الاول** اذا عارض بيان من الابواب الشرعية المحضة والمضاهية  
 في ذلك تقديم الاهم في نظر الشارع وهذا قد يستفاد من بعض الشارع صريحاً او ضمناً  
 او من فحوى كلامه او من تتبع سيرته وطريقته وعلى الفقيه ملاحظة ذلك كله وذلك  
 كتقديم اليومية على صلوة الكسوفين والغاية على الحاضن مع السعة وبالعكس  
 في الضيق وتقديم العبد الفقير على الحر في صلوة الجنان وتقديم الوقت على الجماعة  
 المفردة في اوله وظن زوال العذر من مرض او قية يرجح على السبب المقتضى  
 للتقديم بما في التيمم وفي تقديم الصف الاول على فوات الركعة اشكال وتقدم  
 ولاية الملك على ولاية القرابة وولاية القرابة على ولاية الحاكم وتقدم المسلم على الكافر



في اخذ اللقيط المسلم وتقديم النفس في الاتفاق عليها ثم الزوجة ثم الابوين <sup>والاولاد</sup>  
ثم الاجداد واولاد الاولاد والاد من الاجداد واولاد الاولاد يقدم على الاجداد  
لو كان احدا الا قارباً شديداً حاجة لصغره ولم يمكن الجمع احتمال تقديم الصغير <sup>لضعفه</sup>  
عن التحصيل ولا اكتساب وعدم تحمله على مشقة الحاجة وتقديم <sup>الاولاد</sup> أم المذكر في الحضنة  
على الاب عند افتراق الزوجين هذه حواش من حين الولادة وبيع منين كذا  
ان كان انثى او خنتى على الاقرب وقيل الى التسع وقيل ما لم يتزوج وان مات  
الاب فالام اولى بالولد مط من الوصي وعنى الى ان يبلغ والام لحره المسلمه اولى  
من الاب المملوك والكافر ولو تعدد الابوان فالجبل للاب اولى من قرابة الام ولو  
تعدد المساوون اقرع بينهم ومن ذلك تقديم بينة الخارج على بينة الداخل  
وقيل بتقديم بينة الداخل لا عنضادها بالظا وتقديم الاكثر في الشهادة وتقديم  
الاعلم الاورع في الامامة والحكم الى غير ذلك من الفروع المتكثرة ولتطلب من  
ابواب الفقه وقد مر طرف منها في التذنيب الثاني في اواخر الدلالة في المنطق  
وكثير منها كثير الوقوع **المقام الثاني** في الاسباب العادية لجارية مجرى  
الاسباب الشرعية المحضه ومن ذلك اليد والمراد منها التصرف فان الشارع  
جعلها سبباً للملك ولو تعارضت اليدان فيحكم لها مع التساوي وتقسيم بينهما  
مع مخالفتها ومخالفتها ومن ذلك تقديم صاحب الفراش على الاجنبي لالحاق الولد  
ومن ذلك تعارض الشريكين فطلب أحدهما القسمة فانه يقدم على من لم  
يرض لها ما لم يخف من ظالم يظلمه او يكون في محل لا يمكن معها من جملة الى المال  
ويقدم قسمة التعادل على قسمة الود ومن ذلك تعارض الخطاب في النكاح كعبد  
عالم عفيف وحر جاهل فاستوى وحر فقير عالم مع حر غني جاهل او حر ما لم يعيب



وحرر صحاح جاهل فاسق اذا كان العيب محال لم يوجب الفسخ فانه يقدم الاول في الجميع  
 من ذلك التصرف مع الاكراه فانه يقدم الاكراه ولا اثر له معه للتصرف الا  
 فيما علق الشارع الحكم على حصول العلم فيقدم على الاكراه وذلك لو اكرهت ~~كالموت~~  
 على رضاع يوم وليلة او خمسة عشر ربيعة او ما شد العظم وابنت اللحم فانه  
 ينشر لحرمة وان كان مكروها وكذا لو اكره على القتل فانه يوجب القصاص  
 من المباشر وعلى الحدث فانه ينقض الطهارة ويوجبها بالنسبة الى الصلوة  
 والطواف والاكراه على رد المحسن والوكوف وحقوق الناس المالية من دين او  
 نفقة واجبي النفقة من انسان او دابة فانه يوجب البرائة وان لم يؤجر  
 تكون فيه المكرم بالكسر يتصور وكذا الاكراه على البيع لاداء الحقوق المالية حيث  
 لا يسيل الاب والاكراه على اثبات بعض الاذواج اذا سلم على اكثر من النساء فانه  
 معتبر وكذا تولى الحد والقصاص اذا لم يمكن الا بالاكراه وطلاق المظاهر والمولود  
 ومن اعسر عن نفقة الزوجة مع عدم الباذل على قول ومع اشتباه الزوجين حيث  
 خلم بصحة الاكراه ومن ذلك المعين المستعان للهن فانه تعارض فيهما مبيان  
 العارية ومقتضاها الضمان على الواهن ان تلفت في يد او يد المرفه والوهنة  
 ومقتضاها الضمان من المعبر فكانه ضمن المال في عين ماله والمستعير مضمون  
 عنه فلو تلفت في يد المرفه بغير تقريط فلا ضمان عليه ولا على الواهن ويكون  
 التالف من مال المعبر نعم لو تلفت في يد الواهن فعليه الضمان كالعارية ولعل  
 الاقرب جعلها بمنزلة العارية المضمونة لان ذلك المتبادر من مثل ذلك وقد  
 ذلك ما لو قتل فاطم الطريق فانه يقبل فان رجحنا حق الله ثم كان حدا ويقبل  
 ح ولو كان من قتله ابنا له او عبدا وان رجحنا حق الادى كان خصاصا ولا يقتل



المقام الثالث  
اصري

بابه وبالعبدا اذا كان حرا وكذا لو كان مسلما وقتل كافرا ومن ذلك المرتدان كان  
عليه قصاصا ومن ذلك لو اجتمع ما يوجب القتل والجلد فانه يقدم الاحف لئلا يذهب  
لحق الآخر ومن ذلك لو اجتمع القصاص باصبع والقصاص باليد تامة فيقدم الاول ان  
كان مقدما وكذا لو كان مؤخرا وهذا واضح لا يحتاج الى تنبيه فروع على الفقيه التامل فيما روي  
اليه هنا فيقدم ما يكون مما يملكون اهم في نظر الشارع كما في المقام الاول **فاما الثاني**  
فيما اذا تعارضت الامور العرفية المحضة وهذا ثلاثة انواع **اصد ها** ما اجتمع فيه سببان  
فليشتركان لو نسا وبالكافي جازي البئر وكذا لو حفرها احدها قربة العفو وزاد في حفرها  
الآخر على اشكال او نصب حجر فخر به ثالث فذلك او حجر كل واحد حجر فخر بهما معا  
لو كان احدهما عاثرين احدهما ناصبين احفل لوزم النصف على شريكه في النصب وهو اقوى  
من احتمال عدم الدية وكذا لو كانا حافزين واما لو حفر ناصب حجر به فوقع في بئر حفرها غاي  
عدوانا فان كان الحفر بعد النصب ضمن الحافز والافاض كال والا قوى لعدم وان  
اختلفا فيقدم الاقوى منهما في نظر العرف والعادة فلو حفر بئرا في الطريق المسلك  
ووضع اخر حجر فخر به ثالث فسقط في البئر فذلك ضمن الواضع ولو نصب فيها سكين  
فوقع عليها فذلك كما فركا لو سقط فيها حجر بالسييل او على طريقها وكذا لو وضع حجر عدوانا  
ثم جاء اخر فحفر بئرا الى جنبه فخر ثالث بالحجر وسقط بالبئر ومات فانه ضمن الحافز  
ولو سقط في البئر ووقع عليه الاخر فماتانا فالأظهر الضمان على الحافز وان امكن الجمع  
على عاقله الواقع بنصف الدية ثم ترجع العاقلة على الحافز ولو عثر بقاعد فسقط في  
البئر فمات ضمن القاعد ولو عثر عابث ضمن الحافز ان كان عدوانا والافهد ولو سقط  
المعثور به فمات ضمنه العاثر لان المباشرة هنا اقوى من السبب كما انه يضمن الواقف  
لو عثر به فوقع الواقف لان الوقوف في الطريق من مرافق الماشي فلو سقط الماشي ضمن



167  
لحافز على فرض العدوان الى غير ذلك من المسائل المشككة والوجه في الرجوع الى  
العرف والعادة في ذلك لانها علل عرفت ولان المستفاد من صحيح الكناز و  
الصحيح والحسن عن التوفيق المتقدمين في ذكوالابواب العقلية وصحيح الحلي <sup>حسنه</sup> او  
الدال على تقييد صاحب الحق المعتلم ما جاءه بنجته وغيرها من الاخبار والمنكبة  
والمسائل الوافية اذا العبرة بما يستند اليه العقل ولا دخل للتعبدي في ذلك **باب**  
ما اجتمع فيه العلتان والمراد بالعلة المباشرة فليست ركان لو تساوي في العلة كما  
لو اشترك في الضرب وان اختلفا في الكمية والكيفية كما لو ضربه احدهما عشرين  
ضربه بالسيف وضربه الاخر او طعنه طعنه لا يستند الموت الى ضربه بما عرفنا وكذا لو  
القياه في نار او مجرفات وان اختلفا في العلية كما لو القاه من شاهق فعدده  
الاخر نصفين او ضربه ضربا يقطع عمدة بموته به فجا وخر وجوته مستقيم فقطع راس  
فالضمان على القات والقاطع بخلاف ما لو قطع راسه وجوانه غير مستقيمة فعلى  
الاول الضمان وعلى الثاني دية الميت ومثله من قبل المريض حال نزعه بخلاف  
المريض الذي حيوته مستقيمة او من نزعت احشاءه كذلك فانه يعاقبه لانه قتل  
مستقر لحيوته وبالجملة فالان يحكم به الى ما ينسب اليه لا الى ما يحصل منه لولا ذلك و  
الوجه ما اشرفنا اليه في النوع الاول ولان ذلك عدوان ولا تركة وذر اخرى  
**المطلب الثاني** ما اجتمع فيها السبب والعلة والمباشرة قالوا يقدم المباشرة لانه اقوى  
من السبب لانه اقوى في الازاه والخر فيض من الماكوه والقاد الا النفس فيض من المباشرة  
مطو ويجلس الامر والتحقيق ان هذا القول ناظر الى حيث يكون المباشرة اقوى كما في  
لحافز عدوانا ومن القاه في الحفرة ومن نصب السكين ومن القاه عليها فانه يضمن الملقى  
كما انه يضمن الظالم ما اخذ ظمادون الساعي فيه والمشاكي اليه والنسبة اليهما



حجاز لا عبرة بها وما اذا كان السبب أقوى كالمزدحم رجلا الى بيته فعقره كلبه  
 او كان قد غطي البئر فسقط فيها او كان اعرج لم يرها فوقع فيها فانه يضمن السبب ولا  
 اثر لمباشته الواقع كما في البئر المحفورة علوا فاحث يقع فيها من لا يعلم بها وكذا لو  
 عطاها فلدغ غيره ثا لثا فيها كما في القواعد ومثله ناصب المسكين ومن القبي  
 المعاشير في طريق المسلمين فان المباشته الاضطرارية لا اثر لها مثلها كمثل مباحة  
 التقام لحوت المدفوع في البحر والاسد المدفوع الى فيبته فان الضمان على الدافع  
 كما انه يضمن لو رفع رجلا على ثالث فمات المدفوع عليه ومن هنا يظهر لك الوجه  
 في جارتين ركبت احدهما الاخرى فخسنتها ثا لثا فقصت المركوبة فصرعت الراكبة  
 فماتت فالوارد ان الدية على الناحسة والراكبة نصفين وعن الشيخ جماعة الغل <sup>بمضغها</sup>  
 وروي المفيد ان على الناحسة والمركوبة الثلثين وليتعد الثلث لاستناد القتل الى  
 فعل الثلاثة وافق بذلك جماعة منهم المحقق والعلامة في احد قوليهما ومقتضى ما ذكرنا  
 ان الدية على الناحسة ان لحاجات القامصة حيث زال الاختيار لا يباح كالالة و  
 مع بقاء الاختيار فعلى القامصة فلا يرد ما قاله في غاية المراد من ان الاكراه على القتل  
 لا يسقط <sup>الضمان</sup> <sup>الضمان</sup> للفرق بين الاكراهين واعلم ان الشهيدين امثلك في الكتاب المذكور  
 على الحكم بوجوب الدية معللا بان القوم ربما كان يقتل غالبا فيجب المقصاع وفيه  
 نظر فان الظاهر من الرواية ان كان على سبيل الملاعبة لا المقصد القتل فهو على فرض القتل  
 به فالبا شبه الخطا وجمادى من الفرق بين الاكراهين يظهر لك الحال فيمن فرحنا  
 فاكله السبع او القى نفسه في بئر او من سقط فانه يضمن الملقى لو كان الهارب اعرج  
 ولا يضمن لو كان بصيرا فانه ان بقي له اختيار فظ والافكسئلة اقل نفسا ولا  
 قتلتك فقتل نفسه وربما علل فيمن اقترعه الاسد بان للاسد قصدا واختيارا <sup>لك</sup>



165  
السبب فهو ملجئ الى اتراسه ونقل من المبسوط القول بمضمون ذلك وقواه <sup>في</sup> غاية  
المراد والتحقيق انه هو الظاهر في مسئلتى الملقى نفسه في البئر ومن تنقف واما من <sup>اعترضه</sup>  
السبع فلعل الاقوى ضمان الملجئ حيث لا يعلم الهارب حصول السبع في طريقه فان له  
ح <sup>له</sup> السلوك في ذلك الطريق بخلاف المسألتين المنع من الخلاص من الهلاك با  
الهلاك ويظهر لك الوجه في <sup>حاله</sup> من اركب صيدا في ساقته تله آخر لقوم السبب  
وضعف المباشر ما حديث من وقع في زينة الاسد فتمسك بشان والثاني  
ثالث والثالث برابع ففي رواية محمد بن قيس ان الاول فرسبته الاسد وعليه  
ثلاث الدية <sup>لثلاث</sup> وعلى الثاني <sup>لثلاث</sup> وعلى الثالث <sup>لثلاث</sup> للاربع الدية وفي رواية  
مسمع ابن عبد الملك عن ابي عبد الله ع ان عليا قضى للاول ربع الدية وللثالث <sup>ثلاث</sup>  
جلائث وللثالث بنصف وللاربع بكلمها وجعل على لك على قبائل <sup>دور</sup> <sup>الزحاجين</sup> و  
الخالف عن سمالك ابن حرب عن حنشل الصنعاني ان عليا ع اوجب للاول ربع  
الدية لانه مات ثلثة فوقه وللثاني ثلثي الدية لانه هلك فوقه اثنان وللثالث  
نصف الدية لانه هلك فوقه واحد وللاربع كمال الدية فبلغ ذلك الدية رسول الله  
فامضاه وفي غاية المراد عن بعض نسخ السرائر في هذه الرواية وللثالث ثلث الدية  
وعلى هذا توافق رواية مسمع قال ويؤيد التعليل بانه وقع فوقه اثنان فيبغى ان  
يسقط الثلثان كما سقط بوقع ثلثة ثلثة الارباع الا ان نسخ المبسوط والسري  
الشهرى فيها ثلثي الدية وعلى هذا توافق رواية مسمع قال ويؤيد التعليل  
بانه وقع فوقه اثنان فيبغى ان يسقط الثلثان كما سقط بوقع ثلثة ثلثة  
الارباع انتهى وحكى قدس سى عن المحقق انه قال والاولى اظهر بين الاصحاب وعلم  
عليها وعن المفيد وكذا ابن البراج وسلاح النضرى بالعمل بوجهها وعن ابن



١٦  
فمن سقطت الجنايات عني عدو لم يكسر الوعدنا لكثيري  
تعدو وكما فعل  
الذي غفل  
شيئا من  
هذا السوء  
فان كان  
لا ديني  
فنفقوا  
معدي  
والنفاق

في حقه ما  
 لا يحتمل كان الثلاثة قتلوا الرابع مجرهم اياهم فعلى كل واحد ثلث الدية ولم يكن على الرابع  
 شيء لانه لم يجز احدا عن السراى بعد نقل هذا القول قال وعلى هذا ابدا وان كثروا  
 هذا الذي يطابق ما رواه اصحابنا قوله وعلى هذا ابدا وان كثروا يريد ان الاخير نصفه  
 السابقون فان كانوا ثلثا فالحكم ما ذكرنا وان كانوا اربعة فعلى كل واحد ربع الدية  
 وان كانوا خمسة فخمسة عشرها وعلى هذا وعن المحقق الثاني في المنكحة ان الثاني والثالث  
 لاديتهما والرابع قتله الثلاثة فعلى كل واحد ثلث الدية ثم قال لا يتق هذا قتل احد  
 فنقول ليس كذلك لانه لم يقصد احدهم قتل صاحبه ولا قتل ما قضت العادة له  
 معه لظنه التخلص باستمساك المقبوض وانما الدية للوجه الذي ذكرناه من النقل  
 والتعليل النظري وانما لم يلزم الاول زيادة عن ثلث الدية لان المجزوء كما قل  
 عدل الرابع وقد ايد هذا الاخبار والرواية عن اهل البيت ع انتهى كلامه على ما حكاه  
 في غاية المراد وحكي عن الراوندي ان ما ذكره المحقق وابن ادریس ظاهره ان الذي  
 يغرمه الاول ليس لاهل الثاني والذي يغرمه الثاني ليس لاهل الثالث والرواية  
 مصرحة به فيكون معناها ان اولياء الاول يدفعون الى اولياء الثاني ثلث  
 الدية فيضيف اولياء الثاني اليه ثلثا اخر ويدفعون الى اولياء الثالث فيضيف  
 اولياء الثالث اليه ثلثا اخر ويدفعونه الى اولياء الرابع وعلى ما ذكره ينبغي ان  
 اولياء الرابع يطالبون كل ثلث دية بلا توسط اخر انتهى ما حكاه عن الراوندي  
 ثم قال وهو حسن وقال في الادشاد بعد نقل الرواية ويحمل وجوب دية الثاني  
 على الاول والثالث على الثاني والرابع على الثالث قال ولو شككنا بين مشاركة الامساك  
 والمشاركة بالحد بفعلى الاول دية ونصف ثلث وعلى الثاني نصف ثلث وعلى  
 الثالث ثلثه وبمثله قال في القواعد والوجوه في الثاني ان موت الثاني يحذف

والوصفي الاصل الاول ظاهر  
كلهم بما يشاء عقل من جد فيه



الاول والثالث يجذبهما والرابع يجذبهما فكان على الاول اللية تامة للثاني لانهما  
 يجذبه لا غير ونصف دية للثالث لانهما يجذبه وجذب الثاني فيشتركان  
 فيه وثالث للرابع لانهما يجذب الاول والثاني والثالث وعلى الثاني نصف اللية  
 للثالث لانهما يجذبه وجذب الاول وثالث للرابع لانهما يجذبه وجذب  
 الاول والثاني وعلى الثالث المثلث لا غير للرابع لانهما يجذبه مع جذب الاول  
 والثاني فيشتركون بالسوية اقول هذا في مسألة مخرج وقع في ذية السبع واما من  
 وقع في البحر فحذب اخر والاخر حذب ثالث والثالث رابعا فالظاهر فيه الاحتفال  
 الاول والذي يقتضيه التشريك فيه ان الاول نصف اللية لانهما يجذبونه  
 جذبه الثاني عليه ولا اثر لها لئبتهما اليه نفسه ويجذب الثاني <sup>الثالث</sup> والثالث والرابع فيكون  
 نصفهما الاخر على الثاني والثالث ولا شيء على الرابع لانه لم يجذب احدا ولو جرب  
 اخر كانت اخماسا فعلى الثاني والثالث والرابع ثلاثة اخماس ويكون خمساها هذا  
 لمكان فعله وهكذا في فعله في المسئلة ثلث اللية لانهما يجذب الاول  
 وجذبه الثالث وحذب الثالث الرابع فعلى كل جاذب ثلث فيسقط جذبه لانه  
 فعله فيبقى له الثلثان وللثالث نصف اللية جذبه الثاني له والنصف الاخر  
 هدر لمكان جذبه الرابع لانه فعله فلا اثر له كما انه لا اثر لجذب الاول الثاني  
 لانه مباشر بعيد لا يستند الفعل اليه عرفا ولهذا يضمن الثالث لا غير دية الرابع  
 كاملة والذي يقتضيه قاعدة القتل ان الاول هدر لانهما يجذبونه بوقوعه جذبه  
 والثاني عليه ولا اثر لجذب الثالث والرابع بحسب الظاهر وان كان هناك اثر جازم  
 القول في التشريك والثاني نصف اللية لانهما يجذب الاول له ~~والنصف~~ والنصف  
 جذبه الثالث عليه وهو هدر وكذا للثالث النصف جذبه له <sup>ونصف</sup>

الثاني



الاخر هذه لانه يجذب الرابع وهو فعله وعليه الرابع كمال الدية لانه مات بجذبه  
 لا غير هذا لو كان المكان ضيقا فيقع اللاحق على السابق ولو فرضنا الاتساع  
 بحيث ان يكون المجدوب قد وقع في حاوية مات كان على كل جاذب دية مجذوبة  
 اليه واليه ينظر الاحفال الاولى في الارشاد والقواعد في غير مسئلة الزينة وبالجملة

دلا

**مسألة**

الضابط في ذلك استناد الفعل الى ما ينسب اليه عرفا **فاحدا**  
 في معرفة الربي وهو الجزء الذي يركب منه ذات الشيء فخرج بقيد التركيب الامور  
 الهارضة كالشروط ونحوها الذات من المركب والابواب والعلل المفردة و  
 المراد بالربي هنا اعم منه في نحو ما ذكره في المصنف وهو شامل لجزء الهيبة  
 وجزء جزئها ضروري انه جزء واعلم ان الاصل في كل مركب توقف حكمه على اجتماع  
 اجزائه عبادة كانت او غيرها ومن هذا يعرف ان الاصل في كل جزء ان يكون  
 دكنا الا ما خرج بالليل ويدل عليه تتبع ادلة جزئيات الامور المركبة من جباد  
 وغيرها مضافا الى ان الاصل بقاء التكليف وعدم الخروج عن العهد في  
 التكليفات وعدم النقل والانتقال وبقاء حكم ما كان على ما كان في غير التكليفات  
 ما لم يتحقق تمام السبب وايضا اللازم من انتفاء الجزء انتفاء الكل لان الحكم <sup>ط</sup> <sup>ط</sup>  
 بامر يلد مدار تحققه وصدق حقيقته ومع انتفاء الجزء فهو غير متحقق ولا يصدر  
 عليه اسمه حقيقة فان قيل ان مسئلة المركب ذي الاجزاء كمسئلة المطلق  
 المقيد فانهم اختلفوا في انه ينتفي المطلق بانتفاء قيد احد ابل هنا اولي العلم  
 الانتفاء لوجوه **احدها** انه كثر ما ينتفي الجزء ولا ينتفي الكل ولا الصلابة <sup>حقيقته</sup>  
 كما في صفة زيد مثلا على فانه بعد قطع يده واذنه **ثانيها** اتفاقهم على وجوب  
 ما يستطع من افعال الصلوة وافعالها بعد الامتناع من بعض وما يستطع من الاطعام

من ما ينتفي من اجزاء الشيء وانما بعد قطع بعضه على وجه

او الصلوة



او الصياح او الكسوف في الكفارة مع عدم التأكل من الاحمال او المبدل **والثاني**  
 الاخبار الواردة كقولهم الميسور لا يسقط بالمعسور وما لا يلد لك كله لا يترك كله  
 واذا امرتكم بشئ فانوا ما استطعتم فانها صارت بمنزلة قاعدة ثانوية تهدم  
 القاعدة المذكورة من اساس قلنا او لا تمنع اتحاد المركب ذي الاجزاء بالمطلق المقيد  
 ان الحكم في الاول على شئ واحد لا يتخلل الى شيئين قطعا بخلاف الثاني فانه يتخلل  
 الى حكمين على حقيقتين في ذم بعضهم ومن هنا ترى من يدعي بقاء الحكم في المباد  
 بعد الانتفاء لجزء الاخر لا يذهب الى مثل ذلك بل يفرغ الى الانتحاب فان والى  
 الانتفاء المشار اليه في الوجه الثاني اخرى والى الاخبار المذكورة كونه وثانيا لو لمنا  
 اتحاد المستلزم لكنا نمنع بقاء حكم المقيد بعد انتفاء قيد كما ستعرف ذلك  
 في محله التزم والقول بان هذا اولى خال عن التخصيص وما ذكر من الوجوه في دفع  
 الاول بالمنع من صدق الاسم حقيقة على ما انتفى منه لجزء وصدق اعم زيد المقطوع  
 ليس لانه اسم للاعضاء المخصوصة المركبة بالتركيب المخصوص بل هو اسم لجزء من  
 لبيان الناطق والاعضاء المخصوصة مشخصات له فلا يلزم من انتفاء بعض المشخصات  
 انتفاء الذات ما لم تنف بانتفاءها وجاب عن الثاني بان خروج الجزئيات المذكورة  
 للدليل لا يستلزم اثبات قاعدة ثانوية لعدم حجته القياس الاستغرائي وعدم  
 تماميته ايضا لبقاء حكم القاعدة المذكورة في ابواب المعاملات بل والعبادات  
 غاية الامر خرج منها الدليل رفع لجزء والعصر ما لا فائدة له به وبعض صور الاشياء  
 والجمل في بعض الاحيان في بعض اجزاء الصلوة والجمعة وفي حال الغدنة والتعدون  
 ومن هنا يظهر لك الجواب عن الوجه الثالث مع ما حجته هذا العموم من النظر العلم  
 الضابط لا في اد الابدالعلاج **والثالث** في بيان حكم الوكي اي

النسيان



القاموس

لجزء الذي ركب منه باعتبار العلم بحصوله وعدمه وفيه ثلاث مقامات

**المقام الأول** في الركن المعلوم الوكينة والمراد بالمعلوم هنا ما دل الدليل

المعتبر في مثله على وكنيته سواء كان مفاده العلم او الظن فيشمل ما يستفاد وكنيته

بجزء الواحد ونحوه من الأدلة الشرعية اذا كان السبب من الامور الشرعية واذا

كان من الامور الغفوية فالمعتبر فيه ما دل على حجته مثله وفيه خمس مسائل **الأول**

ان تعلم حصوله وهذا الاشكال فيه باعتبار ترتيب اثر تلك العلة وذلك السبب

ذلك العمل ان كان مما يتصف بالهجنة وضدها **الثانية** ان تعلم بعدم

حصوله وقد عرفت في الدلالة السابقة ان الاصل يقتضي انقضاء تلك العلة وذلك

السبب ولا يترتب اثرها عليها ويتصف ذلك العمل بالبطلان ان كان مما يتصف

به وبالهجنة كاتصاف ببيع بالبطلان لوله يحصل احدا كانه الثلاثة من الصيغة

والمتعاقدين والعوضين وكذا للدين بالنسبة الى فهدا احدا المتعاقدين والعين

الملوكة وما يدل على الإيجاب والقبول والرهن بالنسبة الى الصيغة والحل والعاقد

ولحق والضمان بالنسبة الى الصيغة والضامن والمضمون عنه والمضمون له ولحق

المضمون به ولحواله بالنسبة الى العقد والمحل والمحال عليه والمحال به والكفالة بالنسبة

الى العقد والكفيل والمكفول والمكفول له وكذا الصلح الى العقد والمتعاقدين ولحق

والعادية بالقياس الى ما يدل على الإيجاب والقبول والمعير والمستعير والمستعير

واباحة المنفعة والشفعة بالنسبة الى الشركة والحل وما يدل عليها والمزارعة بالنسبة

الى العقد وتعيين المدة وامكان الانتفاع بالارض في الزرع والحصة والاجارة بالنظر

الى العقد والمتعاقدين والحل وهو كما يصح اعادته والعوض والمنفعة والمساقات

بالنسبة الى العقد ومتعلق العقد وهو كما له اصل ثابت له ثم يتشفع به مع بقائه

المادة



والمدة والعمل والثمار والشركة بالنسبة إلى الشريكين والحل والقراض بالقياس إلى  
 العقد والمتعاقدين وراس المال والعمل والربح والوكالة بالنسبة إلى العقد وهو ما  
 يدل على استنباطه في النصف والموكل والوكيل ومنع الوكالة والمسابقة بالنسبة  
 إلى العقد والحل والخط والرمي بالنسبة إلى العقد والآلة والمتعاقدين وتعيين الخط  
 والغرض وعدد الإصابة وتعيين الرماة وإمكان الإصابة والوقف بالنسبة إلى الصيغة  
 والعاقدة والموقوف والهبة بالنظر إلى العقد والعاقدة والموهوب ~~والقبض~~ والقبض  
 والائتزاز بالنظر إلى القربة وما يدل على الإقرار أن قلنا أنه يتصرف بالهبة والفساد  
 كان يتحقق هذا أو يصح وهذا بطور الوصايا بالنسبة إلى الإيجاب والقبول إن كان قد  
 بشئ من ماله لغيره والموصي والموصى له والموصى وهو كل مقصود يقبل النقل والنكاح  
 بالنسبة إلى الصيغة والحل والمعاقدة وما ذكر المهر فليس من أركانها ويضاف إلى الثلاثة  
 المذكورة ذكر الأجل في المنعة والطلاق بالإضافة إلى المطلق والمطلقة والصيغة و  
 الإشهاد والخلع بالنسبة إلى الخلع والمختلعة والصيغة والغدية والإشهاد وما سأل  
 المطلق فهو من متعلقات الغدية والمبارات بالنسبة إلى أركانها وهي كالخلع على  
 أنه يجوز أن تتبع الصيغة بلفظ الطلاق والاقتضاد على أنت طالق على كذا أو بكذا في الخلع  
 خلاف وإن يكون الغداء بقدر المهر أو أقل فمحرّم الزيادة بخلاف الخلع والظهار <sup>بالنسبة</sup>  
 إلى الصيغة والمظاهر والمظاهرة والمشبّهة بها والإبلاء بالنسبة إلى الخالف والمحل  
 عليه والصيغة والمدة والملافة بالنسبة إلى الملاعن والملاعنة والكيفية والعق  
 بالقياس إلى المقتضى والحل واللفظ والولاية بالنسبة إلى التبرع بالعقود وعدم التبرع من  
 ضمان المخرجه والصيغة والتدبير بالنسبة إلى الصيغة والمباشرة والحل وهو كل حمل  
 غير وقف والكفاية بالنسبة إلى العقد والعوض والسبيل والعيد واليمين بالنسبة إلى



الملفظ والمخالف والمتعلق والناذر بالنسبة الى الصيغة والناذر والمتعلق الى غرض ذلك  
 من الابواب المركبة فانه اذا فقد احد اركانها المعلومة المركبة لم تنصف بالصحة <sup>وصفت</sup>  
 بالبطلان ومعناه عدم ترتيب السبب عليه وبالجملة اذا فقد الركن المعلوم المركبة من  
 احد الابواب المركبة امتنع ترتيب اثر عليه والوجه في ذلك ظاهر مما ذكر  
 في الدلالة السابقة وان قيل ان اللازم مما ذكر كفساد كل مركب اذا فقد جزء منه سببا  
 كان او غيره عاملا او ناسبا عالما كان او جاهلا وذلك لا يجري في اكثر اجزاء المصلوق  
 ولج وفيها من العبادات كما لا يخفى قلنا خرج بعض الامور للدليل لا يستلزم  
 بطلان القاعدة كما اشرفنا اليه في اخر الدلالة المتقدمة **المسئلة الثالثة**  
 ان نطق حصوله مقتضى القاعدة المذكورة عدم الاكتفاء بظن حصول  
 ضرورة ان تحقق السبب والمعلول تابع لتحقيق السبب والعللة فلا يكفي فيه  
 من العلم واليقين نعم خرج عن ذلك الظن بعد الفراغ من السبب لصاله عدم  
 التسيان حاله وبناء فعل المسلم على الصحة فلا يلتفت الى دعوى من يدعى بعد <sup>المعاملة</sup>  
 الى لم افطع حصول تمام اركانها وانما اظن حصولها وهذا غف من يدعى اركان  
 انتفاء الركن على سبيل العلم فانه في الحقيقة ثبات للسبب ومن قال بعضهم بتقديم  
 قول من يدعى الفساد فلو اختلفا في ان المعقود عليه محرر والعبد حلف منك وتوقع  
 العقد على العبد كما اشرفنا اليه في الوضيلة المذكورة في اول هذا المطلب وخرج عن  
 ذلك الظن في حصول الركن اذا كان من الظنون المغيرة شروعا كالظن لحاصل من  
 اخبار اهل الخبرة بنفاد البلد وكون هذا الجملد بالبيع جملد الحيوان الكدائي مثلا  
 والظن لحاصل من خبر العدل الواحد على الاقوى ما لم يستلزمه القاصم فعديلين  
 فيكفي الظن من خبر العدل او العدلين حصول ركن النذر وشبهه اذا شك



في اثباته عليه حين الاثر اجماعه وبالحجة كل ظن يعتبر شرعا في حصول السبب نفسه  
 يعتبر في حصوله وكنه اذ حصول الجزء لا يزيد على حصول الكل **المسئلة الثانية**  
 ان نشك في حصوله فنقتضي القاعدة عدم الاكتفاء بذلك السبب وعدم حصول  
 الاثر لما ذكر في الظن بل هنا اولى نعم لا يعتبر الشك في الحصول بعد تمام السبب لما  
 ذكرنا في المسئلة الظن وبالحجة فالسبب المعلوم السببية والادكان المعلومه والركنية  
 لا بد من العلم بحصولها حصولا لها فلا يكفي ظن الحصول فضلا عن الشك فيه ولا فرق  
 بين الكل والجزء لان الشك في الجزء شك في الكل نعم فلا يستثنى من ذلك الشك  
 في حصول الايجاب بعد حصول القبول مثلا كما لو كان وليا او وكيلًا فاتباع لمن له  
 الولاية او وكاله من نفسه وكذا لو علمنا بحصول القبول وشكنا بحصول الايجاب  
 فمات من له الايجاب بناء على ان العادة قاضية بوقوع الايجاب فتحكمها في المقام كما  
 ميأتى انهم في اخر **المقام الثاني** من الامر الثاني في العبادات **المقام الثالث**  
 في مظهر الركنية والتحقيق ان السبب ان كان من الابواب الشرعية المختصة كالطهارة  
 والغسل بالصم والوضوء ويحوز ذلك فالمعتبر في ثباته العلم بمعناه الظن لمحصل من  
 الدليل المعبر شرعا وكذا اذا كان من الابواب العرفية التي اعتبرها الشارع بعض  
 افرادها دون بعض كالعقود والاقامات فانها لا تثبت الا بما دل الشارع  
 عليه في ثبوتها فان الظن من ذلك بمنزلة العلم وان كان من الابواب العرفية  
 العامة كالقتل والنلف والحرق والغرق وغير ذلك فالمعتبر في تحققها العرف العام  
 او العرفية الخاصة كالطب والنجوم والحساب وغير ذلك فالمعتبر في تحققة عرف  
 اهل ذلك الاصطلاح فالظن لمحصل من الادلة الشرعية بمنزلة العلم وكذا الظن  
 من العرف عاما كان او خاصا لا نشأ قهرا على ان الحكم في ذلك عرفهم فما امكن

مسئلة



العلم فيه فالعلم والافانظ لانه الحكم في اثبات الموضوعات للدليل العسر والمخرج  
 استمرار المسار عليه ومن هنا لم يخالف في ذلك من ادعى لزوم العلم في الاحكام و  
 حيث كان الظن في المقام بمنزلة العلم ثبت في الركن من ذلك حكم المعلوم الركن  
 من المسائل الخمس المذكورة نعم بناء على حجة كل ظن للجهد وفرضا كون الظان محتملا  
 اجري فيه حكم المعلوم ايضاً فتدبر **المقام الثالث** في الركن المشكوك في دكته  
 والمراد بالشك هنا ان يكون الاحتمال في الركن وعدمه على الاحتمالات لجائز في مثله  
 لا اعتبارا واما ان لم يبلغ حد الجحيم والاعتبار بالاحتمال الذي لا مرجع له بوجه وذلك  
 كالشك في دكته القبول للوقف والوصية والاقالة والفسخ واتحاد جنس المال  
 ووضعه للشركة والقبض للرهن وكون الارض ملكا لا بياها في الشراعية والاصول  
 كذلك في المسابقات وحضور العدلين للطلاق ونحو ذلك مما يستند الى  
 العلم وشبهه والحق في هذا ان الركن يتبع تمام المهية فما كان من جعل الشارع  
 فيتوقف في معرفته على بيانه كسائر الماهيات التوقيفية نحو معاجين الاطباء وما  
 اصطلح عليه العلماء ولا يكفي فيه اصاله عدم جزيئه هذا مثالا لان اللازم من ذلك  
 الموضوع بالاصل وهو بيط وكذا ما كان منها من جعل اللغة او العرف فان المرجع  
 في معرفته حقيقته الى اربابها قد جعلوا طرقا للوصول الى معرفته كحقائق عندهم  
 ليس منها اصل العلم وهذا مما لا فاصل فيه لاحد وانما التامل في امرين **اصلها**  
 ان مهيئات العقود والايقات هل هي شرعية كما هيئات العبادات فتوقف في  
 معرفتها على بيان الشارع وتفسيره ام هي باقية على حقايقها اللغوية غايه ما  
 في الباب ان الشارع اعتبر بعض افراد تلك المهية دون البعض وتظهر التوجه  
 لها ان كانت شرعية فالأظهر ان تكون اسمائها للصحيح دون الأعم ثم ان كانت

المقام الثالث

احد



مبينة صح نفى المشكوك في جزئيه او شرطيه بالاصل وان كانت محمله امتنع ذلك  
وان لم تكن شرعية فالأظهر انها اسماء للاعم وتكون من قسم المبين يرجع في مقام الشك  
في جزء او شرط الى صلات الاسم لغة او عرفا ويدفع المشكوك فيه بالاصل نعم لو وقع الشك  
في صلات الاسم لغة او عرفا لاحتمال الجزئية فيها امتنع دفعه بالاصل لما اشترتا اليه اتفاقا من  
امتناع اثبات الموضوع مطا بالاصل فاعرفت هذا فالنحو الثاني وقد اسلفنا في التبيين  
الثالث بعد ثبوت الحقيقة الشرعية تحقيق ذلك نعم هي عند المتشرعة حقيقة في المعبر  
شوعا ولهذا يقولون البيع مثلا لغة لكننا <sup>منه</sup> شرعا لكنا يريدون بهذا مصطلحهم <sup>لأنه</sup>  
على المعبر عندهم في الشريعة ولهذا يعرف كل واحد منهم تلك المعاملة بما يقتضيه <sup>هه</sup>  
لأنها حقيقة شرعية وكيف كان فالشك في الوكي شك في تمام السبب فان كان  
بالنظر الى انه جزء معناه لغة فظاهر انه يمتنع اجراء الاصل لما ذكرنا وان كان بالنظر الى  
الى انه جزء ما اعتبره الشارع ام لا فالأصل هنا وان امكن اجراءه من حيث هو اذا  
كان الاسم صادقا لغة او عرفا لكن يمتنع باعتبار الأصول المعاصرة من استصحاب الحالة  
السابقة من بقاء الملكية فيما يرايه القليل والقليل واستصحاب الانزال لشيء  
من ذواته وغيورها واصلها عدم تحقق المزيد شوعا ولان الشارع لما عرفنا انه لم  
يعبر كل ما كان في اللغة في عبارته من جهة ذلك لاجال ما فوجب بذل الجهد بعد  
الوسع في معرفة المعبر من غيره فحيث يقع الشك في جزئية شيء اعتبرنا جزئيته  
ولا يجوز دفعه بالاصل بخلاف الشرط المشكوك في شرطية فانه يدفع بالاصل  
والفارق ان الآثار خريشة على الابواب نفسها فاذا حصلت ترتب أثرها عليها  
واحتمال المانع لفقدان شرط او وجود مانع لا يكون مانعا **الاسم الثاني**  
في ماهيات العبادات وقد اسلفنا في الملائكة في ان اسمائها اسماء للصحيح على الصحيح

اللائكة في صح

نقطة



الها وتقتضي الأكثر مجله فلا يجري فيها الاصل وان قلنا انها اسماء للاعم فانه لا يكفى  
صدق الاسم بعد العلم بالشغل الاجالى فلا يدفع ما يحتمل كونه جزءا بالاصل  
بل ولا ما يحتمل كونه شوطا او مانعا لحصول الشغل الاجالى في ذلك كله كما  
اسلفنا هنا فراجع وهذا هو القاعد بين العبادات والمعاملات لايق ان لاحت  
الاحكام الوضعية اى التى متعلق لخطاب الوضع دون التكليف وليس منها  
ما هيئات العبادات قطعاً لانها تتعلق بالاحكام التكليفية لانا نقول  
انما نجتنأ عنها هنا باعتبار اجراء القاعدة في كل مركب متمم للفائدة على ان  
نحو الطهارة والخجاسة من الاحكام الوضعية الشرعية بل قد يكون نحو الصلوة  
والصيام والزكاة والحج والعمره موضوعا لامور اخرى تحقق بجمعها مثل قوله تعالى  
ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وورد في معرفة العدالة ان يعرفه بالستر  
العفاف والكف عن البطن والفج واليد واللسان ويعرف باجتناب  
الكبائر التى اوعد الله عليها النار الى ان قال من لم يصل فلا صلاح له <sup>المسلمون</sup>  
وورد في حديث القدوس الصوم لى واما اجزى به وفى النبوى الصوم جنة من  
النار وفى الخبر الاعتكاف عشرة فى شهر رمضان يعادل حجين وقال ان الحاج  
اذا اخذ فى حجه لم يرفع شيئاً ولم يضعه الا كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه  
عشر سيئات ورفع له عشر درجات الحديث وورد الطواف بالبيت صلوة  
الى غير ذلك من الاخبار التى يجعل فيها متعلق الحكم التكليفى بمنزله متعلق الحكم  
الوضعى فمجرى مجرى الابواب المركبة على انها اسباب لغراغ الدفنة والمحوى لها اجزاها  
المسماة باسم خاص كالركوع والسجود والسعى والوقوف ودعا يلحقها الاسلام  
والايمان والهدى والعين والنذر بل والعدالة والعتق وكيف كان فالمراد



ما يجري

فما جرى مجرى الأسباب المركبة على أفعالها أسباب الفروع الذميمة ويطو بها أجزائها المسببات  
باسم خاص كالركوع والسجود والسعي والوقوف فيه القاعدة وهي أن الأصل فساد  
كل مركب عبادة كان أو غيرها مسببا كان أو غيره إذا لم يحصل العلم أن يقوم مقامه بوجوه  
تمام أجزائه وإن الأصل في كل جزء أن يكون ركنا وإن ثبت فيه كل ما يحتمل احتمالا  
معتد به أنه جزء وأنه لا معنى لنفيه بالأصل لكننا في المعاملات على أنه يمكن  
دفع الجزء المشكوك في جزئية بعد صدق الاسم بالأصل لولا الأصول المعارضة وأما  
العبادات فهي باقية على ما ذكرنا غير أن الشارع سهل فيها السبيل فجعل بعض أجزائها  
أركاناً يبطل العمل بتركها عمدا وسهوا وبعضها في العمد وبجاهلها مأمدا لا في الجحيم ولا خلفه  
والقصير والأتمام وبعض أفعال الحج وغيرها ياتي اسم تحقيقه في باب الاجتهاد ثم إنه جعل  
شأنه جعل لها أحكاما باعتبار الظن والشك فيها نفسها وفي أجزائها وشوايطها و  
موانعها ولندرك حجة من ذلك في ضمن مقامات لتكون ضابطا لمن أراد الرجوع  
إليها وإلى غيرها من جزئياتها التي لم تذكر **المقام الأول** الظن  
في حصولها بنفسها وهذا إما بغيره لو جاز محله أو اشتغل بأخر من رتب وجوده  
على وجود السابق كما أو ظن في أنه صلى الظهر مثلا في الوقت المنقضي بالعصر أو بعد  
في صلوة العصر بعد غروب الشمس أو الانشغال في المغرب والمصبح بعد  
طلوع الشمس ومثله لو ظن حصول العمرة للمتمتع بعد الإحرام لليل أو ظن الإحرام  
بعد الشروع في الطواف أو الطواف بعد الشروع في ركعتين أو ركعتين بعد  
الشروع في السعي أو السعي بعد التقصير والوقوف في أبعرفات بعد الوقوف  
بالمشعر والمشعر بعد نزول مني ولاخذ في الوحي والرحى بعد الذبح والذبح بعد  
الحلق وظن الصيام بعد الاعتكاف إلى غير ذلك ومن ذلك الظن بحصول الطهارة

فما جرى

في باب الاجتهاد ثم إنه جعل شأنه جعل لها أحكاما باعتبار الظن والشك فيها نفسها وفي أجزائها وشوايطها و موانعها ولندرك حجة من ذلك في ضمن مقامات لتكون ضابطا لمن أراد الرجوع إليها وإلى غيرها من جزئياتها التي لم تذكر

لا ركنية



وضوء وغسلا بعد الدخول في الصلوة وهكذا وبالجملة فالأصل يقتضيه وجوب  
 العمل وإنه لا يكفي ظن حصوله مطا إلا أن الشارع قد دل على الاكتفاء بظن الحصول  
 أن تجاوزا للحل أو اشتغال بغيره وكان مترينا عليه مائرا انتم في المقام إلا  
 ومن ذلك نعرف حكم الظن في حصول الجزم بل هو أولى لأن الشارع جعل الظن في  
 الأجزاء وجودا أو علما بمنزلة العلم للأخبار المعتمدة الدالة على وجوب الأخذ  
 حيث يذهب الوهم عند الشك في الركعات والمراد بالوهم الظن الضعيف ومن  
 ذلك أيضا يعلم الحكم في حصول الشرط وارتفاع المانع **تنبيه** <sup>اذ ظن</sup>  
 عدم حصول العبادة بنفسها وجبان <sup>لها</sup> في لقاء هذه الشغل إذا لم تكن مؤنثة وقد  
 خرج الوقت وأما المؤنثة إذا خرج وقتها فهو قضاءها أمثال من حيث لزوم الخروج  
 من يقين الشغل ومن جهة أن القضاء يستتبع الغوات وظن الغوات لا يعدل فإنا  
 ولعل الأظهر البناء على حصول التعليل في صحيح إبان ولزوم العسر وأما ظن فوات  
 لجزء فانه بوجوب الرجوع اليه ما دام في العمل وما لم ينقل إلى ركن إذا كان صلوة وإذا  
 فوات الحمد والسنون أوها معا عاد على ذلك ما لم يدخلى في الكوع وهكذا لو ظن  
 فوات التشهد وقام للمثالثة إلى غير ذلك **المقام الثاني** <sup>في</sup>  
 حكم الشك في حصولها بنفسها والظاهر أنه بمنزلة الظن في حصولها فهو معتبر فيما تجاوز  
 المحل أو اشتغل بغيره مما يترتب وجوده عليه فينزلح بمنزلة العلم بالحصول  
 يدل على ذلك قوله في آخر صحيح زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت  
 في غيره فشككك ليس بشيء <sup>أخر</sup> وفي صحيح أسعيل بن جابر كل شيء شك فيه مما قد تجاوز  
 ودخل في غيره فليمنص عليه وفي صحيح إبان ابن صفوان عن بكير بن عمار قال قلت له  
 الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال هو حين يتوضأ إذا كونه حين يشك وهذا



وان كان في بيان الشك في جزء العمل بعد الفراغ منه غير ان المنطوق على الظاهر بالاجماع  
 وبالتعليل المذكور وفي رواية عبد الله بن ابي يعقوب انما الشك اذا كنت في شيء  
 لم تجزه للعادة لخص في المقام ما يفيد التعليل من العموم ومن ذلك تعرف  
 الجواب عما قد يتوهم من ان مورد هذا الشك في الوضوء لان خصوص المورد لا يقتضي  
 تخصيص الوارد ومن هذا اخذ شخنا العلامة سلمه الله فاعلم ثابته في الشك في  
 في حصول السابق او بعاضه بعد الدخول في اللاحق اذا كان وجود اللاحق مرتباً على  
 حصول السابق حتى في بعض السور بل في بعض الحركات السابقة بعد الدخول  
 في اللاحقة بل في حصول حرف البنية من الكلمة الواحدة بعد الدخول بما يليه لانه  
 امر بالاحتياط في هذين الموضعين نعم استثنى الشك في العضو السابق من الوضوء  
 فانه يرجع اليه ويأتي به وبما بعد ما دام في العمل ولا يلتفت اليه بعد الفراغ  
 للدليل الخاص به وهو جيد الا انه سلمه الله اطرد الحكم في المرتبتين مطاً واجبين  
 ام مندرجين ام كان احدهما والآخر مندوباً وسواء كان ترتيبها في اصل الشرع  
 كالظهيرين واذكار تسبيح الزهراء وكذا لو كانت تعقيبات مرتبة في اصل الشريعة  
 ام بالعارض المعهود شبهة كما لو نذر احوالاً خاصة على ترتيب خاص او استوجبت  
 كذلك ام العادة فلو نذر مطاً احوالاً مخصوصة معتاد ترتيبها او اعتاده بعد النذر  
 جرى فيها حكم الترتيب في اصل الشريعة كذلك للتعليل في الصحيح المذكور انفاً  
 وهو لا يخرج من اشكال في مواضع منها الشك في حصول الواجب حال الاشتغال في المندرجة  
 كما لو شك في انه صلى الفريضة ام لاحال الاشتغال في تسبيح الزهراء مع بقاء  
 الوقت ومنها في الملتزم به في نذر او استيجار ومنها البناء على الترتيب العاد  
 للشك في اندرج هذه المواضع تحت العمومات المذكورة لكن ربما يشتر



لها ما يزيد الثالث بان الالتزام لعارض شئ محي كالملتزم في اصل الشريعة والثالث  
باجزاء الشريعة الحالات العادية محيرة الشريعة في البناء الاحكام عليها حتى اثبتوا ذلك  
قاعدة وقالوا القاعدة محكمة كالوثك من عادة الاتية بعد خروج المبلل المشبه  
فانه يحكم عليه بالظهور بناء على حصول العادة ومن عادة قراءة سورة معينة بعد  
المجد يتعين ما لم يقصد غيرها فلا يحتاج الى قصد لبسها على القول بلزوم قصد  
البسطة وذات العادة في الحيز تبني على عادتها قاطم وبضعف بعد قبول  
ادلة القاعدة المذكورة لذلك كما استعرف منهم عند ذكرها ومن هنا قالوا بعدم  
محنة بناء من عادة الفصل عقيب لجامع مثلا اذا شك في الفصل في وقت آخر  
بعد وكذا من اعتاد غسل الفجاسة حين العلم بها ثم ان اللازم من العموم  
في التكاليف العموم في غيرها كما لو شك القائل حين قوله قبلت في وقوع  
الاجاب قبله فينفق موت من يزعم انه الموجب فان العادة فاضية بوقوع  
الاجاب قبل الوقوع القبول وان قلنا بجهة تأخير عنه ومثل هذا اما لو كان  
الموجب هو القابل كما لو كان وليا او وكلا وهذا اقرب الى الصحة مما قبله لوقوعه  
من واحد فيما تشبه الادلة لان ظاهرها ان يكون الشك منه في فعله لسابق  
ومنه الاول من اثنين فيكون شك في حصول الفعل من غف فيشك في شؤله  
الادلة لذلك ومثله ايضا ما لو وكله في الاتياع لنفسه فاعتق فشك بعد ايقاع  
العتق بلا فضل او جنبه في وقع الاتياع في ان الموكل او غزله بعد العتق وكذلك  
لو وكله في الاتياع لو وكله والعتق له فاعتق وشك في حصول الاتياع فانه بناء  
على ثبوت القاعدة المذكورة يصح العتق ولا يس للموكل وورثته الادعاء فيما للموكل  
اذا عتقوا بالتوكيل وبناء على عدمه فله او لورثته دعوى ذلك وهذا لا يبعد الصحة



المقام الثالث

في مسألة العتق بناء على الصحة في فعل المسلم وكذا في مسألة حصول القبول  
الشك في الإيجاب بناء على عدم جواز تقديم القبول عليه لذلك ويشكل مع  
جواز فتدبر **المقام الثالث** في الشك في حصول الحج من العبادات  
قد عرفت ان مقتضى الأصل العلم بحصول أجزاء المركب لوجوب تحصيله والخروج  
عن عمدة التكليف به غير ان الشارع بيّن امر العبادات المركبة على التيسير واليقين  
انه لا يُلغى الى الشك في جزء بعد الدخول في غير الأجزاء المذكورة انفاذ غيرها  
الا لوضوح ان الشارع جعله بمنزلة فعل واحد وما لو شك في حصوله مع  
بقائه محله فانه يجب ان يأتى به للقاعدة والأجزاء وقاعدة الشغل البقعة بل هذا  
من جزئيات القاعدة المذكورة كما لا يخفى ومقتضى هذا ان يكون الأصل البناء  
على الأقل في عدد الركعات <sup>بعض</sup> وورد به بعد الأجزاء غير ان المقعد البناء على الزايد في  
الفريضة والتخيير في النافلة والبناء على الأقل فيها افضل ثم انه جعل ضابطا للشك  
في الفريضة لما تضمنه الصلوة وتعسف قبطل غير الواجبات الثلاث المظهرين و  
العشا وتبطل هذه اذا دخل الواحد في شكها وكذا الانتشان قبل احوالها بما كان  
السجدين وكذا لو دخل الزايد على الخمس فيها على الاظهر بل والخمس الا في صورتين أحدهما  
الشك بين الاربع وبينها في حال القيام فانه يجلس ويصير شكه واقعا بين الثلاث  
والاربع فيأتي ركعة من قيام او ركعتين من جلوس وثانيتها المصونة حال رفع  
الراس من السجدة الأخيرة فانه ينبغي على الاربع وسجدة سجدتي السهو وظاهر  
صحيح عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عم الاطلاق حيث قال اذا كنت لا تدري  
اربعاً صليت او خمساً فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما و  
افتح جماعة بمضمونه واخرون بمثل صاذه كذا حملا المصحح على ذلك للاصل المذكور وظاهر

بما لا يخفى  
في شكك  
بما لا يخفى



قوله صليت تقتضي تمام الفعل وأما الشك بين الاثنين بعد الاحمال ولثلاث  
 او الاربع او بينهما والثلاث والاربع فانه ينبغي على الزايد كما تقدم ويأتي بعد الفواع  
 بركعتين من قيام او ركعتين من جلوس في الاولى وركعتين من قيام في الثانية  
 وركعتين قائما وركعتين جالسا في الثالثة وأما الموشك بين الثلاث والاربع  
 فانه ينبغي على الاربع ويأتي بركعة قائما او ركعتين جالسا كل ذلك للاخبار المعبرة  
 وبها يستفاد منها ارادة التسهيل فيجري في الشك بين الثلاث والخمس قائما  
 حكم ما بين للاربع والخمس كذلك فهدم يكون شك ما بين الاثنين والاربع فيأتي  
 بما ذكرنا في هذا لكنه لا يخرج من اشكال والاولى الاقتصار على الضوض فيما خالف  
 الاصل ثم ان ظهر زيادة ما جاء به فان شغل على ركن غير القيام بطلت صلوة  
 واعادوا لصحت واحتاط بسجدة في السهول وما ان كان الزايد سلاهما او  
 قياما قبل وكذا في العقود وقبل لكل زيادة ونقصان وهو حوط وان لم يظوله  
 شيء مضي في صلواته كل ذلك للدليل ولولا ذلك كان مقتضى الاصل البطلان  
 لكل زيادة ونقصان لاخلالها في الهيئة التركيبية ومن هنا قالوا ببطلانها للسكون  
 الطويل والفعل الكثير ومن ذلك يعرف حكم في افعال العمرة والحق تقدم في البحث  
 عن تدارك المعصية اجمال من ذلك تنبه اعلم ان من اجزاء الصلوة  
 ما هو دكي كتكبيره الاحرام والقيام لها والمصل بالركوع والركوع والسجدين  
مع هذه تبطل الصلوة بتركها للخنا وهذا او سهوا كما تبطل بزيادةها عند القيام  
 وما عداها من اجزائها الواجبة فمنها ما يجب قضاؤها ولو نسيها ويجب معه سجدة  
 السهو وركعة سجدة وترك التشهد ساهيا وكذا الحج والعمرة فمنها ركن يبطل العمل  
 بتركه عدا وسهوا كالاحرام لها ومنها ما يبطل تركه عدا كالطواف والسعي لها

+

تنبه  
اعلم



ولو ترك احدها سهواً بقضيه وليستيب لو تعذر العود وجلب له العرة  
 فقط ان كان متمتعاً واحتمل احتسابه متعة كالولس في التقصير فقط ومع ذلك <sup>الشاة</sup>  
 لا دليل عليه ومنهما ما يبطل بتركه الحج عمداً كوقوف عرفه والساهي بتلاوته ولو  
 قبل الفجر فان فات اجتزأ باختيار المشعر وفي الاجتزأ باضطرار الى المشعر فقط  
 او اضطرار الى عرفه اشكال الا في باب العدم ومثله الوقوف بالمشعر بالنسبة الى الهد  
 واما لو نسب في وقته وهو ما بين الطلوعين فان وقف ليلا قبل الفجر اجزأه  
 وقف بعرفة وجبره لبشاة وكذا لو تعذر الاقاضة من المشعر قبل الفجر وبالجملة الاصل  
 يقتضي بطلان العبادة لو اخل بجزء منها او خالف في ترتيبها كان يعلم المؤخر  
 او جهتهما كما لو اخل فيها الانضمام كالصلوة ومثله الخروج عن المطاف والمسعى و  
 عدم الفورية عرفاً بين اشواطها وكذا عدم الفورية العرفية بين الرمي والرمية  
 في الحجرات الى غير ذلك الا ما حل للدليل عليه وعليك بتدري ذلك والغرض من  
 الامثلة المذكورة التشبيه والقياس لا الاحاطة كما عرفت غير **هذا**  
 الشرط لغة العلامة ومنه قوله نعم فقد جاء اشياء اطهرها وعرفا عرفه الشهيد في القواعد  
 ما يتوقف عليه تاثير المؤثر في قايته لاني وجوده قال ومن <sup>صته</sup> خاصه بها يلزم من عدمه  
 العدم لا من وجوده لو جرد انتهى ودر بآعرفه بعضهم بهذا واخر بما يتوقف به وجوب  
 الحكم وعرفه العلامة في القواعد بما يتوقف عليه تاثير المؤثر ولا مدخل له في  
 العلوية والقيود الاخر لاخراج الركن ومثله قول الشهيد لاني وجوده وقوله عليه  
 يريد به على وجوده للاحتراز عن المانع ولا يرد انه قد يوحد السبب والشرط  
 ولا يحصل التاثير بحصول المانع لان المراد لتوقف التاثير لا بالبدئية وفوق بينهما وان  
 مثبت قلت لانه وكيف كان فالشرط ليس بعلة ولا هو جزء علة وانما هو امر

الكل في رطب



خارج عنهما يتوقف عليه تأثير المؤثر وكثير ما يقع الاشتباه بينه وبين <sup>بينه</sup> الوكي <sup>بنيته</sup> نيل  
 وبين السبب فالأول في مثل الأمهات على الطلاق ونحوه والقبض في الوهن والثبات  
 نحو الحول وللنصاب للزكاة في عباتهم مبيتة لحول وشيطة النصاب وعلما العلامة  
 في القواعد خوالب بالنسبة إلى الوقوع شرط انظر إلى ما يوجد عنده القتل <sup>مثلا</sup>  
هو الخطي وهو المسمى في اصطلاحهم علة وقال في موضع آخر الفصل الثاني في السبب  
 وهو كل ما يحصل التلف عند بعلته غاي إلا أنه لولاه لما حصل من العلة تأثير  
 كالخروج من الثرى وهو موجب للضمان ايضا وفي منعه الادب شكال فكنا نصب  
السكين والقاء الحجر فان التلف بسبب المقتاد اشئ ودعا يفوق بين الشرط  
السبب والوكي بان ما يترتب عليه ان كان منا مبا للا شئ فهي السبب اخر  
 فهو الوكي فالأول النصاب لأنما له على الغنى والمليكة والثاني كالواحد الواحد  
على المائة والعشرين في آخر نصب الابل وان كان منا مبا لغيره فهو الشرط  
كالحول فانه مكمل لنفع الملكية بطول التمكن من التسليم وفي هذا نظروا  
انها امور احتمالية لا اعتبار بمثلا شئ عما والتحقيق انا نتبع في ذلك الدليل  
لضر واجماع او عقل ومع الاعتناء فقد عرفت في بحث الوكي انه لو وقع الشك  
جوابه المعتبر شئ عما حكمنا بها وان صدق الاسم بلدونها المعارض ضالة البرائة  
فيما فيه شغل ولصالة عدم النقل والانتقال فيما فيه ذلك ومن هذا يظهر لك ان  
لحق المعلوم احتمال غير انه مشكوك فيه بين الخبرية والشرطية بالخبرية  
بطريق اولى ومن هنا يجب بعضهم جعل البينة في الصائق دكنا والواحد في آخر  
نصب الامل خبري وعما قبل بشرطتها انظر الا الاقوال افتتاحها التكبير وتخليها  
التسليم والطلاق قوله في كل اربعين بنت لبون فيها ثلاث بنات لبون

في هذا الموضع  
 من المتن  
 في قوله  
 في كل اربعين بنت لبون

فلون



فتكون خارجة فتكون شوطا وتظهر الثمة هنا انه لو تلفت بدون تفريط على  
الشرطية لا ينقص من المستحق شي وعلى الجزئية ينقص جزء من صائة واحد وعشرين  
جزءا من نبات البون الثالث وكيف كان اذا دار الامر بين كونه شوطا او جزءا  
وليس هناك امانة ترجح احدا الطرفين فالبناء على الجزئية **دلالة**  
في بيان انقسام الشرط بالنظر الى الجاهل وهي ثلاثة شرعية وهي ما استفيد جعلها  
من المشاوع وعقلية وهي ما حكم العقل بجعلها ولغووية وهو مطلق التعليق بان  
احوالها وما يفيد معناها وهي اعم من الشرط بالمعنى المصطلح للدخول السبب فيها  
بل هي من قبيل السبب ولهذا صرح بعض محققى البيان بان كل المحازات تدل على  
الاول وسببية الثاء ورد على من زعم ان الشرط من قبيل القيود من الظروف  
والاحوال وغيرها بما حاصله لو كان قولهم ان ضربى زيد ضربته بمنزلة اضربه وقتضيه  
ايما للذنب اذ المر بوضوئه حال ضربه اياه بان اخرعنا الضرب الى وقت اخر فعمل القوم  
بينهما وهو جيد وهذا مما يدل على حجية مفهوم الشرط لانه المتنازع فيه وكيف كان  
فليس الجث في هذا وانما الجث في الاول والثاء لتلازمهما عندنا واما الثالث  
فسيئات الكلام افسدتم عند الجث فيما يشترك فيه الكتاب والسنة وبما زاد بعضهم  
العادية ومثله بالسلم للصعود وجزء من الراس ومن فوق الرفوف في الوضوء وقطع  
الاعضاء للذبح والتحقيق ان كلاما لم يكن عادة فعله من دون شي كان ذلك الشق حيا  
عقلا وهو معنى قولهم ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فتكون الشروط العقلية  
داخله في الشروط الشرعية ولنتكلم فيها على هذا التقدير وتنظم في مسائل  
**دلائل** في تقسيم الشرط بالنظر الى تغلفه  
بافعال المكلفين من عبادات وغيرها **مسألة** يجب ان يعلم قبل

دلالة

مسألة



الشرع في ذلك ان الشرط ضربان أحدهما ما هو شرط في صحة جميع الأفعال <sup>المختصة</sup>  
 بالصحة وصندها عبادة وغيرها وتسمى الشرط المشتركة وثانيهما ما يختص ببعضها  
 دون بعض وتسمى الشرط المختصة ثم الشرط المختصة منها ما يختص به الصلوة  
 ومنها ما يختص به الصوم ومنها ما يختص <sup>به</sup> الزكاة ومنها ما يختص به الحج ومنها ما  
 يختص به الحج ومنها ما يختص به الجهاد ومنها ما يختص به الأمر بالمعروف وهكذا كل  
 واحد من أنواع العقود والأحكام يختص بشيء من الشرط ثم هذه الشرط  
 المختصة منها ما جعله الشارع شرطاً لصحة ذلك العمل المختص به ومنها ما هو  
 شرط في لزومه وهذا يختص بالعقود منها ثم اعلم ان الشرط من حيث هو ينقسم  
 الى علمية وهي ما يلزم من العلم بعدم علمها الشرطية فلو لم يعلم ذلك <sup>تبين</sup>  
 بعد كان العمل صحيحاً الى وجودية وهي ما يلزم من عدم وجودها عدم مشروطها  
 وهذا في الحقيقة هو الأصل في الشرط فاذا دار الحال بينه وبين ما تقدم كان  
 البناء <sup>عليه</sup> وحصل البحث في ذلك هو كونه الى المطالب الفقهية وحيث غرضنا في هذا الكتاب  
 ان نوقف المطالب على ما لبس من المسائل ليحصل له اعظم شرايط الاجتهاد الشرعي  
 بعد الملكة واعتدال السليقة فلنشأ الى اجمال من ذلك في ضمن مباحث **البحث**  
**الاول** في الشرايط المشتركة بين العبادات وغيرها وهي امور **اصدا**  
 البالغ ويعرف بانها الى المنى وبانبات الشعر لحسن على العانة من غير علاج في الرجال  
 والنساء وباحكام خمسة عشر <sup>سنة</sup> هلالية للرجل تسع سنين ولينصف للنساء  
 والمنكسر بكل عدد اذ لا عبرة لعبادة المصبي ولا معاملته لقوله نعم وانبلوا النساء  
 حتى اذا بلغوا النكاح وكحديث رفع القلم واتفاق الاصحاب على الغاء عباداته في  
 التجارات والتصرف في المال وخالف المحقق فذهب الى امضاء وصيته في المعروف



وعتقه وهبته وهو المنقول عن ابن البراج لكنهما اشترطا بلوغ العشرة وضع  
 الاشياء مواضعها وكونها في المعروف وابن حمزة اعتبر المراهق الذي يضع <sup>الشيء</sup>  
 في مواضعها بالمعروف وقبل بوجه وقفه وانفاذ وصيته مطا اذا بلغ عشرة وكان  
 وعليه بعض الصحاح وقبل اذا كان <sup>شبه</sup> بالمعروف وعليه بعضها وقبل بوجه طلاقه اذا  
 بلغ عشرة واذن له الولي وقبل يقبل شهادة الصبيان في القتل قبل ان يتفوقوا  
 والتحقيق عدم الاعتبار اقواله وافعاله وما ورد خلاف ذلك فيحول على امكان  
 بلوغه مبلغ الرجال بعد اكمال العشرة فيكون قوله قد عقل فيما رواه الشيخ في  
 باب الطلاق عن ابن بكير عن ابي عبد الله قال لا يجوز طلاق الغلام الا اذا كان  
 قد عقل ووصيته وصلة <sup>تتم</sup> وان لم يحتلم براديه امسك مدرك الرجال وان لم يحصل  
 منه الاحتلام اذ شرطه القابلية لا الوقوع وح فبعبه منه ما يعتبر من البالغين  
 وقد وقع خلاف بين العامة في امكان ذلك لمن بلغ عشرة اذ كره ابن ابي عمير  
 الحديد في حكاية اسلام امير المؤمنين ع وهو ابن عشرة وفي هذه الاخبار على  
 ما ينقدح في خاطري الاشارة الى هذا المعنى وامكان حصوله والله اعلم وما  
 يشير الى امكان حصوله اريدل عليه مضمون شهاب قال سالت عن ابن  
 سنان ع قال عليه حجة الاسلام اذا احلم وكذلك لجأية عليها ح اذا طهشت  
 والمراد بهذا صلاحيتها لذلك لا حصوله لانها تبلغ اذا اكملت تسعا وبالمبالا  
 ترى الطهشت في ذلك فتدبر فان قلت ورد الامر بامرهم في الصلوة لسبع  
 في الصيام لتسع وان يحج بهم وجواز عتقهم وقصدتهم ووصيتهم اذا اتى عليهم  
 عشر سنين والاعتماد عليهم عند فتح الباب للاذن في الدخول ووصول الهدية  
 لا باحتران لها وضمان ما اتلفوا والاخذ باول كلامهم في الشهادات وجواز



تَحْلِلُ الشَّهَادَةَ بِوُدِّهَا عِنْدَ بُلُوغِهِ وَحُجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبُلُوغِ إِذَا حَصَلَ الْوُجُوبُ  
فِي حُلِّ ذِيهِ وَاصْطِبَادِهِ مَعَ انْهَامَا مَشْرُوطَانِ بِالْقَصْدِ فَكَيْفَ اعْتَبَرَا قَصْدُهُ إِلَى  
غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَحْكَامِ الْمُنْتَبِذَةِ عَلَيْهِ وَهَذَا يَنَافِي مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِ فِعْلِهِ  
الْبَالِغِ بِلَا عَدَمِ اِطْلَاقِ الصَّحَّةِ عَلَيْهِ قُلْتُ يَدْفَعُ هَذَا أَوَّلًا بَيَانُ الْمَانِعِ عَامٍ وَيَجُوزُ  
تَخْصِصُهُ وَخُفْيَا لِأَصْلِ عَدَمِ اعْتِبَارِ شَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَعَدَمِ اِطْلَاقِ  
اسْمِ الصَّحَّةِ عَلَيْهِ أَلَا مَا وَرَدَ بِخِلَافِهِ فَيَقْتَضِي عَلَيْهِ كَصَلَوَاتِ الْمَيِّتِ وَصِيَامِهِ وَحُجَّتِهِ وَغَيْرِهِ  
وَأَذْكَارِهِ وَأَدْعِيَّتِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ فَجَادِلِ الدَّلِيلَ عَلَى اعْتِبَارِهِ وَثَانِيًا بَيَانُ مَا وَرَدَ  
فِي أَمْرِه بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ فَهُوَ لِلْمُتِمِّينَ لَا لِأَهْلِ عَلَى حَدِّ الْعِبَادَةِ الصَّحَّةِ وَأَمَّا قَضِيَّةُ  
لَحْجِهِمْ فَفَضْلُ يَلْحَقُ بِالْوُجُوبِ مِنْ هُنَا حَاجِزٌ فِي الْمَيِّتِ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا قَضِيَّةُ الْعَقْلِ وَالصَّلَاةِ  
وَالْوَصِيَّةِ فَهِيَ مُعَلِّقَةٌ عَلَى بُلُوغِ الْعَشْرِ وَالْطَّائِفَاتِ الْمُرَادِ بِهَا مَنْ يَبْلُغُ مِنْهُمْ مَبْلَغُ الْحَالِ  
إِذَا كَانَ ذَكَرًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بَيَانُ أَقْلَامٍ يَجُوزُ لِلصَّبِيِّ فِي لُحْجَةٍ وَيَرَادُ بِهِ لِحْجَتُهُ  
لِيَشْمَلَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى وَأَمَّا الْأَعْتَادُ عَلَى فِعْلِهِمْ عِنْدَ فَتْحِ الْبَابِ لِلْأَذْنِ قِتْنًا وَالْهَلَاةِ  
مِنْ أَيْدِيهِمْ فَهُوَ لِلْأَذْنِ الْمَعْلُومَةِ بِالْفَحْيِ لَا مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ كَمَا يَجُوزُ الْأَخْذُ مِنْهُمْ  
إِذَا قَامُوا مَقَامَ أَوْلِيَاءِهِمْ فِي الْحَوَانِيتِ وَخَوَافِهَا فَإِنَّ الطَّائِفَةَ الْمَشْتَرِيَّةَ هِيَ لِلْوَجِيبِ  
الْمُقَابِلِ مَعَاطَاةً وَأَمَّا قَضِيَّةُ ضَمَانِهِمْ مَا اتَّصَفَوْا بِالْأَخْذِ بِأَوَّلِ كَلَامِهِمْ وَجَوَازُ تَحْلِيلِهِمْ  
الشَّهَادَةَ وَالْإِثْمَ أَيَا هَا عِنْدَ الْبُلُوغِ إِذَا لَمْ يَلْسُوْهُمَا فَيُؤْتَى بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِمَا مِنْ خُطَابَا  
الْوَضْعِيَّةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ خُطَابَ كَمَا عُرِفَتْ يَنْقَسِمُ إِلَى قَتْمَيْنِ خُطَابِ تَكْلِيفٍ وَهُوَ  
مَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ وَخُطَابِ وَضْعٍ وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَصْبِ الْأَسْبَابِ وَهَذَا  
لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ بَلْ وَلَا الْعِلْمُ وَلَا الْقَلْدُ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ قَوْلُ الشَّارِعِ مَتَى  
وَعَدَ الشَّارِعُ كَذَا فَقَدْ جَبَّ وَحَرَّمَ أَوْ بَيَّحَ أَوْ نَدَبَ كَذَا أَوْ يَقُولُ عَدَمَ كَذَا أَنْ



الشرط مثلا او وجود المانع المعين فان الحكم كما يتعلق وجوده بحصول الاسباب يتعلق  
عليه على فقد الشرط او وجود المانع ومن هنا حكمنا على الجسور والمحجور بضمان ما  
انقاه مع عدم تكليفها والاخذ باول كلام الصبيان في مسئلة القتل وجوعه  
الخطاب الرضعي فهو يتبع من المعايير كان يقال ان الخطاب فيه هكذا من انكف شيئا  
فعليه ضمانه واذا علم الحاكم وجب عليه العمل بحكمه فالضمان منبوع على المثلث ان  
العلم بالقتل من اى جهة يكون ومن هنا ورد الاخذ باول كلامهم لعل لا يلقنوا  
وقبلوا اللوث فيه وجعلوا اليقين على مديحه ومثله الخطاب في تحمل الشهادة  
والصيد والذباغة ومن هنا ينقلح جواب اخر في مسئلة فتح الباب وايصال  
الهلية لغم الظاهر انه يجوز ضربها ثم ناديا اذا رنكبوا بعض ما يحرم ارتكابه على  
المبالغة كالشرب والزنا والسرقه وكل مال الناس بالباطل واللعب بالنرد  
والشطرنج وغير ذلك مما يؤثر ملكات رديه وان يبلغوا العشر **الثاني**  
العقل ويدل عليه الكتاب والسنة والاجماع فلا عبرة بعبادات المحجور ولا  
عباداته حال جنونه وهو شرط في الاستسلامة فلو عرض المحجور في اثناء العمل لوكب  
بطل وبغائب على ما دخل وقت من الواجبات ان كان يعمل **الثالث** القد  
ويدل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع والعقل لغير خطاب غير القادم  
وان اخرج نفسه عن القلان فيعاقب على ما حو طب به حينه لان الوجوب بالاختار  
لا ينافي الاختيار وفي بعض الاخبار ما يدل على وجوب القضاء لمن جامع ليل  
مع صلبه بعدد الفكن من الماء لصلوة الصبح وهي شرط في الابتلاء فان **الرابع**  
فيها والامتناع الباقي ولو علم الغر عن الباقي **الانعام** ففي وجوب الدخول في  
الفعل ان وجب وجهان مبنيان على الخلاف في جواز التكليف مع علم

استمرت



مع علم الامر بانقضاء الشك وسبب التمسك بالكلام فيه وبعما قيل ان بناء وجوب فعل البعض  
 هنا لما روي من قولهم الميسور لا يسقط بالمعسور وما لا يدرك كله لا يترك كله واذا  
 امرتكم بشئ فاقوامه ما استطعتم والذي يقوى في النظر انه على تقدير تسليم وجوب  
 العمل بهذا الضموم فانما هو في الكل ذي الجزئيات كالاطعام والصيام لا في المركب  
 ذي الاجزاء كالصلوة وبعض يوم الصيام كما مبين التمسك بالبحث عنه ثم ان القدر  
 معنى امكان الفعل من شرائط الوجوب بمعنى انه لا يكلف فاقدها وهو الظاهر  
 من الادلة بل صحتها فالاستنباط مع هذا القيد خلاف الاصل فيكون على مورد  
 والظاهر ثبوتها في حقوق الناس مطمع التعذر وبدونها ومنها القبض والتسليم و  
 مع العجز عنها بام حاكم مقامه ومع تعذر فعله للمسلمين ومع تعذرهم فالمسلمون  
 حنيفة ويكفي الواحد على احتمال واما الحقوق الشرعية الالهية فالاصل في كل ما طلب  
 مما شرته المكلف وسمى الاعمال البدنية عدم النية كالصلوة والصيام والاعتكاف  
 ان وجب بند وروحه وفي اليوم الثالث وكذا المركب من البدنية والمالية كالحج  
 نعم ودد الاستنابة في الطواف والسعي ان لشيها وتعدرا للعود والظاهر لزوم الاستنابة  
 في الحج اذا استقر وجوبه ثم تعذر عليه لما نفع لكن يبقى مراعى فان انتهى الى الموت  
 اجزاء والاوجب مع نفاء الانتفاع واما المالية كالزكاة والحنس فقبل الاستنابة مط  
 مع التعذر وبدونها ويجبر الحاكم ان من يقوم مقامه على الاستنابة في كل ما يصح فيه  
 الاستنابة اذا امتنع منها الواجب الاختيار وهو شرط في الابتداء والاستسلامة فلا يصح  
 عبادة من اجبر عليها او على بعضها وكذا جميع معاملاته من عقد وبيع ونحوها  
 بل الظاهر انه لا يترتب اثر السبب مع الاكراه عليه لما دل على معدومية المكن من كسره  
 من الكتاب والسنة والاجماع والعقل ثم يستثنى من ذلك الاكراه على الاصناع

فيقتصر فيه



وأحدث والبيع لأداء حقوق الناس المالية وغير ذلك مما ذكرناه في المقام الثاني  
 من اللزوم في بيان المؤثر إذا اجتمع مع غيره من الأسباب وليس من الأكراه من أكره  
 على البيع فاجب وبالعكس لو أكره على الظاهر فطلق وبالعكس ومن أكره على المنفعة  
 فنكح دأما وبالعكس وكذا من باع للخوف من ظالم يظلمه أو طلق خوفا من مفسد لها  
 أو كبح كذلك وبالجملة لا بد في الأكراه من البقاء على خصوصية العمل ولو بالترديد كما لو قال  
 أما إن ذهب أو توحى مثلا أو تظاهروا بطلاق فان فعل أحدها سمي أكره فلو فعل غير  
 غير المردد بينهما لم يكن أكره وأعلم أن جمعا من محققى أصحابنا يجوزوا بيع المكره  
 في غير ما استثنى إذا تعصب الرضاء وجعلوه من قبيل الفضولي إذا تعصبه الأجانب  
 ولعل هذا هو الأقوى لأن السبب في المنقل هو الإيجاب والقبول من المتعاقدين  
 مع ذكر العوضين والمفروض حصوله نعم يوقف ذلك على حصول الشرط والمفروض  
 حصولها عند رضاء المالك فإذا حصل أثر السبب آثره ولا فرق بين حصوله سابقا  
 ولاحقا لعدم الدليل على اشتراط أن حصول الشرط لوجود السبب في العقود  
 بل الظاهر إطلاق فلا فرق بين حصولها سابقة على حصول العقد إلى حين حصوله أو  
 لاحقة أو مقارنة ما لم يدل دليل على شيء من ذلك كما في البلوغ والعقل والقدرة  
 ضرورية انتفاء حصول السبب بانتفاء أحدها وذلك ظاهر لا غبار في <sup>المص</sup>  
 والمجبون وعدم تكليف غير العقد وفان قل أن الظاهر أن الشرط شيء مقارنة  
 حصول حصول السبب مع أننا خيل الرضاء مناف لقوله نعم إلا أن تكون ثباته عن  
 ترأص قلنا لو سلمنا ظهور ذلك لم يكن نفعه في حكاية الرضاء ولا في إعادته  
 على إباحة أكل الثمار أي المال المملوك بقوله معاوضة إذا كان حاصله عن ترأص  
 وهو عزم من مقارنة حصول مثله قوله لا يحل مال امرأة الأبيطير لنفسه من هذا



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

تعرف صحة عقد الفضولي وأنه لا بناية علم اقتران رضا المالك للعقد وإن الأثر غير  
قادر في ذلك كما أنه لا يقدح ما قبل من لزوم لقب التصرف في حال الغير لغيره إذ أنه  
معارض بقوله لا يبيع لما ليس عندك والبيع لا يفي بملك لأن قبج التصرف هنا يدفع  
بما لو أمكن أذن الفهمي فأنسراح التصرف وإن لزمه الضمان إذ لا ملائمة بين إباحة  
التصرف وعدم الضمان والعوماس مع ضعف سندها ودلائلها على المطمئنة  
بالعمومات الدالة على حل البيع والوفاء بالعقود وخصوص قضية عروة الباقي وشهر  
العل بين الأصحاب مضافا إلى قاعدة التسيب والسلب في اشتراط الاقتران

### الخامس

المعرفة هو شرط في الابتداء وإن يكون عاديا بما يرا دمنه عبادة  
كانت أو غيرها عاملا في معاملاته غالبا بما يوافق الحكمة فلا يعذر الجاهل ولا يقبه  
المسفيه وهو من لا يضع الألباء في مواضعها غالبا ويدل على هذا شرط العقل في  
بيع من بوجه نفسه إلى عمل ما لا يدركه والإخبار الدالة على عدم معلوم دينه لجاهل الحكم  
وقد مضى بعضها في المطلب الثاني من مقدمة الكتاب بل الإيات الدالة على وجوب  
الاحتياط بالعلم لقوله نعم ولا تقف ما ليس لك به علم ونعم والظن أن المراد المعرفة بال  
مسائل ذلك العمل ومطابقة التي إذا وجب العاقل نفسه غوها أدركها ليس عن حكمها  
إذا كان مقلدا ولا إذا المعرفة التفصيلة والالبطلت عبادات أكثر الأعلام فضلا  
عن العوام ومعاملاهم ولا المعرفة على جهة العلم بل الظن وذلك في المقلد واضح  
كذا المجتهد نعم يجب العلم بكون ذلك حكمة عند الله نعم مجتهدا كان أو مقلدا لأن هذا  
من العقائد الأصولية لا يخفى فيها بغير العلم وسبب هذه التهمة زيادة في بحث الاجتهاد  
والتقليد **السادس** الفصل في العمل فلا عبرة بما لا يقصد ولا بقول السامع  
والعاقل والنائم والسكران وما معناه ولا بفعله في عبادة وغيرها والأصل في

مجتزئ



هنا فلو لم لأعمل الألبنية وأما الأعمال بالنيات لكل امرئها نوى ومادل على عدم تكليف  
الغافل من الكتاب والسنة والعقل وحديث دفع عن امرئ شعبة أشياء نعم يستلزم من  
ذلك بعض ما يقع في أثناء العمل المركب إذا انقضى طولا كالسهو والغفلة في الصلوة  
وفي بعض أفعال الحج وما يجب على الصائم الكف عنه تفضلا من الشارع برفع الحجر <sup>إذا</sup>  
اليسر وإن العسر وله أحكام تفصيلها في أبواب الفقه وقد مضى إجمالها في الصلوة والحج عند  
التبليغ في آخر مباحث الركن <sup>و</sup> يستلزم أيضا حصول الموانع فإن وجود المانع يؤثر في  
الذي أعد له وجوديا كان أو عليا من غير فرق بين القصد إلى فعله وعدمه <sup>فإن</sup>  
النافعة للطهارة وليس السائر الذي يمنع للبس في الصلوة وحصول الوبا في المعاملة  
وكون العوضين أو أحدهما محالاً يصح المعاوضة عليه لا غير ذلك يؤثر في <sup>حسب</sup>  
ما أعد له وإن كان حصوله غير مقصود وكذا الأفعال العامة التي يطلب وجودها  
لا من فاعل معين كحفى القبر والتكفين والدفاع عن المسلمين وهو ذلك وبالجملة  
الأفعال والأقوال التي تنصف بالصحة وضدها في عبادة كانت أو معاملة لا بدنى <sup>صحتها</sup>  
من القصد إليها والظن أنه يكفي القصد إلى جملة ما ولا يلزم احضار تفصيلها إذا كان  
حاجباً غالياً ولما كان القصد في العبادات معياراً له في المعاملات في بعض الوجوه  
فالأولى أن تنظم البحث عن ذلك في مقامين **المقام الأول** فيما  
يتعلق منه بالعبادات وفيه مسائل **الأول** اعلم أن العبادة تنقسم إلى ما كان المقصود  
منه أولاً وبالذات الأمر الأخرى من جلب نفع أو دفع مضرة هكالطهارة من الإحصاء  
والصلوة والصيام والزكاة والحج والكفارات والوقف والعتق والصدقة ومنه <sup>فإنه</sup>  
القرابة وتجهيز الميت وذئنه وقد يقع على العمل المقرون بنية القرينة وهي بهذا المعنى  
أعم من الأولى لشمولها كل معاملة قصد بها التقرب إليه نعم وقد يكون على العمل



العمل المقبول بنية القربة وهو هذا المعنى من الأول اشتمولها كل معاملة قصد لها  
 التقرب اليه نعم وقد يوق على العمل المشروط بنيته بنية القربة وهي هذا المعنى اخض  
 من الأول يخرج بجهة الميت ونحوه من هذا ويقابل العبادة المعاملة فانها توقي على ما كان  
 الغرض الاهم منه الدنيا جلب نفع او دفع مضيق <sup>مفسد</sup> وعلى ما يقصد به التقرب وعلى  
 ما لم يشترط القربة وان كان شوطا لكاله فتشمل عقود المعاوضات وهو الفضل <sup>في صحته</sup>  
 بالغرض الطيب والتمشط والادهان وفيها ديما تخيل ان العبادة هي ما يترتب  
 عليها الثواب فتشمل المعاملة اذا قصد لها القربة وفيه لأن الثواب قد يترتب  
 على بعض المعاملات وان لم يقصد لها القربة ما لم يقصد ما لم يرض الله كالنكاح  
 والغرض وقبول الوصية اذا عمل بضمها والتطيف والطيب وما بعد فانه  
 قد ورد ان لفاعلها الاجر وظاهرها مع عدم قصد القربة فيها لان الثواب قد لا  
 يترتب على العبادة مع صحتها كالوقوف والعتق والصدقة اذا كانت من غير المؤمن  
 لصحتها من المخالف ومن لا يحدد الالهية على الاصح وتوهم لا يصح عبادة الكافر لا مناع  
 تصور القربة منه يراد به العبادة التي يكون الغرض منها محض العبودية خالصة لله  
 كالصوم والصيام والحج والكفارات لا العبادة التي شرعت لمصالح العباد الدنيوية  
 اولدفع المفسد الدينية او مع الدنيوية كالجهاد والدفاع والامر بالمعروف و  
 النهي عن المنكر فان المقصود منها حصول الغرض لا التقرب بمعنى فعل ما يترتب عليه  
 الثواب ولهذا لا يشترط لبعضهم في الوقوف والعتق والصدقة بنية القربة ولا يصح  
 اشتراطها ويراد به فعل ذلك لوجه الله وهو تصور من لا يحدد الالهية وهو غير  
 التقرب في العبادات المحضة ويمكن تقرير هذا المطلب بعبارة اخرى ان ما يغلب  
 فيه جانب المالبة او دفع المفسد فيصح وقوعه من غير المؤمن ولا يصح ما يغلب فيه



حائب العباداة المحضة **المسئلة الثانية** ان العقد المأمور به في  
 العباداة هو المقادير للعمل والنية وهو اخض من العزم والارادة ومطلق العقد  
 كما ان العزم اخض من الارادة وهي اخض من مطلق العقد وقد يوق ان بين العزم و  
 الارادة عموما من وجه لاجتماعهما فيما له فيه ميل ومحنة مع عزمه على فعله وانظر العزم  
 فيما عزم على فعله <sup>بذلك</sup> ذلك وانفراد الارادة فيما له ميل ومحنة في فعله ولم يحصل  
 له العزم عليه **الثالثة** يستفاد من الادلة المذكورة ان شرط النية ان  
 نية غير المكلف لا تجزى عنه ولهذا قال الشهيد في القواعد الاصل ان النية فعل المكلف  
 ولا اثر لنية غيره <sup>ويؤيد</sup> بالاصل هنا معنى القاعدة لتخصيله من الاخبار وبناء على  
 قطعيتها او معنى الراجح بناء على ظنيها في الدلالة على ذلك خرج عن هذا الاصل  
 نية الولي عن الصبي غير المميز والمحجور اذ اجماع بها ونية الامام عن اخذ منه التوك  
 فها والمفاس من المتنع عن اداء ما عليه ولو كان له دينان احدهما رهن ف  
 لنية نية الا اذا ادى المدين النية مع الاخذ فالا فبقول من صحح على نية  
 الاخذ ورجح في القواعد سماع اخبار بالنية واطلق وفيه نظر لان نية بعد  
 استبدال اليد المقاص مع النية الظاهر لا تؤثر والالزام باثرها اماما ولو تلفت  
 العين او ما لم يثلف وهذا مخالف لظاهر ما دل على مشي ومعية المقاص فان  
 ظاهره ان النية نية المقاص ومن ذلك نية الحاكم اذا امتنع من عليه حتى فخر بالاخت  
 والوفاء عنه ومنه على ما قالوم نية الخالف فان المعبر فيه نية الخلو فله <sup>تلك</sup> ذلك  
 فلا تنفع التورية **المسئلة الرابعة** قد عرفت ان النية هي المقادير  
 للعمل وهذا يستفاد ايضا من قوله لا عمل الا بنية فيكون الاصل الاثر ان العمل  
 بالنية فلا يثري ثقلهما اذا خلا ابتداء الفعل عنها ولا تاخيرها وخرج عن هذا

سئلة

النية

سئلة



في شهر رمضان فانه يجوز وقوعها في النهار ولحينسب له صوم يوم تام مع النسيان  
 او مع عدم العلم بالتكليف وعدم فعل المنانى وكذا مع عدم حصول شرط الكمال عند  
 اول الفجر وفي الصوم المندوب وجوز لبعض الاصحاب تقديم نية الوضوء عند غسل  
 الكفين المستنون والظاهر ان نية شهر رمضان في اول ليلة منه **فائدة**  
 العبادة فتعان احدهما ما كان الغرض الاهم من مشرعيته تكميل النفس وارتقاء  
 درجاتها في المعرفة والاقبال على الله تعالى واستحقاق الرضا منه كالصلاة والصيام و  
 الحج ونحوها وثانيهما ما كان الغرض الاهم منها رويها الى الوجود من المكلف ليشرب  
 عليه بعض الاعراض الدنيوية او الدنيوية اوها معا فالظاهر ان عدم لزوم قصد الثبوت في  
 هذا كالجهد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقضاء الدين ورد الوديعه وشكر  
 النعمة من العبد مثله وحفر القبر والتكفين وغير ذلك فانه يكفي بمجرد فعلها عن  
 الخلاص من العقاب ولا يسع الثواب الا مع قصد الثبوت الى الله تعالى وبما حصل له  
 الثواب بمجرد الفعل دون ذلك كما اشترنا اليه في المسئلة الاولى الا انه تفضل  
 منه سبحانه ونقا وكيف كان فما كان الغرض الاهم فيه تكميل النفس والاقبال عليه كجانه  
 وطلب مرضاته فيجب قصد الثبوت فيه اتفاقا وخلق العمل لله وحده وتمحصر الفعل  
 للعبادة وخلوصه عن شايبة غير هاضوة وان الامور انما تنمي بمقاصدها  
 فيتميز ضرب الميلىم فاديبا وايداء بذلك كما يتميز الاخفاء المراد به الركوع والمنعظم  
 به ويدل عليه مضافا الى ذلك قوله تعالى وما امر الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين  
 ائني وما اسراهل الكتاب الا ليعبدوا الله على صفة الاخلاص فيجب ذلك علينا ايم  
 لقوله تعالى وخلق دين القيم وقوله سبحانه وقوموا لله قانتين فان اللام هنا للتعليل و  
 المراد بالفتوى والخضوع والتذلل او للدعاء بعد الفرائض في الركعة الثانية وكلها صريحة

حجته

اولا







وإنما الغاية على اللغة  
وتنزل منها

وضاء أو لطلب المزيد من عطائه أو لشكر نعمائه أو لنيل ثوابه أو للهوف من عقابه أو  
للمركب من اثنين أو أكثر من الأمور المذكورة فإن قصد هذه الغايات وكونها علة  
للعبادة لا ينافي الخلوص لله وإن اختلف مراتب أهلها باختلافها كما قال الصادق  
العبادة ثلاثة قوم عبدوا الله عز وجل خوفا فذلك عبادة العبيد وقوم عبدوا الله  
تبارك وتعالى طلبا للثواب فذلك عبادة الأجواء وقوم عبدوا الله عز وجل حبا له  
عبادة الأحرار وهي أفضل العبادات وما ينبغي أن يقال أمير المؤمنين ع ما عبدت  
خوفا من نار ولا طمعا في جنة ولكن وجدتك أهلا للعبادة فعبدتك  
وفيه دلالة على أن الغاية الأولى أفضل الغايات لأن معرفته كونه نعم أهلا للعبادة  
يكون باعنا على حبه والافتقار له وتعظيمه وجماعته وطلب رضاه وإن كان في  
دخول النار وهذه غاية لا يبلغها إلا من أوتي من الله نورا أحد من العالمين محمد  
وأهل بيته الطاهرين ع وبالجملة لا ينبغي التماس في صحة العبادة إذا كان الداعي  
أحد الغايات المذكورة كما يدل عليه الآيات والروايات والخطب والموعظة المشتملة  
على الوعد والوعيد والترغيب والترهيب بل في العاجل والاجل وفي قواعد التمهيد  
بعد ذلك كما ذكر الغايات التي أشربنا إليها قال وهذه الغاية يعني كونه أهلا للعبادة  
مجمع على كون العبادة تقع لها مقبلة إلى أن قال الغاية الثواب والعقاب فقد  
قطع الأصحاب بكون العبادة فاسدة بقصدتها وكذا ينبغي أن يكون غاية  
الحياء والشكر نافي الغايات الظاهران قصدتها محض لأن الغرض بها الله تعالى  
في الجملة فلا يقدح كون تلك الغايات باعنا على العبادة أهيا للطمع والرجاء والشكر  
ولها لأن الكتاب والسنة مشتملان على الموهبات من الحمد والتعزيرات و  
الذم والإيعاد بالعقوبات وعلى الموعبات من المدح والثناء في العاجل والآجل







عن كونه معاملة راجحة كالإكتساب لو اوجب النفقة أو التوسعة على العيال نعم  
إذا كانت الضحية مما يطلب لها ذلك الفعل ايضاً مع ذلك كالغزو لاستبصار الصلوة  
وزيادة القبور والسعي في حاجة وغیر ذلك لعدم منافاتها للاخلاص بل هو مؤكد  
ومن ذلك ضم عبادة الى اخرى شرعت لها معاً كالصلوة لقصد التماسي واطها  
الزكوة كذلك وزيادة الذكر وتطويل السورة لتكثير الجماعة وحقوق المأمومين  
ونية الإمامة بعد ان كان منقوداً افضل خلفه وخسین القراء والركوع والسجود  
ليقتدي به ورفع صوته في الجهرية ومن ذلك قصد النشاط على العبادة في الغسل  
ليلا الى غرض ذلك وعلى هذا محل الاجماع الذي حكاه جماعة على جواز قصد الضحية  
الى راجحة وكذلك إذا كانت القرينة هي العلة الداعية للايجاد وقصد حصول ما يات  
متعدده غير ممنوع قصد لها في ذاتها لا باعتبار كونها علة او جزء علة للايجاد لما كان  
ولعدم خروج العبادة المحضة عن مسماها كما لو اغتسل الجنابة مثلاً وكان لعله  
لايجاده بمحض العبودية وقال الخ حاصل به التبريد والتسكين فانه لا يخرج الغسل <sup>بذلك</sup>  
عن العبادة الى المعاملة ولا الى المركب منها سواء كانت تلك المعاملة راجحة  
ايضاً ام مباحة ويصح ايضاً قصد الضحية اذا علمنا انها هي العلة في حصول التقرب  
بتلك العبادة كما لو اغتسل للجمعة قاصداً التقرب الى الله ثم والتطافة ورفع الراجحة  
المكروهة للدخول في المسجد اذا قلنا ان هذه هي الداعية لشريعة التقرب في  
غسل الجمعة ومثل ذلك نعم قصد قضاء الحاجة ونيل المطاوعة ونيل المطاوعة في صلوة  
لحاجة والاختيار والاستسقاء لان المستفاد من ظواهر الاخبار انها العلة  
في مشروعيها فان قيل ان قصد الضحية في الامور المذكورة ينافي لخصوص في  
العبادة منه نعم قلنا لا ما نع من ان يقول الشارع تقرب الى هذه الصلوة و



وليسوا الحاجات مني لها مثل ذلك يؤتى الأذكار والادعية الموظفة للمطالب  
الدينية لكن الصحة في ذلك تتبع الوجود من الشرع فلا يتعد إلى غيرها من  
العبادات المطوية بها مخصص الثوبة والأحوط في هذا أيض تخص الثوبة وجعل فلا  
وسيلة إلى نيل المطوي وبالجملة المستفاد من الأدلة الدالة على خلوص العمل لله  
في العبادة المشروطة بالثوبة لأنها محاطة بالحج بطلان تلك العبادة إذا ضم إلى الثوبة  
ما ينبغي لها لربا وقصد العصية لها وما لا ينبغي لثوبة لذاته سواء كان لازما  
للمعمل كما التبريد والتسكين في الوضوء والغسل والحجبة للصوم أم غير لازم كالأذنة  
الغري في الطواف والسعي وسواء كان راجحا كما لو قصد في الأمور المذكورة ما هو راجح  
شريا أو غير راجح كما لو لم يقصد ذلك وسواء كانت الضحية جزء علة أم كان كل  
من الضحية والأصل علة مستقلة لتركيب من أمرين في الأول وعدم الأولوية في الثاني  
ولا أقل من الشك في الأجزاء بذلك مع حصول الشغل اليعقل نعم ليست من ذلك  
كما لو شرعت العبادة للمعمل مع الضحية وأما إذا كان العلة هي الثوبة لا غير فإن قصد  
الضحية غير مضمود أدعى كالأمور المقارنة وكما الحواس والحواط فإنه لا عبرة لها  
وإن كانت منافية للقربة وأما إذا شرع الثوب بتلك العبادة لأجلها ونعرف  
أمثلها أما أدعى قد يرى هذا وقد خالف المتفق في الانحصار فله ذهب إلى أجزاء  
العبادة مع الربا وعلم رتب الثواب عليها بناء منه على أن قبول العبادة وأجزائها  
غير متلازمين فبوجد الأجزاء من دون القبول دون العكس وهو قول البعض  
العامة أيض كما حكاه الشهيد عنه في قواعد الأن الجزئية ما وقع على الوجه للمأمور  
به شريا وبه يخرج عن العهد ويكون فاعله مطيعا والمقبول ما ترتب عليه الثواب  
وهما غير متلازمين كما يدل عليه سؤال أبراهيم ربنا تقبل مننا مع أنه لا يفعل الأمر الجزئي



وقوله نعم

فلا يقبل أحدهما ولم يتقبل من الآخر مع أنه أخير عنهما انتهى فإنا لو كان محل الآخر  
غير صحيح لعلنا نعلم الصحة وقوله نعم إنما يتقبل الله من المتقين فظاهر أن غير المتقي  
لا يتقبل منه مع أن عبادته مخيرة بالإجماع وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما من أسلم وأحسن إسلامه  
فأنه يخزي بعلمه في الجاهلية والإسلام حيث شوطى الخراء أن يحسن إسلامه  
الأحسان هو التقوى وقوله ٢ أن من الصلوة ما يقبل نصفها وثلاثها وربعها  
وإن منها لما يلف كما يلف الثوب لخلق يضرب بها وجه صاحبها مع أنها مخيرة  
عند الفقهاء الأصناف من بعض فقهاء العامة ومن الصوفية وايضا الناس <sup>محمول</sup>  
على المدعى بقبول الأحوال ولو كان القبول هو الأجر لم يحسن الأقبل الشرع في العمل  
بمعنى تيسير الشرائط والأركان وارتفاع الموانع وهم يسألون قبل وبعد  
والجواب بالمنع من عدم التلازم بين الأجزاء والقبول لا يتصاحب حصول  
الفعل المأمور به وعدم ترتيب ما وعد عليه فاما الأمور المذكورة فاجيب عنها  
فمن الأول بان السؤال قد يكون للواقع كقوله نعم حكاية عن إبراهيم دينا وجعلنا  
مسلمين لك وقد كانت مسلمين ويراد بذلك التثبيت والبقاء لانه جزأ عاد الأبدان  
والأوصياء أن ينزلوا أنفسهم منزلة الخائفين من العوارض المحضة للعمل ويمكن أن  
يجاب عنه بأنه إذا أراد نسوالة زيادة الأجر أو كان ذلك منه على سبيل الانقطاع  
إلى الله سبحانه كما في الجواب عن السادس ومن الثاني بإمكان التعبير عن عدم الأجزاء  
بعدم القبول وليس مستغنى بآنا باعتبار الصور وعن الثالث فيراد بالمتقين المؤمنين  
كما قال بعض المفسرين لأن التقوى هو الإيمان قال الله نعم والذين هم كلمة التقوى  
ملنا لكن المراد المتقي في ذلك العمل بحيث لا يكون ذلك العمل على غير التقوى كما يحكي  
عن الشيخ أبي جعفر موسى الطائفة أنه حرمه بعض رؤساء العامة في سوق الكوفة



على ما بين

على ما بين رمان فاخذ منه العاشر وما نتين اخلاسا ثم مر على سائل فذبح اليه  
واحدة ثم التفت الى الخ جعفر قال عملنا سنتين وحصلنا عشرة حسنة فقال  
له اخطات اغما يتقبل الله من المتقين وعن الرابع بان الظان الاحسان العمل والاعمال  
على شرايطها واركانها وارتفاعها وانها ونحن نقول به وعن الخامس بانه يمكن ان  
يكون ذلك مع استحقاق الثواب لكنه ناقص اما حديث النصف الى العشرة فقط  
اما الملفوفة فكناية عن حرمانه معظم الثواب كيف وقد حصل منه الثوب وهي مقبوضة  
لثواب مع اتمام العمل ويمكن ان يرد بالمفوفة هنا غير الجبرية لأنها لها على نوع من  
الحلل وعن السادس بان الدعا قد يكون لزيادة القبول اي زيادة لادفع اغنى الثواب  
وقد يكون على سبيل الانقطاع الى الله تعالى واما ما قصد به للعصية كالطواف والسعي  
للملزمة من يريد به الفجر فهو بطريق وجهه حاد كى على انه جري من مسئلة اجتماع  
الامر والنهي ويخالف فيه من يخالف هنا والخصيص بطلان العبادة كما سنعرف التزم  
ويمكن ان يوجه البطلان مع الواجب على ذلك ايضاً والخصيص بطلان العبادة واما فضله  
فقد ما لا ينافي الغربة وهو لازم للعمل فابطل العبادة لذلك جماعة وفي فاعل الشهيد  
وجهمان قال بنظر ان الى عدم تحقق الاخلاص فلا يكون محرراً والى انه حاصل لا محققية  
كحصيل حاصل الذي لا فائدة فيه قال وهذا الوجه لا ظاهر اكثر الاخطاب والاشبه ولا يلزم  
من حصوله نية حصوله ثم ان قال ويحتمل ان يبق ان كان الباعث الاصل هو الغربة  
ثم طوع التبرع عند الابتداء في الفعل لم يضروا ان كان الباعث الاصل هو التبرع فلما  
اراد ضم الغربة لم يجز كذا اذا كان الباعث مجموع الاخرين لانه لا اولية في تنافها  
ولسا قاطبة فانه غيونا وانتهى وهذا ظاهر فيها اختراها واما غير اللازم مما لا ينافي  
الغربة كمالا من الغريم في الطواف والسعي وفي الموقفين فهو اولى بالبطلان من



اللازم لان فيه تشاغلا بما يحتاج اليه من العبادات وفي اللازم تشاغلا بما لا يحتاج اليه  
 ضرورة انه واجب الحصول فلا يزيد بنية على عملها ولا اقل من الشاوي هذا كله  
 اذا كانت الضميمة صريحة غير راجحة ولما مع الوجان فالشهور الضميمة ونفي عنه <sup>الخلاص</sup> بعض  
 المتأخرين وفي شرح الدروس حكاية الاتفاق عليه والذي اراه ان يحمل كل اعمام على  
 ما اشرنا اليه من ان المراد بالضميمة الراجحة العبادات التي وضفت لها تلك العبادات  
 لا المعاملة الراجحة كما يشير اليه كلام الشهيد حيث مثل لللازم بالتبريد والتسخين و  
 الشطيف ثم قال ومن هذا الباب ضم نية الحجية الى نية الغيبة في الصوم <sup>التصوم</sup> وضم ملازمة  
 الغريم الى الغيبة في الطواف والسعي والوقوف بالمسعين ثم الثالث ضم ما ليس <sup>بلا</sup> عناد  
 ولا لازم كما اذا ضم ارادة دخول السوق مع نية التقرب الى الطهارة او ارادة الاكل  
 ولم يرد بذلك الكون على طهارة كان هو كذا غير منافي انتهى فان ذلك اشارة  
 الى ان الضميمة الراجحة هي ما شرع لها ذلك العمل لا المعاملة الراجحة كما ينبغي <sup>عنه</sup>  
 اطلاق حكمه بالطلاق في مسألة قصد التبريد ونحوه والحجة للصائم وملازمة  
 الغريم للطايف ونحوه مع انها قد تكون راجحة وكذا في مسألة ضم دخول السوق  
 واراد الاكل وحكما بصحة فيما لو اراد الكون على طهارة وذكر في المفاتيح السادسة <sup>عشر</sup>  
 جواز اقتران عبادتين في نية واحدة اذا لم يتنافيا سواء كانت منفعة كنية دفع  
 الزكوة والخمس في الصلوة ام مصاحبة لها كنية الاعتكاف والصوم لادم تابعة كما  
 لو نوى النظافة في الاعمال السنوثة قال فان النظافة تابعة للغسل على وجه التقرب  
 هي المقص من شرعية الغسل وفي هذا اشارة الى ما اشرنا اليه من صحة قصد الضميمة  
 ان كانت هي العلة في شرعية العبادات وجعل من فروع التبعية كثيرا مما اشرنا اليه من <sup>اشك</sup>  
 ضم العبادات الى اخرى وبالجملة اذا كانت الضميمة الراجحة من جنس العبادات وكانت



غير منافية لما ضمت اليه اجزات عنهما واما اذا كانت من قبيل المعاملة وهي المطاوعة  
دينوى او لا وبالذات كمالزمة الغريم للطائفة ونحوه وقصد الحجة للصائم لم يخرج من  
قصد ذلك التقرب الى الله تعالى خلافا لما يظهر من صاحب المدارك والذخيرة نحو ان الرجوع  
بقصد الحجة قائل هذا جدي فانه لم اعترض على من اعطى المسئلة حقها وفصل هذا التفصيل في  
الراجح غير ما يشعر به ما ذكرناه عن الشهيد في هذا كله اذا كانت الضميمة جزءا وكان  
كل منهما علامة مستقلة كما اشترينا اليه ونظر في البطلان في صور الاستقلال الاشارة  
العلامة نور الله ضريحه في مصابيح وقوى شجنا العلامة ايد الله تعالى الصحة فيها  
والتحقيق البطلان والوجه في ذلك ظاهر مما اشترينا اليه من تدافع العلتين وعدم  
الاولوية والسلك في الفراغ من المشغل اليقيني وعدم حصول الامتثال بالخصوص  
عرفنا **المسئلة الثانية** اعلم ان كثيرا مما تشبهه لعادة بالعبادة كالنكاح  
تاديبا وايداء والنطيب لترغيب الاجنبى والزيج والعادة بالعبادة كالوضوء و  
الفصل لتبريد القربة والعبادة بالعبادة كالواجب بالنقل والاداء بالقضاء  
والفعل بما لنفسه والمنذور بغيره فلا ما يريح الا التيسر لقولهم لكل امرى ما نوى وانما  
الاعمال بالنيات ومن هنا قالوا ان النية للاعمال كالروح للاجساد تنصرف بها جميعا  
اودت باختلافها تختلف حقائرها وهذا مما يقوى القول بالبطلان مع الضمان  
التي اشترينا اليها في المسئلة السابقة ويوجب القصد على سبيل الجزم الى حجب الحلف  
به وفصله اذا التكاليف لشيئين متشاكلين صور كقرض ونفل ومنذور و  
غيره والاداء والقضاء لا يجب القصد الى الخاص كما لو فاته ظاهرا مثلا من علم ان  
او ايام من اشهر متعددة من رمضان ما يترتب على احدها فداء فانه يجب القصد الى



اصدا

الشخص حتى يعلم ما فيه الغداء عن عيونه ولا يجزى التردد ولا الإيهام عند الالتباس لأن ذلك  
ينافي لحزم الذي هو روح العمل والمجته يتوكل على مسئلة النوع لحزم بالنية أمور  
**وجوب العلم** أو الظن المعتبر في التكليف لأن من لا يعلم كونه معكفاً يستحق تمتع منه **قصد**  
التغيب به فهذا لا يصح سوغ من نوى شهر رمضان مع عدم العلم بأنه منه مع امكانه في  
نية الظاهر مع عدم العلم بدخول الوقت كذلك ولا الصلوة على ميت مع الشك في  
تعسيله ان قلنا انه لا يصلح عليه قبل ذلك والشك في كونه ميتاً من أهل صلوة  
ولا الاحرام **باب** العرق الممتنع بها مع الشك في دخول سؤال ولا الاحرام بالجمع مع الشك  
بالتحليل من العرق ولا غسل يدا اليمنى في الوضوء مع الشك في غسل الوجه أو اليسرى  
مع الشك في اليمنى والمسح مع الشك فيها تقدم ولا غسل العضو الثاني في الغسل  
بالضم مع الشك في ساقه ولا غسل الحائض مع الشك في الثقل لبقاء شئ يسير  
من عادتها ولا التيمم مع عدم الطلب اذا وجب فقومهم عدم حصول الماء وان ظنوا  
له بعد ذلك او في اثناء العمل حصول التكليف بذلك الا الصوم فانه يجد دينه  
ذلك اليوم ولو في اثناءه **فحيت** له يوم كامل **باب** الاجابة ونعم لو فعل ذلك عن ظن معتبر  
كما لو اكلت الحائض عادتها او شهد عدلان بدخول الوقت او سؤال او غسل العضو  
السابق مثلاً ولم يظهر خلاف ذلك مع بلا اشكال والوجه يظهر مما اشترنا اليه  
**ثانيها** اذا علم التكليف واشتبه في المكلف به عتله صوم كما لو علم التكليف  
برباعيته وشك في انها ظهر او عصر او عشاء او غرض وشك في كونه اداء وقضاء  
او زكوة وقد بينا **فيها** الجواب والندب وبركعتين واشتبهت بين الواجب  
الندب والبناء اشتبه كونها من زكوة الابل والغنم او بكفارة واشتبه بين كفارة

الظهار



الظهار والقتل مع التساوي فالأظهر صحة وقوع الفعل هنا وكان ذلك للاكتفاء  
بقصد المكلف بما جلا فكان معلوم النوع دون الشخص لا خاد المكلف به كما هو  
فرض المسئلة ويؤيدك اتفاق الأصحاب على ما وجدنا من فروع المسئلة وقوله  
انما هي اربعة مكان اربعة وزوم العسر والمخرج ومناقات الشريعة السهلة في  
كثير مظان المسئلة فان قيل هذا الحكم ضاف لما حكموا به في باب الاحتياط من الصلوة  
الى الجهات الأربع وفي التوطين المشتهين والوضوء بالمطلق والمضاف اذا اشتبهها  
ثم انكم توجبون الحزم باليش ولا جرم بالاشياء في مسألة الاحتياط فلنا يجب صرف الغرم  
في المسئلة الى المكلف به فاذا امكنه بواحد كان ذلك هو المكلف وان لم يعلم باسمه  
بخلاف مسألة الاحتياط فان المكلف به كل واحد ويجب الحزم في الجميع لا قضاء لتكليف  
الثاني فاندفع اشكال الحزم فيها **قال** اذا كان المكلف به امرين متحدين وصفا  
وصفتين مختلفتين كركعتي الصبح وثلاثتها ومنادى ومثله من غيره ومقدار  
من خمس ومثله زكوة او ثوبا كقضاء واداء وغسل حيض او استحاضة ومس الميت  
ودقته للظهار واخرى للقتل او لئذ وشاة الزكوة للغنم واخرى للابل وجب المقصد  
الى جنس المراد في المختلف جنسا ونوعه في المختلف نوعا فلا يخفى ان الزم بينهما  
ولا يثبت المنسوب عن الواجب وبالعكس وما ورد من اجزاء غسل الجمعة من الجنابة  
فمطروح او مؤل وما جاء من اجزاء المنسوب عن الواجب كالوضوء المجدد على الاصح  
وصوم اخر شعبان عن شهر رمضان لو بان خلاف ذلك وصدقة الحاج اذا كان  
من جنس الواجب ما دام الاحتياط باقيا على الاظهر فخرج من الاصل للدليل ويمكن  
التوفيق مع الاصل في غير مسألة الصدقة لان الحكم اذا انحصر في الواقع بفرد معين ولا



يفرض نية النذر مع كونه واجبا كما ان يقوم الواجب مقام المندوب كما لو صلى  
 الاحتياط عنه او صام قضاة قيس الاداء بعد التمام هذا مما يؤيد ويدل على عدم  
 لزوم نية الوجه ويقوم الواجب مقام واجب اخر من ذلك لو جلس للاستراحة  
 وقلنا بوجوبها فالأظهر قيامها مقام جلسة الفصل لولسني السجدة الثانية  
 فيجب السجود من الجلوس قبله وكذا لو جلس للتمشيد ثم ذكر ترك سجدة فانه  
 يخرج عن جلسة الفصل قطعا لان التغاير هنا باعتبار القصد الى تعيين الواجب  
 لا بالوجوب والندب ومنه الوجوب للجلوس بعد الانتهاء بقدر التشهد  
 فقام الى الخامسة ساهيا فالمرى الصحة ومنه لو ظن انه سلم فنوى فريضة اخرى  
 فذكر نقص الاولى فغن صاحب الامر اجزاءه عن الفريضة الاولى والسفير ان  
 حجة الخمر بالثانية موقوف على التسليم للاولى والخروج منها ولم يحصل اخرى فلهما  
 بحري الاذكار المطلقة التي لا تخل بصحة الصلوة ونية الوجوب في الثانية لغو لعدم مصادفة  
 محلا صرح بذلك الشهيد في قواعد وقيل يجب في هذه المسئلة نية العدل قال  
 نية الاقرب عليه لعدم انعقاد الثانية وهو بعد في الاولى نعم يجب المقصد الى ان في الاولى  
 بعد الذكر وبالجملة الاصل ان لا يجزى النذر بولا نية جنس من جنس ولا نوع عن نوع  
 كل ذلك للاخبار الجارية بحري القاعدة والامتناع به غير المطمئنه <sup>لعمل</sup> العقل العام  
 غير ممثلا واما عدم الاجزاء شخص عن شخص فالاصل ايضا ذلك حيث يفصل كافي  
 لجلستين والقيامين والقضاء عن احد رمضانين بعينه وقضاة فرض من احدي  
 كذلك غير ان الظاهر الاصحاب على انفا فهم على عدم لزوم نية الشخص كما اشيرنا اليه في  
 الامر الثاني وهذا مما اشير الى الغاء القصد لو نواه وان يكفى الإبهام ونية من المكلف به



في النية

سنة ١٢٠٢

مع اتحاد نوعه بل في الاحبار وما يدل على ان من فاته من النوافل ما لا يدرى احصائه يقضى  
 حتى يعلم وهو ظاهر في عدم لزوم بيته الشخص وهل يخفى الابهام في المسئلة كان ياتي  
 بالفعل غير مقصود به احد الامرين بعينه ثم ياتي به ثانيا غير قاصدا احدها ايض الظاهر  
 لا الاستلزام التوزيع ان نسب اليهما والتحكم ان نسب الى احدها بعينه فلا يخفى عتق  
 وقبض مطعن عتق شيء من كفارة الظهار والقتل لو كان مكلفا بهما ولا صلوة وكثير  
 مطا اذا كان مكلفا بهما لنذر وفرض يوم مثلا ولا اخراج شاة مطعن شاة  
 الغنم والابل وقيل باجزاء اخراج شاة للزكويين بشرط قصد الزكاة المالية فكان  
 بمنزلة المتحد نوعا المختلف شخصا فلا يجب فيه تعيين الشخص وهو غير بعيد اذا كان  
 في الذمة ولا يترتب عليه شيء اما الاول فوجهه ظاهر واما الثاني فانه مع حصول  
 التتميم لا يخفى الابهام كما لو وقع احد الشاتين الى ابن سبيل لا يعوز غيرها وتلف  
 احد النصابين قبل التمكن من دفع الاخرى فالبرائة ان نسبت الى احدها فهو حكم  
 واليهما غير منوي ولكل امر ما نوى ومثله ما لو اخرجها قبل اكال الشاة عشر ثم احد  
 النصابين بعد الاكمال من غير تفريط اللام الا ان يدعى صحة التوزيع هنا وفيه لعسف  
 وكما لا يخفى الابهام في الامور المذكورة لا يجوز ايضا ان عليه عبادات من نوع واحد  
 لأشخاص متعددين اذ لا معنى للابهام هنا لامتناع التوزيع في المفوضة والتحكم في جعلها  
 لاحدهم من دون قصد فلو جعل اسمائهم عين بالوصف ومع الجهل عين بالاشارة  
 او لاني ذمته ومع الجهل في الاسماء والاصناف ولو بوجه والعلم بالاشارة بحيث  
 لا يعرف الا انه مشغول الذمته مثلا الثلث بثلاث سنين ففيه اشكال ولعل الاظهر  
 ان يؤدى الفرض ويقصد اصالا مخصوصا ويؤكل بعينه الى الله سبحانه وتعالى لو كان  
 عليه دين معين لمعدين وتعد ذمته عليهم ولو بوجه ما فانه يؤدى الى من له

تلف



فائدة

عليهم الولاية وليا كان او حاكما او صيا وهو يصرف الى كل ذي حق حقه وامثال من  
ذلك ما اذا لم يعلم عدد المنوب عنهم في الصلوة ولا ارباب الدين في مسألة الدين  
وامثال من ذلك ما لو جهل المقدار عددا اربابيه او جهل مقدار ما يطلبه كل واحد مع  
العلم بعددهم وبدونه ووجه التخصيص يظهر من هنا ونما اسلفنا في مسألة نذارة  
الحرام فندبر **فائدة** مقتضى ما ذكرنا في الامر الاول من وجوب  
العلم والظن المعتبر في التكليف عدم صحة ما يفعله بعض الصالحين من قضاء ما  
يحفل فوائده من الصلوة والصوم وعدم صحة الوجوب عند من يوجب نية الوجه  
المستاجر وانه لا يجوز الوصية به ولا الائتجار عليه ولا تقديم الواجب منها اذا وطئ  
به وبغيره لعدم مشروعيته وعدم ما يدل عليه بل للدليل على علمه والتحقق جوا  
ذلك لعدم ما دل على الاحتياط في الدين وقوله نعم فاتقوا الله ما استطعتم ما  
رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن الصادق ع قائم مقام الصلوة وقد طليت فقال  
صل واجعلها لافات وتقرى المعصوم صفوان وعلى ابن نعمان وعبد الله بن حنبل  
اذ تعاقدوا عند الله البيت الحرام على ان الباقي منهم يقوم بصلوة وصيام وذكر  
من مات منهم وعدم ظهور الخلاف بل ظهور الاتفاق على صحة الائتجار وبيان  
لهذا زيادة الشاء الله نعم في اواخر اصل البراءة **فصل** في صحة فعله والوصية به وتقديم ما يحفل الوجوب  
على المنسوب عند اطلاق الوصية حصول يقين الفراغ فيما يحفل التفريط فيه من جانب  
**المسألة الثانية** ان النية هي الداعي لاجاد العمل فلا يقتصر الى التلفظ ولا الا  
بالبال كما يفعله العوام ويرشد اليه ان معناها عرفا لغزا لاصالة عدم النقل لقولهم  
نواك الله بخير اي قصدك ونويت السفر اي قصده وسير يام فيما يعبدون الله نعم  
به من قيامهم جلالاتهم من وتشييع الجنازة والادراج في الكفن وغير ذلك وانه لا يفتي



مجرّد تصور التي افضل كذا قوله الى الله يدلّ الفصل المختص لك وكونه علة فيه  
المسألة الثامنة الظاهر يكفي في صحة العبادة الفصل المختص الى الفعل فتقرب به الى الله تعالى  
 سواء فسرت القربة بموافقة الارادة كما قاله جمع من الاصحاب وجعلوا معناها كونه اهلا  
 للعبادة وحباله او شكر النعمة ام فسرت بطلب الرفعة ونيل الثواب والبعث الى الفصل  
 لتبليغها له بالقرّب المكافى ولا يقتضي الى الشخصات الخارجية مع اتحاد المكلف به من  
 وجوب وندب واداء وقضاء ولا ينفك الرفع والاحتياط في الموضوع كما عن ابي الصالح  
 او احدهما كما عن المبسوط والمعتبر والتركيب العلاقة او الاحتياط فقط كما عن المرتضى ولا  
 ينفك الوجه سواء فسرت باللفظ كما عن اكثر العدلية ام ترك المفسد اللازم من الترتيب  
 كما عن بعض المعتزلة ام الشكر كما عن الكبيعي ام مجرّد الامر كما عن الاخرى ام الوجوب والندب  
 كما عن اكثر الفقهاء لا ينفع عن ذلك بالعقد المذكور لانه غاية الغاية وعدم الدليل  
 على شيء غير اذ لا يستفاد من الايات والروايات غير ما ذكر ولو كان ولاء ذلك لوجب  
 بيانه ولظاهر اجماع علامة المصنف قدس سرى في شرح المفاتيح فانه نسب الى علمائنا خز  
 ويؤيد انقائهم في اجزاء المندوب عن الواجب وبالعكس في كثير من المسائل كما اشروا  
 اليه في المسئلة الثانية وغير ذلك وما عساه ان يقر من مناهات ما ذكرنا لهؤلاء اعمال  
بالنيات وما في معناه وانه خلاف المتبادر من قوله اذا اقمتم الى الصلوة فاعسلوا الآية  
اذا المتبادر منها كون الفعل للصلوة باعتبار رفع الحدث واستباحة ما لا يمتنع من وجوب  
 كانه يتبادر من قوله اذا القيت الاسلحة اهتدك كون الاخلاصة للقضاء وانه يجب وقوع  
 الفعل لوجه ولا يتم الا بذلك فبدفع بيع منات السمع لما ذكرنا بل يمنع دلالة الله على اكثر منه  
 والاية لا تستلزم القصد للصلوة وان دلت على انها علة للفعل ولزوم قصد الفعل لوجه  
 مصادره وباجلها فالنية في العبادة الاكالا القصد في المعاملة غير زيادة الثرب



حتى لو ضم إليها قيود معتقدا لزوم ذلك وكان مختصا بفعله لصحة قصد القرينة منه <sup>نظر</sup>  
 لك عما ذكرنا من عدم الاحتياج إلى نية الشخصات الخارجية أنه لا يجب قصد الوجوب <sup>بالإصالة</sup>  
 والوجوب بالعرض معا إذا اجتمعا في مادة كالوئذ في اليومية <sup>بالإصالة</sup> الواجب وقتها بالاعتقاد  
 أو استوجرا للولد ليقضي عن أبيه إلى غير ذلك والظاهر أنه كذلك حتى عند من يقدر  
 لزوم الوجه ومن ذلك إذا انقلبت الواجب على هيئة زائدة على نفس الفعل <sup>بنية</sup> وما  
 كانت كذا قضاء شهر رمضان في رجب والصلوة المبرورة في أول وقتها وإذا  
 الزكاة أول الحول <sup>بنية</sup> ما لوئذ في الوضوء كلما أحدث وانقضى ذلك أول وقت الصلوة  
 أو مكانية كالوئذ إذا داء في الصلوة في المساجد والحضرات المقدسة أو لا زمانية  
 ولا مكانية كالوئذ في موعنة في الغريضة فان أظهرها لا كفاء بنية الواجب الأصلي  
 دون هذه الشخصات الطارئة واحتمل بعض لزوم التعرض لنية الزايد <sup>للسبب</sup> لأنه وجب  
 غير السبب الأول وفيه نظر حتى عند من يزعم لزوم نية الوجه على الظاهر وليس من هذا لو  
 نذر قرائة القرآن في صوم واجب لأنها أمران متغايران يجب نية كل منهما بانفراد  
 كالوئذ في وضوء غير الوضوء للصلوة **قوله** أحدهما أن كل ما لا يجب  
 التعرض له جملة وتفصيلا فإذا أعينته وأخطأ لم يصح ذلك كالأعين مكان الصلوة  
 وزمانها فإن غير ذلك إذا داء فإن قضاء أو بالعكس فان التحقيق أنه لا يجب التعرض  
 لهذا الزمان والمكان وما يجب التعرض له لا يضر خطئه بخلاف ما يجب التعرض  
 له كالوكان عليه فضان مختلفان جنسا كصلوة وصوم أو نوعا كمنذور وفرض  
 بالإصالة فان الخطأ فيه يبطل ثابتهما ربا أمر يلزم التعرض له جملة لا تفصيلا كما  
 الصلوة على الميت فانه لا يلزم التعرض لكونه زيدا وعمرا وكذا إمام الجماعة إذا علم علما  
 وإذا نوى المصلون على زيد فإن انه عمرا ونوى لأشلاء زيد فإن انه عمرا <sup>لثبته</sup>



ش

مع **عمله** **الشيء** يجوز ان يراد بفعل واحد من عبادات فتكون عباد

قد ادعى بها عبادات كالحال امام السورة والفتوة كانه قد وقف بين يدي الله تعالى ويستفيد زيادة الجماعة ويفيد اللاحق اجراه وهذا من باب ضم عبادة الى اخرى الذي اشترى احواله في المسئلة السابقة وعن بعض العامة المنع مع الاية شريك وفيه منع والحق ذلك بالاذان والاقامة وصلوات الجماعة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وزياد المؤمنين والجهاد وتعليم العلوم وغير ذلك مما يراد منه التظاهر والتكثير وورد ما يدل على استحباب رفع الامام صوتة بالحجيرة لسمعه المأمون وكذا الخطيب بالخطبة القارية في الفرائض وخيبتها بالاجلاب العظيم وذم الضرر وقال النبي صلى الله عليه وسلم وقد ادى صلاة يصلي من غدا من تصدق على هذا مقام رجل ضل خلفه **المسئلة الحادية عشر**

ظاهر ما دل على لزوم النية لزوم استحضارها فعلا بمعنى نية مجموع العبادة عند كل جزء جزء

ذلك الجمل او انه ينوي الاجزاء كل جزء بنية ولعل هذا لم يقل به احد لعدم تبادر مثله فيها

لو كلف السيد عبد بفعل مركب يكون تمام اجزائه تمام ما هيته وكيف كان فيقضي قوله العمل الابنية استحضار النية عند الاجزاء غير ان الاحباب قالوا بالكتفاء **الاستدلال**

لحكمية في العبادة البعيدة المسافة بل وفي بينها التعداد الاختصار بمعاينة المذكون او

لغيره وفسر الاستدلال في المعبر والمنهى بعدم ارادة مخالفة للارادة الاولى **فسرها**

بعضهم بتجدد العزم كلما ذكر واخرى بعدم الايمان بالملأى والذي اظهر ان مراد

جميع واحد ضروري ان المراد بتجدد العزم البقاء على ما كان عازما عليه وعدم **الاعتراف**

عنه اذا حصل للعزم بعد العزم الاختصاص الحاصل ومع الاعراض يكون ابتداء بالملأى لمنافاية

للعزم الاول والبقاء عليه وهذا بعينه هو معنى ارادة مخالفة للاولى وحج فيراد بالملأى

ما هو اعم من الفعل القلي وغيره لكن مع قصد لانه بدون الضد لم يقصد اجماعا

منها الى الصريح وانما نية العبادة  
بأنها متصلة بنية فعل كل جزء  
انه جزم

عنه  
مكرر  
مكرر



ما لم يكن ما يحال صون تلك العبادة وبدل عليه مضافا الى عدم ظهور لخلاف وتعد  
الاختصاص فعلا او لقسه ما رواه الشيخ في الحسن او الصحيح عن عبد الله بن المغيرة قال  
 في كتاب حريز الى النسبتي في صلوة في وضوء حتى ركعت واما التوجه فطوعا قال  
 فقال هي التي قبل اليها وفي الصحيح عن معوية قال هي على ما افتتح الصلوة عليه وفي معناه  
 عن ابن ابي يعفور وبديل عليه ايضا الرواية الدالة على صحة الصلوة لمن قام الى الخامسة  
 اذا جلس بقدر الشاهد قبل القيام والمروية من صاحب الاثر المشار اليها في المسئلة  
 الثامنة وبالحجة الذي يحصل من تتبع الروايات وفناوى الاحكام لا كنفاء بالبينه  
 ابتداء والبقاء على ما تضمنته وان حصل له الذهول والغفلة في الانشاء حتى ظن انه  
 في غير التي قام اليها ما لم يقصد الاعراض عن المنوى وبفعل المنافي او الكبر الذي يخرج  
 به عن صون المنوى عندا لعالم به عرفا وهذا هو معنى الاستدامة الحكيمه نعم هذا ان  
 من الموانع العبادة فتبطل بها وان عزم على البقاء عليها وقد طال بعض ارباب الفكا  
 في هذا المضمار وقد حققه بما لا مزيد عليه انتم في مجت الوضوء من فساد الكتاب  
 ومن هذا يظهر لك ان نية القطع كنية لخروج في مناقاتها للاستدامة الحكيمه ومعناها  
 نية فعل المنافي ضرورة ان قصد التكلم في الصلوة والاكل في الصوم معناه ارادة  
 لخروج عن الصلوة بالتكلم وعن الصوم بالاكل غير انه قد يعارض زمان الفعل زمان  
 العزم وقد يكون العزم عزيمة على فعل متاخر كما لو نوى ان يتكلم في الثالثة وهو في  
 الاولى وهذا جميعها تنافي الاستدامة الحكيمه بمعانيها المذكورة وتنافي الاحصاء فعلا  
فعلا بمعنى غير المعبرين وذلك يقتضي لطلان العبادة التي اخذ في شرعها الاثرار  
 عليها في حال العبادة كالصلوة والصيام والاعتكاف بخلاف نحو الوضوء فانه يبطل  
 المتأخر عن النية المنافية دون ما تقدمها نعم ليستثنى من ذلك الاحرام فان نية القطع



فيلا يثبطه اجماعا كما حكاه الشهيد في قواعد وعليه بان محلا انه معلوم وبانه لا يثبط  
بفعل المفسد فان لا يثبط بنية القطع اخرى قال وفي الصوم وجهان من تغليب  
شبهة الفعل او شبه الزك عليه ثم قال وان كان صلو فوجهان مرتان يريد على ذكر  
الصوم قال والى بالبطان لانها افعال محضة كان من حرمها استصحاب البنية  
فعلا في كل منهما فلا اقل من الاستصحاب الحكمي وظاهر ان بنية القطع تنافي الاستصحاب  
الحكمي قال وجهه علمها بغير النظر الى قوله حرمها التكبير وتخليها التسليم متغضضا  
لحصر لان الصلوة عبادة واحدة وكل جزء منها العبادة فيه اما هو بالنظر الى  
المجموع فاذا تحقق انعقادها بالتكبير بعد البنية لم تؤثر القصور اللاحقة لذلك لانها  
لم تصادف ما يجب فيه البنية فعلا انتهى ق ويضعف ما ذكره قدس  
من التوجيه لعدم الثاني لما الى الواية فجعلها على ان المراد ابتداءها التكبير وختمها  
التسليم والاشارة الى تحريم قطعها قبل التسليم لانه لا يخلل الابرة ضرور تحللها  
لسبائر المبطلات واما الاعتبار فلان بنية الخروج على حد النقيض للنية بجمع معانيها  
وكذلك بنية القطع او بنية فعل المنافي واستوضح ذلك على القول بالاكفاء بما  
الاستدانة لحكمة كاهوداي الكل على الظاهر فان معنى البنية القصد الى الفعل من حيث  
الجملة ومعنى استدامتها البقاء على ذلك القصد كذلك فلو نوى القطع فقد اعرس  
القصد الى الفعل جملة كما انه كذلك لو نوى ان يفعل القاطع وان لم يفعله فبنية القطع  
او فعل القاطع منافيان للاستمرار على جملة الذي هو معنى الاستدانة وهما بمنزلة بنية  
الخروج ويؤيد ذلك او يدل عليه الفتوى بكفر من نوى انه يكفر واما الرد في القطع  
فيمكن تساويه لبنية القطع لما فانه يحرم الذي هو بنفس البنية او مساويهما وخالفه  
لانه ليس على حد النقيض لها صريحا فليست يجب الحكم السابق والحاصل ان الاصل بطلان



التي اخذ في عشر وعينها الاثر او على حال عبادة كالصلوة والصيام وغيرها الاما  
 الدليل عليه كالأحرام والاعتكاف فانها لا يفسدان نيته فعل المناء بل لا يبطل  
 الأحرام نيته لخروج عنه وكذا الاعتكاف على إحتمال أن أصحابه قد اختلفوا في  
 نيته قطع الصوم ونيته فعل المناء في فيه فتوى الشهيد في القواعد عدم تأثيرها مخفها  
 عليه بما لم يخصه بان الصوم لا يبطل بفعل المناء ولهذا وجبت الكفارة بالتكرار ولو  
 منع ذلك لكن اللازم ان لا تجب كفارة أصلا لان فعل المناء مسبوق بنيته فصادف  
 صوما فاسدا فلا كفارة وهو خلاف الإجماع الأعلى راي أبي الصالح وفخر الدين  
 من ان ترك نيته الصوم يوجب الكفارة فان سبأه يقتضي ان نيته المناء او نيته الخروج  
 يوجبان الكفارة بمجردهما او بشرط انضمام فعل المناء في ثم قال الا انه يلزم من الاول  
 وجوب كفارين بالجماع احدها على نيته والاخرى على فعله ولم يقل به احدا انتهى  
 اقول اما وجوب الكفارة بالتكرار فهو تعبدى لا لبغاء مهية الصوم ولا يلزم من  
 بطلان الصوم بنيته بجماع وجوب الكفارة بالتكرار فهو تعبدى لانه توقفى ونيته  
 القطع او فعل المناء في ترك نيته لا انعقاد في الاول وابطاله وعدم الانعقاد  
 في الثاني وذلك ظاهرا وان وجبت الكفارة في الثاني دون الاول هذا  
 واعلم ان المراد من المناء في للعبادة اعم من ان يكون عبادة كالحائض في الطواف <sup>السجود</sup>  
 في الشاء والصلوة وغيرها كما لو نوى التكلم وليس منه اعطاء الزكاة ونيته في الصلوة  
 كما ورد في امير المؤمنين حيث تصدق بجائعه فانزل فيه تعا شانه انا وليكم الله <sup>الدين</sup>  
 المنول الاية وكذلك فوائده من القوان والذكر غير الواجبين في الصلوة ولا ضم  
 عبادة الى اخرى مما اشير اليه في الغايد المتقدمة انفا ولما فصلت المساء في الغام والمقيم القص  
 قبل تجاوز التفصيل فيجوز ان يكون من باب العمل من فوض الى اخره لان القص والاعمال







والامر في ذلك سهل والمراد ان يبلغ لصاحب الحزم ان لا يغفل عن هذه النيات  
ومن احسن ان ينوي بالواجب والمستحب الحرام او المكروه واعظم ان ينوي بال  
المباح ذلك من احسن ان يصوف العزم بالمباح وان قل واعلم انه حكى الشهيد في  
القواعد عن بعض العامة انه ذهب الى ان كل عبادة لا تلتبس بعبادة لا تنفصل اليها  
كالإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر والتعظيم والاحلال والخوف والرجاء والتوكل  
والجاء والمحبة والمهابة فانها متميزة بطواهرها التي لا يشتركها فيها غيرها قال ولحق  
بذلك الادكار كلها والبناء على الله عز وجل بما لا يشترك فيه الاذان وتلاوة القرآن  
ثم قال وهذا بالاعراض عنه حقيقة فان اكثر هذا يمكن صدوره على وجه الربا والعبث  
والسهو والنسيان فلا تنحصر العبادة الا بالنية ثم قال اما الإيمان المذكور فانه لا  
يقع الا على وجه واحد فيجب فيه النية على ان استحضار ادلة الإيمان في كل وقت يمكن  
ان يتصور فيه النية وكذا في عقد القلب على ذلك والاستدامة عليه وقد جاء في  
حديث جد واسلامكم بقول لا اله الا الله انتهى اقول يحمل ان يكون المراد من  
عدم الافتقار الى النية في الامور المذكورة انه يثاب على حصولها مجردة عن النية مع  
وهذا ليس بالبعيد فان كثير من الاعمال ما وعد الله تعالى بجزائه الا جزم كلام الشهيد قدس  
انما يتوجه على جهة واحدة اما المحقق به فان حقايقها لا تقبل التثريب كالإيمان  
**المقام الثاني** فيما يتعلق من القصد بالمعاملات وينظم ذلك ايضا في مسائل  
اعلم ان المراد بالمعاملة هنا ما يقابل العبادة بالمعنى الاضمر وهو ما لم  
يشترط في صحته قصد القرينة ثم ينقسم هذا الى قسمين احدهما ما يقتضي ترتيبا  
عليه الى القصد وهو كل فعل للفظ دخل في تحقيقه واقتضى تملكه فدخل في ذلك الاعمال  
القولية والمركبة منها ومن الفعلية والتقدير لا خير ليدخل اجزاء الموات والتجريح وجازة



٩٢  
 المباح من الماء والاختطاب والاحتشاس والاصطياد والمعادن الظاهرة والاختراج  
 من المعادن الباطنة بناء على القول بأنها التملك الا بالينة وكذا اللفظ بعد التعريف  
 حوله والوصفي احتياجا ما ذكر الى القصد اماما اشقل منه على اللفظ كالا او جزءا فظاهر  
 لاقتضاء اللفظ القصد المأدوم والاختطاب بالهجر والهديان واما غير فلان الاصل في  
 افعال العقلاء القصد اليها والاحتفت بافعال غوهم لا تنصف بحسن ولا بوجع كالخطا  
 ثم ان الشارع اذا علق حكما على شئ منها فان الظان المراد مع قصده وكذا غو الشارع كما لو  
 علق الطهارة والعقوبة على فعل واحد قلنا بصحة لان ذلك هو المبدأ من الاطلاق لان  
 غير المقص بمنزلة العدم ويؤيد او يدل عليه عموم قوله اعا الاعمال بالنيات ولكل امرئ  
نوى هذا ويؤيد ما يقتضي التملك مطا والاولوية ان الاصل في التملك الاختيارى  
 ان لا يحصل الا بالقصد اليه والامر يمكن اختياريا وان الاصل عدم التملك في المختص <sup>المشترك</sup>  
 الا بالابواب المعروفة من جهة الشارع ومن هنا قربنا لزوم نيته التملك له في حياته بالباح  
 لان هذا يتجه على تقدير ان يكون التملك في حياته اختياريا ويجوز ان يكون قهريا  
 لانا نقول لو كان قهريا لا يمنع عدم تملك مع النصح بعدمه كما الارث وهو بطل  
 قطعاً ومن هنا يظهر لك لك بطلان ما عساه ان يقول انه يكفي للملك القصد  
 الى الحياة دون قصد التملك لقوله من احيا ارضا ميتة فهو له مع ان الرواية  
 يجوز حملها على الاحقية والاولوية كالسبب الى المسلمين <sup>ح</sup> والرباطات والزرع في ارض  
 الخراج وغيرها من الامور المعد لمصالح المسلمين وبالجملة الاصل في تعليق الحكم على  
 او فعل او مركب منهما ان يكون مقصودا الفاعله الاما دل الدليل على عدم لزوم  
 كائنين في القسم الا في ذلك تبين لك لزوم القصد الى الانشاء في صنع  
 العقود والايقاعات الصريحة وغيرها فيما تصح فيه الكتابات كالعقود الجارية

فأى



**وثانيهما** ما لا يقتضي ترتيب الثواب اثم عليه الى نية وهو ما كان الغرض  
 الاهم في شرعيته يرد الى الوجود لمصلحة دينية او غيرها من دون قوله لا يقتضي  
 غلطا ولا زيادة في عبادة او نقصان وذلك كالظهور من الاخبار للمصلحة  
 وليس المسائر والتوجه الى القبلة والغوار في المكان وترك الكلام ومثل ذلك  
 صلة الارحام وبر الوالدين واداء النفقات وحقوق الاخوان والجهاد وسد الثغور  
 والدفاع والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحقوق القبر والدفن وغيرها من ذلك من <sup>تجوز</sup>  
 الميت عما غسله والصلوة عليه ومن ذلك ايضا انواع النخل من الاكحال <sup>الطيب</sup>  
 والاذهان والتمشيط واللباس وسائر الصناعات الواجبة على الكفاية كما  
 لحرث والزراعة والنساجز والخياطة وغيرها من الواجبات التوسيلية وتركها  
 فان الغرض من الامور المذكورة كلها وجودها في الخارج <sup>يقتضي</sup> مع النية وعدمها  
 ولهذا يصح وقوعها ويترتب ما شرع الله سواء وقعت من مسلم وغيره نعم لا  
 يترتب الثواب عليها الا مع قصد القرية <sup>بمنه</sup> نصحه منه وقولي ولا زيادة في الاخراج لزوم  
 قصد المساواة في محملها والمسافة المشروعة في سفره وقد خرج هذا بالدليل  
 عن ضابط القسم الاول والوجه في عدم افتقارها الى النية يظهر من وجه شرعيتهما  
 وما دل عليه نعم هناك امور ربما اشتبهت بنى المقسمين لعدم صراحة الدليل  
 كما في مسألة الحيانة والنهاية في قصاص الطرف والجرح والقتل فانه  
 اوجح جازحه بمثل ما جرح او جنى على الذي جنى على طرف بمثل ما جنى او صار  
 له عليه بمثل ما صار للاخر عليه من مال الى غير ذلك والوجه عدم التساطع الا  
 مع المقصد ولهذا يمكن ابراء احدهما الاخر دون صاحبه نعم لا يبعد التساطع  
 مع مطالبة كل منهما صاحبه عند الحاكم والغرم على ادائه بحجة الى العيب والاكفاء



بقصد الحاكم النساق الافق القصد ولهذا يمكن ابراء احدهما الاخر دون صاحبه ~~في~~  
~~المسألة~~ كما لو امتنع احدهما من الحضور وحكم عليه الحاكم مع احتمال النساق قهر في  
 ابتداء استقارها ان كانا دفعه في استقار ثابتهما ان تعاقبا ولهذا التقريب يعرف  
 ان الاصل في المعاملات عدم اجزاء قصد غير المكلف كمال العبادات غير ما حل الشرع  
 عليه تجوز او يختص كائنه المقاص من المتنع ونية الحاكم فيمن يحرم على ادعاء عليه  
 من الحقوق المالية او مثلا وقد مرت الاشارة الى بعض امثلة في مسئلة الثاني المقام الاول  
 وجهه ظاهر من قوله لكل ما تولى والدليل يكون مخصوصا لعموم لجزء هذا وعكس الخ  
 يجعل ضابط القسم الاول كل متعلق للحكم فلا تضمن المصلحة او المفسدة بنفسه  
 وضابط القسم الثاني الوسائل المفصلة اليها **المسئلة الثانية** ان القصد  
 في المعاملات كائنه في العبادات يراد به اللاهي الى الاجاد وهو لا رخ في كل اخرى  
 وجهين مختلفين صلاحا وفسادا اذا اراد من فاعل واحد للاخبار المتقدمة  
 المدعى تواترها ولان النية تنصرف بالعمل تصوف الروح في الجسد فلا يتميز  
 احبا سدا ولا انواعا ولا اشخاصا حيث يتعلق الحكم بمبعدة منها مع الشاكل الا  
 بالنية والقصد كما انه بذلك وعدمه قد يترتب عليها ثواب وعقاب وعدمها كما  
 في الكسب لقصد اداء نفقة واجبي النفقة والتوسعة على العيال وادخال السرور <sup>عليهم</sup>  
 او على الاخوان وقصد الاستطالة والافتقار واو اذلال من هو دونه والقصد الى الجهات  
 المباحة مع خلوق عن القصد من ولطم اليقيم ناديا وابتداء وتقبيل الحارم تعطفاو  
 ريبية وجب القيل للدفع النقص وامتكارا وترك القيام للمؤمن اهانة وغىها  
 والاعراض عنه ارده من المنكر وبغضا وبيع العنب ليعمل خرا وغيره ولخشيب ليعمل  
 صفا او عودا هو وغيرها وشراء الوكيل لنفسه ولو كله وحيارة الاجير له ولو جره

في  
 المسئلة



الى غير ذلك مما لا يخفى ومن ذلك قصد المساو والمسافة فانه يقصّر فان رجع انقطع  
 سفي وانه ثم لو عاد اشتراط المسافة من مكان العود ومن ذلك بنية الامين  
الشرعي لحياته فانه يضمن بها جلات الامانة المالكية فانه لا يضمن بنية لحياته بل  
بالثغري او التعلّي والفارق مضاف الى ظاهر الاتفاق والاحبار الدالة على عدم  
ضمان الثابت بل ان احل الامر ان معنى الامانة الحقيقية ما خود في الاول وطلب  
لحفظه الثاني ومن ذلك ايضا زكاة الخزانة والقنية فانها تنقل من احدها الى الاخرى  
بالنية ومن ذلك القصد في الالفاظ المشتركة لفظا او معنى بين معنيين واكثر  
او كانت حقيقة في بعض دون بعض فان تعين المعنى بالنظر الى ما يتلون به عند الله  
انما يحصل بالقصد اليه واما بالنظر الى الظاهر فهو في الاول على اجمال ويصعب تفسيره  
له عند الاحباب ومن ذلك لو قال تزوجته المسماة بطالق ولم يكو كنية المسماة  
بحرف حاء وقال اردت الاخبار خلافا ما اذا لم يسمها بذلك وقال اردت القوافي مجازا  
لغيبته اريد بها في الاولى وكما تحرّره بالاختيار كذلك في الثانية فانه لا يقبل منه مع  
المعارض ويحكم عليه بالطلاق ولحمية بينهما ظاهرا او يتبدل بقصد في لياط وق  
فيل بعدم القبول ظاهرا وباطنا حكم الشرع عليه بذلك وديما ذلك قيل بالقبول  
منعط لانه اخبر بما يحفل لفظه وهو اعرف بقصد ومن ذلك لو علق الظهار  
او اليامين والنذر على المشترك كالعين والقوى هذا اذا كان الاثر واللفظيا  
او كان حقيقة ومجازا واما اذا كان متوبا فيقع في الظاهر على الامر الكلي ويصير له  
في قصد الخصوص كالوقال اكلت ولا اكلت اللحم وقال اردت لحم البقر مثلا ومثل  
هذا قصد فيما لو قال فوحي كظها رمي وقال اردت زبيب وعبدى حر وقال  
اردت سالما ومثله ايضا قصد التخصيص كالوقال لا دخلت ولا اسلمت على زيد ودخل



او سلم على قوم هو فيهم قاصدا لدخول السلام على غيرهم او في وقت غير هذا الوقت  
 او دخول اخصا وبالحيلة المعبرة في تعيين المراد من اللفظ بالقصد اليه بالنسبة  
 الى الحكم المتعلق بالمتكلم واما بالنسبة الى الحقوق المتعلقة بالغير فتتبع فيه ما ذكرنا  
 في المبادئ اللفظية من الاجمال في المشتركة والتعيين الى المتكلم محل على الحقيقة والجاز  
 مسائل والدوران بين المجاز وغيره نعم قال الشهيد في حكم المطلق على فعل كافي  
 قولنا لا دخلت على زيد ودخل على جماعة هو فيهم نأويا الدخول على غير الاوتى علم  
 جواز الاستثناء مع انه قدس قال في الموقال لا دخلت للدار وقوى دخولا خاصا او  
 صح وكان ذلك لصلة الدخول على زيد بخلاف مسألة دخول الدار ومسئلة نفى  
 السلام على زيد ثم نقل من الشيخ جواز ذلك كالاستثناء في القول قال اذا السنة  
 مؤثر في الافعال لا اعتبارها في العبادات ومعظمها افعال فتكون مؤثر هنا  
 ثم قال وليس بذلك البعيد ثم اورد سؤالا فقال ان قيل لا ينظم ادخل على العلاء  
 الا على قوم منهم وينظم سلم عليهم الا على قوم منهم واجاب عنه بان لم لا يكون الباعث  
 على الدخول مستحصا فان الباعث على الدخول تصور تخصيصه على قوم دون قوم  
 فيكون ذلك صالحا لتخصيص الدخول وينع عدم انتظامه على هذا التقدير انتهى  
 وهو حسن لما اشترنا اليه من ان الافعال والاحوال اعمان تقوم وتختلف اطلاقا و  
 تقييدا وعموما وتخصيصا بالبين والعمام هي الداعي فعني دخل على العلاء في المثال الباعث  
 على الدخول العلماء الاقوام منهم وهو مشطهم صحيح غير ان التحقيق في مسألة الباعث  
 ونحوه ان جعل المتكلم على قصد ومع لجهل بالقصد فحل على المتعارف في ذلك  
 اللفظا لمسئلة في المثال ان قصد بقوله لا دخلت على زيد لا دخلت ودار فيها  
 زيد بحث في الدخول المذكور وان لم يعلم قصد فالظان انه لم يحث اذا قصد بالدخول



ارادة الدخول على غيرة لان المبادر من الدخول على زيد مثلا كونه عليه للدخول  
 هذا واعلم انه حكى الشهيد في القواعد <sup>بعض</sup> المجيبين برأيه من اهل الرأي عدم جواز  
 تخصيص العام بالنية فاذا قال اكلت احدا و اراد به زيدا حث بتكليم زيد بتكليم  
 عي مسئلة الى ما حاصله ان ارادة زيد بمنزلة كلام مستقل انضم الى مثله فهو  
 مثل ذلك الخاص الغير المتاني بعد ذلك العام فكانه قال اكلت احدا ثم قال اكلت زيدا  
 واجاب عنه بما يطول ذكره ومثله ان صلاحية اللفظ لمن عدا زيد مع نية ارادة  
 زيد منه ممنوعة فالعام لا يدل على افراده حال نية لخصوص فليس هذا من باب  
 انضمام مادل على لخصوص الى اللفظ الدال على العموم اذ النية جاعلة للفظ العام  
 بمنزلة اللفظ الخاص ولو سلم لكان مثل انضمام الاستثناء والشرط والصفة والغاية  
 الى العام في مثل لا لبست ثوبا الا القطن او ان كان قطنا او قطنا او الى شهر فكا ان  
 هذا مخصصة للعام فكذلك النية هي من باب انضمام المخصص مستقلا او غير  
 الى العام لعدم التفات ولا استبعاد وعدم مع ارادة التخصيص **فأجاب**  
 اعلم انه لا يراد بقولهم ان الافعال والافعال تقتضي تشعين بالارادة والنية ما زعمه  
 بعضهم من ان الدلالة في الالفاظ تتبع الارادة فلا يكون الامر مرا ولا الخبر خيرا ولا  
 الاستثناء والنشاء ولا يدل الاسد على الحيوان المقتبس بدين القرينة ولا على الرجل الشجاع  
 ولو مع قرينة اللفظة بدون ان يراد ذلك لان التخصيص في الدلالة ان تتبع العلم  
 بالوضع فاذا صدق اللفظ عن المتكلم على ما وضع له ارادة او لم يردده ولا يختلف حال  
 الغفلة وغيرها نعم يراد <sup>بعض</sup> تلك الدلالة مشروطا بالقصد والارادة فاذا  
 استعمل اللفظ على مجاري العادة في الاستعمال في القول على ما تعارف في العادة  
 في علم القصد بذلك فصلا اخر لم يظهر اما رآته فهو في هذا يتلدين بما بطن وحكم



عليه في حقوق الغير بما ظهر وبالحمله ان اريد بتبعية الدلالة ان اعتبارها  
 مشروط بالقصد والاداءة وهو حق وان اريد ان الدلالة لا تعقل بدون ذلك  
 فلا وجه له ضرورة ان تعقل المعنى من اللفظ استوفيت على العلم بوضعه له لا على  
 ارادته ولا على ما ذكرنا من اعتبار اشتراط الدلالة بالارادة قبل الواجب القصد الى  
 الانشاء في صيغ العقود والايقاعات فلو قصد اللفظ لا الارادة غاية كما في المكن  
 لم يقع العقد ولا الايقاع ولهم خلاف في العقد اذا تعقبه الرضا وقد رجحنا فيها ما سبق  
 صحته وانه كالفضولي اذا تعقبه ايجاب المالك وهو مبني على ان القصد الى الانشاء  
 ليس من شروط السبب القويح ~~فيها~~ اثرها به فيكفي في تحقق مضمون الصيغة  
 حصوله ولو كان بعد حصولها والفرق بين المكن والسكن وان وخوم المقصد الى اللفظ  
 في الاول وعدمه في الثاني وفيه نظر لان الظاهر ان القصد الى اللفظ لا غاية  
 وهو معنى الانشاء والا كان لا غيا ضرورة انه لم يقصد المعنى الذي وضع له للفظ او  
 التحقيق ان المكن قصد اللفظ والمعنى وانما خلف عنه صدور عن اختيار المعبر عنه  
 بالرضا فانه شرط في صحة العقد لكن الظاهر ان من شروط الاستدانة لا <sup>الانشاء</sup> الاستدانة وقوله  
 الا ان يكون تجارة عن راض لا دلالة فيه على لزوم الاثر ان ابتداء اذ المراد بالتجارة  
 المال المكتسب بالعقد ونحوه بل شأنه على ان شرطه ان يكون عن راض وظاهره انهم  
 من ان يكون معه سابقا على العقد ولاحقا به **المسألة الثانية**  
 ربما يتوهم قيام النية مقام اللفظ الصحيح حتى قيل المقدار المذكور اى المنوى كاللفظ  
 وكان الاستدانة العلامة نور الله ضريحه عن صار الى هذا فاذا قال بعنت بمائة وبنى  
 دراهم او خالعنت بمائة درهم واراد نقدا مخصوصا صحيح وهو محكي عن ظاهر الشيخ  
 ومن تبعه وفي قواعد الشهيد كان القول براء اذا كانا قد تواطا على ذلك



لأنه كما للمفوض ثم قال والبطلان قوي للاخلال بركن العقد انتهى ويمكن أن يستفهم  
لهم بانه كما جاز تقييد المطلق وتخصيص العام بالنية فانه حقيقة احد جزئيات <sup>المسئلة</sup>  
اذ لا فرق بينهما وبين التقييد بالمفعول به والظرف والحال والتمييز وغيرها من القيود  
وبان العقد ادلا وبالدات الى المعاني والالفاظ فوالبها فاذا علمت المعاني كان <sup>لفظ</sup>  
زايدا وبانهم جوزوا تأثير النية في الدفع عن الدين المرهون به وان صرح المرهون  
بخلافه ومع الخالف حلف الدافع لان المعبر قصد ولو لم ينو حالة الدفع ففي  
التقسيط او مطايشه انشاء النية وجها من حيث انه قصد قضاء ما عليه  
فيقسط من حيث انها امران والمعتبر في التعين نية ولم تحصل في طالها  
التحقق انه لا اعتبار بالتقدي في نحو العقود والايقاعات وغيرها من الابواب  
القولية به اذا كان المقدور كذا كالاجاب والقبول وفيه الموجب والقابل  
وذكر العوض مما يعلمان به وذكر الزوجين في النكاح لانها كالعوضين وكان  
في العقود وذكر ما يقع عليه في الايقاع وبالجملة كل لفظ يحمل ان يكون من ثمرة  
الصيغة وجزءها يجب ذكره لما استلزمه من كون السلك في جزء السبب يقضي السلك  
في السبب ولا صالة عدم ترتيب الا لا بسبب شيء كما استرنا اليه في البحث عن  
الركن واما اذا كان من الشروط الاثرية كاستراط خيار او التسليم في غير بلد  
العقد ومكنى الزوجة في بلد معين او نقدا غير المتعارف الى غير ذلك مما يشرحه  
وقد تواطى عليه قبل اجراء الصيغة فاذا لم يذكر وكان مقصودا فيه اوجب الصحة  
عدم الاثر اذ لم يشرط لخلو العباء عنه والاصل في العقود اللزوم والصحة مع الاثر  
لانه مقصود قد انبنى بالعقد والرضا عليه فيقضي قصد من ذكره في العقد  
لقوله عملا لاجل مال امرء الا بطيب نفسه للعالم انه لا تطيب نفس من يعود عليه



الأمر أن ينفع له فيه الأيا الالتزام به وهو الموصون عند شروطهم والطلاق  
 توليه فمادواه الشيخ في الصحيح عن علي بن راشد قال سألته قلته جعلت فداك  
 اشترى متاعا بالف درهم أو نحو ذلك ولم يسلم للداهم وضعا ولا غيره ذلك  
 قال فقال إن اشترط عليك فله شرطه ولا فله درهم الناس التي يجوز بينهم  
 الحديث واحتمال البطلان للشك في اعتبار مثله واحتمال ابتناء العقود على  
 ذكر الموجب جميع ما يلزم به المتعاقدان فيكون ذلك كله بمنزلة جو الصيغة  
 التي هي كمن العقد ومع احتمال الكيفية يجب أن يكون دكنا والاخلال به فسادا  
 للعقد وهكذا في غير العقود من الأبواب القولية غير أن مظاهر الأصحاب  
 الأول ويرشد إليه مضافا إلى الأصل إمكان غفلتهما أو اعتراضهما حين العقد عما تواطأ  
 عليه فيكون غير مذكور لفظا ولا تقديرا أو الالتزام به التزام بما لا دليل عليه وانفاهم  
 على أن عقدا المتعة ينقلب دوما إذا لم يذكر الأجل وفي الأخبار ما يدل عليه رواه الشيخ  
 في الحسن كالصحيح عن عبد الله بن بكير قال قال أبو عبد الله ما كان من شرط قبل النكاح  
 هدمه النكاح وما كان بعد النكاح فهو جائز وقال إن سمي الأجل فهو متعة وإن لم يسم  
 الأجل فهو نكاح بات كروى عن بكير بن أعيان قال قال أبو عبد الله ما إذا اشترطت  
 على المرأة شروط المتعة فرضيت بهما وأوجب عليه التزويج فأورد عليها شرطك الأول بعد  
 الأول النكاح فإن أجازته جاز وإن لم تجزه فلا يجوز عليها ما كان من الشروط قبل  
 النكاح الحديث وهو صحيح في باب النكاح إذا المراد من لفظ بعد ضمن العقد و  
 الظاهر عدم الفرق بين أفراد العقود وغيرها من الأبواب لأنه سبحانه وتعالى جعلها علما  
 على حصول المسبب ويدفع ما ذكرناه من الاستهزاء للشيخ واتباعه بأن الصنع والابتداء  
 القولية توقيفية يجب المصير إليها إلى حلقا يحصل به تعيين السببية ولا يكفي فيها الجري على العادة







القبول

فيصل ظاهره وتبين باطنا وقد عرفت ان الفصول ان التدين في الجميع بما قصد وما يقبل  
الظاهر فيقبل منه حيث لا ينافي له كما في الذرة وصدقته الروحانية مثلا واما مع المنازع  
فيقبل منه في معارضة المشرك والنجور حيث تكون هناك قرينة ليستظهر لها صدق ما  
ادعاه وكذا في صورة التقييد والتخصيص فايد ما نصبه الشارع شيئا من قول او فعل قد شق  
مقامه كما قال السبكي ومثله بما اذا احيى ارضائية المسجدية فانها نصير مسجدا  
**المسألة الخامسة** هل يشترط لصحة البيعة القلعة على المنوى وامكان حصوله و

قبول محلهام لا فلو باع ما لا قلعة له على حصوله او زوج بمهر لا يمكن الزوج او نوى الاقامة  
في موضع الخوف او محلا لا يستطيع البقاء فيه الى عام الاقامة لقلعة الاقامة المؤنة او للعلم  
لحصول المانع والتحقيق ان المسئلة تفرع على مسئلة اشترط لقلعة وهو متفق عليه  
عقلا وشرا وعند الاشاعرة شرعا اما في التكليف فالحديث دفع القلم وهو مرفوع  
وما افاد مفادها واما في المعاملة فلما ورد من النهي عن بيع ما ليس عندك وما دل  
على اشترط قبول المحل من الطهارة والاشغاف والقدرة على التسليم والتسليم ضرورة  
ان عدم الامكان الشئ والعرف لعدم الامكان عقلا وسيظهر لك هذا انتم  
عند ذكر شرائط الخاصة فلم يستثنى من ذلك النكاح فان عدم القدرة على المهر او  
مثلا لا يمنع من بيعة القبول ويقع العقد صحيحا وينصرف الى حرم المثل ولو فرض  
عدم امكانه وذلك لان المهر لم يكن ركنا في النكاح ليقضي فساد فساد العقد ومن  
هنا يصح وان لم يذكر مهر او اما الركن فيه الصيغة والزمان كالعوضين في البيع ومن  
ثم يلزم تسميتهما في العقد لو باشر الوكيل كما يجب لتسميتهما عوضين **المسألة**

**السادسة** اذا عقد عقدا بقصد فظهر خلافه فهل يلغى على ما قصد او على ما  
ظهر كما لو باع مال مورثة فضولا عنه لا غنائه جواته فبان موته فيبطل على الاول و



يصح على الثاني وكذا لو عتق عتق عبد ابنه فبان موت ابنه حال العتق ففيه الوجهان  
ومن ذلك ما لو وكله وهو لا يعلم قلنا انه يصير وكيلاً من حين التوكيل وان لم  
يبلغه الخبر فتصرف ومنه لو باع ما وهبه واعتقد تمامية الهبة فظهر انه لم يقبض  
الموهب ومنه اذا ابرأ شخصاً على دين لمورثه معتقداً حيوانه فاتفق موته قبل ان قلنا  
ان الابرأ اسقاط صح وان قلنا انه عليك فعلى الخلاف وفيه نظر فان الخلاف يجري على  
القولين ضرورة انه كان يعتقد اسقاط ما ليس له فظهر خلافه ومنه لو ابرأ لمن له  
عليه دين الف درهم معتقداً عدم ذلك فظهر ان له ذلك ومنه لو تزوج امرأة  
لمفقود على ظن انه حي فبان انه ميت ومنه ما لو طلق باعثاً دأها حايض فبان الها  
على طهره وكذا لو طلقها على الها اجنية فبان ذنبه ومنه لو باع ما يعتقد <sup>عصبته</sup>  
فبان انه ماله وكذا لو باع ما يظن انه ضم فبان انه خل الى غير ذلك من الفروع  
الخلاف في ذلك ان ما قصد غير الواقع والواقع غير مقصود فيبطل نظراً الى ان  
العقود تتبع المقصود تتبع المقصود كما هو ظاهر الاخبار الملتزمة بواقعها ويصح <sup>نظراً</sup>  
الى انه عقد صدر عن اهله في محله لان الامور منوطه بالواقع والذي يخرج الخاطو  
ان الامور المذكورة ونظايرها فثمان احدهما ما يمكن فيه الصحة بوجه ما لو امكن <sup>ظاهر</sup>  
من المعارض وهو كل عقد يجري فيه الاجازة كما في سابل البيع فضولا وكذا العتق والتوكيل  
ان كان وكيلاً في الاجازة والافاشكال ولعل الاقوى الصحة في صور اطلاق الوكالة  
وكذا مسألة الابرأ ان جوزنا فيه الفضولي نظراً الى انه عقد يجوز فيه ما يجوز في  
غيره وان قلنا انه اسقاط فهو كما لا يخفى لا يصح منه الا ما قصد حالما هو له دون  
ما لم يقصد وكيف كان فهذا القسم يقوى فيه الصحة نظراً الى انه عقد صدر من  
اهله في محله اعتقد فيه فقد شرط لم يتسع تاخيره وجوده من وجود السبب فظهر <sup>حصوله</sup>



مع حصوله لأنه حين عقد ظاهر الرضا والادارة فيحكم عليه به كما أنه يحكم بعدم اعتبار  
رضاه واعتبار رضا الغير لو اعتقد أنه مستحقه فإن إن المستحق غيره وأولى من ذلك  
بالصحة ما لو اعتقد أنه مستحق له ثم ظهر أنه مستحق مودته وقبل العقد بأن ما صار  
مستحقا له وكذا لو صار بعد العقد للمجرم بحصول الرضا المعتبر معارفا للعقد و  
ثانيهما ما لا يمكن فيما قصد الصحة بوجه ما كما في مسألة من طلق باعتقاد <sup>جنيته</sup> أنها  
أوصاف أو باع معتقدا بأنه خمر وهذا القسم يقوى فيه البطلان لعدم حصول قصد  
المعتبر شرعا نعم يحكم عليه في الظاهر بالصحة إن كان له منازع ويتلبد بالواقع في المباح  
من هذا ترويح امرأة المفقود لأنه قصد السفاح دون النكاح مع احتفال الصحة كما لم  
إذا تعقبه الرضا **فصل** في النجاسة **باب** في النجاسة بنفسها قبل التلبس بالفعل  
لا تؤثر عقابا للأخبار الصحيحة المتفق على مضمونها الدال على العفو عنها وهل يكون <sup>معصية</sup>  
معفوا عنها أم لا احتفالان قال الشهيد في القواعد لا تؤثر نية المعصية عقابا ولا إذا  
ما لم تلبس بها وهو ما ثبت في الأخبار العفو عنه انتهى والذي يقوى عندي تأثيره في  
عقلا كما تؤثر نية الطاعة وإن لم يفعلها مدحا لأن النية كالمقدمة وهي بحكم ذهابها على  
الأصح غير أن الشارع دل على سقوط العقاب بالاولى تفضلا منه كادل على حصول الثواب  
بالثانية وإن كان الكل لطفا وفضلا منه ثم قد ورد عنه <sup>في</sup> نية المؤمن خير من عمله  
فلو نوى المعصية وتلبس بما يراه معصية وبيان خلافه فيه اشكال من عدم مصادفة  
الفعل المحرم فهو كالنية المحرمة فلا مواخذة ومن جرأته عليها واشتغالها عنه وعن  
بعض الأصحاب أنه لو شرب المباح تشبها بشارب المسكر فعل حراما وورد النهي  
عن التشبيه بأعداء الله وإن من تشبه بأعداء الله فهو منهم والظاهر أن المراجعين  
بإهم الخلق بأطوارهم والتزوي بزيمهم في الهيئة وإن كانت صباحة في خالها وتنفذ على



كثير من المسائل كالووطى اجليته فبانت زوجة او ما يظنها حايضا فبانت طاهرا او  
 يحكم على ما الغير فان انه مستحقه وقتل معصومة فظهرت جهل وقر او افطروا جيا فبان  
 مستحيا الى غير ذلك وحكي الشهيد عن بعض العامة الحكم بفسق متعاطي اللذات بعد <sup>ذلك</sup> الملاح  
 بالمعاصي ولما قُب في الاخر مقام امنوسا بين عقاب الكبيرة والصغيرة ثم قال وكلها  
 حكم وتخص على الغيب بعقوب العقاب في الاخر <sup>بكونها</sup> متوسطة بين العقاب ان يريد الحكم  
 بالفسق والعقاب ولعل هذا اظهر والذي نفى في النظر الحكم باخلال عدلان ان  
 كان قبل ذلك عدلا واما الفسق بعقوب المعصية فهو يحتمل لما تقدم من التشبيه في الفسوق  
 والحديث ولانه عمل مع نية فيشمل لكل امرئ ما نوى واما تقدير العقاب فرجعه الى  
 مالك الزناب هذا واعلم ان قوله صائفة المؤمن خير من عمله ظاهره مناف لما ورد  
 من ان افضل الاحمال احمرها وما ورد ان المؤمن اذا هم بحسنة كتبت بواحد فاذا  
 فعلها كتبت عشرة اقبل ورد بانه الكافر شر من عمله وهو مناف لما قرر من ان  
 النية المحرمة لا عقاب عليها فكيف تنصف بذلك **را حبيب** عن ذلك  
 بوجوه انها شأنا العلامة دام ظلها العالي في كتابه للوسوم بكشف الغطا الى  
 ثلاثين وجها اجبتا ذكرها مع اختصار في بعضها وتوضيح في بعض وان كانت الحاجة  
 اليها غير ماسة الاول ان المراد انها خير من عمله بلانية الثاني بالاصحاد اي نية الاعمال  
 الكبار خير من صفاتها الثالث ان النية قد تتعلق بالاستدامة والامرار على العمل  
 فيناب عليها كذلك جزاؤها الخلود في الجنة او الخلود في النار كما يدل عليه بعض الاخبار  
 الرابع ان النية خير من العمل منقطع والخامس انها لا يذللها الى ابد دون العمل الساكن  
 انها لا تكون الا على الواقع بخلاف العمل فقد يكون نية السابغ ان من بيانية اي لها من  
 جملة عمله لخير الثامن انما صادرت خير لعدم تصور الخير عنها بخلاف العمل فبما امتنع التمتع

خض  
 زنج صفر



لأنها من البرق وهو في ذاته افضل العاشرة ان الضمير في عمله راجع الى الكافر لما قيل انه  
خال ذلك من حق مؤمن اراد بناخير فسبقه اليه كافر فعمله الحادي عشر ان المراد بنبه التوكل  
لعمله خير من عمله لعله لا يرد به لما ان نبه المؤمن لعمل الخير خير من عمله لخير  
الثاني عشر ان نبه المؤمن لما لم يعمل خيرا من ذلك الثالث عشر ان نوع البنية خير من  
شخص العمل والرابع عشر انها تدل على صفاء الباطن وحسن الاعتقاد الخاص عشر لاهها  
خير محض لا تقب فيه بخلاف العمل السادس عشر ان العمل يحتاج الى آلات وشروط  
فيمتنع لامتناعها بخلاف البنية السابع عشر ان من تعليلية اي انها خير من اجل العمل الثامن  
عشر انها خير لان الثواب المقرر عليها اكثر من المقرر على العمل لكثرة افادها التاسع  
عشر انها خير لتعلقها بجميع الافعال دفعة فيثاب بخلاف العمل العشرون انها خير لما  
يثاب عليه من الاعمال بل لا نبه كمكارد الاخلاق الحادي والعشرون انها لا يلد خلاها  
العجب والثاني والعشرون انها لا تحتاج الى صوة التعلم الثالث والعشرون ان  
العمل لا يخ من شروط ومعانيات وهذا كالذي قبله بمعنى السادس عشر الرابع  
العشرون ان البنية قد تجعل الواحد متعددا كما في باب للتدخل والتعليل بها على  
الا ان يرد الى احد جريئات التاسع عشر والخامس والعشرون انها علة لوجود العمل  
وصحة وهي اشرف من العلول وفيه نظر لمنع من اشرفية العلة مطمع ان الظاهر ان البنية  
تابعة لوجود الفعل وقد يعارض بان المتبوع اشرف من التابع فما هو الجواب فهو الجواب  
السادس والعشرون جعلها غير العبادة كالنكاح والنكاح وهو عبادة اخرى  
السابع والعشرون ان البنية عليها مدار العقود والايقاعات واكثر الاحكام بخلاف  
العمل والثامن والعشرون ان البنية قد يجعل العمل للغير كما في الباب في العمل التاسع  
العشرون ان فساد العمل لا يبطل البنية بخلاف العكس الثلاثون ان البنية روح العبودية



والعمل صورة ظاهرة ومن هذا الوجهات يظهر لك الوجه في قوله الكافر من عمل لكن لا  
يخفى ان الوجه الخامس والسادس هما بعد الوجه السابع على الوجه العاشر كلها بيان الوجه  
العاشر في الميزان من جملة عمله الخير المدلول عليه بالوجه السابع فهو بمنزلة بيان الم في فعل  
هذا يجوز ان يتركب منها اثنان واكثر والشاهد في القواعد كذا ما منع له لغيره  
وانما هاهنا الى ثمانية او تسعة اوجه هي في جملة ما ذكره شيخنا دام علاه فتدبر الكل والله

الوجه  
العاشر

**الموفق في الشريعة** في الشريعة الخاصة بالعبادات **وسيلة**  
المراد بالخاصة هاهنا ما يقابل العامة لا ما يمنع فيها الاشرار واساقان كثير منهما ما هو  
بين المطلق والطواف الواجب والطهارة من حدث الجنابة والحض والنفاس المشترك  
بينهما وبين الصوم والحرية المشتركة بين امام الجماعة على قولها في الكوفة والجمعة ذلك مما  
مشترك بين بعض افعال العبادات وكذا اشراط الماصوية والنظام بين الاحكام  
بان يقبل عين ما يوجب الموجب فاذا قال بعتك هذا بما لا يقول قبلت نصفه بحسب مثله  
وحصول المتعاقدين وحصول المتعاقدين فانها مشتركة بين العقود كلها واشراط  
العقود وصلاحيه تملكها والاستفاعة بها والقدره على التسليم والتسليم فيها والعلم  
بها فانها مشتركة بين البيع والاجاره وقالوا كلما يصح اجاره يصح اعادته دون العكس  
الا غير ذلك مما يظهر لك اشتراك بين امرين او اكثر وبالجملة والمراد من الشروط الخاصة  
ما عدا الشروط الستة العامة **التي** نقلت في سلك دلائل **في** شرائط العبادات  
الاوابع والملحق بها اجمالاً فان تفصيلها هو كون الالفه تسعاً فشرائط الصلوة الطهارة  
هي الحدث والتنجيس **ثم** ما يعقب عنه ويقوم النية صقام الماء في الحدث حيث يتعدد  
وجوده واستعماله لما في خوف الضرر على النفس او زيادة المرض او على المال  
المضر بالمال **الحال** الثاني القيد وهو الكسبة لمن يمكن التوجه اليها وجهها بالتعويل



منها

على العلام المقررة في الفقه فلو اخطأ بالاضراف ليسر الاخذ فلا لباس وفي الكثير الاصح  
في الوقت وفي الاستدبار يعيد مطا الثالث للباس وهو ان يكون مباحا طاهرا وان لا يكون  
من غير ما كحل اللحم الاخر في السحاب على قول للرجال والنساء وان لا يكون من حر محض  
للرجال **الرابع** ستر العورتين بما ذكر في اللباس للرجل وجميع البدن بما يحل للمرأة  
للنساء علما الوصي والكفين وظاهر القدمين الا الامنة فلا يجب سترها **الخامس**  
المكان بان يكون مباحا وان لا يكون نحاسه تنعدي الى ثوبه او بدنه وطهارة ما  
يسجد عليه وكونه ارضا او ما يخرج منها غير ما كحل عادة ولا ملبوس كذلك ولا معدن  
ولا خارج عن مسعى الارض باستحالة منها **السادس** الايمان وهو الاقرار بال  
اللسان والاعتقاد بالجنان بولاية الائمة الاثني عشر والدليل على هذا كله اخبار  
المعرفة واجماعهم وتزيد لجمعه بالسلطان او من يامر ولي شرط فيه زيادة على شروط  
امام الجماعة من الكمال بالبلوغ والعقل والايمان والعدالة وطهارة المولد المذكورة و  
لحرية على قول وقيل بجواز العبد مع اذن المولى والعدد خمسة احدهم الامام وقيل  
سبعة لذلك ولخطبتان عند زوال الشمس وقيل قبله بمقدار اذانها وجماعة  
والوحد ولي شرط في المكلفين لجا حتى مع حضور الامام ٤ علما الكمال المذكور و  
لحرية ولخصي وانقضاء العمى والمرض والعرج والشيخوخة البالغة حدا العجز والزيادة  
على فرضين بينهما وبين منزله بمعنى عدم الوجوب عليهم لا عدم صحتها لو فعلوها  
وشروط الجماعة عدالة الامام وتقدمه ولا يكون انثى حيث يقتضى به ذكرى او ضئى  
والتابع في الافعال واتصال الصفوف وشروط صلوات الخوف واشهرها ذات  
الرباع شرطها كون العدو في غير جهة القبلة وعدم ما يحول بينهم وبين المسلمين  
بما يمنع من رؤيتهم عند الهجوم وقوة العدد بحيث يخشى هجومه وكثرة المسلمين بحيث



يمكن انفرادهم فقيس تقادم كل فقة منهم العدو وعدم الاحتياج الى زيادة <sup>التفريق</sup>  
 وشروط القصر فصد عما يشق في اسخ ذاهبا على قول وللفقة منه ومن الاباب على اخذ  
 الضرب في الارض فحب حيث تحق لحد دان والادان وامتهاد الصدد بان لا يقصد  
 اقامته في الاشياء ولا يكون له ملك قد استوطنه او استوطن بلد سنة اشهر متواليه  
 او متفرقة <sup>والمالك</sup> لا يكون السفر عمله وظابطه ان لا يقيم عشرة ايام في بلدة فلو اقام فيه او  
 في غيره كان اغنمه واما هذا السفر **والشرائط ثمانية** بانواع الزكوة تلك النصاب  
 وهو مقروفي الفقه وحرية المالك وكالنية الملك بان لا يكون ممنوع الضرف لغيبه لا  
 يمكن هو ولا وكيله او لكونه دينيا على غيره وان كان موسعا او لانه لم يقبضه من البائع  
 اذ اكان المبيع من قبيل المبيع او الغضب او لكونه ضالا او محجودا او لانيه او دهن او  
 وقف او نذرا او لعدم قرار الملك حولا وتخص الانعام ببلوغ النصاب وهو مقروفي  
 الفقه وحول ويقاء النصاب من هذه الحول ولبشارك الحول التقود الانعام في هذين  
 الشرطين وليس سفر الوجوب فيها بدخول الثلاثة عشر والسوم وان لا تكون عوامل <sup>تخص</sup>  
 النفدان باشتراطهما بالنفس بسكة المعاملة ولو في الزم السابق والغلات الاربع  
 تخص ببلد الصلاح باشتداد الحب وان تغادر <sup>للمحرم</sup> واحمرار التمي واصغوان وتملكها  
 بالزراعة او الاتباع قبل بلد الصلاح بشرط زكوة الفطوة لحرية والغنى يكون المخرج  
 عنه من دخل في عياله قبل هلال سنو والكون المخرج مما يقتات غالبها كالحنطة والشعير  
 والتمز والنبيب واللبن واللاقط **والشرائط الخمس** لحرية وكون المحل من احد  
 السبعة المعروفة لسير وطها فشرطا غنائم دار الحرب انتقاء الغصية من مسلم او معاهد  
 واخراج مؤتة المستحفظ ونحوه والمعادن اخراج المؤتة من حفر وسبك ونحوه <sup>النصاب</sup>  
 المذكور والغوص ان يؤخذ بغوص وبلوغ قيمته وينار او لا بشرط اتحاد الغوص على

ومندوب

منه

الحا

عن زهير بن ابي  
 جهم بن ابي  
 جهم بن ابي  
 جهم بن ابي



نعم ليشترط ان لا يعرض عنه والغير ان اخرج بالغوص فقتله وان اخذ من وجه الماء فقتل  
المعدن وارباح الخارات والوراعات كونها فاضله عن مؤنة السنة له ولغيره من  
غير اسراف ولا تقشير فان اسرف يجب عليه وان قشر لا يجب له والممنوع بالحرام عند  
الانتباه في القدر والمالك ولا حول في الحسن فمما طهره المكلف في الارباح **الشرط**  
**خاصة بابا لصوم** الاسلام والسلامة من الحيض والنفاس والحجامة  
اذا تمكن من الغسل قبل الفجر ولا بأس بالحجامة من الاضداد بها واولا لا يكون في سفر  
يوجب القصر والسلامة من المرض الذي يحس به الهلاك او زيادة المرض او بطء البرئ  
او يحصل به المشقة التي لا تحمل مثلها عادة وليشترط التتابع في صوم كفارة اليقين و  
صوم الاعتكاف وكفارة قضاء رمضان ومضى احل في هذه بالتتابع مطا لعدو  
غير اعادة وليشترط ايضا التتابع في كفارة القتل خطأ والظهار وافتار رمضان والنذر  
المعين او نذر شهرين متتابعين غير معين وهذه الخمسة اذا احل الشهر الاول مع يوم من  
الثاني خازله التفريق في الباقي ولو افطو قبل ذلك لغير عذر استأنف ويجوز مع العذر  
فاذا زال بني على ما سبق وهل يجب المبادر في احتمالان والمبادر احوط ومما يشترط  
فيه التتابع وجاز فيه الافطار صوم من نذر شهر اقصاه خمسة عشر يوما وصوم العيد  
لكفارة قتل الخطاء او ظهانا فانه اذا صام خمسة عشر يوما جاز له التفريق في الباقي و  
لو صام اقل من ذلك استأنف الامع العذر فينبى عليه عند ذواله وصوم الثلاثة  
بدل هدي القنع ان صام يومى الزوية وعرفه فانه يصوم الثالث بعد ايام التشريق واذا  
صام غيرها وافطر للثالث استأنف ولا يتابع فيها عما اذا كسبته بدل المتعد  
النذر المطلق وجزا الصيد وقضاء شهر رمضان **والشرط**  
بالاعتكاف الايمان والصوم ولو لغيره من واجب او مسنون وقبول المكلف



ولا يشتر

والزمان له دكون لا ينقص عن ثلاثة ايام والمكان ويصح في المساجد الادعية وفي كل مسجد  
فتح النبي اوصيه جماعة على راي وقيل في كل مسجد جامع واستدامة اللبث  
الا الحاجة فيخرج ولا يجلس ولا شئ تحت الضلال اختيارا ولا يصلح خارج المسجد الا بعد  
فيصلها ابن شاء واذن الزوج والمولى للزوجة والعبد واما الكف عن النساء والطين  
والاقتناء وعقد البيع ايجابا والممارات والانظار فيجزي مجزى او كانت لانه معنى  
الاعتكاف اذا قارن بينه الثوب من المكلف كالصوم بالنسبة الى المكلف من الاكل  
والشرب والجماع ولو في دبر حيوان وايصال القبار الغليظ والبقاء على الحيانة  
والارغاف الخفة بالمبايع فان ذلك هو معنى الصوم وخفيفه شئ ما اذا كان عن بنة  
وقصد القرية **وشرايط الحج** خاصة الاسلام والحرة الا اذا اذن المولى  
فيصح ولا يجب ولا يخرج من حجة الاسلام اذا استطاع بعد الفتح الا ان يكون قد ادر  
احد الموقفين معتقا الا التبعض المما يافجره اذا كان احرامه في ثوبته والاستطاعة  
وهوان يملك ما فيه كفايته للابفة بحاله من الراحلة والقوت والمشرب فاضلا  
عن المسكن وعبد الخدمه وثياب البذلة والتخل ونفقة عياله الى الاياب وامكان  
السير لعدم المانع من مرض او ضعف لا يستطيع معهما الركوب واللبث على  
الى احلة او كان الركوب ليسق عليه مشقة لا يتحمل مثلها عادة وتخليه السرب بالامن  
على النفس والبضع والمال سواء كان ما يخاف على ذلك منه في البلاد الطوبى وامتناع  
الوقت من حين الاستطاعة وشرايط العمرة هي شرايط الحج **وشرايط الفداء**  
وشبهه بعد الشروط العامة الستة الاسلام واذن المولى للعبد والزوج للزوجة  
اشراط النيابة في الحج والعمرة اسلام الذاب والمنوب عنه وعدم شغل وقتة الذاب  
بحج واجب والعدالة على الاثوب بمعنى انه لا يسقط به الواجب انه لا يصح منه شرايط

وزنه ابطح

وهو ادر

الطوار



252  
الطواف الواجب الطهارة من الحدث والحجبة عن الثوب واللبس وسوا المعونات  
لحسنان وأما اللدانة بالحجر والختم به وجعل البيت على السبيل وخروجه عن البيت بجملة  
وادخال الحجر في المطاف وكونه بين البيت والمقام والمحافظة على هذه الاشواط فهي  
كيفية الطواف وحقيقته كاليد بالصفاء والختم بالمرقعة وعدا الذهاب والاياب شطون  
بالقياس الى السعي هذا واعلم ان هذه الشروط التي اشترطنا اليها قسمان **احد** ما  
ما يسمى شرط وجوب وهو ما يتوقف عليه وجود التكليف لا وجود الفعل ولبيان ذلك  
ما يتوقف عليه وجوب الفعل لا وجوده وهذا القسم لا يجب على المكلف تحصيله في  
اصل الشريعة كالشروط التي ذكرناها للجمعة رائد على اليومية عند الخطبتين وفي الجماعة  
والوحد احتفالان اقواها عندهما من القسم الثاني والشروط التي ذكرناها انما لصلوة  
لخوف والعصر وجوب الزكاة والحج والصوم والحج والعمرة عند الاكلام فانه من  
القسم الثاني عندنا ومن هذا القسم عند الساعة ومن هذا القسم اشراط اذان الزجر  
والموت بالنسبة الى الزوجة والعبد والاعتكاف والندوة **ثانيها** ما يسمى شرط  
شرط وجوب وهو ما يتوقف عليه وجود المكلف به لا وجوبه وهذا القسم يجب على  
المكلف تحصيله بالمرئى فيه ضرر على النفس او العرض او المال المضى مثله بحال  
مثل المكلف وذلك كما لا يخفى فيما شرط ذلك وكالشروط التي ذكرناها للصلوة  
والخطبتين في الجمعة وكذا الجماعة وحدثها حيث يجب فانها بالنسبة الى هذه الامور  
من قبل الواجب المطلق يلزم المكلف تحصيل شرطه ورفع موافقه فان قيل لا دليل على ان  
الجمعة من الواجب المطلق بالنسبة الى الخطبتين والجماعة والوحد حتى يلزم المكلف تحصيلها  
فانها ما ثبتت اشراطها في الجمعة وذلك اعلم من جعلها شرط وجوب او وجود مقتضى  
الاصل الى البرائة الاولى ولا اقل من التوقف للاشترائك وعدم التميز بينهما وتساويهما



كثرة في الواجبات الواردة كما يظهر لك مما مر افقاً وح فيحكم بوجوب الظهور للاستصحاب  
 فلنا هذا احد جزئيات النزاع المشهور المقدمة بين المرتضى عليه السلام وغيره والحق في  
 كما حذرناه هناك ان الحكم فيه يختلف باختلاف ما يدل على الالتزام فان كان على  
 وجه التعليق كذا ان ملكك النصاب وان استطعت في فروع الاول والاخرين لنا  
 وان كان على وجه يمكن حله على الامرين بالسوية قضاء نحو الاطلاق في الواجب فانه يقطع  
 الاصل ومن هنا نعرف انه لو نذر على ان لا يصلي الا جماعاً ما كان او ما هو ما  
 عليه تحصيل ما يتوقف عليه الوفاء فان قيل حضور الامام في الجمعة من الشرائط الوجودية  
 فيجب على المكلفين تحصيله واللازم من عدم ذلك تقصيرهم وان لا يبقى هذا التقصير  
 باعظم قلنا وجوب تحصيله لنفسه قطعي فضلاً عن ان يكون لغيره من الجمعة والحجاء  
 والمخدود والتخويات ونحوه بحوش ونصب القضية الى غير ذلك وعنده لا يدل  
 على حصول التقصير من الكل **ولا** تقسم الشرط بالمقاس الى  
 صحة الشرط وفساده **وسيلة** اعلم ان الاصل كون الشرط عدم عند عدم  
 شرطه المعلوم كونه شرطاً وهو معنى فساد من غير فرق بين كونه عبادة او معاملة  
 والظان اتفاق المسلمين على ذلك الا ما يحكي عن ابي حنيفة من صحة صلوات الحائض وصوم  
 يوم العيد وصحة بيع المكمل والموزون متفاضلاً فيما قابله والبطالان فيما زاد بناء  
 على اصله الفاسد من ان النهي يتعلق بدرجة لا بالذات والظان انه لم يجعل نحو الطهارة  
 من الحيض وكون اليك الصيام فيه من الشرائط لصحة الصلوة والصيام وكذا لا يكون  
 العوضان من جنس كواحد المكمل والموزون شرطاً لصحة البيع متفاضلاً وانما هذا  
 امور تتعلق بالنهي بوصفها الخارج والوجوب والحمل بذاتها ولعل الخلاف فيها ثبت عند  
 شرعاً كالطهارة من الحدث المصلي وكون البيع طاهر كما يستفاد من كلامه من التخصيص

الغرائب



لبعض الخفيفة وكيف كان فيدل عليه مضافا الى الاتفاق المذكور ان ذلك هو معنى كون  
 الشيء شوطا للشيء كما عرفت من الحد فان كلامنا في الشرط الشرعية التي جعل الشارع  
 وجودها علامة على تأثير السبب اثر ما لم يمنع مانع من وجودها علامة على عدم تأثيره  
 ومن هنا عرفت انه لا يقدح فيما ذكرنا من الاتفاق خلاف لبعضهم في محجة مفهوم الشرط  
 اي اثباته يقتضيه الحكم المذكور لغير المذكور فانه ليس مما الكلام فيه وكذا خلاف  
 بعضهم في ان فساد الشرط لا يقتضي فساد الشرط فان مرادهم الشرط الجعليه  
 التي يتفق عليها المتعاقدان لذلك وايضا عموم قوله ومن يتعد حدود الله فقد ظم  
 نفسه وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنها فانها حرمها وخصوص ما ورد في خصوصياتها  
 كالاختصاص على من يتبع مواعده في كتب الاخبار وتفصيل ذلك في الفقه ثم ان الظاهر من  
 ان الشرط عدم عند عدم شرطه من غيوت بين علم المكلف بعدمه وعدم علمه  
 مع الجهل بالحكم والموضوع او باحدهما وعدمه لان الظاهر من تعليل الحكم على امر ان ينط  
 بثبوت مسماه واقعا كما هو المستفاد من طريقة اهل العرف مع مواليهم واتباعهم  
 جاري بحادثهم نعم خرج عن ذلك الدليل اليسر والرخس بل الدالة الخاصة بما هو  
 منها حال الاضطراب ومنها العفو عما دون الدرع من الدم في دم بحسن العين واصل  
 اللهاء الثلاثة ومنها اذا لم يعلم بحصول النجاسة الى الفراغ في المصروف ظلما ظاهرا  
 للمسوط وموضع من النهاية فيعيد الوقت الى خارج الاخبار الصحيحة وغيرها  
 مع احفال ما في طافية لان بقاء الوقت مقتضى لبقاء التكليف وعدم القضاء لعدم  
 صدق النقوبت عرفا وحتمل الاخبار الدالة على بقاء الاعادة على نفي القضاء على الاما  
 على اراقة ومنها تبيين النجاسة مع سبق العلم الى خروج الوقت فانه لا يقتضي  
 واما لو ذكر في الوقت فيعيد جمعا بين الاخبار الصحيحة كما في الاستبصار والظاهر ان

ظاهر هذه



حكم الطواف في هذه المسئلة حكم الصلوة ومنها صلواته دائم أحدث بشرطه <sup>المقر</sup>  
 ومنها الاخراف عن القبلة لاعن عدم يسيرا بان كان ما بين المشرق والمغرب <sup>ومنها</sup>  
 الاخراف الى جهة المشرق او المغرب بالنسبة الى القضاء دون الاعادة فانه يعيد في  
 الوقت بمحل قوله في صحيحه عبد الرحمن وسليمان ابن خالد غير القبلة على ما ذكرنا من  
 الاخراف الى تلك الجهات واما الصلوة الى عكس القبلة فالظن بقاءه على الاصل وليسير اليه  
 ما رواه الشيخ عن عمار بن موسى عن عبد الله بن عمار حيث قال فيها ان كان متوجها فيهما بين  
 المشرق والمغرب فيحول وجهه حين يعلم وان كان متوجها في القبلة فليقطع ثم يحول  
 وجهه الى القبلة ومن هذا يظهر لك انه يقوى المقطع لو علم <sup>الاشد</sup> بالاشد <sup>الاشد</sup> بالاشد <sup>الاشد</sup> بالاشد  
 وتخرج الوقت خلافا لصاحب المدارك فيحول وجهه وينتم الاحوط ذلك في القضاء  
 ومنها صلوات المطاردة والمسابقة فانما تصل الى اي جهة كانت للاضطراب اتفاقا  
 ومنها صلوات المضطر الى الشيء او الى كوب مطا او مع ضيق الوقت والاحوط التوجه  
 في البينة والخير الى القبلة للصحيح والحسنة الدالة على جواز الصلوة في السفينة <sup>السفينة</sup>  
 والتوجه الى القبلة ثم الصلوة حينئذ اذت والتوجه اليها مع الانتعاض ومنها صلوات  
 المتخير على قول والا فالى الصلوات الى الجهات الاربع للاصل ومروسة خواش عن ابي عبد الله  
 ولو جوب صلاتهم الواجب الابه والاصل هنا احد جزئياته ومنها المتخير مع ضيق الوقت  
 الاعن واحد او ثنتين وفي الثلاثة يجعل لجهات مثل المثلث ويصلي الى زواياه  
 الثلاثة ومنها الناسى جهة القبلة فانه كالطائر في احكامه وجاهل الحكم يقوى عنده  
 انه غرور معدود والجاهل بالموضوع يرجع فيه الى الامارات الشرعية ومع عدمها الى التقليد  
 متخيلا اقرب الظنون فالأقرب فاذا تغير ظن في الاثناء لا ممانه اقوى مما يلبسها في الصلوة  
 رجع اليها بلا قطع الا ان يكون صدر على احتمال ومنه لجاهل بخصيصة الثوب للاجماع



دون الجاهل بالحكم الشرعي او الوضع خلاف لبعض اصحاب فقوى لحاق الجاهل بالحكم  
بجاهل بالاصل فلا يعيد الصلوة ومنها التاكيد للغضب كما في الشرائع وغيره وتقوى  
في فطري البطالة والاعادة لانه مقتضى عرفا وانت اذا علمت مواضع الاختفاء علمت ان  
العلمي لهما الاضطراب وادفع لمرح والمضرب بالغضب مع العلم ينبغي ان يؤخذ  
بما في احواله ومن مستقلة الغضب في الشوب يظهر لك الحكم والغضب في المكان  
لانه فيها واحد واما طهارة ما يسجد عليه وكونه ارضا الى اخرها ذكرنا في الملائكة  
السابقة تعالى الاصل الا عند الاضطراب وكذا ليس في الصلوة وجوب ما لا يوجب كونه  
ومما خرج عن الاصل ايضا العدالة للامام وللشاهدين بعد الحكم ومنها طهارة المولى  
لامام الجعة ومنها وحد الحجة على احتمال قوي فانه اذا اعتقد الوجه وتبين الخلاف  
لعبد الفاعل فالظن تدم الاعادة لانه حالة توجه النية الى العاقل مع احتمالها معا  
مجتبئين على واحد مطا والاحقة دون السابقة وح فتعاد طهارة ومنها الوتين  
عدم تحقق شرايط الخوف كلا او بعضا بعد خروج الوقت وفيه لعبد الفاعل على احتمال  
قوي وكذا الوتين عدم نفاية المسافة في القصر ومنها الموصاه معتقدا عدم انشور  
به بيان خلافة لعبد الخيال اليوم باخبار العارف او بغيره لم يجب القضا ومنها لو  
كلها المريض نفسه ومنوع السر ببدل المال الى الحج والخائف الى الوصول للماء  
للطهارة فالظن اجزى حجة عن حجة الا لادام وطهارة المائنة عن الترابية لانه بعد التكليف  
انقلب المشروط مطا وهذا بخلاف ما لو كلف نفسه من ينضو بالماء الطهارة المائنة  
لعدم الانقلاب المذكور ولا امتناع حصول الثوب بالمرح وكيف كان فالاصول  
المشروط عدم ما عند عدم شرطه الا ما خرج بالدليل والذي ظهر ان المحقق هذه  
القاعدة سوى الدليل الخاص بخصوص القضية الاضطراب والمرح والعسر ولهذا ترى

المختص



المستثنات المذكورة وغيرها لا تخ عن جريات احكامها فان قيل لم لا يجري ذلك  
 في الحرير وجلودها لا يוכל المحر قلنا اما صون الاضطرار فمجرى جواز الصلوة في  
 ذلك مع كونه مجزئ صلوة العادي مع عدم ما يباح فيه الصلوة وعدم الاضطرار  
 كراو برده ونحوها من الموديات بل ذلك واما المخرج فلا يجري لان ثبوتها <sup>بثبوتها</sup>  
 استعمالها غالباً فلا يعتبر ما يتطرق اليها من النسيان والاشتباه فتدبر جيداً  
 فان التنبه على هذه الدققة من متفردات هذا الكتاب اذا عرفت هذا طهر  
 لك الله لا وجه لتقسيم بعضهم الشروط الى قسمين علمية وداعية ودعا غير عن  
 هذه بالوجودية لان الخارج بالدليل الاجوز ان يكون قسماً للاصل على وجه الحقيقة  
 وكانهم افاضوا ذلك لكثرة افراد الخارج ونظروا الى المضابط الذي اشترى  
 اليه وعدم اخضار افراده ومع الشك يرجع الى الاصل ومن هنا حكمنا ببطلان  
 صلوة من صلى اختياراً في ثوب حريري وان كان معه ما هو سائر مما يباح  
 فيه الصلوة وكذلك في جلدها لا يוכל ~~في الحرير~~ <sup>في الحرير</sup> وحكمنا بنجاسة الجلود  
 ما لم يظهر عليها قرين التذكية كالسفر في النعل والفرو الملقاة في بلاد  
 الاسلام الى غير ذلك مما حكم اصحاب بطلان الفعل لفقد شرطه  
**دلالة** الاصل في الشروط الاستدانة بمعنى انه يلزم من ثبوتها في  
 ابتداء العمل وجوب استمرارها الى الفراغ منه ويدل على هذا ما اشترانا اليه  
 في الدلالة السابقة من معنى الاشتراط عرفاً والعومات والطلاقات الادلة  
 لخاصة لها الدلالة على اشتراطها ودعا خرج من هذا الاصل امور فجعلت <sup>شرطاً</sup>  
 في ابتداء دون الاستدانة كما في اشتراط العدة والجماعة في الحج والاضال في الجماعة <sup>على</sup>  
 احوال قوى والدخول في الصلوة على حال طهره في الفقرة لمن يعلم حصول ذلك له اذا



اذا كان دائماً لحدث ومن ذلك الاستقبال للمصلحة في السفينة ونحوه فانه لازم حال <sup>المنفعة</sup>  
والثمرة دون ما عداها من الافعال والاقوال الا اذا استطاع <sup>دا</sup>  
الشرايط الخاصة في المعاملات يراد بها ما قابل العامة على نحو ما بيناه في العبادات  
يراد بالمعاملة هنا العقود والايقاعات فانها تنق على ذلك كما يتو على ما تقابل العبادات  
وحيث كان الاثر اطرافها انما يلحقها باعتبار كونها لاحقا لا دكانا اذ ليس هناك ما هو شرط  
للجائز من حيث هي فلنشير اليها باعتبار ذلك مع الاشارة الى بعض ما يدل على <sup>شروط</sup> <sup>ذلك</sup> <sup>تكميل</sup> <sup>شروط</sup>  
فقول اركان البيع ثلاثة الاول الصيغة وهي الايجاب والقبول يقول بعث وملكيت و  
بصيغة الماضي متعلقة على <sup>صير</sup> القابل وما يدل على من ناب عنه مضافا الى غيره ذاك في اللفظ  
المنقول والعوض كان يقول بعثك او موكلك الكتاب مثلا بكذا درهم والقبول يقول  
قبلت واشتريت او غلكت ودعا قيل انه ليس في الاخبار ما يدل على خصوصية المذكورة  
اقول يدل على ذلك الاتفاق لسد ذو المخالف وان في الاخبار ما يدل على وجود لفظ  
يجب به البيع لقوله انما يحلل الكلام ويحرم الكلام في اخر الصحيح عن محمد بن قيس عن  
ابن جعفر قال ومن وجب له البيع قبل ان يلزم صاحبه فيبيع بعد بما شاء رواه الشيخ  
في باب البيع بالتقدي والنسيئة وروى في باب عقود البيع في الصحيح عن محمد بن مسلم  
قال سمعت ابا جعفر يقول انما ابتعت ارضا فلما استوجبتها قت قسيت خطا ثم  
رجعت فاردت ان يجب البيع فلهذا الاخبار وغيرها مما يدل على حصول قول يجب  
به البيع وهذا القول متفق عليه والاصل عدم وجود غيره وقد تقدم في البحث عن الابواب  
القولية عند القول في المعاطات ما يفيد في المقام <sup>رواه</sup> في الصحيح عن زيد بن معاوية عن علي  
الشيخ في باب المجازفة والغرر عن ابي عبد الله عن رجل اشترى من رجل عشرة آلاف  
طن قصب في انبار بعضه على بعض من اجرة واحدة والانباء فيه ثلاثون الف <sup>طن</sup>



فقال البائع قد بعثك عشرة آلاف علم طنا فقال المشتري قد قبلت واشتريت وصدت  
 فاعطاه من ثمنه الف درهم وكل المشتري من يقبضه فاصبحوا وقد وقع النار في القصب  
 فاحترق منه عشرة من الف طن فبقى عشرة آلاف علم طن فقال العشرة الاف طن التي  
 بقيت هي للمشتري لحديث وجه الاستدلال به تقرى ٢٢ على هذا القول وحكمه باللزوم  
 به وكون غنى يقوم مقامه منفي بالاصل ولا يضره عدم ذكر العوض للعلم بلزومه من  
 الاخبار الاخرى والاتفاق واما ما رواه الشيخ في الصحيح عن مضمود بن حازم في باب  
 بيع المضمون قال قلت لابي عبد الله رجل كان له على رجل درهم من ثمن غنم اشترىها  
 منه فأتى الطالب يتقاضاه فقال المطا ابيعك هذه الغنم بدهلك الذي لك عندي  
 فوافق الاباس بذلك وهو لا يملك على ان البيع كان لهذا اللفظ جواز ان يكون السؤال  
 عن المقابلة او من باب المعاطات بينهما واما قضية تقديم الاجاب على القبول فاما  
 الاصل في قضية الاصاله بقاء الملك لا بسبب شرعي وهو مذهب الشيخ في المبسوط و  
 بخلاف وفيه الاجماع عليه واحتمال جواز تقديم القبول لاصاله لجواز وصدق اسم العقد  
 فيجب الوفاء به ولتساويهما في قصد النفاذ فاما جواز للبائع التقدم جاز للمشتري ولا  
 الاختيار في الرضا والالفاظ حاله عليه فلا عبرة بالترتيب ولانه يجوز تقديم القبول  
 في النكاح فلذا في البيع وفي جميع نظو لمعارضه الاصل بالاصل والسلك في المسئلة  
 الشرعية لاحتمال خريضة التقديم ووجوب الوفاء في المحقق اعتبارا والتساوي في  
 القصد لا يقتضي التساوي في الاعتبار شرعا وحصول الرضا غير كاف ما لم يتحقق السبب  
 الشرعي والتقديم في النكاح ممنوع ولو سلم فلا يقاس عليه غيره لاحتمال تجويزه باعتبار  
 الحياء من المراه الثاني المتعاقدان وشروطها الشرط الستة العامة واسلام المشتري  
 اذ كان المبيع مسلما او مصحفا الثالث العوضان وشروطها الطهارة ولو بالقوة فلا يصح







إذا وصفت بالطول والعرض وفي الحيوان إذا وصفت استأنها وفي صحيح الحلبي قال لا بأس  
في السلم بالحيوان إذا سقيت الذي يسلم فيه بوصفه فإن يسلم فيه بوصفه فإن وفيه  
والأفات لا تحق بدراهم وفي كتاب محمد بن الحسن الصفار في رجل اشترى بيتا في  
دار له جميع حقوقه وفوقه بيت آخر هل يدخل البيت الأعلى في حقوق البيت الأسفل أم  
لا فوقع ليس له إلا ما اشتراه باسمه وموضعه الظاهر أن المراد إلا ما احتينه والمعين لا يكون  
الأبعد المعرنة بالشئ ولو اجالا وفي كتابه أيضا في رجل قال لرجلين اشهدا أن جميع هذا  
الدار التي في موضع كتابي جميع حلدوها كلها لفلان ابن فلان وجميع ماله في الدار  
من المناع والبينة لا تعرف المناع أي شئ هو قال نعم يصلح إذا احاط الشراء بجميع ذلك  
الشم وبه الدلالة لأنه لا يتصور إحاطة الشراء بجميع ذلك الأبعد العلم به وبالحكمة الظ  
استخلاص في هذا الإلتواء أنهم متفقون عليه ويدل عليه مضافا إلى ذلك كذا  
دل على المنع من اشتراط ما يفيد الجحالة في أحد العوضين كالجحالة في أجل السلم أو  
عمل غيوم معلوم أو دينار غيودهم إذا جهل نسبة الدرهم إلى الدينار وكذا مع أحفال  
اختلاف الحال في النسبة كما يدل عليه رواية السكوني وفيها لشري السلعة بدينار  
غيودهم إلى أجل قال فاسد فلعل الدينار يصير بدينهم ورواية حاد بن ميسرة وفيها  
لأنه لا يدري كم الدينار من الدرهم والاختيار الدالة على المنع من البيع بثمنين إلى أجلين  
وفي الصحيح عن جابر قال سألت أبا جعفر عن السلف في اللحم قال لا تعرفه فانه <sup>يعطيك</sup>  
مرة السمين ومرة التاوي ومرة المازول واشترى معاينة بدينار ومرة في سلف  
في رواية الماء فقال لا يفهمها فانه يعطيك مرة ناقصة ومرة كاملة ولكن اشتراه معاينة  
وهو اسلم لك وله ما دل على ضبط الأجل في السلف كما في رواية عياض بن إبراهيم  
عن أبي عبد الله قال قال عمر بن الخطاب من أسلم بكيل معلوم إلى أجل معلوم لا



لا يسلم الى رياس ولا الى لحصار والضبط في الكيل والوزن المعداد اكان احد العوضين  
او كلاهما من المكيل والموزون والمعدود كما في صحيح الحلبي عن ابي عبد الله لا يصلح للرجل  
ان يبيع مصاع غير صاع المصري وفي الصحيح عن محمد بن حمران قال قلت لابي عبد  
الله ع استرينا طعاما فوجم صاحبه انه كاله فضلناه واخذنا بكيله فقال لا يا  
فقلت اجوز ان ابيعه كما استرته بغير كيل قال لا اما انت فلا تبعه حتى تكيله وفي  
صحيح الحلبي ما كان من طعام سميت فيه كيدا فلا يصلح مجازفة في الصحيح بعض طرقه  
عنه ٤ انه سئل عن اجوز لا يستطيع ان يعل في كال يحكى ال ثم بعد ما فيه ثم يكال  
ما بقي على حساب ذلك العدد فقال لا باس به واصاروا به رفاعه الخافس قال  
سالت ابا عبد الله ع قلت ساومت رجلا مجازية فباعنيها حكمي فقبضتها منه  
على ذلك ثم بعثت اليه بالف درهم فقلت هذه الالف درهم حكمي عليك فاني  
يقبلها مني وتلكت مسنها قبل ان البعث اليه بالف درهم فقلت هذه الالف درهم  
حكمي قال فقال اري ان تقوم لجازية قيمة عادلة فان كاتمتها اكثر مما بعثت اليه فهو له فقلت  
اذا يتان اصيلها عيا بعد ما مسنها قال ليس لك ردها ولك ان تخذ قيمتها <sup>بالب</sup>  
الصحة والعيب فلا يها على جواز لهما له في المثل كاذبه صاحب الكفاية والالتعين  
صاحكم به المشتري لا القيمة العادلة فالرواية محمولة على ارادة الاباحة بعوض فلما مسنها  
الترم بالقيمة العادلة وعدم الود بالعيب ولولا ان عيها لكان له <sup>رد</sup> <sup>المستفاد</sup> <sup>وبالحيلة</sup>  
من الادلة بل ربما يدعى على ذلك الاجماع لشدة الخلاف في البعض ان شرط العوضين  
الطهارة والحلية وكونهما معلوكين ومتمولين ومما يتوقع لهما منفعة غالبية لعدم الاختيار  
بالفادى ومقدورا على تسليمهما عادة ومعلوم من الجنس والوصف بالمشاهد او  
الوصف ومضبوطين بالكيل والوزن والعدان كانا واحدا من قبيل المكيل والموزن

بعثت

٨



والمعدود والمقبوض اذا ملك المكيل والموزون بالبيع واداد بيعهما من الحجة او مواضعة  
 نعم يجوز توليته لصحيفة معاوية بن وهب عن الرجل يبيع المبيع قبل ان يقبضه فقال ما لم يكن  
 كيل او وزن فلا تتبعه حتى تكيلاه او تزنه الا ان يوليه الذي قام عليه وفي موثقة سماعة  
 مضمومة عن الرجل يبيع الطعام او الثمن وقد كان قد اشترىها ولم يقبضها قال لا حتى <sup>يقبضها</sup>  
 حتى الا ان يكون معه قوم يشاهدكم فيخرجهم بعضهم لبعضا من بيته من شركته يبيع  
 او يوليه بعضهم فلا بأس وسال علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عن الرجل يشترى  
 الطعام ايصلح بعه قبل ان يقبضه قال اذا ربح لم يقبض وان كان يوليه فلا بأس <sup>ببيع</sup>  
 ذلك من الاخبار كما انه لو كان لسيته وجب فيه ضبط الاجل وفي السلم ضبط <sup>الاجل</sup> والمسلم  
 بوصفه المميز لصنعة او نوعه عن الضيف والنوع الاخير <sup>الاجل</sup> لا يتغابن بمثله عادة ولا يجب  
 الانتقاص بحيث يندلج الوقوع وقبض الثمن في المجلس وكون المسلم فيه <sup>دينا</sup> وامكان  
 وجوده عند حلول الاجل وفي الصوف وهو بيع الاثان بمثلها التقابض في المجلس و  
 التساوي قد اختلفا حنبلنا كالمكيل والموزون اذا بيع بجنسه كل ذلك للدليل  
 المشار اليه خرج من ذلك بيع الاثان منقعا الى غيره بالاجار وفيها الصحيح معلل في  
 بعضها فان لم يقدر على العبد كان ثمنه الذي نقده الشيء وفي هذا دلالة على لزوم كون  
 الضميمة مقبولة مقبلا بها عرفا وما لو قد اختلفا على تحصيل مال الاخر وتسليمه كما لو فضا  
 ان ثمن المشتري كان مقصوبا بامنه قبل العقد والمعين المبيعة مقبوضة من البائع  
 كذلك لكن المشتري يقدر على تحصيل مال البائع والبائع على تحصيل الثمن لعموم الأدلة و  
 امكان حصول الغرض الذي شرع له العقد وما خرج من ذلك بيع الوقف اذا خيف <sup>القبض</sup>  
 بين ابيه او آل خلفهم الى خرابه او الى حال كان البيع اعود عليهم منهم مع حاجتهم اليه  
 لصحيفة ابن مثير ورواية جعفر بن حسان حجا بينهما وما خرج عن ذلك بيع السمك

بصريح حتى

تميزا



خارج منها الى صافي الاجرة لمسله ابن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال اذا كانت اجرة ليس  
 فيها قصب اخرج شئ من السبع فيباع وفي الاجرة ومثلها معنى غيرها وفي استعماله  
 رواية اسمعيل بن فضل الهاشمي عنه في الرجل يتقبل خبزته ويخرج الفحل والاجام والطير  
 وهو لا يدرى لعله لا يكون من هذه ابدا او يكون قال اذا علم من ذلك شيئا واحدا  
 انه قد اركه فاستره فقبل به ومنه الاخذ بكيل صاحبه بناء على تصديقه للصحيح عن محمد  
 ابن حمران المتقدم وعنه شراء ثوبين البیدران بداس انفي الباس عنه في صحيحه  
 ومنه فضول موازين اللحم والقت ويخوذ ذلك فانه يوخذ من ذلك الورط من سبع اهل  
 البلد الصحيح عبد الرحمن بن الحجاج واما صحبه الاخر عن الرجل يشتري بيعا فيه كيل  
 او وزن ثم ياخذ على نحو ما فيه قال الباس <sup>ان</sup> فان المراد ياخذ به كيل او وزن مجهول  
 ثم يقدر ذلك بمعلوم ومنه ان يشتري الباس <sup>الصحيح</sup> منضما على ما في السكوك لمؤنه  
 سماعة وفي صحيح عيسى بن قاسم قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل له نغم يبيع البانها  
 كيل قال نعم حتى ينقطع او شئ منها والاولى حمل هذا والذي قبله على المصاحفة كما في حسن  
 باي اهرم الكرخي قال قلت لابي عبد الله ع ما تقول في رجل اشترى من رجل اصوف  
 مائة نغمة ومائة بطوننا من حمل بكلا وكذا درهما قال لا بأس بذلك ان لم يكن في بطونها  
 حمل كان داس ماله في الصوف ومثلها معتبره ابراهيم بن ميمون قال يعطى الراعي  
 الغنم بالجبل يهاها وله اصوافها والبانها ويعطينها الراعي لكل شاة درهم قال ليس  
 بذلك بأس فانها مبنية على المصاحفة ويمكن حمل هذه على جعل بشرط واما صحيح يعقوب  
 ابن شعيب قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يكون له عليه اجمال كيل مسمى فيبعث الى اجمال  
 فيها اقل من الكيل الذي عليه فآخذها مجازفة فقال لا بأس وهو لا يبدل على حواز المعاوضة  
 بالكيل بدون كيل وانما فيه الدلالة على حوازها بما يعلم انه اقل مما له عوض ماله بغير كيل



وهو محمول على ارادة العفو عن الزايد وما جواز شراء الارطال المعلومه بالثمن المعلوم  
من لبن معلومه كاهو مغا وصيحه الى ولاد الحناط فهو على الاصل ومما خرج عن الاصل بيع  
الفهود وسباع الطير لصيحه العيص وعظام الغيل لرواية عبد الحميد بن سعيد وبيع  
العصير من نخلة لصيحه الحلي وكذا ما يصنع من خرافا باس كاذ هذا الصيحه وغيره وكذا  
بيع الثمر والمغيب ولما بيعه لصيغه خراف غير جاري كالخشب مما يتخذ صلبانا او اعودا هو  
للهمي ومنها اساس الحايطة وطبقات بنائه لدخولها في قوله في مكانه الصفار اذا باع  
الارض وما اخلق عليه بابها فله جميع ما فيها التتم ومن هنا قالوا يغتفر في المتابع عملا  
يغتفر في المتبوع ومن ذلك الحكم بالدخل والمخرج ومضى جرائد النخلة المستثناء من  
الحل المبيع لرواية السكوني والظاهر ان الحكم يتعدى الى غير النخلة من الاشجار بالبيسنة  
بل مثله لو باع شجرة من لبستان ومما خرج عن الاصل بيع الثمار في الاشجار بعدد  
صلاحها لقوله في صوفية عمار وقد سئل عن الكرم متى يحل بيعه فقال اذا عقد و صار  
عقودا وفي رواية على ابن حزم والوشاح المنع من بيع النخل حتى يبي هو وفسر الى هو  
في الاول بالثلون في الثانية بان يحرر ويصغر او صلاح بعضها لصيحه بقصوبها من بيع  
قال قال ابو عبد الله اذا كان الحايطة ثمارا مختلفة فادرك بعضها فلا باس ببيعها جميعا  
ومثله معناه رواية على ابن ابي حزم المسار اليها ومثل ادراك بعض الثمرة ببيعها منضمة  
الى الرطبة او بقلة الثمرة لمضمي سعا عنه عن بيع الثمرة هل يصح شراؤها قبل ان يخرج ثمرها  
فقال لا الا ان يشتري معها شيئا غيرها رطبة او بقلة الحديث ومثله ذلك لو باع معها  
غلة ادركت لرواية اسمعيل بن فضل ومنه بيع ثمر النخل والكرم وغيره قبل الظهور اكثر من  
سنة لصيحه الحلي قال سئل ابو عبد الله عن شراء النخل والكرم والثمار ثلث سنين او اربع  
سنين لا باس به يقول ان لم يخرج في هذه السنة اخرج من قابل وان اشترى في سنة فلا



209  
تسهر حتى تبلغ وان اشترته قبل ان تبلغ ثلاث سنين فلا بأس ومثله معنى صحيح يعقوب  
ابن شعيب ومنه شراء الورق خرطوط لقولهم في مضمرة سماعا اذا رايت الورق في  
شجرة فاشتر ما شئت من خرطة وفي رواية ثعلبية ابن زيد عن الرطبة تباع قطعين او ثلاثا  
قطعات قال الالباس وفي رواية معوية ابن عيسى عن ابي عبد الله ع قال كان ابي يبيع الخناكدا  
وكذا خرطة **تد** الشروط التي اشترى اليها بالبيع بمعنى ان لا يصح عقد البيع  
الا باجماعها وهما شرط اللزوم بمعنى انه يلزم بذلك البيع وليس للبائع لسلط على البيع  
المشترى ان يمنع من رفع الثمن ومنها عدم تفوق المجلس وبذلك عليه الاتفاق وقوله ع في الصحيح  
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ومنها قبض العين اذا وقع العقد عليها ولهذا كانت قبل القبض  
مضمونة على صاحبها والرواية عقبية ابن خالد عن ابي عبد الله في رجل اشترى متاعا من رجل  
الى ان قال فسر المتاع من حال من يكون قال من حال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى  
يقبض المتاع ويخرجه من بيته فاذا اخرج من بيته فالمتاع ضامن لحقه حتى يرد اليه ما  
ومنها تسليم الثمن في الثلاثة ايام اذا لم يقبض البيع لقول ابي الحسن في صحيح علي بن يقطين  
عن الرجل يبيع البيع ولا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن قال الاجل بينهما ثلاثة ايام فان قبض  
بيعه والا فلا يبيع بينهما ومنها اجازة المالك اذا لم يكن المتعاقدان مالكين للبيع او من لهما  
الولاية فيه بوكالة او وصاية او ابوة او جد له للاب او حكم فاذا اعتقد الفضولي في  
على الاجازة على المشهور واجعله رواية الباري في رواية محمد بن قيس في وليد باعها  
ابن سبدها وابو غايب فاولدها الذي اشتراها فقيها قال يعني امير المؤمنين ع خذ  
ابنة الذي باعك الوليد حتى تنفذ لك البيع وقد تقدم في بيع المكي ان الظاهر ان  
الرضا ليس من شروط الصحة ومنها **فقو** ثلاثة ايام اذا كان حيوانا ولم يتصرف فيه  
غير الاختيار بما بعد اختيار المثل له ولم يشترط اسقاط خياره فيها فان لم ينقل



اليه الحيوان المراد في الثلاثة مشتريا كان اتفاقا احبا يعا على قول ولها الرد اذا كان حيوانا  
 بحيوان على القول الثاني ولم اعطى الضيقة ان كانت على احتمال ولم صدر من القول  
 مع القول مع الضيقة وبدونها ويجعل الثغرة بين ما اذا كانت الضيقة نقدا فلصا<sup>حها</sup>  
 وحبسا غيره فلذلك القول في صحيح الحلبي قال في الحيوان كله شرط ثلاثة ايام للمشتري  
 فهو بالخيار ان اشترط او لم يشترط وموثقة ابن فضال صاحب الحيوان المشتري بالخيار  
 ثلاثة ايام وغير ذلك من الصحاح وغيرهما حجة السيد قوله في صحيح محمد بن مسلم المتبايعان  
 بالخيار ثلاثة ايام في الحيوان وفيه لوى ذلك من بيع حتى يغيره وصححه زرارة عن ابي  
 جعفر عن البايعان بالخيار حتى يغيره وصاحب الحيوان ثلاث والناس قبل جعل على صاحب  
 الحيوان على المشتري وفي الاول بالقول في اسناد ثلاثة ثلاثة حيوان اليهما باعتبار  
 اسنادهما الى احدهما حقيقة كما تبقى الزيدان فعلا مع كون الفاعل واحدا مجازا واذا كان  
 لفظ ثلاثة مرفوعا هو خبر لمخالف مع ما بعد كلاما مستقلا غاية الاطلاق فيعيد  
 بالصحاح التي اشترى اليها الغنم من الاجناد المطلقه ومنها كون الشيء مما لا يفسد ليوم <sup>فانه</sup>  
 اذا اشترى ما يفسد ليوم وتركه حتى ياتي به بالقر فان جاء فيها بينه وبين البيل بالقر  
 والا فلا بيع له كما في الرواية عن ابي عبد الله ع والي الحسن ويؤيد فخرى محقق الاحباب  
 وحديث لا ضرر ولا ضرار والمظان ان المراد بالظالم الفساد ليوم باعتبار البيت والافلا فائد  
 للبائع في الخيار لبيعه لبلا ومنها موافقة الشيء لوصفه اذا وقع عقد البيع عليه باعتبار  
 فانه مع المخالفة يخبر من انتقل اليه بين الرد والقبول لقوله في صحيح الحلبي المتقدم  
 عند اشتراط العلم بالمشاهدة والوصف فان وفيه الاقانت الحق بكراهك ومما  
 على الخيار فيها لم يرجئ امه وغير ذلك ومنه الوفاء بما اشتمل عليه العقد من الشرط  
 الالتزامية فانه اذا لم يقف من اشترط كان للاخر الخيار بين الفسخ والمطالبة بالشرط

في الاخير



هو المسمى عند الفقهاء بالانتراط وهو قد يكون زمانا كالوحد لهما او لاحدهما  
 او لاجنبي خيار الغشغ مد مظبوطة متصلة بالعقد او منفصلة ومن هذا انتراط  
 المواقة مد مظبوطة وليس للمؤامر الا الامر وليس للمشرط ان يفسخ قبل ان يامره  
 وقد يكون غير زمان كان لشرط عملا خاصا او رد الثمن او المثل بعد انقضاء مد معينة  
 او في ايام معلومة متصلة بالعقد او منفصلة عنه واشترط حصول صفة لكونه كتابا  
 او غواقي او غير ذلك مما لا يمنع الشرع عنه لعموم قوله في صحيح عبد الله بن مسعود  
 اشترط شرطان في الكتاب لانه عز وجل فلا يجوز له على الذي اشترط عليه والمسلمون  
 عند شروطهم فيما وافق كتاب الله عز وجل وفي معناه الصحيح عن ابن مسعود والظاهر  
 عبد الله رواها الشيخ في باب العقود وما دل على جهان البائع اذا اشترى بشرط حتى  
 يحصى شرطه كما في المرسى عن عبد الرحمن وفي اخر الصحيح عن ابن مسعود قال كان بينهما شرط  
 اياها معدودة فهلك في يده المشتري قبل ان يحصى الشرط فهو من مال البائع ودوى الشيخ  
 في باب الزيادات عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قضى علي انه ليس في اباق العهد عهد  
 الا ان لشرطه المتباعد وفي صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال سئل عن رجل باع مملوكا  
 فوجده مالا فقال لما لا للبائع اعنا باع نفسه الا ان يكون شرط عليه ان ما كان له من  
 مال او متاع فهو له وهذا ان خيرا ونحوها وان دلت على لزوم الوفاء بالشرط في امور  
 خاصة لكن يستفاد من تتبعها ان الغرض من ذلك الانتراط لا الخصوصية بها مع ملاحة  
 ما ذكرنا من العمومات وعموم قوله نعم او فاء بالعقود **والسنة**  
 اعلم ان الاصل في اثبات الشرط المذكور للبيع ما اشترى اليه من الاكلة وقد يشار  
 البيع نوع من العقود للارضة بل ومن الاقاعات ايضا في بعضها وان اختلفت في بعضها  
 مثل اشتراط الصيغة وانما لا يجاوز فيها المعلوم والمظنون اعتبارا شرعا الى المشكوك

في البيع  
 في البيع  
 في البيع



والموهوم والدليل على هذا في غير البيع هو الدليل عليه في البيع من الاتفاق لشذوذ المخالف  
 ايض وقوله انما يحلل الكلام ويحرم الكلام صفحا اليه استحقاقا بقاء حال السابق الاسباب  
 شرعي ولصالة عدم سبب المشكوك والموهوم بل المظنون اذا لم يكن مما يعبر عنه شروعا  
 ومثل اشراط العوضين بالحل والمملوكين والقول والانتفاع والقدرة على التسليم والعلم  
 بالجئس والنوع بالمشاهدة والوصف ان تعلق بكل والقدرة بالكيل والوزن والحد  
 اذا كان الشيء من قبيل المكيل والموزون والمعدود والعلم بالعين اذا كان متعلقه  
 العين فان الاجارة تشارك في جميع ذلك باعتبار متعلقها من المنفعة وعوضها فانها  
 بمنزلة العوضين في البيع وبذلك على ذلك مما نقله الشيخ الحداد في الوسائل عن الحسن  
 علي ابن شعبة في تحف العقول عن الصادق والحديث طويل من اراد الوقوف عليها فليرجع  
 اليه ومن كلماته ولما نصبت الاجارات فاجارة الانسان نفسه او ما يملكه او على امره من  
 قربة او دينة او ثوبه بوجه الحلال من جهات الاجارة او بوجوه نفسه او ارضه او شيئا  
 يملكه فيها ينتفع به من وجوه المنافع الى ان نظرت لجمال الذي يحمل شيئا الشيء معلوم الى ان  
 قال حلال لمن كان من الناس او لسوقه او كافي او مؤمنا اجارته وحلال كسبه من هذه  
 الوجوه فاما وجوه الحرام من وجوه الاجارة نظرا ان يواجر نفسه على حمل ما يحرم عليه اكله  
 او شربه او يواجر نفسه في صنعة ذلك او حفظه او لبسه او يواجر نفسه في هذه كلها  
 ضارا او قتل النفس بغير حل او عمل النساوير والاصنام والمزامير والبربط والحمر والخمر  
 والميتة والدم او شيء من وجوه الفساد الذي كان محرما عليه من غير جهة الاجارة  
 فيه وكل امر منه عن من جهة من الجهات المحرم على الانسان اجارة نفسه فيه اوله او  
 شيء منه اوله الا لمنفعة من استاجرته كما الذي يستاجر له الاجر لئلا الميتة ينجمها  
 عن اذاه او اذى غيره وفا شبه ذلك للحديث وما رواه الشيخ في الوثائق من كان يؤمن



بإله واليوم الآخر فلا يستعمل أجيرا حتى يعلم ما آجر وروى الصدوق في حديث  
المناهي قال في رسول الله ان يستعمل أجيرا يعلم ما آجره وغير ذلك من الأحكام  
المناهي فانه يحصل من مجموعها مجموع ما ذكرنا بل هو حاصل من حديث تحف العقول  
لمن تدبره بل الظاهر لا يتأمل احد من الأصحاب في شيء من ذلك ومنه يعرف الفرق <sup>المنفعة</sup>  
الصحيح منها والفاقد لعدم صحة الاستيجار للكتابة الكفر والمسلم الخدمه الكافر والصحيح  
ليظفر به لعدم حل وكذا إيجان الغاصب ويتوقف الفضول على الإيجان لاكثر اطمئنان  
في المنفعة وكذا إيجان النقصان للشتم والطعام لشربين المجلس وكذا الدراهم والذيات  
لذلك لعدم تمولها في حد ذاتها وعدم قصد ههنا وهذا لا يضمن منفعتها الوضعية  
وكذا لا يصح استيجار الأرض للزراعة مع عدم الماء عادة لعدم الانتفاع ولا الاتي ببلد  
ضيقه ما يصح استيجاره للمشي عن بيعه الأمتها فيدخل في قوله في الحديث المتقدم وكل  
امرئ مني عنه ولا يحب والكايض حال ذلك لكن المسجد ولا الزينة فيما يمنع حقون  
الزوج ولا الأجير الخاص فيما يمنع من عمله كل ذلك لعدم القدر على تسليم المنفعة  
للزوم اشتراطها كما اشرنا اليه من الدليل ومن ذلك يستفاد انه لا يصح لمن وجب عليه  
الحج ان يوجر نفسه للنيابة ولا لأن يحج عن نفسه او يصلي مكنته من الموضع حيا  
عليه باستيجاره في وقت معين او قلنا بالفورية لانها لا يقعان للمستأجر فيدخل  
تخوذلك في عدم الانتفاع المعتد بهو عدم القدر على حصولها للمستأجر فان  
هذا الشرط معني القدر على تسليم العين في البيع ولا يصح اطلاق الإيجان في العين اذا  
كانت لها منافع متعددة ويجوز ان اتخذت ولا اطلاق الآجر مع اختلاف النقد في  
البلد ولا عدم فطرها بكيل او وزن ان كانت مما يضبط فحماها لعدم المعلومات وبالجملة  
لا فرق بين البيع والإيجان في العوضين غير ان متعلق العين البيع الإيجان ومتعلق

ضبطها







على ما في نسخة متعلجة وعن تفسير العياشي عن الرهين الامقبوض بالرفع  
ويمكن الاحتجاج عليه بالاية ايضا والايراد عليه بضعف الرواية وان اللازم من تسمية  
بها قبل ذكر القبض في الاية يقتضي تحققه بدون فيكون ذكره مؤكدا لا فائدا او  
يحل على المجاز وهو خلاف الاصل مضافا الى ان الاصل مضاف الى <sup>الكل</sup> اصل علم  
وعوم ادعوا بالعقود مدفع بجبر الضعف بالشبهة وباعتضاد كل من الوائين  
بالاخرى واللازم المذكور مبني على ثبوت حقيقة الشرعية في الرهن وكونه يقبض  
وكنا لشرطها ممنوعان والعوم مخصوص <sup>ص</sup> بما ذكرنا علم ان القبض شرط  
شرط ابتداء الاستدامة فلا شرطه خلافا لابي حنيفة فشرطه استدامة وان  
يكون باذن الرهن لانه المبادر من الاطلاق وهذا شرط للزوم ولا يصح رهن  
المملوك المسلم ولا المصحف عند الكاف وان اشترط اقباضه من مسلم لاكتنازامة  
السلطان له واما الحق فشرطه ثلاثة كونه دينيا لازما او داجعا الى اللزوم يمكن  
استيفائه من الرهن لانه المبادر من الاخبار التي اشترطنا اليها ومقام الاية في  
الكثر يجوز اخذ الرهن على كل حق ثابت في الذمة سيما كان او غير وهو اجماع  
انتهى فلا يصح الرهن على ثمن ما سيشترى ولا على الاحيان وان كانت مضمونة  
كالضرب والعارية المضمونة والمقبوض بالسوم ويصح على ذمة النفس والطف  
بالسوم ويصح على ذمة النفس والطف وافساح الشجاج والجروح واروش الخياط  
**تبيين** قد يستفاد من ادلة شري ابطال البيع والاجارة والرهن فوائده  
في باب الشريط قواعد يرجع اليها عند التباها في جزئياتها الا ان يدل على  
خلافا دليل اول من بنه عليها الوجودها في طائفة كلمات الاصحاب وشيئا  
في اذهان محلي الطلاب فاجبت ايرادها لجمعها وادفع ما يتوهم القاصر من



من قصر على باب دون باب وهي أمور **القاعدة الأولى** قاعدة  
صل وهي ان يكون متعلق العقد حلالا لذاته وهذا القيد للاحتراز عما حرمه الشارع  
المشايخ لا يخرج عنه كإبيع وقت النداء وعقود الولد والزوج على ما يمكنه  
بالإيعاد ضمن حق المالك والزوج بدون اذنها وتزوج المعبود بدون اذن سيده  
وفي الخبر الاشارة الى الوجه في هذا التعليل بأنه لم يعص الله وانما عصى سيده  
ومنه العقد على ما هو سوي للمؤمن عند القائل بتحريم الدخول فيه فلا يصح العقد  
على محرم مطع حين كان او منقعة قولا او فعلا ويعرف تفريع هذا ما حكم الفقهاء  
بالمنع من التكسب به من الجنس الذي لا يقبل النظير الا الدهن المتفلسفان  
الانصباح به تحت السماء للخبز المجهول به وما كان المقص منه ~~الحرام~~ كالانكاح  
والفارق كالشنيطخ وخشبة الاربعة عشر ومما كل العباداة ومنه بيع السلاح لاعداء  
الدين وان كانوا مسلمين وبيع العنب ليعمل حمرا والخشب ليعمل صنما وخبز  
المسفن والمساكن للموتى وشرب الخمر ونحوها والاعمال المحرمة كالسحر والغش  
عمل الخمر والصور المحسنة والفجور والنوح بالمبطل ومعونة الظالمين في ظلمهم  
حفظ كتب الضلال ونسخها لغير الرد عليها او الاطلاع على ما فيها لانقاذ <sup>الثقة</sup>  
حالا واحتمالا لمن له قابلية ذلك الى غير ذلك ما هو مسطور في الكتب الفقهية  
والاصول في هذا فله لم لا خبر في شيء اصله حرام ولا محل استئصاله وما افاد مفاده  
ولانه مناف للغرض الذي شرحت الشرايع من حفظ المقاصد الخمس وفع <sup>بطل</sup> المقاصد  
عندما كان من العقود متعلقة محرما فهو مشتمل على مفسدة في الدين والدنيا  
او هما معار وهو معنى <sup>فتنه</sup> لغرض ومن هذا الاصل اخذ ارباب الاصول قاعدة  
انقضاء النهي المتبادر في العباداة والمعاملات خلافا لبعضهم في بعض غير معتبر كما استقر



ذلك في بابه انهم وحكم الاصحاب بطلان البيع اذا كان احد العوضين محرما او قصدا غايته  
 محرمه وبطلان الاجارة اذا كانت للمنفعة او العمل او العوض محرما والرهن اذا كان هو  
 الحق محرما فكذا الرهن <sup>الضمان</sup> اذا كان المال المضمون محرما بالنسبة الى المضامن والمضون له  
 كحوالة اذا كان الدين او المال المحال به بالنسبة الى المحيل او الحال عليه محرما على اشكال فيما  
 لو حال مستحقا <sup>المسلم</sup> من المحرم على منجمله ولعل الاظهر البطلان اذا غايته ما حل للدليل  
 على جواز تقاضي الدين من ذلك به ما لو قبضه المستحل من مثله وقضى به وكذا الكفالة اذا  
 كان الحق الذي تعهد باحضار النفس له محميا يحرم الاحضار له وبالجملة حكموا ببطلان كل  
 عقدا شتمل على جعل المحرم متعلقا له وكذا كل ايقاع على محرم ومن ذلك اطلاق البدعي  
 وهو المحرم كطلاق الحايض لامع المصحح وكذا <sup>اللعنة</sup> في طهر جامعها فيه مع كونها على صغيرة  
 ولا يائسة ولا حامل والمثلاث من غيوه رجعة نعم تغفع لها واحد للدليل ولخلع اذا كان البذل  
 محرما وكذا لو اكرهها على التغذية وكذا البارات نعم حرج عن هذا الباب لا بد للدليل ولعل  
 كلمة تعظيم البين وان لم ينقد في غيوه اذا كان على محرم كالنذر والعهد بل النذر  
 لا ينقد لامع الوحان وكذا العهد على الاقوى <sup>والاخرى</sup> قاعده الانتفاع وهي ان  
 يكون متعلق العقل بما له منفعة غالبا تعود على المتعاقدين ولو بالتفاوت بحيث يخرج  
 عن حد العيب عرفا <sup>والعهد</sup> والقيد لا يخرجه لادخال البيع المحايطة والاجارة كذلك  
 الهبة والصدقة ومن هذا يعرف لزوم كونه مقولا ومفعولا على تسليمه بل وتدخل قاعده  
 الحل تحت هذه القاعده لان الحرام لا يخرجه فلا ينفع به وانما افردناها عن هذا الاعتبار  
 قبل الحديثيه فيهما مع قطع النظر عن الانتفاع وعلمه في قاعده الحل وعن الحريم في قاعده  
 الانتفاع وقيدت المنفعة بالغالب للاختراز عن المنفعة النادرة كمنفعة العذر في  
 الخضر والميتة للاحراق في الحمامات <sup>والخض</sup> ونحوها واما الماء على نشاطه النهر والبحر



في جعلها ومنها وبيع جزء مشاع مما يملك باخر مساو له في ذلك الوضع فالاظهر الصحة في  
 الاولين لان الغرض قد يكون متمم المنة او النقص وذلك يختلف بالنسبة الى الاخر  
 واما الثالث فيحمل الصحة بان يكون الغرض فيه التوريث اذا خاف من جائر او عدم الرجوع  
 فيه على تقدير كونه مرهونا لانه تصرف وحصول الفسخ اذا كان ذائبا او الاجابة ان  
 دخل في صلته بالعقد الفضولي وعدم رجوع البائع اذا افسس هذا لانه قد انتقل اليه  
 المبيع الذي كان له ولو اصدته زوجة ثم باعها لزوجته جزء مشاع مثله فطلبها  
 قبل الدخول وجع عليها بنصف قيمته لا بنصفه ولو اجره فانفسخت لم يرجع المور  
 الى تلك العين بل الى بدلها قال الشهيد قدس الله بعبدا ان ذكر مثل ما ذكرنا من الاغراض  
 في الثالث على غرض التوريث فانه لم يملك ما نصه ولغاثل يقول هذا مبني على النقل  
 والانتقال وفيها فيه ادلة على ان لا يملكها حتى ينقل ثم قال فان عودض بان  
 المتبقيين لو تنازعنا في عين واقاما بينه يفضى لكل واحد منهما بما في يده صاحب جيب  
 ينقل الكلام اليه وانه مبني على ترجيح الخارج وبان يد لكل منهما مودها غير يد الاخر فكل  
 حكم يترجى يد واثباتها على ما في يد الاخر فان تحمل هذا فاقا والامتناع حكم الاصل وطنا على  
 تقدير يئس الداهل الامكال وعلى تقدير تقديم الحاجها متعاوضان فتسا قاطا متقر  
 يد كل منهما على ما فيها انتهى وهو جيد فان التحقيق عدم صحة بيع الجزء المشاع بمثله في محله لعدم  
 الانتفاع والتورية ليست من الاغراض الغالبة ولان التسليم هنا غير منقطع الاعلى الغرض والتقدير  
 ومن الحكم بالبيع والاجابة يعرف الحكم في الهن والمال المعفون والحال به والحال الذي يكفله  
 وهما المصاحفة وارض المخرعة والمساقات والمال المبذول للحكم للمخلع الى غير ذلك و  
 يعرف الوصي حجة جعل ذكر او ثلثة شئ من الثران وجه الاجابة او المجازة او عوضا لما في  
 الذمة على طريق الصلح او عوضا لمال الموهوب كالقرية وصحة الصلح على الباقين كان بيد المال



الحكم  
بأننا ندين  
بذلك والدين

للدين بصلاح المنكر على من غلط دعواه بيمين المنكر وبذلك اتفق شيخنا العلامة ايد الله  
واورد عليه لعدم الانتفاع في متعلق العقد واجبا عنه بان الانتفاع في الصلح اقطاعي  
وفتح التنازع وهو حاصل وقد كتبنا في هذه المسئلة رسالة منفردة **وما لنا** قاعدة  
الحكم العلم وهو ان يكون متعلق العقد معلوما سواء كان عينيا ام منفعة ام زمانا كالاجل  
في فن البيع والسلم والاجارة الوضائف والمنفعة والكثابة والمزارعة والمساكنات والصفان  
والسكنى والتخيس والصلح فلا تصح لجهالة في البيع وثمنه ولا في المنفعة وعرضها كالمرو ولا  
في الوهن ولا الحق الذي عليه كل ذلك للمهر عن القهر ولما فاته الحكمة التي شرع لها الدين من حفظ  
الاهوال ودفع التنازع والخصومات انم خرج عن ذلك الدين المصنون للاخبار المستقلة  
التي تقدمت ومال لجمالة كشرائط تصف العبد والدابة لمن جاء بهما ووصف الرجوع مثلا  
ومن سلب المقتول ونحو ذلك من الاعيان والاغراض التي لا تقضي الى التنازع بخلاف ما لو  
قال له ثوبا ودرس فانه ينقل الاجرة المثل ويجوز لجماله في مال الابراء والصلح اذا لم يمكن  
العلم ومع امكانه فاشكال ولعل الاقرب للصحة كل ذلك لعموم لجمالة والابراء والصلح و  
خصوص الصحيح في رجلين اشتركا في مال فربح فيه وكان من المال دين وعليه دين فقال  
احدهما لصاحبه اعطني راسي ولك الرجوع وعليك الثوب فقال لا بأس اذا اشترطت فاذا كان  
بخالف كتاب الله فهو رد الى كتاب الله عز وجل والصحيح في رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند  
صاحبه لا يملك كل واحد منهما كله عند صاحبه فقال واحد لصاحبه لك ما عندك ولى  
ما عندى فقال لا بأس بذلك اذا اضا وطابت انفسهما واطلاق ما رواه الشيخ وابن  
ادريس في اخر السراير عن ابي عبد الله عن الرجل يكون عند المال ايتام فلا يعطيهم حتى  
يملكوا اقبانية وادنام ووكيلهم فيصالحه على ان ياخذ بعضا ويبيع بعضا ويرثه ما كان  
قال انم والاخبار الدالة على جواز الصلح قبل حلول الاجل في الموصل باقل حاله عليه وما رواه

الذالك



في التنازع في البيع والعقد  
الخاصة للمحل في التنازع  
بالتسليم

الصدوق عن البصير قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يقول للرجل ابتاع منك مائة  
والرجل يبي ويبيعك قال لا بأس به إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على جواز حصول الحالة  
في الجعالة والصلح والابراء والظان اتفاق في الجملة سيما فيما يمكن التعيين لضوئ  
الحكم كما أنه يتسارع به عادة كأمثال الأمانة البينة في الأخبار أيضا الدالة عليه وما خرج من قاعدة  
العلم العمري وهو القيس منه حيوانه أو حيوانه الآخر أو اجنبي بالاجماع والمعتبرة وربما  
قبل بصفة الخناق والطلاق مع الإبهام واللازم من ذلك صحة الإبهام في متعلق الإبهام  
البيع كبعتك أحد هذين العبدين وفي كل من الأصل والتفريع نظر للمنع من صحة الأصل  
ضوءه أن كل من الطلاق والخناق أمر وجودي يقتضي متعلقا كذلك مقتضاها  
التفسير والإبهام بمعنى التعليق فيناهيه وأما التفريع فلأن معناها الغك والحل والتعيين  
مفوض إلى المباشرة فلا يقع التنازع في ذلك بخلاف مسألة البيع فانه ربما انفضى إلى  
التنازع في ذلك بخلاف مسألة البيع فانه ربما انفضى إلى التنازع على أنه مخالف للاعتبار  
لا ببناء عقد البيع على الانتفاع بالبيع عقيب العقد وهو غير ممكن فيها لتوقعه على تخير  
ولأن عادة العقلاء يختارون ثم يعقدون غالبا ذكر ذلك الشهيد في قواعد وفي  
هذين الوجهين نظرا لما اعتبر بيان لا يعتبر مثلها في إثبات الأحكام الشرعية ونفيها  
في مسألة بيع عبد من عبيدين رواية يملك عبيدين فبذلغ عبيدين لتخير واحد منهما  
ومن الشيخ في الخلاف العمل بمضمونها والأولى حلها على المتراضي في المعاطات دون  
اللزوم **والجواب** قاعدة القلت وهو أن يكون متعلق العقد حقا للمتعاقدين  
حالة العقد بالاصالة أو الوكالة أو لمن قصد وقوع العقد فصولا عنه فلا يصح العقد على  
ما لا يملكه كالمشتركة بين المسلمين قبل إيمان ولا على ما لا يملك كالحذر والحذر ولو لم يكن  
بذلك من التثبت بالحري لا يتبادر كأم الولد كأم الولد الذي هو موضع خاصة على الوقف



الافق سلفاه من غير فرق بين عقد البيع والاجارة والوهن والضمان والكفالة والحوالة  
والنكاح والخلع والمباراة والوقف والصدقات وبالحمله يتحد في ذلك كل عقد او  
ايقاع يكون متعلقا لا عيان او المنافع لان شرط صحتها ما يكون ما تعلقت به حتم من قصد  
العقد عنه با الاصاله او بالاذن او فضولا او وجه في ذلك الاجماع ولساوى المتعاقدين فيما  
لا يملك كانه فلا يتصور النقل والاشغال الحقيقيين فيكون عينا لا ينفك ان الوقف حق للموقوف  
عليه ينبغي حمله مطمنا متعلقا لعقد البيع ونحوه لانا نقول الوقف حقيقة حق لله <sup>الموقوف</sup>  
عليه بيان الوجه كالمسجدية والرباطية والمنزلية وغيرها وانما جاز فيها حازر البيع للدليل  
كما انه يجوز للمالك ان يجرى قريبا لجهات في الوقف على جهة خاصة مع امتناعها **فانما**  
قاعدة الفساد وهو ان لا يكون متعلق العقد بما فيه مفسد نعود على المتعاقدين واحدا  
وهذه القاعدة من جزئيات قاعدة الاضرار ولا ضرر ولا ضرار الشئ عند ذكر المطالب  
العقلية ولنرسم هنا جملة مما يتعلق في المقام اعلم ان هذه القاعدة اعم من قاعدة  
كل الاشغاع ضرور ان في كل من المحرم وما لا يتفع به مفسد وليس الكلام في ذلك  
وانما المرحاة يمكن الاشغاع به عادة الا انه غير تام لوجود النص في المتعلق اما العيب او  
لغش او لغين او لغيره بالتأخير اما باعتبار اوله الى الفساد كالببيع <sup>الذي</sup> يفسد البيت  
اول فوات مصلحة كما فيمن لم يقبض الثمن ولا تسلم الببيع ولا اشتراط تأخير الثمن فان البيع  
لازم في الاول الى الليل لا بيع له كافي الرواية وفي الثاني الى ثلاثة ايام ثم البايع احق بما  
له لثبوت الجوار له عند جماعة ولبطالان البيع عند الشيخ وعن ظاهر ابن الجيند ولو بذل  
المشتري الثمن بعد الثلاثة قبل الفسخ فيقبل ببقاء الجوار عند من يثبت ويلزم تجديد  
المعاملة عند من يقول بالبطالان ولو جمع تلف الجميع بعد الثلاثة كان من مال البايع  
ونفي بعضهم عنه الخلاف وكذا في الثلاثة على الاقرب وعن المفيد والمرضى وسالدا وآباءهم



انه من مال المشتري نظرا الى حصول الناقل بعون خيار وعن ابن خزيمة وطاهر الصالح  
ان البايع ان عرض تسليمه من مال المشتري والا من مال البايع ونفي عنه الباس في  
المختلف وعن الشيخ قول بجواز الضم <sup>متى</sup> تعذر الثمن وقواه في المددوس ولعله خير  
نفي الضرر واجيب عنه بدفعه بالمقاصد واعلم انه ثبت للاجانب ما ثبت للبائع من انواع  
الخيار المذكورة اذا كان العوض من اصل الامور التي ثبت فيها الخيار للبائع وكذا اذا كان  
العين المستاجر معينة فثبت للمستاجر خيار العيب دلالة الضمان وهو عقد شرع  
للتعهد بالمال لمن عليه مثله او لا ونحوه نقل المال من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن  
واركانه خمسة **احد** الصيغة بقوله ضمنت او خلت او تكملت او التزمت او  
انا ضامن او ضمين او زعيم لك ما تستحقه في ذمة زيد مثلا وما ادى مؤداه وقوله  
قبلت او ضمت او رضيت انا راض وما اشبه ذلك ولا يصح بقوله انا اضمن او اؤدى او  
احضو وما اشبه ذلك ولا بالكفاية او الاشارة مع العقد على النكاح وشروطها العبرة  
مع القدرة عليها ولو بالنقل من احدهما مالم يشق عادة وانصال القبول بالايجاب بحيث  
لا يتخلل بينهما من القابل كلام اجنبى ولا سكوت طويل في العادة ولا جمل النفس والسعال  
ونحوها بالانصال عرفا وبعض العامة قول بعدم الاخلاق في العقود بقوله استغفاره  
لذلك وقيل بعدم لزوم القبول هنا والا لوجب الانصال المهود وكانه ناظرا الى ما يوجد من  
مساخنة اهل السوق وهو مبني على المعاطات في ذلك والتحقيق انه لا بد من الانصال المذكور  
كسائر العقود اللازمة والتجيز فلا يصح التعليق بمجئى الشهر او بشرط الخيار لمنافاة النقل  
الذى هو ثمة الصفان ولو بشرط تأجيل الحال جاز لقول علي بن الحسين ثم فيما رواه المشايخ  
لغيره عبد الله بن الحسن اضمن لكم المال الى غلة لكنه ليس كذلك لانه فيه باعتبار الصيغة  
وجملة الاجل اللهم الا ان يحمل على المفاولة قبل العقد هل يصح اشتراط التأجيل الموطن احتمالا

اصح

لا العمل الاخر



لعل الاقرب ذلك لعموم اشتراط المؤمنين **فانها** الضامن بشرطها اذ لا على  
العامه جواز النكاح فلا يصح من العبد بدون اذن سيده ولا المحرور عليه لغير  
تحريره ويحل صحت من العبد وان لم ياذن سيده يتبع به بعد عتقه ومع الاذن يحل  
ذلك والتعلق بكسبه ويشترط فيه ايضا الملائه او علم المظنون له باعتباره يدل على  
الاول ما في موثقه الحسن بن جهم فيها قلت فما تقول في الصبي لا يهران تحلل قال نعم اذا كان  
ثامنا ترضيه او تعطي قلت فان لم يكن لها قال فلا <sup>يهران</sup> واشترط الملائه ويدل على الثاني ان  
المعتبر في ذلك المظنون له <sup>رضاه</sup> الصحيح عبد بن حسان في رجل يموت وعليه دين فبضفته  
ضامن للغرماء فقال اذا رضى به الغرماء فقد ريت ذمها الميت ودعا اليه حكاية عن  
غرماء عبد الله بن الحسن اذ خيره بين ابني عمه علي بن الحسين وعبد الله بن جعفر فقالوا  
ابا عبد الله فقل في طول وامر علي بن الحسين في حل الامال له صلوق وهو اجهلها البنا فادخل  
اليه فاجبه خبره الحديث هذا ظاهر ان الملائه او العلم بالاعتقاد شرط في اللزوم لا الصبي <sup>اشرفنا</sup>  
اليمن ان المعتبر رضي الغريم ودل عليه الصحيح ورح فبفسخ لو بان اعسان ولم يعلم به والنما  
المظنون له والمعتبر فيه قوله ورضاه دون المظنون عنه ويشير اليه او يدل عليه صحيح  
عبد الله بن مسنان المتقدم انفا ولا يشترط علم الضامن به خلافا للمبسوط لما  
رواه في الخلاف عن ابي عبد الله الخدي قال كنا مع رسول الله في جنازة فلما وضعت قال  
قال اهل على صاحبكم دين قالوا نعم دهان فقال صلوا على صاحبكم فقال علي عها على بار <sup>سئل</sup>  
الله وانا لها ضامن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل على عها فقال جزاء الله عن الاسلام  
خير او فبك رهانك كما فلكت دهان اخيك وما رواه الكليني عن فضيل وعبيد عن  
ابي عبد الله قال لما حضر محمد بن اسامة الموت دخلت عليه بنوه اشتم فقال لهم قد عرفتم فتم  
قواتي ومثرتي منكم وعلي دين فاحب ان تقضوه عني فقال علي بن الحسين ع ثلاث دينك



ورايها

على ثم سكت وسكنوا فقال علي بن حسين علي دينك كله ثم قال علي بن الحسين اما الله  
يمنعني ان اضمنه ولا الاكلى اهذان يقولون سيقنا وجبا الدلالة بينهما ان طاهر النقل انهما  
لم يعرفوا المضمون له ولا اقل من الاطلاق وعدم المقيد وفي هذين الخبرين الدلالة على الكفاية  
في الصيغة بقوله علي دينك وانا له ضامن **الاصح** الحق المضمون وشروطه المالية والثبوت  
في الصفة لما في الصحيح عن حسين بن خالد قال قلت لابي عبد الله الحسن ع جعلت فداك يقول  
الناس الضامن غارم قال فقال ليس علي الضامن عزم الغرم علي من اكل المال ودواه الكلي  
مرسل عن الحسن بن علي بن يقطين وغيره من الاخبار وكلها صحيحة في المال الثابت في الذمة  
لكن لا على وجه يمنع كون المتعلق لا يكون غير المال نعم ورد في عدة اخبار النهي عن التعرض للحقوق  
وعقد لها باب كراهة التعرض للكفالات والضمانات وهي اعم من المالية كقول الصادق ع في  
رواية اسمعيل بن جابر لا تعرضوا للمحقوق فاذا اتممتم فاصبروا لها وعنه ع في اخرى عن ابي بصير  
لا توجب على نفسك الحقوق واصبر على النوايب وقوله في الصحيح عن حفص بن الغزالي ماله  
والكفالات اما علمت انها اهلكت القرون الاولى وجعلت الاستدلال انه جمع الكفالة ليعلم انواعها  
من كفالة الابدان والاموال والحقوق ولهذا صح ضمان المال الثابت في <sup>الذمة</sup> الصفة من قرض او  
دين لازم وان كان منزلا كما لزم في عدة اخبار والموقوف قبل الدخول او غير لازم ولكن يؤل  
اليه كمال الجبالة قبل الفعل ومال السبق والرواية كذا اما ضمان العمل في الجبالة والسبق فلا  
يصح قطعا كما في الخبرين وفي صحة مال الكتابة المطلقة اشكال منه المستر وطه ويصح ضمان  
ارش الحياية ولو كان حيوانا وفي صحة ضمان الاعيان المضمونة كالغضب والعارية المضمونة  
والامانة مع التعدي اشكال من حيث تعلقه بالاعيان ومتعلق الضمان الاموال الثابتة  
في الذمة فلا يصح ومن حيث انه حق لازم له فيشمل العموم فيصح ولعل الاوهم ويصح ضمان  
عهده المستر للبائع ان ظهر الثمن مستحقا او معيبا فاذا البائع رده او ارشده



وعمدة البائع المشتري ان ظهر المبيع مستحقا او معيبا فاذا المشتري رده او اودشه  
لعموم الحقوق والمؤمنون عنده وطهرهم ومن ذلك ضمان نقصان الصحة ورواها <sup>الحسين</sup>  
في الفقه والمقنن لذلك **فصل** لا يصح ضمان ما لم يجب وهو المستحق  
من الاخبار الدالة على ان الضمان لما ثبت في الذمة فلا يصح ضمان الدين قبل تحققه كضمان  
ما تعطيه او ثمن ما تشتريه وجوز بعض الاحبار ان يقول لو اكب السفينة عند  
خوف الغرق او قتلهاك وعلى ضمان قيمته وللرجل طلق زوجته على الف وعلى ضمانها  
واعتق عبداك وعلى الف وللكا فيك هذا الاسير وعلى الف والظا صحة ذلك  
كله ان دعت الحاجة اليه فيستثنى عن تلك القاعدة بدليل الاضطراب لكن بشكل  
في مثال عتق العبد لا مكان بيعة فعتقه ويصح ضمان المجهول كقوله علي بن فلان  
لما تقدم من ضمان علي بن الحسين ع وج ثبت ما ثبت بالبينة دون اليمين او في  
المدين او نكوله على تقدير رد اليمين ولا يثبت بما يوجب في كتاب او دفتر وهذا  
اعلم ان المراد بالمعتمد المضمونة من جهة البائع او المشتري ما كان قبل العقد ولم  
يظهر علم الاخر من كون المبيع او الثمن معصوبا او حرا او معيبا او ناقصا وح فيضمن  
المعتمد لا الاستخلاص من المستحق في المعصوب لانه لا يملكه عليه الا بالابتداء منه  
فيكون من قبل ضمان غير الحضور الثابتة فانه لا يصح ضمان ان اشترى لك كتاب  
زيد مثلا او ان يبتاع منك عمر وهو ظاهر وبالحالة فالضمان يتعلق بهذه ما  
استغرق قبل العقد من استحقاق ونقص او عيب لا بالابواب لحادثة بعد العقد كمنفعة  
القبض او خصبة منه او حصل بعد التغايل بينهما فان كل من البائع والمشتري يرجع  
على صاحبه لا على الضامن ولا على الابواب المقارنة كالشفعة فان المشتري يرجع على  
الضامن على الشفيع لا على الضامن ولا على البائع وقيل ان كان الودع بالعيب واذا خذ الودع



فالوجه انه لا يرجع على القياس بل يرجع على البائع ونسب الى المشهود ولعل الوجه فيه ان ضمان  
 المجهول لتجبره بين الود والارش فلم يثبت بين المالك والمضمون وهو قوي واما صحة ضمانه  
 لو خرج مستحقا او بان فساد العقد لظواهر شي طمعية او اقراره لشبهه فاشد في الظاهر  
 انه لا يامل فيه عندهم **وخامسها** المضمون عنه ولا يعتبر فيه امتيان عن غيره بما  
 يمكن الفصل معه الى الضمان عنه لا يعتبر فيه رضاه ولا غير ذلك نعم لو ضمن باذنه واداه  
 الرجوع عليه اعتبر فيه الرجوع المستثنى من العامة ويصح الضمان عن الميت للعموم **وختوم**  
 ما تقدم روايته للتخلاف ويجوز تراخي الضمان ودون العمومات **والسنة**  
 الكفاية هي عقد شرع للتمهيد بنفس من عليه الحق ان كان ذلك من حضور في مجلس الحاكم  
 وادكانها خمسة **الاول** الصيغة بقوله كفلت او ضمننت انا كفيل او ضامن  
 او زعيم احضار نفس فلان او فلان اما ما ينصرف الى الحال او مقيدا بعمدة ولا بد  
 من ضبطها او وقت خاص ولا بد من تعيينه والقبول بقوله قبلت وكفلت ونحو ذلك  
 ولو قال انا كفيل او ضامن على اني ان لم اخصم كان على كذا لوصف الاحضار خاصة  
 ولو قال انا كفيل على ان على كذا ان لم احضره لوصف المال خاصة كذا قيل ودعا نقل الإجماع  
 عليه وفي المختلف نقل ذلك عن نهاية الشيخ بعبارة اخرى الا ان معادها ما ذكرنا  
 ونقل نظير ذلك عن ابن حمزة وابن البراج وابن ادريس ثم قال وعندي في هذه المسئلة  
 وحكي عن ابن حنبل انه قال اذا قال الكفيل لرجل يطالب الحق مالك على فلان فهو على  
 دونه الى يوم كذا وانا كفيل لك بنفسه صح الضمان على الكفيل بالنفس وبالمال ايضا  
 يودي المطلوب الى الطالب الى ذلك الاجل سواء قال له عند الضمان ان لم آتلك به او لم  
 ذلك فان قدم الكفيل بالنفس وقال انا كفيل لك بنفس فلان الى يوم كذا فان جاء  
 عاكلك عليه وهو الف درهم والا فانا ضامن للالف صح الكفالة بالنفس وبطل الضمان



للمال ان ذلك كالفرد والمخاطبة وهو كقول الغافل ان طلعت الشمس علماً لذلك على  
عربك فلا ان على وهو الخفة درهم وقد اجمع على ان المضاف كذلك بتمامه قال بل افضل  
وقول ابن الجبيل النسب انتهى والظاهر ان مراد ابن الجبيل هو ما اراده الشيخ وابن حمزة و  
يحتاج ابن ادريس بالعلامة في القواعد وغيرهم وان اختلفت عباراتهم في ثبوت التعليق  
وبان حكم وحاصله ان قدم ضمان المال على الكفاية ويجوز عن التسليم يلزمه المال وان قد  
المقالة على ضمان المال لزم اخضاره دون المال وهذا عين ما نقله عن ابن حمزة وعبارة  
ابن البراج المنقولة مثلها معني غير انه لم يقيد بالعجز عن التسليم بل قال ولم يصح والظاهر ان  
من العجز عن التسليم وابن ادريس جعل التقديم هو الفارق نحو التحقيق ان الفارق ما رواه  
الكوفي في الموثق عن ابي العباس قال قلت لابي عبد الله رجل كفل رجلاً بنفسه رجل قال  
ان حبت به والا حلى خمسمائة درهم قال عليه نفسه ولا شيء عليه من الدراهم قال على خمسة  
مائة درهم ان لم ادفعه اليه قال يلزمه الدراهم ان يدفعه اليه وفي رواية اخرى عنه عن الرجل  
يكفل بنفسه الى اجل فان لم يات به فعليه كذا وكذا درهمان قال ابن حنبل الى اجل فليس عليه  
مال وهو كفيل بنفسه ابداً الا ان سيد بالدراهم فان بدا بالدراهم فهو لها من ان  
لم يات به الى اجل الذي اجله وعن ابن ادريس انه رواها في اخر السري عن جامع البرقي في  
ظاهر الموثق ثبوت الكفاية لا غير اما بالنسبة الى ما تضمنه على تقدير الابتداء بالنظر  
فظاهر ان قوله بعلم ان انت به فعلى كذا وكذا موضع لما هو لازم العقد شرعاً فوجوده  
لا يخل في عقد الكفاية واما اذا ابتداء بالمال فليكن قوله فهو لها من ان لم يات  
الى اجل الذي اجله ضرورة ان ذلك لازم الكفاية شيء ما التحقيق البناء على هذه الاكثر من  
ثبوت الكفاية على المبدئية بالنظر وذلك ظاهر والمضمان على تقدير تقديم الدراهم عليه  
ضمان مشروط بعدم الاثبات بالمعذور عنه ومع هذا الاثر اطاراً كما هو ظاهر في الضمان



للدليل عليه والفوق بين الكفالة انه يطالب بحل ليس على المال على تقدير  
الامتناع في صورة الضمان ويعتبر فيه الاعتبار والاليسار وعلى النفس على تقدير الامتناع  
في صورة الكفالة ويعتبر فيها الامكان من تسليمه وعلمه ثم الحكم عليه بالمال شرعا على  
تقدير عدم الامكان وكيف فالصيغة ركن وشروطها التخيير فلا تقبل التعليق على  
شروط ولا على وصف ولا اشتراط الخيار على الاقوى الى ما ذكرنا في صيغة الضمان

الثاني

**الثاني في الكفيل** وشروطه على المستند العامة جواز التصرف فلا تصح من العبد عالم  
باذن سيده ومع الاذن على اشكال لعل الاقوى الصحة ولا يجوز عليه مطالبة الثالث  
المكفول له والمعتبر رضاه دون المكفول وشروط المستند العامة وجواز التصرف كما

المفوض ويصح لولي البصير والمجنون المطالبة واخذ الكفيل من الغريم كما في الضمان  
**الى بع** المكفول وهو كل من جاز اخضاره محبس الحكم من بالغ وعينه ورشيد غير

بشر

حرا كان او عبداً فقد يجب اخضاره المحجور عليه للشهادة عليه لان خلافه نفس او مال او غير  
ذلك الخامس الحق وهو كل حق لا دعي يجوز له العقوبة عليه من مال او قصاص ولا بشرط  
العلم بملكه المال ولا يتحققه شيء عاصم <sup>الكفالة</sup> من ادعى عليه قبل قيام البينة ويصح كفاؤه  
بدن الميت لامكان وجوب اخضاره للاشهاد على صورته كل ذلك للاخبار بالدالة على

لزام الصبر على الحقوق وعند الشهود بها وقد اشترنا اليها في دالة الضمان وعن ابن  
سعيد صحة <sup>الكفالة</sup> بنفس من عليه الكفالة <sup>وقد</sup> لكل دعوى الحقوق وفيه نظونا باعتبار لزوم

لكل على الكفيل مع تعدد الاخضار وهو يمنع قطعاً لقوله لا كفالة في حد فمستع <sup>الملازم</sup>  
والمعارضة بجوارها في القصاص مع امتناعه مدفوعة بان جواز باعتبار بدله هو

الدية **ولا** كونه **الاول** الصيغة بقوله احلتك او قبلتك على فلان بكذا وقبولها  
او كانه خمسة **الاول**

فلن

دول



قبلت او اخلت او رضى وشروطها كسائر العقود اللازمة وقد تقدمت **الثاني**  
المحيل وشروط المكفول له والمضون له ويعتبر ما يعتبر فيها **الثالث**  
المحال وهو كالضامن والكفيل **الرابع** الحال عليه ويشترط فيه ما يشترط في  
الضامن حتى الملائه او علم الحال باعسان لان هذا من شرايط اللزوم لا الصحة  
ولا يشترط في الملائه استدلتها لما رواه عن عتبة بن جعفر عن ابي الحسن قال سئل عن  
الرجل يحل الرجل بالمال على الصبي ثم تغير حال الصبي فارجع على صاحبه اذا حال  
ورضى قال لا يدل على اشتراط الملائه قوله في هذه اخبار وفيها الصحيح عن الرجل يحل او  
بالمال يرجع عليه قال لا يرجع عليه ابدا الا ان يكون قد افسس قبل ذلك وقيل  
ليشترط شغل ذمة المحال عليه بمثل نحو المحيل والافوب لعدم لطلاق السؤال في الروايات  
المشار اليها وهو من اجواب نعم في الصحيح عن زرارة عن ابيه في الرجل يحل الرجل  
عما كان له على رجل اخر فيقول له الذي حال برئت عمالي عليك فقال اذا امره فليس  
له ان يرجع عليه وان لم يبرئه فله ان يرجع على الذي حاله وهو لا يدل على اعتبار  
شغل ذمة المحال عليه في اصل الحوالة اذ غاية ذلك السؤال عن هذا الفرد وقيل باستثنا  
ابراء المحال لهذا الصحيح وفيه ان المراد بالابراء وعدمه هنا قبول الحوالة وعدمها اذ  
ليشترط في حوالة رضى المحيل والحال ما حال عليه على الاقوى وعن الشيخ الاجماع عليه  
وفي المسالك عدم اشتراط رضى المحال عليه لامع اختلاف الجسسين وكان الغرض تنفياً  
مثل حق المحال لان ذلك بمنزلة المعاوضة الجديد وفيه نظرم حيث الثغرات في  
احوال المتعاضيين واصالة عدم الانشغال اليه وعلى كل حال فليس رضى المحال  
عليه على حد رضى الاخرين من اشتراط الاجاب والقبول مغنيتين بل يكفي كيف اتفق  
ولو من اخصاً ودعاً يكفي بنفسه ايضاً ويشترط علمهم بالتقدير ان **الخامس**

الملك  
الرجل  
الرجل

حسن



كحوالته به بغير وهو كل دين لازم أو آثر إلى اللزوم في خدمة المحيل بحاله مثل أم لا يصح  
 لحواله في مدة خيار المحيل وبعد انقضاء مهله هل يشترط اشغال ذمة المحال عليه أم  
 لا قوله لا أقوى لعدم لاطلاق الاخبار وليس في صحيح زرارة المتقدم انفا ما يدل  
 على اشتراط ذلك وقيل ان لحواله على البرى ورضا من قبيل الضمان لحواله وقيل  
 بالنسخ من ذلك وهو منقول عن الشيخ وعلى تقدير اشتراط الشغل فيصح على ما  
 الكتاب بعد حلول النجم وقوله على أشكال من حيث اوله إلى اللزوم ومن عدمه حال  
 لحواله وكذا في أيام خيار المحال عليه وكما يصح لحواله به يصح ضمانه دون العكس  
**تنبیه** اذا قسم الشريكان وكان لهما دين فاقسماه واحال كل منهما  
 صاحبه بحاله على المدين فقبض احدهما دون الآخر فما قبض احدهما فهو بينهما ما  
 ذهب فهو بينهما كما في الروايات عن عياض بن ابراهيم وفيها الصحيح عنه عن الصادق عن  
 ابيه عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام **في البيع** **الصلح**  
 شرع لقطع التنازع الا ما حطل حراما او حرم حلالا واركانه ثلاثة الصيغة واجابها  
 صاحبك على كذا بكذا وقبولها قبلت او صاحت او رضيت والمتصلحان وشروطهما  
 الشروط الستة العامة والاسلام اذ كان المصلح لهما يجب ان تراعى من التكاثر كالصنف  
 والمسلم وحريةهما اذ كان الحقما يخص بالسيد الا ان يكونا ما ذوين كما لو كان  
 احدهما حرا والآخر ذقاً ويصح للمكاتب فيما يملك التصرف به من كسبه وغيره وان كان  
 مشروطا **الثالث** محل وهو يكون عيناً ودنيا مع الاثر والافكار مع سبق  
 خصوصته وبدونها مع علمهما بالحق وجهلها بما لو علم احدهما دون الآخر حتى يعلم  
 اولى فيه حقه ويجوز ان يكون على اطفاء النائي واصلاح ذات البين وامقاط  
 اليمين وسائر الحقوق كحق الشفعة على المقاطعة وعلى حوائج التجارة وخياره على اولوية

دلالة

فلا يبرأ

لما لا يبرأ



سكنى المدرسة والسبق الى المباحات والحجبان وغيره وعلى اجراء الماء المعين على  
سطوح الغيرة من معينة الى غير ذلك ومن هنا نقول الحق انه اصل براسه لا فرع على  
غيره من العقود الخمسة البع والاجارة والهبة والعارية والاراء كما ينقل عن الشيخ رحم  
فتابع في الشرايط ما هو فرع على ~~من العقود الخمسة~~ كما صرح به قوم فعلى هذا كونه  
موضوعا عام ولهذا قيل انه عتيد الاحكام لعم لا يجوز على تحليل محرم في اصل الشريعة  
كالصلح على استباحة بضع او استرقاق حوا ونحوه وختبر ولا على تحريم محلل كذلك  
كالصلح على ان يطله زوجته ولا ياكل الخبز واللحم مثلا يبدل على مشروعية لعبد اجماع المسلمين  
الكاتب قوله انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم وقوله اجل شأنه والصلح خيرة وان  
طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما والسنة منهما ما رواه العامة وقوله  
لخاصة عن النبي صلح جائز بين المسلمين الا ما احل حراما او حرم حلالا وما رواه  
لحفظ ابن الخزي في الحسن كالصحيح بابي ابيهم عن الصادق ع قال جائز بين الناس الصلح  
وتقدم في الصحيح عن الصادق ع في رجلين كانا واحد منهما طعنا عند صاحبه ولا  
يدري كل منهما له عند صاحبه وفي الرجل يكون عنده المال لا يتام ونحوه تقدم  
ذكرها في المقلد الثالث وفي الصحيح عن الحلبي في الرجل يكون عليه الشيء في  
فقال اذا كان بطيئ بنفس من صاحبه فلا باس وفي الكافي عن علي بن ابي حمزة  
في الحسن كما لصيحه قال قلت لابي الحسن رجل يهودي ونصري كانت له عندي  
اربعة الاف درهم مات الى ان اصالح وورثته ولا اعلمهم كما كان قال لا يجوز حتى  
تخبرهم ومثله روى الشيخ في الصحيح عن علي بن حمزة وفي الصحيح عن عمر بن زيد عن  
عبد الله ع كان لرجل على رجل دين فطله حتى مات ثم صالح وورثته على شيء فالتى  
اخذته الورثة لهم وما بقي فالتى حتى ليستوفيه منه في الاخر حديث الصحيح عن محمد بن

في الصحيح

قال اذا صح



مسلم عن أبي حنيفة في الصحيح والموتى بان عن الحلبي عن أبي عبد الله قال لا في  
 الرجل يكون عليه الدين إلى أجل مسمى فباتية غريمه فيقول انقلني من الذي لي كذا وكذا واضع  
 لك بقيته او يقول انقلني لعضاء واملك في الاجل فيما بقي عليك قال لا ادى به باسأما لم  
 يزد على راس ما له شيئا يقول الله لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وقوله عم ما لم  
 يزد دمج قيد الاعتبار السؤال الثاني ونفي الباس عنه وفي الصحيح للحلي عن أبي عبد الله في الرجل  
 يعطى اتقنى من حنطة معلومة يطحنون بالدرهم فلما فرغ الطحان من طحنه تقدم الدرهم و  
 قفني منه وهو شيء قد اصطلحوا عليه فيما بينهم قال لا بأس به وإن لم يكن ساعره على ذلك و  
 الصحيح عن محمد بن سهل عن أبيه قال سألت أبا الحسن الرضا عن رجل أوصى بدين فلا يزال يحيى من  
 يدهى عليه الشيء فيقيم عليه البيعة ويخلف كيف تأسر فيه قال لا بد أن يصلح عليه حتى يؤدى  
 أمانته إلى غيره ذلك من الأجر الكثرة وهي كالمثل على مشروعية الصلح يحصل من مجموعها مجموع  
 ما أشرفنا إليه من الأحكام وغيرها **فنبين** الصلح في ذاته جازي ما ذكروا  
 فيه مندوب إليه قال رسول الله صلح ذات البين أفضل من عامة الصلوة والصيام  
 رواه الصدوق بسند معتبر عن الثمالى في ثواب الأعمال من جملة حديث عن أبي عبد الله وفي  
 عقاب الأعمال في حديث ومن مشى في صلح بين اثنين صلى عليه ملائكة الله حتى يرجع وأعطى  
 أجر ليلة القدر وتوجب وظابطه كل مال أخرج بمثله أو بغيره بحيث يمنع عادة فصلها و  
 لغيره تلك العلم بهما كما أوقعت يعرف حكم الثاني وهو إذا امتزج بغيره على الخوا المذكور  
 وإنما قيدناه للاختراع عا لوالأوكل من المتنازعين في فريش وعبدان أحدهما الخصم والآخر  
 له ولا يعلمه بعينه فالظاهر أن في هذه الفرقة ويجوز الصلح ولما إذا اشتبه العبد أو الغرس  
 بمثله فمع التساوى في القيمة يعطى كل واحد واحدا ومع الاختلاف وعدم العلم لمن يزيد  
 مملوكه فالأظهر فيه الفرقة ويجوز الصلح ولما اختلفا وعلم أن ما يزيد ثمنه لأحدهما بعينه

لغيره ما لك

صحيح

نبية

أما يفتى



وما ينقص للآخر ولكن اشتبه الفرق بين الزايد والناقص فهذا مثل ما اذا كان او اشتبه ماله  
في محصورين علم تقدم ام لا اما الاول فكان الصبرة المجهولة اذا منعت بمثلها وان كانت اعلى او  
ادنى وكذا اللداهم والنياب والوجه الحكم عليهما بالصلح على ما يقتضيه التحين في القدران  
امكن ودع ادرش التفاوت في القيمة فيما ثبت له وان لم يمكن فبا المناصفة مع الاوثران  
كان تفاوت ومنه اذا كان لاحدهما ثوب بعشرين درهما وللآخر ثوب بثلاثين درهما  
فما شتبهما واراد كل منهما عين ماله فانه يباح الثوبان فيعطى لصاحب الثلاثين ثلاثة اقسام  
الثمن ولا يخرج من الثمن كادل عليه موثق اسحق بن عمار وان خيرا احدهما صاحبه فاختار احدهما  
فقد انصفه كما يستغاد من محرم الموثق لكن الظاهر انه لا يجب القبول وقال العلامة في القواعد  
ان <sup>يباع</sup> يملك من غديرين فان لثما وباني الثمن فكل مثل صاحبه وان تفاوت با الاقل لصاحبه  
في الاخير نظرا اذا تغاير المشتري والزمان واختلف السوق فان <sup>التقسيم</sup> الاظهر <sup>التقسيم</sup>  
لحوار بيع الانقص بالانيد ولما خبر السكوني في رجل استودع رجلا دينارين فاستودعه  
احد دينار ودينار <sup>فضاع</sup> منها قال يعطى صاحب الدينارين دينارا ويقسم الدينار الباقي  
بينهما نصفين فليس من المسئلة فان <sup>تقتضي</sup> أدلة القوعة في وجهها هذا للمقطع بان التالف  
لا يحصل كونها وكذا لو كان لكل واحد ديناران فتلف واحد نعم لو تلف من الاربعة اثنان  
اشتركا في الباقي لاحتمال ان يكون التالف منهما معا وقد تو الضابط في ذلك القوعة ان  
يقع في كل موضوع متنازع فيه من دون ترجح لاحد المتنازعين امتناعا من الصلح عليه  
او امتنع ذلك شيئا وكان في الواقع لاحدهما ولا سبيل الى تعيينه لقولهم كل شيء مجهول  
ففيه القوعة ولان القوعة انما شرعت عند تساوي الحقوق <sup>والتساوي</sup> المصالح ودفع  
النزاع دفعا لما يورثه التنازع من الضغائن والاحقاد برضاء كل من المتنازعين بما  
جرت به الافعال وقضاء الملك لحيار فحيث يمكن الصلح ويحصل به ارفع النزاع و



ولو بإبصار كل من المتنازعين الى بعض حقه كما في حديث الدنيا من المستودعة والشوبين  
 المشتبهين فالظان اولى من القرعة ويجعل لعينه حيث يتراضيان بذلك وعليه تحمل  
 الرواية على احوال واذا تعاسر ا فالقرعة وقد ثبتت القرعة في موارد منها ما روي <sup>دعلا</sup> ان  
 اعتق مثنى عا ليلك في مرضه ولا مال له غيرهم <sup>فيهم</sup> البني واقوع بينهم فاعتق اثنين وادى <sup>البيعة</sup>  
 والظان عندنا اتفاق وحكي الشهيد في قواعد عليه اجماع التابعين ويؤيد بان في  
 في التوزيع استلزام الضرر والمشقة على العبد بانتفائه وعلى الوارث بتأخير حقه  
 منها بين ائمة الصلوة عند تساويهم في النرجح وبين المولى بالصلوة عليهم وقام  
 مع التساوي ظاهر في الفضل وعدمه وبين المزدحمين في الصف الاول مع تساويهم  
 في الورد والفضل وبين اولياء الميت مع تساويهم في تجهيزه وبين المزدحمين في <sup>الغزو</sup>  
 في المسجد والمباح وتساوي السبوق الى الجنان ووجاء الاموات والدعاوى والدور  
 الا ان يكون منهم مضطوا الى السفر وامرأة في الانبياء لو سبق اليه زوجتان دفعة بين  
 الزوجات في الافطار وبين <sup>الاستسقاء</sup> الموصى بنفقتهن او المنجز من غير ترتيب وعند  
 تعارض البيتين او تعارض الدعويين ولا بيئته ولا ظهورهما لو طأ في طهر واحد لبنيته  
 فجاءت بولد وعندا شبهاء الذكور والانوته ولحر والعبد ليرث وودت فبن نذر  
 ان يعتق اول مملوك وقد ودرث ثلاثة وفي لحر والعبد والمشتوك اذا وقوا على امر في  
 طهر واحد وفي استخراج المساء الموطوءة من غيرها وفي رواية عبد الله بن سنان ان  
 رجلين اختصما في دابة الى على ففخ كل واحد منهما انها انجحت عند على صدوده واقام  
 كل واحد منهما البيئته سواء في المدة فافرج بينهما الى ان قال اخرج سهام احدهما ففخى  
 له بها وكان ايضا اذا اختصم الخصمان في جارية ففخ احدهم انه اشترىها وزعم الاخر انه انجتها  
 وكانا اذا اقاما البيئته جميعا ففخى لها للذي انجحت عند ورجا حملت على تقديم بيئته في



ذي اليد يمكن حملها على ما لو تساوى في اليد ويكون تقديم بيته من ان تجبت عنده لانها  
 العبد من الشبهة لجواز انه اشتراها الاخر من سادق ونحوه وروى الشيخ في الصحيح عن محمد  
 ابن حفص عن منصور قال قلت لابي عبد الله ع رجل في يد ساة في اورجل فادماها واقام  
 البيعة العبدول انها ولدت عنده ولم يبيع ولم يبع وجاء الذي في يد بيا البيعة بمثلهم  
 عذول انها ولدت عنده ولم يبيع ولم يبع قال ابو عبد الله ع هذه المدة ولا اقل من الذي  
 في يد البيعة لان الله عز وجل امر ان تطلب من المدة فان كانت له بيعة ولا يبيع الذي  
 هو في يد هكذا امر الله عز وجل وهذا يدل على تقديم بيعة الخارج ولم يامر فيه بالقوة على  
 هذا فيحل ما دل على القوة على ما تساوت اليدان ولم يحصل ما يعا صداها والحاصل <sup>يتلغى</sup>  
 للمقابلة التام في الفرق بين موارد ما يتعين فيه كل من الصلح والقوة وما يمكن فيه الامران  
 والذي يظهر ان المقطوع به مما يتعين فيه الصلح هو ما امتزج مالان او اكثر لاثنين او  
 اكثر فربما يمنع فصله عادة كالخطة بمثلها والربط بالشيء مع الجهل بالكم او القيمة او بهما  
 وما اشبه المالك في محصورين وقولنا مزجا يمنع في الخارج ما جرت العادة بتمييزها  
 ولكن امتنع ذلك بالعرض كسئلة الفرس والعبد ومسئلة الفرس مثله والثوب كذلك  
 فاذا اظهر ان هذه واضحا من الموارد التي يمكن فيها الامران الا ان الصلح اولى حما  
 امكن ودعا قيل بتعيينه وقد يدعى امكان الاحتجاج له بوثقة اسحق ودواية السكوك  
 ونحوها وعن ابن ادریس تعيين القوة لانها لكل امر ملبس وهو قوي مع التعاضد <sup>سرا</sup> نعم  
 اذا تعددت المقارنات وتلف منها جملة تجوز ان تكون من المالكين معا كما لو اخطط  
 درهمان بدرهمين او ثوبان بثوبين ولم تميز وتلف منهما اثنان كان المتالف منهما  
 والباقي لها نيسار كان فيها كما اشترى اليه النفا ومن ذلك يظهر حكم ما لو كانت اكثر من  
 اربعة وموارد القوة كل امر مجهول متنازع فيه الى اخر ما ذكرنا سابقا وهذا شامل للاولوية

نهيين سر

ما يملكه العبد من ماله  
 ما يملكه العبد من ماله

ما يملكه العبد من ماله  
 ما يملكه العبد من ماله



لا يشترط في البيع والشراء  
القبض في المبيع والقبض في  
المشتبه في المبيع

في البينين وغيرهما مع لجهلها وتعيين الاب لولد الموطونة لامتناع الاشتراك في الاولوية فيها  
وفي الاولوية وفي الرقبة والحرية في المقام والحل والحرث وخرج عن هذا باب المقدمة فعلا كما  
كان كالصلوة الى جهتين وفي توثيق اوتى كما لو اشبه المحرم بالحلل وكان محصورا فانه  
يجب الفعل في الاول ما لم يتصور بما لا يتحمل مثله عادة على احتمال او يبلغ حد السفه في اخر  
ويجب الاجتناب في المثلثة ولا فعة الا في الحيوان المأكول اللحم او طاه انسان واما اذا  
اشتبهت الزوجة باجنبية ولم يميز بينهما وادعت كل منهما زوجية دون الاخرى مع توثيق  
بأحد في تعيين حكمه وجوب اجتنابهما وبارزهما القاص من النقصان وجبت بصلحهما  
كالديان المشتبه في محصورين ويحفل القوم هنا لاصالة البراءة من الزايد وفيه نظر  
وبالجملة فورد تعيين القومة حيث يتنازع الخصمان مع عدم التبريح وامتناع الاشتراك  
شريا وامتناع كونها واقعا مع تعاسرها في الصلح كالثوبين لو تكلف احدهما واما  
موارد ما يمكن فيه الامران فكما اشترنا اليه من مسئلة العبدان والثوبين المشتبهين  
مع تفاوت القيمة وكذلك امر بجوز الصلح فيه ولم يتعاسر عليه وان كان في الواقع لاحد  
المتخاصمين لا غير ويجوز الصلح على الاولوية في الحقوق كالاولوية في المتسابقين الى المباح  
والاولوية في التجهيز والتقديم في الاتفاق مناهم وعليهم واولوية التقديم في الانواع الى غير ذلك  
فما اشترنا اليه في الدلالة لعموم ادلة تسوية الصلح وحق فلما كان خبر بين الصلح والقومة  
فتدبر **تدبر** مقتضى كون الصلح في عام على عقود خمسة ان يتبعها في لو انهما  
واحكامها كما اشترنا اليه وعليه فلا يجوز الصلح على الدين بلدين كما لا يجوز بيع الكالى  
بالكالى ولا على ثمن النخل بقدر ثمنها على قول او على اخر منه كما لا يجوز بيع المزابنة ولا  
على الزرع يجب من حبسه منه او من غيره على القولين كما يمنع بيع الحاقلة ويجب فيه  
القبض في المجلس اذا كان الصلح على نقد بنقد كما في الصوف ولا يجوز الصلح على المكمل



والموزون بما يفضل عنه اذا كان من جنسه كالاجوز بيع الربا الى غير ذلك من الاحكام  
 المختصة بالبيع وايضا لو ادعى عبدين فاقر له بهما ثم صالحه منهما على احد فهو كالمبيعة  
 الرجوع فيه مع بقاء العين ولو ادعى عليه دارا مثلا فاقر له بها فصالحه على سكتها  
 ستة فهو بمنزلة العارية والظاهر لزوم خلافه للسنخ والتحقيق ما اشترنا اليه من انه عقد  
 براسه مستقل ومورده اعم من موارد العقود نعم الاظهر وجوب التخصيص من الربا في <sup>الصلح</sup>  
 كما يجب في البيع لعموم النوع عنه في الكتاب والسنة وخصوص قولها عني صحيح محمد بن مسلم  
 والحلي ما لم يرد على راس ماله ميثا على ما اشترنا اليه في الدلالة فقد  
 المزاعة معاملة على الارض للزراعة حصته من غائثه وادكانها خمسة اصرها الصيغة  
 ايجابها زارعتك او عاملتك على هذه الارض او قبلتكم او سلمتها اليك للزراعة  
 مثلا على ان لكل منائلت او نصف حاصلها مثلا او قبولها قبلت او رزيت ونحوها  
 شروطها كسائر العقود الارضية لانها عقلا لازم للاصل والاية وحكاية لبعض المتأخرين  
 الاجماع وقيل بالاكفاء بصيغة اخرى في الايجاب وبالفعل في القبول وتبطل بالتقابل لا  
 بموت احدهما انها المتعاقدان وشروطها كالاجير والمستاجر والدليل الدل  
 وثالثها الارض وشروطها امكان الانتفاع بها لحصول ما لها من نهر او ثبر او عين او مصنع  
 او اقياد غيث ملحق على لزوم حصول الانتفاع في متعلق العقود وبطلان العقد بذه  
 والظان انه لا فرق بين العلم بعدم الانتفاع حال العقد والجهل به وقبله الفسخ مع الجهل  
 بعدم الماء لو زارع او اجر للزراعة ولم يخرج مع العلم ولو انقطع الماء في اثناء المدة  
 قيل له خيار الفسخ فان فسخ فعليه اجر ما سلف ويرجع في مقابلة الباقي والا  
 بطلان العقد ولا شيء على العامل نعم ثبت ذلك فيما لو اجرها للزراعة مثله لو اجر  
 الدابة هذه معينة وتلفت قبل تمامها وفي المسائل ان لا يستفاد من حقيقة الزراعة

دلالة  
 اعم

فيها



ومن صيغتها ان المعقود عليه الارض المملوكة المنتفع بها والمشتهور انه يكفي لكونه مالكا  
لعينها او منفعتها لا يتجادر او عارية او بتقيل الارض لخراجية من السلطان بما لم يعين  
او بحصة معينة من حاصلها ويكفي الاولوية لحاصلة من اذنه او اقطاعه واعادته من  
الاحياء ان لم نقل بافادته التملك وبديل على ذلك محومات المزارعة والوفاء بما  
المعقود وصحح شبيب بن يعقوب عن الرجل يكون له الارض من ارض الخراج فيدفعها الى  
الرجل على ان يجره ويصلحها ويؤدي خراجها وما كان من فضل فهو بينهما قال الاباس  
ودوايه فيض ابن الحنظلي قال قلت لابي عبد الله جعلت فلانك ما تقول في ارض تقبلها  
من السلطان ثم اوجرها الكوفي ان ما اخرج الله منها من شيء كان لي من ذلك النصف  
او الثلث بعد حق السلطان قال الاباس كذلك ما مل الكوفي وفي صحاح الحلبي عن ابي عبد  
الله مائة عن مزارعة اهل الخراج بالربع والثلث والنصف فقال الاباس فان مجموع  
هذه الاخبار ليستفاد منه مجموع ما ذكرنا وبالحيلة لا الشبهة في صحة المزارعة تملك  
دقبة الارض ويدل عليه ايضا احتجاج الاصحاب على جواز المزارعة بالنصف ونحوه بتقيل  
النبي صلى الله عليه وسلم بالنصف ارضها وتخلها نعم ان اريد بالارزعة ما يصح مع تملك الحصنة  
لكل منها بحيث يقر انه ملكه بالارزعة لكي يجب فيه الزكاة ان بلغ المصاب قالذي  
يظهر من الاصحاب ان معاملة السلطان او نائبه على الارض الخراجية ليست من قسم  
المزارعة لهذا المعنى بالنسبة الى حصنة ومن هنا لا يجب فيها الزكاة ويطلق عليها اسم  
المقاسم والخراج ونحوه في نظري ان مثل ذلك من اقطاع السلطان ومن اعان والوجه  
في ذلك ان ارتفاع الارض لخراجية مال المسلمين كافة لا يملك احدا منهم الا بعد القبض  
بأذنه ويجوز له الرجوع على المستعير والمقطع بالحصنة ما لم يقبضا فاذا قبضا فقد ملكا  
كغيرهما من المسلمين مع احتفال علمهما من حين مزارعتها المعامل ولا ينافيه جواز الرجوع



بالحصه ~~ما لم يقبض~~ فاقبل قبضها اذا اراد المصلحة في ذلك اذ لا منافات بين  
القلك وجواز الرجوع كافي عال الهبة مع احتمال عدم جواز رجوع صبيح ونصي فها  
يعقد المزارعة مع العامل وعلى تقدير عدم صحة مزارعة ارض الخراج من السلطان  
ومن قام مقامه فلا مان لشاركو العامل باعطائه البذر كله او بعضه او باستيجار  
للمحل واعطاء العوامل واستيجارها او نحو ذلك **واعلم** الحصه وليست طريقتها  
التعين لانها بمنزلة العوض للمحل واساغتها لعدم تحقق معنى الزراعة بلدها فلا  
يصح اشتراط جميع النماء لاحدها ولا افتقار معينه ولا رد البذر والباقي بليتها ولا  
دراهم معينه مضاف الى الحصه لا تنل ايام الاول العيث وما بعد لهما التي الحصه  
وقيل بجواز اشتراط الضيمه الى الحصه من ذهب وفضة ونحوه ونسبه في الوضه  
الى المثل قال ويكون اقوامه وطا بالسلامه كما استشاء اوطال معلومه من الثمن  
في البيع ولو تلف البعض سقط بحسابه لانه كالشريك مع احتمال ان لا يسقط شيء  
بذلك عملا باطلاق الشرط انتهى وهو كما ترى بلزمه بحاله الحصه على الاول وعدم  
المنفع على الاحفال الثاني ونفذ يخلص له بمبادل على عدم التقبيل بجنطة مسماه منها  
حسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله قال لا تقبل الارض بجنطة مسماه ولكن با  
النصف والثلث والرابع والخمس وجه الدلالة انه اذا اراد من تقبيل الارض المزارعة  
عليها فمنع منها بجنطة مسماه وخصص فيها بالحصه المشاعه والظاهر ان الجنطة مسماه  
مثال لغير حصه كما ان النصف وما بعد مثال للحصه فتم وهذا غير التقبيل في الصحيح عن  
نزيل عن ابي عبد الله في الرجل يقبل الارض بالدنانير او بالدراهم قال لا بأس فان  
المراد منه اجازة الارض بالدراهم وهو سايع وهذا غير اشتراط الدرهم زياده على  
الحصه في المزارعة كما هو فرض المسئلة نعم ربما يقع بصحة ذلك في ارض الخراج اذا كان الإخلال

بغير

يستن



السلطان او من هو بمنزلة كاشترى اليمن ان معاملة هذا ليست على حد المراءعة  
وتسمى المقاسمة والخراج وهذه المعاملة معمولها في زماننا هذا فديسترون على  
الفلاحين اللداهم وتسمى بالحقم والبواري وبلدان بيوت القصب والحشيش  
وغير ذلك ويسمونه بالبحرة وفي الاخبار ما يدل على المنع من سخرة الفلاحين فيها  
ما يدل على الحواز مع الاثرراط والظان المراد بذلك في ارض الخراج اذا كان ذو المعاملة  
السلطان او من هو بمنزلة واما المراءعة على اشراف تادية الخراج وما فضل بينهما  
على ما افصح عنه صحيح المقدم وعني فهو مني على المراءعة باعتبار ولايته من السلطان  
فاشرافه المشاركة في قبالة السلطان **طامسها** المدد ليشترط لعينها زمانا يحصل  
الماء به غالباً يدل على اشراف التعيين ما في صحيح الحلبي القبالة ان ياتي الارض لخرقة  
فتقبلها من اهلها عشرين سنة او اقل من ذلك او اكثر فتعمرها وتودى ما خرج عليها  
فلا بأس به فالظاهر ان المراد بالتقيل هنا المراءعة وما تقدم من لزوم الغرض في عدم  
تعين المدد فيما يحتاج الى زمان والتقييد بحصول الماء لا يستلزام الاول عدم الانتفاع  
فيما وقعت المعاملة له وهو من ان المقضى العقد نعم لو اتفق قصور المدد لتغير الماء  
الحواء او باعتبار ما خير الزرع عن اول اوقاته لعارض او بتغريب من العامل فعلى العامل الاجرة  
الماتع من المدد قبل ولما لك قلعة لعدم حق الزرع والبقاء بالاجرة ان رضى العامل  
وعلى تقدير الصلح فعليه الارش وقيل بعدم الارش مطلقاً وقيل اذا كان بتأخير الزرع  
تفريطه فلا ارش والا فالارش ودعا قبل بلزوم التيقظ واخذ الاجرة ووجه ان مدد  
الزرع غير دأمة الثبات وقد حصل الزرع في الارض حتى فلم يكن للمالك قلعة كما اذا اشتراها  
مدد الزرع فانفقت قبل ادراكه وهو حسن في غير صور تفريط العامل لانه مع التفريط  
كالغاصب وقد ورد انه ليس لعرضه حق ولعل الاقوى لزوم التيقظ واخذ الاجرة الا اذا كان



تتفرط العامل كان آخر من دفعه فيجوز للمالك قلعه وفي لزوم الارش عليه اشكال ولما  
لوحصل الزرع في دقة وفراط في تربته فالأظهر الحاجة بصوره عدم التفريط ايض هذا  
اعلم ان الشرايط المذكور للاركان كلها مشروطة للصحة واذا احطت خبرا لها فلا يخفى  
ملك ما يتفرع عليها فذكر **الاسئلة** المسابقات وهو معاملة  
على اصول ثابتة بخصه من غيرها وان كانا خمسة **احدها** العقد واليها مما ملكت  
او ملكت او ملكت اليك يستلحق مثلهما كذا على ان لك المضاف اذ كنت او نحو  
ذلك من ثمرتها وقوله قبلت او ديتا وتسليت ونحو ذلك وهو عقد لازم من الطرفين  
فليشترط فيه ما يشترط في العقود اللازمة من الماضوية والاتصال وغير ذلك كما ذكرنا  
في غير موضع خلافا لبعضهم فجوز الإيجاب بالآخرين فجوز والقبول الفعلي  
**وثانيها** متعلق العقد وشرطه ان يكون شجر له اصل ثابت وله ثمر يتسفع به مع بقاء  
اصل الشجر والكرم وسائر الفواكه ومنه ما قصد ودفعه كالنوت ولحاء على اشكال  
وكذا ما يقصد زهره كالورد وشبهه دون ما لم يقصد منه شجره كالحشيش كالصنط  
واما نحو الغشائ والبقول والياباذيجان وقصب السكر فقبلها ما ملكت بالزرع  
فيصح ان يزرع عليها وبالجملة فالشجر <sup>الذي له</sup> اصل ثابت وثمر يتسفع به مع اصله مما انفقوا  
على صورة المسابقات فيه وحكي عليه الاجماع جامعة وحكي لخلاف عن الشافعي حيث في منع  
غني الخلل والكرم مع الايمان بهما كويان وعن الشيخ في خلافه جواز المسابقات على  
البقل الذي يجزئ مرة بعد اخرى وعن جامع الشرايع على المباذيجان والاصل يقتضي  
بحوان الا ما كان من قسم الزرع عرفا فان الزرع بعد حصوله لانفع المسابقات  
عليه وحيث يحتاج الى عمل فيها الاجارة او الجمل او الصلح والاصل في باب المزارعة  
والمسابقات اخبار تقبيل النبي خيرا رضاءها وتخلها وما في صحيح يعقوب بن اسحق



وفيه بعد ما مضى ذكر في دلالة المزارعة ومثلته عن الرجل يعطي الرجل ارضه  
 فيه الرومان والظلم والغاكة فيقول اسق هذا من الماء واعمره ولك نصف ما  
 خرج قال لا بأس وهذا الاخبار كما ترى ليس فيها ظهور بل حكم على نحو الباطحان  
 وما يخرج من البعل مرة بعد اخرى نفيًا وإثباتًا ولا على غير من القول ايضا كذلك  
 الا ان يدعى اداة التمثيل في مثل النخل والكروم والرومان ويحذف ذلك كان يراد  
 الكناية عن كل ما يزرع ويغرس وهو بعيد فتم هذا واعلم ان شرط منقول العقل  
 كون الشجرة معلومة ثابتة فلو سافاه على غير المخرس لغيره بطل وان لا يكون  
 الثمرة بارزة فلا يصحح الا ان يبقى عمل لتستزاد به الثمرة وان قل كما التابير و  
 السقي وهو ذلك وحكي عن هذا الاجماع على هذا الاجماع ونفي الخلاف عنه ولما اذا كان  
 بارزة وادركت بحيث لم يتبق للعامل لتستزاد به فالظابط لان عقد المسافات  
 وربما يظهر من بعض الصحاح **ثالثا** المدد ويشترط تقديرها بزمان معين  
 تحصل به الثمرة غالبًا واحدة لكنّها يجوز اكثر من اربعين سنة ولو لم تظهر الثمرة  
 في البعض او الكل وعن ابن الجنيّد جواز تحديدها برفع الحاصل واعل **المستند** عدم  
 ظهور تعيين المدد في صحيح يعقوب بن **شبيب** وظهور العدم وفيه ان عدم  
 الظهور اعم وظهور العدم ممنوع ضرورة انها كغيرها مما لا يكتفي في تعيينه بما يحمل  
 الزيادة والنقصان كما مر في المزارعة وغيرها سيما وانها كغيرها من العقود  
 اللازمة على ما هو المعروف عندنا خلافا لما يظهر من شذاد منا وما يحكي عن  
 عن جماعة من العامة **رابعا** تعيين ما يلزم العامل من العمل ان كان مما يختلف  
 العادة فيه والافينكي الاطلاق وح فيلزم العامل ما تستزاد به الثمرة او كان فيه  
 صلاحها كالسقي وعمل الاطمان ودفع الحشيشة المضرة ويحذف ذلك وطائفة ما لا

ثالث

في



في كل سنة لأجل ذلك وعلى المالك ما علمه وإن تكرر بعضه أحيانا كما صرح لحيطان  
 وبناء الجدران والنواضع والدوالي ودوابها والآلات ونحو ذلك إلا أن شرط أحدهما على  
 الآخر شيئاً مما يلزمه فيلزم بريح كما هو الشأن في الشروط الالتزامية على ما ستعرف قريباً  
 الشئ **فالمسألة** أن تكون الحصة مشاعة فلا يصح اختصاص أحدهما بهما ومنشأه الاتفاق  
 أن المسافات من عقود المعاوضات كافي المصادرة <sup>في</sup> **المسألة** في الموارد غير فبدل علمهما ما دل  
 عليه لو أغادرت هذه الأبواب وإن كانت خارجة عما انتظم له الكتاب لغير الطالب  
 وتقوية لا يخرج أحكام الشروط والاهتداء إلى أبوابها ضروري أن الكلام في الشرائط <sup>المطلقة</sup>  
 وهي ما صارت بجعل الشارع شروطاً للتأثير السبب أثره سواء كان من الأبواب الحائز كـ  
 الهبة والوكالة والحجالة ونحوها أو اللازمة كالعقود والإيفاعات اللازمة <sup>للمعقود</sup>  
 للجائز لا ينافي بجواز وهو ظاهر **طريق** الشرط الالتزامية جازي اتفاقاً قبل  
 الظاهر لا خلاف فيه بين المسلمين ويدل عليه مضافاً إلى ذلك ما رواه المشايخ وبلغاه  
 الكل بالقبول عنهم صلوات الله عليهم عند شروطهم <sup>المشتركة</sup> أو شرطاً حرم حلالاً أو حلالاً حراماً فإن المراد  
 بالشرط هنا ما يلزمه في عقودهم كالبيع بشرط الرهن أو النقل لفلاحة أو بشرط التسليم  
 في بلد كذا إلى غير ذلك وهذا مما لا يتصل فيه أحد وإنما التامل في المستثنى والمراد منه فإن  
 أجماله يقتضي إجماله في السابغ منه ويعنى وذلك لأنه يخل وجوها **أحدها** أن لا يكون  
 المراد الشرط يقتضي أن يجعل الحلال حراماً أو الحرام حلالاً بأن يبدل حكمه الواقع بما يباغياً  
 الفعل كاشتراط أن لا يأكل لحم الضأن أو يشرب الخمر **الثاني** أن يرد الشرط ما جعله  
 الله حلالاً أبداً أو يحلل ما جعله حراماً أبداً **والثالث** أن يرد الشرط يقتضي إلغاء ما جعله  
 الله صحيحاً أو أعمال ما جعله مفسداً في تلك المعاملة كاشتراط عدم التقاضي في الضم  
 والزيادة في المجالسين من المكبل والموزون **فالمسألة** أن يرد إلا أن بشرط عدم

بعد

سها

حانه

أحد

أشياء

بها

سها



المتممة

الغاية المحللة عما يفضيها ذلك بالعقد وثبوت الغاية كالمبايع العيب بشرط ان لا يخلل  
 او بشرط ان يجعل خيرا والحجارية بشرط عدم الوطى او بشرط ان يجعل في القوا حش **سأ**  
 ان يراد اليقين مما ابداه العامة خاصة من اشتراط عدم القسم للزوجة السابقة  
 وان لا يطلقها او يجعل امر الطلاق والسكنى اليها اي ينقل حقه منها اليها **سأ**  
 القدر المشترك بين اثنين من الست وهو خمسة عشرة **أما** بين ثلاثة منها وهو **عشر**  
**تاسع** بين اربعة وهو ستة **عاشرها** بين خمسة وهو ثلاثة **الحادي عشر**  
 بين الست وهو واحد وهو ان يراد منه الاشياء علم في الشريعة حرم حلالا كالمبايع  
 عليه ترك الغريضة او النافلة او وطى زوجته او ان لا يتزوج مطا ولا يبيع كذلك فان اراد  
 بالحلل ما عدا الحرام او علم في الشريعة انه احل حراما كاشتراط اكل لحم الخنزير او شرب الخمر  
 او الزيادة في المكبل والموزون او غير ذلك وبالجملة المراد الاكل شرط علم شيء عام انه  
 يستلزم تحريم حلال او تحليل حرام وبعبارة اخرى الاكل شرط علم انه مخالف للمكاتب الستة  
 سواء كان لا يستلزم الا بدائع في الدين كما هو مقتضى الاول والسادس او يستلزم الاذن في  
 المخالفة كما هو مقتضى الكل وهو ظاهر والظاهر ان هذا هو المراد كما يري مثله قولنا لعبد الله  
 من اشتراط شيئا مخالف لكتاب الله عز وجل فلا يجوز له على الذي اشتراط عليه والمسلمون  
 عند شرطهم فيها وافق كتاب الله عز وجل رواه الشيخ في الصحيح عنه المسلمون عند شرطهم  
 الاكل شرط مخالف لكتاب الله عز وجل فلا يجوز ودون في باب اليهود والاعورين  
 قال في **الخرع** ان رسول الله قال من اشتراط شيئا سوى كتاب الله فلا يجوز ذلك له  
 ولا عليه وجه الاستدلال بها ان الظاهر ان المراد من الجميع واحد وان كلاهما يفسر بعضه  
 بعضا ويؤيد بالموافقة في قوله في الصحيح الاول والمسلمون عند شرطهم فيها وافق  
 كتاب الله عدم المخالفة ليوافق منطق اخر مفهوم اوله ضرورة ان كل من لم يخالف كتاب

عز وجل في الدين  
 وعنه في الدين  
 وعنه في الدين  
 وعنه في الدين



الله فقد وافقه وذلك لان في الكتاب ببيان كل شيء من وافقه لم يخالفه ومن لم يخالفه  
 فقد وافقه وبالحيلة يراد بالمستثنى السابق المستثنى في الصحيح عن ابن سنان وعليه تنطبق  
 الروايات والعمومات المستثناة على الاستثناء المذكور كما في جملة والعمومات القائلة المسلمون  
 عند شيء وطهرهم بدون استثناء كما في جملة اخرى بجل العام على الخاص وذلك هو القدر  
 المشترك بين السنة الذي اشترى اليه ايضا وهو المستفاد من كلمات الاصحاب بل  
 الظاهر لا خلاف فيه بينهم ادعوا <sup>هنا</sup> فالتضايق في الشرط الغير السابق المسار اليه  
 بقوله اكل شرط حلال او حلال هو الشرط الذي خالف الكتاب والسنة  
 والسايغ هو ما لم يخالفها لكن يشكل بامور <sup>هنا</sup> ما حكي عن الغاضلين من  
 ان غي السايغ ما ادى الى جهالة او مخالفة الكتاب ويدفع ان الظاهرية الثانية لمنع  
 عن معاملة الغرور والهيض في الشريعة فان المراد بخالفة الكتاب ما يعم السنة ايضاً اللهم  
 الا ان يراد بخالفة الكتاب بخالفه مقتضى العقد اي السبب كما ياتي حكايته عن  
 عن الغاضلين وجماعة غيها وح لا بد من ذلك ما ادى الى جهالة لانه من الشرط قسم  
<sup>ثانيها</sup> حكي المذنب المعاصر عن جماعة من المحققين انهم فسروا مخالفة الكتاب بكون  
 الشرط مخالفاً لمقتضى العقد وهو الظاهر المحقق والعلامة والشهيدين ويؤهم لبناهم لغير  
 وعدمه في حضان الخلاف كما استعرف انهم عند ذكر الفروع على الاقتضاء وعدمه  
 جعلوا منشاء الاكمال فيها اشكال ذلك بل الظاهر ان لا ينزل في ذلك احد وان تأمل فيه  
 متأمل هو الجمل بالمراد من مقتضى العقد والظاهر ان المراد ان ثبت للشرط شيء او يتعلق  
 العقد مع عدم ضافته لما وضع له من الاسم والاركان تبين ذلك بالمشتمل <sup>ثالثها</sup>  
 ان ما وافق الكتاب وما خالفه اسمان ولا يسمون المسهيات الواقعة والمشكوك  
 فيه لا يلحق باحدها لكن يرجح الفساد انه الاصل في العقود وعموم المسلمون عند

صك

كشاه

نشا



فينحصر

شروطهم محض بما لم يخالف الكتاب وأما بالتغريب المذكور فيقضي الصحيح فيها وأما الكتاب  
واقفاً ويكون ما عداه ملحقاً بالقاسد للأصل والجهل بشرط الصحيح كما قلنا في مسألة الحاق  
مجهول الحال بالقاسد في علم قبول خبره مضافاً إلى أصله عدم النقل فيما فيه نقل واستحباب  
ما كان قبل العقد ويدفع هذا ما أشرنا إليه غير مرة في الأبحاث السابقة من أن أصله القاسد  
أما تجري عند الشك ~~الشك~~ في حصول نفس العقد للذات والخبر وأما كون هذا الشرط <sup>مصححاً</sup>  
له أو مفسداً فتقضى بالاصل بعد صدق الأصل عليه عرفاً وأنه أحد العقود المعبرة بشي عا<sup>ق</sup>ل  
والشك في الشرط <sup>شك</sup> في المشروط المراد به الشرط المحقق الشرطية وحديث أن <sup>للمسما</sup>  
الواقعة يلحقان ما دل على مشروعيتها المعاملة قطع الأصول العدمية إذا حصل صدق  
اسمها وأوجب الوفاء بها إذا غاية ما عرض لها الشك في كون هذا مانعاً وهو منفي بالاصل  
والفارق بين ما نحن فيه ومسئلة العدالة أن الأصل هنا الجواز وفي مسئلة العدالة المنع  
وحاذا كنا نظهر لك أن الضابط في السايغ هو ما لم يعلم مخالفة للكتاب وغير السايغ ما  
علم مخالفة له كما أشرنا إليه في بيان الوجه الحادي عشر ولكن يبقى هنا إشكال آخر وهو أن  
قلنا في غير السايغ هذا ما علم مخالفة للكتاب حتى يكون صغرى لكبرى مسئلة لشكل  
في بعض أفراد ما صدق عليه الشق الأول من الوجه الأول <sup>الثاني</sup> البضم من الخامس ويسمى هذا عند  
مخالفة مقتضى العقد بيان ذلك أن من جملة ما صدق عليه الشق الأول من الثاني وهو أن  
ليشترط عليه أن لا يفعل ما هو مباح له شرعاً اشتراطاً أن لا يأكل لحم الضأن ولا يشرب الخمر  
ولا يلبس الحرز ويخوذ لك وهذا مسلم فيما يكون عبثاً غير مقصود للعقل ولما معه فليشكل  
وذلك كما لو باعه فاشترط عليه أن لا يشترط ثوب زيد لمقصود بشرائه بدل ثوبه فإنه غرض  
صحيح عند العقل وكذا لو اشترط عليه الزوج في عقد النكاح في عقد البيع أن لا يتزوج  
هكذا أو يلبس ثوباً أو غير ذلك مما فيه مصلحة لأحد المتعاقدين وهذا بخلاف أن لا يتزوج

ولا يلبس



مدق

كلام

٢

ولا يتسرى خطأ فان هذا مخالف للكتاب لخالفته قوله نعم قوله فانكم واما طاب لكم من النساء  
وتحليل ما ملكت ايمانكم ومن جملة ما يصدق مما يصدق عليه الشق الاول من الخامس  
وهو ان بشرط عليه عدم الغاية المحللة من تلك المعاملة كاشتراط عدم سكنى المشتري مقتضى  
مقتضى لسكنى الباع في بيع الدار وعدم ركوب الفرس كذلك لما فاته عقد البيع  
والظان ان سايغ وقد ورد ما يدل على ذلك مع ان مقتضى ذلك عدم جواز هيب  
اليه ابن اديس على ما نقل عنه في نظر الى ذلك ونسب الرواية الى الشذوذ واشترط  
استقاط خیار المجلس وخيار الحيوان وغير ذلك مما فيه مصلحة لاحد المتعاقدين ان قلنا  
ان ثبوت الخيار لمقتضى اطلاق العقد فيلزم ان لا يسوغ مع ان ظاهرهم جوازهم والحاصل  
انما يمنع عموم الشق الاول من الثاني والشق الاول من الخامس لانا لم نجد ما يمنع المصلحة  
احد المتعاقدين في الاول اذا كان المانع مطلق ترك المباح او فعله لم يتوقف قوله المؤيد  
عند شرطهم اثر اصلا واما الثاني فلو جرد السايغ في كثير من احواله كما عرفت ونعرف  
السلام فلا يتحقق الضابط للاختلال في هذين الوجهين والتحقيق في الذبح عن الاول ان  
نقول ان المراد بالعقود الماخوذ فيها الشرط المذكور هي العقود المبينة على المعاوضات  
كالبيع والاجارة والوهن والصلح والمزاد عند المسافات والفراض والوكالة ونحوها  
وان لم تشغل على عوص كالنوكيل بلا جعل والهبة من غير عوض ولا قربة ولا ريبان العارضة  
انما تقع في المال او ما هو كالمال من صفة واعماله ونحوها من المباحات لعدم الانقضاء  
بهما غالبا ولهذا اشترط ان يكون متعلق العقد بما ينتفع به غالبا وانت جدير بان  
الشرط الماخوذ في العقد كالحجر من متعلق العقد او هو جزء له فليشترط فيه جميع ما  
ليشترط في متعلق العقد من العلم وانقضاء الجمالة والقبض فيما يضبط بكل اوزون  
وغير ذلك من القواعد التي ذكرناها الى هذا ينظر من حصر مخالفته الكتاب بخالفته



مقتضى العقد على ان يريد مخالفة مقتضى العقد بالنسبة الى شئ مرتبط مع انه لا ينافي  
العقد كما اشترنا اليه وعلى هذا فلا بد ان <sup>يؤخذ</sup> يأخذ فيما يجعل شئ طلاء الانشغال به غالباً كما في  
اصله ومن هنا يعلم ان ما بني على الاباحة من الافعال والنزوك لا يصح ان يجعل شرطاً  
كاشتراط اكل لحم الضأن وعدمه وليس لغيره كونه قائماً او فاعداً مقماً او غير  
مقّم ونحو ذلك مما لا نهاية له لعدم الانشغال بها فلا يصح لان يقوم بها العقد  
بخلاف الافعال والاعمال المحترمة كيف ليلة الحراسة الكسبتان وصياغة خاتم  
وصلو يوم وختم القرآن ونحو ذلك فيراد بقوله الا ما حرم حلال الا بشرط مستلزم  
تحريم ذلك فان اشتراط فعله يستلزم تحريم تركه وبالعكس مع كونها مبتدئين  
على الاباحة مطاً وغير ذلك صالحين لتقويم العقد لعدم عائدته تعود الى  
من اشتراط له وان وجدت في ناد فلا غيرة بذلك كما هو مقرر في متعلق  
العقد فتدبر جيداً وبه يندفع الاحكال عن الاول ويعلم عدم صحة اشتراط ان لا  
ليشترى ثوب زيد فيما مثلنا او ان يشترى به واشترط ان يتزوج هذا وعدمه  
وان ييسرى بزيد وعدمه في النكاح واجرتك المار بشرط ان تبسع ثوبك او  
دارك في الاجارة بخلاف ان تبسع في ذلك فجوز مع تعيين ثمنه والوجه في ذلك  
ما قدمنا من لزوم الانشغال به والمالكية والعقدية وغيرها في الشرط الا لزم في كافي  
اصله واما بعتك العبد بشرط ان تبسعه او تعتقه فالوجه عدم الجواز لذلك لكن  
ورد جواز اشتراط العتق في حديث يرمى فيقتصر على مورد النص واما رفع الشان  
وهو ما اشكل به على ما صدق عليه الشق الاول من الوجه الخامس فلانا لا نرأى في ان  
الشارع جعل العقود اسباباً وعلامات لاثارها فالبيع مثلاً لنقل الاعيان بعوض  
معلوم لينتفع كل من المتبايعين بما له حصتها اباحه الله لها والاجاز لنقل المنافع



والنكاح للاستمتاع بالبضع وتوابعه من اللبس والتفصيل وثبوت الاختيار للزوج  
 في الامكنة والاذنية وخروجها من الدار وعدمه وحقوق الزوجة من صداق <sup>مبيت</sup>  
 وجامع ونفقة ومسكن وغير ذلك وكلها تثبت بعقد النكاح وهو المقتضى لها  
 واما الطلاق وما في معناه فانما هو الدليل الخاص به شرعاً ولو منع ما اثبتته النكاح من  
 هنا نقول ان اشترائط اختيار الطلاق للزوجة ليس من اشترائطها في عقد النكاح بل  
 هو مخالف للكتاب من حيث انه شيء للزوج وليس هو من الحقوق القابلة للاستقلال  
 وكيف كان فالعقود المذكورة وغيرها شرعت لامور خاصة ومنافع معلومة مدلول  
 عليها بما دل على مشروعيتها لقوله ثم اخل الله البيع ونجاة عن تواضع وغير ذلك من  
 الايات والروايات الدالة على مشروعيتها المعاملة ومقتضى ذلك صحة ما شرع اذا  
 صدق عليه الاسم ولزمه وجوب الوفاء به لقوله جل شأنه او فبا لعقود الا اذا  
 علم واطلاق ذلك يدل على صحة وقوعها مطاى معتد ومطلقة وجوب الوفاء  
 بما هو واقع كذلك ولا اشعار في شيء منها على عدم جواز اشترائط شيء مما يقتضيه <sup>الطلاق</sup>  
 العقد نعم لازم لزوم صدق الاسم في المعاملة ان لا يباخذ فيها شيئاً يذهب بصدق  
 الاسم عرفاً وذلك كان لشرطها بلزوم عدم الاشغاع المتعاقدين او احدهما او عدم  
 تسليم البيع للمشتري والتمس للبائع مع عدم انتفاعهما بما في يديهما او مع انتفاع  
 كل منهما بما في يده بان يبقى البيع في يد البائع لينتفع به والتمس في يد المشتري  
 كذلك ومن تعلم جواز بيع الدار بشرط مسكن البائع مدعى معلومة لانه غير مناف  
 لصدق اسم البيع عرفاً واحتمال ان يكون البيع وضع شيء على النقل العين مطاى كالمعوض  
 تعريفاً بما به عقد وضع لنقل العين من مال الى اخر بعوض معلوم ان قلنا به فهو <sup>يقضي</sup>  
 عدم صحة البيع المذكور لما فاته لمقتضى العقد فان جاء من الشرع ما يدل على شيء منه

او يذهب شيء الذي وضعه  
 العقد ويحل



٧  
مقتضى

واقصر عليه والا فلا لكن الظاهر ان الشرع لم يطلو منه لانه الاكثر والغالب ولما اوضح قد جعله  
الشارع مقيداً مرةً كحديث المسلمون عند شروطهم ومطأخرى ومن هنا جاز البيع بشرط  
الحجارة كما فان قيل شروطها والفسخ منها لما قالوا من ان الاصل في العقود الزوم  
قوله انما بالعهود الدال على وجوب الوفاء الذي يلزمه لزوم العقد شروها قلنا الابن والاصل  
دال على ثبوت الزوم جبراً وقه ان مطأخر وان مقيداً فلا منافات ولا مخالفة للكلام  
على ان قولهم المسلمون عند شروطهم دل على وجوب ثبوت المسلمين عند شروطهم غلة  
انه استثنى ما خالف الكتاب والسنة من الشروط والفسخ ليس منها الثبوت بالتقابل  
وجاز الفسخ بمنزلة ان اية بالرضا الا ان كان له الحاد وهو مستوعب لما ساء شروها كما لا  
ولما حصل ينبغي ان يراعى في صحة العقد ثبوت شروها متعلق العقد لما جعله شروها مع  
كونه غير مناف لما وضع له العقد وهذا هو مراد من خص مخالفة الكتاب بمخالفة مقتضى  
العقد بان يقتضى عدم ترتيب الاثر الذي جعل الشارع العقد من حيث هو هو حيث  
يقتضى ترتيبه عليه كما عن المسالك ومع من التحقيق ومن زعم ان بطلان <sup>ان</sup> يفسر بهذا  
او يتزوج بها او لا يفسر ولا يتزوج مطأخر ليس باعتبار مخالفة مقتضى العقد اذ عقد النكاح  
على امره لا يقتضى اباحة التزويج بغيرها ولا عدمه فاشترطه واشترط عدمه كما شروها <sup>سائر</sup>  
المباحات التي تدفع لها فهو غفلة عن تفسير مقتضى العقد وما ذكرنا ذلك في تفسيره  
يظهر لك الوجه وذلك ان ما لشروطه انما يخرج من الصداق وعدم التزويج بمعنى  
او مطأخر لا يصح ان يكون صداقاً ولا جزء صداق لعدم الاشفاق به فالبايوسم الاشفاق با  
الشارع امقط اعتبار هذا لنفع لضعفه بالنسبة الى مصلحة النكاح وابعاد اكثر من <sup>حل</sup>  
اذ لو ساء لا تتعلقه النساء وفانت المصلحة التزويج وطلب كثر النسل والنوالد بل ربما  
حجة منهي فلما الغى الشارع ذلك النفع فصار وجوده كعدمه وبالحجة اذا فاعلت واعطيت

النظر



الشرائط  
النظرية في الشرط الآخر المسابقة وجدت ان تحليلها يعبر بها من جهة عدم اجتماع  
الماخوذة في ذلك العقد من جهة منافاتها لما بني عليه ذلك العقد من الامارات التي  
نفي عنه وضعه وان صدق عليه الاسم ولهذا قال الشهيد في القواعد قاعدة  
كل شرط اما ان يقتضيه العقد او لا الاول مؤكدا والثاني اما ان يكون مصلحة  
للبايع او للمشتري او لها كشرط الرهن والضمين بالثمن والاكراه او بشرط كونه  
صافيا او صفان الدلك او اشتراط نجاحها او لا يكون من مصلحتها فاما ان لا يتعلق  
به غرض كشرط ان لا يلبس الخنز او يصلى النوافل او لا يأكل اللحم فالشرط لا محالة لان فيه من  
صباح واليجاب ما ليس بواجب الى ان قال ان تعلق به غرض فاما ان ينافي مقتضى  
العقد فيفسد ويفسد كشرط ان لا يبيع ولا يبط ولا يقبض المبيع الا اشتراط لعق  
فانه جازي كحديث بريء واما ان لا ينافي فيصح عندنا والشرط في النكاح ينقسم  
هنا لقسمين الا ان شرط ما ينافي العقد كشرط عدم التزويج والتسرى وعدم الطلاق  
لا يبطل العقد قطعا وفي ابطال المهر وجحان ولو شرط عدم الطلاق او عدم الوطى  
او البيوت بعد الوطى او عدد امعينا منه لا فيم بطل العقد ولو شرط الطلاق  
بعد فوجحان في العقد ويبطل الشرط قطعا ودعا احتمل ان شرط عدد معين  
في الوطى انما يبطل اذا كان المشترط الزوجة اما لو كان المشترط الزوج فانه حق  
له فلا يبطل به وليس بشئ فان الوطى حق للزوجة ايضا في الوقت المعين اما  
لو شرط عليها ان تريد على الواجب امكن الصحة وكذا لو شرطت عليه النقص  
عن الواجب ولو شرط احدهما الزيادة على الواجب فان كان الزوج فهو لاخ  
وان كانت الزوجة فالاقرب انه كذلك لان الزايد حق له يصنع فيه ما يشاء انتهى  
فتراه كيف راعى مصلحة شرط الرهن والضمين في ما ذكر في البيع ولم يراع مصلحة



عدم الزوج والنسب والطلاق في النكاح فابطل الشرط هنا وصح هناك لأن  
 المصلحة المذكورة في البيع معتبرة عقلا وشي عا تجلاها هنا والظاهر أنها  
 إليه انفا وانما جعل التنا في غير النكاح فاسدا ومفسدا <sup>المفصل</sup> في النكاح  
 المذكور لأن الصداق عندهم ليس ركنا في النكاح والعوض ركن في سائر العقود  
 إلا في هذا العقد فاما بطلان شرطنا في أصله أو دكنه أو ما هو الكون <sup>هنا</sup> قبل  
 القاعد بأوراق قليلة فأعلم كل عقد شرط خلاف ما يقضي مع كون دكنه من  
 المبيع إلى أركانه فانه بطلان كالمبيع وتسليم المشتري <sup>المبيع</sup> والتمسك إلى المبيع أو الانتفاع بأحد  
 المشتغل اليدوان لم يكن من أركانه ولكنه من محلاته كما شرط في خيار المجلس <sup>لحوائ</sup>  
 فعدنا يصح لأن لزوم العقود هو المقصود الأصلي وخيارها رضاء انتهى وجعل الانتفاع  
 بأحد من أركان البيع مع انه من لوازمه لحاصله بعد التملك لكونه العلة الدالة  
 إلى مشروعية صدق الاسم عليه بل بدو لها المشك في صدق الاسم عليه عرفا ولعله من  
 الأركان عرفا وأراد ما بعد ركنه عرفا ثم انه نقل عن بعضهم رفع شرط خيار  
 المجلس <sup>لحوائ</sup> قال لأن الغرض بإدخال خيار هذا الترقى واستدراك الغايب  
 فهو من مقاصد العقد فاشراط الإخلال به إخلال بمقاصد العقد وجاب عنه فقال  
 قلنا هو مقصود بالعقد الثاني لا الأول ومثله لو شرط دفع خيار العيب ولو شرط  
 رفع خيار الغيب أو خيار الوية أو خيار آخر المش ففيه نظوا انتهى أقول  
 خيار في البيع والنكاح لم يكن مما ثبت بالعقد كالانتفاع بالمبيع والانتفاع بالزوجة  
 بل بدليل خاص به أو به ولعموم لا ضرر ولا ضرار كما أن الطلاق واخويه واللعان و  
 الظهار إنما ثبتت بدليلها نعم شيء ذلك لعدم عقد البيع مثلا وعقد النكاح في ذلك  
 لأن الأصل في العقود اللزوم ولولا الدليل عليها لما ثبتت شيء منهما وذلك ظاهر فلا يبر



اشترط مقتوطها من قبل اشتراطها في العقد كذا المسكن المستثنى بالشرط  
في البيع بل هو من قبل اشتراط الامور الخارجية عن مقاصد العقد فلا يجوز ان لا احتمالات  
من النظر الى ان الحكمة الارفاق بمن له الخيار للا يتضرر فشرع له الخيار للثبوت  
في المجلس والحيوان لاحتمال كذب الوصف في خيار الرؤية وللبيع من الغيب  
العيب في خيارها لان الغالب عدم الاطلاع عليها فلا يجوز ومن ان حق له  
يجوز له استقاطه مع العلم على انه كثير ما يحصل له الاطلاع والنزوى والطائفة قبل  
العقد فشرع لهذا زيادة لتسهيل فحوز شرط مقتوط في غير خيار الرؤية وتأخير  
الشرع مع احتماله قويا فيهما ايضا وما ذكرنا في كلام الشهيد من الظرف  
جعل الخيار من مقاصد العقد وان شرط استقاطه من شرط منافي للعقد هذا في البيع  
والاجارة ونحوها واما خيار فسخ الزوج والزوج فله هو كالببيع ام لا الا لا يمنع  
الاطلاع عليها غالبا للزوج والروضة ولانه ضرر مما لا يتحل عادة كما عرفت عند ذكرها في  
الحج عن الابواب والحاصل ان مرادنا من هذا الكلام وتطويله من اعطى النظر في كلام  
الاصحاب في حفظان عدم الجواز او الخلاف ونحفظ دليل المانع بحد صحة ما ذكرنا من  
ان المنشأ في الفساد هو مخالفة مقتضى العقد على ما فسرناه وادفعناه ونزيدك بيانا  
ايضا في ذكر وقوع **فمنه** لو قال لعنتك عبدك باللف على ان تبسغي  
دارك باللف فابطله الشيخ في المبطل وابن ادريس لانه لا يلزم بيع داره ولا يجوز ان  
يثبت في ذمته لان السلف في بيع الدار لا يصح كذا حكمه في لفظ وتوضيحه انما ابطال  
لا يلزم امره ببيع في بيع احداهما ببيع العبد نقدا والاخر ببيع الدار سلما وقد نرى <sup>رسول</sup>  
رسول الله عن بيعين في بيعة فكان شرا محالعا للسند والصحة انه من الشرط الجارى  
وان لا يرد ان يبيعه الدار بالالف وله فسط من الفن لحصول الانتفاع به وليس



هو من مسئلة بيعتين في بيعة فان الاصح في معناه ان يقول بعتك هذا نقدا بكنا  
وليسينه بكنا او الى شئ بكنا او الى شئ بكنا فانه لا يصح على الاصح للجها انه لا حاصله من ذلك  
**ومنها** لو تباعا بشرط رفع الخيار بينهما صح ولا خيار سواء شرط  
انقضاء في العقد او بعد قال في الغرر والخوفا قد مناه من التفصيل في غرر في خيار  
المجلس والحيوان والغبن والعيب دون الروية وتأخير الثمن على احوال فيها  
ايضا ولا فرق بين شرط انقضاء في العقد او شرط ان يسقطه بعد العقد لانه  
لصاحبه يجوز المعاملة عليه بصلح ونحوه وليس اشتراطه بما في ما يبنى عليه العقد  
اذ لم يثبت عقد البيع مثلا على تحقق الخيار بل خيار شيء من باب الاتفاق وعدم الاضرار  
كما عرفت **ومنها** اذا ابتاع شيئا بشرط ان له الخيار ولم يسم وقتا ولا اجل ابل  
اطلقة فعن الشيخ في آية والمفيد والسيد في الانتصار وابن البرج والى الصلاح ان  
له الخيار ثلاثة ايام وعن المطا والسيد بطلان العقد واختار في لغو واجعله بانه شرط  
محجول بجهل الثمن بجهالة في بطل البيع ولان هذا الشرط غرر اذ لا يعلم المشتري هل  
يحصل له المبيع اولا والنفوس نفوس من بيع الغرر فيكون شرطه باطلا لما رواه  
عبد الله بن مسان في الصحيح عن الصادق قال المسلمون عند شروطهم الاكل  
الشرطي خالف كتاب الله عز وجل وفي الصحيح عن عبد الله بن مسان عن الصادق في ذلك الصحيح  
الاول وهو الصحيح وهو ظاهر فيها ومعدنا في التراجم شئ انط المبيع وعوضه فيها باخذونه  
شرطا لانه جزء من احد العوضين ولهذا قال مسئلة خيار الشرط لا بد وان يكون مضبوطا  
فان شئ طائرا او اطلقا بطل العقد **حجة** الشيخ اجماع الفرق واختاروه في الحواب  
بان ذلك في حيوان دون غنم **ومنها** اذا باع بشرط ان يستامر فلانا  
واطلق صح عند الشيخ وامتنع في الاستمرار ابدان واستقر بالعلامة البطلان في حاله الشرط



فيكون غرذا وهو الصحيح حجة الشيخ على ما في لف بانه قد ثبت هذا الشرط مع الاطلاق فمقتضى  
بهما ان مخصوص يحتاج الى دليل واجاب بما قد بينا حصول الغرض **وهنا**  
الشرط في الصرف ان كان مما يقع في المجلس فلا اشكال ولا كما صرفت هذه الدراهم بل كما  
دينار او صياغة خاتم مع قبض كل الدراهم والذباير مستحقة فيقبل بطل الصرف وهو للشيخ  
وابن ادريس حيث قال لا الصرف يدخله خيار المجلس للعموم ولا يدخله خيار الشرط اجماعا لان  
من شرط صحة العقد القبض وقيل ان شرط الثقباض لا يدفع خيار الشرط فيصح للعموم المسلول  
لحد شرطهم الحديث وفيه انه جزء من الثمن فليشرط الخاتم في المجلس والاخرج كونه صرفا  
**وهنا** لو باع درهمين بدرهم واشترط صياغة خاتم وفيها الوجه البطلان في المعلوم  
الربا بالزيادة وعن الشيخ وابن ادريس الصحة بناء على ان الربا الزيادة العينية والمكان الحكمة كما  
العينية **وهنا** اذا اشترى ثوبا بنصف دينار ولزم شق دينار ولا يلزمه صحى فان اشترى  
ثوبا اخر بنصف دينار وشروط في الثاني ان يعطيه دينارا صحى عن الاول والثاني فيه  
نظرا لان الاول ان لزم منع من حصول الصحيح بالثاني فيبطل الثاني ولا تلحقه الزيادة للزوم  
ولان الزيادة مجهولة فكان الثمن في الثوب الثاني مجهولا فيبطل وان لم يلزم وكان الخاتي بينهما  
باقا فبطل الاول والثاني لان زيادة الصفة منقذة عن المجهول لا يصح لحاقه بالثمن  
واذا لم تثبت هذه الزيادة لمريض بان يكون نصف الدينار ثمن الثوب الاخر حتى يكون  
مع هذه الزيادة والمفروض جهاتهما فيصير الثمن مجهولا فيبطلان هذا معنى ما عني بالمبط  
وقال في القضا وهذا ليس بجيد اما الزوم بالبيع فانه يجوز الثاني ايضا لان الثمن فيه نصف  
دينار صحيح وقد شرط فيه زيادة صفة في ثمن الاول ولا منع فيه لقوله المومنون عند  
ولزم الاول لا يمنع حقوق الزيادة بقنه للشرط في الثاني ومنع جهالة الثمن الزيادة لان  
كون النصف صحى معلوم فان عني انه مجهول المقدار منه فانه لان هذا الوصف يستحيل



عليه التقدير فلا يصح عليه جواز المقدار ولا علمه وأما عدم لزوم دفع البيعان معا  
لوجود المقضي وهو العقد الخالي من المانع اذ ليس المانع سوى الشرط وقد بينا انه  
لا يصلح للمانع لانه امر مطلوب للعقد لا يتعلق به الاغراض فاقضت الحكمة مشرطه  
وهو معلوم لما تقدم فصحا مشرطه **ومما** جواز اشتراط الجيد والودي  
لتحققهما عرفا دون الوجود والاصل في حصول الجاهله كما حكى عن الشيخ وعن بعضهم جواز  
الودي لا مكان دفع الودي وفيه ان المنع للجاهله في اصل الثمن وهو غير ممكن دفع  
ما يرى للذمة **ومما** يجوز للمشتري ان يشترط الجاهل في اللابذة والجارية ان قلنا  
بان لكل البائع كما هو مذهب جماعة منهم الشيخ طاب ثراه ويجوز للبائع ان يشترط لنفسه  
ان قلنا انه للمشتري كما هو مذهب آخرون وتغفر الجاهله هنا بيع الصوف على ظهور الغنم  
**ومما** انه يجوز بيع الغنم وليست في اصواتها **ومما** لو كان له في ذمته  
طعام فباع منه طعاما بعينه واشترط عليه ان يقضي منه قال الشيخ في ط على ما حكاه في الف  
لا يصح لانه شرط قضاء الدين الذي هو ذمته لهذا طعام بعينه وهذا لا يلزم ولا يجبر على  
الموافقة فاذا كان كذلك سقط الشرط فكان فاسدا لان الشرط الفاسد اذا قن با  
البيع فسد البيع لان الشرط يحتاج ان يزيد بقسط من الثمن وهذا محمول بفسد البيع  
ولو قلنا بفسد الشرط ويصح البيع كان قويا وكذا عن ابن البراج الا في فساد البيع وقال  
في الف والمقدم **ومما** جواز الشرط والبيع معا عملا بالاصل المقضي لصحة البيع وفيه  
المؤمنون عند شيء وطهم قال واما ما قواه الشيخ في صحة البيع وفساد الشرط وليس جيد  
بل الاولى اذا قنن الشرط الفاسد بالعقد بطل المعاملة انتهى ويقوى عندى انه ان  
اليسر بشرائه الطعام بحيث لا مانع له من القضاء الا انه لم يجب عليه الجاهل الشرطان **ومما**  
صح البيع والشرط والا كان الاثر اطحا لقال الكتاب الله فيفسد ويعطى **نقول**



ان اشترطه منا ولم يقتض العقد فان مقتضاه القليلك ومطلق النصف <sup>المفتر</sup>  
الحاضر فلنا ذلك مع الاطلاق واما مع الشرط فالشرط فيه ان لا يخرج عن مساهمة عرفا واما  
وضع له عرفا وشرعا واما قضية انه يصح البيع وبفسد الشرط فلهذا مناه فساد ذلك و  
باني له زيادة عن قريب **ثم** **ومنها** قال في الف مسئلة مسئلة اطلق الاصحاب جواز  
البيع بشرط ان يجعل له المشتري شيئا او يقرضه او غيره ذلك او شرط ان يجعل له البائع وقال ابن  
الحبيب لو اوقع البيع على ان يجعل البائع في السلعة عملا او عملا غيره ولا يتحقق عليه اجماع جاز ذلك  
وان لم يثبت <sup>بشئ</sup> بين الف والاجابة الا ان يكون البيع حامدا لخله الربا بالزيادة لاصحاب المتابعين  
حاشية من العمل ثم قال ولا بأس بقوله لثماله على الربا **ومنها** قال العلامة في  
الف اجم مسئلة المشهور بين الماضين ومن عاصروا هم الامن شذ ان يجوز بيع الشيء  
اليسير باضعاف قيمته بشرط ان يقرض البائع المشتري شيئا لا يتم بضواعه على جواز ان  
يبيع الانسان شيئا ويؤشرط الاقراض او الاستعاضة او الاجارة او السلف وغيره  
ذلك عن الشروط السابقة واجب عليه بوجوب انها الى خمسة وعشرين وجها وكما  
لا خلاف بينهم من حيث انه من الشروط السابقة في البيع لو كان البيع بقيمة المثل لا  
قال في ثالث الادلة لا خلاف بين علماء الاصصار في جواز بيع الشيء باضعاف قيمته  
او باقل من قيمته فنقول انضمام الشرط اليه لا يضر حكمه لانه شرط سابق لجواز اشتراطه  
في البيع بثلث المثل والاجارة وغيرها من العقود اجماعا فيجوز في صورة النزاع اذ الحكم  
الداعية الى شريطة في تلك الصورة موجودة هنا ويقول عم المومنون عند شرطهم  
وقال الربيع انفاق علماء الامامية السابقين فانهم قالوا لا بأس ان يبتاع الانسان  
من غنم متاعا او حيوانا او غيره ذلك بالنقد والنسيئة بشرط ان يسلفه البائع <sup>شيئا</sup>  
في مبيع او يقرضه شيئا معلوما الى اجل او يستقرض منه ثم قال قال المفيد لا بأس ان



يبتاع الانسان من غنوه مئاعا او حيوانا او عتادا او حيوانا بالنقد والنسيئة معا على ان  
لسلفا البايع شيئا في بيع او لسلف منه في بيع او يقضه بايتدوهم الى اجل او  
منه الى اجل والحاصل ظاهر حصول الاتفاق من هذا الوجه وانما الخلاف من ان قرض  
يجزى نفعاً فتكون ربا ام لا ولحق الثاني فان هذا ابتياع بشرط القرض لا قرض بزيادة و  
لعل المانع ناظر الى الحكمة الداهية ولهذا اجمعت عليه بما يدل على النفي من قرض يجزى نفعاً واجاب  
عنه بان اشتراط النفع في القرض حوام بالاجماع وهو غير صور النزاع **وقيل**  
البيع بشرط الاحسان على المشتري فالشروط كاعتن البطاوت وهو الاشهر وكافي لف  
وفيه المعتمد بطلانها والوجه في مخالفة مقتضى العقد ظاهر ما قررنا اذ عدم احسان لا  
يصلح ان يكون مقوما وذا خلا في البيع او الثمن ولم يكن من الامور المضبوطة بالمعومة  
لاختلافه بالنسبة الى الرغبة وعدمها وفي الاستبصار ما يشعير بحوانه فانه صدر باب  
من باع من رجل شيئا على ان ان دبح كان بينهما وان خسر لا يلزمه بما رواه عن ابي الواسع  
عن الصادق في رجل شادك رجلا في جارية فقال له ان دحيت فلك وان وضعت  
فليس عليك شي فقال لا باس بذلك ان كانت لجارية للمعامل فثم قال فاما ما رواه  
احد ابن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة قال مثالت ابا الحسن  
عن الرجل يامها رواه ابتاع منه طعاما او ابتاع مئاعا على ان ليس عليه منه وضعة هل  
ليستقيم هذا وكيف ليستقيم وما حد ذلك قال لا ينبغي ثم قال الوجه فيه ان الحلة على خبر  
من الكراهة دون الخطر اقول الوجه العمل على هذه الرواية وحمل الاولى على التبرع وحسن الخلق  
ومنها لو اعطاه العربون فباعه بشرط ان له يات به بالثمن فالعربون له فالظاهر انه شرط  
غير سايع اذ لا عوض فيها لو لم يات به جزء من الثمن فقتبعه خلا لما حكى عن ابن الجبيل  
من انه لو شرط لمشتري على البايع انه ان جاءه بالثمن والا فالعربون له كان ذلك



عوضا عما منعه من البيع او التصرف في سلعته **ممنها** تجب الجعوم المؤمنون عند شيء وطاهم الجوع  
 المراد الشرط الذي لا يخالف مقتضى العقد **ومنها** قال في لف مسئلة قال في  
 لا يجوز ان يشتري طعاما على ان يطبخه اجماعا وقد روي في اخبارنا جواز ما قالوا وان كان  
 مراد الشيخ بالاجماع هنا اجماع الجمهور فانهم يقولون بذلك ولحقنا جواز عملا بقوله  
 المؤمنون عند شروطهم **اقول** كان الوجه عندهم عدم ضبط المحل ان كان المشروط  
 عليه البايع وعدم نفع البايع ان كان المشروط عليه المشتري ولحق جواز وضبطه مع  
 عرفا ويكفي النفع للمشتري **ومنها** عن المفيد من باع شيئا وقبض ثمنه وشروط على  
 المتبايع ان يقايله البيع بعد شهر او سنة اذا حضر المال كان الشرط باطلا والمتبايع با  
 الجهاد ان شاء اقاله وان <sup>لم يقبله</sup> ~~بطل~~ واذا اقترن الى البيع اشتراط في الرهن افسده فان تقدم  
 احدهما صاحبه كان حكم له دون المتأخر وفي لف بعد حكايته هذا عن المفيد قال هذا  
 الكلام مشتمل على حكيم الاول ابطال اشتراط الرد عند مدة بشرط اعادة الثمن فجعل ذلك  
 صحيحا ان كان بعد العقد وباطلا ان كان في منه الحديث والثاني اذا اقترن الى البيع <sup>الشرط</sup>  
 في الرهن افسده فان تقدم احدهما صاحبه كان حكم له دون المتأخر قال واعلم ان  
 الشيخ ابا جعفر الطوسي سئل في المسائل الجارية <sup>في</sup> ثم بشرط ان يرد عليه الى مدة مثل <sup>الرهن</sup>  
 كان البيع فاسدا وان باعه مطلقا لم يشترط ان يرد عليه الى مدة ان رد عليه الثمن كان  
 ذلك صحيحا بلزما لوفاء به لقوله ع المؤمنون عند شروطهم وحكي عن ابن ادريس  
 ان جواب الشيخ غير واضح لانه غير مطابق للسؤال وانما الجواب انه اذا باع من غير شيئا  
 على ان يكون البيع رهنا في يد البايع لم يصح البيع **اقول** ان هذا هو الحكم الثاني  
 في كلام المفيد واختاره في ط عدم صحة البيع لانه شرط ان يرهن ما لا يملك بعد ولان البيع  
 يقتضي ايفاء الثمن من غير ثمن البيع والرهن يقتضي ايفاء الثمن من ثمن البيع فيتناقضان

معنى هذا الكلام فاجاب بان قال  
 اذا باعه



وايضا الى هي يقتضي ان يكون اما نه والبيع يقتضي ان يكون مضمونا قال واما  
 اذا شرط البايع ان يسلم المبيع الى المشتري ثم يرده الى قائله رهن بالثمن فالبيع  
 والى هي فاسدا ان مثل الاولى وتبعه ابن ادريس على ذلك ثم قال وهذا معنى قول  
 شيخنا المعيد اذا قترن الى البيع فتح وقال العلامة الوجه عندى صحة البيع والى هي  
 معافى المسائل واجتبه بوجود المقضى وهو ظاهر وعدم صلاحية المانع للمانع  
 اذا مانع الاثر اطر وهو سابع لا ينافى الكتاب والسنة فيكون لا رعا لقوله الموصون  
 عند شرطهم **اقول** الفقيهون صحى في المسئلة الثانية واما الاولى فالظاهر انها مبنيّة على  
 عدم تسليم المبيع واشترط عدم التسليم من ان يقتضى العقد فلا يصح نعم ان اشترط  
 ان يوكل في قبضه منه ويجعله رهنه عند امكنت الصحة على الاولى واما ما ذكره  
 الشيخ من التناقض فمدحوع للمنع من الاقتضاء عين نعم الوهن لكونه وثيقة وعاء التزم  
 ذلك لكنه لا ينافى ان يكون مبيعا او لا يحصل به الوفا ثانيا وان يكون بيعا او لا مضمونا  
 على ما ذكرتم بصير اما نه غير مضمون بان يكون الاقتضاء الاول لعقد البيع والثاني  
 للشرط **وهنا** لو كان عليه دين مؤجل ليزيد في الاجل لم يصح ويبطل الوهن و  
 الحق كما كان ولا يثبت الزيادة في الاجل لانه لا حيل على ذلك وقال في لف الوجه عندى يجوز  
 لنا انه شرط لا يخالف الكتاب والسنة في عقد لازم فيكون لا رعا كما لو شرط في البيع  
**وهنا** انه لا يجوز اشتراط رهن ام الولد لعدم امكان بيعها في الثمن و  
 حال هذه وعن ابن الجنيّد جواز كمال التدبيرة والامنة لانا لم نخرج عن الملك بالامتناع  
 ونفى عنه البعد في لف **وهنا** قال في لف مسئلة قال الشيخ في المبسوط الشرط  
 اذا كان مخالفا لمقتضاه مثل ان يشترط لا يسلم الوهن اليه او لا يبيعه **وهنا** بشرط  
 او لا يبيعه الا بما يرضاه الى الوهن او يكون نفاؤه رهنه معا واما شبه ذلك فلهذه

هذا ما رواه الشيخان في مسندهما  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى ثوبا  
 فشرط ان يسلم اليه المبيع ثم يرده اليه  
 قال لا بأس به

في البيع



كلها شرط فاسد وهل يفسد لانها مخالفة لمقتضى عقد الوهن وما كان كذلك فهو  
للمشترع فكان فاسدا وهل يفسد الوهن الاخرى في نفسى ان الشرط يفسد ويصح الوهن  
ولا يبطل البيع الذى اقترن به الوهن لعدم الدليل ثم قال ولمنعقد ان شرط عدم التسليم  
اليه والبيع بعد تبشيره والبيع بما يرضاه وحل ويكون ثمة وهذا ليست فاسدا بل  
لا فساد لانها غير منافية للكتاب والسنة فيكون صحيحا ولقولهم الموصون عند الشرط  
قال ثم حكم على نقدي بفساد الشرط لعدم فساد الوهن والبيع لعدم الدليل للبطلان  
اذ المتعاقدان اعمتا ايضا على هذا الشرط الفاسد فيكون عدلهما غير مرضي لهما  
فلا بدخل تحت قوله ثم الا ان يكون تجارة عن تراض منكم اقول مسئلة فساد الشرط  
يقضى فساد المشروط امر اخر غير ما نحن فيه من معرفة الشرط الجائر ونحوها والتحق ذلك  
وقد تقدم الكلام في ذلك والوجه ما قاله العلامة ان فساد الشرط كالجرح من الشيء فهو  
كالركن وفساد الركن يقضى فساد المعاملة ولان الرضا وقع على هذا الشرط فمع عدمه  
لا رضا فلا ينعقد الا ان يكون تجارة عن تراض واما المقصود من الامثلة لغو ان بناءهم  
في الفاسد وعدمه على مخالفة لمقتضى العقد بالتفسير الذى ذكرنا وعدمه فالظاهر انما  
لا يتأمل احد منهما في ان بناءهم على ذلك بخلاف بينهم انما يكون للشك في البند اجماع  
مخالفة لمقتضى العقد او للشك في فساد المشروط به مع كونه فاسدا وهو غير مسئلة  
فساد الشرط كما عرفت وعلى هذا فلو اشترط عدم تسليم الوهن بعد قبضه وبعد البيع  
تبشيره وان يستامر في بيعه زيد مثلا فالظاهر انهما عمالا في مقتضى الرهينة واما كون  
تجاوزه يتبع في الرهينة ففيه نظر من حيث جهالة فيقتضى الجاهالة في الرهن فلا يصح ومن  
حيث انه متتابع كبيع الحل تبع الامره فانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وقعا  
للمشفة فيصح **ومنها** اشراط ضمان عند المبيع للمشتري اذا اخرج المبيع مستحقا



وغيره من غير ذلك  
والنار والعاية  
وغيره من غير ذلك  
والنار والعاية

فإن بيع ولا يصح ضمان البيع فأن لا يمكنه إلا ابتداءه فلكون  
ضمان بيع ولا يصح ضمان البيع كما في لغف وعن أطا أن اشتراطه يبطل البيع وكذا لو شرط  
في عقد الجار مطلا بان مدة الحيا وعنده عقد البيع وفيه نظر ظاهر وبطلان البيع  
من الشيخ هنا كما قلنا حكينا عنه سابقا من أن بطلان الشرط لا يقضي بطلان  
المشروط **ومنه** اشتراط ضمان العين في عقد الإجارة المظا بطلانها <sup>فأنه</sup>  
مقتضى الإجارة وإن مقتضاها عدم الضمان لا يتفريط أو تعدد قيل إن الإجارة لا  
تقتضي التضمن لأن مقتضاها عدم الضمان وفي بينهما فيصح اشتراطه للعموم <sup>لأنه</sup>  
لكن يمنع أن ذلك مقتضاها حتى مع الاشتراط <sup>العين</sup> لا يخفى أن مقتضى عقد الإجارة  
لا يتفاء المستأجر والمنفعة مع كون العين أمانة فاشترط ضمانها من <sup>المقتضى</sup> عقد  
الإجارة شرعا وإما ما رواه موسى بن بكر عن أبي الحسن قال سئل عن رجل استأجر  
سفينة من ملاح فحملها طعاما واشترط عليه أن نقص الطعام فعليه قال جازي قلت أنه إذا  
زاد الطعام قال فقال يدعى الملاح أنه زاد فيه شيئا قلت لا فقال هو لصاحب الطعام  
الزيادة وعليه النقصان إذا كان فلا شرط عليه ذلك فالأظهر أن يحمل على النية أو  
يراد به الملتزم كافي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله ع قال كان على بعض القضاة والصالحين  
احتياط وكان أبي يطول عليه إذا كان ما هو لنا أو أنه يحمل على نفسه واقعة فأنه أشبه  
شيء بالمصلحة التي ابتدئها فالحقونا وفي رواية خالد بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله ع  
عن الملاح أحله الطعام ثم قبضه منه <sup>فمنقص</sup> فقال إن كان ما هو لنا فلا تضمنه فتم  
**ومنه** اشتراط الإجارة لأن يلزمه يوم كذا ملكا لأنه سوقي يخاف أن يفوته  
فإن حبسه عن ذلك خط من الكرى لكل من يحتبسه كذا ففي رواية محمد الحلبي شرطه طائر  
ما لم يحط بجميع كراهه فالظاهر أن المراد بالجواز جواز أن لا يشترط عليه الدخول



يوم كذا واما ما عتبه فهو من باب التراضي بينهما وهو بمنزلة الصلح معطاة او ان هذا  
الكلام مقاوله ويعرمان على الوفاء به فانه جائز اذا طابت به انفسهم لكن بشرط ان لا يشترط  
حيط بكراه لانه عمل محرم فلا ينبغي ان يتبني عليه المعاملة او ان ذلك جائز في المعاملة <sup>للعاملة</sup>  
لهذا الشرط ويؤيد ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر قال سمعته يقول كنت  
جالسا عند قاض من قضاة المدينة فأتاه رجلان فقالا صلحنا بك اديت هذا يواة  
في يوم كذا وكذا وانه لم يفعل قال فقال ليس له كراه قال فدعوتني فقلت له يا عبد الله  
لمس لك ان نذهب بحقه وقلت للاجير ليس لك ان نأخذ كل الذي عليه اصطفا  
فتراد اديتكم واما ما حكم به القاضى من فساد الشرط وتوقيته تمام الكرا المستفيضة  
نظرفان فساد الشرط يقتضي اجم المثل **ومما** التزويج على ان ينال منها  
ينال الى حل من اهله لانه لا يدخل في جوف في جها مخافة افضاحها وفي رواية سماعه ابن مهزيان  
عن ابي عبد الله ليس له منها الا ما اشترط وفي رواية اسحق بن عمار عنه من رجل تزوج  
بامرأة عاتق على ان لا يقضها ثم اذنت له بعد ذلك قال اذا اذنت له فلا بأس وعن محمد  
ابن قيس عن الباقر رضي الله عنهما في رجل تزوج امرأة فاصدقها واشترطت ان يدها لهما  
والطلاق قال خالفت السنة وولت الحق من ليس باهله قال فنقض ان على الرجل النفقة و  
بيد الجماعة الطلاق وتلك السنة فالأظهر حل الأولين على المنع فان المقصود بها  
الاستمتاع كما هو الغالب فيما نكح الايام وحل الاخير على ان فساد الشرط لا يبطل العقد  
في النكاح كما اشترى اليه لان الصداق في النكاح ليس ركن ولا كونه بما اشترط تفويض  
الطلاق فان اشترطه بيدها خالف السنة والحكمة التي اشترى اليها وبالجملة فساد الشرط في  
النكاح لا يبطل العقد كما هو مختار جماعة من المتقدمين وأكثر المتأخرين الا ان لم يكن كلام  
وعن الشيخ في النهاية لو اشترطت عليه في العقد الا يقضها لو يكن لها افضاحها فان

ذلك



فان اذنته

له بعد ذلك في الاقضاء جاز له ذلك وكان مستند رواية امي بن عمار عن  
البراج مثله ايضا في كتابيه المذهب والكا مل وذكي ايضا ان شيطها ان يكون الوطى بها  
لم يكن صحيحا عن ابن خزيمة الشارح الذي لا يقضي العقد ويخالف الكتاب والسنة  
يبطل الشرط دون العقد وذلك كما شرطها عليه لا يزوج عليها في حيواتها وبعد فاتها  
ولا يتسرى ولا جامعها الا في نكاح المنعة وعن الشيخ في اطا ان كان الشرط يعود بنفسه  
العقد مثل ان تشرط الزوجة عليه ان لا يطاها فان النكاح بطل لانه شرط يمنع المقصود بالعقد  
قال وقد روى اصحابنا ان العقد صحيح ولا يكون له وطئها فان اذنت فيما بعد كان ذلك  
قال وعندى ان هذا يخص بعقد المنعة دون عقد الدوام ومثله عن قطيب الدين الكندي  
وقال في لف الفاء عندى ما قاله الشيخ في الخط من بطلان العقد والشرط اما الشرط فلا لانه  
مناو لمقضي العقد واما العقد فلعدم الرضا به بدون الشرط واجاب عن رواية سما  
بالطعن في السند وان حديث الموصون عند شى وطهم مختص في السابعة قال فمما  
لو كان سائغا لم يحل له الاقضاء بعد العقد باذنها لعدم تناول العقد له انتهى فاما و  
الخبير ما اشرفنا اليه من هذا تعرف ما كلام الشهيد الذي حكناه عنه اعني قوله ولو  
عدم الطلاق او عدم الوطى او البينونة بعد الوطى او عدم اميناضه لا يغني عن بطل  
بطل العقد فان الظاهر ان المشروط هنا الزوج فانه قال قبل ذلك ان شرط ما ينافي  
العقد يعني في النكاح كشرط عدم التزويج والتسرى او عدم الطلاق لا يبطل العقد قطعا  
وفي ابطال الطهر او جهان ثم قال ولو شرط عدم الطلاق فلا بد وان يحل النساء على اشراط  
الزوج وكان المفادق عند بين اشراط الزوجية عدم الطلاق فيبطل الشرط دون العقد  
واشراط الزوج اياه فيبطلان معا ان الزوج اذا كانت هي المزمعة لا يلزم بالشرام غي  
ما خالف السنة بخلاف ما لو كان هو الزم نفسه <sup>بن</sup> عقد عليه وفيه نظر واما اشراط

والله اعلم



457  
عدم الوطى او البينونة بعد الوطى او عدم امضاءه فلا يبعد الحكم بطلان العقد لانه عقد  
لم يتجدد فيه ما وضع له شرعا فكان بدعا وهو ظاهر في البينونة بعد الوطى لانه لم يعزم  
على عقد النكاح ضرورة ان البينونة انما تقع باسبابها الموضوعة لها شرعا واما اشتراط  
عدم الوطى مطا و اشتراط عدم معين منه فلا بد قد اشغل على تحريره ما اوجبه الله لهم  
اذا ادى المعين الى ترك الواجب فيكون بطلان العقد لكن في بطلان العقد به نظر فلا فرق في  
ذلك بين كون المشروط الزوج او الزوجة لان الالتزام حاصل بينهما على كل حال ولو قيل  
ان اشتراط الزوج الزيادة على الواجب يكون لغوا كما ان اشتراط الزوجة الاقل من الواجب  
يمكن ان يكون جائزا لعدم الحديث لم يكن بذلك البعيد من حيث المقام صح غير ان الظاهر  
من الاخبار بطلان ذلك كما يرمى اليه رواية محمد بن قيس واما جواز اشتراطه ان لا يخرجها من  
بلدها فالظاهره وليس هو مما ينافى مقتضى العقد اذ لم يثبت عقد النكاح على ذلك نعم  
من لوازم اطلاقه اختيار السكني الى الزوج فبصح تقييده بالشروط كما شرطه هذه معينة  
لسكنى البائع وقد ورد في الصحيح عن ابي العباس عن ابي عبد الله في الرجل يتزوج امرأة و  
يشترطها ان لا يخرجها من بلدها قال ينبغي لها بذلك او قال يلزمه ذلك نعم الظاهر ان لا  
يلزمه ذلك لو كان بلدها بلدا مشركا لوجوب الهجرة منها كما يرمى اليه الصحيح او كما يصح من جلي  
ابن رباب عن ابي الحسن موسى قال سئل وانا حاضر عن رجل تزوج امرأة على مائة دينار  
على ان يخرج معه الى بلاده فان خرج معها فها حسنون دينار ارايت ان لم يخرج معها  
بلاده قال فقال ان اراد ان يخرجها الى بلاد المشرك فلا شرط عليها في ذلك ولها ما  
دينار التي اصدقها اياها وان اراد ان يخرجها الى بلاد المسلمين ودار الاسلام فله  
ما اشترط عليها والمسلمون عند ضرورتهم وليس لها ان يخرجها الى بلاده حتى يردى  
اليها صداقها وتضى من ذلك بما وضيت وهو جائز له فان الظاهر لا فرق بين ان يكون



بلداً الشرك بلداً الزوج أو الزوجة فان الشرط باطل وفيه اشارة ايضا الى انه لا يبطل العقد <sup>بطلان</sup>  
 الصداق ضروفاً ان التزديدين لخسيف والكون في بلدها يقضي التزديد في الصداق و  
 لو كان مثل من المبيع كان العقد باطلاً بل الظاهر ان العقد صحيح ويصح المهر على ايمان به  
 لو كان اقل من مهر المثل نعم اذا لم يتبع الرضا رد الى ذلك الى حوالى السنة او الى اكثر الاكثرين  
 على احتمال ومن يظهر لك ما ذهب اليه ابن ادريس وغيره من عدم الاثر لشرطان  
 لا تخرج من بلدهما معللاً بان الانتفاع بالزوج في الارث والامكنة حق للزوج باصل  
 الشرع وله السلطنة عليها فاذا شرط ما يخالفه كان باطلاً لانه مع كونه وارداً عن اهل <sup>العهدة</sup>  
 فهو كما بيناه من لوازم اطلاق العقد لا انه عاين عليه العقد ولو كانت الامور الحائرة التي  
 يقضيها اطلاق العقد كلها تسمى من مقتضيات العقد لما بقي لهذا الاثر اطموضع  
 اصلاً **ومنه** اشتراط الخيار في النكاح الظاهر بطلانه لان خيار الشرط في غيره  
 بني للارفاق والتوسعة واما النكاح فانه مبني على الخيار والاختيار وعدم <sup>الخيار</sup> <sup>بما عظم</sup>  
 فيما يتعلق في جانب الزوجة فلربما ادى الفسخ الى حصول الثمة ويدل على بطلانه ما رواه  
 الشيخ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قضى على تزوج المرأة الى اجل مسمى فان جاء بصل  
 الى اجل المسمى في امرته وان لم يجع بالصداق فليس له عليها ميسل وذلك شئ طهرهم بلهم  
 حيث انكحوا فقضى ان يبدل الى اجل بضع امثله واجبط شئ طهرهم والحاصل انك اذا قامت  
 الصحة والعناد في الشرايط الا لزامية وجهه لخلاف والوفاء وجدت ان ذلك انما هو <sup>باعتبار</sup>  
 الدخول في الضابط الذي قرنناه وعدمه ومن شكك واشتبه فانما هو الشك في  
 ذلك والالتباه فيه فعليك بالتدبر واحمال النظر والله الهادي الى سواء الطريق <sup>تعقل</sup>  
**دلالة** المانع قال العلامة في النهاية المانع من الامور الاضافية التي لا  
 الا بالقياس الى غيرها وانما تضاف الى مقتضى سبب فيكون مانعاً لذلك عن الاقتضاء



292  
ولما كان الاقتضاء يتعلق بالسبب والحكم الذي هو معلوم كان المانع متقسما الى امرين  
احدهما مانع السبب وهو كل وصف يخل وجوده بحكم السبب كالدين في باب الزكوة  
في ملك النصاب والثاني مانع الحكم وهو كل وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم  
لحكمة تقتضي نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب كالابوة في القصاص والفشل  
لعدم عدوانا وعرضها للشهيد الاول بانه كل وصف وجودي ظاهر منضبط يخل وجوده بحكمة  
السبب ومثله بالابوة وقال لان لحكمة التي استقلت الابوة عليها هي كون الوالد سببا لوجوب  
الولد وذلك يقتضي عدم القصاص لئلا يصير الولد سببا لعله وعرض الثاني عما في النهاية  
ومثله بالدين المانع من وجوب الحسن في المكاسب ووضح بان لحكمة في الحسن تقع اهل  
البيت وتعويضهم عن الزكوة التي هي اوساخ الناس لكن الوجوب في الوجوب المكاسب  
انما هو فيما فضل عن قوت المكلف وقوت عياله وظاهر وفاد دينه اهم منه ولهذا اقدم  
الدين على ما زاد عن قوت يوم وليلة ودست من الثياب فكان ذلك مانعا من وجوب  
الحسن هذه الحكمة وان كانت لحكمة ما فيه في الحسن انتهى وهو ان حامي النهاية من حيث التمثيل  
في تعريف مانع السبب ضروري ان الدين لا يمنع من وجوب الزكوة فمن ملك النصاب  
فا لا يبق اولى للملك وان مانع السبب ومانع الحكم يشتركان في منع الحكم عنوان  
لجهة مختلفة اللهم الا ان ياد اذ املك النصاب دينه لا ينفق مقلان وان ياد باخلا  
وجوده بحكم السبب اي بسببته وذلك ان للشارع في السبب حكيم وضعي وهو  
كونه سببا ومعرفا بحكم شرعي وتكليفه وهو تابع لتأثيره وهو وجوب الزكوة عند  
ملك النصاب مستبها لشرائطه مثلا وان شئت فقل له في السبب حكمان كونه سببا  
وتأثيره لحكم التكليف فمانع السبب هو الذي يخل بالحكم الاول لانقاله على حكمة منافية  
لحكمنا الواقعية التي اقتضت جعله سببا ومانع حكم هو الذي يخل بتأثيره التكليف



مع بقاء الاول لبقاء حكمته وعدم الاخلال بها لكن لا يخفى عليك عسر الاهتداء الى ذلك بل  
تغذره في الاغلب ان لم نقل في جميع الابدالات الشرع ووقوفنا منه عليه وحيث انه لا يعلم  
الامن جهته والاول ان يجمعها في تعريف واحد فنقول المانع ما يلزم من وجوده عدم  
الحكم شيء ما ونقول مانع السبب ما دل الشرع على ان وجوده مبطل للتأثير السبب  
وان ارتفع بعد كالجهاز في العوضين والاجل في باب البيع والاجازة ونحوها فالحا  
لعدالت بعد العقد لم يؤثر السبب اثره ومانع الحكم وهو المعطل وجوده من تأثير  
السبب بحيث لو زال اثره كالمريض والسفل للصيام فانه لو ارتفع قبل الزوال اثر  
السبب اثره وجب الصوم وهذا بخلاف الكفر والصغر والجنون والحيض فالحا موانع  
الابواب فلو ارتفعت ولو بعد طلوع الفجر بان ما لم يحجب وقضاء الحائض بامر جديد  
وكيف كان فلا بد من دلالة الشرع الى ذلك وثم التعريف معرفة الضابط لذلك  
كي يرجع اليه عند العلم بالممانعة والمجمل بالمراد منها فحمل المشكوك فيه عليه والذي <sup>عنده</sup>  
جعل مانع السبب اصلا للعلم بالممانعة والشك في ذوالها بعد الارتفاع فليس يحجب حكمها  
وان كان دليلها مطاوعا ما زاد على ذلك استصحاب حكم النص المتفق عليه مصافا  
الى ندر مانع الحكم بل ربما يلحق ان ما جعل منه لم يكن منه كما هو ظاهر في مسئلة <sup>الشرع</sup>  
والسفر فان السبب تمام اليوم وقيام البعض ولو كان الغالب مقام لجميع خارج عن النظر  
للدليل الخاص به بل يخالف حكم العقل بجعله ما ليس عبادة ولا منوي به العبادة عبادة  
منوية لكن دل الشرع عليها في المرض والسفر وهو العالم بواقعيتها فيقتضي فيها على  
النسب دون ما عداه ومن احتمل ان يغير التابع من قبيل مانع الحكم ولهذا يقع الممانعة  
بارتفاعه فيدلغاه من قبيل الابواب لا الموانع ولهذا يوجب الحكم بوجوده ويلتقي  
بنقيته بخلاف غير الكواكد فانه من قبيل مانع السبب ولهذا يبقى اثره وان

يتوى



زال الا عن مظهر والعدّة مانع من صحة العقد بعدها من عقدها في العدّة  
 لها بالتحريم والجا هل مع الدخول ويمكن ان يجعل عقداً اول سبباً للتحريم للعالم والجاهل  
 بشرط الدخول ولهذا لا يوجد وجوده ولا يعلم بعد من ومثله الفجور بالمرّة بالقياس  
 الى تحريمها وان علت وبثها وان سفلت وكذا للعان ولو <sup>الولد</sup> بالنسبة الى النواذ  
 فان الظاهر من اسباب ازالة السبب كالطلاق واخويلا من مانع السبب كما صار  
 اليه الاثبات في محموله لكن التحقيق ثبوت مانع الحكم وكثرة افراده ومنه لبعض  
 الوطى والاحرام فحرمانه من الوطى والسر والتقبيل والاصطياد والنظيب وغيرها  
 ومجرى كما لفلس وسفوف وجنون والصغر للتصرف بما ملكه لميراث او عقد ولى  
 وبغرض ذلك فان الاباحة لحاصلة بعد دفعها انما هو بالسبب السابق فهو من مانع  
 الحكم وبالجملة فهو كثير غير ان المشكوك فيه يالحق بمانع السبب لما اشترى اليه هذا واعلم  
 انه لما كان معنى المانع ان يكون وجوده رافعا لحكم السبب اى سببه او تاثير صح  
 اطلاق اسمه على ما يفيد ذلك من فقد الشرط فيقولون في المصداق بغير سائر فاعلم  
 حصول المانع من الصحة يريدون بذلك عدم السائر وكثير ما يقوم الضد الوجودى  
 للشرطه فقام عند فقد فتنسب البطلان الى ذلك الشرطه فاعلم ان مرة بفقد الشرط  
 واخرى حصول المانع كالعالم بالعوضين في عقد المعاوضة وبالاجل في الموحل فانه  
 شرط لصحة العقد واذا انتفى قام الجهل بذلك مقامه لا تخالفة ارتفاعها فتنسب عدم  
 التأثير فتنسب عدم التأثير مرة الى فقد الشرط الذى هو العلم واخرى الى وجود المانع  
 الذى هو خلاف العلم اذا المراد بالجهل هنا ما يعجز الظن والشك والوهم وظلوا بالذهن  
 ومثل هذا نسبة البطلان الى المصداق لفقد الطهارة من الحدث والحبت وابطاح المكان  
 او غيرها من شوائبها فثان فتنسب اليها لفقدان شرطها واخرى حصول مانعها من

بر  
 لنفى



ولحجب والغضب إلى غير ذلك وعليك على الحظ ما ذكرنا من الشرائط العامة والخاصة  
 للعبادات وغيرها تقف على كثرة الإلباء والنظائر **تفصيل** اعلم  
 أن المانع ينقسم إلى مانع ابتداء واستدامة ومانع ابتداء واستدامة كما مر في الشرط  
 من الأول الوضع للنكاح فيمنع منه ابتداء لو حصل قبله واستدامة لو حصل بعده وكفر  
 الرجل لنكاح النسيلة والأحداث الموحية للطهارة والعلم بكشف العورة للمصطفى  
 فتنع من الدخول فيها لو كانت قبله ومن استدامتها لو حصلت بعده واستثنى من  
 مسألة الأحداث المسلوس والمبطون والمستحاضة ومن الثاني الزنا والوطى المشبه  
 فانهما عنعان من ابتداء نكاح أم المرءية والموطوءة وبنيتها ولا عنعان من استدامة  
 ما كان قبل ما ورد من أن الحرام لا يحرم لحلال ولحقبة الشبهة والعلة مانعة من ابتداء  
 العقد على المعتد ولا تحرم السابق كعد المشبهة ولو بال عقد فان العقد الأول لا  
 يبطل والأحرام مانع لا ابتداء الاصطباذ واستدامة ما ملكه ولما بالنسبة إلى ملك <sup>الصيد</sup>  
 الثاني عنه لو عرض سببه بارت فيه قوله لا قبل لا يملك وقبل عليك ثم يسل وان  
 لم يكن نائياً ويصح الأول بما أشرفنا عليه من أن الظاهر من المانع أن يكون مانع السبب  
 ويؤيد أو يدل عليه أن عدم وجود المانع من شرايط تأثير السبب ومقتضاه أن  
 لا يملك وبالحجة حيث يقع الشك بين كونه مانعاً لا ابتداء فقط أو لا استدامة فالظ  
 الثاني كما ذكرنا في الشرط بل هو في المعنى جوفى من حيث ياتيه فجئ فيه ما جاء في الشرط فقد <sup>كان</sup>  
 قولاً لا يخبر بما كمل المنع من النكاح وحكمه على أصل المتراضين المانع له من المرافعة بعد <sup>الظهار</sup>  
 المانع من التمسك إلا بعد كفايته وقد يكون فعلاً كما الزنا المانع من النكاح وقد يكون مكرهاً  
 منها كالنية وتكبيره الأحرام المانع من قطع الصلوة وقد يكون غيرها كدخول وقت الفريضة  
 المنع من صلوة الطلوع غير ما لا يوافق أن بعض ما ذكرته مانعاً قد عد من جملة الإلباء <sup>والغضب</sup>



من الشرائط لاننا نقول لامانع من اجتماع حكيم وضعين واحكام وضعيته مع اخلا  
لجهة كالطهارة فانها شرط لصحة الصلوة وسبب لزالة الحدث ولجنب وغسل لبيت  
سبب لتطهيره وشرط لصحة الصلوة عليه ودفع في الجملة والقفل جملا علما انما سبب  
في القصاص وما نفع من الادب والعقد سبب في حل الاقتناع وما نفع من الزوج بالام  
وشرط لخير عقد ابية والرضاع سبب لثبوت النسب بين المرتضع والابوة من الرضا  
وشرط في حريم المتبني اليه وما نفع من عقد المحارم الرضاعية والمعارف الحسنات <sup>للان</sup>  
وشرط لصحة صلواته وترتب الثواب على صالح اعماله وما نفع من الوقوع في غيبته  
ما تجاهر به من المعاصي وبالجملة فاجتماع الاحكام الوضعية مع اخلا لجهة عملا يمكن ان كان  
كاجتماع الاحكام الشرعية في نحو البيع فانه يجب لواجب النفقة ويستحب للتوسعة  
في بيع الاكفان والرقوق ويحرم لو اشتمل على الربا او غسل المسلم ويباح حيث لم يشغل  
على محذور لرام والمكروه ولا قصد الثروة او التخلص من واجب النكاح وغيرها وان  
كانت الا في اد مختلفة وقد يجمع غير الحرم منها في فرد باعتبار ان كالصلوة في السجود  
وكبيع الوقوف مع امكان الواجب النفقة والتوسعة وبالجملة فاجتماع بعض الاحكام  
الشرعية في واحد ايضا في الجملة عملا لامل فيه كاجتماع الاحكام الوضعية في الرضا  
فانه سبب وشرط وما نفع <sup>من</sup> الاعتبارات وقد ينصف بالوجوب كالوفاة  
والندب كالممكن الغير وقصد الثروة والكراهة كالوفاة كناية والحرم كما  
لو كان بدون اذن الزوج الى غير ذلك من اجتماع الاحكام الشرعية والوضعية كلا  
بعضا وكل ذلك يعلم مما مثلنا به منها فدل برها واعلم ان حكم المانع من جهة العلم  
ما الظن والشك في تحققه وعرضه حكم الشرط فلا عبرة في ما نفعه ما لم يتحقق ما <sup>لغيبته</sup>  
قطعا او ظنا معتبرا شيئا ولهذا قلنا بعدم ناقضية المذى والذى ونحوها للوضوء

والصداق ما نفع من الزوجية  
والاحكام بالزوج والزوج بالنسبة الى  
زوجته بالزوجية ما نفع من الزوجية  
والزوجية بالنسبة الى الزوج

الشرعية مع



ولا في افعال عروض المتحقق كذلك لاصالة العدم الا في العبادات بناء على اجمالها على ما <sup>ينشأ</sup>  
 في مسئلة الصحيح والاهم فلو شك في الشئ المتصل بثوب المصل <sup>هل</sup> المومن ما كثر اللحم او  
 غني بطلت صلواته وان كان اصل العدم جاريا في الموضوعين لان وجوب الفراغ  
 اليقيني في الشغل اليقيني معاضدا لاصالة عدم عروض غير المانع وقدم في البحث عن  
 السبب ما يغني في المقام فلا يعاد **باب** الاصل في الابواب <sup>خاصة</sup>  
 الشروط والموانع ما هو سبب شرط وما نفع في الواقع وفي نفس الامر فترتب كل منها على  
 عليه اذا كان موافقا للواقع شئ عالما هو معلوم من ضرورة المذهب عن ان افعاله  
 تابعة للمصالح حتى الامر المنكر لخصين العقل وتبعية لا ينكر ذلك ولكن يزعم ان ذلك  
 ثابت شئ عا وبالحجة مقتضى هذه القاعدة ان تكون الاحكام تابعة <sup>للا</sup> لابياب والشروط  
 والموانع التي جعلت كذلك في الشريعة بحجة لتسهيلا ما خالفها في الشرايع السالفة  
 ويدل على ذلك ايضا قوله جل شانده من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون  
 ونحو مما جاء من تقريرهم على ما هم عليه في مناجرتهم ومعاملتهم بما يعاملون به  
 انفسهم فذلك تخفيف منه تم ووجه المؤمنين كي يتوسع للمومنين في ما حكم  
 وملا بسهم ومناجرهم ومناكرهم ونحو ذلك وذلك مثل ما ورد من جواز اطلاق  
 وعن الخنزير والحمر من جواز نكاح مطلقاتهم وغير ذلك مما هو سايغ عندهم و  
 محرم عندهم والظاهر ان الخالف لاهل الحق من فرق المسلمين ملحق بهم لان القوملة  
 واحدة وماذا بعد الحق الا الضلال وكيف كان فالظاهر ان لا اشكال في ذلك <sup>موا</sup>  
 على خلاف الحق بل الظاهر ان اجماع واما اذا استبصر وافصح من الافاضة وان <sup>يكبر</sup>  
 والفضل ومحمد بن مسلم وبريد العجلي وصحبه لمكان ابراهيم بن هاشم عن ابي  
 جعفر والي عبد الله ان الخالف لا يعيد الا الزكوة لانها قالا في الرجل يكون في بعض هذه <sup>تم</sup>  
 من عبادا



الاهواء الحردية والمرجئة والطمائنة والقدرية ثم يتوب ويعترف هذا الامر فحسب.  
 رايه ايعيد كل صلوة صليها او صوم اذكوه او حج او ليس عليه اعادة شيء من ذلك  
 قال ليس عليه اعادة شيء من ذلك غير الزكوة لانه لا بد ان يؤدى بها لا يمنع الزكوة في  
 غير موضعها وانما موضعها اهل الولاية وفي حسن ابن اذنيه او صحيح لمكان ابراهيم كتب  
 الى ابو جعفر الله عم كل عمل حله المناصب في حال ضلاله او في حال بصره ثم من الله عليه  
 وعرفه هذا الامر فانه يوجب عليه ويكتب له الا الزكوة فانه يعيدها لانه وضعها في غير  
 موضعها وانما موضعها اهل الولاية واما الصلوة والصوم فليس عليه قضاها لانه لا يترتب  
 مقتضى الاجابة عليه ان يكون العقل صحيحا وكيف يكون ذلك وهو فاسد اجاعا <sup>لنقل</sup>  
 شرط العزة وهو الايمان لانا نقول لا مانع من التفضل عليه بالاجر كما تفضل عليه <sup>مقاط</sup>  
 القضاء مع وجوبه على غيره من اهل الحق والمانع هناك هو كونه ضالا في السابق وان <sup>بصيرنا</sup>  
 بمانع السبب فيما تقدم ذكره في المعنى لكنه في الحقيقة من مانع الحكم ضرورة ان الكفا  
 عندنا مخاطبون بالفروع ومعاقبون عليها وليس كذلك مانع السبب فما <sup>القضا</sup> انقطاع  
 عنه الا محض تفضل ومن منه نعم عليه ومن هنا يعلم ان ما ذهب اليه العلامة من ان  
 ان سقوط الاعادة لتحقق الاعتقال بالفعل المتقدم اذ المفروض عدم الاخلال بركن منه  
 والايمان ليس شرطا في صحة العبادة مردود او بالمتنع من عدم اشتراط العزة بالايمان  
 كيف والاحبار الصراح المتفق على مضمونها ناطقة بانه لا يتنفع شيء من عمله وان اعماهم  
 التي يعملونها كرماد المندث به الروح في يوم عاصف واحفال ان يكون المراد لهذا عدم  
 القبول وهو اعم من عدم العزة بعبادتها نينا تمنع امكان استجماع الشرائط المعبرة  
 في العزة الخالف يمانى الصلوة والاحبار مصوحة بامقاط قضائنا عنه والثاني ان هذا  
 على ان المخالفين ليسوا كهارا وندحققنا ان النواصب والخوارج كفار اجاعا وان <sup>سوءهم</sup>



نجس والقائلة لسقوط القضاء عنهم موصوفة لسقوطه عن الناصب والحرى  
 في فقه الخوارج وبالحكمة فالقول بسقوط القضاء لصدق الامتنان المتقدم  
 وجهه كما انه لا يوجب صحة علام لولم يخلوا بالركن كما هو المشهور نعم لو اشقوا عدم  
 الاخلال بالركن او بشرط الصحة في مذهبه كان وجهها ضوفا ان مع الاخلال  
 به يعتقد انه مقصور لم يات بشئ وعموم ما دل على الرضوخ من ذلك ما انما يوافق  
 انفسهم وان كان وارد ان الطلاق شامل له وتخصيص المورد لا يقتضي تخصيص <sup>الورد</sup>  
 فلو من لزمه فصاحة صحاح الزامه بما التزم به واشترطنا الصحة في المقضاء لانه تابع  
 لحال الاداء لكن لما اخرجنا من سقوط القضاء من غير تفصيل وهو غير بعيد الاجماع  
 فيستحب استحبابا موكدا وان كان لما اشترنا اليه من الاجزاء مع ان مفهومها يقتضي  
 انهم لو اعطوها مستحجها من اهل الولاية لم يجب قضائها واما الجنب لم ينعرضوا له  
لعل الاطهر سقوطه ويكون اول ايمانه اول عامه في الموتة في عباداتهم واما معاملاتهم  
فالظاهر كعبادتهم لا يجب عليهم تداك ما ملكو اخلاف لو اذ كان موافقا لمقتضى  
 كما يدل عليه قوله في الكافي الحسن بن ابراهيم والشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم  
 عن ابي جعفر في رجل كانت له على رجل دراهم فباع خمر او خازير وهو ينظر  
 لا بأس اما المقتضى فخلال واما للبائع فحرام وفي الحسن بن ابراهيم بن هاشم  
 عن زرارة عنه في الرجل يكون له عليه الدراهم فيبيع بها خمر او خنزير ثم  
 منها قال لا بأس او قال خذها وصبها الاخفاف بهما انه لو لم يبين على تملكه في يده  
 من هذه المعاملة لما صح النفاضة منها وان كان معاقبها عليه لو مات على  
 كفه واما لو اسلم فلا يجب عليه ما رواه في كافي عن اسمعيل بن مرار عن <sup>الوليد</sup>  
 في نجوسي باع خمر او خنزير الى اجل واسلم قبل ان يحل المال قال له دراهمه



وقال ان اسلم وجل وله خمر وخنازير ثم مات وهي في ملكه وعليه دين قال يبيع  
ديانه وولي له غير مسلم خنازيره وخمره فيقضى دينه وليس له ان يبيعه <sup>وهو</sup>  
حي ولا يمسه ودجه اللالة ظاهر بهما مع ملاحظة قوله وقال ان اسلم يخ فانه  
يدل على المراد بطريق اولي ومثله الاجابة والدالة على بيع الخمر المحزون بالماء الخمر  
من يستحل الخمر ثمة نعم ينبغي له اذا اسلم ان لا يرتكب في متعلق المعاملة السابقة  
على الاسلام خلاف مما يقتضيه شرعية المسلمين كما يدل عليه قوله وليس له  
ان يبيعه وهو حي ولا يمسه ويدل عليه رواية طلحة بن زيد قال سألته عن رجل <sup>رجل</sup>  
من اهل اللذة تزوج كل واحد منهما امرأة وهما خمر او خنازير ثم اسما قال اخل  
النكاح جازي خلا لا يحرّم من قبل الخمر والخمر وقال اذا اسما حرم عليهما  
ان يدنوا اليهما شيئا من ذلك يعطياتهما صداقهما ورواية عبيد بن ذر  
النضالي بنسبته على ثلاثين دنا خمر او ثلاثين خمر ثم اسما بعد ذلك  
ولم يكن دخل لهما قال ينظر كم قيمة الخنازير وكيفية الخمر يسل به اليها ثم يدخل عليهما  
وهما على نكاحهما الاول والخبر ان كغيرها ظاهر ان كل صريحان ان ما فعلوه  
من عقد او غير قبل ان يسما مضى لحاله وترتب عليه اثر ولكن بعد الاسلام  
يحرى في متعلقة حكم الاسلام كالمنع من جعل الصداق خمر او خنازير وان كان  
ذلك متعلقا بالعقد حين العقد وان امكن تجديد العقد على ما مشروعه في  
الاسلام كما انه يخار الجوسي من منكرها <sup>ثمة</sup> اذا اسلم على اكثر من اربع اربعا  
فما يجوز نكاحهن في الاسلام ويجزئ سبيل الباقي كما دل عليه الحسن وغيره ولذا  
اختلفت في كتابي ايهي بن محمد الهادي وفيه فلا يرد حكم الله فان كان من يتولاها  
ويقول نقولنا فلا طلاق عليه لانه لم يات امر اجهله وان كان من لا يتولاها ولا يقول نقولنا



فاختلجها منه فانه انما نوى لفراق بعينه ورواية على ابن ابي عمير الحسن عن المطلقه  
 على غير السنه ايتزوجها الرجل فقال الزمواهم من ذلك كما الزموا انفسهم كحديث فانه  
 دل على ان الالباب عندهم تجري عليها اثارها على نحو ما وضعوها وجعلت انفسهم لاجل  
 لنا لو علمنا نحن سببه كما هو عندهم وكل ذلك توسعة لنا ورحمة لنا والله اعلم والمنة  
 ولو طلق المخالف واستبصر معافي عدتها وكان ثلثا معتقدهم وواحد عندنا جري  
 فيه معتقدا وبارزها ان يتراجلان لها ايام العدة ما يعتقدها فيها ضرور  
 الرجعة من حقوق الزوج وكان المانع منه تحقق بخلاف فلما ارتفع عاذا اليه ومن  
 يظهر لك حكم ما لو استبصر المرفج وحده وان عارضه حقها لمعتقدها لكن الحق  
 يعلم ولا على عليه واحتمال ان يكون المانع وقوع الطلاق ثلثا والمخالفة شرط  
 لصحة عندهم فبارتفاع الشرط بعد وقوعه لا يرتفع الشرط لوقوعه مستحكما للشرائط  
 في معتقده فلا يتقلب مقتضاه يرد ان ذلك انما كان عليهم توسعة لاهل الحق  
 فان الالباب تجري على ما هو الواقع وفي نفس الامر منها فلما ارتفع المقتضى لاجلها  
 على خلاف الواقع وهو المخالفة عاد الى ما كان عليه في نفس الامر وهو كونه تطليقه  
 واحدا وفي الاخبار الدالة على انهن ذوات ازواج والدالة على انهن بمبانيات اشار  
 الى انهن بحقيبات يجري عليهن للثبوت حكم البيئونة مثل ما رواه الشيخ في الموثق  
 عن عمر بن حفص عن ابي عبد الله قال اياكم والمطلقات ثلثا في مجلس واحد فان  
 وفات ازواج وفي الموثق عن ابي العباس اليقباقي قال خلت على ابي عبد الله  
 قال فقال لي اروي عن ابن من طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد فقد بانت منه فان  
 احسن وجوب بينها الاشارة الى ان في الواقع رجعي جري عليه حكم البيئونة للثبوت  
 ويشير اليه ما رواه عن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن ابيه قال سالت ابا الحسن الرضا

مقتضى حق الزوج فيجب  
 الرضا ان امكن



عن تزويج المطلقات ثلثا فقال ان طلاقكم لاجل غيركم وطلقاتهم محل لكم لانكم لا  
ترون الثلث شيئا وهم يوجبونها وفي رواية على ابن حمزة عن الحسن عن الرجل  
يطلق على غير السنة ايتز وجها الرجل فقال الزمهم من ذلك ما الزموه انفسهم و  
تزوجهم فلا بأس بذلك اشارة الى انه من باب الا نزام لا انه في الواقع كذلك و  
مقتضى ذلك انه اذا ارتفع الداعي الى الا نزام اعاد على ما هو واقعته ونفس  
الامر منه فتدري والله الهادي **والله اعلم** الصحة والبطالان من غير  
اللاحقة لبعض الافعال كالحسن والقبح غير ان الحكم بالحسن والقبح العقل لذات ان كان  
معروضها امرا كليا كحس الاحسان وقبح العدوان وبواسطة الحسن ان كان  
خوفا كحس وجه زيد وقبحه والحكم بالصحة والبطالان في البطلان الفعل العقل  
بواسطة حصول الاثر الذي اريد من ذلك الفعل ولجسبه وصف به وعدمه من  
غير فرق بين كونه مما يتعلق بالشرعيات او بالعادات فان الموالي كثر ما يكون  
فتيانهم باعمال ولها كيفيات وهيئات خاصة لها يحصل الغرض الداعي الى التكليف  
وبدولها لا يحصل فان اتوا بها على نحو ما وصفوها بالصحة والافعال البطلان **فما**  
الامور الشرعية في هذا لوصف الاكراهية فان لها اثر او غرضا من اجلها  
شرح الفعل فاذا ثبت المكلف على نحو ما امر به ترتب اثره عليه ووصف بالصحة **شرعا**  
والافلا من غور في بين العبادات وغيرها الا ان الغرض في العبادات مقو **القضاء**  
عند الفقهاء وحصول الامتثال عند المتكلمين والما المعاملات فلا يختلفون **بها**  
ولهذا عرفنا الفقهاء صحة العبادات بما ايقط القضاء وعرفه المتكلمون بما وافق الشريعة  
لتعريفه بالغاية حسبما ظنوا وارتقبوا عليه صحة صلواته من ظن الطهارة فان  
كذبه وعدمها فصحتها المتكلمون بالحصول الامتثال وان وجب القضاء **فما**

والله



بامر جديد ضرورة ان حصول الامتثال مقتضى الاجراء بمعنى سقوط التعبد به وهو معنى  
الصحة ولو لا الامر بالقضاء لما وجب وابطالها الغفها القائلون بعد حصول الغرض  
وهو سقوط القضاء فانهم يريدون بما لقضاء ما يعم الاعادة فلا يرد عليهم ان صلح  
العبد لا قضاء لها فالقضاء عندهم لانه ما صور بالصحح ولم يأت به والماتى به لا  
يصلح لان يكون بدلا منه ولا هو ما صور به واتعا لانقضاء شرطه فانه لا يطع التكليف  
للعالم بانقضاء شرطه الا على جهة الامتحان والاختبار فالما صور به حقيقة غير ماتي  
به فليما تى به غير ما صور به حقيقة فلا يكون مجزيا ولا مستقلا للقضاء بالجملة فلتنا  
لخلاف على هذا ان التكليف هل هو تابع لحال المكلف من العلم والظن المعبر شرعا بكونه  
مستجيبا للشرائط او ان المكلف به واحد يخرج عن عهد التكليف والعلم والظن لا يثنى  
شيئا ذهب الى كل فريق وجبان اخرى المكلف به واحد عند المتكلمين وهو تابع لحال  
المكلف من العلم والظن وعند الفقهاء ان المكلف به واحد في نفس الامر فان طابقه الخارج  
كان ونخرج به عن العهدة والا وجبان ياتي به ان بقى وقته والافقى خارجه ان امر  
الشائع به ولا اثم فيكون النزاع مخ معنويا ويمكن ان يقال النزاع بان المامور عند جميع  
واحد في الواقع وان الماتى لظن استجماعه لشرائطه بان خلاف ذلك بل ان هذا النزاع  
في ان هذا لبدل هل يسمى صحيحا بمعنى انه يقوم مقام المبدل ام لا فالنزاع في اقامته مقام  
المبدل وعندهما فيكون النزاع اى معنويا وعلى هذا التقدير لا يختلف الحال بين ان يكون  
الحل على ان القضاء بامر جديد او بالامر الاول فانه يتصور النزاع على تقدير القولين  
وكذا تقدير القول بان الامر يقتضى الاجراء وعنده اذا فسرا الاجراء بمعنى حصول الامتثال  
او سقوط القضاء على ان يرا د امتثال الامر الثانوى اى الحاصل في حال الظن وسقوط  
قضاءه واما اذا فسرا الاجراء بحصول الامتثال واتعا وسقوط القضاء مما كلف به واتعا

فانه على هذا لا اختلاف بينهم في الحكم  
فانه على هذا لا اختلاف بينهم في الحكم  
فانه على هذا لا اختلاف بينهم في الحكم



فالخلاف هنا مبني على خلاف هناك والظاهر هنا ان خلاف بينهم على تقدير التفسير  
 والصحيح عندنا باقتضاء التكليف الاجزاء سواء فانه يحصل الاشتغال كما هو الاظهر وامر بسقوط  
 القضاء كما حكاه الى اذى عن بعضهم فان القضاء بامر جديد وان معنى حصول الاشتغال ان  
 الايمان به كان في سقوط التعبد <sup>جدا</sup> بخلافه واقعا وهذا لازم سقوط القضاء ولا يقدح  
 فيه وجوبه بامر جديد اذ هذا غير الذي قد سقط بالتعبد به وبثباته انهم زيادة تحقيق  
 وكيف كان فالهجة والبطالان من الاحكام العقلية الحاصلة بعد حصول اسبابها وتنسب  
 الى الشرع اذ النسبت اليه اسبابها كالعبادات فانها اسباب للهجة اذ اجأت موافقة  
 للشرعية عند المتكلمين ومستعظة للقضاء عند الفقهاء وكذا المعاملات سواء قلنا انها  
 شرعية او قلنا انها لغوية اعتبر الشارع بعض افرادها وتنسب اليه لهذا الاعتبار ومعنى صحتها  
 ترتيبها الذي شرعت له عليها ويعلم البطلان فيها بالمطابقة <sup>للسنة</sup> على صحيحهما لانهما قابل  
 ويراد في الفساد عندنا ولخذ الشافعية واكثر العامة وجعله خفيفة على ما حكاه الى اذى  
 في محصوله وغيره قسما متوسطا بين الهجة والبطالان فرغوا ان الذي يكون منعقدا  
 باصله ولا يكون مشروعا بسبب وصفه كعقلا الى ما يسمى فاسدا وما ليس مشروعا باصله  
 يسمى بغيره كبيع الحاصل لانه مشروعه من حيث انه بيع ومنع من حيث اشقاله على الزيادة  
 وبارك الله بطلانه في مسئلة النهي عن المعاملة **دلالة** تكرر في  
 الاخبار ذكرا للفرقة والرخصة والفرقة لغة من غرمت على كذا غرما وغرما بالضم وغرمة  
 وغرمها اذا اردت فعله وقطعت عليه قال الله ولم يجلد غرمها اي صيها من كذا في الصحاح  
 وسمى بعض الاولوا الغرم لما في قصدهم من زيادة التاكيد والحصر في اظهار الحق والهداية  
 وفي الاصطلاح الفعل ببلون ان يكون هناك مانع فباح الاصل والواجبات الشرعية ومنعها  
 من باب الغرمة عندهم والرخصة لغة الاذن والتيسير ومنه دخول السعر في الاصطلاح



الاذن في الفعل مع حصول المانع لعل اقصاه فلا يبق هذا جمع بين المتناهيين ان المانع  
 اثره اثره والا فهو غريبة ايضا لاننا زيدا بالوصفة الاذن الطارئة بعد المنع مع حصول المنع  
 فلا يدخل فيه المباح بالاصالة عقلا او شرعا وان كانت الحكمة دفع الضيق والخرج ولا الاباحة  
 بعد الحظر كحل الاصطباة للمحرم بعد الاحلال لان مسئلة دفع الحرج واليسر اعم من مسئلة  
 الاختصاص لوجود دفع الحرج في المباح بالاصالة وفي اصل الشريعة وسهولتها لقوله نعم ما  
 جعل عليكم في الدين من حرج وفي المباح بالعرض ككل الميتة عند المحصة واختصاص<sup>الوصفة</sup>  
 في هذا ولهذا فالمراد في التبعية عنها عند الضرورات تبيح المحظورات من اطلاق اللازم والارادة  
 الملزوم وقد يفوق بينهما بان ما يتسع عند الضيق ويتسع عند الاتساع ليس في<sup>الوصفة</sup>  
 وخرج المنفي في الشريعة هو مطلق الضيق ويراد منه الكفاية عن مطلق السهولة في الشريعة كما  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتيتكم بالشريعة السهلة السهلة وفي اعم من الاباحة غريبة ودخلة  
 وكيف كان فالغريبة عبارة عن الحكم الشرعي الثابت في اصل الشريعة للملك لا مع المقضي  
 لمصلحة والوصفة الاباحة الثابتة بالعرض وليس من الاحكام الموضوعة بلها عبارة  
 اخرى لبعض افراد الاحكام الشرعية باعتبار الجبلة وقاعدتها<sup>المقدمة</sup> الوصفة اخص من قاعدة  
 دفع الحرج وان جعلوا واحدا لاخذ الماخذ فلا مشاحة<sup>المقدمة</sup> في الصحيح المتقدم في  
 ما يدل على ان الاذن في فعل الكراهة ووصفة حيث قال فيها فانما نهى عنها نهى عاقلة وكراهة  
 ثم رخص فيها فضا والاختصاص ووصفة واجبا كالالاخذ بنهي وعزايمة الحديث والامر في هذا  
 سهل ضروري ان باب الرخص نوع من دفع الحرج فقاعدتها ترد الى قاعدة دفع الحرج كما  
 اليها ايضا قاعدة الاضراء ولا يرد ذلك كله لا يترك كله وعني هذا لا يترك الميسور  
 وهذا جميعها متعلقة من الشرع واستند اليها الفقهاء في كتبهم الاستدلالية وجعلوها  
 مناطا لكثير من الاحكام الشرعية لكننا لم نجدهم جعلوا في ذلك قانونا يرجع اليه وطابقا<sup>يعقل</sup>

بهذا هو المأخوذ من جميع ما ذكرنا  
 وفلا ريب في ان هذا ايضا قانون



عليه بل يجعلون الى الفرع بعد دلالته الدليل على حكم فيه او موافقته للاصل فيستندون  
الى عموم الامور المذكورة كما لو قيل نعم ليستندون غالباً الى عموم ما جعل عليكم في الدين  
من حرج عند نفى التكليف من طهارة او نجاسة او وجوبها وحرمة ما في غسل ثوب المروية  
والمرمي وحماء الجروح والقروح وما لا يمكن الترخض عنه كالشور والتالون وغير ذلك  
وليستندون الى عموم الاضرار فيما يتعلق بحقوق الادميين من مال وعرف  
كما ليستندون اليه في الغبن وقباخير الثمن او خيانت ثبوت الشراكة وغيرها والى عموم ما  
لا يدرك كونه لا يتولا كونه وما بعد عند التكليف بذي الاجزاء او ذي الجزئيات كالقضاء  
والفصل ونياب المصلي في تحفيف نجاستها والكفارات وغير ذلك اذا تعدد البعض  
ويمكن من بعض ولم يخدم جعلوا لذلك مطلباً وكذا في المرض فيه يقولون هذا من المخصوص  
فيه مثل ما قيل الاجتهاد بالاجزاء ونحوها رخصة لانه خارج عن المضاد في ازالة النجاسة  
ولكن الشارع امر بالاكثفاء به تحفيفا لعموم البلوى وحل المشقة في قواعد العلم  
انهم اضطربوا هنا فقام من دأى هذا الاعلى العقوف جوزى الاجتهاد ثم عداه الى كل حال  
بقدر اللزوم الذي هو مقدار المروية غالباً ومنها من اعتبر النقاء ولو لم يلاحظ الى  
ولم يعد الحكم الى غيره ومنها من جدد على البعض واعتبر التعدد لا النقاء قالوا اذا اعتبرها  
البعض فالمراد بالبحر المسحة فيجزى والوجوب والمأخذ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ورثة فالق الروثة واستعمل الحجر فان الظاهر استعمال وجوب احدها ونحو بعض العامة  
بالى خض ازالة النجاسة بالقليل لان الملاقي نجس بالملاقات وهكذا نجس كل ملاقي  
علاقته وهو عندنا بطلان الطهارة والنجاسة من الاحكام الشرعية المسببة عن  
مسبباتها كما لتغير في الكثير واستواء السطوح وعلو النجاسة في القليل وبالحكمة  
فلا تحكم بالنجاسة والطهارة دون ما نصبه الشارع امانة عليها وقالوا من الرخصة



مخافة الحق ولا فعلا للتيقن لا اعتقاد عند الخوف على النفس او البضع او المال او القرب  
 او بعض المؤمنين لقوله لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين <sup>بفعل</sup> ومن يفعل  
 ذلك فليس من الله من شيء الا ينقض الله تعاقبه بل يجوز اظهار كلمة الكفر عند التيقن كما صح  
 به بعض الاصحاب لكن الاقرب انه مذنب غير واجب ههنا ما قلناه من اعزاز الاسلام وتثبيت  
 عقائد العوام كما بدل عليه قضية من اخذها ميسلة فقل احدها اذ لم يعترف له بانه  
 رسول الله ولم يعقل الاخر لانه اعترف له وفي هذا قال برخصة الله اخذوا ما اخرج  
فهل ينالونه وقضية عمار بن ياسر وابويه وهي حجة تزل الاية ومن الرخص شرعية التيمم عند  
التضرع باستعمال الماء او ثيابه او الاتجار له او خوف تلف نفس محرمة ومنها  
ابال القيام عند التعذر في الغرضة ومطافئ النافلة وصلوات الاحتياط عما لبان  
المسح على الرأس والرجلين باقل مسماه ومن ثم ابيح المفضل جمع الليل بعدان كان  
حي اما بعد النوم وفي هذا وابدال القيام في النافلة وصلوات الاحتياط نظرو  
التحقيق ان فاعله الرخص غير ما شرع تخفيفا وبينهما عموم مطلقا فاشع للتخفيف  
اعم بل فاعله التخفيف هي فاعله ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله يريد الله بكم  
الميسر ولا يريد بكم العسر فشعرت كثير على الامور على التخفيف للمترغيب في العبادة  
وتجيبها الى النفس وكثير من المعاملات لشدة الحاجة اليها ومنه مشروعية المراجعة  
والمسافات والغراض واجاز الاعيان فانها معاملة على ما لم يوجد البيع بالموصف  
وما في الظروف والنكاح بلا نظر ومشروعية الطلاق ونحو دفع المشتقة في افا  
ومنه التخفيف عن الرقيق بسقوط كثير من العبادات لمثل الجمع عليه مع شغل العبودية  
للخلق الشغل الخالق تخفيفا منه ودحمة وكذا مشروعية بدل الفضايل بالدية مع  
النراض كما قال نعم ذلك تخفيف من ربكم ودحمة لان الفضايل كان حتما في شرع موسى والذرية







ولا فرق بين من لم يمكن من الكل ومن البعض لا شفاء الكل بالشفاء فخرج عنه الجيرة  
 في الجرح والقروح المقطوع لها وهي التي تكون بقدر الضرورة فيبقى الباقي يتقل فيه  
 الى التسليم لانه اظهر في الدلالة من عموم ما لا يدرك كله لا يتركه كله والميسور  
 لا يسقط بالمعسور فان احفال كونه مختصا بذى الجزئيات يعارضه والمحصل انما  
 تستند الى قاعده نفى الجرح في كل امر تكليف يكون فيه ضيق على النفس المكلف  
 ولا يتحمل مثله عادة الا بشدة فتجوز الصلوات فتور او يحل كما حيث يشق القيام  
 وكذا يخصها بدليل وجوب القيام فيها وهكذا يصلح مستلفيا وموصيا وخوفلا  
 مع العسر والمشقة في القعود ونحوه وكذا اذا ورد فرع لم يرد فيه بخصوصه شيء من  
 العسرة اعني العسر والمشقة حكما فيها بمقتضى عموم القاعدة واذا اشك في ذوقه  
 بقي على اصله واذا قطعها بالغودية غير انه من النادر فالظاد دخوله فيها لان عمومها الذي  
 فيكفي في غسل الثوب مرة للمربي والمريضة للصبي والصبيته التحل او تعدا ونظرو  
 في غسل دم الجرح والقروح الى اندماله وان كان متمكنا من ابدال ثيابه وفي نظره ما  
 اثبتته الاطعم المشقي بالمشقي عليه من خشب او جلدا او خرقة او غير ذلك ويمكن ان يرجح  
 في تحقيق المشقة الى ادنى ما ثبت منها في الشريعة وليس هذا من القياس بل هو  
 باب معرفة الموضوع بالنظر واحتمال الخصوصية للتحل صدق بدلالة الظاهر من عموم  
 وملخصه ان كل امر ثبت في الشريعة وجوبه او تحريمه وجب في شيء من جزئياته او  
 اجرائه ضيق ونحوه ولا يرض فيه بالخصوص حكم بجوانه واما حقه للقاعدة فتكون  
 مختصة او مقيدة للدليل الوجوب والتحريم ويرجع في معرفة العسر والمشقة الى  
 العرف والعادة مع امكان المقابلة على ما ثبت من النظار واما ما يرد فيه وجوب  
 ولا حرمته الاصل فيه الجوان ومع اشتماله على المشقة على فرض الوجوب والتحريم



فالدليل فيه الأصل والقاعدة وليس هو مما الجث فيه وحيث قلنا بجوهر قاعدة نفى العسر  
 ولشرح والها كما يعارض لها العوض والاطلاق الدالين على الوجوب والشرع فهو في فائدة لا ضرر  
 ولا ضرر بطريق أولى حيث يكون متعلقها تكليفا كوجوب شئ أو الماء للوضوء والغسل  
 أو الإتيان عليه بما يضيق حاله عادة أو السعي إليه مع الخوف مع سعي أو لعل أو ظمأ  
 أن يقيه بها عن الطريق وإباحة الحلق للحرق للثقل ولبسه مع القدية وكذا لبس الثوب  
 الخس للصلوة فيه حيث لا يمكن النزع كراو برد وكذا لبس الحرير لدفع الثقل إلى غير ذلك  
 وقد مر في دلالة تقسيم الشرط بالقياس إلى صحة الشرط وفساد جملة من فروع القاعدة  
 وأما حيث يكون متعلقها حق الأدمين كما هو الغالب في الاستناد إليها فانهم استندوا  
 إليها في بثوت أقسام اختيار الإخبار المجلس و**خيار الحيوان** لا احتمال أن يكون قد شرع  
 للتسهيل والثروي تخفيفا ورحمة منه نعم وفي الاستغال من المثل إلى القصة إذا لم يمكن  
 وفي أخذ الوسط عند اختلاف المقومين وخصصوا لها ما دل على عدم جواز الجهالة  
 في البيع مع إمكان دفعها لكن ضرر في الجملة كبيع فان المسك والبيض والبطيخ والمان  
 قبل الاختيار وبيع الجدار مع جهالة الأساس وغير ذلك بل قد يقال أن مشروعيته كثير من  
 المعاملات لذلك كما عرفت في أمثلة ما شرع في التخفيف وغيرها وهذا كله مما  
 لا إشكال فيه لورود النص به وإنما الكلام في تخصيصها أو تقييدها لما جاء عاما أو  
 وقد حصل الضرر على أحد المتعاملين أو عليها في فرد من أفراد العام أو المطلق لم يرد  
 في خصوصه نفى ولا إثبات كما لو صالح عن حق غير مالي بفقوته إذا فاته <sup>العلم</sup> أو خالعه  
 على عين لا يدرم له نظموها مستحقا أو محال يملك بعد العدم أو شرط الخيار بعد العدم  
 الفسخ إليه فقاب عند الأجل عن بللا التسليم وكذا من حوكمات ولم يمكن الوصول  
 إلى الولي الشرعي من أب أو جد أو جاكم أو جردان المستغل فخرت أو دابته لمساقة



ما قطع الطريق ومن ذلك لو استاجر على بناء دار فاشتبهت بأخرى له أو نذر  
 لمسجد بعينه فاشتبه بأخرى غير ذلك فالمراد في خصوصه شيء فالظاهر إجراء الفاعل  
 بإعطاء المصالح والمخالفات المثل في المستحق أن كان مثلياً والقيمة أن كان قيمياً أو قيمة  
 الخبز عند استحليبه ويقوم مقام الغائب والولي عند المؤمنين بأن أمكن والأول  
 فالمؤمنون مطعون لكن لا يدفع المال لغير العدل في مسألة الخيار ويجب الحفاظ والآفاق  
 في مسئلتى الموت والجنون وينسخ عند الإجماع ويعطى قدر الاستيفاء ويبنى أصل الدار  
 والأحوط للعامل الزايد ولا آخر الناقص والأظهر أن نقص مع احتمال الثمرة وثبت  
لأحدى المسجلين بخبر مع احتمال الثمرة أيضا كل ذلك لقاعده دفع الضرر وذلك  
 لأن العلم أنه ليس المراد من قوله الضرر ولا ضرار واقع لوقوعه كثيراً في الإسلام بل المراد  
 لا ضرر ولا ضرار مشروع ويخص ما بدل على مشروعية العبادات المحضة وما كان  
 منها ما ليها كالزكاة والخمس والركب منها كالبيع والجهاد للاحتياج فيه إلى المصالح و  
 المؤنة والركب في كثير مع القدرة والتفكر وإن كان كثيراً بالمعاملة وطل  
 منصوص عليه بالخصوص كالزراعة والمساقات إذا لم يحصل نفع بامر منه ثم وكذا  
 لو فوت عليه المنافع التي لا يقابلها مال من غير طريق المعارضة كنفوت منافع البضع  
 ومنافع عمل الحر وغير ذلك مما دل الدليل على عدم ضمانه من فسخ وإجماع وأما المنافع  
 التي يقابلها مال كمنافع الدابة أو أحبسها أو مات وللهما جوعاً فيضجر جرهما  
 عادة وقيمة وللهما يوم تلفه لأنه المفوت لا يبق أن المصالح على حق الرجعة مثلاً  
أو على الخلع إن علم الباذل عدم الاختفاق فهو بطلان وإن لم يعلم كان معذوراً بالجهالة  
 ونمايته أنه من قبل المخادع أو الجائر فإنه لا يضمن مع احتمال عدم البطلان في صورة  
العلم أيضاً ونمايته أنه مخادع كالوحداء على طلاق زوجته بوعده نكاحاً بثلثه لا  
 يمنع إمكان ذلك مما يعلم من طريقة الشاذع من نفى الضرر والمضار وثبوت



المال منلا وقيمة في المالبات وان العقود شرعت لرفع الخصومات وليست <sup>لشئ</sup>  
 له اويل عليه رواية عبد الله بن زرار في ثبوت قيمة الخمر والخمر على النضر في  
 الذي اسم هو وذو جته وقد مر ذكرها في اللالنه في المانع لكن يعارض هذا بان  
 المهر في النكاح ليس ركنًا فوقع الحلل فيه لم يؤثر بطلانه بخلاف الصلح والاجارة  
 على معين فوقع الحلل في ركنه مبطل وعلى المفق بين ما لو اظهر انه عمال علك كما  
 خمر وخمر فيبطل الحلل في الركن وبين المستحق للغير فلا يبطل الحلل في شرط الركن فيتداد  
 بمثله او قيمته فتم واما قوله ما لا يدرك كله لا يتركه ومعناه لا يسقط الميسور بالمعنى  
 فلم اعثر عليه مسند واما ذلك بعض اصحاب في كتبهم الاستدلال بغيره  
 في الصافي عند تفسير قوله في المايد يا ايها الذين امنوا لا تستلوا عن اشياء  
 ان تبدل لكم لتسؤم قال في الجمع عن امير المؤمنين خطب رسول الله <sup>ص</sup> فقال ان الله  
 كتب عليكم الحج فقال عكاشة بن محص وروي سراقه ابن مالك وفي كل عام ياد  
 الله فاعرض عنه حتى عاد مرتين او ثلاثا فقال رسول الله <sup>ص</sup> وجك وما يؤمنك ان  
 اقول نعم والله لو قلت نعم لوجبت ولو <sup>جيت</sup> ~~جيت~~ ما استطعتم ولو تركتم كنتم فاقوه  
 ما تركتم فاقا هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبيائهم فاذا  
 امرنكم لشيئ فاقوا منه ما استطعتم واذا نهينكم عن شيء فاجتنبوه والظاهر من  
 المقبول وان ارسل ويحتمل اندراجها فيما لم يطبقوا ~~او اصحاب الدراجة~~ <sup>في ما لم</sup>  
~~يطبقوا~~ <sup>المدلول</sup> عليه في قول الصادق ع قال قال رسول الله <sup>ص</sup> وضع عن امي  
 اربع خصال خطاها ونسيانها وما اكله هو عليه وما يطبقوا الحديث رواه  
 في الكافي في باب ما وقع عن الامه مسند عن الحسين بن محمد عن معلى  
 ابن محمد عن ابي داود المسترق قال حدثني عرق بن حمران قال سمعت ابا عبد <sup>الله</sup>



روز کرمه ایست و فیاض  
 الهی برین بخت نمود  
 محمد بن احمد از هند آمد  
 رفیع عمر از هند آمد  
 در آن روز قافله ای  
 رسو از هند صلح  
 آمد

يقول قال رسول الله ﷺ وضع عن امتي تسع خصال الخطاء والنسيان وما  
لا يعلمون وما لا يطيقون وما اخطروا وما استكروا عليه والطير و  
الوسوسة في التفكير في الخلق والحسد ما لم يظهر لسان او يد



















۹۹



